رسالة دكتوراه

مِنْهَاجُ الطَّالِبِ إِلَى

تَحْقِيقِ كَافِيَةِ ابْنِ الحَاجِبِ

الجُزْءُ الأَوَّلُ

تأليف

أحمد بن محمد الرَّصَّاص

مِنْ عُلَمَاءِ القَرْنِ التَّاسِعِ الهِجْرِيِّ

دِرَاسَةُ وَتَحْقِيقُ

أ. د. أحمد بن عبد الله السالم

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الرصاص، أحمد بن محمد بن الحسن الرصاص، ... - ١٢٥٨م.
منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب/ تأليف أحمد ابن محمد الرصاص، دراسة وتحقيق أحمد بن عبد الله السالم. - القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١٩.
٢مج في ١٤٤١ ٢٤ سم.
تدمك: ٣ - ٤٢١ - ٧١٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨
١ - اللغة العربية - النحو.
أ - السالم، أحمد بن عبد الله (دارس ومحقق).
ب - العنوان.
٤١٥,١

الطبعة الأولى
١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

أصل هذا الكتاب

رسالة علمية نال بها صاحبها درجة الدكتوراه في النحو والصرف، من كلية اللغة العربية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وكان ذلك في عام (١٤٠٧هـ).

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م
تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١م هي عمر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر حينها.

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة: القاهرة: ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر
هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦ - فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢+)
المكتبة : فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر-الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين - هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ - فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني: info@daralsalam.com
مكتبتنا على الإنترنت: www.daralsalam.com

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الجزء الأول

* * *

مُقَدِّمَةُ التَّحْقِيقِ

الحمد للّـه رب العالمين، والصلاة والسلام على أكرم الأنبياء وأشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الغرِّ الميامين، وسلم تسليمًا كثيرًا.

لقد كان من فضل اللّـه علي أن وفقني إلى تحقيق شرح كافية ابن الحاجب للعلامة الرَّصَّاص.

وقد اطلعت على المخطوطة قبل اختيارها، فإذا بي ألمح فيها كل ما أطمح إليه من حيث المادة العلمية، وطريقة الشرح، وأسلوب الأداء، ومناقشة الموضوعات مناقشة دقيقة بأسلوب منطقي فريد، كما أنني قد وقع نظري على بعض الموضوعات التي تتسم بالصعوبة، فوجدت من الشارح إفاضة رائعة فيها، شفت نفسي، وأقنعتني بأنني قد وقعت على كنز ثمين، وقد تأكد لي ذلك فعلًا عندما بدأت أحقق الكتاب، حيث كنت أحس بمتعة البحث العلمي من خلال ما يعرض الشارح من معان دقيقة وأفكار منظمة.

لقد دفعني إلى اختيار تحقيق هذا الكتاب
- إلى جانب ما تقدم - عوامل شتى، منها:

١ - أنني حريص كل الحرص على خدمة تراث أمتي، وأجد فيه من الفائدة والمتعة والثمرة الشهية ما لا يقف عند حد.

معتقدًا أنني أساهم بجهد متواضع - على قدر استطاعتي - في خدمة هذا التراث العريق المنبث في شرق العالم وغربه، وإنه لشرف أعتز به في الحياة، وأرجو أن أنال عليه الثواب من اللّـه في الآخرة.

٢ - أن كافية ابن الحاجب من الملخصات التي تتميز بصبغة علمية مختصرة، وتجمع من دقائق النحو ما لا يحصى.. وتحتاج في شرحها إلى فهم دقيق، ومعرفة عميقة بمسائل النحو، وتتطلب ممن يشرحها أن يكون ذا دراية بأساليب المنطق وطرق الحجاج؛ ولهذا أقبل الشراح عليها، يفسرون غوامضها، ويجلون

خفيها، فأحببت أن أرتبط بها في التحقيق لتزداد معرفتي، وتتسع ثقافتي.

٣ - أن العلامة ابن الحاجب يملأ سمع الدنيا علمًا وفضلًا وعمقًا في البحث، وله المطولات والمختصرات في العلوم المختلفة، من عربية ودينية، فأحببت أن أستفيد منه، وأتلمذ له.

٤ - أن إيثار المخطوطة بالدراسة والتحقيق يتيح لي فرصة الاطلاع على أبواب النحو كلها، مما يحقق طموحي، ويزيدني معرفة ودراية؛ لهذا أقدمت على هذا الموضوع.

الصعوبات التي واجهتني:

ولم يكن تحقيق هذا الكتاب سهلًا، ولا هو قريب المنال، فقد واجهتني صعوبات كنت ألوذ بالصبر في تذليلها، وأتذرع بالأناة والتدقيق بغية الانتصار عليها.

ومنها على سبيل المثال:

١ - أن النسخ التي اعتمدت عليها يعوزها وضوح الخط ودقة النقط، إلا نسخةً واحدةً هي نسخة سليم آغا في تركيا، فهي التي أنارت لي الطريق، وجعلتني أقف على ما استغلق من النسختين الأخريين، ولكن هذه النسخة الواضحة بكل أسف لم تصلني إلا متأخرة حيث سافرت لإحضارها من تركيا.

٢ - أن النساخ لم يكونوا على المستوى المطلوب من المعرفة بطرائق النسخ، فقد ظهر في كتاباتهم الكثير من التحريف والتصحيف والأخطاء الإملائية والنحوية.

٣ - أنني لم أعثر للمؤلف على ترجمة شاملة في كتب التاريخ والتراجم على كثرتها وتنوعها، ومما زاد هذا الأمر صعوبة خطأ المؤرخين في تحديد شخصية المؤلف ووفاته، كما أن هناك عددًا كبيرًا ممن يلقبون بالرَّصَّاص، فكان ذلك من أسباب الحيرة، ومن دواعي التدقيق لأصل إلى الشخصية المطلوبة.

٤ - أنني لم أتمكن من اتخاذ إحدى النسخ أصلًا أستند إليه في عملي؛ لأن

أقدم النسخ غير منقوطة، وأكملها غير مؤرخة ولا منقوطة، وأجودها متأخرة جدًّا.

وهذا لا شك يلجئني إلى الاستفادة من شتى النسخ والتنسيق بينها، وإيثار نص سليم مطرد السياق كما أراده المؤلف، ولقد أمكنني بحمد اللّـه وتوفيقه أن أتغلب على تلك الصعوبات بالصبر والجهد.

ولقد قدمت لهذا البحث خلاصة ما أملك من تجربة، وصفو ما عندي من جهد، فقد ثبت أن هذا الفيض الزاخر من الشروح والمنظومات والمختصرات يعطي الدليل الواضح على قيمة هذا الموجز الضيق الذي هو الكافية.

وقد قسمت عملي قسمين:

القسم الأول: الدراسة.

القسم الثاني: التحقيق.

أما بالنسبة للقسم الأول، فيحتوي على أربعة فصول:

الفصل الأول: كان عن مؤلف الكتاب، وقد تناولت فيه الموضوعات الآتية:

نسب المؤلف وبيئته، وعصره، وأسرته، والعلماء الذين سمي كل منهم بالرَّصَّاص، وثقافته، ومذهبه النحوي، وشيوخه.

الفصل الثاني: وكان بعنوان (متن الكافية)، تناولت فيه ما يأتي:

متن الكافية، وأهميته، وشروحه.

الفصل الثالث: وكان بعنوان (منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب)، تحدثت فيه عن الآتي:

قيمة الكتاب العلمية، وموقف الرَّصَّاص من متن الكافية، وخصائص الكتاب، ومنهج مؤلفه، ومصادر الكتاب وطريقة المؤلف في النقل منها، وموقف الرَّصَّاص من المدارس النحوية، وموقفه من القياس، وموقفه من السماع (القرآن الكريم والقراءات، والحديث الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا)، ثم تحدثت عن

آراء الرَّصَّاص وعن أسلوبه في الأداء، ثم عن الرَّصَّاص وابن الحاجب (بيانه لمذهبه، ودفاعه عنه، وتعقيبه عليه).

ثم ذكرت بعض المآخذ العلمية التي أخذتها على الكتاب بطريقة موضوعية لم أتعصب له فيها، ولم أتحامل عليه.

الفصل الرابع: وكانت فيه موازنة بين شرح الرَّصَّاص وشرح الرضي الذي يعد أهم شروح الكافية.

وأما بالنسبة للقسم الثاني وهو التحقيق، فيتضمن الكلام على ما يلي:

أولًا: توثيق اسم الكتاب.

ثانيًا: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.

ثالثًا: وصف نسخ التحقيق.

رابعًا: منهجي في تحقيق الكتاب.

وأخيرًا: نماذج من صور المخطوطات التي اعتمدت عليها في تحقيق الكتاب.

وعلى اللَّه قصد السبيل

أ.د. أحمد بن عبد اللَّه السالم

القِسْمُ الأوَّلُ

ٱلدِّرَاسَةِ

الفَصْلُ الأوَّلُ

مؤلف الكتاب

نسبه وبيئته:

هو: أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسن الرَّصَّاص[١]، من علماء القرن التاسع.

لم أجد له ذكرًا في المراجع على كثرة البحث وطول التنقيب، وسلسلة نسبه هذه قد وردت على صفحة العنوان في المخطوطة التركية من نسخ الكتاب، والكتب التي تذكره تقتصر على (أحمد بن محمد الرَّصَّاص)، بينما لم تذكر شيئًا عن حياته.

كان حيًّا سنة (٨٢٥ هـ)؛ حيث ذكر ناسخ المخطوطة الألمانية أن هذا التاريخ هو الذي فرغ فيه الرصَّاص من تأليف كتابه (منهاج الطالب)، ولم تذكر المراجع سنة ميلاده ولا سنة وفاته.

ولقد ذكر كثير من المؤرخين سنة وفاته؛ حيث ذكر بروكلمان[٢] أنها كانت (٦٥٨ هـ)، وقد تبعه في هذا جميع الذين ذكروا شروح الكافية، ومنهم محقق[٣] شرح الوافية نظم الكافية، وكذلك صاحب[٤] كتاب (ابن الحاجب النحوي)، وغيرهم كثير.

وقد ثبت لي بالدليل ما يؤكد أن مؤلف الكتاب توفي في القرن التاسع:

١ - يقول ناسخ النسخة الألمانية في آخر كتاب (منهاج الطالب): « وكان الفراغ من جمعه وتأليفه سنة خمس وعشرين وثمانمائة ».

---

(١) مصادر الفكر العربي لعبد اللّـه الحبشي (ص٣٧٩).

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣١٠).

(٣) موسى بناي العليلي (ص٢٨).

(٤) طارق عون الجنابي (ص٦٦).

٢ - ورود بعض النصوص في كتاب (منهاج الطالب) التي نقلها الرَّصَّاص عن علماء قد تُوُفُّوا بعد سنة (٦٥٨ هـ)، **ومن ذلك:**

- نقل الرَّصَّاص من الرضي (نجم الدين) مائة وواحدًا وخمسين نصًّا، والرضي الأستراباذي متوفى سنة (٦٨٦ هـ).

- نقل من ركن الدين الأستراباذي (من كتابه المتوسط) مائة وثلاثة نصوص، وركن الدين متوفى سنة (٧١٥ هـ).

- ورود بعض النصوص التي نقلها الرَّصَّاص من كتاب (الأزهار الصافية في شرح الكافية)، وهو لعماد الدين يحيى بن حمزة المتوفى سنة (٧٤٩ هـ)، حيث نقل منه تسعة نصوص.

- نقل من كتاب (التاج المكلل في شرح المفصل) ثلاثة نصوص، وهذا الكتاب لجمال الدين علي بن محمد بن هطيل المتوفى سنة (٨١٢ هـ).

كل هذه النصوص إلى جانب ما قاله ناسخ النسخة الألمانية يؤكد أن ما قاله بروكلمان والمحققون بعده وَهْمٌ.

عاش الرَّصَّاص في اليمن في القرنين: الثامن والتاسع، في بيئة ثقافة وعلم.

عصره:

ذكر صاحب كتاب « مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن » أَنَّ الرَّصَّاص من علماء القرن التاسع، وهذا يفيد أنه عاش أكثر عمره في القرن التاسع، لكن الذي يفيده كلام الناسخ السابق الذكر أنه فرغ من تأليف كتابه سنة (٨٢٥ هـ)، وهذا يدل على أنه عاش زمنًا في القرن الثامن؛ لأنه يبعد أن يؤلف كتابه وهو ابن خمس وعشرين سنة على ما في الكتاب منٍ علم غزير لا يصدر إلا عن عالم كبير قد مارس العلم تأليفًا ودراسة.

وعصر المؤلف يعده المؤرخون عصر جمود أدبي، وإنْ كان عصر ازدهار علمي وتأليفي، وكلٍ ما أُلِّفَ فيه ملخصات وحواش، أو نظم لأحد العلوم، أو مختصرات للشروح والحواشي والمنظومات، وهذا ضرب لا يخلو من النشاط

اللغوي والنحوي المتميز، إلا أنها لا ترقى إلى المستوى الذي وصلت إليه الدراسات في القرن السادس الهجري الذي شهد نهضة في مجالات العلوم كافة(١).

وإنَّ من أهم من عُنِيَ بالتأليف في ذلك العصر من الأمراء والوزراء: الإمام يحيى بن حمزة، وهو إمام كثير المصنفات في النحو والأصول، وقد توفي سنة (٧٤٧ هـ)، وقيل: (٧٤٩ هـ). وعلي بن محمد بن أبي القاسم المتوفى سنة (٨٣٧ هـ)، والذي له فضل كبير في تأليف كتاب (العواصم) للإمام محمد ابن إبراهيم الوزير، وهو موسوعة ضخمة يفخر بها التراث اليمني في كل عصوره.

وفي عام (٧٧٨ هـ) توفي الملك الأفضل، واتفق رأي الحاضرين من رؤساء الدولة على قيام ولده السلطان الملك الأشرف إسماعيل بن العباس بن علي ابن داود، فبايعه كبراء الدولة وعلماء الشافعية والحنفية، وكانت له مشاركة في النحو والأدب، ثم مات سنة (٨٠٣ هـ)، فخلفه ولده الناصر أحمد بن إسماعيل الأشرف الذي أحيا السُّنَّةَ بالدرس والتدريس، وأمر علماء صنعاء بفتح القراءات والسماع، ففتح الناس القراءة في صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن أبي داود والترمذي وغيرها، وذلك بجامع صنعاء وغيره، وكان الإمام الناصر كثير التنبيه على المفسدين(٢).

فهذا عصر قد شغل فيه الأمراء والملوك بالعلم والتصنيف، كما شغل العلماء بالقراءة والدرس، وازدهرت فيه علوم إسلامية وموسوعات علمية.

أسرته:

الذي ظهر لي من قراءة المصادر أَنَّ أسرة الرَّصَّاص أسرة ثقافة وعلم ودين، ونذكر من هذه الأسرة:

---

(١) نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن (ص٣٥٤).

(٢) انظر: أنباء الزمن في تاريخ اليمن سنة (٧٤٧ هـ، ٧٧٨ هـ، ٨٠٣ هـ).

١ - الحسن بن محمد الرَّصَّاص[١] المتوفى سنة (٥٨٤ هـ)، من تلاميذ العلامة الكبير جعفر بن عبد السلام، وكان من نوابغ طلابه، ويقال: إنَّه تصدى للرد على الرسالة الطوافة وعمره لا يتجاوز عشرين سنة.

اجتمع بالقاضي الرشيد، وناقشه في بعض مسائله.

له كتاب: (المقصود في المقصور والممدود).

٢ - جمال الدين أحمد بن محمد بن الحسن الرَّصَّاص أبو محمد، فقيه أصولي زيدي، من علماء القرن السابع، له كتاب: (جوهرة الأصول وتذكرة الفحول)، وكتاب: (مصباح العلوم في معرفة الحي القيوم)، وهو المعروف بـ (الثلاثون مسألة)[٢]. توفي سنة (٦٥٦ هـ)، وقيل: سنة (٦٥٨ هـ)[٣].

فإذا كان نسل الرَّصَّاص من هذه الأسرة، فهو - لا شك - سائر على دربها، وناهج منهجها في العلم والتأليف.

الذين سموا بالرَّصَّاص:

من العلماء من يسمى بـ (الرَّصَّاص) من غير أسرة الرَّصَّاص الذي نحن بصدده ولا بيئته، ومن هؤلاء:

١ - الشيخ العلامة علاء الدين أبو الحسن علي بن قاضي القضاة تقي الدين أبي بكر بن عيسى الرَّصَّاص الحنفي، ولد سنة (٨٢٢ هـ)، وتوفي سنة (٨٨٢ هـ)، وكانت وفاته بالقدس الشريف[٤].

٢ - الشيخ العلامة شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسن الرَّصَّاص الحنفي النحوي، شارح الألفية، كان إمامًا كبيرًا في فقه أبي حنيفة، توفي بدمشق سنة (٧٩٠ هـ)[٥].

٣ - قاضي القضاة تقي الدين أبو الإنفاق أبو بكر بن شرف الدين أبي الروح

---

(١) مصادر الفكر العربي في اليمن (ص٩٨)، نشأة الدراسات النحوية واللغوية (ص٣٢٥).
(٢، ٣) بروكلمان، الذيل (١/ ٤٠٣، ٧٠٠، ٧٠١).
(٤) الأنس الجليل (٢/ ٢٣٤). (٥) الأنس الجليل (٢/ ٢١٨).

عيسى بن الرَّصَّاص الحنفي، باشر نيابة الحكم بالقدس الشريف في سنة اثنتين وثمانمائة، وولي قضاء غزة، وكان مشكور السيرة في القضاء، عفيفًا، دَيِّنًا، توفي بدمشق سنة اثنتين وثلاثين وثمانمائة(١).

٤ - قاضي القضاة الإمام العلامة علاء الدين أبو الحسن علي بن شرف الدين عيسى بن الرَّصَّاص الحنفي، أجاز له خلق، وتصدر وأفتى، وَلِيَ قضاء صفد، توفي بالقدس الشريف سنة ثلاث وثمانمائة(٢).

ويلحظ أن هؤلاء جميعهم من بلاد الشام، وليس لهم علاقة بالرَّصَّاص الذي نحقق كتابه وندرسه.

ثقافته:

لم نعرف الرجل إلَّا من خلال كتابه (منهاج الطالب)، والذي يدل على أنه ذو ثقافة واسعة، فالكتاب مزيج من ثقافات شتى، إسلامية وعربية، إلى جانب المنطق والأصول، يدل على هذا تنوع مصادره.

والمُطَّلِعُ على شرحه الذي نحن بصدده يدرك مدى تبحره في علم النحو، ومعرفتــه بالمنطق، وتفوقه في الجدل، مما يدل على أنه حَذَقَ علوم عصره وتوسع فيها.

مذهبه النحوي:

الرَّصَّاص بصري يترسم خطى أهل البصرة، ويكثر من النقل عن آرائهم ويرجحها، ولا يخالفهم إلا في أقل القليل، حيث جرى وراء الكوفيين مرة واحدة في كتابه كله، ووافق ابن الحاجب في مخالفته للبصريين مرة واحدة - أيضًا -، وسيأتي الكلام على هذا في بيان موقف الرَّصَّاص من المدارس النحوية - إن شاء اللَّـه -.

شيوخه:

لم تذكر الكتب إلا شيخًا واحدًا هو علي بن محمد بن أبي القاسم بن محمد

(١، ٢) الأنس الجليل (٢/ ٢٢٠).

ابن جعفر بن محمد بن الحسين، من أولاد الإمام يحيى بنِ الحسين، كان إمامًا محققًّا يتولى التدريس لطلابه في الأمهات الست[1]، وكان شديد الحرص على نشر المذهب الزيدي، وإليه يعود سبب تأليف كتاب (العواصم) للإمام محمد ابن إبراهيم الوزير، توفي سنة ٨٣٧ هـ، وقد تلقَّى عليه الرَّصَّاص جميع علومه[2].

ولم تذكر الكتب أحدًا من تلاميذه.

* * *

* *

*

(١) الأمهات الست: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن الترمذي، ومسند الإمام أحمد بن حنبل، وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه.

(٢) مصادر الفكر العربي في اليمن (ص٢٢، ٣٧٩).

الفَصْلُ الثَّانِي

متن الكافية

أهميته:

سلك النحاة طريق سيبويه في تأليف الْمُطَوَّلاتِ في النحو، واستمر ذلك إلى زمن الزجاجي والفارسي، حيث مالوا بعد ذلك إلى المختصرات تسهيلًا على الذين يدرسون النحو، فقد أَلَّفَ الفارسي كتاب (الإيضاح) فجاء يسير المادة سهل العبارة، وحمله إلى عضد الدولة، فلما رآه استهان به، وقال: « ما زِدْتَ على ما أعرف شيئًا، وإنَّما يصلح هذا للصبيان، فمضى وصنف (التكملة) في الصرف، فلما وقف عليها قال: غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هؤلاء! »[1]، وكذلك صنع ابن جني في (اللمع).

على أن الدراسات النحوية والصرفية قد حظيت بخاصية جديدة جديرة بالإشادة على يد الزمخشريّ الذي خرج عن التقليد القديم، وَجَدَّدَ في تنظيم المنهج والمناقشات النحوية، فقد قَسَّم المفصل إلى أربعة أبواب: الأسماء، والأفعال، والحروف، والمشترك. فكان هذا الكتاب بعد ذلك مثالًا يُحْتَذَى به في التأليف النحوي.

وقد خطت خطوة عظيمة في زمن ابن الحاجب الذي جدد الاتجاه التعليمي، فقد سار في ترتيب الكافية على نهج الزمخشري، فالناظر لها يجدها تنقسم إلى أربعة أقسام: الأسماء، والأفعال، والحروف، والمشترك[2].

ولعل جار اللّـه الزمخشري ليس هو أول من سلك هذه الطريقة، فقد سبقه إلى ذلك أبو علي الفارسي في إيضاحه، حيث ابتكر هذه الطريقة وسنَّها لمن بعده[3].

---

(١) بغية الوعاة (١/ ٤٩٦).

(٢) شرح الوافية نظم الكافية (ص٢٥، ٢٦).

(٣) أبو علي الفارسي، د. شلبي (ص٥٢١).

لقد كانت الكافية في النحو خلاصة نحوية موجزة؛ لحذفه المناقشات الجانبية التي تجلب الصعوبة والملل للمتعلم؛ لذلك كانت محط أنظار النحاة المعاصرين لمصنفها والمتأخرين عنه، ولقد شرحها من المعاصرين له: ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، وابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ)، وليس كما قال الدكتور موسى العليلي[١] من أن أحمد بن محمد الرَّصَّاص من المعاصرين لابن الحاجب[٢]، بل إنه كان حيًّا سنة (٨٢٥ هـ).

شروح الكافية ومختصراتها ومنظوماتها:

لقد أقبل العلماء على (متن الكافية) إقبالًا منقطع النظير؛ فبعضهم شرحها، وآخرون نظموها، وقسم ثالث من العلماء اختصرها.

شروح الكافية:

١ - شرح الكافية لابن الحاجب، وهذا الشرح قد طبع في (إستانبول) سنة (١٣١١ هـ).

وطبع حديثًا بتحقيق الدكتور جمال عبد العاطي مخيمر ﷺ، ونسخ هذا الشرح المطبوع نادرة؛ نسخة في مكتبة بلدية الإسكندرية رقم (ن/ ٢٦٢ت)[٣]، ونسخة أخرى في خزانة فيض اللّه أفندي بإستانبول رقم (١٩١٥)[٤].

٢ - شرح لموهب بن قاسم الشافعي (ت ٦٦٥ هـ)، منه نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف البريطاني برقم (ثان/ ٩٤٤)[٥].

٣ - شرح لنصير الدين الطوسي (ت ٦٧٣ هـ)، منه نسخة مخطوطة في مكتبة دير الأسكوريال برقم (١٩١)[٦].

٤ - شرح لناصر الدين عبد اللّه البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ)، منه نسخة

---

(١) هو محقق شرح الوافية نظم الكافية.
(٢) شرح الوافية نظم الكافية (ص٢٦).
(٣) فهرس مكتبة بلدية الإسكندرية (١/ ٢٣).
(٤) مجلة المورد، المجلد الثامن، العدد الأول (ص٣٣١).
(٥) بروكلمان (٥/ ٣١٠).
(٦) فهرس مكتبة الأسكوريال (١/ ١١٣).

مخطوطة في مكتبة طوبقبو سراي في إستانبول برقم (١٨٨٢، ٧٧٦٨)[١].

٥ - شرح لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، منه نسخة مخطوطة في مكتبة دير الأسكوريال برقم (٢٠٠)[٢].

٦ - شرح لرضي الدين محمد بن حسن الأستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، وهو أهم شروح الكافية، وقد طبع عدة طبعات بتحقيقات مختلفة، منه ما هو في المملكة العربية السعودية (د. حسن الحفظي وصاحبه)، ومنه ما هو في ليبيا (يوسف عمر)، ومنه ما هو في مصر، وغير ذلك، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة في برلين برقم (٦٥٦٢)[٣]، وعليه حاشية للشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ).

٧ - شرح لعز الدين عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي المعروف بـ (ابن القواس)، أكمله سنة (٦٩٤ هـ)، وقد طبع حديثًا في المملكة العربية السعودية، ونسخ المخطوطة كثيرة، منها:

- نسختان في مكتبة دير الأسكوريال برقمي (٨٩، ٩٠)[٤].

- ونسخة في المكتبة الأزهرية برقم (٥٥٩٠)[٥].

- ونسخة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة رقم (٢/ ٤١٥ س)[٦].

٨ - الموشح لمحمد بن أبي بكر بن محمد الخبيصي (ت ٨٠١ هـ)، منه نسخة في مكتبة الدولة ببرلين رقم (٦٥٦٨)[٧]، ومنه ست نسخ في مكتبة الأوقاف ببغداد بأرقام (١٤٠١، ١٤١٩، ١٤٧٠، ١٤٩٩، ١٠٠٩٠، ١٥٣٨)[٨]،

(١) مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الثالث (ص٦٥٩).
(٢) فهرس مكتبة الأسكوريال (١/ ١١٨).
(٣) فهرس مكتبة الدولة في برلين تصنيف اللورد (٥/ ٦١)، وشرح الوافية نظم الكافية (ص٢٩).
(٤) فهرس مكتبة دير الأسكوريال (١/ ٥٤).
(٥) فهرس المكتبة الأزهرية (٤/ ٢٠٩).
(٦) ابن الحاجب النحوي (ص٦٢).
(٧) فهرس مكتبة الدولة ببرلين (٥/ ٦٦)، وشرح الوافية نظم الكافية (ص٢٩).
(٨) فهرس مكتبة الأوقاف (٣/ ٣٥٥)، وشرح الوافية نظم الكافية (ص٢٨، ٢٩).

ونسختان في دار الكتب في القاهرة برقمي (١٨٥٩، ١٩٤٨)[١]، وقد ذكر بروكلمان نسخًا أخرى[٢].

٩ - شكوك على الحاجبية (الكافية) لأحمد بن محمد الجاربردي (ت ٧٤٦ هـ)، منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية في القاهرة رقم (٢/ ١٣٩)[٣].

١٠ - شرح ركن الدين الحسن بن محمد الأستراباذي (ت ٧١٥ هـ) الكبير المسمى بـ: البسيط، وقد حقق بجامعة الأزهر بالقاهرة، منه نسخة مخطوطة في مكتبة دير الأسكوريال رقم (٩٣)[٤]، وأخرى في مكتبة الدولة في برلين برقم (٦٥٦٥)[٥]، وأخرى في مكتبة فيض اللّه أفندي بـ (إستانبول) برقم (١٩٧٤)[٦].

١١ - شرح ركن الدين الحسن بن محمد الأستراباذي (ت ٧١٥ هـ) المتوسط المسمى بـ: الوافية شرح الكافية، وقد نشرته وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان بتحقيق عبد الحفيظ شلبي، وهذا زَعْمٌ، فهو لم يحققه أبدًا، وإنَّما قام بطبع النسخة الموجودة بوزارة التراث بالسلطنة؛ لأنه لم ير غيرها[٧]، ولم يفهرسه، ولم يهمِّش عليه إلا بحوالي عشرة هوامش في الكتاب كله أغلبها قوله: (بياض في الأصل)، ولا نعلم سببًا لادعائه تحقيق هذا الكتاب، ومن هذا الكتاب نسخ كثيرة؛ منها: نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة بـ (برلين) برقم (٦٥٦٦)[٨]، ونسخة في مكتبة دير الأسكوريال برقم (٩٥)[٩]، ونسختان في مكتبة طوبقبو سراي بإستانبول برقمي (٤٠٥، ٤٨٦)[١٠]، ونسختان في مكتبة

---

(١) فهرس دار الكتب المصرية (٧/ ٥٥).
(٢) تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣١١).
(٣) تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣١٢)، وشرح الوافية نظم الكافية (ص٣٠).
(٤) فهرس مكتبة دير الأسكوريال (١/ ٥٦).
(٥) فهرس مكتبة الدولة (٦/ ٦٣).
(٦) مجلة المورد، المجلد الثامن، العدد الأول (ص٣٣٠).
(٧) كما ذكر في مقدمة الكتاب.
(٨) فهرس مكتبة الدولة (٥/ ٦٣).
(٩) فهرس مكتبة دير الأسكوريال (١/ ٥٧).
(١٠) مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الرابع (ص٢٢٢).

خزانة فيض اللّـه أفندي بإستانبول برقمي (١٩٧٥، ١٩٧٦)[١].

١٢ - شرح ركن الدين الحسن بن محمد الأستراباذي (ت ٧١٥ هـ) الصغير، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة دير الأسكوريال رقم (٩٤)[٢]، وثانية في ميونخ بألمانيا برقم (٧١٥)، وثالثة في القاهرة رقم (٢/ ١٣٠)[٣].

١٣ - شرح لجلال الدين أحمد بن علي بن محمود الغُجدواني (ت ٧٢٠ هـ)، منه نسختان في مكتبة الدولة في برلين برقمي (٦٥٧١، ٦٥٧٢)[٤]، ونسختان بمكتبة بلدية الإسكندرية برقمي (ن - ٢٨١٥ح، ن٣٠٥٣٠ح)[٥]، ونسخة في ميونخ بألمانيا برقم (٧١٤)، ونسخة في ليدن بهولندا برقم (١٨٥)[٦].

١٤ - شرح لأحمد بن محمد القمولي (ت ٧٢٧ هـ)، وهو بمجلدين، وسماه تحفة الطالب، ومنه نسختان في مكتبة المتحف البريطاني رقمي (١٨٨٠، ١٨٨٢)[٧]، ومن المجلد الثاني نسخة في طوبقبو سراي بإستانبول برقمي (٢٢٣٨ - ٧٧٧١)[٨].

١٥ - الأزهار الصافية لعماد الدين يحيى بن حمزة (ت ٧٤٩ هـ)، منه نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٩٤٨)، وأخرى في ليدن بهولندا برقم (١٨٦)[٩]. وقد حُقِّقَ هذا الكتاب في جامعة الأزهر بمصر، وهو في مكتبة الأزهر برقم (٦٩/ ٥، ٧٠/ ٥)، تحقيق: محمد علي سالم العطاونة، عبد الحميد مصطفى السيد.

١٦ - شرح لمسعود بن يحيى الكشافي ألفه سنة (٨١٤ هـ)، منه نسخة مخطوطة في ميونخ بألمانيا برقم (٧٠٩)[١٠].

---

(١) مجلة المورد، المجلد الثامن، العدد الأول (ص٣٣٦).
(٢) فهرس مكتبة دير الأسكوريال (١/ ٥٧).
(٣) بروكلمان (٥/ ٣١٣).
(٤) فهرس مكتبة الدولة (٥/ ٦٧).
(٥) فهرس بلدية الإسكندرية (١/ ٢٣).
(٦، ٧) بروكلمان (٥/ ٣١٤).
(٨) مجلة المورد، المجلد الثامن، العدد الأول (ص٣٣٢).
(٩، ١٠) بروكلمان (٥/ ٣١٤).

١٧ - منهاج الطالب إلى كافية ابن الحاجب لأحمد بن محمد الرَّصَّاص، وقد فرغ من تأليفه سنة (٨٢٥هـ)، وهو الشرح الذي بين يدي القارئ، ومنه ثلاث نسخ في المكتبة الشعبية بالمكلا باليمن برقم (١٢٣)، ولم يذكرها بروكلمان، ولم تذكرها الفهارس، ونسخة ثانية في ميونخ بألمانيا برقم (١٣٦/ ثان)[(١)]، ونسخة ثالثة في مكتبة سليم آغا بإستانبول برقم (١١٤٧)[(٢)]، وقد أحضرت جميع هذه النسخ، وهي التي اعتمدت عليها في تحقيق الكتاب.

غير أن الأستاذ طارق عون الجنابي في كتابه: (ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه)، ذكر أن للشرح نسختين في جامع إستانبول برقمي (٦٥٨، ١٢٥٨)، ونسخة في السليمانية بإستانبول برقم (٤٠٣)، وقد بحثت عنها في أماكنها ولم أعثر عليها، ولا أعلم من أين أتى بهذه الأرقام مع أن بروكلمان لم يذكرها.

١٨ - شرح ليوسف بن أحمد النظامي، كان حيًّا سنة (٨٢٤ هـ)، منه نسخة مخطوطة في المكتبة الأهلية في باريس برقم (٤٠٤١)[(٣)].

١٩ - شرح الهندي أو (الهندية) لشهاب الدين أحمد بن عمر الهندي الزوالي الدولت آبادي (ت ٨٤٩ هـ)، منه نسخة مخطوطة في مكتبة دير الأسكوريال برقم (٨٠)[(٤)]، ونسخة أخرى في مكتبة الدولة في برلين برقم (٦٥٨٤)[(٥)]، ونسخة في دار الكتب المصرية برقم (١٦٩٢)[(٦)]، ونسخة في مكتبة صنعاء برقم (٤١٠)[(٧)]، ونسخ أخرى ذكرها بروكلمان[(٨)]، وهو محقق في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ولم يطبع.

٢٠ - أوفى الوافية لحاجي بابا بن إبراهيم بن عثمان الطوسيوي، توفي حوالي سنة (٨٧٠ هـ)، منه نسختان في برلين برقمي (٦٥٧٣، ٦٥٧٤)[(٩)]، ونسخة

---

(١) بروكلمان (٥/ ٣١٠).
(٢) بروكلمان (٥/ ٣٢٤).
(٣) بروكلمان (٥/ ٣١٤).
(٤) فهرس مكتبة دير الأسكوريال (١/ ٤٨).
(٥) فهرس مكتبة الدولة (٥/ ٧٢).
(٦) فهرس دار الكتب المصرية (٤/ ٢١).
(٧) مجلة المورد، المجلد الثالث، العدد الأول (ص٢٣٩).
(٨) تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣١٤).
(٩) فهرس مكتبة الدولة (٥/ ٦٧).

في المتحف البريطاني برقم (٤٩٦ رقم ٢، ٣)[١]، ونسخة في خزانة فيض اللّه أفندي بإستانبول ضمن مجموعة برقم (٢/ ١٩١٤)[٢]، ونسخ أخرى ذكرها بروكلمان[٣].

٢١ - شرح لعلاء الدين البسطامي مصنفك (ت ٨٧٥ هـ)، منه نسخة مخطوطة في مكتبة رضا - رامبور - بالهند (١/ ٥٤٤) برقم (١٥٩)[٤].

٢٢ - الفوائد الضيائية (الفوائد الوافية بحل مشكلات الكافية) لعبد الرحمن ابن أحمد الجامي (ت ٨٩٨ هـ)، وقد طبع في كلكتا سنة (١٨١٨ م)، وطبع غيرها طبعات كثيرة، وقد حُقِّقَ هذا الكتاب، وهذا الشرح محل اهتمام الأتراك أكثر من غيره من شروح الكافية، وَيُدَرَّسُ عندهم في مدارسهم، ومنه نسخ مخطوطة كثيرة ذكرها بروكلمان[٥].

٢٣ - شرح لإبراهيم بن عربشاه عصام الدين الإسفرائيني (ت ٩٤٤ هـ)، منه نسخة مخطوطة في مكتبة دير الأسكوريال برقم (١٧)[٦]، وثلاث نسخ في مكتبة طوبقبو سراي في إستانبول بأرقام: ٢١٧١ (٧٧٧٧)، ٢١٧٦ (٧٧٧٨)، ١٨٨٦ (٧٧٧٩)[٧]، ونسخ أخرى ذكرها بروكلمان، وقد طبع هذا الكتاب في الأستانة سنة (١٢٥٦ هـ)[٨].

٢٤ - شرح لمحمود بن أدهم (ت ٩٠٠ هـ)، منه نسخة مخطوطة بمكتبة الدولة ببرلين برقم (٦٥٨٧)[٩]، ونسخ أخرى ذكرها بروكلمان[١٠].

٢٥ - شرح بالتركية لبوسنوي سودي أفندي (ت ١٠٠٥ هـ)[١١].

---

(١) بروكلمان (٥/ ٣١٤).
(٢) مجلة المورد، المجلد الثامن، العدد الأول (ص٣٣٤).
(٣) تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣١٥).
(٤) بروكلمان (٥/ ٣١٥)، وشرح الوافية نظم الكافية (ص٣٤).
(٥) تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣١٥).
(٦) فهرس مكتبة دير الأسكوريال (١/ ١٤).
(٧) مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الثالث (ص٢٦٠).
(٨) بروكلمان (٥/ ٣٢١).
(٩) فهرس مكتبة الدولة (٥/ ٧٤).
(١٠) تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣٢١).
(١١) كشف الظنون (٢/ ٣٧٢).

٢٦ - شرح للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ)، منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقمي: ٦٦، ٥٨ (٧٧ - ٧٨)[١].

٢٧ - شرح للخالدي وهو: أحمد بن محمد بن يوسف الخالدي الصفدي (ت ١٠٣٤ هـ)، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة ببرلين برقم (٦٥٩٠)[٢].

٢٨ - (شقائق المطالب في شرح كافية ابن الحاجب) لمحمد تقي حسن نجل الشيخ أسد اللَّـه، منه نسخة مخطوطة بمكتبة الدولة في برلين برقم (٦٥٩١)[٣].

٢٩ - شرح لمحمد بن عز الدين بن محمد المفتي اليمني (ت ١٠٥٠ هـ)، منه نسخة مخطوطة في مكتبة صنعاء رقم (٤٠٧)[٤]، ومنه نسخ أخرى ذكرها بروكلمان[٥].

٣٠ - شرح لنجم الدين سعيد العجمي المعروف بـ: (الشرح السعيدي)، وهو شرح على شرح ابن الحاجب على الكافية، وعلى المتن[٦]، وقد حقق بمصر بجامعة الأزهر، منه نسخة مخطوطة في مكتبة صنعاء برقم (٣٩٩)[٧]، ونسخة أخرى في دير الأسكوريال برقم (٨٧)[٨]، ونسختان في مكتبة خزانة فيض اللَّـه أفندي بـإستانبول برقمي (١٩٨٠، ١٩٨١)[٩].

٣١ - شرح لنجم الدين الرضا، منه نسخة مخطوطة في باريس برقم (٤٠٣٦)[١٠].

٣٢ - شرح لركن الدين علي بن الفضل الحديثي (ت ٧١٥ هـ)، منه نسخة

---

(١) بروكلمان (٥/ ٣٢١).
(٢) فهرس مكتبة الدولة (٥/ ٧٤).
(٣) فهرس مكتبة الدولة (٥/ ٧٥).
(٤) مجلة المورد، المجلد الثالث، العدد الأول (ص٢٣٩).
(٥) تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣٢١).
(٦) انظر: كشف الظنون (٢/ ١٣٧١).
(٧) مجلة المورد، المجلد الثالث، العدد الأول (ص٢٣٩).
(٨) بروكلمان (٥/ ٣٢٢).
(٩) مجلة المورد، المجلد الثامن، العدد الأول (ص٣٣٢).
(١٠) بروكلمان (٥/ ٣٢٢).

مخطوطة في باريس برقم (٤٠٥٦)[١].

٣٣ - شرح لمحمد بن عليش بن علي (ت ١٢٩٩ هـ)، منه نسخة في باريس برقم (٤٠٥٧)[٢].

٣٤ - (معرب الكافية) لحسين بن أحمد زيني زاده، ألفه سنة (١١٦٧ هـ)، منه نسخة مخطوطة في مكتبة طوبقبو سراي بإستانبول برقم: ١١١٣ (٧٧٩٥)[٣]، ونسخة في المتحف البريطاني برقم (٤٩٤)، ونسخ أخرى ذكرها بروكلمان، وقد طبع هذا الشرح عدة طبعات آخرها سنة (١٣٠٢ هـ)[٤].

٣٥ - إعراب الكافية المسمى بـ: (الإفصاح)، وهو مختصر في إعراب الكافية، تأليف أحد علماء دولة السلطان مراد العثماني، صنعه لولد الشيخ أحمد ابن يوسف السلانكي، منه نسخة مخطوطة في مكتبة بلدية الإسكندرية برقم (ن٣٥٥١ح)[٥]، ونسخة في مكتبة أوقاف الموصل برقم (٢/ ١٥)[٦].

٣٦ - (الإفصاح) شرح الكافية لعلاء الدين علي بن محمد القوشي (ت ٨٧٩ هـ)، تناول فيه صاحبه إعراب الفاتحة وشرح الكافية، منه نسختان مخطوطتان في مكتبة طوبقبو سراي برقمي: ١٨٩١ (٧٧٧٥)، ١٨٩٢ (٧٧٧٦)[٧].

٣٧ - شرح لم يذكر صاحبه، منه ثلاث نسخ في مكتبة الدولة ببرلين بأرقام (٦٥٨٩، ٦٥٩٢، ٦٥٦٨)[٨]، ونسخ أخرى ذكرها بروكلمان[٩].

---

(١) بروكلمان (٥/ ٣٢٢)، وكشف الظنون (٢/ ١٣٧٦).

(٢) بروكلمان (٥/ ٣٢٢)، وشرح الوافية نظم الكافية (ص٣٦).

(٣) مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الرابع (ص٢٤٩).

(٤) بروكلمان (٥/ ٣٢٢)، وشرح الوافية نظم الكافية (ص٣٦).

(٥) فهرس بلدية الإسكندرية (١/ ٤٥)، وكشف الظنون (٢/ ١٣٧٣)، وشرح الوافية نظم الكافية (ص٣٦).

(٦) فهرس مكتبة الأوقاف العامة بالموصل (٤/ ١٣١).

(٧) مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الثالث (ص٢٦٠)، وشرح الوافية نظم الكافية (ص٣٦).

(٨) فهرس مكتبة الدولة (٥/ ٧٤، ٧٥)، وشرح الوافية نظم الكافية (ص٣٧).

(٩) تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣٢٣).

٣٨ - شرح لم يعرف صاحبه بعنوان: (تركيب الكافية)، طبع في كلكتا سنة (١٢٦١ هـ)[1].

٣٩ - عون الوافية في شرح الكافية، وهو شرح على شواهد الوافية شرح الكافية لابن الحاجب، تأليف كمال بن علي بن إسحاق، منه نسخة مخطوطة في أوقاف بغداد برقم (٢/ ٩٦٩٥)[2]، ونسخة أخرى في مكتبة بلدية الإسكندرية برقم (ن - ٢٠١٨ - د)[3]، ومنه نسخ أخرى ذكرها بروكلمان[4].

٤٠ - شرح لمحمد بن سعيد خان، طبع في كنبور سنة (١٢٩٠ هـ)[5].

٤١ - (التحفة الشافية في شرح الكافية) لتقي الدين إبراهيم النيلي البغدادي، كتبه سنة (٧٣٧ هـ)، منه نسخة مخطوطة في مكتبة جستربتي (دبلن) برقم (٣٦٣١)[6]، ونسخة أخرى في الأسكوريال برقم (٢١)[7]، ونسخة في مكتبة سليم آغا بإستانبول برقم (١١٥٤)[8].

٤٢ - شرح لبعض المتأخرين بعنوان: (الدرة البيضاء)[9].

٤٣ - شرح لمحمد البارودي، منه نسخة مخطوطة كتبت سنة (١١٩٦ هـ) القاهرة (٢/ ٩٤)[10].

٤٤ - شرح لمحمد بن عز الدين بن صلاح بن الحسن بن علي بن المؤيد، منه نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي[11]، ونسخة أخرى في مكتبة الدولة ببرلين برقم (٦٥٨٨)[12].

٤٥ - (البرود الضافية والعقود الصافية) لأبي الحسن علي بن محمد

---

(١) تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣٢٣).
(٢) فهرس مكتبة أوقاف بغداد (٣/ ٣٢٧).
(٣) فهرس مخطوطات بلدية الإسكندرية (١/ ٢٣).
(٤، ٥) تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣٢٣).
(٦) مجلة المورد، المجلد الثاني، العدد الثالث (ص١٩٥).
(٧) فهرس الأسكوريال (١/ ١٦).
(٨) بروكلمان (٥/ ٣٢٤).
(٩) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٣).
(١٠) بروكلمان (٥/ ٣٢٤).
(١١) المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف (ص٤٨).
(١٢) فهرس مكتبة الدولة ببرلين (٥/ ٧٤).

ابن أبي الهادي، منه نسخة مخطوطة في مكتبة بهادر خدا بخش (ياثنه) برقم (١٦١٨)، وأخرى في مكتبة أمبروزيانا في ميلانو برقم (٦٩)، وأخرى في مكتبة بنكيبور برقم (٢٠/ ٢٠٧٤)[١].

٤٦ - (النجم الثاقب على كافية ابن الحاجب) لصلاح بن علي بن القاسم الحسني، وهو تهذيب على كتاب والده: (البرود الضافية والعقود الصافية)[٢].

٤٧ - شرح لمحمد بن عبد الحق حيدر آبادي أسماه: (تسهيل الكافية)، أكمله سنة (١٢٨٦ هـ)، طبع عدة طبعات، إحداها في لاهور سنة (١٣١١ هـ)[٣].

٤٨ - (حاشية على شرح ديباجة الكافية) لفاضل أمير، منه نسختان في مكتبة حاجي سليم آغا في إستانبول برقمي (١٠٩٦، ١٠٩٨)[٤].

٤٩ - شرح لتقي الدين إبراهيم بن حسين بن عبد اللّٰه بن ثابت النحوي الطائي، أسماه: (التحفة الوافية)[٥].

٥٠ - شرح لإمام[٦] الحرمين بعنوان: (كفاية العافية)، منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم (٢/ ١٥٤)[٧].

٥١ - شرح المقدمة الكافية لطاهر بن أحمد، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة ببرلين برقم (٦٥٥٩)[٨]، ومنه نسخة أخرى في قيليج علي برقم (٩٥٧)[٩].

٥٢ - شرح لأبي عبد اللّٰه محمد بن علي الطائي، منه نسخة في قيليج علي برقم (٩٥٨)[١٠].

٥٣ - شرح لعيسى بن محمد الصفوي (ت ٩٠٦ هـ)، منه نسخة مخطوطة

---

(١) بروكلمان (٥/ ٥٢٣).
(٢) بروكلمان (٥/ ٥٢٣)، وشرح الوافية نظم الكافية (ص٣٨).
(٣) بروكلمان (٥/ ٥٢٣)، وشرح الوافية نظم الكافية (ص٣٩).
(٤) بروكلمان (٥/ ٥٢٣).
(٥) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٦).
(٦) لا يمكن أن يراد بإمام الحرمين (الجويني)، لأنه متقدم على ابن الحاجب.
(٧) بروكلمان (٥/ ٣٢٤).
(٨) فهرس مكتبة الدولة (٥/ ٦٠).
(٩ - ١٠) بروكلمان (٥/ ٣٢٤).

ضمن مجموعة في مكتبة الدولة ببرلين برقم (١/ ٦٥٨٣)[١]، ونسخة أخرى في مكتبة طوبقبو سراي بإستانبول برقم: ١٨٨٥ (٧٨٨٣)[٢].

٥٤ - شرح الفقاعي، منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٥٥)[٣].

٥٥ - شرح الإمام تاج الدين أبي محمد علي بن عبد اللَّه أبي الحسن الأردبيلي ثم التبريزي (ت ٧٤٦ هـ)، سماه: (مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام)[٤]، منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية (القاهرة ثان/ ١٥٦)[٥]، وقد حقق بجامعة الأزهر بمصر.

٥٦ - حاشية على شرح الكافية، مؤلفها: أبو بكر الصديق، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم (١/ ١٤٦٩)[٦]، مجاميع.

٥٧ - شرح أبيات الكافية والجامي لأحمد عثمان الآق شهري، طبع في إستانبول سنة (١٢٦٢ هـ)، وفي بولاق سنة (١٢٩١ هـ)[٧].

٥٨ - (حل تركيب الكافية) لمحمد حسين كركيلوئي، منه نسخة مخطوطة في مكتبة بوهار في كلكتا برقم (٣٩٢)، وأخرى في مكتبة رضا في رامبور بالهند رقمي (٩٥ - ٩٧)[٨].

٥٩ - (شرح كيبائي) بالفارسية لعلي بن محمد المعروف بالشريف الجرجاني، منه نسخة في مكتبة جمعية المستشرقين الألمان برقم (٥٢)، وأخرى في المكتبة الرضوية في إيران رقم (٥٠)، وأخرى في مكتبة سبهالار في إيران برقم (٣٦٨)[٩].

٦٠ - (حل تركيب كافية) شرح بالفارسية لبرهان الدين بن شهاب الدين

---

(١) فهرس مكتبة الدولة (٥/ ٧٢)، وشرح الوافية نظم الكافية (ص٤٠).

(٢) مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الثالث (ص٢٦١).

(٣) فهرس دار الكتب المصرية (٢/ ١٣٣).

(٤) انظر: كشف الظنون (٢/ ١٣٧٥).

(٥) بروكلمان (٥/ ٣٢٤).

(٦) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة أوقاف بغداد (٣/ ٢٧٨).

(٧ - ٩) بروكلمان (٥/ ٣٢٤).

عبد جاني، طبع في لكنو سنة (١٨٨٤ م)[١].

٦١ - (لامع الغموض) شرح بالفارسية لابن عبد النبي بن علي بن أحمد نكري، طبع في الهند سنة (١٨٨١ م)، (١٨٩٦ م)[٢].

٦٢ - شرح بالفارسية لإعجاز أحمد، طبع في دلهي سنة (١٣٠٦ هـ)[٣].

٦٣ - شرح بالفارسية لعبد الواحد بن إبراهيم قطب، منه نسخة مخطوطة في مكتبة رايلاند مانشستر برقم (٧٨٤)[٤].

٦٤ - شرح لعلم الدين قاسم بن يوسف بن معوضة، سماه: (إيضاح المعاني السنية)، منه نسخة مخطوطة في مكتبة خان بهادر خداباخش في باتنة برقم (١٥٢٤)[٥].

٦٥ - شرح لعبد اللّه بن يحيى بن محمد الناظري سماه: (اللآلئ الصافية في سلك معاني ألفاظ الكافية)، ألفه سنة (٨٩٦ هـ)، منه نسخة في مكتبة خان بهادر خداباخش باتنة الهند برقم (١٦٠٠)، ونسخة أخرى في مكتبة بنكيبور بالهند برقم (٢٠/ ٢٠٧٢)[٦].

٦٦ - شرح بعنوان: (كشف الحقائق) لحكيم شاه محمد بن المبارك القزويني، توفي زمن السلطان سليمان[٧].

٦٧ - شرح الكافية (لم يعرف صاحبه)، منه نسخة في مكتبة الدولة ببرلين برقم (٦٥٨٩)[٨].

٦٨ - شرح مسائل الكحل من الكافية لشمس الدين الكيساري، منه نسخة مخطوطة ضمن مجموعات في أوقاف الموصل برقم (١/ ٢٢)[٩].

٦٩ - شرح بالتركية لسودي، منه نسخة مخطوطة في مكتبة جاريت برقم (٣٨٤)[١٠].

(١، ٢) بروكلمان (٥/ ٣٢٤). (٣ - ٦) بروكلمان (٥/ ٣٢٥).
(٧) فهرس بلدية الإسكندرية (١/ ٢٨). (٨) فهرس مكتبة الدولة ببرلين (٥/ ٧٤).
(٩) فهرس مكتبة الأوقاف العامة في الموصل (٣/ ١٨٩).
(١٠) بروكلمان (٥/ ٣٢٥).

٧٠ - شرح لمحمد بن حسن الرؤوسي، منه نسخة مخطوطة في المكتبة الآصفية بحيدر آباد كتبت قبل سنة (٧١٣ هـ) برقم (٢٩٤)[١].

٧١ - شرح ليعيش بن علي بن يعيش الحلبي النحوي (ت ٦٤٣ هـ)، وهو من المعاصرين لابن الحاجب[٢].

٧٢ - شرح كافية ابن الحاجب، تأليف بدر الدين محمد بن إبراهيم ابن سعد اللّه بن جماعة (ت ٧٣٣ هـ)، وهو مطبوع مشهور، منه نسخة مخطوطة في جامعة إستانبول رقم (١٣٦٧)[٣].

٧٣ - (مصباح الراغب ومفتاح المآرب على كافية ابن الحاجب) لعز الدين ابن محمد (من أهل القرن العاشر)، منه نسخة مخطوطة في صنعاء رقم (٤٢٣)[٤].

٧٤ - شرح لمولى فخر الدين أحمد الجيلي الأصفهندي[٥] (كان حيًّا سنة ٧٢٩ هـ)، منه نسخة مخطوطة كتبت بالفارسية بغير تاريخ في مكتبة بلدية الإسكندرية برقم (٤٧٣٠٧ ح)[٦].

٧٥ - شرح شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت ٧٤٩ هـ)، منه نسختان مخطوطتان في حوزة الأستاذ حازم الحلي، صورهما من دار الكتب المصرية[٧]، وقد سجل الأستاذ حازم هذا الشرح في كلية دار العلوم لنيل درجة الدكتوراه[٨].

٧٦ - شرح تاج الدين أبي أحمد عبد القادر المعروف بابن أم مكتوم القيسي الحنفي (ت ٧٤٩ هـ)[٩].

---

(١) بروكلمان (٥/ ٣٢٥).
(٢) خزانة الأدب (٣/ ٦٣٥).
(٣) معهد إحياء المخطوطات العربية (ص٣٨٧).
(٤) مجلة المورد، المجلد الثالث، العدد الأول (ص٢٤٠).
(٥) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٥).
(٦) فهرس مكتبة بلدية الإسكندرية (١/ ٢٣).
(٧) كشف الظنون (٢/ ١٣٧١).
(٨) شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب (ص٤٤)، هامش (٢).
(٩) كشف الظنون (٢/ ١٣٧١).

٧٧ - شرح أحمد بن محمد الزبيري الإسكندري المالكي (ت ٨٠١ هـ)[١].

٧٨ - شرح لعلي بن محمد بن علي الحنفي المعروف بالشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، منه نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي رقم (١٨٢٠)[٢]، ونسختان في دير الأسكوريال برقمي (٢١، ١٢٤)[٣]، ونسختان في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت في المدينة المنورة برقمي (٤١١ م، ٤١٥ ش)[٤].

٧٩ - شرح للشريف نور الدين علي بن إبراهيم الشيرازي، تلميذ الشريف الجرجاني (ت ٨٦٣ هـ)[٥].

٨٠ - شرح بالتركية للشيخ المولوي إسماعيل (ت ١٠٤١ هـ)[٦].

٨١ - شرح بالفارسية لمعين الدين محمد أمين الهروي، صنفه لعبد اللّه خان وعلاء الدين علي بن محمد القوشي[٧].

٨٢ - شرح الكافية، وهو شرح مختصر أهداه مؤلفه لعلاء الدين عطاء الملك[٨].

٨٣ - شرح على شرح المصنف، للمولى حسن بن محمد البوريني الشامي (ت ١٠٣٤ هـ)[٩].

٨٤ - (تحفة ذوي الألباب في علم الإعراب)، تأليف الإمام المنصور باللّه القاسم بن محمد (ت ١٠٢٩ هـ) أحد الأئمة الزيدية باليمن، وهو شرح على كافية ابن الحاجب، منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم (٥٨٢٥)[١٠].

٨٥ - شرح محمد بن محمد الأسدي القدسي، سماه: (المناهل الصافية في

---

(١) كشف الظنون (٢/ ١٣٧١).
(٢) المخطوطات اللغوية في المتحف (ص٤٩).
(٣) فهرس الأسكوريال (١/ ١٦).
(٤) ابن الحاجب النحوي (ص٦١).
(٥) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٦).
(٦، ٧) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٣).
(٨) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٥).
(٩) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٠).
(١٠) فهرس مخطوطات دار الكتب، القسم الأول (ص١٣٥).

حل الكافية)[١].

٨٦ - شرح بالفارسية، لنور الدين أحمد بن عبد اللَّـه بن عبد القادر الشيرازي الطاوسي الشافعي[٢].

٨٧ - شرح الكافية لـفضل اللَّـه بن عبد الحميد الزوزني، المشهور بالفاضل (ت بعد سنة ٧١٠ هـ)، وسماه: (كفاية الكافية)[٣].

٨٨ - شرح أحمد بن محمد الحلبي المعروف بابن الملا، توفي في حدود سنة (٩٩٠ - ١٠٠٠ هـ)[٤].

٨٩ - شرح يعقوب بن أحمد بن حاج عوض، وهو شرح ممزوج، وهو أكبر حجمًا من شرح الجامي، ألفه سنة (٨٤٥ هـ)[٥].

٩٠ - شرح إسماعيل بن إبراهيم بن عطية البحراني، وهو شرح كبير ممزوج، فرغ من إملائه في جمادى الآخرة سنة (٧٩٥ هـ)[٦]، وقد سماه: (الأسرار الصافية والمقدمات الشافية في كشف المقدمة الكافية)، منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم (٢١)[٧].

٩١ - شرح محمود بن محمد الأراني الساكناني، وهو شرح مختصر[٨].

٩٢ - (معرب الكافية لابن الحاجب) لمحمد بن إدريس بن إلياس المرعشي[٩]، منه نسخة مخطوطة في مكتبة طوبقبو سراي بإستانبول رقم (٤٢٢)[١٠].

٩٣ - شرح الكافية لإسحاق بن محمد بن العميد الملقب بكبير الدهلوي[١١]، منه نسخة مخطوطة بعنوان: (فوائد منتخبة) ضمن مجموعة في مكتبة

---

(١) كشف الظنون (٢/ ١٣٧١).

(٢، ٣) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون (٢/ ٢٥٨).

(٤) كشف الظنون (٢/ ١٣٧١). (٥) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٦).

(٦) مقدمة شرح ابن الحاجب على الكافية. (٧) فهرس دار الكتب المصرية (٢/ ٧٥).

(٨، ٩) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٥).

(١٠) مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الرابع (ص٢٢٠).

(١١) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٤).

طوبقبو سراي رقم: ٤/ ١٦٦٦ (٧٧٨١)[١].

٩٤ - شرح لعلاء الدين الغفاري (الفناري)[٢].

٩٥ - شرح البرقعلي[٣].

٩٦ - شرح صفي بن نصير بعنوان: غاية (التحقيق)[٤]، منه نسخة مخطوطة في مكتبة أوقاف بغداد رقم (٢/ ٩٦٩٥)[٥].

٩٧ - شرح حسن راست، وهو شرح ممزوج كشرح الصفوي[٦].

٩٨ - شرح خضر بن إلياس الكمولجنوي، سماه: (الأسئلة القطبية على كتاب ابن الحاجب صاحب النفس القدسية)[٧].

٩٩ - شرح إبراهيم بعروش الذي سماه: (الوافية في شرح الكافية)، منه نسخة مخطوطة في المكتبة القادرية ببغداد[٨].

١٠٠ - شرح السيد نعمة اللّٰه بن عبد اللّٰه الموسوي التستري الجزائري (ت ١١١٢ هـ)، منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم (١٦٣٤)[٩].

١٠١ - شرح الشيخ سعد بن أحمد التبلي، منه نسخة مخطوطة في خزانة هبة الدين الشهرستاني[١٠].

١٠٢ - شرح الشيخ كمال الدين بن معين الدين محمد الفسوي القنوي الفارسي[١١].

١٠٣ - شرح فاضل أفندي، منه نسخة في جامع الزيتونة برقم (٣٩٩٩)[١٢].

١٠٤ - شرح الشيخ رودس زاده المسمى بـ(الإيضاح)، منه نسخة بخط

---

(١) مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الثالث (ص٢٦١).
(٢ - ٤) كشف الظنون (٣/ ١٣٧١).
(٥) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة أوقاف بغداد (٣/ ٣٢٧).
(٦) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٦).
(٧) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٣).
(٨) ابن الحاجب النحوي (ص٦٥).
(٩) فهرس دار الكتب المصرية (٢/ ١٥).
(١٠) شرح الوافية نظم الكافية (ص٤٧).
(١١) شرح الوافية نظم الكافية (ص٤٨).
(١٢) ابن الحاجب (ص٦٥).

المؤلف في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة، ومعها نسخة أخرى[١].

١٠٥ - (الموارد العذبة الصافية في شرح الكافية الوافية) ليوسف العدامي، منه نسخة مخطوطة في مكتبة أوقاف الموصل، ضمن مجموعة برقم (٦٤/ ٢٢)[٢].

١٠٦ - شرح حسين بن معين الدين العبيدي، سماه: (مرضي الرضي)[٣].

١٠٧ - شرح محمد بن عبد الغني الأردبيلي، منه نسخة في مكتبة الحكيم في النجف الأشرف برقم (١٩٠٢)[٤].

١٠٨ - شرح أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد القادر التاولي الرباطي، منه نسخة مخطوطة في الخزانة العامة بالرباط برقم (١٧١٦)[٥].

١٠٩ - شرح عبد اللّه بن علي بن محمد المعروف بفلك العلا التبريزي، سماه: (الهادية إلى حل الكافية)[٦]، وهذا الشرح محقق في الأزهر، ومسجل في مكتبته برقم (٨/ ١).

١١٠ - شرح داود بن محمد بن داود المالكي الأزهري، منه نسخة مخطوطة في جامع الشيخ برقم (٤٥)[٧].

١١١ - شرح شمس الدين بن القاضي كمال الدين، كتبه لخدام الوزير سنان باشا، سماه: (فتح الفتاح)[٨].

١١٢ - (كشف الوافية في شرح الكافية) لمحمد بن عمر الحلبي (المتوفَّى في أول سلطنة السلطان محمد الفاتح)، منه نسخة مخطوطة في مكتبة أوقاف الموصل برقم (٢٣/ ١٦)[٩]، ونسخة أخرى في مكتبة طوبقبو سراي

---

(١) ابن الحاجب النحوي (ص٦٥).
(٢) فهرس مكتبة أوقاف الموصل (٣/ ١٦٣).
(٣) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٢).
(٤، ٥) ابن الحاجب النحوي (ص٦٤).
(٦) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٦).
(٧) معهد إحياء المخطوطات العربية (ص٣٨٤).
(٨) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٣).
(٩) فهرس مكتبة أوقاف الموصل (١/ ١٤٦).

بإستانبول ضمن مجموعة برقم: ١/ ١٦٦٦ (٧٧٨١)[١]، ونسخة ثالثة في مكتبة الدولة ببرلين برقم: ٦٥٦٧[٢].

١١٣- حاشية على كافية ابن الحاجب لم يعرف صاحبها، منها نسخة مخطوطة في مكتبة طوبقبو سراي بإستانبول ضمن مجموعة برقم: ٣/ ١٦٦٦ (٧٧٨١)[٣].

١١٤ - شرح كافية ابن الحاجب، ولم يُذْكَرْ صاحبُ الشرح، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الأستاذ/ محرم جلبي المرعشي، بمدينة مرعش في تركيا برقم (٤٦)[٤].

١١٥ - شرح كافية ابن الحاجب للسيوطي (ت ٩١١ هـ)، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الأستاذ/ محرم جلبي المرعشي، برقم (٤٧)[٥].

١١٦ - شرح مختصر الكافية لشارح لم يذكر اسمه، منه نسخة مخطوطة في مكتبة طوبقبو سراي رقم: ١٨٨٤ (٧٧٥٤)[٦].

١١٧ - شرح الكافية ليحيى بن الحسين بن أمير المؤمنين، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة ببرلين برقم (٦٥٩٢)[٧].

١١٨ - شرح كافية ذوي الأرب المحبة في علم العرب، لم يُذْكَرْ مصنفه، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة ببرلين برقم (٦٥٦٠)[٨].

١١٩ - النكت على مواضع من الكافية الحاجبية، والشافية، والخلاصة الألفية، وشذور الذهب، ونزهة الطرف للسيوطي، منه نسخة في مكتبة أوقاف بغداد برقمي (١٢٢٠، ١٤٢٠)[٩].

---

(١) مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الثالث (ص٢٦١).
(٢) فهرس مكتبة الدولة ببرلين (٥/ ٦٥).
(٣) مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الثالث (ص٢٦١).
(٤، ٥) مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الرابع (ص٣٠٥).
(٦) مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الثالث (ص٢٥٨).
(٧) فهرس مكتبة الدولة (٥/ ٧٥).
(٨) فهرس مكتبة الدولة (٥/ ٦٠).
(٩) فهرس مكتبة أوقاف بغداد (٣/ ٣٥٨).

مختصرات الكافية:

وممن اختصرها:

١ - القاضي ناصر الدين بن عبد اللّـه بن عمر البيضاوي، وسماه: (اللب)، وعليه شرح لزين الدين بن بير علي محيي الدين المعروف ببركلي (ت ٩٨١ هـ)، منه نسخة في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٧٠٢)[١].

٢ - المولى فضيل بن علي الجمالي، وسماه: (الوافية)[٢].

٣ - برهان الدين بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢ هـ)[٣].

٤ - محمد بن الشيخ محمود المغلوي الوفائي[٤].

منظومات الكافية:

وممن نظمها:

١ - ابن الحاجب للملك الناصر داوود بن الملك الأعظم، وسماها: الوافية، ومنها نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (١٠٤٩)[٥]، ونسخة أخرى في مكتبة طوبقبو سراي بإستانبول برقم: ٢١٧٢ (٧٧٨٤)[٦].

وقد شرحها ابن الحاجب نفسه، وأسمى الشرح: (شرح الوافية نظم الكافية)، وهو محقق ومطبوع.

٢ - نظمها محمد سنة (١٠٢٩ هـ)، وسمى النظم بـ: (الوافية)، منها نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي برقم (٣٠٤)[٧].

٣ - ونظمها محمد الشيخ معروف النودهي (ت ١٢٥٤ هـ)، وسماها: (كفاية الطالب)، منها نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي برقم (٢٤٩١)[٨].

(١، ٢) ابن الحاجب النحوي (ص٦٧). (٣، ٤) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٣).

(٥) فهرس دار الكتب المصرية (٢/ ١٧٤).

(٦) مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الثالث (ص٢٦١).

(٧) المخطوطات اللغوية في المتحف (ص٥٤).

(٨) المخطوطات اللغوية في المتحف (ص٦٤).

٤ – منظومة لإبراهيم النقشبندي الشبستري، نظمها سنة (٩٠٠ هـ)[١].

٥ – منظومة لم يُعْرَفْ ناظمها، نظمت سنة (٧٥٢ هـ)[٢].

٦ – ونظمها شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد اللّـه بن عمر بن أحمد العزَّال الكوفي، سماها: (نهاية المطالب في نظم كافية ابن الحاجب)[٣].

٧ – نظمها إبراهيم ششتري، منها نسخة مخطوطة في مكتبة رضا في رامبور – الهند – برقم (٢٦٦٠)[٤].

٨ – نظمها حسام الدين إسماعيل بن إبراهيم (ت ١٠١٦ هـ)[٥].

٩ – نظمها أمير مصطفى الشيرازي[٦].

وإنَّ من أهم الدراسات التي حصرت شروح الكافية، ونظمها، ومختصراتها، هي دراسة الأستاذ/ موسى بناي العليلي، محقق (شرح الوافية نظم الكافية)، وقد اعتمدت[٧] على حصره لها اعتمادًا كبيرًا، بالإضافة إلى تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، وابن الحاجب النحوي[٨].

وبعد:

فقد رُزِقَ ابن الحاجب السعادة في موجزه المختصر (الكافية في النحو)، فأقبل العلماء عليه من كل صوب وحدب، يتبارون في شرحه وتوضيحه، ويتسابقون في التعليق عليه، ويتفننون في نظمه.

والحق أنه يستحق هذه العناية؛ بما أتيح لصاحبه من مقدرة فذة على اختصار المعلومات وتكثيفها، وحسن الترتيب، ودقة التقسيم، وَتَوَخِّي المنطق، وإنْ كان هذا الموجز لا يخلو من صعوبة وتعقيد.

وقد كان لشهرة هذا العالم الجليل العلامة ابن الحاجب – الذي طارت شهرته في فنون شتى ترك فيها مؤلفات ضخمة – أثر عظيم في تناول الكتاب بالشرح

(١ – ٤) بروكلمان (٥/ ٣٢٦). (٥، ٦) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٣).

(٧) انظر كتاب: شرح الوافية نظم الكافية (ص٢٧ – ٥٣).

(٨) للأستاذ: طارق عبد عون الجنابي.

والتعليق.

وأي عالم يريد أن يشتهر، وأن تظهر مواهبه، يتناول هذا الموجز بالشرح والتعليق، فتطير سمعته، وترتفع مكانته.

وكم من كتب رفيعة المكانة، سهلة التأليف، لا يعبأ بها ولا يلتفت إليها، والحياة حظوظ!!

* * *
* *
*

الفَصلُ الثَّالِثُ

منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب

قيمته العلمية:

يمثل كتاب منهاج الطالب شرحًا نفيسًا من كتب النحو التي تُعْنَى بالدقة والحوار ومناقشة الآراء والمذاهب.

فهو موسوعة يتردد فيها اسم سيبويه والخليل والمبرد والأخفش والفارسي والمازني والكسائي والزمخشري... وغيرهم من أئمة النحو واللغة.

وأجمل ما في الكتاب هذا الأسلوب المنطقي المنظَّم المريح الذي يمضي مع المتن بترتيب ونظام، ويناقش المفردات والتراكيب والجمل بأناة وروية وَتَمَهُّلٍ، وينقل آراء النحاة ويناقشهم.

وفي الكتاب مزيَّةٌ أخرى رائعة هي تَوَسُّعُهُ في موضوعاتٍ علمية لا أجد لها نظيرًا في الكتب الأخرى وهو توسع ملحوظ، يتوجه برأيه بعد أن يذكر آراء النحاة، فيأتي في ذلك بما يشفي الصدر، اقْرَأْهُ في (مُذْ وَمُنْذُ)، وفي (اقتران خبر الموصول بالفاء) قياسًا على الشرط، وفي (دخول إِنِ المكسورة المخففة على فعل من نواسخ الابتداء)، وفي (حروف التنبيه)، وفي (حروف الإيجاب)، وفي (لو الشرطية إذا وقع بعدها فعلان مثبتان في اللفظ)، تجده يسهب إسهابًا واسعًا، ويتغلغل في صميم الدراسة، فيأتي بدقائق لا توجد في كتب النحو الأخرى ويجيد التعبير عنها، ثم يتركها هدية للعلماء والدارسين.

وأستطيع أن أُؤَكِّدَ أَنَّ هذا الكتاب متى قرأه رُوَّادُ اللغة والنحو، فسوف يكون له شأن عظيم في مناهج تدريس النحو بالجامعات الإسلامية؛ لما يتسم به من منهج دقيق، وحوار لطيف، ومناقشات جيدة، واهتمام بالمسائل الخلافية...

وقدرة على النقد... وعناية بتهذيب العبارة.

الرَّصَّاص ومتن الكافية

للرَّصَّاص بعض التصرف في متن الكافية، وهذا التصرف قد يقصد منه إيضاح المعنى للقارئ، أو الاختصار إنْ كان التصرف بنقص شيء من المتن، وقد حصرت مواقف الرَّصَّاص من المتن فيما يأتي:

أولًا: نقد المتن:

فقد يبدي المؤلف النقد والتعقيب على المتن، ومن ذلك:

- في تعريف ابن الحاجب للعامل يقول: والعامل ما به يتقوم المعنى، فقال الرَّصَّاص: (فلو أتى الشيخ بيتحصل مكان يتقوم لكان أولى)[1].

- قوله في إعراب الأسماء الستة بالحروف: (وكان يجب على الشيخ أن يقول: غير مصغرة ولا مكسرة؛ لأنها إذا صُغِّرتْ أو جُمِعَتْ جمع تكسير أعربت بالحركات)[2].

وغير ذلك كثير، على ما سنراه في المبحث: تعقيبه على ابن الحاجب.

ثانيًا: النقص والزيادة في المتن:

أحيانًا ينقص كلمة من المتن، أو يزيد كلمة عليه، كما قد ينقص أو يزيد أكثر من كلمة، ومن الأمثلة على ذلك:

أ - من النقص:

- أنقص سطرًا كاملًا في مبحث الاستثناء بعد قوله: (مَا زَيدٌ شيئًا إِلَّا شَيءٌ لَا يُعبَأُ بِهِ)[3]، إلى قوله: (عملتا للنفي)[4].

---

(١) منهاج الطالب (ص١٤٦).

(٢) منهاج الطالب (ص١٥٢).

(٣، ٤) منهاج الطالب (ص٣٦٥).

- ومنه: نقصه (لأنواع البـدل)[١]، وكذلك نقص قولـه: (مبني لمشابهته له عدلًا وزنة).

- ومن النقص أيضًا نقصه لأربع كلمات، وهي (مَررتُ بِزَيدٍ حَسَن الوَجه)[٢]، وهي من نص الكافية. وقد أكون من المخالفين للشارح في نقص شيء من المتن الذي يتولى شرحه مهما تكن البواعث على ذلك.

ب - ومن الزيادة:

زيادته كلمتي (وقع ووجد) على متن الكافية[٣]، وذلك في مبحث معاني (كان)، وكذلك زيادته كلمة (الخبر) في قول ابن الحاجب: (ويجوز دخولها على فعل من أفعال المبتدأ)، فقال الرَّصَّاص: (على فعل من أفعال المبتدأ والخبر)[٤].

ثالثًا: قد يعبر عن الناقص بقوله (إلخ):

ومن ذلك:

- قوله: (وفي مثل: لَا حَولَ وَلا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّـهِ، خمسة أوجه... إلخ)، بينما نص الكافية: (خمسة أوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الأول)[٥].

- نقصه من الكافية (المتن) قوله: (قلبت واوًا)، وقد أحل محلها قوله: (إلخ)[٦].

- نقص قوله: (وله مذكر فأن يكون مذكره جمع بالواو والنون، وإن لم يكن له مذكر فأن لا يكون مجردًا كحائض)، وأحل محل الساقط قوله: (إلخ)[٧].

رابعًا: تفتيت النص:

فالرَّصَّاص قد يفتت النص كلمةً كلمةً بصفة لا يدرك معها هل هذه الكلمة من الكافية أم من الشرح؟ وقد حاولت - ما أمكن - وَصْلَ ما تفرق بعمل نص

---

(١) منهاج الطالب (ص٤٥٣، ٤٥٤).
(٢) منهاج الطالب (ص٤٠٦).
(٣) منهاج الطالب (ص٧٠٣).
(٤) منهاج الطالب (ص٧٧٠).
(٥) منهاج الطالب (ص٣٨٥).
(٦) منهاج الطالب (ص٥٨١).
(٧) منهاج الطالب (ص٥٩٣).

الكافية بحجم سميك وبين أقواس هلالية ( ) حتى ولو كانت كلمة واحدة، ومن هذا قوله[١]: (مثل يضرب)، (بالضمة)، (بالفتحة)، (بالسكون)، وكل هذه الكلمات ليست متجاورة، وإنَّما فصلت بكلام من الشرح، بل قد يقدم بعض النص على بعضه كتقديمه قوله: (مثل يضرب)[٢] على قوله: الضمة والفتحة والسكون.

هذا فضلًا عن ذكره بعض الموضوعات التي لم يعالجها ابن الحاجب في المتن، وقد تحدثت عن هذا في موضوع: (دقة نظره).

خصائص المؤلف ومنهجه في هذا الشرح

للرصاص خصائص ومنهج بنى عليهما جميع موضوعات هذا الكتاب، من **هذه الخصائص:**

١ - دقة النظر:

القارئ لكتاب منهاج الطالب يلحظ دقة نظر الرَّصَّاص (مؤلفه)، فهو يعالج هذا الموضوع أو ذاك، ولا يغيب عن ذهنه ما سبق أو ما سيلحق مما له اتصال بهذا الموضوع موطن البحث.

ويمكن أن أُبَـيِّنَ دقة نظر المؤلف من خلال ما يأتي:

أولًا: يتتبع المؤلف المسائل النحوية، ودرجة وضوحها في الشروح الأخرى للكافية، وما لم يتضح يبسطه أكثر من غيره، ويشير أحيانًا إلى الشرح الذي عالج هذا الموضوع أو ذاك أكثر من غيره، ويظهر ذلك جليًّا عندما تحدث عن الأمثلة الخمسة، فقد بينها أكثر من غيرها، واعتمد على شرح الإمام يحيى بن حمزة للكافية، المسمى: (الأزهار)، فقد قال: (هكذا ترتيب هذه الأمثلة على ما شرحه الإمام يحيى في الأزهار فاعرف ذلك موفقًا، فقد اجتهدت في تحقيقه وتلخيصه لكون هذه المسألة من دقيق ما أودع في هذه المقدمة وغامضه، ولا

(١، ٢) منهاج الطالب (ص٦٤٨).

يكاد يوجد ذلك مفصلًا في شرح من شروحها)[١].

ثانيًا: ترجيحه بعض الآراء، وتعليل الترجيح، وذلك فيما يأتي:

أ - في الظرف إذا وقع خبرًا؛ فبعض النحاة يقدرونه بجملة وهي: (استقر) وهم الكوفيون، وبعضهم يقدره بمفرد، وهو (مستقر)، وهم البصريون، وقد مال الرَّصَّاص إلى التقدير بالجملة فقال: (والصحيح تقدير الفعل؛ لوقوع الاتفاق في أن الظرف إذا وقع صلة نحو (جاءني الذي في الدار) أنه يقدر بالجملة نحو: استقر، فكذلك هاهنا يقدر بالجملة؛ لأن الفعل أقوى حملًا على الموصول الذي اتفق عليه)[٢]ا.هـ.

وقد أخالفه في ذلك؛ لأن الموصول يقدر فيه المتعلق جملة لكون الصلة في الأصل جملة، أما الخبر فالأصل فيه أن يكون اسمًا مفردًا.

ب - في إعراب الفعل المضارع إذا لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث، فقد رجَّح الرَّصَّاص رأي ركن الدين الذي يقضي بأن الفعل المضارع لم يعرب مع نون جمع المؤنث؛ لأن هذه النون ضميرٌ مرفوع أوجبت تسكين ما قبلها قياسًا على سائر المضمرات المرفوعة، نحو: (فَعَلْتُ وفَعَلْنَا). على رأي ابن الحاجب الذي يقضي بأن إعراب الفعل المضارع مع نون جمع الإناث يؤدي إلى الجمع بين ضميرين وذلك لأنه جَمْعٌ، حيث قال: (هذا تعليل المصنف في شرحه[٣]، وفيه بُعْدٌ، وكلام ركن الدين أقرب)[٤].

وقول ابن الحاجب هو: (قياس الرفع بالنون أن يكون قبلها ضمير واو نحو: يضربون، أو ياء نحو: تضربين يا امرأة، أو ألف نحو: يضربان، فلو أتينا بأحد هذه الثلاثة قبل نون جمع المؤنث جمعنا بين النون التي هي ضمير، وبين أحد هذه الضمائر، وذلك غير جائز؛ إذْ لا حاجة إلى ضميرين).

وقول ركن الدين هو: « وإنَّما لم يعربْ مع نون جمع المؤنث؛ لأن هذه النون ضمير أوجبت تسكين ما قبلها قياسًا على سائر المضمرات ».

---

(١) منهاج الطالب (ص ٨٣٢). (٢) منهاج الطالب (ص٢٢٧، ٢٢٨).
(٣) شرح ابن الحاجب على الكافية (ص١٠٢). (٤) منهاج الطالب (ص٦٤٨).

جـ - في نصب (حتى) للفعل المضارع بإضمار (أن)، وذلك إذا كان ما بعدها مستقبلًا بالنظر إلى ما قبلها، فهي إمَّا أن تكون بمعنى (كي) أو بمعنى (إلى أنْ)، وقد غَلَّبَ الرَّصَّاص تقدير (كي) حيث قال: (وهو الغالب)[1].

ثالثًا: استدرك الرَّصَّاص على ابن الحاجب ترك بعض المباحث النحوية في الكافية، وتنبيهه إليها، وشرحها شرحًا وافيًا، ومن هذه المباحث ما يأتي:

١ - نبه الرَّصَّاص على أن ابن الحاجب ترك الضمير المنصوب المتصل بالحرف، في حين أنه ذكر الضمير المنصوب المتصل بالفعل[2].

٢ - تنبه إلى أن ابن الحاجب قد ترك باب الإغراء، فرجع الرَّصَّاص إلى نجم الدين على اعتبار أن شرحه من أوفى الشروح، فأضاف باب الإغراء مع الزيادة من عنده[3].

٣ - نبه على أن ابن الحاجب ترك العطف على معمولي عاملين مختلفين مع أهميته ودقة مسائله[4].

٤ - نبه إلى أن ابن الحاجب أهمل أخذ الأمر من المضارع بحذف حرف المضارعة، كَضَارِبْ من يُضَارِبُ، وَدَحْرِجْ من يُدَحْرِجُ، قال: (ولم يذكر الشيخ هذا القسم لظهوره)[5].

٥ - استدرك على ابن الحاجب عدم ذكره لحذف المبتدأ وجوبًا وأتى هو به وشرحه[6].

٦ - استدرك على ابن الحاجب عدم ذكره في مواضع كسر همزة (إنَّ) كسرها مع جواب القسم والابتداء، وقد ذكرهما الرَّصَّاص[7].

٧ - استدرك على ابن الحاجب عدم ذكره كاف التشبيه مع الزائد[8].

٨ - استدرك على ابن الحاجب عدم ذكره (كي) إذا دخلت عليها لام التعليل،

---

(١) منهاج الطالب (ص٦٥٥).
(٢) منهاج الطالب (ص٤٧٩).
(٣) منهاج الطالب (ص٣١٥).
(٤) منهاج الطالب (ص٤٤١).
(٥) منهاج الطالب (ص٦٧٦).
(٦) منهاج الطالب (ص٢٣٦).
(٧) منهاج الطالب (ص٧٥٩، ٧٦٠).
(٨) منهاج الطالب (ص٧٩٦).

وكذلك (لو)، فلم يذكرهما من حروف المصدر[١].

٢ - جرى الرَّصَّاص في أغلب موضوعات الكتاب على بيان بعض المفردات الغامضة، وإهمال المفردات الواضحة التي لا تحتاج إلى بيان..

ومن ذلك:

- بيانه لمعنى (الحمقاء)[٢] في قوله: بقلة الحمقاء.
- بيانه لمعنى (آض) وأخواتها[٣] وأنها بمعنى صار.
- بيانه لمعاني: (ذو حيد، الطيان، والآس)[٤]، وذلك في قول الشاعر:

لِلَّـهِ يَبْـقَـى عَلَى الْأَيَّـامِ ذُو حَـيَـدٍ ... بِمُـشْـمَخِـرٍّ بِـهِ الظَـيَّـانُ والآسُ[٥]

- وكذلك بين معنى الفدع والعشار[٦] في قول الفرزدق:

كـم عَـمَّـةٍ لَكَ يَـا جَـرِيـرُ وَخَالَـةٍ ... فَدْعَاء قَـدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِـشَارِي[٧]

٣ - أحيانًا يكتفي الرَّصَّاص بالتمثيل لبعض القضايا مع أن لها شواهد مشهورة في كتب النحو، ويهمل تلك الشواهد..

ومن ذلك:

أنه مثَّل لتوكيد الاسم بالاسم بقولك: جاءني زيد زيد، ولتوكيد الفعل بالفعل بقولك: ضربِ ضربِ زيد، ولتوكيد الحرف بالحرف بقولك: إنَّ إنَّ زيدًا قائم[٨]، مع أن هذه المواطن قد استشهد لها النحاة بشواهد مشهورة؛ هي:

- توكيد الاسم بالاسم:

أَخَـاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَـنْ لَا أَخَـا لَـهُ ... كَسَـاعٍ إِلَى الـهَيْجَا بِغَـيْرِ سِلَاحِ[٩]

---

(١) منهاج الطالب (ص٧٩٩).
(٢) منهاج الطالب (ص٤١١).
(٣) منهاج الطالب (ص٧٠٦).
(٤) منهاج الطالب (ص٧٤٥).
(٥) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٤٤).
(٦) منهاج الطالب (ص٥٤٢).
(٧) انظر تخريج البيت (ص٥٤١).
(٨) منهاج الطالب (ص٤٤٧).
(٩) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٣١٥، ٤٤٧).

- توكيد الفعل بالفعل:

فـأيْـنَ إلـى أيـْن النَّـجَـاةُ ببغلتـي   أتاكِ أتاكِ اللّاحقون احْبِسِ احْبِسِ[(١)]

وإنْ كان في البيت توكيد الاسم بالاسم أيضًا.

- ومن توكيد الحرف بالحرف قول الشاعر:

لَا لَا أَبُــوحُ بِـحُــبِّ بَثْـنَـةَ إنَّـــها   أَخَذَتْ عـلـيَّ مَـواثِـقًـا وعُـهُـودَا[(٢)]

وقد أوردتها في الهامش[(٣)].

٤ - يكرر الرَّصَّاص بعض المباحث، ولا أظن هذا التكرار للأهمية، بل لعله ينسى أنه عالجها من قبل، فيأتي بها..

ومن ذلك:

ذكره لـ (حمامات وسرادقات)[(٤)] في الجمع الذي لا يعقل، وكذلك ذكره لِـ (أُسد وفُلْكٍ وهجان)[(٥)]، وذلك في الجمع الذي يكون بتغيير حركة، تقديريٌّ عن المفرد، سواء كانت ظاهرة كما في (أسد) أو مقدرة كما في (فلك وهجان).

٥ - إيثاره للأساليب المنطقية:

يميل الرَّصَّاص في كتابه إلى المنطق، والذي يدل على تمكن المنطق من الرجل إغراقه في الاستقصاء والاستيعاب لكل ما يذكر، ومن كلام أهل المنطق وإيراده لمصطلحاتهم من نحو (الحد - والجامع المانع - والطرد والعكس):

- بيانه لحد الاسم[(٦)] وما ورد فيه من كلام المناطقة.

- بيانه لحد الفعل، والطرد والعكس[(٧)].

ومما يدل على تمرسه بالمنطق قوله: (ويرد عليه أنه إضمار في الحد وهو

(١، ٢) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٤٤٧).

(٣) انظر: منهاج الطالب (ص٤٤٧).

(٤، ٥) منهاج الطالب (ص٥٩٥).

(٦) منهاج الطالب (ص١٣٤).

(٧) منهاج الطالب (ص٦٣٩، ٦٤٠).

معيب)[1]، وقوله: (معرفةٌ احتراز من النكرة)[2]، وقوله: (والنقيض يحمل على النقيض)[3].

ولعل أكبر دليل على إغراقه في المنطق أن من مراجع كتاب ابن الحاجب (منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل)، وهو كتاب منطقي.

٦ - من خصائص المؤلف أنه قد يشتت الموضوعات..

ومثال ذلك:

ذكره لاسم (إنَّ) مع المنصوبات وخبرها مع المرفوعات، مما باعد بينهما، وفي ذلك تشتيت لذهن القارئ[4].

وكذلك ذكره للعطف مع التوابع[5]، وذكره لحروف العطف مع الحروف، حيث قال: (والحروف العشرة حروف العطف، وستأتي إنْ شاء اللّه تعالى في الحروف)[6].

٧ - من حسنات هذا الشرح الإفاضة في تحليل الموضوعات المعقدة بعبارة سهلة:

انظر ذلك في كلامه على قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى ﴾ [النور: ٢][7]، وقد دأب الرَّصَّاص على التفصيل في المباحث الدقيقة الصعبة، أما المباحث السهلة فيمرُّ عليها مرورًا؛ لأنك تجدها في جميع المراجع.

٨ - ومما يلفت النظر في هذا الشرح هو تعقيبه على الآراء؛ إمَّا بالترجيح والتصحيح، أو بالنقد والاعتراض..

وهذه السمة لا تحتاج إلى أَنْ أُمَثِّلَ لها؛ لأنها ماثلة في الكتاب كله، وإنْ كان يعقب على ابن الحاجب أكثر من غيره، وتجد هذا مفصلًا في بيان موقف

(١) منهاج الطالب (ص٢٦٣).
(٢) منهاج الطالب (ص٢٦٧).
(٣) منهاج الطالب (ص٢٤٦).
(٤) منهاج الطالب (ص٢٤٤).
(٥) منهاج الطالب (ص٤٣٥).
(٦) منهاج الطالب (ص٤٣٥).
(٧) منهاج الطالب (ص٣٠٨، ٣٠٩).

الرَّصَّاص من ابن الحاجب حيث عَقَدْتُ له مبحثًا منفردًا.

٩ - ولوعه بالتعليل:

فإذا رجَّح رأيًا بيَّن علةً لهذا الترجيح، وإذا اعترض على رأي بيَّن علةً لهذا الاعتراض، وهذا الذي يبحث عنه المتعلم، وهو كثير في الكتاب، قد ذكرنا بعضًا منه في أسلوب المؤلف فانظره، وسيأتي كلام مفصل عن العلة ومدى اهتمام الشارح بها، وذلك في أثناء الكلام على أسلوب المؤلف.

١٠ - من منهج الرَّصَّاص استدراكه على ابن الحاجب بعض الموضوعات:

- حيث استدرك عليه أنه ترك الضمير المنصوب المتصل بالحرف، في حين أنه ذكر الضمير المنصوب المتصل بالفعل[١].

- نَبَّهَ على تَرْكِ ابن الحاجب لباب الإغراء، فرجع الرَّصَّاص فيه إلى نجم الدين على اعتبار أن شرحه من أوفى الشروح على الكافية[٢].

- استدرك الرَّصَّاص على ابن الحاجب تَرْكَهُ للعطف على معمولي عاملين مختلفين.

- كما استدرك على ابن الحاجب عدم ذكره لحذف المبتدأ وجوبًا، وقد أتى هو به[٣].

- كما استدرك على ابن الحاجب عدم ذكره مع مواضع كسر همزة (إنَّ) كسرها مع جواب القسم والابتداء، وقد ذكرهما الرَّصَّاص[٤].

- استدرك الرَّصَّاص على ابن الحاجب عدم ذكره كاف التشبيه مع الزوائد، فذكرها الرَّصَّاص[٥].

---

(١) منهاج الطالب (ص٤٧٩).

(٢) منهاج الطالب (ص٣١٥).

(٣) منهاج الطالب (ص٢٣٦، ٢٣٧).

(٤) منهاج الطالب (ص٧٥٩).

(٥) منهاج الطالب (ص٧٩٦).

مصادر الكتاب

تنقسم مصادر الرَّصَّاص في كتابه منهاج الطالب قسمين: مصادر أساسٍ، ومصادر غير أساس.. فالأساس هي التي أكثر من النقل عنها، وذكرها باسمها ونقل عبارتها في كثير من الأحيان.

وغير الأساس هي التي يُلِمُّ بها قليلًا، ويشير إليها إشارات يسيرة، ويقتبس بعض آرائها، وسأبين ذلك بشيء من التفصيل..

أولًا: المصادر التي أكثر من النقل عنها:

١ - شرح الكافية للرضي:

وهو أهم شروح الكافية وأوفاها، وقد طبع عدة طبعات، وهو في جزأين، حقق الثاني منهما، أما الأول فسينتهي محققه من تحقيقه قريبًا إن شاء اللّـه.

وهذا الكتاب هو أهم مراجع الرَّصَّاص وهو أكثر مصادره من حيث الرجوع إليه، وقد رجع الرَّصَّاص إليه في مائة وأربعة وخمسين موضعًا، شملت جميع مباحث الكتاب، وقد نقل الرَّصَّاص من هذا الشرح باب الإغراء كاملًا[1]؛ لأنه لم يجده عند ابن الحاجب.

ولم يصرح الرَّصَّاص باسم الكتاب، ولم يقل (الرضي) مرة واحدة، وإنَّما كان ينقل عنه باسم (نجم الدين)، وربما خلط كلام الرضي بكلامه هو، وقد نبهت على كل هذا في الهوامش.

٢ - الوافية في شرح الكافية:

وهو لركن الدين الحسن بن محمد بن شرف العلوي الأستراباذي، ويسمى بـ(المتوسط)، وهو أحد ثلاثة شروح لركن الدين على الكافية، وَنَقْلُ الرَّصَّاص عنه يشبه نقله عن الرضي مع الإقلال، وأكبر دليل على هذا قول الشيخ الرَّصَّاص في مقدمة شرحه: (وفي ذلك من شَرْحَيْ ركن الدين ونجم الدين الجم الغفير)[2].

---

(١) منهاج الطالب (ص٣١٥).

(٢) منهاج الطالب (ص١٢٦).

ويأتي هذا الكتاب بعد شرح الرضي من حيث اعتماد الرَّصَّاص عليه في (منهاج الطالب)، فقد نقل عنه في مائة وثلاثة مواضع، قلما يخلو مبحث من المباحث لم يرجع إليه فيه.

لم يصرح الرَّصَّاص باسم الكتاب قط، كما أنه قد يخلط كلام ركن الدين بكلامه، وقد نبهت على هذا في الهوامش في حينه.

٣ - شرح الكافية لابن الحاجب:

وهو من الكتب التي اعتمد الرَّصَّاص عليها في شرحه، وهو كتاب جيد مختصر، قلما يخلو مبحث لم يُضَمِّنْهُ الرَّصَّاص شيئًا من هذا الكتاب، وكان ينقل عنه بطرق ثلاث؛ فإمَّا أن يقولَ: قال الشيخ في شرح المقدمة، أو يقول: قال الشيخ، أو يقول: قال المصنف.

٤ - الإيضاح في شرح المفصل:

وهو شرح ابن الحاجب على مفصل الزمخشري، وقد أخذ الرَّصَّاص منه في مواطن كثيرة، كان يصرح في بعضها باسم: (شرح المفصل)، وفي بعضها الآخر لا يصرح، وإنَّما يكتفي بقول: قال الشيخ، أو قال المصنف، وقد صرح باسم (شرح المفصل) في عشرة مواطن[1]، في حين لم يذكر اسم (الإيضاح) في الكتاب كله.

والدليل على اعتماده على هذا الكتاب، وعلى سابقه من كتب ابن الحاجب، قوله في مقدمة شرحه: (وَمُعْتَمَدِي فيما نقلته شَرْحَا المصنف الصغير والكبير[2]، فما كان مطلقًا فمن الشرحين للمصنف... إلخ)[3].

٥ - المفصل للزمخشري:

وقد نقل منه ثمانية وعشرين نقلًا؛ صرح باسم (المفصل) في خمسة منها،

---

(١) انظر: منهاج الطالب (ص٢٦١، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٩٣، ٣٥٧، ٤٨٥، ٥٢٠، ٦٢٨، ٦٣٧، ٦٩٢).

(٢) الصغير هو (شرح الكافية)، والكبير هو (الإيضاح في شرح المفصل).

(٣) منهاج الطالب (ص١٢٦).

وباسم (الزمخشري) في باقيها، وكان نقله من المفصل مُفَرَّقًا في مباحث الكتاب، وأكثره في مبحث الحروف والأفعال فاعرفه[١].

٦ - الأزهار الصافية:

وهو شرح من شروح الكافية لمؤلفه عماد الدين يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩ هـ)، ويقع في جزأين، حُقِّقَ هذا الكتاب، ولم يطبع.

نقل الرَّصَّاص منه في ثمانية مواضع، صرح باسم الكتاب في ثلاثة منها، والباقي كان يقول فيها: قال الإمام يحيى. وهذه النقول من الإمام يحيى مفرقة في مباحث الكتاب[٢].

ثانيًا: المصادر التي لم يكثر من النقل منها:

هذه المصادر هي التي لم يذكرها الرَّصَّاص في شرحه إلا قليلًا، وإنْ كان يكثر من ذكر أصحابها..

ومن هذه المصادر:

١ - شرح الملحة للحريري، وقد ذكره مرتين[٣].

٢ - صحيح البخاري، وقد ذكره مرتين[٤].

٣ - شرح التسهيل لابن مالك، وقد ذكره مرة واحدة[٥].

٤ - منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب، وقد ذكره مرة واحدة[٦].

٥ - شرح جمل الزجاجي للشيخ طاهر بن بابشاذ، وقد ذكره مرة واحدة[٧].

---

(١) منهاج الطالب (ص١٣٨، ١٧٢، ١٧٥، ١٩٥، ٢٧٨، ٢٩٤، ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٥١، ٣٦٧، ٣٦٩، ٤١٠، ٤١٩، ٤٩١، ٥١١، ٥٢١، ٥٣٢، ٥٣٥، ٥٥٠، ٦٥٠، ٦٧٩، ٧٢٥، ٧٤١، ٧٤٧، ٧٧٢).

(٢) منهاج الطالب (ص١٦٨، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٥١، ٢٨٣، ٣٠٥، ٨٣٢).

(٣) منهاج الطالب (ص١٨٤ - ١٨٦).

(٤) منهاج الطالب (ص١٦٢ - ١٦٤).

(٥) منهاج الطالب (ص١٩٦).

(٦) منهاج الطالب (ص٦٣٩).

(٧) منهاج الطالب (ص٦٩٩).

٦ - الحلل في شرح أبيات الجمل لعبد اللّـه بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت ٥١٢ هـ)، وقد ذكره مرتين[1] في موضع واحد، إلا أنه قد وهم في إحداها، فليس فيه قول الشاعر:

يا حَبَّذَا أنـتِ يـا صَنْـعَاءُ مِنْ بلَـد وَحَبَّـذَا وَادِيَـاكِ الظَّهـرُ والضِّلعُ[2]

وإنما الذي فيه قول المرار بن منقذ:

لا حَبَّذَا أنـتِ يا صَنْعَاءُ مِـنْ بـلَـد ولا شعوبُ هَـوًى منِّي ولا نُـقُمُ[3]

ولعل الذي أوقعه في هذا الوهم تشابه صدري البيتين، وقد نبهنا على هذا الوهم في حينه.

٧ - الإقليد في شرح المفصل لأحمد بن محمود بن عمر الجندي، وقد ذكره مرة واحدة[4].

٨ - المقرب لابن عصفور، وقد ذكره مرة واحدة[5]، مع أنه نقل عن ابن عصفور غير مرة.

والملحوظ على الشارح أنه يكثر من ذكر العلماء ومناقشاتهم دون ذكر مؤلفاتهم إلا قليلًا، وفيما يلي أسماء العلماء الذين وردت أسماؤهم في هذا الشرح:

سيبويه، والخليل (فقد حرص على ذكرهما عند مناقشة كل مسألة من مسائل هذا الشرح)، والزمخشري، وأبو علي الفارسي، والفراء، والمبرد، والأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة)، وابن جني، والرماني، وابن كَيْسَان، والزّجاج، والكسائي، والسيرافي، وأبو عمر الجرمي، وابن مالك، ويونس بن حبيب، والجوهري، وابن عصفور، وابن السراج، والمازني، والحريري، ويحيى بن حمزة، والجزولي، والرازي، والخوارزمي، والأندلسي، والمغربي، والموصلي، وأبو زيد الأنصاري، والقاضي عبد الجبار، وأبو طالب العبدي، والأصمعي، وابن هطيل.

---

(١) منهاج الطالب (ص٧٣٢).

(٢، ٣) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٣٢).

(٤) منهاج الطالب (ص٧١٩). (٥) منهاج الطالب (ص٥١٤).

طريقة المؤلف في النقل من المصادر

لكل عالم طريقةٌ في إيراد الآراء والنقل من المصادر، ويلحظ على الرَّصَّاص عندما ينقل من المصادر أنه تارة ينقل النص كاملًا، وتارة ينقله بالمعنى، وتارة يختصر النص ويقتصر منه على ما يؤدي الغرض، وسَأُجْمِلُ طريقة الرَّصَّاص في النقل من المصادر في كتابه (منهاج الطالب)..

١ - ألحظ على الرَّصَّاص في بعض المواطن أنه لا يدقق فيما ينقله، ومن ذلك أنه جعل رأيًا لنجم الدين (الرضي)[١] مع أنه لابن السَّرِيِّ كما نصَّ[٢] على ذلك نجم الدين، والرأي هو: أن (غيرَ) إذا أضيفت إلى معرفة له ضد واحد تعرفت لانحصار الغيرية كقوله: (عليك بالحركة غير السكون).

٢ - قد ينقل الرَّصَّاص كلامًا ولا يشير إلى مصدر النقل، ومن ذلك: نقله لقوله: صار نسيًا منسيًّا[٣]، حيث نقله من شرح الكافية لابن الحاجب[٤]، وقد يعذر في هذا الموطن؛ لأنه ليس رأيًا عِلْمِيًّا.

وكذلك نقل قوله: (ولكن يشترط في خبرها أن يكون (أَنْ) مع الفعل تقريرًا لمعناها في الترجي؛ لأنه إنَّما يكون في المستقبل)[٥]، حيث نقله من شرح الكافية لابن الحاجب[٦].

٣ - قد ينقل الرَّصَّاص رأيًا ولا ينسبه إلى صاحبه، ومن ذلك:

- إيراده رأيًا للرضي مع عدم نسبة هذا الرأي، مما يوهم بأنه له، وذلك في تعريف النعت، حيث قال الرضي: (واعلم أنه لو قال يدل على معنى في متبوعه أو متعلقه لكان أولى؛ لئلا يخرج عنه: مررت برجل كريم أبوه)[٧].

---

(١) منهاج الطالب (ص٤٠٢).

(٢) شرح الكافية للرضي (١/ ٢٧٥).

(٣) منهاج الطالب (ص٤١٩).

(٤) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٥٥).

(٥) منهاج الطالب (ص٧١٤).

(٦) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص١١٤).

(٧) منهاج الطالب (ص٤٢٦).

- أخذه كلامًا من شرح ابن الحاجب على الكافية ولم ينسبه[١]، وهو قول ابن الحاجب: (لأَنَّ اتصاله بالجارِّ أشد من اتصال الفعل بالفاعل... إلخ)[٢].

- وكذلك قول الرَّصَّاص: (قال: والغلط الصريح والنسيان لا يكونان في كلام الفصحاء)[٣]، وقد أخذ هذا الكلام من الرضي[٤]، لكنه لم ينسبه إليه.

٤- من السمات الواضحة في هذا الشرح أن صاحبه كثير التصرف فيما ينقله من نصوص، ونمثل لذلك بما يلي:

- يقول الرَّصَّاص ناقلًا عن ركن الدين: (قال ركن الدين: وذلك لعدم التباس التأكيد بكل وأجمع بالفاعل؛ لأن كلا وأجمع لا يَلِيَانِ العوامل إلا قليلًا، بخلاف النفس والعين...)[٥] إلخ، بينما الذي نص عليه ركن الدين هو: (نحو: جاءني القوم أجمعون، جاؤوني كلهم أجمعون؛ لعدم التباس التأكيد بالفاعل هاهنا؛ لأن الكل وأجمعين يَلِيانِ العوامل قليلًا... إلخ)[٦].

- يقول الرَّصَّاص ناقلًا عن ركن الدين: (في لفظ المائة ما يشعر بالكثرة؛ فأغنت عن الجمع، وهو قوي)[٧]، بينما الذي نص عليه ركن الدين هو: (وإنَّما يجوز إضافتها إلى المائة لوجود الكثرة فيها؛ فأشبهت الجمع)[٨].

- يقول الرَّصَّاص ناقلًا عن ابن الحاجب: (قال الشيخ: ولم يأت منها قياس إلا الألوان والحلي والعيوب، كأعور وأعرج وأصور وأقور)[٩]، مع أن ابن الحاجب لم يذكر إلا الألوان والحلي[١٠]، وقد زاد الرَّصَّاص العيوب ومثَّلَ لها.

٥ - قد يخلط الرَّصَّاص كلام من ينقل عنهم بكلامه، مما قد يوهم بأن الكلام كله لهم، ومن ذلك:

- قال الرَّصَّاص ناقلًا عن ابن الحاجب في شرح المفصل: (وَتَـثِيَّـةٌ إمَّا

(١) منهاج الطالب (ص٤٣٧).
(٢) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٥٩).
(٣) منهاج الطالب (ص٤٥٥).
(٤) شرح الكافية (١/ ٣٤٠).
(٥) منهاج الطالب (ص٤٥١).
(٦) انظر: الوافية (المتوسط)، لركن الدين (ص١٧٨).
(٧) منهاج الطالب (ص٥٦٨).
(٨) الوافية (المتوسط) (ص٢٢١).
(٩) منهاج الطالب (ص٦١٦)
(١٠) شرح الكافية (ص٩٥).

مصدر؛ لأن الإتيان قد يكون بتثيَّة، أي: بِتَـوَقُّفٍ وتَحَبُّسٍ، وقد يكون بغير ذلك، فهو مصدر من باب النوع، مثل: رجع القهقرى، وإمَّا مصدر وقع حالًا...) إلخ[١][٢]. فقوله: (فهو مصدر من باب النوع، مثل رجع القهقرى)، هذا من كلام الرَّصَّاص ولم يقله ابن الحاجب، مما قد يوهم بأنه لابن الحاجب؛ لأنه أقحمه بين كلامين.

- خلط كلام ركن الدين بكلامه، حيث قال ناقلًا عن ركن الدين: (وقال ركن الدين: تثية تمييز عن أقلّ، أي: قلَّت تثيتهم، نحو (طاب زيد نفسًا)، أي: طابت نفسه، وأخوف عطف على أقل... إلخ)[٣][٤]. فقوله: (أي: قَلَّتْ تَثِيَّـتُهمُ نحو: طاب زيد نفسًا، أي: طابت نفسه)، من كلام الرَّصَّاص لا ركن الدين، ولعل هذا زيادة من النسختين (س، ك)؛ لأن النسخة (خ) قد أوردت كلام ركن الدين مجردًا عن كلام الرَّصَّاص.

٦ - أطول نقل من هذه المصادر هو نقله[٥] لباب الإغراء من شرح الكافية للرضي[٦]؛ وذلك لأن ابن الحاجب لم يذكره في الكافية، فوجد أن الرضي أوفَى من غيره فأخذه عنه.

٧ - فيما ينقله عن ابن الحاجب تارة يقول (الشيخ) وتارة يقول (المصنف)، وهذا كثير في هذا الشرح، لكنه قد يوهم أن المصنف غير الشيخ عندما يذكرهما متجاورين في صفحة واحدة، وما أكثر ما صنع هذا.

موقف الرَّصَّاص من المدارس النحوية

الذي يقرأ كتاب (منهاج الطالب) يتضح له أن الرَّصَّاص بصريٌّ، إلَّا أنه لم يكن متعصبًا لأصحابه البصريين، بل قد يخالفهم في بعض ما يذهبون إليه، وإن كان ذلك قليلًا، وسأُبَيِّنُ موقفه من المدرستين البصرية والكوفية ببعض الأمثلة.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٦٦٣).
(٢) منهاج الطالب (ص٦٣٧).
(٣) الوافية (المتوسط) (ص٢٥٤).
(٤) منهاج الطالب (ص٦٣٧).
(٥) منهاج الطالب (ص٣١٥).
(٦) انظر: (١/ ١٨٣).

مما وافق فيه أصحابه البصريين:

١ – وافق البصريين في الحروف التي تلحق الأسماء الستة، حيث قال: (هذه الحروف في أواخرها حروف إعراب... ودلائل إعراب)، إلى أن قال: (وهذا هو الصحيح الذي اختاره محققو البصريين)[١].

٢ – يفهم من كلامه في التنازع أنه يوافق البصريين في إعمال الثاني، فهو يقول: (والذي ورد به القرآن الكريم وعليه الفصحاء ما قاله البصريون)[٢].

٣ – جرى وراء البصريين في عدم إجازة تقدم التمييز على عامله، حيث قال: (والجواب أنه لا يجوز ذلك، لما تقدم من أن التمييز في المعنى فاعل ولا يتقدم)[٣].

٤ – وافق الرَّصَّاصُ البصريين في أَنَّ (سوى) ليس فيها إلا النصب على الظرفية[٤].

٥ – وافق البصريين في أنه إذا عُطِفَ على الضمير المرفوع المتصل أكد بضمير منفصل[٥].

٦ – خالف الكوفيين في جعله قوله (والأرحام) من قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ مجرورًا بالقسم، وجوابه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١][٦].

٧ – جرى وراء ابن الحاجب في مخالفة الكوفيين في إجازة العطف على محل اسم (إنَّ) قبل مضي الخبر، حيث يقول: (وهو فاسد لما تقدم)[٧].

٨ – لعل من موافقاته للبصريين زيادته كلمة (الخبر) على قول ابن الحاجب في فعل من أفعال المبتدأ[٨].

(١) منهاج الطالب (ص١٥٠).
(٢) منهاج الطالب (ص٢٠٥).
(٣) منهاج الطالب (ص٣٥٢).
(٤) منهاج الطالب (ص٣٧٢، ٣٧٣).
(٥) منهاج الطالب (ص٤٣٥).
(٦) منهاج الطالب (ص٤٣٨).
(٧) منهاج الطالب (ص٧٦٥، ٧٦٦).
(٨) منهاج الطالب (ص٧٧٠ هامش ٣).

مما وافق فيه الكوفيين:

مع ميله إلى أصحابه البصريين، إلَّا أنه قد وافق الكوفيين في موطنين اثنين؛ هما:

١ - وافق الكوفيين، وذلك في كلامه على عامل الحال، حيث قال: (وهو من الفعل كالمصدر واسم الفاعل...)[1]، فقد جعل المصدر مشتقًّا من الفعل فخالف فيه البصريين القائلين: إن المصدر هو الأصل، وإن الفعل مشتق منه.

٢ - ووافقهم في تقدير مُتَعَلَّقِ الخبر إذا كان ظرفًا بجملة (استقر)، حيث قال: (والصحيح تقدير الفعل لوقوع الاتفاق في أنَّ الظرف إذا وقع صلة نحو: جاءني الذي في الدار، أنه يقدر بالجملة...)[2] إلخ، وأما البصريون فيقدرونه بالمفرد (مستقر).

استخدامه لمصطلحات المدرستين:

قد يخلط الرَّصَّاص بين مصطلحات المدرستين فيستعملها جميعًا، كما فعل في المجرورات، فإنه أحيانًا يقول: الجر، وأحيانًا يقول: الخفض.

أ - استخدامه لمصطلحات البصريين:

استخدم الرَّصَّاص في كتابه من مصطلحات البصريين: الممنوعَ من الصرف، والظرفَ، والعطفَ، والتمييزَ، والبدلَ، والمتعديَ واللازمَ، والبناءَ والإعرابَ، والنفيَ... إلى غير ذلك مما يصعب حصره.

ب - استخدامه لمصطلحات الكوفيين:

استخدم الرَّصَّاص من مصطلحات الكوفيين: ما لم يسم فاعلُه، الذي استعمل البصريون بدله (المبني للمجهول).

موقف الرَّصَّاص من القياس

المتتبع لكتاب منهاج الطالب يجد أن مؤلفه يقف بجانب القياس ويشجع

---

(١) منهاج الطالب (ص٣٣١).

(٢) منهاج الطالب (ص٢٢٧، ٢٢٨).

عليه، وقد تنوعت عباراته في القياس على هذا النحو:

١ - قوله: (ضَرَبْنَنِي وَأَكرَمْتُنِي الهِنْدَاتُ، فتضمر في الأول دون الثاني، وعلى ذلك فقس)[١].

٢ - قوله في تعقيبه على الكسائي في قوله: في تقدير الفاعل في (جرى) في قول الشاعر:

.... جَرَى فوقها واستشعرت لون مُذْهَبِ

فقد قال الكسائي: (هو محذوف ولا يقدر ضمير مستتر في جرى)، وقال الرَّصَّاص: (والقياس تقديره؛ لأن الفاعل عمدة)[٢].

٣ - قولـه: (تقول: ضَرَبتُ وأكرمَنِي زَيدًا، ضَرَبتُ وَأكرمَانِي الزَّيدَينِ، ضَرَبتُ وأكرَمُونِي الزَّيدِينَ، وعلى ذلك فقس)[٣].

٤ - قـوله: (وأمـا المازني والزجـاج فجوَّزا فيه الرفع والنصب على أنه صفة لمنادًى على قياس ما تقدم)[٤].

٥ - قـوله: (وكذلك لـفظ (مكان) غير داخل فـي مسمى (زيـد) في قـولك: (مكان زيد)، وعلى ذلك فقس)[٥].

٦ - قـوله: (وطاب زيدٌ آبـاءً، إذا أردت آباءَه وأجداده، وعلى ذلك فقس)[٦].

موقفه من السماع

أولًا: الاستشهاد بالقرآن والقراءات:

أ - القرآن:

استشهد الرَّصَّاص في شرحه للكافية بشواهد كثيرة من القرآن الكريم، حيث بلغت شواهده منه مائتين وستة وسبعين شاهدًا، وأكبر دليل على وفرة شواهده

---

(١) منهاج الطالب (ص٢٠٦).
(٢) منهاج الطالب (ص٢٠٨).
(٣) منهاج الطالب (ص٢٠٨، ٢٠٩).
(٤) منهاج الطالب (ص٢٧٦).
(٥) منهاج الطالب (ص٣١٩).
(٦) منهاج الطالب (ص٣٤٩).

القرآنية إتيانه بست آيات في صفحة واحدة[١]، وإتيانه بأربع آيات أخرى في صفحة واحدة[٢].

ونلحظ على الشيخ الرَّصَّاص حينما يستشهد بنصوص القرآن الكريم بعض السمات، نذكر منها ما يأتي:

١ – عندما يسوق الشاهد القرآني يمهِّد بكلمة تفيد أنه من القرآن الكريم، كقوله: قال تعالى، كقوله تعالى، كقوله سبحانه وتعالى، وقد يأتي بالشاهد دون إشارة إلى أنه من القرآن الكريم، ومن ذلك:

– استشهد على الحال من المفعول به معنى بآية قرآنية، لكنه لم يشرْ إلى أنها من القرآن الكريم، فقال: وكذلك: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢][٣].

– استشهد للحال الجملة فقال: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤][٤].

– وكذلك قال: مثل ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠][٥]، و ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨][٦]، ولكنه قد يعذر في هذين الموطنين؛ لأنه من نص الكافية لابن الحاجب وليس من الشرح.

– استشهد بآية من القرآن في باب نعم وبئس، فقال: نحو ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١][٧]، وهذا بالطبع مما يلبس على القارئ، وإنْ كان لفظ القرآن مما يسهل تمييزه عن غيره؛ لكونه من كلام اللَّـه ﷻ.

٢ – قد يأخذ من الآية القرآنية كلمة واحدة أو كلمتين، وعندئذ قد تصلح هذه الكلمة أو الكلمتان لأن تكون من أكثر من آية قرآنية، ولكني أجعلها من الآية التي سورتها أقدم من الأخرى ابتداء من سورة الفاتحة، ثم البقرة، ثم آل عمران إلى آخر القرآن، ثم أنبه على الأخرى.

---

(١) منهاج الطالب (ص٨١٨).
(٢) منهاج الطالب (ص٥٢٤).
(٣) منهاج الطالب (ص٣٣١).
(٤) منهاج الطالب (ص٣٦٣).
(٥، ٦) منهاج الطالب (ص٧٣١).
(٧) منهاج الطالب (ص٧٢٨).

ومن أمثلة ذلك: استشهاده بقوله تعالى: ﴿قَوَارِيرٌ﴾ [النمل: ٤٤][1]، وقوله: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢][2]، وقوله: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١][3]، وقوله: ﴿وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾ [الأنعام: ١٤١][4].

ومن أمثلة استشهاده بكلمتين: قوله تعالى: ﴿أَلا يَا اسْجُدُواْ﴾ [النمل: ٢٥][5]، وقوله تعالى: ﴿حَاشَا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٥١][6]، وقوله: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣][7]، وقوله: ﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١][8]، وقوله: ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١][9]، وقوله: ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٢][10]، وقوله: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨][11]، وقوله: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢][12]، وقوله: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧][13]، وقوله: ﴿وَإِنَّ كُلًّا﴾ [هود: ١١١][14].

٣ – قد يطيل في الشاهد القرآني حسبما تقتضيه الحاجة، ومن ذلك استشهاده بثلاث آيات من سورة المؤمنين، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٣، ١٤][15]، واستشهد أيضًا في موضع آخر بأربع آيات من سورة عبس، وهي قوله تعالى: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴿١٩﴾ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٩ – ٢٢][16]، ولكنه في الموطنين محتاج إلى التطويل حتى تكتمل المتعاطفات.

٤ – قد يذكر الرَّصَّاص اسم السورة التي أخذ منها الآية القرآنية، ومن ذلك ذكره لسورتي (الحج)، و(المؤمنون)[17].

---

(١) منهاج الطالب (ص١٦١).
(٢) منهاج الطالب (ص٤١٨).
(٣) منهاج الطالب (ص٤٧٦).
(٤) منهاج الطالب (ص٦٦٥).
(٥) منهاج الطالب (ص٢٩٦).
(٦) منهاج الطالب (ص٣٦٧).
(٧، ٨) منهاج الطالب (ص٤٢٨).
(٩، ١٠) منهاج الطالب (ص٥٤٩).
(١١) منهاج الطالب (ص٥٩٦).
(١٢) منهاج الطالب (ص٧٤٣).
(١٣) منهاج الطالب (ص٧٧٤).
(١٤) منهاج الطالب (ص٧٧٠).
(١٥) منهاج الطالب (ص٧٧٩).
(١٦) منهاج الطالب (ص٧٧٨).
(١٧) منهاج الطالب (ص٧٧٩).

٥ - قد يأخذ شاهدًا من آيتين متجاورتين، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾، فقد أخذ هذا الشاهد من آيتين من سورة (الحجر)[1].

قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾، فقد أخذ هذا الشاهد من آيتين من سورة (الطلاق)[2].

وقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾، فقد أخذ هذا الشاهد من آيتين من سورة (المزمل)[3].

٦ - قد يقتبس الرَّصَّاص - في معرض كلامه - شيئًا من القرآن الكريم، فقد اقتبس قوله: (تبسم ضاحكا)[4] من آية النمل: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا... ۝١٩﴾ الآية، وكذلك اقتبس قوله: (لأنه صار نسيًا منسيًّا)[5] من قوله تعالى: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ قَالَتْ يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٣]، وذلك في كلامه عن إلحاق ياء المتكلم بأخٍ وأبٍ ويدٍ ودمٍ.

ب - القراءات:

من المعلوم أن علاقة القراءات بالنحو مرتبطة بعلاقة النحو بالقرآن الكريم، فهو يعتمد عليهما، وإنْ كانت علاقة النحو بكل واحد منهما تختلف عن علاقته بالآخر، وقد وضع العلماء شروطًا للقراءة الصحيحة؛ هي:

١ - موافقة القراءة للعربية بأي وجه كان.

٢ - موافقة أحد المصاحف ولو احتمالًا.

٣ - صحة سند القراءة.

ولقد وقف النحاة من القراءات بعض المواقف، فهم في بعض الأحيان يتصدَّون لها يخطئونها حينًا ويضعِّفونها حينًا آخر، ويؤيدونها حينًا ثالثًا، أو

---

(١) منهاج الطالب (ص٣٦٠).
(٢) منهاج الطالب (ص٥٢٢).
(٣) منهاج الطالب (ص٥٥٧).
(٤) منهاج الطالب (ص٣٤١).
(٥) منهاج الطالب (ص٤١٩).

يردونها مرة أخرى، حتى طال الجدل بينهم من جهة، وبينهم وبين القراء من جهة أخرى.. فالبصريون مثلًا ينظرون إلى القراءات نظرة حذرٍ وحيطة ولا يأخذون بها إلا ما ندر، وأما الكوفيون فيعتمدون عليها اعتمادًا كبيرًا[١].

يقول الرازي في تفسيره: (إذا جَوَّزْنَا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيرًا ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود البيت المجهول على وفقها دليلًا على صحتها، فَلَأَنْ يجعلوا ورود القرآن دليلًا على صحتها كان أولى)[٢].

ويبدو أن استهانة النحاة بالقراءات - وبخاصة ما أشكل منها - كان بسبب اعتقادهم بأن القراءات آراء تنبثق من أصحابها، وليست متواترة عن رسول اللّـه ﷺ[٣].

أما الرَّصَّاص فقد استشهد من القراءات بنحو أربعين قراءة، كلها صحيحة إلا قليلًا منها.

أما منهج الرَّصَّاص في الاستشهاد بالقراءات، فهو على ثلاثة مناحٍ:

الأول: قرئ كذا، أو في قراءة كذا، وهذا هو الغالب.

الثاني: النص على القراءة بقوله سبعية، أو في غير السبعة، **وذلك فيما يأتي**:

- في قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ ﴾ [النور: ٢]، قال: (لكن منع من ذلك قراءة السبعة بالرفع)[٤].

- في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأَرْحَامِ ﴾ [النساء: ١]، قال: (وهي من القراءات السبع)[٥].

---

(١) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي (ص٣١٩ - ٣٢١).
(٢) تفسير الفخر الرازي (٣/ ١٩٣).
(٣) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي (ص٣٢١).
(٤) منهاج الطالب (ص٣١٠). (٥) منهاج الطالب (ص٤٣٨).

- في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الزخرف: ٧٦] برفع (الظالمون)، حيث قال: (قراءة غير السبعة)[١].

- في قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩]، قال: (قراءة غير السبعة برفع أقل)[٢].

- في قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾ [الإسراء: ٧٦]، قال: (بالإعمال في غير السبعة)[٣].

الثالث: النص على القارئ، وذلك في ثلاث قراءات فقط؛ هي:

- قراءة (محيايْ) بسكون الياء، حيث قال: (وأما قراءة نافع: محياي... إلخ)[٤].

- في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] بجر (الأرحام)، حيث قال: (واحتجوا بقراءة حمزة...)[٥].

- قال: (ومنه قراءة حمزة: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فتذكرُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] بالرفع؛ أي: هي تذكر)[٦].

ثانيًا: الاستشهاد بالحديث:

الحديث: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف، وهو المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي واللغة العربية.

أما فيما يتعلق بالاحتجاج بالحديث في مجال النحو، فقد ظهرت ثلاثة اتجاهات:

الأول: صحة الاحتجاج بالحديث، ويمثله مجموعة من النحاة؛ منهم:

ابن خروف (ت ٢٠٩ هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، والرضي (ت ٦٨٦ هـ)، وابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، والبغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، حيث قال في الخزانة:

(١، ٢) منهاج الطالب (ص٤٩٩، ٥٠٠).

(٣) منهاج الطالب (ص٦٥٣).

(٤) منهاج الطالب (ص٤١٨).

(٥) منهاج الطالب (ص٤٣٧).

(٦) منهاج الطالب (ص٦٧٠).

(والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه)[١].

الثاني: عدم الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به صراحة، وأول من قال بهذا: ابن الضائع (ت ٦٨٠ هـ)، وأبو حيان (ت ٧٤٥ هـ).

والسبب عند أصحاب هذا الاتجاه أمران:

الأول: جواز الرواية بالمعنى.

الثاني: وقوع اللحن كثيرًا في الأحاديث، وأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب.

الثالث: التوسط بين المنع والجواز، ومن أبرز من نهج هذا النهج: أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)[٢].

أما الرَّصَّاص فيرى جواز الاحتجاج بالحديث مطلقًا، لكنه لم يكثر من الاستشهاد به، وإنما استشهد بستة أحاديث؛ خمسة منها صحيحة، وحديث واحد ضعيف، وهو: (اطلُبُوا العِلْمَ وَلو بِالصين)[٣]، وأما الأحاديث الباقية فهي:

- **(لَا حَولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّـهِ)**[٤].
- **(اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَذَوِيه)**[٥].
- **(حيَّ على الصلاة)**[٦].
- **(وإنَّه لا يدري أين باتت يده)**[٧].
- **(قَد قَامَت الصَّلاةُ)**[٨].

ثالثًا: الاستشهاد بكلام العرب:

سلك الرَّصَّاص في استشهاده بكلام العرب مسلك النحويين السابقين،

---

(١) خزانة الأدب (١/ ٥).

(٢) مستفاد من كتاب موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، د. خديجة الحديثي (ص٢٠ وما بعدها).

(٣) انظر تخريج الحديث: منهاج الطالب (ص٨٠٨).

(٤) انظر تخريج الحديث: منهاج الطالب (ص٣٨٥).

(٥) انظر تخريج الحديث: منهاج الطالب (ص٤٢٣).

(٦) وحيَّ؛ بمعنى: أَقْبِلْ، انظر تخريج الحديث: منهاج الطالب (ص٥٢٧).

(٧) وباتت؛ بمعنى: صارت، انظر تخريج الحديث: منهاج الطالب (ص٧٠٦).

(٨) منهاج الطالب (ص٨٠٢).

كالخليل وسيبويه وأمثالهما، فهو حينما يقر قاعدة نحوية أو يناقشها، يستشهد لها بِشَيْءٍ من كلام العرب شعره ونثره.

أ - الشعر:

سأتناول هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

أولًا: الاستشهاد:

١ - **عدد الأبيات، وما لم نعثر عليه منها:**

استشهد الرَّصَّاص في كتاب (منهاج الطالب) بمائة وثمانية وثمانين شاهدًا، وقد عثرت عليها سوى ثلاثة أبيات؛ هي:

١ - قول الشاعر:

وَمُـطْـرِقٌ يـنـفـثُ سُـمًّـا كَـمَـا ... أَطْرق أَفْـعًى يَـنـفُـثُ السُّم صل[1]

٢ - وقول الشاعر:

يَا حَبَّذا أَنْتِ يَـا صَنْعَـاءُ مـن بَـلَـد ... وحَـبَّذا وادِيَـاكِ الظَّهْرُ والـضِّلَعُ[2]

٣ - وقول الشاعر:

فَـلَـمْ أَقُـلْ مِـثْـلـكَ أَعـنِـي بِـه ... سِوَاكَ يَـا فَـردًا بِـلَا مـشـبـهِ[3]

٢ - **أنصاف الأبيات:**

الرصاص يأتي - في الغالب - بالبيت كاملًا، إلا في ستة عشر شاهدًا، فقد أتى بأنصافها، وأكثر ما يستشهد بالشطر الثاني من البيت، وفي القليل يستشهد بالشطر الأول، بل قد يستشهد بكلمتين من البيت، وقد حدث هذا مرة واحدة في قوله: (أدنو فأنظور)، وقد اجتزأها من قول الشاعر:

---

(١) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص١٧٠).

(٢) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٣٢).

(٣) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٥٥).

وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَشْرِي الهَوَى بَصَرِي مِن حَيثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُور[١]

أما باقي أنصاف الأبيات فهي:

١ - .... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[٢]

٢ - وقول الشاعر:

.... ولَوْلا الغمْدُ يُمْسِكُه لسَالَا[٣]

٣ - وقول الشاعر:

.... لها صَريفٌ صَريفَ القَعْوِ بالمَسَدِ[٤]

٤ - وقول الشاعر:

.... ولَكِنَّني من حُبِّها لَعَمِيدُ[٥]

٥ - وقول الشاعر:

أَما تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالِعا ....[٦]

٦ - وقول الشاعر:

.... فاذْهَبْ فما بك والأيّامِ من عَجَبِ[٧]

٧ - وقول الشاعر:

فِي كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامى واحِدَه ....[٨]

٨ - وقول الشاعر:

.... كَبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ[٩]

---

(١) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص١٥١).
(٢) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٧٦).
(٣) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٢٣٩).
(٤) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص١٥٧).
(٥) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٦٨).
(٦) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٥٤٥).
(٧) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٤٣٨).
(٨) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص١٥٣).
(٩) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٦٦٨).

٩ - وقول الشاعر:

.... وهَلْ أنا إلَّا مِنْ ربيعةَ أو مُضَرْ(١)

١٠ - وقول الشاعر:

.... وَأَضْرَبُ مِنّا بالسُّيوفِ القَوانِسَا(٢)

١١ - وقول الشاعر:

.... يفوقانِ مِرْداسَ في مَجْمَعِ(٣)

١٢ - وقول الشاعر:

.... وآضَ روضُ اللَّهْو يبسًا ذَاوِيَا(٤)

١٣ - وقول الشاعر:

.... جَاؤوا بمَذْقٍ هلْ رأيْتَ الذِّئبَ قَط(٥)

١٤ - وقول الشاعر:

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيبًا(٦) ....

١٥ - وقول الشاعر:

فَقُلْتُ لَهَا وَاللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا ....(٧)

٣ - لم ينسب الرَّصَّاص إلَّا تسعة عشر بيتًا؛ هي:

١ - قول العجاج:

يَركَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمْهورِ مَخافَةً وزَعَلَ المَحبُورِ

(١) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٨١).
(٢) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٦٣٣).
(٣) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص١٦١، ١٦٢).
(٤) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٠٦، ٧٠٧).
(٥) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٤٢٩، ٤٣٠).
(٦) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٦٥٠).
(٧) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٠٨).

والـهـولَ مـــن تـهـوُّلِ الـهــبـور[١]

٢ – قول ابن دريد:

إمَّـا تَـرَيْ رَأْسِـيَ حَـاكَـى لَـوْنَــهُ ....[٢]

٣ – قول الشافعي:

وَلَـوْلَا الشِّعْـرُ بـالعُـلَـمَاءِ يُـزْرِي   لَكُـنْـتُ الـيَـوْمَ أَشْعَـرَ مِنْ لَبِيد[٣]

٤ – قول زهير:

وإِنْ أَتَـاهُ خَـلِيـلٌ يَــوْمَ مَـسْـأَلَـة   يَـقُولُ لَا غائِبٌ مالِي وَلَا حَـرِمُ[٤]

٥ – قول امرأة سالم بن قحفان:

تـزال حبـالٌ مُـبْـرَمـاتٌ أعَـدّهــا   لَهَا مَا مَشَى يومًا عَلَى خُفِّهِ جَمَلْ[٥]

٦ – قول الطرماح:

يَـبْـدو وَتُـضْـمِـرُهُ الْـبِـلادُ كَـأَنَّـه   سَيْـفٌ على عَلَمٍ يُـسَلُّ وَيُغمَدُ[٦]

٧ – قول النابغة:

قَالَتْ أَلَا لَيْـتَما هـذا الحَـمَـامُ لنا   إِلى حَمَامَـتِـنا أَوْ نِـصْفُـهُ فَـقَدِ[٧]

٨ – قول الأعشى:

ولَـقَـدْ شَـرِبْـتُ ثَـمانِـيًا وثَمانِـيَـا   وثَمانَ عَشْرَةَ واثْـنَـتَـيْنِ وأَرْبَعَا[٨]

---

(١) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٣٢٦).
(٢) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٩٤).
(٣) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٢٣٩).
(٤) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٦٦٧، ٦٦٨).
(٥) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٠٧).
(٦) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٤٧٥).
(٧) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٥٨).
(٨) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٥٦٧).

٩ - قول حسان:

مُـحَـمَّـدُ تَـفْدِ نَـفْسَكَ كُـلُّ نَـفْس إِذا مَـا خِفْتَ مِـنْ شَـيْءٍ تَـبَالَا(١)

١٠ - قول امرئ القيس:

قِفا نَـبْكِ من ذِكْرى حَبيبٍ ومَنْزِل بِسِقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخولِ فحَوْمَل(٢)

١١ - قول امرئ القيس:

فقُـلتُ لهَا واللَّـه أبْـرَحُ قَـاعِـدًا ....(٣)

١٢ - قول امرئ القيس:

.... كبيرُ أُناسٍ فـي بـجَـادٍ مُـزَمَّـلِ(٤)

١٣ - قول أبي الأسود:

فـإنْ لا يَـكُـنْـهـا أو تـكُـنْـه فـإنّـه أخـوهـا غَـذَتْـهُ أُمُّـهُ بِـلبانِـهـا(٥)

١٤ - قول لبيد:

.... وهَلْ أنَا إلا من رَبيعَـة أوْ مُـضَر(٦)

١٥ - قول عمر بن أبي ربيعة:

لَئِنْ كَـانَ إيّـاهُ لَـقَـدْ حـالَ بَـعْدَنـا عَنِ العَهْدِ والإنـسـانُ قَـدْ يَـتَغَيَّر(٧)

١٦ - قول رؤبة:

فقالوا كَـيْـفَ أنتَ فـقلتُ خَـيْـر ....(٨)

---

(١) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٦٧٦).

(٢) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٨٢٤).

(٣) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٠٨).

(٤) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٦٦٨).

(٥) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٤٩٠، ٤٩١).

(٦) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٨١).

(٧) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٤٩٠).

(٨) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٤٣).

١٧ - قول ذي الرمة:

إِذَا غَـيَّـرَ النَّـأْيِ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَـكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[1]

١٨ - قول الفرزدق:

مَــا زَالَ مُـذْ عَـقَـدَتْ يَـدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا وأَدْرَكَ خـمسَـةَ الأَشْـبَـارِ[2]

١٩ - قول الفرزدق:

فَـأَصْبَحُوا قَدْ أَعادَ اللَّـه نِعْمَـتَـهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيشٌ وإِذْ ما مِثْلَـهُمْ بـشَرُ[3]

٤ - وهناك من الأبيات ما لم يعرفْ قائله، وعدة ذلك تسعة عشر بيتًا؛ وهي:

١ - لَا سَـيْـفَ إِلا ذُو الْـفَـقَـار وَلَا فَـــتَــى إِلا عَــلِـي[4]

٢ - وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أي أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِيننِي لَكِنَّ إِيَّـاكِ لا أَقْلِي[5]

٣ - ونَـحْــرٍ مُـشْـرِقِ الـلَّـون كـأَنْ ثَـدْيـاه حُـقَّــانِ[6]

٤ - فَلَوْ أَنْكِ فِي يومِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأنـتِ صَدِيـق[7]

٥ - وَكُنْتُ أُرى زيدًا - كَما قِيلَ - سَيدًا إِذَا إِنَّـهُ عَـبْدُ الـقَـفَـا واللَّـهَـازِمِ[8]

٦ - قَدِ اسْتَوَى بِـشْـرٌ عَلَى الْعِـرَاقِ مِـن غَـيـرِ سَيـفٍ وَدمٍ مُـهراقِ[9]

٧ - فَـلَا وَاللـهِ لَا يُـلْـفِـي أنــاس فَتَى حَـتَّـاكَ يَـا ابْنَ أَبِـي يَـزِيـدِ[10]

٨ - جِـيَادُ بَـنِـي أَبِي بَـكرٍ تَـسَـامَى عَلَى كَانَ الـمسَـوَّمةِ الـعِـرَابِ[11]

---

(١) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧١٦).

(٢) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٤٠٤).

(٣) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٣٩٦).

(٤) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٢٤٦).

(٥) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٩٧).

(٦) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٧٣).

(٧) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٧٢).

(٨) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٦٣).

(٩) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٥٣).

(١٠) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٤١).

(١١) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٠٤).

٩ - ضَعيفُ النِّكايَةِ أَعْدَاءَه يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجلْ[١]

١٠ - فَمَا وَاحٍ وَلَا وَاسٍ وَلَا وَالٍ أَبُو لُبَدِ[٢]

١١ - لَدُنْ غُدْوَةٍ حتى أَلَاذَ بخُفِّها بقيَّةَ منقوصٍ من الظِّلِّ قَالِصِ[٣]

١٢ - نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيش ونَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ العُمُومُ[٤]

١٣ - وَمَا الدَّهرُ إِلَّا مَنجَنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا[٥]

١٤ - بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنتم ذَهبًا وَلَا صَرِيفًا وَلَكِن أَنتمْ الخَزفُ[٦]

١٥ - أَطْرِقْ كَرَا أَطْرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعَامَ فِي القُرَى[٧]

١٦ - مِن اجلِكِ يَا التي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنتِ بَخِيلَةٌ بِالوَصلِ عَنِّي[٨]

١٧ - وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيلَى سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الغُرابَا[٩]

١٨ - عُهِدتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرتَه فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فناءَكَ مَوْئِلَا[١٠]

١٩ - عَلَيْه مِن اللُّؤْمِ سِرْوالة فلَيْسَ يَرِقُّ لمُسْتَعْطِف[١١]

ثانيًا: شرح الغريب:

في بعض الأحيان يشرح الرَّصَّاص الكلمات الغريبة في الأبيات المستشهد بها، وربما بيَّن المعنى العام للبيت، وإنْ كان هذا منهجه في الأبيات وغيرها.

ونذكر من ذلك الأمثلة التالية:

(١) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٦٠١).
(٢) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٥٩٧).
(٣) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٤٩٢).
(٤) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٥١٥).
(٥، ٦) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٣٩٥).
(٧) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٢٩٥، ٢٩٦).
(٨) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٢٧٨).
(٩) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٢٠٦).
(١٠) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٢٠٢).
(١١) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص١٧٩).

- بين معنى قول الفرزدق:

كَـم عَـمَّـةٍ لَكَ يَـا جَـرِيـرُ وَخَالَـةٍ فَدْعَاء قَـدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِـشَارِي[١]

كما بين معنى (الفدع)[٢] ومعنى (العشار)[٣].

- بين معنى قول الشاعر:

للـه يَبْـقى على الْأَيَّـام ذُو حيَـد بـمُـشْمَخرٍّ بِهِ الـظَّـيَّـان والآسُ[٤]

كما بين معنى المفردات التالية: (الحيد)[٥]، و(الظيان والآس)[٦].

ثالثًا: بعض الأبيات لا يستشهد بها على موضوع نحوي، بل ربما يأتي بها لبيان معنى من المعاني، ومن ذلك:

- بيانه لأصل اشتقاق الاسم عند البصريين والكوفيين، فقد قال:

إن البصريين يرون أن أصله (السمو)، وحجتهم قول الشاعر:

دَنَوتَ تَوَاضُعًـا وَسَمَـوتَ مَـجـدًا فَـشَـأنَـاكَ انْـخِـفَـاضٌ وارتفاعُ[٧]

وأما الكوفيون فيرون أن اشتقاقه من (الوسم)، وحجتهم قول الشاعر:

عَوَى ثم نادَى هَلْ أَحَسْتُمْ قَلَائِصًا وُسِمْنَ على الأفْخَاذِ بالأَمْسِ أرْبَعًا[٨]

- في بيانه لمعنى (المضمر) استشهد بقول الشاعر:

يَـبـدُو وتُـضْـمِـرُهُ الـبِـلادُ كَـأَنَّـهُ سَيفٌ عَلَى عَلَمٍ يُـسَـلُّ ويُـغـمَـدُ[٩]

- استشهد على أن المِثْل تأتي بمعنى الذات بقول الشاعر:

فَـلَـم أَقُـلْ مِـثْـلكَ أَعـنِـي بِـهِ سِـوَاكَ يَـا فَـردًا بِـلَا مـشـبِـه[١٠]

---

(١) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٥٤١).
(٢، ٣) منهاج الطالب (ص٥٤٢).
(٤) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٤٤).
(٥، ٦) منهاج الطالب (ص٧٤٥).
(٧) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص١٣٥).
(٨) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص١٣٤).
(٩) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٤٧٥).
(١٠) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٥٥).

رابعًا: الاستدلال والاستئناس:

ليس كل ما ذكره الرَّصَّاص من شواهد هي لشعراء يحتج بشعرهم، وإنما قد يأتي ببعض الأبيات من قبيل الاستدلال والاستئناس؛ لأنهم قد تجاوزوا فترة الاحتجاج بالشعر، ومن المعلوم أنَّ إبراهيمَ بْنَ هَرْمَةَ آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم، ونمثل لذلك بما يأتي:

- استدل بقول البحتري:

دَنَوتَ تَوَاضُعًا وَسَمَوتَ مَجدًا ... فَشَأنَاكَ انْخِفَاضٌ وارتفاعُ[1]

- استأنس بقول المتنبي:

فَمَا الفِضَّةُ البَيْضَاءُ والتِّبرُ وَاحِدٌ ... نَفُوعَانِ للمكدي وَبينهُمَا صَرْفُ[2]

- وقد استدل ببيتين من قول الشافعي؛ هما:

أَعِدْ ذِكرَ نُعمَان لَنَا إِنَّ ذِكرَهُ ... هُوَ المِسْكُ مَا كَررتَهُ يَتَضوعُ[3]

إنْ صحت نسبته إليه مع أنه ليس في ديوانه.

وقوله:

وَلَولَا الشِّعرُ بِالعُلَمَاءِ يُزْرِي ... لَكُنتُ اليومَ أَشْعَرَ مِن لَبيدِ[4]

- استأنس بقول ابن دريد:

إِمَّا تَرَيْ رَأْسِيَ حَاكَى لَونُهُ ... طُرَّةَ صُبْحٍ تَحتَ أَذْيَالِ الدُّجَى[5]

خامسًا: الضرورات والشواذ:

الرَّصَّاص كغيره من النحاة يستشهد ببعض الأبيات التي جاءت مخالفة للقاعدة وذلك للضرورة الشعرية، وقد يستشهد ببعض الشواهد الشاذة.

(١) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص١٣٥).
(٢) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص١٥٨).
(٣) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص١٦٠، ١٦١).
(٤) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٢٣٩).
(٥) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص٧٩٤).

١ - الضرورات:

- استشهد لإشباع الضمة بقول الشاعر:

وَأَنَّني حَيْثُمَا يَشْرِي الهَوَى بَصَري   مِن حَيثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ[١]

- استشهد لإشباع الفتحة بقول الشاعر:

وأنتَ مِنَ الغَوَائِلِ حِيْنَ تَرْمِي   وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ[٢]

- واستشهد لإشباع الكسرة بقول الشاعر:

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى فِي كُلِّ هاجِرَةٍ   نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ[٣]

- استشهد بقول الشاعر:

فِي كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامى واحدةْ   كِلتاهما مقْرُونةٌ بزائدةْ[٤]

وأنَّ كلتا لا مفرد له، وإنَّما البيت ضرورة شعرية.

- استشهد لصرف غير المنصرف بقول الشاعر في الضرورة:

أَعِدْ ذِكرَ نُعمَانٍ لَنَا إنَّ ذِكرَهُ   هُوَ المِسكُ مَا كررته يتضوعُ[٥]

- استشهد لمجيء الشرط مضارعًا مجزومًا والجزاء ماضيًا ضرورة، بقول الشاعر:

مَن يَكدِنِي بسيِّئٍ كنتُ مِنه   كالشَّجَا بينَ حَلقِهِ والوَرِيدِ[٦]

٢ - الشواذ:

- إعمال (لا) عمل (ليس) في قوله:

مَن صَدَّ عَن نِيرَانِهَا   فَأَنَا ابنُ قَيسٍ لَا بَرَاحُ[٧]

(١ - ٣) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص١٥١).

(٤) انظر تخريج البيت في منهاج الطالب (ص١٥٣).

(٥) منهاج الطالب (ص١٦٠، ١٦١).

(٦) منهاج الطالب (ص٦٦٧).

(٧) منهاج الطالب (ص٢٤٨، ٢٤٩).

- إدخال حرف النداء على لام التعريف في قوله:

مَنَ اجلِكِ يَا التي تَيَّمْتِ قَلبِي وَأَنتِ بَخيلَةٌ بَالوَصلِ عَنِّي (١)

- استشهاده لإدخال حرف النداء على الألف واللام في قول الشاعر:

فيا الغُلَامانِ اللَّذانِ فَرَّا إيَّاكُمَا أَنْ تكسباني شَرَّا (٢)

- استشهد لحذف حرف النداء في اسم الجنس بقول الشاعر:

أَطْرِقْ كَرَا أَطْرِقْ كَرَا إنَّ النَّعَامَ فِي القُرَى (٣)

- استشهد بقوله:

وكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلَّا الفَرْقَدَان (٤)

على شذوذ جعل إلَّا صفة مع إمكان الاستثناء، قال: (وفيه شذوذان). انظر الشاهد في الكتاب.

- استشهد لجمع ضميرين بلفظ الْغَيْبَة بقول الشاعر:

وقد جَعَلَتْ نفسي تطيب لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يقرع العظم نَابُها (٥)

- شذوذ إضافة (حيث) إلى المفرد في قول الشاعر:

أَمَا تَرَى حَيثُ سُهَيلٍ طَالِعَا نَجمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ سَاطِعَا (٦)

- شذوذ (ثلاث مئين) في قول الشاعر:

ثلاثُ مِئينِ للمُلوكِ وَفَى بِها رِدائي وجَلّتْ عنْ وُجوهِ الأهاتِمِ (٧)

- استشهد للجمع بين العدد والمعدود بقول الشاعر:

كأَنَّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ ظَرفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ (٨)

- استشهد على أن لقوله (ويح وويل وويب) أفعالًا تجرى عليها بقول الشاعر:

---

(١) منهاج الطالب (ص٢٧٨).

(٢) منهاج الطالب (ص٢٧٨، ٢٧٩).

(٣) منهاج الطالب (ص٢٩٥، ٢٩٦).

(٤) منهاج الطالب (ص٣٧١).

(٥) منهاج الطالب (ص٤٨٩).

(٦) منهاج الطالب (ص٥٤٥).

(٧) منهاج الطالب (ص٥٦٨).

(٨) منهاج الطالب (ص٥٧٠).

فَـــمَــــــا وَاحٍ وَلَا وَاسٍ وَلَا وَالٍ أَبـــو لــبـــد[١]

- استشهد على شذوذ الجر بلعل بقول الشاعر:

فَقلت ادْع أُخْرَى وارفع الصَّوْت جهرة لَعَلَّ أَبَي المِغْوَارِ مِنْك قَرِيبُ[٢]

- استشهد على شذوذ زيادة (لا) مع المضاف بقول الشاعر:

فِي بِئـرِ لَا حُـورٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ[٣]

ب - النثر:

ويشمل أمثال العرب وأقوالهم المشهورة، وقد استشهد المؤلف بنحو سبعة وعشرين ما بين مثل وقول، ومنهج الرَّصَّاص في إيراده لها: أنه لا يذكر صاحب القول، وهذا هو الغالب، وقد يذكره وهو من غير الغالب، بل إنّه لم ينسب من هذه الأقوال إلى قائليها إلَّا أربعة؛ هي:

١ - قول عمر ﷺ: « نِعمَ العَبدُ صُهَيبٌ، لَو لَمْ يَخَفِ اللَّـهَ لَمْ يَعصِه »[٤].

٢ - قول علي ﷺ: « أَمَا وَاللَّـهِ لَقَد تَقَمَّصَهَا ابنُ أَبِي قُحَافَة »[٥].

٣ - قول عبد اللّـه بن عباس ﷺ: « لَوْ قَالُوا نَعَم كَفَرُوا... »[٦].

٤ - قول عبد اللّـه بن الزبير ﷺ: « إنَّ وَصَاحِبَهَا »[٧].

وأما باقي الأقوال فهي:

- (السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَم)[٨]. - (البُرُّ الكُرُّ بستِّينَ)[٩].

- (عَلَى التَّمْرةِ مِثْلُها زُبْدًا)[١٠].

- (اللَّـهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَ حَاشَا الشَّيطَانَ وابن الإِصبعِ)[١١].

---

(١) منهاج الطالب (ص٥٩٧).
(٢) منهاج الطالب (ص٧٧٦).
(٣) منهاج الطالب (ص٧٩٦).
(٤) منهاج الطالب (ص٨٠٩، ٨١٠).
(٥) منهاج الطالب (ص٧٨٦).
(٦) منهاج الطالب (ص٧٩٠).
(٧) منهاج الطالب (ص٧٩٠، ٧٩١).
(٨) منهاج الطالب (ص٢٢٧).
(٩) منهاج الطالب (ص٢٢٧).
(١٠) منهاج الطالب (ص٢٣٠).
(١١) منهاج الطالب (ص٣٦٦).

- (النَّاسُ مَجزِيُّون بِأَعْمَالِهِم، إِنْ خَيرًا فَخَيرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ)(١).

- (إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا)(٢). - (أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ)(٣).

- (مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ)(٤).

- (أَرهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ)(٥).

- (أَرْسَلَهَا العِرَاكَ)(٦). - (سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا)(٧).

- (لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ)(٨).

ومن الأمثال استشهد بالآتي:

- (لِكُلِّ جَوَادٍ كَبْوَةٌ، وَلِكُلِّ صَارِمٍ نَبْوَةٌ)(٩).

- (تَسمَعُ بِالمعيديِّ خَيرٌ مِن أَنْ تَرَاه)(١٠).

- (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ)(١١). - (أهلًا وسهلًا)(١٢).

- (أَصْبِحْ لَيْلُ)(١٣). - (أَطْرِقْ كَرَا)(١٤).

- (للَّـه دَرُّهُ فارِسًا)(١٥). - (قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا)(١٦).

- (لِكُلِّ فِرعَونٍ مُوسَى)(١٧). - (رب شاة وسخلتها بدرهم)(١٨).

- (مَا كُلُّ سَوْدَاء تمْرَةً وَلَا بَيْضَاء شَحْمَةً)(١٩).

- (أحمق من هبَنَّقة)(٢٠).

---

(١) منهاج الطالب (ص٣٧٥).
(٢) منهاج الطالب (ص٦١٠).
(٣) منهاج الطالب (ص٦١٠).
(٤) منهاج الطالب (ص٧٠٠).
(٥) منهاج الطالب (ص٧٠٠، ٧٠١).
(٦) منهاج الطالب (ص٣٣٣).
(٧) منهاج الطالب (ص٥٢١).
(٨) منهاج الطالب (ص٧٠٣).
(٩) منهاج الطالب (ص١٥٦).
(١٠) منهاج الطالب (ص٢١٩).
(١١) منهاج الطالب (ص٢٢٤).
(١٢) منهاج الطالب (ص٢٣٧).
(١٣) منهاج الطالب (ص٢٩٤).
(١٤) منهاج الطالب (ص٢٩٤).
(١٥) منهاج الطالب (ص٣٥٠).
(١٦) منهاج الطالب (ص٣٨٤).
(١٧) منهاج الطالب (ص٣٨٥).
(١٨) منهاج الطالب (ص٤٠٧).
(١٩) منهاج الطالب (ص٤٤٣).
(٢٠) منهاج الطالب (ص٦٢٧).

- (أفلس من ابن المذلق)[١].
- (الناقص والأشج أعدلا بني مروان)[٢].
- (عَسَى الغُوَيرُ أبؤسًا)[٣].

آراء الرَّصَّاص:

١ - في قول الشاعر:

أنَا ابنُ جَلَا وطَلّاعُ الثَّنَايَا　　　متى أَضعِ العِمامةَ تَعْرِفُونِي[٤]

حجة لعيسى بن عمر، حيث قال: فلمَّا لم ينون (جلا) دل على أنه ممتنع، فقال الرصاص: (قلنا جملة محكية على حالها، ففي جلا ضمير فاعل)[٥]، وهو مسبوق بهذا الرأي في كتب النحو السابقة، ومنها: (أوضح المسالك).

٢ - قول الرَّصَّاص: (قلنا بناءً على الأغلب أن الْمُهرَّ شرٌّ)[٦]، وذلك في تضعيف السكاكي لكلام النحاة، حيث قال السكاكي: يلزم من كلام النحاة أن الكلب ما يُهِرُّهُ إلَّا شر، وقد يهره خير.

٣ - الرَّصَّاص لا يرى حمل (الضارب زيد) في الإضافة على (ضارب زيد)، قال: (لأن ضارب زيد فيه تخفيف، وهو طرح التنوين دون: الضارب زيد)[٧].

٤ - الرَّصَّاص يرى أن (أُفٍّ) بمعنى تضجرت، فهي اسم فعل ماض عنده[٨]، والمشهور عند النحاة أنها اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر، إلَّا أن يكون الرَّصَّاص قد عَبّر بالماضي وأراد المضارع، أو عبر به دون قصد على معنى سبق إليه قلمه.

٥ - في مسألة الكحل قال الرَّصَّاص: (قلنا: الكحل مبتدأ، وهو وإنْ تأخر

(١) منهاج الطالب (ص٦٢٧).
(٢) منهاج الطالب (ص٦٣٠).
(٣) انظر: منهاج الطالب (ص٧١٣).
(٤) انظر: منهاج الطالب (ص١٨٧).
(٥) انظر: منهاج الطالب (ص١٨٧).
(٦) انظر: منهاج الطالب (ص٢٢٥).
(٧) انظر منهاج الطالب (ص٤٠٩).
(٨) انظر: منهاج الطالب (ص١٣٦).

لفظًا فهو متقدم رتبة، فيصح رجوع الضمير إليه، فيكون ذلك مثل قولهم: (فِي دَارِهِ زَيدٌ) وذلك جائز)[١]، والرأي المشهور كونه فاعلاً لأفعل التفضيل.

٦ - في قوله: (لِفُلَانٍ عَليَّ دَراهمٌ إِلَّا دِرهَمًا)[٢]، قال الرَّصَّاص: (إنَّ دراهم محصورة في ثلاثة عرفًا)[٣]، وأما ركن الدين الأستراباذي فيرى أنه جمع منكور غير محصور.

٧ - الرَّصَّاص لا يرى أن رفع (مسلمي) بالواو تقديرًا كابن الحاجب، حيث قال الرصاص: (إنَّ تقدير الشيء إنَّما يكون عند عدمه من دون بدل، وأما مع إبداله بغيره فليس بتقدير)[٤]، فهو يرى أن العلة في عدم تقدير الواو عنده: أنها قُلِبَتْ إلى ياء، ومثَّل لذلك بأن الكسرة في غير المنصرف أُبدلت فتحة في حالة الجر، والفتحة في باب مسلمات أبدلت كسرة، وجعل نصبه بالكسرة، وليس ذلك بتقدير.

أسلوب الرَّصَّاص في الأداء:

يتميز أسلوب الرَّصَّاص بأن فيه شيئًا من الصعوبة والتعقيد بسبب ولوعه بالتدقيق وإخراج المحترزات، ومناقشة الحدود وغير ذلك مما سأذكره بعد.

ولكن هذه ليست صفة عامة في جميع الكتاب، وإنَّما في مواطن منه؛ لأنه في أماكن كثيرةٍ من الكتاب جاء أسلوبه واضحًا جليًّا حين يتخلى عن التدقيق المذكور، وسأتناول أسلوب الرَّصَّاص من خلال العناصر التالية:

أولًا: عبارته:

في عبارة الرَّصَّاص شيء من الصعوبة والتعقيد، إلا أنها ليست صفة عامة في الكتاب، ومن عباراته المعقدة ميله لكلام المناطقة، حيث يكثر من قوله: فإنْ قيل كذا... نقول كذا، وهذا واضح في أغلب مباحث الكتاب[٥].

---

(١) انظر: منهاج الطالب (ص٦٣٥، ٦٣٦).

(٢) انظر: التصريح (٢/ ١٠٦، ١٠٧)، والأشموني (٣/ ٥٤).

(٣) انظر: منهاج الطالب (ص٣٧٠، ٣٧١).

(٤) منهاج الطالب (ص١٥٦).

(٥) منهاج الطالب (ص٦١٨، ٦٤٢).

كما أنه في تعريفه لحد الفعل سلك مسلك المناطقة، وإنْ كان قد عَرَّفَهُ بتعريف النحاة، يقول:

(وكل ما ورد على الاسم باعتبار طرده، فهو وارد هاهنا باعتبار عكسه... فكل ما ورد هاهنا باعتبار العكس فهو وراد باعتبار الطرد، والطرد: أن تأتي بلفظة كلّ وتضيفها إلى الحد وتخبر بالمحدود... ومنهم من يعكس ويسمي الطرد عكسًا، والأول قول النحاة، والثاني لأهل المنطق)[١].

ويقول في حد الاسم: (... فإنْ قيل: إذا عُلِمَ حد كلٍّ واحد منها بهذا فَذِكْرُهُ لحدِّ كل واحد فيما بعد تكرار)[٢].

وهو بهذا يسير خلف الرضي وابن الحاجب، وأكبر دليل على هذا القول أن من مراجعه كتاب (منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل)، وهو لابن الحاجب.

ثانيًا: التكرار:

قد تأتي بعض عبارات الرَّصَّاص مرتبكة بسبب التكرار..

ونمثل له بما يأتي:

١ – قوله في معتل العين في باب اختير وانقيد: (أي: مثل بيع واختير وانقيد... فصار تير وقيد مثل قيل وبيع، فصار فيهما ثلاث لغات مثل: قيل وبيع)[٣]. فقد كرر قوله (فصار) مرتين، وكرر قوله (بيع وقيل) ثلاث مرات.

٢ – تكراره لكلمة (موضع) سبع مرات في أربعة أسطر[٤]، ومثل هذا التكرار يسبب ارتباكًا في العبارة.

٣ – قوله في زيادة (لا): (وقلَّت زيادته قبل أقسم؛ أي: وقلت زيادتها قبل أقسم)[٥]، فقد أعاد كلام ابن الحاجب من غير زيادة، وهذا تكرار مخل.

---

(١) منهاج الطالب (ص٦٣٩).

(٢) منهاج الطالب (ص١٣٢).

(٣) منهاج الطالب (ص٦٨٢، ٦٨٣).

(٤) منهاج الطالب (ص٧٦٢).

(٥) منهاج الطالب (ص٧٩٦).

٤ - تكراره لقوله: (التزموا أن يكون خبر أن في هذا الموضع فعلًا)[١].

وهذا قد ذكره قبل ذلك بسطرين.. وغير ذلك.

ثالثًا: الحوار:

تظهر هذه الخاصية جلية في كتاب منهاج الطالب، فهو يسأل، وفي الغالب يجيب عن السؤال، وفي غير الغالب ينقل جوابًا لأحد العلماء، ومن ذلك قوله: (فإنْ قيل: إذا كان ضاربًا لنفسه قال: ضربتُني بضم التاء، وإذا كان الضارب له غيره فتح التاء)[٢]، فقد نقل جواب ابن الحاجب وهو قوله: (الحركة لا تقوى لرفع الالتباس... إلخ)[٣].

ومن الحوار في أسلوب الرَّصَّاص، نذكر الأمثلة التالية:

١ - قوله: (فإنْ قيلَ: إذا قلتم: قام غلام زيد، فقد صار غلام مسندًا إليه الفعل؛ لأنه فاعل، وهو مسند إليه زيد، قلنا: المراد: إسنادًا مقيدًا، وإسناد غلام إلى زيد غير مقيد)[٤].

٢ - قوله: (فإنْ قيل: فهلا كان متنازعًا بينهما ولا جواب؛ قلت: يمكن أن يجاب بأنه إذا جُعِلَ لأحدهما أُضْمِرَ في الباقي على قياس التنازع)[٥].

٣ - قوله: (فإن قيل: فهلا قلتم في: أقائم الزيدان: إنَّ (أقائم) خبر و (الزيدان) مبتدأ، قلنا: لو كان كذلك لطابق الخبر المبتدأ في التثنية...)[٦].

٤ - قوله: (فإنْ قيل: ولم قلتم: إنَّ حذف المبتدأ في هذه المواضع واجب، وقد قلتم: إنَّما يحذف على سبيل الوجوب، فلا بد فيه من قرينة وعوض عن المحذوف، قلنا: نعم يجب ذلك، إلَّا أن يكون الحذف ورد سماعًا... إلخ)[٧].

٥ - قوله في: (ضَرْبِي زيدًا قائمًا)، حيث قال: (فإنْ قيل: هلَّا كان (قائمًا)

---

(١) منهاج الطالب (ص٨١١).

(٢، ٣) منهاج الطالب (ص٦٩٤).

(٤) منهاج الطالب (ص٢١٤).

(٥) منهاج الطالب (ص٢١٥).

(٦) منهاج الطالب (ص٢٢٠).

(٧) منهاج الطالب (ص٢٣٧).

خبرًا لـ (كان) ولا يكون حالًا، قلنا: إنَّ (كان) تامة لا ناقصة...)[١].

٦ - قوله: (فإنْ قيل: هلَّا نصب (وضيعته) إذا كانت (الواو) فيه بمعنى (مع)، قلنا: (الواو) إنَّما تَنْصِبُ إذا كانت بمعنى (مَعَ)، إذا كانت مصاحبة لفعل أو معنى فعل، وهاهنا ليس في اللفظ فعل ولا معنى فعل فلم يصح نصبه، فاعرفه)[٢].

هذه بعض أمثلة الحوار في أسلوب الرَّصَّاص، وهناك أمثلة أخرى تَجَاوَزَتِ العشرين[٣].

رابعًا: الاختصار:

الذي يقرأ كتاب (منهاج الطالب) يدرك أن المؤلف يختصر بعض الموضوعات أو العبارات.

ونورد أمثلة على ذلك:

١ - لم يتكلم الرَّصَّاص عن (إذ) الظرفية، اكتفاء بما ذكره في (إذا الظرفية) حيث قال: (وإنَّما بنيت لمثل ما ذكرناه في إذا)[٤].

٢ - لم يذكر (متى) الاستفهامية والشرطية اكتفاء بما ذكره في (أين)، حيث قال: (وبناء (متى) استفهامًا وشرطًا لمثلِ ما ذكر في (أين))[٥].

٣ - قد يُلْحَظُ في الكتاب الاختصار الشديد الذي عَمِدَ إليه الرصاص، حيث شرح ثلاثة أسطر من الكافية بنصف سطر من شرحه[٦]، وذلك في موضوع اشتقاق العدد. وكذلك شرح سطرين من الكافية بسطرين من عنده، وهو ما يسمى بالمساواة[٧]، وذلك في موضوع اشتقاق العدد أيضًا.

خامسًا: التعليل:

إن المؤلف في هذا الكتاب يعلل لأغلب الآراء التي يذكرها، سواء كانت

---

(١) منهاج الطالب (ص٢٤١).
(٢) منهاج الطالب (ص٢٤٢، ٢٤٣).
(٣) منهاج الطالب (ص٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٩٩، ٤١٧، ٧٢٩، ٨٢٨).
(٤) منهاج الطالب (ص٥٤٧).
(٥) منهاج الطالب (ص٥٤٩).
(٦) منهاج الطالب (ص٥٧٢).
(٧) منهاج الطالب (ص٥٧٣).

هذه الآراء له أو لغيره، فهو كتاب يجد فيه المتعلم بغيته، فهذه الخاصية - وهي التعليل - هي التي يبحث عنها المتعلم، فالعالم يدرك العلة من هذا الحكم أو ذاك، لكن المتعلم والمبتدئ غير ذلك.

ونمثل لتعليل الرَّصَّاص بما يأتي:

١ - في تمييز المائة والألف قال: (وإنَّما قال: وجمعه، أي: جمع الألف؛ لأن المائة في العدد لا تجمع على ما تقدم)[١].

٢ - في مبحث (الضمائر) قال: (وإنَّما قال: وضمير العاقلين غير المذكر السالم؛ لأن جمع المذكر السالم تقول فيه: (الزيدون فعلوا)، ولا يجوز: فَعَلَت)[٢].

٣ - في باب (المجموع) قال: (بل كلام الشيخ مستقيم، لا ما قاله ركن الدين؛ لأنه يلزم من كلام ركن الدين أن الدَّالَّ على الآحاد كونه بحروف مفردة لا غير)[٣].

٤ - في مبحث (اسم التفضيل) علل لقول ابن الحاجب في شرحه: (إنِ اتفقت مشاركة فليست مقصودة)، قال الرصاص: (لأن إضافتهم إلى ضميره مَنَعَتْ من المعنى الأول)[٤]، والمراد بقوله: (إضافتهم إلى ضميره) الأخوة في قولك: (يُوسفُ أَحسنُ إِخوَتِهِ)[٥].

٥ - في مبحث (الفعل المضارع) إذا اتصلت به نون التأكيد، قال: (وإنْ أُعْرِبَ على النون التي للتأكيد، كان ذلك إعرابًا على ما أشبه التنوين، وذلك لا يجوز؛ لأن نون التأكيد من خواص الفعل، فتعذر المضارع عن شبه الاسم، فلذلك بني)[٦].

هذا، وإنَّ تعليلات الرَّصَّاص كثيرة؛ ولذلك اكتفينا بهذه الأمثلة.

سادسًا: الاستطراد:

وكما تقدم من أن الرَّصَّاص يختصر في بعض الأحيان، فهو أيضًا يستطرد في

---

(١) منهاج الطالب (ص٥٦٩).

(٢) منهاج الطالب (ص٥٧٨، ٥٧٩).

(٣) منهاج الطالب (ص٥٨٥).

(٤، ٥) منهاج الطالب (ص٦٣٠).

(٦) منهاج الطالب (ص٦٤٧).

أحيان أخرى، ويخرج إلى بعض الموضوعات التي لم يتطرقْ لها ابن الحاجب في الكافية، لكن استطراده ليس كثيرًا.

ومن ذلك:

١ - ذكر الرَّصَّاص أفعالًا تنصب مفعولين وليست من أفعال القلوب، لكن هذا الخروج مطلوب، وقد صرح بأنه أخذها من الرضي (نجم الدين)، قال: (وأَوْرَدْتُهَا تحفةً للطالبِ وهدية إليه)[١].

٢ - قال ابن الحاجب في تعريفه لحروف الجر: (ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه)[٢]، فأدرك الرَّصَّاص أنه ذكر الفعل ومعناه، ولم يذكر شبه الفعل، فقال الرصاص: (وشبهه اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر، فاسم الفاعل نحو: أنا مار بزيد. واسم المفعول نحو: زيد ممرور به. والمصدر نحو: مروري بزيد حسن. والصفة المشبهة نحو: مَررتُ بِرجلٍ كَرِيمٍ بِالمَالِ، وبَعِيدٍ عَن القَبِيحِ)[٣].

هذا بالإضافة إلى بعض المباحث التي أهملها ابن الحاجب واستدركها الرَّصَّاص عليه، وقد ذكرتها في استدراكات الرَّصَّاص مع مبحث دقة النظر، ومنها: ذكره لباب الإغراء[٤]، والعطف على معمولي عاملين مختلفين، وحذف المبتدأ وجوبًا[٥]، وكذلك لم يذكر (لو) و (كي) - إذا دخلت عليها لام التعليل - من حروف المصدر[٦].

سابعًا: التعميم والإبهام:

سلك الرَّصَّاص كغيره من العلماء مسلك التعميم والإبهام في نسبة الآراء إلى أصحابها، إمَّا بقوله: قال بعضهم، أو قول من قال، وقال بعض النحاة، وقد نسبت منها ما أَمْكَنَتْ نسبته.

---

(١) منهاج الطالب (ص٦٩٨).

(٢) شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٦٠).

(٣) منهاج الطالب (ص٧٣٦).

(٤) منهاج الطالب (ص٣١٥).

(٥) منهاج الطالب (ص٢٣٦).

(٦) منهاج الطالب (ص٧٩٩).

ونمثل لذلك بما يأتي:

١ – في تعريفه للكلمة قال: (واعلم أن المراد بالكلمة الكلمة المعهودة بين النحاة، فالتعريف للعهد، وقيل: للجنس)[١].

٢ – في مبحث الأسماء الستة قال: (وقول الحريري: بحماة له، قالوا: غلط)[٢].

٣ – في باب غلامي وهو ما أضيف إلى ياء المتكلم، قال: (ومنهم من بناه لإضافته إلى المبني وهو الياء... ومنهم من قدر في حالة الرفع والنصب وجعل الكسرة في حال الجر للإعراب)[٣].

٤ – في كلامه على وصف النكرة بالجمل الخبرية قال: (والفرق بين الصفة والخبر: أن الحكم إنْ جَهِلَهُ المخاطب فهو خبر، وإنْ عَلِمَهُ فهو صفة، ذكر ذلك أهل المعاني والبيان)[٤].

٥ – في مبحث الأسماء الستة قال: (وقيل معربة بالحركات، والحروف إشباع من الحركات التي قبلها)[٥].

ثامنًا: الإحالات والوعود:

الرَّصَّاص كغيره من العلماء يحيل من نص لاحق على نص سابق، كما أنه أحيانًا يَعِدُ بأَنَّهُ سيعالج هذا الموضوع أو ذاك فيما سيأتي، وعباراته في ذلك: كما تقدم، كما مر، كما سيأتي، على ما سيأتي إن شاء اللّه.. وقد ذكرت الصفحات المحال عليها ما أمكن.

ونذكر من أمثلة ذلك ما يأتي:

١ – قال في مبحث جمع المذكر السالم: (وقد تقدم علة إعرابه بالحروف، وعلة نصبه بالياء)[٦].

---

(١) منهاج الطالب (ص١٢٩).

(٢) منهاج الطالب (ص١٥٢).

(٣) منهاج الطالب (ص١٥٥).

(٤) منهاج الطالب (ص٤٢٩).

(٥) وهذا القول لأبي عثمان المازني. انظر: الإنصاف (١/ ١٧). منهاج الطالب (ص١٥٠).

(٦) منهاج الطالب (ص١٥٤).

٢ – بَيَّنَ أن الألف واللام والإضافة إلى أحد المعارف تجعل غير المنصرف منصرفًا أو في حكمه، ثم قال: (على ما سيأتي)[١].

٣ – بَيَّنَ في مواضع وجوب تأخير الفاعل وتقديم المفعول إذا كان في الفاعل ضمير يعود على المفعول، وذلك في نحو: (ضَرَبَ زَيدًا سَيِّدُهُ)، قال: (فلو قدمت (سيده) على (زيد) لم يجز؛ لأن الهاء تعود إلى (زيد) المفعول، وهو متأخر لفظًا ورتبة، وذلك لا يجوز على الفصيح كما تقدم)[٢].

٤ – قوله في باب التنازع: (وبيت امرئ القيس الذي ذكره المصنف في آخر الباب من أعظم حججهم، وسيأتي)[٣].

٥ – في بيانه للعامل المعنوي قال: (فأما العامل المعنوي، فالعامل في المبتدأ معنوي وهو الابتداء، على ما سيأتي إن شاء اللّـه تعالى)[٤].

٦ – في بيانه لحد الخبر قال: (فإنها مجردة مسندة وليست خبرًا، وإنَّما هي مبتدأ، على ما تقدم)[٥].

الرَّصَّاص وابن الحاجب:

يقف الرَّصَّاص من ابن الحاجب ثلاثة مواقف؛ فهو تارة يبين مذهب ابن الحاجب، وتارة يدافع عنه، وأخرى يعقب عليه..

أولًا: بيانه لمذهب ابن الحاجب:

– في باب التنازع في حديثه عن قول امرئ القيس:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَم أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[٦]

بين الرَّصَّاص أن ابن الحاجب بصريٌّ، حيث قال: (فأجاب الشيخ نصرة

(١) منهاج الطالب (ص١٧٣).

(٢) منهاج الطالب (ص١٩٩).

(٣) منهاج الطالب (ص٢٠٦).

(٤) منهاج الطالب (ص٢١٩).

(٥) منهاج الطالب (ص٢٢٢).

(٦) منهاج الطالب (ص٢١٠).

لأصحابه البصريين بأن هذا البيت ليس منه)[١]، وقد عرفنا أنه إذا قال: (الشيخ)، فهو يقصد به ابن الحاجب.

- في قوله: (ما بعد (دَخَلْتُ) منتصب على الظرفية؛ لأن (دَخَلْتُ) لازم)..

قال الرصاص: (وهو اختيار المصنف)[٢].

- في قوله: (فذان صيغة للرفع، وذين صيغة أخرى للنصب والجر)..

قال الرصاص: (وهو الذي ذكره المصنف وقوَّاه)[٣]، وقد بينا أنه إذا قال: (المصنف)، إنَّما يقصد به ابن الحاجب، بالضبط كما لو قال: (الشيخ).

ثانيًا: دفاعه عن ابن الحاجب:

الذي يقرأ هذا الكتاب يلحظ أن الرَّصَّاص يجيب عن ابن الحاجب ويدفع عنه اعتراضات النحاة.

ومن ذلك:

- في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، حيث قال ابن الحاجب: (و « آلهة » جمع منكور غير محصور، أي: لو كان فيهما آلهة غير اللَّـه)، فردَّ عليه ركن الدين حيث قال: (وفي كلام الشيخ نظر؛ لأنه يُنْقَضُ ما قاله بقول القائل: لفلان علي دراهم إلَّا درهمًا، فإنَّه يصح الاستثناء مع أنه جمع منكور غير محصور).

فأجاب الرَّصَّاص عن ابن الحاجب معترضًا على ركن الدين فقال: (ويمكن الجواب عن الشيخ بأن دراهمَ محصورة في ثلاثة عرفًا...)[٤] إلخ.

- رده على ركن الدين، قال الرَّصَّاص: (ويمكن أن يجاب عن الشيخ بأنه قد قال: لتعذر الاستثناء، فما تعذر كانت[٥] فيه صفة، وما لم يتعذر صح فيه

(١) منهاج الطالب (ص٢١٠، ٢١١).

(٢) منهاج الطالب (ص٣٢٠).

(٣) منهاج الطالب (ص٥٠٣).

(٤) منهاج الطالب (ص٣٧٠، ٣٧١).

(٥) أي: كانت (إلا).

الاستثناء، فيندفع اعتراض ركن الدين)[١].

– رده على نجم الدين[٢] مناصرًا لابن الحاجب، وذلك في مبحث جمع المذكر، وذلك في نحو: طلحة، حيث قال نجم الدين: (إنْ لم يخرج بقوله: جمع المذكر، لم يخرج بهذا)[٣].

قال الرَّصَّاص: (وليس كذلك، فكلام الشيخ مستقيم؛ لأنه يتوهم أنَّ الاعتبار بالمدلول لا باللفظ، فحقق الشيخ أنه يعتبر أن يكون اللفظ مذكرًا والمدلول أيضًا)[٤].

– اعتذر الرَّصَّاص عن ابن الحاجب في عدم ذكره (عِدْ) من يعد و (رِدْ) من يرد، وذلك في مثال الأمر.

قال الرَّصَّاص: (ولم يذكر الشيخ هذا القسم لظهوره)[٥].

– في الإعراب التقديري قال الرَّصَّاص: (ألا ترى أن الكسرة في غير المنصرف أبدلت فتحة، والفتحة في باب مسلمات أبدلت كسرة، وجعل نصبه بالكسرة وهو لا يقول: إنَّ ذلك تقدير وهو لازم له)، أي أنَّ ابن الحاجب لا يرى أَنَّ ذلك تقدير.

فقال الرَّصَّاص معتذرًا عن ابن الحاجب: (ولكن الأمر كما قيل: لكل جواد كبوة، ولكل صارم نبوة)[٦].

– في مبحث أسماء الإشارة، حيث ذكر ابن الحاجب في الكافية المشار إليه البعيد بجميع أنواعه، وأهمل المشار إليه القريب والمتوسط، إلا ما كان منه في (ذا).

قال الرَّصَّاص معتذرًا عنه: (وعذره أنك تقيس عليها باقيها...) إلخ[٧].

– في تعريفه للصلة والموصول: لم يحدَّ الموصول لغة بالصلة لغة، فحدث

---

(١) منهاج الطالب (ص٣٧١).
(٢) أي: الرضي.
(٣) أي: قوله: أن يكون الاسم مذكرًا.
(٤) منهاج الطالب (ص٥٨٩).
(٥) منهاج الطالب (ص٦٧٦).
(٦) منهاج الطالب (ص١٥٦).
(٧) منهاج الطالب (ص٥٠٧).

الإشكال من ناحية تعريف الشيء بنفسه.

قال الرَّصَّاص مدافعًا عن ابن الحاجب: (ويمكن الجواب بأن الشيخ قصد بالصلة الصلة لغة - وهي معروفة - وبالموصول الموصول في اصطلاحهم)[(١)].

ثالثًا: تعقيبه على ابن الحاجب:

إذا كان الرَّصَّاص قد دافع عن ابن الحاجب في الكتاب كثيرًا، فإنه عقب عليه وَرَدَّ عليه في مواضع من الكتاب.

ومن ذلك:

- عقب الرَّصَّاص على ابن الحاجب في أنه لم يذكر حذف المبتدأ وجوبًا، وقد استكمل الرَّصَّاص ذكره في شرحه للكتاب، وهو كما نعرف موضوع له أهميته[(٢)].

- في مبحث الأسماء الستة ذكر ابن الحاجب شرط إعراب الأسماء الستة بالحروف فقال: (مضافة إلى غير ياء المتكلم)[(٣)].

فعقب عليه الرَّصَّاص حيث قال: (وكان يجب على الشيخ أن يقول: غير مصغرة ولا مكسَّرة؛ لأنها إذا صغرت أو جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات)[(٤)].

- في كلام ابن الحاجب عن تقديم خبر (كان) قال: (ويتقدم معرفة)[(٥)].

فعقَّب عليه الرَّصَّاص، حيث قال: (واعلم أنه لو قال: ويتقدم معرفة أو ما في حكمها...) إلخ[(٦)].

- في مبحث تقدم أخبار (كان وأخواتها) عليها عقب الرَّصَّاص على ابن الحاجب.

---

(١) منهاج الطالب (ص٥١٠).

(٢) منهاج الطالب (ص٢٣٦).

(٣) شرح الرضي على الكافية (١/ ٧٤).

(٤) منهاج الطالب (ص١٥٢).

(٥) شرح الرضي على الكافية (٢/ ١٤٢).

(٦) منهاج الطالب (ص٣٧٤).

قال ابن الحاجب في الكافية: (وهي في تقديمها عليها...).

فقال الرَّصَّاص: (وكان يجب أن يقول الشيخ: إذا لم يدخل عليها ما له صدر الكلام كالنفي والاستفهام...)[١].

- في مبحث (كان وأخواتها) وفي معرض كلامه على قوله: (إنْ خير فخيرًا، وإنْ شر فشرًّا) قَدَّرَ ابن الحاجب وجهًا ضعيفًا، وهو: (إنْ كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرًا)، قال ابن الحاجب في شرح المقدمة[٢]: (إنه ضعيف من وجهين)، وقد ذكر أن الثاني من هذين الوجهين: (أن الفاء والفعل الماضي في جواب الشرط لا يجتمعان... إلخ)، فعقب عليه الرَّصَّاص حيث قال: (وفيه نظر؛ لأنه لو كان كما ذكره لامتنع هذا الوجه)[٣].

- في كلام ابن الحاجب على أفعال القلوب قال: (ومن خصائصها أنه إذا ذُكِرَ أحدهما ذُكِرَ الآخر)[٤]؛ أي: إذا ذكر أحد المفعولين ذكر الآخر، والعلة عند ابن الحاجب: أنهما في المعنى على ما كانا عليه، أي: أن أصلهما المبتدأ والخبر، فهما منسوب ومنسوب إليه، ولو اقتصر على أحدهما لاختل المعنى.

وقد عقب الرَّصَّاص فقال: (هذا تعليل المصنف، وفيه نظر؛ لأنه قد تقدم أنه يجوز حذف المبتدأ ويجوز حذف الخبر عند قيام القرينة)[٥].

- في تعريف ابن الحاجب للمذكر السالم قال: (المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة...) إلخ[٦].

وقد عقب الرَّصَّاص على ذلك فقال: (ولو قال: غالبًا، كان أولى؛ لئلا يرد عليه (مصطفَون) في الرفع و (مصطفَين) في النصب والجر، فإنَّ ما قبل الواو والياء فيهما مفتوح)[٧].

- بل قد يَرُدُّ عليه بقسوةٍ وَعُنْفٍ، فعندما تحدث ابن الحاجب في تقدير

---

(١) منهاج الطالب (ص٧١٠).

(٢) شرح الكافية (ص٤٨).

(٣) منهاج الطالب (ص٣٧٦).

(٤) شرح الرضي على الكافية (٤/ ١٥٢).

(٥) منهاج الطالب (ص٦٩٠).

(٦) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٦٩).

(٧) منهاج الطالب (ص٥٨٧).

الإعراب عقَّب الرَّصَّاص عليه فقال: (وفي كلامه غفلة وذهول، من حيث إنَّ تقدير الشيء إنما يكون عند عدمه، وأما مع إبداله بغيره فليس بتقدير)[١].

مآخذ علمية على الكتاب:

١ - نسب الرَّصَّاص[٢] رأي البصريين[٣] (وهو قولهم: إنَّ العامل في المستثنى هو المستثنى منه بواسطة إلا) إلى ابن الحاجب؛ لأن ابن الحاجب قال: (وقال قوم)[٤].

٢ - في قراءة (حاشًا للَّه) بالتنوين، قال الرَّصَّاص: (فنقول إنه مصدر بمعنى: تنزيهًا للَّه)[٥]، مع أن هذا الكلام ليس له، وإنَّما هو للرضي[٦]، وربما كان الرضي كذلك مسبوقًا.

٣ - في مبحث (التحذير) وفي قول الشاعر:

فإيَّاك إيَّاك المراءَ فإنَّه ... إلَى الشرِّ دعَّاءٌ وللشرِّ جالبُ[٧]

وعد بجوابين وذكر ثلاثة أجوبة.

٤ - نسب[٨] إلى الإمام البخاري رواية (يفوقان شيخي)، في حين أن الرواية - كما في صحيح البخاري - (يفوقان مرداس)، وقد نبهت عليه في موضعه.

٥ - يلاحظ على الرَّصَّاص في كتابه - في أكثر من موطن - تقديم لفظ التأكيد على المؤكد؛ كقوله: (لاعن نفس الذات)[٩]، وقوله: (فلأن النون من نفس الكلمة)[١٠]، بينما الصواب: الذات نفسها، والكلمة نفسها.

٦ - مما يؤخذ على المؤلف تشتيت الموضوع الواحد، حيث ذكر اسم (إنَّ)

---

(١) منهاج الطالب (ص١٥٦).
(٢) منهاج الطالب (ص٣٥٧، ٣٥٨).
(٣) انظر: الإنصاف (١/ ٢٦١).
(٤) انظر: الإنصاف (١/ ٣٦٢).
(٥) انظر: الإنصاف (١/ ٣٦٢).
(٦) انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٢٤٤).
(٧) منهاج الطالب (ص٣١٤).
(٨) منهاج الطالب (ص١٦٢)، وصحيح البخاري (٥/ ١٣١).
(٩) منهاج الطالب (ص٣٤٢).
(١٠) منهاج الطالب (ص٣٤٥).

في مكان (مع المنصوبات)، وذكر خبرها في مكان (مع المرفوعات).

كما ذكر اسم (لا) التي لنفي الجنس - إذا كان مضافًا أو شبيهًا به - في (المنصوبات)، وإذا كان مفردًا في (المبنيات).

٧ - ذكر الرصاص[١] أن من التوكيد اللفظي توكيد الاسم بالاسم، والفعل بالفعل، والحرف بالحرف، لكنه اكتفى بالتمثيل لها بأمثلة مصنوعة، مع أن شواهدها مشهورة في كتب النحو، وقد ذكرتها.

٨ - نسب[٢] الرَّصَّاص إلى ركن الدين قوله: (لأنه لما كان في سياق آية المواريث لزم من ذلك أن هنالك مالًا موروثًا فهو راجع إلى محكوم به)[٣]، مع أن الذي ذكر هذا هو نجم الدين الرضي[٤].

٩ - نسب[٥] الرَّصَّاص إلى صاحب كتاب (الحلل في شرح أبيات الجمل) أنه أنشد قول الشاعر:

يَا حَبَّذَا أَنتِ يَا صَنعَاءُ مِن بَلَد ... وَحَبَّذَا وَادِيَاكِ الظَّهرُ والضِّلعُ[٦]

مع أنه لم ينشده، وإنَّما أنشد[٧] قول المرار بن منقذ:

لَا حَبَّذَا أَنتِ يَا صَنعَاءُ مِن بَلَدِ ... وَلَا شعوب هَوًى مِنِّي وَلا نقم[٨]

ولعل الذي أوهم الرَّصَّاص تشابه صدري البيتين، وقد نبهت على هذا في موطنه.

١٠ - نسب[٩] رأيًا للمالكي وهو لابن مالك، والرأي هو: (جواز تثنية الاسم المشترك)، وقد خرجت هذا الرأي في موطنه، وربما كان ذلك تحريفًا.

١١ - جعل الرصاص[١٠] قوله: (سبحان ما سخركن لنا) حديثًا، حيث قال

---

(١) منهاج الطالب (ص٤٤٧).
(٢) منهاج الطالب (ص٤٧٦).
(٣) منهاج الطالب (ص٤٧٦).
(٤) انظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ٤).
(٥) منهاج الطالب (ص٧٣٢).
(٦) منهاج الطالب (ص٧٣٢).
(٧) انظر: الحلل (ص١٥٢).
(٨) منهاج الطالب (ص٧٣٢).
(٩) منهاج الطالب (ص٥٨١).
(١٠) منهاج الطالب (ص٥٢١).

الرصاص: قال ﷺ، مع أنه ليس بحديث، وإنَّما هو حكاية عن أبي زيد[١]، وقد أخطأ فيها محقق الإيضاح في شرح المفصل فجعلها من القرآن وليست منه، وقد نَبَّهْتُ على ذلك في موطنه.

١٢ - استشهد الرصاص[٢] لترك إبراز الضمير بقول الشاعر:

وإنَّ امــرأً أَسْـرى إِلَيـكِ وَدُونَـهُ ... مِـن الأَرضِ مومـاة وبيداء سملق

فَـحُـقَّ لَـهُ أَنْ تستجيـبي لِصَوتِـهِ ... وأَنْ تَعلمـي أَنَّ المعـان مـوفـق[٣]

وعلى رواية الرَّصَّاص هذه لا شاهد في البيت؛ لأنه أتى بلفظ الفعل (فَحُقَّ) لا الوصف، والرواية المشهورة هي رواية الديوان (لمحقوقة) مكان (فحق له).

١٣ - جعل[٤] الرَّصَّاص قولـه: (ما تأكل آكل) أسلوب استفهـام، مـع أنـه أسلوب شرط، وقد نبهنا على هذا في موطنه[٥].

١٤ - فـي مبحث اسم الفاعل أخطأ الرَّصَّاص في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا ﴾ [الأنعام: ٩٦] فقال: (وجاعل)[٦]، ولم يكن هذا خطأ من الناسخ؛ لأن الرَّصَّاص شرحها فيما بعد على أنها (جاعل)، وقد نبهنا عليها.

١٥ - قـال الرصاص: (تسع صبرة من الحب معلومـة)، مع أن الصبرة غـير معلومة، قال في الصحاح (مادة صبر): اشتريت الشيء صبرة، أي: بلا وزن ولا كيل[٧].

١٦ - نسب الرَّصَّاص رأيًا لنجم الدين، مع أنه لابن السريّ، وهو قوله: (إذا أضيفت (غير) إلى معرفة له ضد واحد، تُعَرَّفُ (غير) لانحصار الغيرية)[٨].

---

(١) انظر: المقتضب (٢/ ٢٩٦)، والمفصل (ص١٤٦)، والهمع (١/ ٩١).

(٢) منهاج الطالب (ص٤٨٧).

(٣) منهاج الطالب (ص٤٨٧).

(٤) منهاج الطالب (ص٥٤١).

(٥) منهاج الطالب (ص٥٤١ هامش ٤).

(٦) منهاج الطالب (ص٦٠٧).

(٧) منهاج الطالب (ص٧٠٠).

(٨) منهاج الطالب (ص٤٠٢)، شرح الكافية للرضي (١/ ٢٧٥).

١٧ - نسب الرصاص[١] جوابًا للبصريين وهو: أن (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وفي قوله تعالى: ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة: ٩] بمعنى (في)، وهذا الجواب ليس للبصريين، وإنَّما هو للرضي[٢]، وقد عزاه صاحب الهمع[٣] إلى الرضي أيضًا.

١٨ - في إعراب أسماء الأفعال ضعَّف الرَّصَّاص قولَ من قال: (لا محل لها من الإعراب)، بينما هو القول المعروف عند النحاة، وهو قول ابن مالك، ونسبه بعضهم إلى الجمهور[٤].

١٩ - أخطأ الرصاص[٥] عندما نسب رأيًا للكسائي والمبرد، بينما هو للفراء، والرأي هو: إجازة العطف على محل اسم (إنَّ) بالرفع قبل مضي الخبر، مع خفاء إعراب اسم (إن) لكونه مبنيًّا، وقد تنبه الرضي لهذا[٦]، بخلاف الجامي الذي قد يعذر لمتابعته ابن الحاجب في ذلك[٧].

* * *
* *
*

(١) منهاج الطالب (ص٧٣٧، ٧٣٨).
(٢) شرح الكافية للرضي (٢/ ٣٢١).
(٣) همع الهوامع (٢/ ٣٤).
(٤) منهاج الطالب (ص٥٢٨).
(٥) منهاج الطالب (ص٧٦٦).
(٦) شرح الكافية للرضي (٢/ ٣٥٥).
(٧) الفوائد الضيائية (٢/ ٣٤٣).

الفَصْلُ الرَّابِعُ

مقارنة بين شرح الرضي وشرح الرَّصَّاص

من حيث موقفهما من متن الكافية:

يتشابه منهج الرضي ومنهج الرصاص من حيث ارتباطهما بمتن الكافية، حيث يذكر كل منهما فقرات من الكافية ثم يشرحها؛ إلَّا أن الرَّصَّاص أكثر تقيدًا من الرضي، وإنْ كان كلٌّ منهما يستدرك على ابن الحاجب بعض المباحث ويعقب عليه.

ومن الاستدراك عند الرضي:

- أخذ الرضي على ابن الحاجب قوله: (بصلة)، وذلك في تعريفه للموصول حيث قال: (ما لا يتم جزءًا إلا بصلة وعائد)، فقال الرضي: « ولو جعل موضع (بصلة): (بجملة) لارتفع الإشكال »[1].

- اعتراضه على ابن الحاجب في تعريفه للمركبات، حيث قال ابن الحاجب: (كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة)، فقال الرضي: « لا يطلب في الحد العموم، فلا حاجة إلى قوله: (كل)، وإنَّما يطلب فيه بيان ماهيَّة الشيء »[2].

هذه بعض استدراكات الرضي، وغيرها كثير.

أما الرَّصَّاص فقد رأينا طرفًا من استدراكاته واعتراضاته[3].

من حيث طريقتهما في ترتيب كتابيهما:

جاء شرح الرضي وشرح الرَّصَّاص كل منهما في جزأين متوسطي الحجم، أما من حيث الترتيب فالرضي والرصاص كل منهما مقيد بترتيب الكافية، وذلك

---

(١) انظر: شرحه للكافية (٢/ ٣٥).

(٢) انظر: شرحه للكافية (٢/ ٨٤).

(٣) منهاج الطالب (ص٤٦).

لأنهما يشرحانها، فقد بدأ الكتابان بالحديث عن الكلمة والكلام، ثم المعرب والمبني، ثم المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والأسماء، والأفعال، والحروف، وفي هذا المنهج تشتيت لمادة الكتاب حيث يأتي اسم كان وأخواتها مع المرفوعات وخبرها مع المنصوبات، واسم إنَّ وأخواتها مع المنصوبات وخبرها مع المرفوعات.

من حيث مادة الشرحين:

يُعَدُّ شرح الرضي وشرح الرَّصَّاص من أوفى شروح الكافية؛ فقد أفاضا في شرح الكافية واستوفيا المباحث التي تَطَرَّقَ إليها ابن الحاجب في المتن، ومع أن الرضي أوسع شرحًا من الرَّصَّاص بقليل، إلا أن الرَّصَّاص قد انفرد ببعض الزيادات.

ومن ذلك:

- لم يذكر الرضي حذف المبتدأ وجوبًا في ثلاثة مواضع، وقد أوردها الرَّصَّاص ومثَّل لها[1].

- لم يفصل الرضي في تقديم خبر كان على اسمها مقارنة بتقديم الخبر على المبتدأ، وقد فصله الرصاص[2].

- لم يتطرق الرضي إلى معاني (عَادَ وآضَ ورَاحَ وغدا)، في حين أن الرصاص شرحها بما يكفي[3].

وبالمقابل فقد انفرد الرضي ببعض الزيادات على الرَّصَّاص، ومن ذلك:

- لم يستشهد[4] الرَّصَّاص لتأكيد الاسم بالاسم والفعل بالفعل والحرف بالحرف، في حين أن الرضي[5] قد فصلها واستشهد لها.

- زاد الرضي على الظروف (من علُ)، قال: (ويقال: من عال ومن معال،

---

(١) منهاج الطالب (ص٢٣٦).

(٢) انظر: شرح الرضي (١/ ٢٥٢)، ومنهاج الطالب (ص٣٧٤).

(٣) منهاج الطالب (ص٧٠٦، ٧٠٧).

(٤) منهاج الطالب (ص٤٤٧).

(٥) شرح الرضي (١/ ٣٣٢).

ومن علو ومن علي)[١]، في حين أن الرَّصَّاص لم يذكرها، وقد نقل الرصاص[٢] من الرضي[٣] بابًا كاملًا وهو (باب الإغراء)؛ لأن ابن الحاجب لم يذكره.

من حيث الأسلوب:

لقد اصطبغ أسلوب الرضي بصبغة بيئته وعصره، مما يدفع القارئ له إلى أن يَكُدَّ ذهنه حتى يفهم المراد، وكذلك الرَّصَّاص، إلَّا أن الرَّصَّاص أوضح عبارة إذا قيس بالرضي الذي اشتهر بالصعوبة، ولا غرابة إذا علمنا أن الرضي من أصل غير عربي.

ويلحظ على الشارحين ميلهما للمنطق، ويتضح ذلك أكثر في الحدود والتعريفات، كتعريف الكلمة والكلام وتعريف الاسم والفعل والحرف، وإنْ كان تأثر الرَّصَّاص بالمنطق أكثر من الرضي، حيث جاء شرح الرَّصَّاص بأسلوب منطقي.

من حيث منهج كل منهما في تأليف كتابه:

منهج الرَّصَّاص في كتابه (منهاج الطالب) يشابه إلى حد كبير منهج الرضي، فهو وإن لم يتلمذ له فقد تلمذ على كتابه (شرح الكافية)، فالرضي يفيض في الشرح ويبسط الموضوع، وهو في شرحه إمامٌ محقق لا يقلد غيره، ولا يتعصب لمذهب من المذاهب دونما حجة قاطعة، أما الرَّصَّاص فهو كذلك من حيث بسط الموضوع والإفاضة في شرحه، إلا أنه قد تأثر بالرضي - في شرحه - تأثرًا كبيرًا.

والرضي والرَّصَّاص كل منهما يهتم بالعلة، مع تفوق الرَّصَّاص في هذا الجانب، فلا يكاد يترك مسألة إلَّا يعلل لقوتها أو ضعفها.

والمناقشة والحوار أخذا قدرًا كبيرًا من اهتمام الشَّارِحَيْن مع تفوق الرَّصَّاص في هذا الجانب، مما يجعل كتابه (منهاج الطالب) يصلح لأن يكونَ كتابًا تعليميًّا؛ لاعتماد مؤلفه فيه على المناقشة والحوار.

---

(١) شرح الرضي (٢/ ٢٠٢).

(٢) منهاج الطالب (ص٣١٥).

(٣) شرح الرضي (١/ ١٨٣).

ويوازن الرَّصَّاص بين الإيجاز والإطناب، في حين أن الرضي يطنب كثيرًا. وقد أكثر كل منهما من الاستشهاد بآيات القرآن، وبالقراءات المختلفة: المتواترة، والشاذة، واستشهد كل منهما بالحديث الشريف مطلقًا دون تمييز لنوعية الحديث.

وكذلك نهج كل منهما نهج السلف من النحاة في الاستشهاد بكلام البلغاء من العرب بما فيهم آل البيت، والصحابة والتابعين، والخلفاء الراشدين ﷺ.

موقفهما من ابن الحاجب:

عندما يذكر الرضي ابن الحاجب فإنه يقول: (المصنف)، أما الرَّصَّاص فإنه تارة يقول: (المصنف)، وأخرى: (جمال الدين)، وثالثة: (الشيخ)، ورابعة: (ابن الحاجب)، والأخيرة أقلها، ويتفق الشارحان في الاعتراض على ابن الحاجب أحيانًا، وإنْ كانت اعتراضات الرَّصَّاص وتعقيبه أكثر من اعتراضات الرضي..

وهذا طرف منها:

- اعترض الرضي على ابن الحاجب في إعراب الأسماء الستة حيث قال ابن الحاجب: (ظاهر مذهب سيبويه أنَّ لها إعرابين تقديريٌّ بالحركات ولفظيٌّ بالحروف؛ لأنه قدر الحركة...)، فقال الرضي: (وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين)[(١)].

- اعترض الرضي على ابن الحاجب في تعريفه لاسم التفضيل حيث قال: (قوله: اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو أفعل). قال الرضي: (ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب...) إلخ[(٢)].

- في تعريف ابن الحاجب للفعل المبني للمجهول قال: (هو ما حذف فاعله)، قال الرضي: (هذا حد مطرد عند سيبويه، وأما على مذهب الكسائي في نحو: ضربني وضربت زيدًا، وهو أن الفاعل يحذف في الأول... فليس ما ذكره

---

(١) شرح الكافية (١/ ٢٧).

(٢) شرح الكافية (٢/ ٢١٢).

المصنف بحد تام)[١].

أما اعتراضات الرَّصَّاص على ابن الحاجب فكثيرة، ذكرنا أمثلة لها في مبحث: (الرَّصَّاص وابن الحاجب).

وينفرد الرَّصَّاص عن الرضي بخاصية هي دفاعه عن ابن الحاجب واعتذاره له، فقد رَدَّ على كلٍّ من ركن الدين ونجم الدين بعض اعتراضاتهما على ابن الحاجب، وقد مَثَّلْتُ لذلك بما يكفي.

الرَّصَّاص والرضي:

أخذ الرَّصَّاص من الرضي في شرحه للكافيه (باب الإغراء)؛ لأن ابن الحاجب لم يتطرق إليه.

كما أن الرَّصَّاص قد أكثر من النقل عن الرضي، إلا أنه يلقبه بنجم الدين، حيث ورد اسم (نجم الدين) في كتاب منهاج الطالب مائة وأربعًا وخمسين مرة، وَيُعَدُّ شرح الرضي أهم مراجع الرصاص.

قد يعقب الرَّصَّاص على الرضي في بعض المسائل، ومن ذلك:

رد الرَّصَّاص على الرضي مناصرًا لابن الحاجب، وذلك في مبحث جمع المذكر السالم..

قال ابن الحاجب: (وشرطه إنْ كان اسمًا فمذكر علم يعقل...) إلخ.

قال الرضي: (وليس بشيء؛ لأن نحو طلحة إنْ خرج بقوله: فمذكر، يخرج أيضًا بقوله: جمع المذكر، وإنْ لم يخرج بالأول لأنه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ، لم يخرج بالثاني)[٢].

قال الرصاص: (وليس كذلك، فكلام الشيخ مستقيم؛ لأنه يتوهم أن الاعتبار بالمدلول لا باللفظ، فحقق الشيخ أنه يعتبر أن يكون اللفظ مذكرًا والمدلول أيضًا)[٣].

(١) شرح الكافية (٢/ ٢٦٩).

(٢) شرح الكافية (٢/ ١٨٠).

(٣) منهاج الطالب (ص٥٨٩).

قد يستحسن الرَّصَّاص بعض آراء الرضي..

ومن ذلك استحسانه لرأيه في مفعولي أفعال القلوب، وهل يجوز حذف أحدهما أم لا؟

قال الرَّصَّاص: (ولكن الأولى ما ذكره نجم الدين، وهو أن يقال: إنَّما لم يجز الاقتصار على أحدهما؛ لأنهما في المعنى في حكم مفعول واحد، فإذا قلت: (علمت زيدًا قائمًا)، فالمعنى: علمت قيام زيد، فإذا كان في المعنى في حكم مفعول واحد لم يجز الاقتصار على بعضه، وهو تعليل حسن)[(١)].

من حيث الاستشهاد:

أولًا: القرآن والقراءات:

أ - القرآن:

- الرضي والرَّصَّاص من المكثرين في الاستشهاد بالقرآن، وتختلف طريقة كل منهما..

فالرضي غالبًا يكمل الآية إلى أن يكتمل المعنى، إلَّا في القليل النادر.

أما الرَّصَّاص فأحيانًا يكتفي بكلمة واحدة، كقوله تعالى: ﴿ قَوَارِيرُ ﴾ [النمل: ٤٤][(٢)]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَحْيَايَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢][(٣)]، وقوله تعالى: ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ ﴾ [النساء: ١١][(٤)]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ ﴾ [الأنعام: ١٤١][(٥)]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا ﴾ [هود: ١١١][(٦)].

كذلك فإنَّ الرَّصَّاص قد يطيل في الشاهد القرآني على نحو لم يفعله الرضي في شرحه، فقد استشهد الرَّصَّاص بثلاث آيات متجاورات، وهن قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ﴾

(١) منهاج الطالب (ص٦٩٠).
(٢) منهاج الطالب (ص١٦١).
(٣) منهاج الطالب (ص٤١٨).
(٤) منهاج الطالب (ص٤٧٦).
(٥) منهاج الطالب (ص٦٦٥).
(٦) منهاج الطالب (ص٧٧٠).

[المؤمنون: ١٢ - ١٤][1]، وذلك لأن المقام يستدعي هذا التطويل.

- والرضي دائمًا يمهِّد بأن الشاهد الآتي من القرآن الكريم بقوله: قال تعالى، أو: قوله تعالى.

أما الرَّصَّاص ففي مواطن كثيرة لا يذكر مع الشاهد القرآني ما يدل على أنه من القرآن الكريم، إلا أَنَّ القرآن الكريم له ما يميزه عن غيره؛ ومن ذلك استشهاده لمجيء الحال من المفعول به معنى بآية قرآنية، لكنه لم يمهد بما يفيد أنها من القرآن الكريم حيث قال: وكذلك ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود: ٧٢][2].

وكذلك قال: مثل: ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ [ص: ٣٠][3]، و ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٨][4]، ولكنه قد يعذر في هذين الموطنين بأن هذا هو نص متن الكافية.

وكذلك في استشهاده للحال الجملة، فقال: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الحجر: ٤][5].

ب - القراءات:

كل من الرضي والرَّصَّاص يستشهد بالقراءات المتواترة والشاذة، وهما في الإكثار من القراءات سواء، حيث استشهد كل منهما بنحو أربعين قراءة، لكنَّ الرضي أكثر في الاستشهاد بالقراءات الشاذة، أما الرَّصَّاص فلم يستشهد منها إلا بخمس قراءات ذكرناها في مكانها من الدراسة.

أما الرضي فقد أكثر منها جدًّا، ومن ذلك:

- استشهد بقوله تعالى: (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ) [هود: ٧٨]، وهي قراءة الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان السدي، ورويت هذه القراءة عن مروان بن الحكم، وذلك بنصب (أطهرَ)، وقد خُرِّجَتْ على أن نصبها على الحال.

- قراءة: (وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالمون) [الزخرف: ٧٦]، وممن قرأ بها عبد اللَّه

---

(١) منهاج الطالب (ص٧٧٩).
(٢) منهاج الطالب (ص٣٣١).
(٣، ٤) منهاج الطالب (ص٧٣١).
(٥) منهاج الطالب (ص٣٦٣).

ابن أبي إسحاق وأبو زيد.

- وقراءة: (عَلَى الذي أَحْسَنُ) [الأنعام: ١٥٤]، وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق.. وغير ذلك.

ثانيًا: الحديث الشريف:

الرضي والرَّصَّاص كلاهما يرى صحة الاحتجاج بالحديث مطلقًا صحيحه وضعيفه، وإنْ كان الرَّصَّاص لَا يُقَارَنُ بالرضي من حيث كثرة الاستشهاد بالحديث، **فقد استشهد الرضي** بأربعة وسبعين حديثًا كلها صحيحه إلا:

- (اطْلُبُوا العِلمَ وَلَو بِالصِّين)[1].
- (كَمَا تَكونونَ يُوَلَّى عَلَيكُم)[2].
- (لَيسَ فِي الخُضْرَوَاتِ صَدَقَةٌ)[3]، أما نصُّ الحديث الصحيح: (لَيسَ فِي الخُضرَوَاتِ زَكَاةٌ).

أما الرَّصَّاص فهو مقلٌّ من الاستشهاد بالحديث الشريف، حيث لم يستشهد إلا بستة أحاديث، منها حديث واحد ضعيف هو:

- (اطْلُبُوا العِلمَ وَلَو بِالصِّين)[4].

ثالثًا: الشعر:

الشعر في شَرْحَيِ الرضي والرَّصَّاص يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث كثرة الاستشهاد به، وإنْ كان الرضي أكثر من الرَّصَّاص في هذا الجانب.

استشهد الرضي بتسعمائة وسبعة وسبعين شاهدًا؛ في الجزء الأول ثلاثة وسبعون وثلاثمائة، وفي الثاني ستمائة وأربعة أبيات، بينما **استشهد الرَّصَّاص** بمائة وثمانية وثمانين بيتًا، كل منهما استشهد بأبيات على الضرورة الشعرية، وقد أفردنا **الضرورة عند الرَّصَّاص** ببحث منفصل، أما **الضرورة عند الرضي**

---

(١) شرح الكافية للرضي (٢/ ٣٩٠).
(٢) شرح الكافية للرضي (٢/ ٣٤٤).
(٣) شرح الكافية للرضي (٢/ ١٨٧).
(٤) منهاج الطالب (ص٨٠٨).

فمن شواهده عليها:

- قول الأعشى:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعرَكَةٍ ... لَمْ تُلْفِنَا مِنْ دِمَاءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ[1]

حيث قال الرضي: (ويجوز قليلًا في الشعر اعتبار الشرط وإلغاء القسم مع تصدره).

وكذلك قوله:

حَلَفْتُ لَهُ إنْ تُدْلِجِ اللَّيْلَ لَا يَزَلْ ... أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِيَ سَائِرُ[2]

- وقول ذي الرمة:

أبتْ ذِكَرٌ عوَّدْنَ أحشاءَ قلبِهِ ... خفوقًا وقضَّاتُ الهوَى في المفاصلِ[3]

حيث قال الرضي: (ويجوز إسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة، وغير ذلك كثير)[4].

وكل من الرضي والرَّصَّاص قد استأنس بشعر من لم يحتج بشعرهم، حيث استأنس الرضي بشعرهم، ومن ذلك قول المتنبي:

كأنّ فَعْلَةَ لم تَمْلأْ مَوَاكِبُهَا ... دِيَارَ بَكْرٍ وَلم تَخْلَعْ ولم تَهَبِ[5]

أما الرَّصَّاص فهو أكثر استئناسًا بشعرهم من الرضي، فقد استأنس بقول البحتري:

دَنَوتَ تَوَاضُعًا وَسَمَوتَ مَجدًا ... فَشَأنَاكَ انْخِفَاضٌ وارتفاعُ[6]

- وقول المتنبي:

فَمَا الفِضّةُ البَيضاءُ والتِّبرُ واحدٌ ... نَفوعانِ للمُكدي وبَيْنَهما صَرْفُ[7]

(١، ٢) شرح الكافية للرضي (٢/ ٣٩٢).

(٣) شرح الكافية للرضي (٢/ ١٨٩).

(٤) شرح الكافية للرضي (٣/ ٣٩٣).

(٥) شرح الكافية للرضي (٢/ ٩٣).

(٦) منهاج الطالب (ص١٣٥).

(٧) منهاج الطالب (ص١٥٨).

- وقول الشافعي:

أعـد ذكـرَ نُـعـمان لـنَـا إن ذِكْـرَهُ   هُوَ المِسْكُ ما كَرَّرْتَـه يَـتَضـوَّعُ[١]

- وقول الشافعي أيضًا:

وَلَـوْلا الشِّعْـرُ بِـالعُـلَمَـاءِ يُـزْرِي   لَـكُنْتُ الْيَوْمَ أَشْعَـرَ مِـنْ لَـبِيد[٢]

- وقول ابن دريد:

إِمَّـا تَـرَي رَأْسِـي حَاكَى لَونُـهُ[٣]

ويلاحظ أن قدرًا كبيرًا من الأبيات التي استشهد بها الرضي مجهولة، ففي الجزء الأول من شرحه واحد وستون بيتًا لم يعرف لها قائل.

أما الرَّصَّاص فكلها معروفة إلَّا ثلاثة فقط؛ هي قوله:

ومُـطرِقٌ يَـنْـفُـثُ سُـمًّـا كـمـا   أَطـرَقَ أفْعَى يَـنْـفُـثُ السمّ صِلٌّ[٤]

وقوله:

يَا حَـبَّـذَا أَنـتِ يَا صَنعَاءُ مِـن بَـلَد   وَحَبَّـذَا وَادِيَـاكِ الظَّهـرُ والضِّلعُ[٥]

وقوله:

فـلَـمْ أقُـلْ مـثـلك أعْـنِـي بـهِ   سـوَاك يـا فـردًا بـلا مـشْـبِـهِ[٦]

أما فيما يتعلق بنسبة الأبيات إلى قائليها، فلم ينسب الرضي من الأبيات إلى قائليها إلَّا أربعة وأربعين بيتًا، وهو قدر قليل قياسًا بعدد شواهده، ولم ينسب الرَّصَّاص من الأبيات إلى قائليها إلَّا تسعة عشر بيتًا - ذكرناها في قسم الدراسة - وهو قدر قليل أيضًا.

ومع أن الرضي أكثر من الرَّصَّاص في الاستشهاد بالشعر، إلَّا أن الرَّصَّاص قد استشهد بأبيات لم يستشهد بها الرضي.

---

(١) منهاج الطالب (ص١٦٠).
(٢) منهاج الطالب (ص٢٣٩).
(٣) منهاج الطالب (ص٧٩٤).
(٤) منهاج الطالب (ص١٧٠).
(٥) منهاج الطالب (ص٧٣٢).
(٦) منهاج الطالب (ص٧٥٥).

ومن ذلك:

- قول الشاعر:

قلت إذْ أقبلَتْ وزُهْرٌ تهادى كنِعَاج الفَلَا تعسَّفن رملا[١]

- وقول الشاعر:

وإنْ أتاهُ خَليلٌ يومَ مسألةٍ يقول لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ[٢]

- وقوله:

لقد كان لي عن ضرتين عدمتني وعما ألاقي منهما متزحزح[٣]

- وقوله:

رأيت اللَّه إذْ سمى نزارًا وأسكنهم بمكة قاطنينا[٤]

- وقول عبد اللَّه بن الزبير:

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا[٥]

- وقوله:

وآضَ روضُ اللَّهْو يبسًا ذاويًا[٦] ....

- وقوله:

قَد اسْتَوَى بشر عَلَى العِرَاقِ مِن غَيرِ سَيفٍ ودَمٍ مهراقِ[٧]

- وقوله:

فَلَم أَقُلْ مِثلَك أعنِي بِهِ سِواكَ يَا فَردًا بِلَا مشبِه[٨]

* * *
* *
*

(١) منهاج الطالب (ص٤٣٦).
(٢) منهاج الطالب (ص٦٦٨).
(٣) منهاج الطالب (ص٦٩٥).
(٤، ٥) منهاج الطالب (ص٦٩٦).
(٦) منهاج الطالب (ص٧٠٧).
(٧) منهاج الطالب (ص٧٥٣).
(٨) منهاج الطالب (ص٧٥٥).

القِسْمُ الثَّانِي

التَّحْقِيق

التَّحْقِيق

أولًا: توثيق اسم الكتاب:

ذكر بروكلمان مرة أن اسمه: (منهج الطالب)[١]، ومرة: (منهاج الطالب إلى فهم الكافية)[٢].

وقد ذكر صاحب كتاب (مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن) أن اسمه: (منهاج الطالب في كشف معاني كافية ابن الحاجب)[٣].

والحقيقة أن اسمه: (منهاج الطالب إلى تحقيق الكافية لابن الحاجب)، وذلك كما ورد في مخطوطات الكتاب.

ثانيًا: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف:

ورد في نسخ الكتاب التي اعتمدتها في التحقيق اسم الكتاب منسوبًا إلى مؤلفه (أحمد بن محمد بن علي الرَّصَّاص)، وكذلك في غيرها من المصادر التي تَعَرَّضَتْ له.. وقد ذكر بروكلمان الكتاب مرتين:

- نسبه في الأولى[٤] إلى أحمد بن محمد بن علي الرَّصَّاص، ولكنه أخطأ في سنة وفاته.
- ونسبه في الثانية[٥] إلى محمد بن أحمد بن حسن الرَّصَّاص، وهي نسبة خاطئة.

ثالثًا: وصف نسخ التحقيق:

(١) نسخة إستانبول (مكتبة سليم آغا برقم ١١٤٧):

١ - تقع في خمس وثلاثين ومائتي ورقة، في كل ورقة سبعة عشر سطرًا، ومتوسط كلمات كل سطر اثنتا عشرة كلمة.

---

(١) تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣١٠).

(٢) تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣٢٤).

(٣) مصادر الفكر العربي (ص٣٧٩).

(٤) تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣١٠).

(٥) تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣٢٤).

٢ – كتبت هذه النسخة بخط النسخ، وهو جميل واضح، ولم يعرف كاتبها ولا التاريخ الذي انتهى فيه من كتابتها.

٣ – هذه النسخة أكثر النسخ سقطًا، وأطولها في مقدار السقط، فقد سقط منها ثلاث صفحات، وفي موطن آخر ثلاث صفحات أيضًا، وكذلك ستة أسطر.

٤ – هذه النسخة مشكولة، لكن أكثر شكلها خطأ.

العلامة المميزة لهذه النسخة:

١ – هذه النسخة منقوطة بخلاف النسختين الأخريين، إلا أن النقط قد توضع على غير حروفها، مثل رسمه للتاء ياء والعكس.

٢ – فيها الكثير من التصحيف والتحريف، ومثال ذلك تصحيف قوله: (استفهامًا كان أو خبرًا) إلى قوله: (أسبقها ما كان...)، انظر المخطوطة الورقة (٢١٨/ ب).

٣ – في الغالب تأتي فيها الأبيات كاملة بخلاف النسختين الأخريين، فالغالب فيهما الاقتصار على نصف البيت الذي فيه موضع الاستشهاد.

٤ – ذُيِّلَتْ بدعاء الجنازة.

٥ – عليها خاتم كتب عليه: (قد وقف هذا الكتاب المستطاب لوجه اللَّه الملك الوهاب الحاج سليم آغا، وشرط أنه لا يخرج ولا يرهن، فمن بدله بعد ما سمعه فإنّما إثمه على الذين يبدلونه).

وقد رمزت لها في الهامش بالرمز (س).

(٢) نسخة المكلا (اليمن) في المكتبة الشعبية برقم (١٢٣):

١ – تقع هذه النسخة في ست وستين ومائة ورقة من المقاس المتوسط، ومتوسط أسطر كل ورقة ثلاثون سطرًا، ومتوسط كلمات كل سطر إحدى عشرة كلمة.

٢ – كتبت هذه النسخة بخط نسخي كبير يترك فيه النقط في أغلب المواضع،

وتاريخ نسخها سنة سبعين وألف، وقد ضرب على اسم الناسخ.

٣ - كتب متن الكافية بالحمرة بخط كبير، وهو في الغالب غير واضح.

العلامات المميزة لهذه النسخة:

١ - يختلف حجم الخط؛ فتارة يكون كبيرًا، وتارة يكون صغيرًا.

٢ - عليها بعض الهوامش، وأغلبها من شرح الجامي على الكافية.

٣ - عليها تملكات غير مؤرخة، عدا تملكًا باسم القاضي سالم بن محمد سنة (١٢١٩ هـ).

٤ - ذُيِّلَتْ بقصيدةٍ لاميةٍ لأحمد بن المطهر، وقصيدة عمر الوردي اللامية المشهورة.

٥ - فيها بعض الإضافات، وفي نهاية كل منها كلمة (صح) مما يدل على مقابلتها على غيرها.

٦ - فيها بعض الزيادات في التمثيل والاستشهاد عن النسختين الأخريين.

٧ - تسقط منها حروف العطف كثيرًا.

وقد رمزت لها في الهامش بالرمز (ك).

(٣) النسخة الألمانية: (نسخة ميونخ) برقم (١٣٦/ ثان):

١ - تقع هذه النسخة في سبع وثلاثين ومائتي ورقة، ومتوسط أسطر كل ورقة عشرون سطرًا، ومتوسط كلمات كل سطر تسع كلمات.

٢ - كتبت هذه النسخة بخط نسخي يترك فيه النقط في أغلب المواضع، وتاريخ نسخها (٩٨٢ هـ) في ذي القعدة.

٣ - كتب الشرح والمتن بحجم واحد، مما يصعب تمييزها.

٤ - أقل النسخ الثلاث سقطًا، وأغلب الساقط يلحق في الهامش بخط مغاير.

العلامات المميزة لهذه النسخة:

١ - ربما تكون هذه النسخة مقابلة على نسخة (الأصل)؛ بدليل قوله في

ورقة (١٥/ ب) أصل.. بعد تعليقةٍ على الهامش.

٢ – فيها بعض الزيادات على النسختين الأخريين.

٣ – كتب في أولها متن الكافية.

٤ – كتب في آخرها الفراغ من تأليف الكتاب، وهو سنة (٨٢٥ هـ).

٥ – فيها بعض الزيادات على النسختين.

٦ – ذيلت النسخة بقصيدتي لامية العرب للشنفرى ولامية العجم للطغرائي.

وقد رمزت لها بالرمز (خ).

التشابه والاختلاف بين النسخ:

١ – النسخة (س) فيها بعض الزيادات على النسختين (خ، ك).

٢ – غالبًا ما تقتصر النسختان (خ، ك) على نصف البيت موضع الشاهد، في حين أن النسخة (س) تكمل الأبيات في الغالب.

٣ – تتفق النسختان (خ، ك) في سقوط أكثر همزات الكلمات.

٤ – تتفق النسختان (خ، ك) في الاختلاف ومواطن السقط.

٥ – تتفق النسختان (خ، س) في مقدار السقط، فأكثر الساقط من كل واحدة في موطن واحد ثلاث صفحات. انظر النسخة (خ) الورقة (٢١٧/ ب)، وانظر النسخة (س) الورقة (١٨٦).

رابعًا: منهجي في تحقيق الكتاب:

إنَّ الهدف من تحقيق الكتاب إخراجه بنص سليم كما أراده مؤلفه، ولما كان هذا الكتاب كبير الحجم عميم الفائدة وَفَّرْتُ كل جهدي للعمل على إخراجه بالصورة اللائقة، مراعيًا – بالدرجة الأولى – الأمانة العلمية، وقد راعيت – عند تحقيقه – القواعد التالية:

١ – التزمت المحافظة على النص كما أراده المؤلف، وعملت على سلامته من التحريف والتصحيف والزيادة والنقص، ولم أتخذ إحدى النسخ أصلًا،

وإنما أختار النص الصحيح أَنَّى وَرَد، وذلك لأنه لا فضل لنسخة على أخرى، وقد أثبتُّ ما يخالف النسخ جميعها، وأنبِّه إليه في الهامش، كما أثبتُّ الاختلاف بين النسخ في الهامش.

٢ - الكلمات والعبارات الساقطة في بعض النسخ، والتي لا بد منها لصحة النص وضعتها بين معقوفين وأشرت إليها في الهامش، وقد فعلت ذلك في الكتاب كله تلافيًا لإعادة العبارات الطويلة في الهامش.

٣ - ضبطت بالشكل ما يحتاج إلى ضبط، ولا سيما الغريب من الألفاظ، وبعض كلمات القرآن الكريم والشعر.

٤ - كتبت النص بالقواعد الإملائية المعروفة الآن.

٥ - أبرزت الأبحاث والموضوعات النحوية بعنوانات وحصرتها بين معقوفين كبيرين [ ]، وميزت كلام ابن الحاجب عن كلام الرَّصَّاص بعمل نص الكافية لابن الحاجب بحجم سميك بين أقواس هلالية ومسبوقًا بنقطة سوداء كبيرة هكذا (●) ما أمكنني ذلك.

٦ - فَسَّرت الألفاظ الغريبة وما أُبْهِمَ من مسائل الكتاب، ونبهت على ما وقع فيه المؤلف من وهم أو خطأ، وقد تجنبت الإسراف في تفسير الغريب حتى لا يشغل به القارئ عن الكتاب نفسه.

٧ - ربطت أجزاء الكتاب بعضها ببعض، وأرجعت الإحالات إلى مواضعها ما أمكن.

٨ - أكملت الآيات الكريمة، وذكرت اسم السورة، ورقم الآية فيها.

٩ - خرجت القراءات من كتب القراءات، وذكرت اسم القارئ مع النص على القراءة الصحيحة والشاذة ما أمكن.

١٠ - خرجت الأحاديث من مصادرها الموثوق بها، مع الالتزام باللفظ المذكور في النص، فإنْ لم أجده خَرَّجْتُ أقرب الألفاظ إليه، وقد بينت اختلاف الروايات ما أمكن.

١١ - أرجعت الآراء والنصوص إلى مصنفات أصحابها، أو إلى أقدم كتب النحو إنْ لم أجد لهم كتبًا.

١٢ - حصرت الأمثال بين قوسين وخرجتها من كتب الأمثال، مثل: مجمع الأمثال للميداني، فرائد اللآلئ لإبراهيم الحنفي، فصل المقال لأبي عبيد البكري، والوسيط في الأمثال للواحدي، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، والدرة الفاخرة في الأمثال السائرة، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري، وغيرها. مع مراعاة أنني في كل مثل أذكر مناسبته ومضربه.

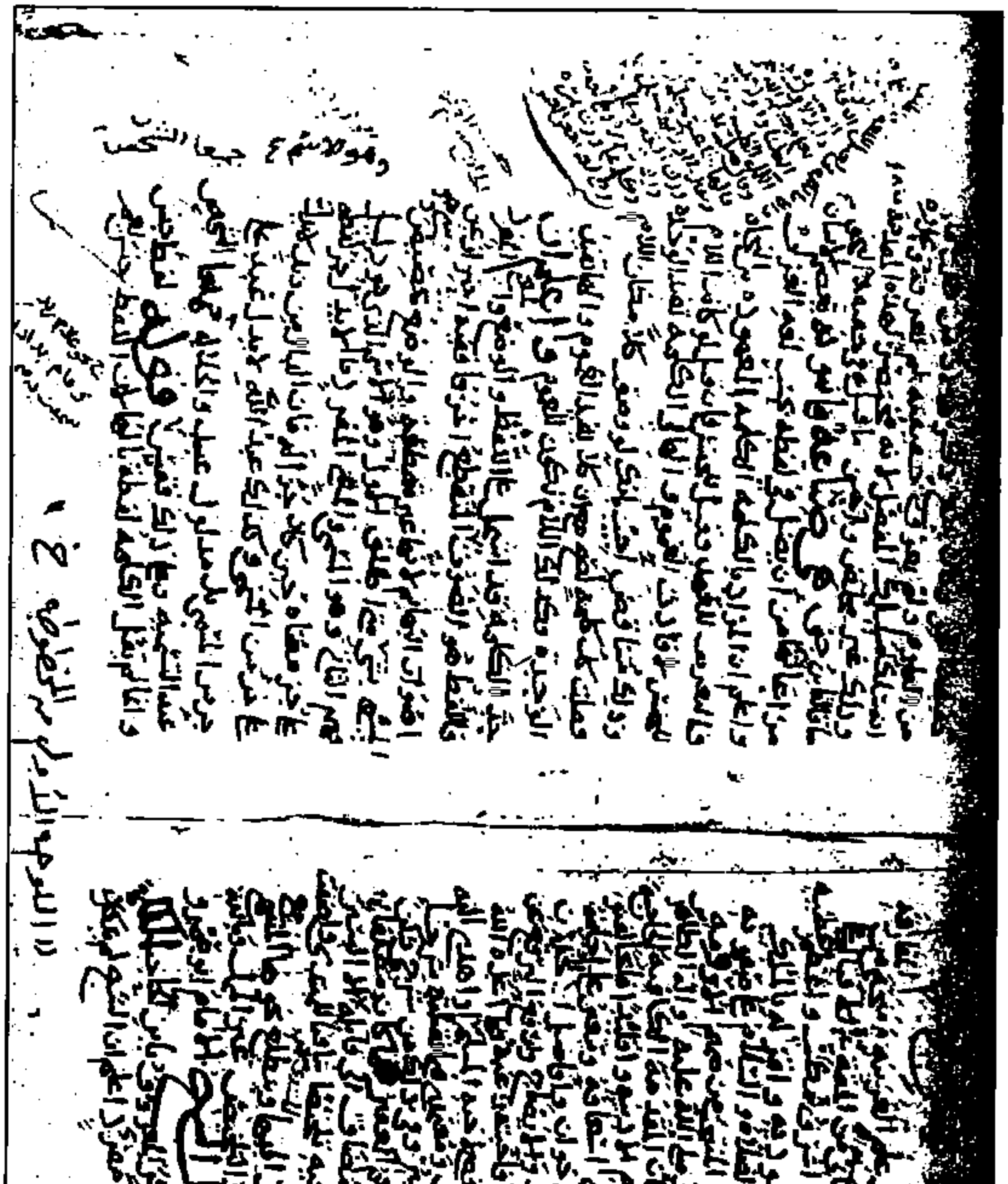
١٣ - خَرَّجْتُ الشواهد الشعرية من دواوين الشعراء وعزوتها إلى أصحابها، وترجمت للشعراء ترجمة مختصرة، والأشعار التي لم توجد في الدواوين من الكتب التي تعنى بالشواهد، ومن كتب النحو المعتمدة أمثال: الخزانة للبغدادي، ومغني اللبيب لابن هشام، والكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جني، والمنصف لابن جني، وأمالي ابن الشجري، وشرح المفصل لابن يعيش، وكتب المعاجم والأمالي وغيرها.

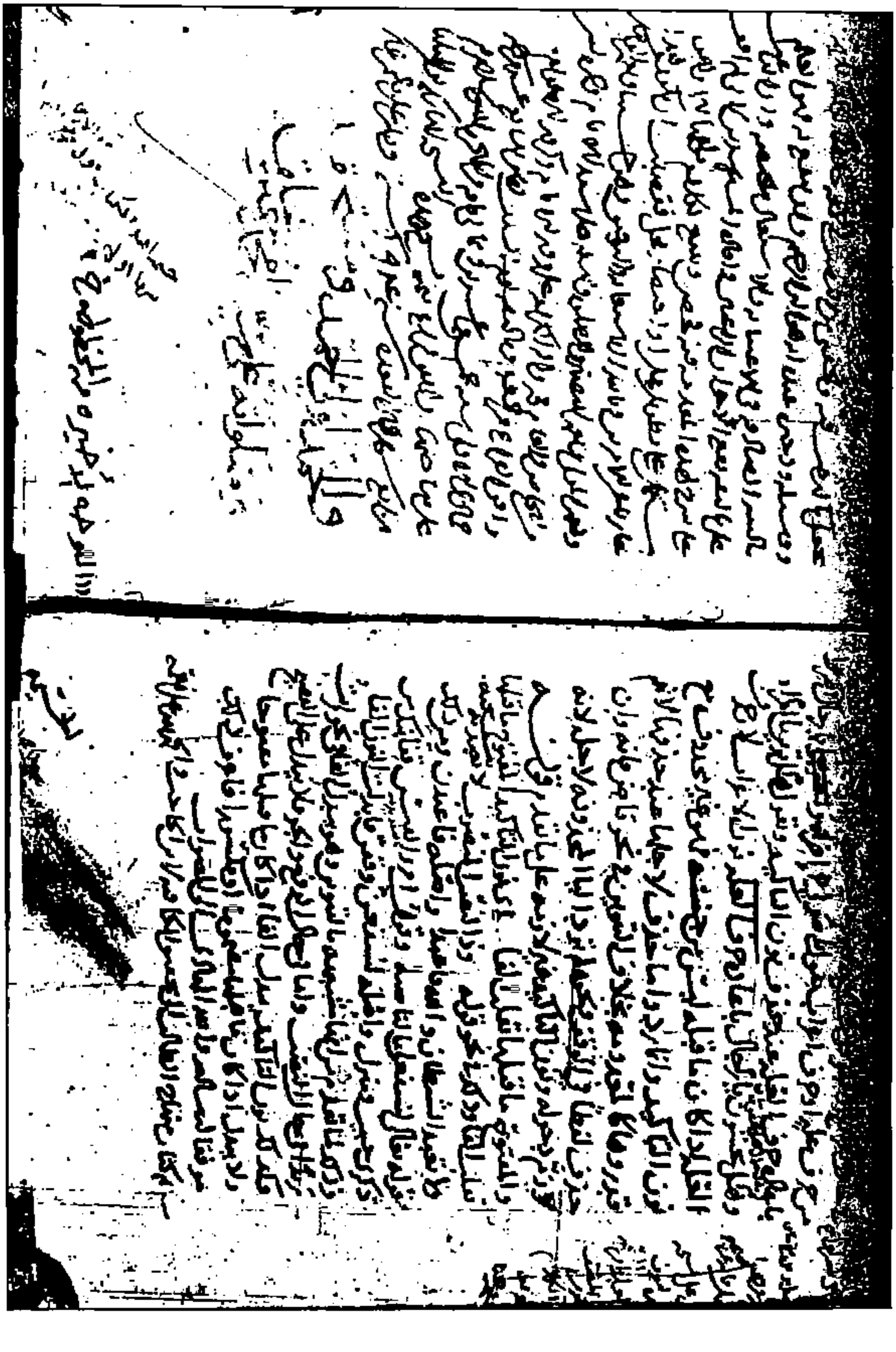
١٤ - ترجمت للأعلام الذين وردوا في الكتاب ترجمة موجزة، مع ذكر مراجع الترجمة.

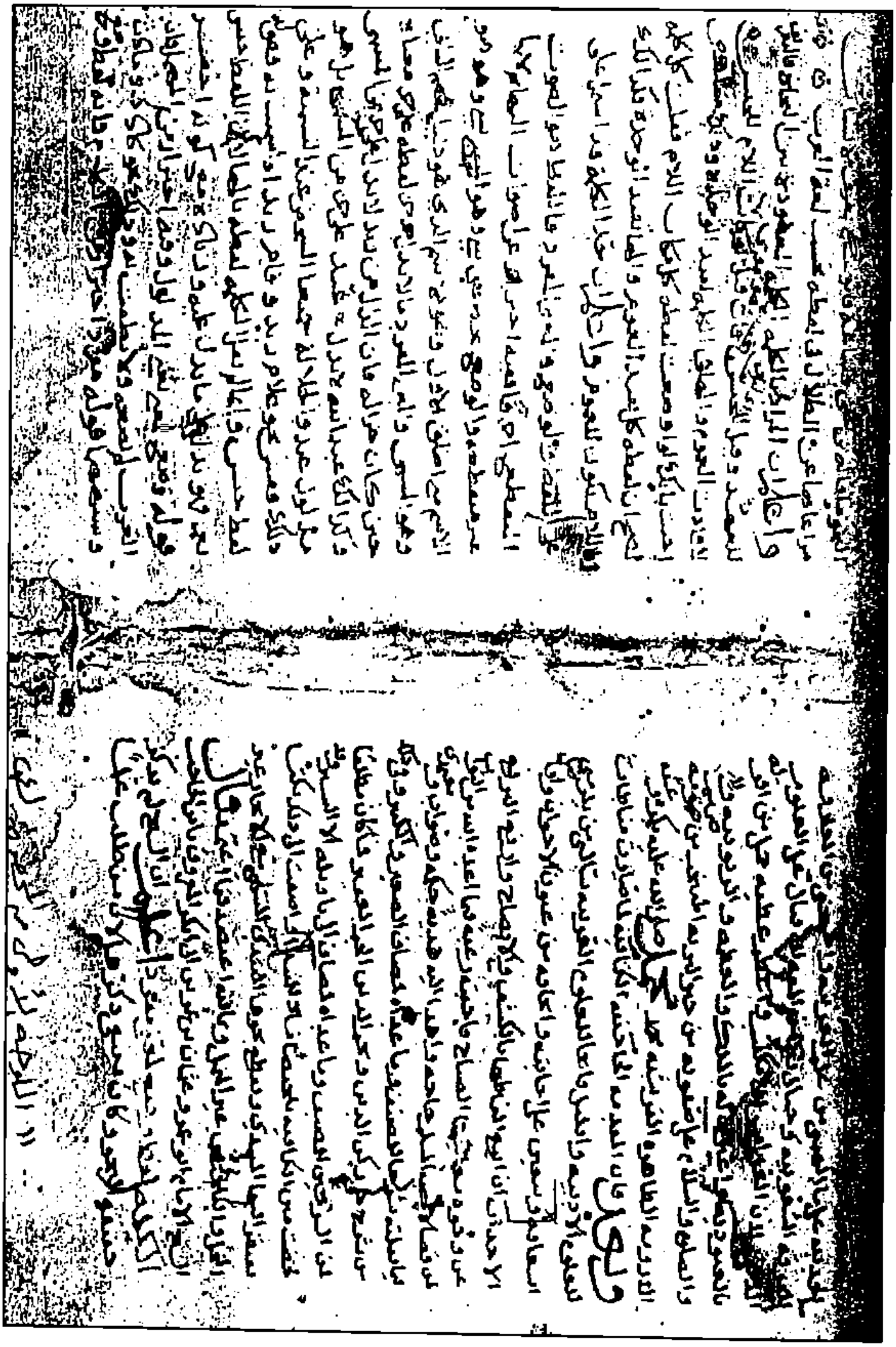
١٥ - ختمت الرسالة بالفهارس الفنية الكاشفة.

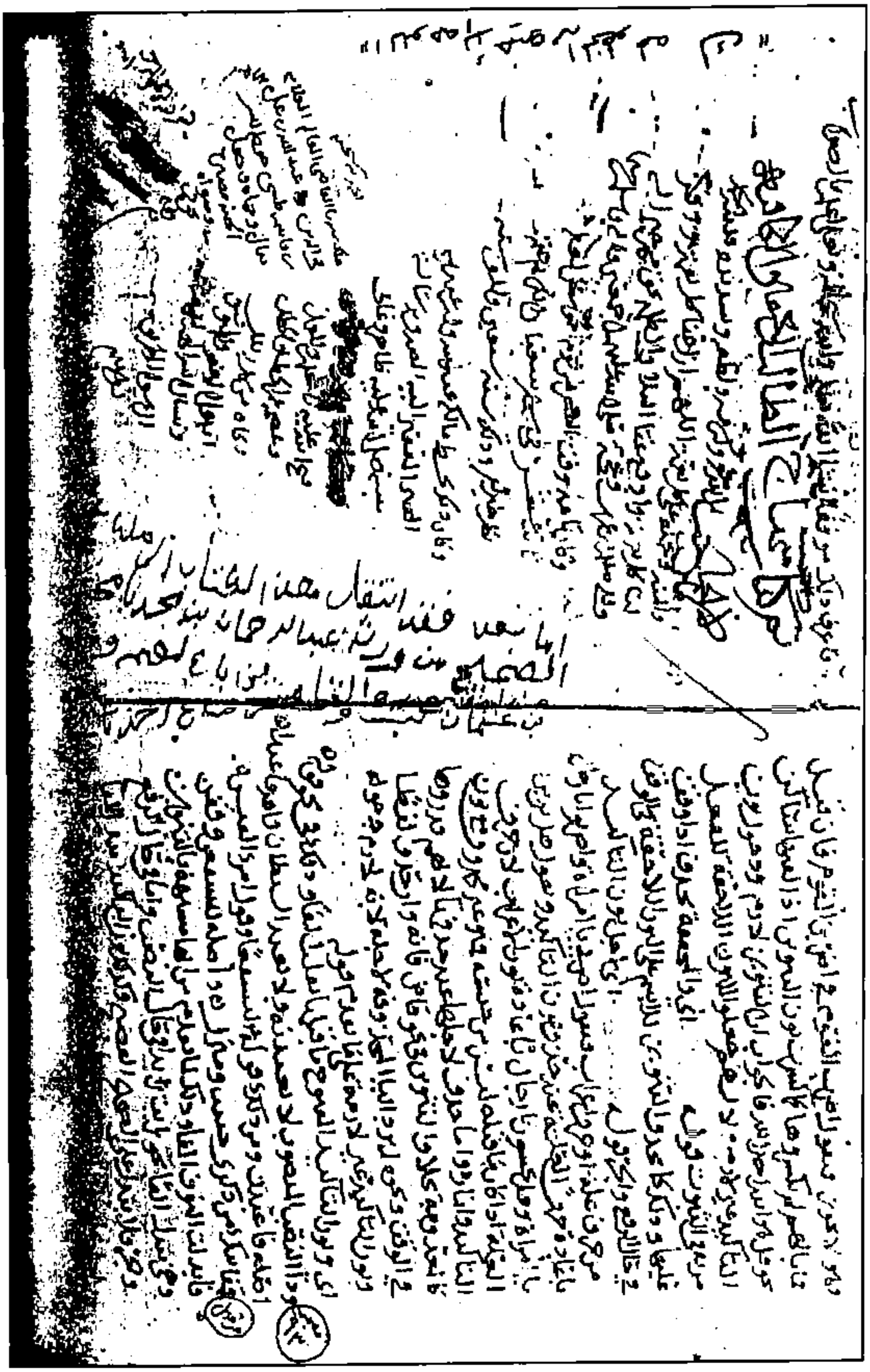
* * *
* *
*

نماذج من صور المخطوطات

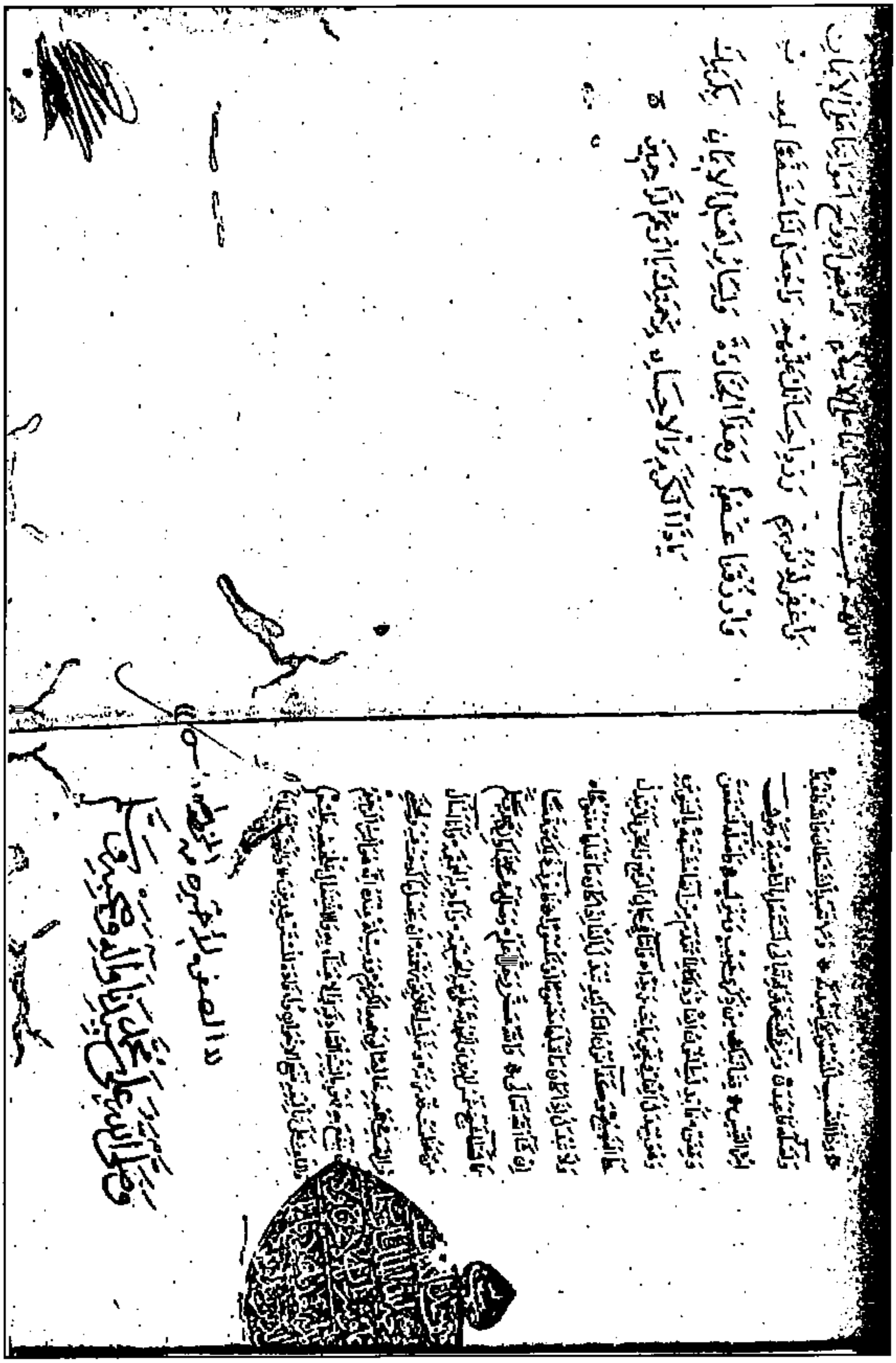












النص المحقق

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

شرح الكافية للرَّصَّاص

الحمد للَّه على ما أَلْهَمَنِي[١] من علم العربية، ومنحني[٢] من المفارقة للفرقة الشعوبية[٣]، وحباني به[٤] من الْمِقَةِ[٥] للإقبال على العلوم الدينية؛ لأن العلم أشرف[٦] مكسب وأعظم عَطِيَّةٍ، حَمْدَ[٧] من أقر له بالعبودية، واعترف له بالملك والعظمة والربوبية، والصلاة والسلام على صفوته من خير البرية، المنتخب من صميم الأرومة[٨] الزكية[٩] القرشية[١٠] محمد صلى اللَّه عليه [وسلم وعلى][١١] [آله الطاهرين][١٢] بكرة وعشية.

وبعد:

فإنّ المقدمة الكافية الحاجبية[١٣] لما صارت مناطًا للعلوم الأدبية، وإقليدًا[١٤] فاتحًا للفنون[١٥] العربية، سألني من يلزمني إسعافه، وتتعين عَلَيَّ إجابته وإتحافه من عيون الإخوان وأفاضل الخلَّان[١٦]، أن أتتبع ألفاظها بالكشف والإيضاح

(١) في (س): ألهمه. (٢) في (س): ومنحه.
(٣) فرقة لا تُفَضِّلُ العرب على العجم، الصحاح مادة (شعب)، ومعروف أن للشعوبيين تاريخًا طويلًا مع العرب، وقد ذكرهم الجاحظ في كتابه الحيوان (٧/ ١٣٢) ورد عليهم.
(٤) ليست في (س).
(٥) المِقَة: الحب، وفعله: وَمِقَ. لسان العرب: مادة (ومق).
(٦) في (ك): أشراف، وليست مناسبة. (٧) في (ك): حمل.
(٨) معنى الأرومة: الأصل. انظر: اللسان، مادة (أرم).
(٩) في (خ): الزاكية. (١٠) في (ك): الأرومة الطاهرة القرشية.
(١١) ساقط من (خ، ك). (١٢) ساقط من (ك).
(١٣) في (ك): الحاجبية الكافية، أي: المنسوبة إلى ابن الحاجب.
(١٤) في (ك): وإقليل، والإقليد هو: المفتاح. الصحاح: مادة (قلد).
(١٥) في (خ): لفنون، وفي (ك): للعلوم. (١٦) في (ك): الأخدان

وأرفع البُرقُع[١] عن وجوه[٢] معانيها الصِّبَاحِ، فأجبته رغبة ؛فيما أعده اللَّه من الأجر[٣] والثواب لمن قضى لأخيه المسلم حاجة أو أهدى إليه هدية حكمة وصواب، ومعتمدي؛[٤] فيما نقلته شرحا[٥] المصنف الصغير والكبير، وفي ذلك من شرحي ركن الدين[٦] ونجم الدين[٧] الجَمَّ الغَفير[٨]، فما كان مطلقًا فمن الشرحين للمصنف، وما عداه فمضاف إلى قائله[٩] غالبًا[١٠] ؛إلا اليسير؛[١١].

وقد لخصت متن الكافية تلخيصًا شافيًا[١٢] للمبتدئ، وأضفت إلى ذلك نكتًا يفتقر إليها المبتدئ[١٣] ويتطلع نحوها المنتهي، مع الإيجاز غير المخل،

---

(١) البرقع بفتح القاف وضمها: معروف، وهو للدواب ونساء العرب. الصحاح: مادة (برقع).

(٢) في (س): وجه.

(٣) (الأجر) ليست في (س، ك).

(٤) ساقط من (س).

(٥) المراد بهما: شرح المفصل (الإيضاح)، وشرح الكافية، وكلاهما لابن الحاجب، لأنه لم يشرح الكافية إلا بشرح واحد، وقد شرح (الوافية نظم الكافية)، لكن الرَّصَّاص لم يذكره.

(٦) هو: حسن بن محمد بن شرفشاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين، عالم الموصل في عصره، توفي بها سنة (٧١٥ هـ)، له من الكتب: شرح مختصر ابن الحاجب - وشرح الحاوي الصغير - وشرح الحماسة، وغيرها.
بغية الوعاة (١/ ٥٢١)، وهدية العارفين (١/ ٢٨٣).

(٧) يريد به (رضي الدين الأستراباذي)، وقد درج على هذا في جميع الكتاب، ولم يذكر (الرضي) مرة واحدة، والرضي هو: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين، عالم بالعربية، من أهل (أستراباذ) من أعمال (طبرستان)، له من الكتب: شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، وشرح الشافية لابن الحاجب في الصرف. توفي نحو سنة (٦٨٦ هـ). انظر: خزانة الأدب للبغدادي (١/ ١٢)، بغية الوعاة (١/ ٥٦٧)، واسمه فيه (الرضي).

(٨) الصَّوَابُ: (جَمًّا غَفِيرًا)، يُقَالُ: جَاءَ الْقَوْمُ جَمًّا غَفِيرًا، والجَمَّاءَ الغَفِيرَ، وجَمَّاءَ غَفِيرًا؛ أي: مُجْتَمِعِينَ كَثِيرِينَ، قَالَ: وَالَّذِي أُنْكِرَ مِنَ الرِّوَايَةِ صَحِيحٌ، فإنه يقال: جاؤوا الجَمَّ الغفيرَ، ثُمَّ حَذَفَ الأَلف وَاللَّامَ وأَضاف، مِنْ بَابِ صَلَاةِ الأُولى وَمَسْجِدِ الْجَامِعِ، قَالَ: وأَصل الْكَلِمَةِ مِنَ الجُمُومِ والجَمَّةِ، وَهُوَ الِاجْتِمَاعُ وَالْكَثْرَةُ، والغَفِيرُ مِنَ الغَفْرِ وَهُوَ التَّغْطِيَةُ وَالسَّتْرُ، فَجُعِلَتِ الْكَلِمَتَانِ فِي مَوْضِعِ الشُّمُولِ والإِحاطة. انظر: لسان العرب (١٢/ ١٠٩).

(٩) في (ك): تأويله. وليس كذلك.

(١٠) قوله: (غالبًا) ليست في (ك).

(١١) ساقط من (س).

(١٢) في (ك): شاذًا. وهو خطأ.

(١٣) ليست في (س).

والتلخيص غير الممل، وباللَّـه أعتضد فيما أعتمد، [عليه توكلت][1].

قال الشيخ الإمام أبو عمرو عثمان[2] بن عُمَرَ بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب[3]:

(١) ساقط من (خ، ك).

(٢) في (س): عثمن. بحذف ألف المد، وهي طريقة إملائية يعتمدها بعضهم.

(٣) جمال الدين ابن الحاجب، فقيه مالكي من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، كان أبوه حاجبًا فعرف به، من تصانيفه: الكافية في النحو، والشافية في الصرف، والأمالي النحوية، وغيرها. انظر: ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه، الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٥)، الأعلام للزركلي (٤/ ٣٧٤).

[تعريف الكلمة والكلام]

● (الكلمة لفظ وُضِعَ لمعنى مفرد):

اعلم أن الشيخ(١) لم يذكر حقيقة النحو، وكان ينبغي ذكرها؛ لأن من طلب علمًا من العلوم ولم يعرف حقيقته لم يعرفه [حق معرفته](٢)، وعذره(٣) أنه سلك مسلك المفصل؛ لأنه اختصرها منه(٤).

وأحسن ما قيل في حقيقة النحو ما قاله ابن(٥) جني(٦): « صناعة قانونية تعصم الإنسان مراعاتُها من(٧) أن يضل(٨) في لفظة بحسب لغة العرب »(٩).

* واعلم أن المراد بالكلمة الكلمة(١٠) المعهودة بين النحاة، فالتعريف للعهد، وقيل: للجنس.

فإن قيل: لو كانت اللام للجنس لأفادت العموم، والهاء(١١) في الكلمة تفيد الوحدة، وذلك متناقض.

أجيب(١٢) بأنك لو وضعت لفظة(١٣)...............................

---

(١) يريد: ابن الحاجب. وقد سار على هذا النهج في سائر الكتاب.

(٢) ساقط من (خ، ك).

(٣) في (س): ولا يعتذر سوى. وما أثبتناه أنسب.

(٤) في (ك): لأنه مختصر لهذه المقدمة منه.

(٥) في (س، ك): بن.

(٦) عثمان بن جني الموصلي أبو الفتح، من أئمة الأدب والنحو وله شعر، توفي سنة (٣٩٢ هـ) ببغداد، له كتاب: المحتسب في شواذ القراءات، وسر صناعة الإعراب، والخصائص، واللمع، وغيرها. انظر ترجمته في: معجم الأدباء (١٢/ ٨١ - ١١٥)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٤٦)، وشذرات الذهب (٣/ ١٤٠)، وابن جني النحوي، للدكتور فاضل صالح السامرائي.

(٧) في (س): عن.

(٨) في (ك): عن الظلال.

(٩) انظر: التاج المكلل بجواهر الآداب لابن هطيل (٨/ ب) ولم ينسبه إلى ابن جني، وإنما قال: وقال غيرهم، ولم أجد هذا الكلام في كتب ابن جني، ولكن الذي يميل إليه النحاة تعريف ابن عصفور: « النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها » المقرب (١/ ٤٥). وقد قال ابن جني في الخصائص (١/ ٣٤): « هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره » (فانظر الفرق بين التعريفين).

(١٠) ليست في (س).

(١١) في النسخ الثلاث: والها.

(١٢) في (ك): أجبت.

(١٣) ساقطة من (خ).

كل[١] مكان اللام، وقلت: كل كلمة.. لصح، مع[٢] أن لفظة[٣] كل[٤] تفيد[٥] العموم والهاء تفيد الوحدة، فكذلك اللام تكون للعموم.

* **واعلم أن حد الكلمة قد اشتمل**[٦] على اللفظ والوضع والمعنى المفرد.

- **فاللفظ**: هو الصوت المنقطع آخره[٧]، ففيه احتراز عن أصوات البهائم؛ لأنها غير منقطعة.

- **والوضع**: تخصيص شيء - وهو المسمى - بشيء وهو الاسم، متى أُطْلِقَ الأول وهو الاسم الذي هو دليل، فُهِمَ الثاني وهو المسمى.

- **والمعنى المفرد**: ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه حين كان جزءًا[٨] له؛ فإنَّ الدال من (زيد) لا يدل على جزءٍ من المسمى، وكذلك عبد اللّـه لا يدل (عبد) على جزء من المسمى، بل مدلول[٩] عبد والجلالة جميعًا[١٠] الشخص عند التسمية، وعلى ذلك فقس نحو (غُلَامُ زَيدٍ، وقَامَ زَيدٌ) إذا سَمَّيْتَ به.

فقوله[١١]: (لفظ) جنس، وإنما لم يقل: (الكلمة لفظة) بالهاء؛ لأن اللفظ[١٢] جنس يعم، فهو يدل على ما يدل عليه لفظة[١٣] وزيادة مع كونه أخصر.

وقوله[١٤]: (وضع لمعنى) يعني: لمدلول[١٥]، ففيه[١٦] احتراز من المهمل، فإنَّ العرب لم تَضَعْهُ ولم تَنْطِقْ[١٧] به، وذلك نحو[١٨]: كادث ومادث، وشبههما.

وقوله[١٩]: (مفرد)، احتراز من الكلام؛ فإنَّه لفظ وضع لمعنى مركب، نحو:

---

(١) في (خ): كلا.
(٢) ساقطة من (ك).
(٣) ساقطة من (خ).
(٤) في (خ): كلا.
(٥) في (خ): يفيد.
(٦) في (س): اشتملت. وليس بمستقيم، لأنه يرجع إلى (حد) وهو مذكر.
(٧) في نسخ التحقيق: آخرها. والصواب ما أثبت؛ لأن الهاء تعود على الصوت وهو مذكر.
(٨) في (ك): جزا.
(٩) في (ك): بل هو مدلول.
(١٠) عبارة (س): بل مدلول عبد اللّـه جميعًا.
(١١) في (خ): قوله.
(١٢) في (س): اللفظة.
(١٣) ساقطة من (ك).
(١٤) سقطت الواو من (ك).
(١٥) في (ك): المدلول.
(١٦) في (خ، ك): وفيه.
(١٧) في (خ، ك): ولا نطقت به.
(١٨) ساقطة من (س).
(١٩) سقطت الواو من (خ، ك).

(زيد قائم)، ومفرد يصح رفعه على أنه صفة لقوله: لفظ، وجره على أنه صفة لمعنى، قال بعضهم: لو كان صفة لمعنى لزم أن المعاني تتركب، والتركيب من أحكام الألفاظ، قلنا مجاز في المعاني.

● **قوله: (وهي اسم وفعل وحرف):**

يعني: أن الكلمة جنس أنواعه ثلاثة[١]: اسم كـ (زيد)، وفعل كـ (ضَرَبَ)، وحرف كـ (من وعن) ، فإنْ قيل: إنَّ الواو تفيد الجمع فيلزم أن مجموع الثلاثة كلمة، والمعلوم أن كل واحد منها كلمة، فلو قال: وهي اسم أو فعل أو حرف لكان أولى، وأجيب[٢]: أن ذلك من تقسيم الكُلِّيِّ إلى جزئياته[٣]، كما تقول: الحيوان إنسان وفَرَسٌ وجَمَلٌ، فكل واحد منها[٤] حيوان وليس مجموعها[٥] حيوانًا، وإنَّما يلزم ذلك في تقسيم الجزء كما لو قلت: المداد عَفْصٌ وصَمْغٌ[٦] وزَاجٌ[٧]، فمجموعها مداد لا أحدها.

● **قوله: (لأنها إمَّا أن تدل على معنى في نفسها أَوْ لَا):**

استدل على صحة[٨] قسمة أنواعها إلى ثلاثة وأنها لا تزيد على ذلك بقسمةٍ دائرةٍ بين النفي والإثبات[٩]، وذلك دليل على صحة[١٠] القسمة[١١] وأنه لا يخرج منها[١٢] شيء، فقال: لأنها - يعني الكلمة - إمَّا أن[١٣] تدل على معنى في نفسها أو لا[١٤]، يعني أَوْ لَا تدل على معنى في نفسها بل في غيرها.

---

(١) عبارة (ك): جنس تحته أنواعه ثلاثة. وليس بمستقيم.

(٢) في (خ، ك): فالجواب.

(٣) ساقطة من (ك).

(٤) في (ك): منهما.

(٥) في (ك): مجموعهما. وليس كذلك؛ لأن الضمير يعود إلى الإنسان والفرس والجمل وهي جمع.

(٦) في (خ): شمع، والعفص: نبات ليس في أرض العرب، وهو ما يتخذ منه الحبر، وهو مُوَلَّد. اللسان: (عفص).

(٧) عبارة (خ): شمع وعفص وزاج. وعبارة (س): عفص وزاج وصمغ. والزاج هو: الشَّبُّ اليماني، وهو من الأدوية، وهو من أخلاط الحبر، فارسي معرب. انظر: اللسان، مادة (زوج).

(٨) في (ك): نفي.

(٩) في (ك): وإثبات.

(١٠) في (خ): الصحة.

(١١) ليست في (خ).

(١٢) ليست في (خ، ك).

(١٣) في (ك): أن أن.

(١٤) في (خ): أو لي.

● (الثاني)(١): [يعني] ما يدل على معنى في غيره (**الحرف**).

● (**والأول**): وهو ما دل على معنى في نفسه، (**إمَّا أن يقترن بأحد الأزمنة**(٢) **الثلاثة**) وهي الماضي والحاضر(٣) والمستقبل، (**أَوْ لَا**)؛ يعني: أو لا يقترن(٤) بأحد(٥) [الأزمنة الثلاثة](٦). (**الثاني الاسم**)، يعني الذي لا يقترن [بأحد الأزمنة](٧)، والأول الذي يقترن بأحدها(٨) هو (**الفعل**)، (**وقد علم بذلك حد كل واحد منها**)؛ يعني قد علم بهذا الحصر حد(٩) كل واحد [أي حقيقة كل واحد](١٠) من الاسم والفعل والحرف؛ لأنه قد علم أَنَّ الحرف يدل على معنى في غيره وأَنَّ الفعل والاسم يدلان على معنى في أنفسهما، لكن الفعل مقترن، والاسم غير مقترن.

فإنْ قيل: إذا علم حد كل واحد منها بهذا، فَذِكْرُهُ لحد كل واحد فيما بعد تكرار.

أجيبَ(١١) بأن ذكره هاهنا على سبيل الإجمال، أو في ضمن القسمة، وفيما بعد على سبيل التفصيل والقصد لِمَا كان الحد معتمدًا عليه.

[الكلام]

● قوله: (**والكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد**):

* قوله: (**ما تضمن كلمتين**) ولم يقل: ما تركب؛ لأن(١٢) (قُمْ) كلام وكذلك (اضْرِبْ) ولم يتركب من كلمتين، ولَـكِنْ تَضَمَّنَ كلمتين؛ لأن التقدير: قم أنت،

---

(١) في (س، ك): والثاني. في (خ): فالثاني. وقد أثبت نص متن الكافية.

(٢) في (س): أزمنته.

(٣) في (خ): والحال.

(٤) في (س): تقترن.

(٥) في (س): بأحدها.

(٦) ساقط من (س).

(٧) ساقط من (خ، ك).

(٨) في (خ، ك): بأحد الأزمنة الثلاثة.

(٩) حد: أي تعريف.

(١٠) ساقط من (س).

(١١) في (خ): أجيب. وفي (س): وأجيب.

(١٢) في (خ): لئن. وهو خطأ إملائي، وصحته كما أثبت.

واضرب أنت؛ لأَنَّ الفعل لا بد له من فاعل فقصد إدخال[١] ذلك[٢]، وأقل ما يكون الكلام من كلمتين وقد يكون من[٣] أكثر، نحو (إنْ قمت فزيد قائم)، فذكر[٤] أَقلَّ ما يكون منه الكلام.

* قوله: (بالإسناد)، قال: ويعني بالإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر لإفادة المخاطب، نحو (زيد قائم)؛ لأن غلام زيد ونحوه فيه إسناد الغلام إلى زيد[٥] ولكنه غير مفيد للمخاطب؛ لأَنَّ الفائدة إنَّما تكون إذا ذُكِرَ الحكم، وهو[٦] القيام ونحوه، فالتعريف في قوله: (بالإسناد) للعهد.

● قوله: (ولا يتأتى ذلك إلّا من[٧] اسمين)؛ يعني: لا يتحصل الكلام إلا من اسمين[٨] نحو: زيد قائم، (أو فعلٍ واسمٍ)[٩] نحو: قام زيد.

لأنه[١٠] لا بد في الكلام من مسندٍ ومسندٍ إليه فلم يصح كلام من غير ما ذكر؛ لأَنَّ وضع الاسم ليسند ويسند إليه، والفعل يسند ولا يسند إليه، والحرف لا يسند ولا يسند إليه.

* * *
* *
*

(١) في (خ): إدخاله.
(٢) ساقطة من (خ).
(٣) ليست في (س).
(٤) في (س): فزيد. وليس كذلك.
(٥) ساقط من (خ).
(٦) في (ك): وهو هو.
(٧) في متن الكافية: (إلا في اسمين).
(٨) ساقط من (س).
(٩) في متن الكافية: (أو في اسم وفعل).
(١٠) في (س): ولأنه.

[الاسم]

[تعريف الاسم]

● **قوله (الاسم)**[١]:

قُدِّمَ[٢] الاسم على الفعل؛ لأنه عبارة عن الْمُحْدِثِ، والفعل عن الحدث، والمُحْدِثُ سابق على حدثه؛ ولأنه مسند ومسند إليه، والفعل مسند فقط.

واعلم أن الاسم[٣] مشتق من السمو، وهو العلو؛ لأنه يسمو على المسمَّى ويدل عليه، هذا هو مذهب البصريين[٤]، وأصله عندهم سَمَوٌ[٥]، فحذفت الواو من آخره وعوضت الهمزة في أوله.

وقال الكوفيون[٦] من السِّمَةِ؛ لأن الاسم سمة للمسمى أي علامة له[٧]، فأصل اسم[٨] عندهم وَسْمٌ فأبدلت[٩] الواو همزة، لكن جمعه على أسماء[١٠] لا أوسام، وقولهم في تصغيره سُمَيٌّ لا وسيم، وفي الإخبار عنه: سَمَّيْتُ لا وَسَمْتُ يصحح[١١] قول البصريين[١٢]، وحجة[١٣] الكوفيين[١٤] قول الشاعر[١٥]:

١. عَوَى ثُمَّ نَادَى هَلْ أَحَسْتُمْ قَلَائِصًا[١٦] ... وُسِمْنَ عَلَى الْأَفْخَاذِ[١٧] بِالْأَمْسِ أَرْبَعًا[١٨]

---

(١) في (خ): الاسم ما دل على معنى.

(٢) في (ك): إنما قدم.

(٣) في (س): أصل الاسم.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٦).

(٥) في (ك): سموا.

(٦) انظر: المصدر السابق ونفس الصفحة.

(٧) ليست في (ك).

(٨) في (ك): الاسم.

(٩) في (ك): فبدلت.

(١٠) في (ك): الأسماء.

(١١) في (س): يصح.

(١٢) ساقط من (ك).

(١٣) في (س): ودليل.

(١٤) في (ك): الكوفيون. وهو خطأ؛ لأنه مضاف إليه حقه أن يجر بالياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

(١٥) لم أعثر على مكانه ولا نسبته.

(١٦) القلائص: في الأصل جمع قلوص، وهي الناقة الشابة. لسان العرب: مادة (قلص)، وسمن: وضع عليهن علامة.

(١٧) في (س): الفخار.

(١٨) البيت من الطويل، وقائله: ابن عناب الطائي، انظر: مجالس ثعلب (٢/ ٥٣٧)، وخزانة الأدب =

أي عُلِّمْن، وحجة[1] البصريين قوله:

٢. دَنَـوْتَ تَـوَاضُعًا وَسَمَوْتَ مَـجْـدًا فَشَأْنَـاكَ انْـخِـفَـاضٌ وَارْتِـفَـاعُ[2]

● قوله: (ما دل على معنى):

* (ما) بمعنى الذي: أو بمعنى شيء في أول كل حَدٍّ [ذكرت فيه][3].

* قوله[4]: (على معنى)، أي: على مسمى، ويدخل في ذلك الفعل والحرف.

● قوله[5]: (في نفسه):

خرج الحرف، فإنَّه يدل على معنى في غيره، [بيان ذلك: أَنَّ (زيدًا) يدل على الشخص بنفسه من غير ضَمِيمَةٍ، والحرف وهو (من) ونحوه لا يدل على معنى إلَّا بِضَمِيمَةٍ، فإذا قلت: خرجت من الدار، فَـ (مِنْ) تدل على أن ابتداء الخروج من الدار، فمتى ذُكِرَتِ الضَّمِيمَةُ، وهي الدار ونحوها، دلت على الابتداء، فعلى هذا أَنَّ (في) في][6] قوله: (في نفسه): بمعنى الباء، وقيل: إنَّ (في) على ما بها ظرفية، فعلى هذا الوجه الحرف يدل على معنًى حاصلٍ[7] في غيره، وعلى الوجه الأول يدل على معنى بغيره فلا يحصل دلالة حتى يحصل الغير على هذا][8].

= (٤/ ٥٨٣)، وسرح المغني (١٩٠).

استدل الكوفيون بهذا البيت على أن (اسم) مأخوذ من السِّمة بمعنى العلامة.

(١) في (س): ودليل.

(٢) البيت من الوافر، وقائله: البحتري، الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي، أبو عبادة، شاعر كبير، يقال لشعره: (سلاسل الذهب)، توفي سنة (٢٨٤ هـ). انظر: وفيات الأعيان (٦/ ٢١)، معاهد التنصيص (١/ ٢٣٤) وهو في ديوانه (ص١٢٤٧)، برواية:

دنـوتَ تـواضـعًـا وبـعـدتَ قـدرًا فـشـأنـاكَ انـحـدارٌ وارتـفـاعُ

وهو من قصيدة قالها يمدح إبراهيم بن المدبِّر مطلعها:

فـدتـك أكـف قـوم مـا استطاعوا مـسـاعـيـك الـتـي لا تـسـتـطـاع

ويروى: (وعلوت قدرًا) مكان (وبعدت قدرًا)، ويروى أيضًا: (فحالاك) مكان (فشأناك). وانظر: أمالي القالي (١/ ٤٠).

وقد استدل به البصريون على أن الاسم من السمو، وذلك من الاستئناس؛ لأن البحتري لا يحتج بشعره.

(٣) ساقطة من (خ، ك).

(٤، ٥) في (خ، ك): وقوله.

(٦) ساقط من (ك).

(٧) في (ك): خاصة.

(٨) ساقط من (س)، وقد أتى ببعض الساقط بعد هذا الموطن بثلاث صفحات مما سبب ارتباكًا في العبارة.

● **قوله[١]: (غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة):**

خرج الفعل، ومراده ؛أن يكون كذلك؛[٢] في أصل الوضع، ولا اعتداد بما عرض من الاقتران في الاسم وعدم الاقتران في الفعل؛ لأن العارض لا حكم له، وقد صرح الشيخ[٣] في شرحه[٤]، لكن يقال: إنّ[٥] ذلك[٦] إضمار في الحد، وهو معيب، فعلى هذا اسم الفاعل في قولك: زيد ضارب عمرًا الآن ؛أو غدًا؛، ونحوه اسم وإن اقترن بزمان؛ لأنه عارض، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجل ضارب، فلا دلالة له[٧] ؛على زمن؛[٨] البتة، ذكره المصنف في الشرح[٩] فلم يعتد بالعارض[١٠]، وكذلك[١١] أسماء[١٢] الأفعال نحو: صَهٍ وأُفٍّ وسائرها[١٣]؛ فإنها وإنْ دلت ؛لا تدل؛[١٤] على زمان معين[١٥]؛ لأن (صه) بمعنى (اسكت) ؛وهو مستقبل؛[١٦]، و (أف) بمعنى[١٧] (تضجرت) ؛وهو[١٨] ماض[١٩]، لكن لما ناب (صه) عن (اسكت)، و (أف) عن (تضجرت)؛[٢٠] دلا على ما دل عليه الفعل، والنيابة عارضة ؛فلم يعتد بالعارض، وكذلك؛[٢١] الصبوح[٢٢] والغبوق[٢٣]...................................

---

(١) في (خ، ك): وقوله.
(٢) ساقطة من (س).
(٣) ابن الحاجب، انظر: شرحه على الكافية (ص٧).
(٤) في (خ): في شرح المقدمة.
(٥) ساقطة من (ك).
(٦) في (ك): في ذلك.
(٧) ساقطة من (ك).
(٨) في (س): على ذلك زمن.
(٩) المصنف هو: ابن الحاجب، انظر: شرحه على الكافية (ص٧).
(١٠) في (س): بالعارض بالأفعال.
(١١) في (س): وذلك، وفي (ك): ولذلك.
(١٢) في (خ): اسم.
(١٣) ليست في (س).
(١٤) ساقطة من (خ، ك).
(١٥) ليست في (س).
(١٦) ساقطة من (ك).
(١٧) ساقطة من (ك).
(١٨) في(خ): في.
(١٩) في (خ): الماضي، والمعروف أن (أف) اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر، انظر: الأشموني (٣/ ١٩٨)، وذهب بعضهم إلى أنه بمعنى تضجرت، شرح الرضي (٢/ ٦٥).
(٢٠) ساقطة من (ك).
(٢١) ساقطة من (س).
(٢٢) الصبوح: الشرب بالغداة، وهو خلاف الغبوق، تقول منه: صبحته صبحًا. الصحاح: مادة (صبح).
(٢٣) الغبوق: الشرب بالعشي، تقول: غبقت الرجل أغبقه بالضم، فاغتبق هو. الصحاح: مادة (غبق).

[والعشا[1] والغداة][2] لا تدل على زمان معين [لا ماض ولا حاضر[3] ولا مستقبل][4]، بل صالحة لزمان ما[5] محتملٍ لأحد هذه الثلاثة، ولا يرد نحو: يضرب، وإنْ صَلَحَ للحاضر[6] والمستقبلِ فليس كالصبوح والغبوق، لأن الواضح وضعه لأحدهما[7] معينًا[8]، واللبس إنَّما حصلٍ[9] على السامع، فلا اعتبار بما عرض، فلم يكن داخلًا في حد الاسم بل هو[10] فعل[11].

وكذلك (نعم وبئس): فإنهما فعلان وإنْ تجردا عن الزمان[12]؛ لأن تجردهما عارض لغرضٍ، وهو الدلالة على المدح العام [في جميع الأزمنة في (نعم)][13] والذم العام في (بئس).

[خواص الاسم]

● قوله: (ومن خواصه):

(مِنْ) للتبعيض، وفيه إشارة إلى كثرة الخواصِّ، فذكر الأشهر وما كثر استعماله، ذكره[14] ركن الدين، **والخواص** جمع خاصة، والخاصة[15] ما تختص بالشيء، وهي تفارق الحد[16]؛ لأن الحد يجب حصوله في جميع أجزاء[17] المحدود، والخاصة لا يجب ذلك فيها، أَلَا ترى أن الألف واللام التي[18] للتعريف لا تدخل على المضمر ونحوه وتدخل على الظاهر[19].

---

(١) في (خ): والغدا والعشا، والمعروف: العشي.

(٢) ساقطة من (س).

(٣) في (خ، ك): حاظر.

(٤) ساقطة من (س).

(٥) ليست في (ك).

(٦) في (س): للحال. وفي (ك): للحاظر.

(٧) في (س): لم يضعه إلا لأحدهما.

(٨) في (خ): معين. وليس كذلك لأنه حال.

(٩) في (س): يحصل.

(١٠) ليست في (خ، س).

(١١) ليست في (خ).

(١٢) ليست في (ك)، وقد وردت في (س) منكرة.

(١٣) ساقط من (ك).

(١٤) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٦).

(١٥) ليست في (س).

(١٦) في ذكره الخاصة والحد خلط للمنطق بالنحو.

(١٧) ليست في (س).

(١٨) ليست في (س).

(١٩) عبارة (س): لا يدخل إلا على الظاهر دون المضمر والمبهم.

● قوله: (دخول اللام):

كان[١] الأولى أنْ يقول[٢]: دخول حرف التعريف.. كما قاله[٣] الزمخشري[٤]؛ ليدخلٍ أم رجل في لغة طي[٥].

● (والجر والتنوين والإسناد إليه والإضافة):

[يعني أن الاسم مختص بهذه دون غيره][٦].

* أما (دخول اللام)؛ فلأنها تعين المسند إليه، والمسند إليه لا يكون إلّا اسمًا نحو: جاءني الرجل.

* وأما (الجر)؛ فلأنه علم المضاف إليه وهو مسند إليه، وإنَّما لم يقل: ودخول حرف الجر؛ لأن الحرف قد يدخل على الفعل على سبيل الحكاية، تقول: (زيد) مرفوع بـ (قام) في: (قام زيد).

* وأما (التنوين) فإنَّما اختص[٧] بالاسم، والمراد ما عدا تنوين الترنم[٨] فإنَّه

---

(١) ليست في (ك). (٢) في (ك): يقال.

(٣) انظر: المفصل (ص٦).

(٤) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد، أبو القاسم، جار اللّـه الزمخشري، ولد سنة (٤٦٧ هـ)، له من المؤلفات: الكشاف في التفسير، والفائق في غريب الحديث، وأساس البلاغة، والمفصل في النحو، والمقامات، وشرح أبيات الكتاب، والأنموذج في النحو، والأحاجي النحوية، مات سنة (٥٣٨ هـ). انظر: إنباه الرواة (٣/ ٢٦٥)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٧٩)، ووفيات الأعيان (٥/ ١٦٨)، والبلغة (ص٢٥٦)، والعلماء العزاب (ص٧٠).

(٥) وطي: قبيلة من الجزيرة العربية، تعد القبيلة الثانية في محافظات الجمهورية السورية من حيث المكانة والنفوذ وعراقة النسب.

وهناك قبيلة طيئ بن أدد: قبيلة عظيمة من كهلان القحطانية تنتسب إلى طيئ بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان، كانت منازلهم باليمن فخرجوا منه على إثر خروج الأزد منه، وقد ورثوا منازل تميم بأرض نجد فيما بين البصرة والكوفة واليمامة، وهذه هي التي تنسب إليها اللغة، وهي المشهورة أيضًا. معجم قبائل العرب (٢/ ٦٨٩).

(٦) ساقط من (س). (٧) في (س): انخفض. وهو خطأ.

(٨) هو النون اللاحقة للقوافي المطلقة، أي التي آخرها حرف مد عوضًا عن مدة الإطلاق؛ كقوله:

أَقِلِّي اللَّـوْمَ عـاذِلَ والعِـتـابَـنْ وقـولـي إن أصَـبْـتُ لـقـدْ أصَـابَـنْ

وكقول النابغة الذبياني: =

غير مختص بالاسم، بل يدخل فيه وفي الفعل والحرف على ما سيأتي إن شاء اللّـه تعالى[1].

لأن التنوين إنْ[2] كان للتمكين[3] فلا معنى له في الفعل؛ لأنه إنَّما يدخل في الاسم للدلالة على عدم شبهه للفعل، فلو دخل في[4] الفعل لكان فعلًا غير مشبه للفعل، وذلك ظاهر الفساد.

وإنْ كان للتنكير[5] فدخوله ليدل على أن الاسم نكرة، نحو (سيبويهٍ وسيبويهٍ آخر)، و (صَهْ وصهٍ)، فالمنونٍ نكرة وغير المنون معرفة، والأفعال نكرات[6]؛ لأنها أحكام، فلا تحتاج إلى علامة تنكير.

وإن كان للعوض[7] فإنَّما يكون في المضاف عوضًا عن المضاف إليه، نحو (يومئذٍ)، فالتنوين في (إذٍ) عوض عما يضاف إليه، والفعل لا[8] يضاف على ما سيأتي.

وإنْ كان التنوين للمقابلة، فذلك في جمعِ المؤنث السالم، نحو[9] (مسلمات وعرفات)، فإنَّ[10] نون التنوين فيه[11] مقابل[12] لنون الجمع في (مسلمين)[13]،

= أَزِفَ التَّرَحُّلُ، غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحالِنا، وكأَنْ قَدِنْ

انظر: الأشموني (١/ ٣١)، وشرح المفصل (٩/ ٢٩).

(١) ساقط من (خ، ك).

(٢) في (س): إذا.

(٣) وهو الذي يلحق الاسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية، أي أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف، وذلك كتنوين رجل وقاض. الأشموني (١/ ٣٤).

(٤) ليست في (خ، ك).

(٥) هو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره، مثل صهٍ ومهٍ؛ ليدل على التنكير. الأشموني (١/ ٣٤).

(٦) الحق أن الفعل لا يوصف بتعريف ولا تنكير إلّا إذا قصد المدلول.

(٧) وهو ما كان تعويضًا عن شيء محذوف، ومن أقسامه ما كان عوضًا عن حرف كتنوين جوار وغواش عوضًا عن الياء المحذوفة في الرفع والجر، أو عن جملة، وهو التنوين اللاحق لـ (إذ) في نحو: (يومئذ وحينئذ)، ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة، وهو تنوين (كل وبعض) عوضًا عما يضافان إليه. الأشموني (١/ ٣٥، ٣٦).

(٨) ليست في (س)، وقد ذكر مكانها كلامًا لا صلة له بما قبله وما بعده، بل هو سقط من عبارة سابقة أقحمه في هذا المكان.

(٩) في (خ): في نحو.

(١٠) ليست في (س).

(١١) ليست في (س).

(١٢) في (خ، ك): مقابلة.

(١٣) في (ك): للنون في جمع المذكر نحو (مسلمين).

والأفعال لا تجمع.

* **قوله: (والإسناد إليه والإضافة): أما (الإسناد إليه)؛ فَلِمَا** تقدم من أن الاسم موضوع لذلك؛ ولأن الفعل لا يزال مسندًا، فلو أسند إليه لكان مسندًا ومسندًا إليه في حالة واحدة، ،وذلك لا يجوز،[١].

وأما (**الإضافة**)؛ والمراد[٢] إضافته لا الإضافة إليه؛ لأن قوله: الإسناد إليه، يغني[٣] عن قوله[٤]: الإضافة إليه، وإنما لم يضف[٥] إلى[٦] الاسم لأن الإضافة إمَّا للتعريف نحو: غلام زيد، وإمَّا للتخصيص نحو: غلام رجل، فَتَخَصَّصَ[٧] عن: غلام المرأة، وإمَّا للتخفيف نحو (ضاربُ زيدٍ)، بحذف تنوين (ضارب) للإضافة، والفعل لا يَتَعَرَّفُ؛ لأنه حكم، ومن حق الحكم أن يكون مجهولًا ليفيد؛ فلذلك كان نكرة، ولا يَتَخَصَّصُ لأن التخصيص نوع من التعريف، ولا يدخله[٨] تنوين[٩] فيحذف للإضافة.

* * *
* *
*

(١) ساقط من (س).
(٢) في (خ): فالمراد.
(٣) أهملت الغين في (س).
(٤) ساقط من (س).
(٥) في (س): يضاف. وهو خطأ؛ لأنه مجزوم بلم.
(٦) في (س): إلا.
(٧) في (س): فإنه تخصيص.
(٨) في (س): يدخل.
(٩) في (س): التنوين.

[المعرب والمبني]

● **قوله: (وهو معرب ومبني):**

أي: الاسم معرب ومبني؛ لأنه لا يخلو[١] إمّا أَنْ يختلف آخره باختلاف[٢] العوامل لفظًا أو تقديرًا أو لا يختلف، فإنِ اختلف فهو المعرب، وإنْ لم يختلف فهو المبني.

● **قوله: (فالمعرب: المركب الذي لم يشبه مبني الأصل):**

* اشتقاق (**المعرب**) في اللغة إمَّا من قولهم: (أعرب الرجل[٣] عن حاجته) إذا أبانها، ومنه الحديث: (الثَّيِّبُ تُعرِبُ عَن نَفْسِهَا)[٤].

وإمَّا من قولهم: (عربت معدة الفيصل)[٥] إذا تغيرت؛ لأن إعراب المعرب يبين معناه هل هو فاعل أو مفعول، والإعراب أيضًا[٦] يحصل به تغيير في آخر المعرب، فالمعنيان فيه[٧] مستقيمان. وحقيقته في اصطلاح النحاة كما ذكر.

* **فقوله: (المركب)**، دخل فيه المبني نحو: قام هؤلاء[٨]، وشبهه.

* **قوله: (الذي لم يشبه مبني الأصل)**: خرج المبني، فلا بد[٩] في المعرب[١٠] من شيئين:

أحدهما: التركيب، فإنْ كان الاسم غير مركب نحو (أ ب ت ث)[١١] ونحو: زيد وبكر وخالد، لم يعربْ.

---

(١) في (خ): يخلوا. وهو خطأ.
(٢) في (س): لاختلاف.
(٣) ليست في (خ).
(٤) جزء من حديث رواه عدي بن عدي الكندي عن أبيه عن رسول اللّه ﷺ، وتمامه: (والبكر رضاها صمتها). سنن ابن ماجه (١/ ٦٠٢)، ومسند ابن حنبل (٤/ ١٩٢).
(٥) في تاج العروس (١/ ٣٧٤): عربت معدته.
(٦) ليست في (خ، ك).
(٧) ليست في (خ).
(٨) في (خ): ها ولا.
(٩) في (س): يدخل.
(١٠) في (س): التعريف.
(١١) في (ك): ألف با تا ثا.

الثاني: أن لا يشبه مبني الأصل، فإنْ كان مركبًا وهو مشبه لمبني الأصل لم يعربْ نحو: قام هؤلاء؛ فإنَّ هذا مركب من كلمتين أسندت إحداهما[١] إلى الأخرى[٢]، إلَّا أن هؤلاء مبني؛ لأنه من أسماء الإشارة وهي مبنية على ما سيأتي.

(ومبني الأصل): الحرف[٣] وفعل الأمر والفعل الماضي، ولو قال الشيخ[٤]: المعرب جزء المركب.. لكان أولى[٥]؛ لأن[٦] المركب بالنظر إلى الجزأين جميعًا لا إعراب له، ويرد عليه الفعل نحو: قام زيد، فإنَّ قام مركب، ولم يشبه مبني الأصل، وليس بمعرب، والجواب: أنه إذا خرج مشبه مبني الأصل فأولى من خروج مبني الأصل، ويرد عليه غير المنصرف، فإنَّه مشبه للفعل على ما سيأتي مع أنه معرب. والجواب: أنَّ المراد بشبه مسقط لجميع الإعراب، ولم يسقط من غير المنصرف - لشبه الفعل من الإعراب - إلَّا الجر فقط.

● **قوله: (ويختلف[٧] آخره لاختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا):**

يعني أن حكم المعرب اختلاف آخره لاختلاف العوامل[٨] لفظًا[٩]، نحو (جاءني زيد، ورأيت زيدًا، ومررت بزيد)، أو تقديرًا، نحو (هذه عصًا، ورأيت عصًا، ومررت بعصًا)؛ لأن الألف لما كانت ساكنة تعذر تحريكها فقدر عليها الرفع والنصب والجر على حسب العوامل، وسيأتي بيان[١٠] مواضع التقدير فيعلم أن ما سواه لفظي.

● **قوله: (والإعراب: ما اختلف آخره به):**

أي: ما اختلف آخر المعرب به؛ يعني بالإعراب.

فإنْ قيل: الضمير في (به) عائدٌ إلى الإعراب، والمحدود هو الإعراب، وذكر المحدود في الحد معيب؛ لأنه يؤدي إلى الدور.

---

(١) في (خ): أحدهما. وليس كذلك؛ لأنه مثنى مؤنث.

(٢) في (خ): الأخرا.

(٣) في (خ): الحروف.

(٤) ابن الحاجب.

(٥) في (ك): أولا.

(٦) في (س): ولأن.

(٧) نص الكافية: وحكمه أن يختلف آخره.

(٨) في (خ): العامل.

(٩) ساقط من (ك).

(١٠) ليست في (خ، ك).

وأجيب[١] بأنه لما ذكره ضميرًا هان الاعتراض[٢] وهو - يريد الشيخ - أَنَّ الإعراب سبب الاختلاف[٣] لا نفس الاختلاف كما يقوله[٤] المغربي[٥] والموصلي[٦]، وحجتهما على النحاة أنهم يقولون: حركات الإعراب وعلاماته، والمضاف غير المضاف إليه، فكأن الحركات غير الإعراب، فيكون الإعراب هو الاختلاف؛ ولذلك[٧] فالجواب[٨]: أَنَّ ذلك مثل: خاتم حديد[٩] ونحوه، فالخاتم هو والحديد شيء واحد، وكذلك حركات الإعرابِ والإعرابُ، فالحركات والإعراب[١٠] [شيء واحد][١١]، ويلزمهما أن يكون الاسم في أول تركيبه إذا قلت: (قام زيد)، لا يكون معربًا؛ لأنه لم يحصل اختلاف، ويلزمهما أيضًا[١٢] أن تكون أنواع الإعراب ستة؛ لأن في حالة[١٣] الرفع اختلافًا[١٤]، وكذلك في النصب والجر، والاختلاف أَقَلّ ما يكون بين شيئين فكانت ستة.

---

(١) في (خ): أجيب، وفي (ك): أجبت.
(٢) يريد دفع الاعتراض بأنه لم يكرر كلمة الإعراب، وإنما أتى بها مظهرة في المعرف ومضمرة في التعريف.
(٣) في (س): للاختلاف.
(٤) انظر: شرح الكافية للموصلي (١/ ١٦/ أ)، ونصه: « اختلف في حقيقة الإعراب إلى أنه نفس الحركات والحروف بدليل قوله: ما اختلف آخره به، أي هو شيء اختلف آخر المعرب به، وهو رأي عبد القاهر، وذهب الجمهور إلى أنه الاختلاف الذي تدل عليه الحركات لا نفس الحركات، وحجة المصنف من وجهين: أحدهما: أنه لا يخلو إما أن يعني بالاختلاف ما أوردناه، أوْ لَا، فإن عنى به ذلك فعبارتنا أسدُّ؛ لأنه يكون إطلاق اسم السبب على نفس السبب... » إلخ.
(٥) هو: أبو الحسن علي المغربي، المالكي، كان نائبًا في المدرسة المستنصرية، توفي سنة (٦٣٢ هـ). انظر: الحوادث الجامعة (ص ٥٥)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (١/ ١٠٠).
(٦) انظر: شرح الكافية للموصلي (١/ ١٦/ أ)، والموصلي هو: عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي النحوي، وهو المشهور بابن القواس، شرح الألفية والأنموذج، قرأ عليه أبو الحسن بن السباك، كما شرح ألفية ابن معط، وكافية ابن الحاجب، توفي سنة (٦٩٦ هـ). انظر: بغية الوعاة (٢/ ٩٩).
(٧) سقطت الواو من (خ، ك). (٨) في (خ، ك): والجواب.
(٩) في (خ): حديدًا. وليس كذلك؛ لأنه مجرور بإضافة الخاتم إليه، أي أن الإضافة بيانية، ومثلها: شجر أراك، وباب ساج.
(١٠) في (س): والحركات هي الإعراب. (١١) ساقط من (س).
(١٢) ليست في (س، ك). (١٣) في (س): حال.
(١٤) في نسخ التحقيق اختلاف، وقد أثبت ما أراه الصواب؛ لأنه اسم أن.

وقال[١] الإمام يحيى[٢]: « يلزم أن تكون تسعة، وقد علم أن أنواعه ثلاثة فبطل ما قالاه[٣] ».

● قوله: (ليدل على المعاني[٤] المعتورة عليه):

يعني اختلف[٥] آخره ليدل على المعاني المعتورة عليه[٦]، يعني[٧] المتداولة على الاسم، وفيه إشارة إلى علة وضع الإعراب في الأسماء؛ لأن الاسم لما كانت تعتور عليه معان[٨] مختلفة كالفاعلية والمفعولية والإضافة استحق الإعراب للتمييز[٩] بين المعاني المختلفة، فَرُفِعَ[١٠] ليدل على أنه فاعل، وَنُصِبَ[١١] ليدل[١٢] على أنه مفعول، وَجُرَّ[١٣] ليدل[١٤] على أنه مضاف إليه.

* * *

---

(١) انظر: الأزهار الصافية (١/ ٢٤ب)، ونص ما قاله: « فأما إذا كان التكرر معتبرًا، فيصير تسعة؛ لأن الرفع ينتقل إلى نفسه وإلى أخوته، والنصب إلى نفسه وإلى أخوته، والجر إلى نفسه وإلى أخوته ».

(٢) الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلوي، ولد بمدينة صنعاء سنة (٦٦٩ هـ)، وتوفي بمدينة ذمار، قيل: سنة خمس وسبعمائة، وقيل: خمس وأربعين، وقيل: سنة تسع وأربعين وسبعمائة، له من المصنفات: (الشامل خ) في أصول الدين، والحاوي في أصول الفقه، (والمحصل في كشف أسرار المفصل خ)، (وشرح الكافية خ)، وغيرها كثير. البدر الطالع (٢/ ٣٣١).

(٣) يعني: المغربي والموصلي.

(٤) في (س): المعنى.

(٥) في (خ): اختلاف.

(٦) ساقط من (س).

(٧) في (خ): أي.

(٨) في (خ): معاني. وليس كذلك؛ لأنه منقوص مرفوع.

(٩) في (س): لتمييز.

(١٠) في (خ): فيرفع.

(١١) في (خ): وينصب.

(١٢) ليست في (س).

(١٣، ١٤) في (خ): ويجر.

[أنواع الإعراب]

● **قوله: (وأنواعه): يعني أنواع الإعراب ثلاثة: (رفع ونصب وجر).**

ولم يذكر الجزم؛ لأنه ذكر إعراب الاسم، والجزم ليس من إعرابه، وإنَّما هو مختص بالفعل على ما سيأتي [إن شاءَ اللّـه تعالى][1].

● **قوله: (فالرفع: علَم الفاعلية):**

وإنَّما قال: علم[2] الفاعلية، ولم يقل: علم[3] الفاعل؛ لأنه لا يكون في الفاعل وحده، بل يكون فيه وفيما أشبهه كالمبتدأ والخبر، وما تفرع منهما كخبر إنَّ وأخواتها واسم (ما)[4] و (لا)[5] ونحوها، فإنَّ المبتدأ مشبه للفاعل في[6] كونه مسندًا إليه خبره، والخبر مشبه للفاعل في كونه جزءًا ثانيًا في الجملة كما أنَّ الفاعل كذلك.

● **قوله[7]: (والنصب علَم المفعولية):**

ولم يقل علم[8] المفعول به؛ لأنه لا يكون في المفعول به وحده، بل فيه وفيما أشبهه[9] من سائر المنصوبات[10]، فإنَّها مشبهة للمفعول في كونها فضلات[11] يتم الكلام من[12] دونها.

● **قوله: (والجر علَم الإضافة)[13]:**

ولم يقل: الجر علم الإضافية؛ لأن الإضافة شيء واحد.

---

(١) ساقط من (خ، ك).

(٢) ساقط من (خ، ك).

(٣) ليست في (ك).

(٤) في (س): أن. وهو خطأ؛ لأن اسم (أن) منصوب.

(٥) ليست في (س، ك).

(٦) في (س): من.

(٧) في (خ): وكذلك قوله.

(٨) ليست في (س، ك).

(٩) عبارة (س، ك): ولم يقل المفعول؛ ليدخل المفعول به وما أشبهه من سائر المفعولات. وقد أثبت عبارة (خ)؛ لأنها الأقرب إلى الصواب، كما أنها عبارة المؤلف التي سبقت نفسها في الفاعل والتي تطابقت فيها النسخ الثلاث.

(١٠) في (س، ك): المفعولات.

(١١) في (ك): في كونها الكل فضلات. وهو خطأ.

(١٢) ليست في (س).

(١٣) ساقط من (خ، س).

● (**والعامل: ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب**):

أي: العامل: ما به يتحصل المعنى المقتضي للإعراب، فلو أتى الشيخ[١] بـ (يتحصل) مكان (يتقوَّم) لكان أولى؛ لأن من حق الحدود أن تكون واضحة لتفهم من أول وهلة، فإذا قلت: (قام زيد)، فالمعنى المقتضي لرفع زيد هو: الفاعلية، وإنَّما تحصلت الفاعلية وتقومت بـ (قام)، فلولاه ما حكم بأن (زيدًا)[٢] فاعل، فظهر أن العامل غير المقتضي.

[المفرد والجمع المكسَّر]

● **قوله: (فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف: بالضمة رفعًا، والفتحة نصبًا، والكسرة جرًّا)**:

اعلم أن الشيخ لَمَّا ذكر المعربَ والإعرابَ وأنواعه والعامل، عَقَّبَهُ بذكر ما يدخله الإعراب جميعًا، وما لَا يدخله إلا بعض الإعرابِ، وما يكون إعرابه بالحركات، وما يكون إعرابه بالحروف النائبة عن الحركات متنوعة وغير متنوعة، وما يكون إعرابه لفظًا، وما يكون إعرابه تقديرًا في الأحوال كلها ‹أو في بعضها›[٣]، فتنوعت الأسماء المعربة[٤] لاختلاف أحوالها. والأصل[٥] الإعراب بالحركات الثلاث؛ لأنها[٦] أخصر، فما[٧] نقص[٨] منها فَلِعِلَّةٍ، وما[٩] أعرب بالحروف فَلِعِلَّةٍ، وأصل ما أعرب بالحروف أن يرفع بالواو وينصب بالألف ويجر بالياء، وما خالف ذلك فَلِعِلَّةٍ.

‹وأصل الإعراب أن يلفظ به، وما خالف وقُدِّرَ فَلِعِلَّةٍ›[١٠] على ما ستراه من بعد مفصلًا ‹إنْ شاء اللَّـه تعالى›[١١].

---

(١) يعني ابن الحاجب.

(٢) في (خ): زيدًا. والأفضل أن تحكى كما أثبت.

(٣) ساقط من (س).

(٤) في (س): المعرب. وهو خطأ؛ لأنه صفة للأسماء وهي جمع.

(٥) في (خ، ك): وأصل.

(٦) في (ك): ولأنها.

(٧) ساقطة من (س).

(٨) في (ك): وما خالف ذلك.

(٩) في (س، ك): وأما.

(١٠) ساقط من (س).

(١١) ساقط من (خ).

● **قوله**[١]: **(المفرد)**:

احتراز من المثنى[٢] والمجموع - قاله المصنف[٣] في شرحه[٤] - فإنَّهما يعربان بالحروف، فيرد عليه الأسماء الستة، فإنها مفردة؛ لأنها غير مثناة ولا مجموعة، وهي معربة بالحروف على ما سيأتي إن شاء اللّـه تعالى[٥].

قال[٦] ركن الدين[٧]: « الأولى أن يقول: إنَّ قوله المفرد احتراز من المثنى والمجموع والمضاف؛ لأنه قد يحترز بالمفرد عن المضاف كما في المنادى على ما سيأتي[٨]، فتخرج الأسماء الستة لأنها مضافة ».

ويلزم (ركن الدين)[٩] خروج[١٠]: غلام زيد، وهو منه، فالأولى أن يقال: احتراز بالمفرد عن المثنى والمجموع وما في حكمهما، وهو ما يعرب بالحروف لشبههما، ويرد عليه باب (عصا) ونحوه، فالأولى أنه مجاز لا حقيقة[١١].

● **وقوله**[١٢]: **(المنصرف)**:

احتراز من غير المنصرف، فإنَّه لا يدخله لفظ الجر.

● **قوله: (والجمع المكسر)**:

احتراز من جمع السلامة، فإنَّ إعرابه بالحروف.

● **وقوله: (المنصرف)**:

احتراز من الجمع المكسر الذي لا ينصرف، نحو (مساجد)؛ فإنَّه لا يدخله لفظ الجر.

● **وإنَّما قال: (بالضمة رفعًا)**؛ أي: يعرب بـ **(الضمة)**[١٣] في حالة[١٤]

---

(١) في (خ): فقوله. ففاؤه للتفريع على ما سبق.
(٢) في (س): المبني. وهو خطأ.
(٣) يعني به (ابن الحاجب).
(٤) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص١٥).
(٥) ساقط من (خ، ك).
(٦) في (س): قوله قال.
(٧) انظر: الوافية (ص١٥).
(٨) ساقط من (خ، س).
(٩) ساقط من (س).
(١٠) ساقطة من (س، ك).
(١١) ساقط من (س).
(١٢) سقطت الواو من (س).
(١٣) ساقط من (س).
(١٤) في (خ، ك): حال.

الرفع، وبـ (**الفتحة**) في حالة[١] النصب، وبـ (**الكسرة**)[٢] في حالة الجر، وحالة[٣] الرفع حيث يكون فاعلًا أو[٤] ما أشبهه، وحالة[٥] النصب حيث يكون[٦] مفعولًا أو[٧] ما أشبهه، وكذلك الجر إذا كان مضافًا إليه، و قوله[٨] (**رفعًا**) مصدر[٩] منتصب على الحال بمعنى مرفوعًا، وكذلك أخواه[١٠]، ومثال ما ذكر نحو[١١]: (جاءني زيدٌ ورجالٌ، ورأيت زيدًا ورجالًا، ومررت بزيدٍ ورجالٍ)، فـ (زيد) مفرد منصرف، و (رجال) جمع مُكَسّرٌ منصرف.

[جمع المؤنث السالم]

● **قوله: (جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة):**

أي: يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، تقول: (هذه مسلماتٌ، ورأيت مسلماتٍ، ومررت بمسلماتٍ)، وإنَّما نصب بالكسرة، وكان القياس النصب بالفتحة على ما تقدم؛ لأن جمع المؤنث حمل على جمع المذكر السالم، وقد جعلوا نصب جمع المذكر السالم وجره بالياء لِعِلَّةٍ ستأتي، فجعلوا نصب جمع المؤنث السالم وجره بالكسرة لئلا يكون للمؤنث على المذكر مَـزِيَّـةٌ.

فإنْ قيل: إنَّ جمع المؤنث السالم قد أعرب بالحركات، والإعراب بها[١٢] هو الأصل، وجمع المذكر السالم أعرب بالحروف، وهو خلاف الأصل، وتلك مَزِيَّةٌ له عليه ظاهرة.

أجبت[١٣]: أن جمع المذكر السالم لَمَّا كان أكثر من الواحد، والحرف أكثر من الحركة، أعطي الأكثر لكثرته، وبقي جمع المؤنث على حكم الإفراد لضعفه لا لفضله، فاعرفه.

---

(١) في (ك): وبالفتح.
(٢) في (خ): حال.
(٣) في (خ، ك): حال.
(٤) في (خ): وبالكسر، وفي (س): والكسر.
(٥) في (خ، ك): حال.
(٦) في (س): وما.
(٧) في (س): تكون.
(٨) ليست في (خ، س).
(٩) في (ك): مصدرًا.
(١٠) النصب والجر.
(١١) ليست في (خ، ك).
(١٢) في (س): هنا.
(١٣) في (خ، س): أجيب.

[الممنوع من الصرف]

● قوله: (غير المنصرف بالضمة والفتحة):

أي: يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة، فخالف القياس في جره بالفتحة؛ لأنه كان قياسه الجر بالكسرة، والعلة شَبَهُهُ بالفعل على ما سيأتي فيما بعد، ويرد عليه جمع المؤنث السالم إذا سُمِّيَ به علمًا؛ نحو (عرفات) في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ ﴾ [البقرة: ١٩٨][(١)]، فإنَّه غير منصرف عند المصنف وجره بالكسرة.

[الأسماء الستة]

● قوله: (أبوك، وأخوك، وحموكِ، وهنوك[(٢)]، وفوك، وذو مال.. مضافةً إلى غير ياء المتكلم: بالواو والألف والياء):

يعني أن هذه الأسماء الستة[(٣)] - ولا سابع لها - ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، فتقول: (هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك)، وكذلك البواقي.

وإنَّما أعربت[(٤)] هذه الأسماء والمثنى والمجموع بالحروف، وكان القياس الإعراب بالحركات؛ لأنها أخصر[(٥)]؛ لأنها لما تَكَثَّرَتْ جُعِلَ إعرابُهَا أكثر من إعراب المفرد.

أما تكثر المثنى والمجموع فواضح، وأما تكثر هذه الأسماء فلأنها كلها أمور نسبية؛ لأن الأب[(٦)] يستلزم[(٧)] الابن، و كذلك[(٨)] الأخ والحم، وسائرها تستلزم غيرها، فهي مُتَكَثِّرَةٌ في المعنى، فأشبهت المثنى والمجموع فأُعْرِبت بالحروف

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡۚ فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلۡمَشۡعَرِ ٱلۡحَرَامِۖ وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ وَإِن كُنتُم مِّن قَبۡلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾.

(٢) في اللسان، مادة (هنا): هن المرأة: فرجها.

(٣) في (س): الستة الأسماء.

(٤) في (س): إعراب.

(٥) ساقط من (س، ك).

(٦) ساقط من (س، ك).

(٧) في (س): تستلزم.

(٨) ساقط من (س، ك).

وجُرَّتْ[١] على قياس[٢] الإعراب[٣] بالحروف[٤] في الرفع بالواو، والنصب بالألف، والجر بالياء.

فإنْ قيل: فالأم تستلزم [الولد، وكذلك العم والخال يستلزمان][٥] غيرهما[٦].

قلنا: إن هذه الستة[٧] تكثرت، وأواخرها حروف تقبل الإعراب[٨]، فاسْتُغْنِي بأواخرها وجعلت إعرابًا، بخلاف ما ذكرتم من الأم والعم ونحوهما[٩].

وقد اختلف في إعراب هذه الأسماء:

فقيل: هذه الحروف[١٠] في أواخرها حروف إعراب يعني لامات الكلمة، ودلائل[١١] إعراب يعني اسْتُغْنِيَ بها عن الإعراب، وهذا هو الصحيح الذي اختاره محققو البصريين[١٢].

وقيل: إنَّها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وبالحروف أيضًا، وهذا للكوفيين[١٣]، وفيه نظر؛ لأن في أحدهما غُنْيَـةً ولم يعهدْ لمثله[١٤]، [ويحتاج إلى عاملين وليس به إلَّا عامل واحد][١٥].

وقيل[١٦]: معربة بالحركات، والحروف إشباع من الحركات التي قبلها، وفيه نظر؛ لأن الإشباع إنَّما يكون في ضرورة الشعر، فإشباع الواو كقول الشاعر[١٧]:

---

(١) في (س): وأجريت.

(٢) في (س): القياس.

(٣) في (س): للإعراب.

(٤) ساقط من (س، ك).

(٥) ساقط من (س، ك).

(٦) في (ك): غيره.

(٧) ليست في (س، ك).

(٨) في (خ): تقبل أن يكون إعرابًا.

(٩) في (خ): وغيرهما.

(١٠) في (س): هذه الحروف معنى في أواخرها.

(١١) في (س): ودليل.

(١٢) انظر: الإنصاف (١/ ١٧).

(١٣) انظر: المصدر السابق والصفحة.

(١٤) في (س): لمثلها.

(١٥) ساقط من (س ك).

(١٦) هذا القول لأبي عثمان المازني، انظر: الإنصاف (١/ ١٧).

(١٧) أبو إسحاق إبراهيم بن هَرْمَة بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة، وهو من الخلج من قيس عيلان، وهو آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم، توفي سنة (١٧٦ هـ). خزانة الأدب (١/ ٢٠٤)، وطبقات الشعراء (ص٣٨٨)، والأعلام للزركلي (١/ ٤٤).

٣. (أَدْنُـــو فَـــأَنْـــظُـــورُ)[١]

أراد: أدنو[٢] فَأنظُرُ. والألف كقوله[٣]:

٤. [وأنت من الغَوَائِل[٤] حين تُرْمَى[٥]][٦] ومـن ذَمِّ الـرجـالِ بِـمُـنْـتَـزَاحِ[٧]

والياء كقوله[٨]:

٥. تنفِي يدَاهَا الحَصَى في كلِّ هاجِرَةٍ نَـفْيَ الدَّرَاهِيمِ[٩] تنـقَادُ الصَّيارِيفِ[١٠]

[أراد: الدراهم والصيارف][١١].

وإنَّما قال الشيخ[١٢]: (مضافة إلى غير ياء المتكلم)؛ لأنها لو لم تكن مضافة

---

(١) البيت بتمامه:

وَأَنَّنِـي حَـيْـثُـمَا يَشْرِي الْهَـوَى بـصري مِنْ حَيْثُ مَـا سَـلَـكُـوا أَدْنُـو فَـأَنْـظُـورُ

والبيت في ديوان ابن هرمة (٢٣٩)، وانظر: الخصائص (٢/ ٣١٦)، والخزانة (١/ ٥٨)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٦)، وفيه: (حوثما يشري)، وفيه أيضًا: (أثني فأنظور).

والشاهد فيه: إشباع الواو، والأصل: فأنظر.

(٢) ليست في (س، ك).

(٣) الشاهد لابن هرمة، وقد تقدمت ترجمته قبل قليل، وهو في مدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك.

(٤) في (خ): الغواية.

(٥) في (خ): تدعى.

(٦) ساقط من (س).

(٧) في البيت إشباع الفتحة التي نشأ عنها الألف. انظر البيت في: الخصائص (٢/ ٣١٦)، والمحتسب (١/ ١٦٦)، والأمالي الشجرية (١/ ١٢٢)، والخزانة (٣/ ٣٧٨)، والإنصاف (ص٢٥)، وشواهد التوضيح (ص٢٢)، وانظر ديوانه (ص٩٢)، وقد نسب البيت أيضًا إلى إبراهيم بن محمد بن علي، والغوائل: نوازل الدهر. ومنتزاح: بعيد، وأصله: منتزح.

(٨) القائل هو الفرزدق: همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، شاعر من أهل البصرة، توفي سنة (١١٠ هـ).

طبقات الشعراء لابن قتيبة (ص٢٣٥)، ومعاهد التنصيص (١/ ٤٥)، وخزانة الأدب (١/ ١٠٥ - ١٠٨).

(٩) ساقط من (س، ك).

(١٠) البيت للفرزدق يصف ناقته، والتنقاد: مصدر نقد، وهو: أن يميز جيد الدراهم من رديئها، والهاجرة: الظهيرة.

الكتاب (١/ ١٠)، والخصائص (٢/ ٣١٥)، وابن الشجري (١/ ١٤٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٥٥)، وابن يعيش (٦/ ١٠٦)، والأشموني (٢/ ٢٨٩)، وشرح جمل الزجاجي (٢/ ٥٥٧)، وديوانه (ص٥٧٠) تحقيق الصاوي.

والشاهد فيه: إشباع الكسرة التي نتج عنها الياء في قوله: (الصياريف).

(١١) ساقط من (س، ك).

(١٢) ابن الحاجب في كافيته.

لكانت معربة بالحركات، نحو: هذا أبٌ، ورأيت أبًا، ومررت بأبٍ، ؛وكذلك سائرها؛[١]، وإنْ كانت مضافة إلى ياء المتكلم كانت معربة بالحركات مقدرة، تقول: (هذا أبي[٢]، ؛ورأيت أبي، ومررت بأبي)، وكذا باقيها؛[٣]، كما تقول: (هذا غلامي)، وكان يجب على الشيخ أن يقول: غير مصغرة ولا مكسرة؛ لأنها إذا صُغِّرَتْ أو جمعت جمع التكسير أعربت بالحركات، تقول: (هذا أُبَيُّهُ، ؛ورأيت أُبَيَّهُ؛[٤]، وهؤلاء آباؤُهُ، ؛ورأيت آباءَهُ، ومررت[٥] بآبائِهِ؛[٦])، وكذلك الباقية[٧].

والْحَمُ: إنمّا يكون للمرأة، فتقول: وحموكِ بكسر الكاف، ولا يجوز فتحها، ولذلك[٨] قال في المفصل: (أبوه وأخوه وحموها[٩]) ليتميز أن (الحم) للمرأة، وحم[١٠] المرأة قرابة زوجها، وأما قرابة المرأة فهم للزوج صهور[١١] وأَخْتَانٌ، ولا يقال: أحماءٌ.

وقول الحريري[١٢]: (بحماة له)، قالوا: غلط.

[المثنى وملحقاته]

● **قوله: (المثنى، وكلا مضافًا إلى مضمر، واثنان: بالألف والياء):**

أي: ترفع بالألف، وتنصب وتجر بالياء، تقول: جاءني رجلان، ورأيت رجلين، ومررت برجلين، وكذلك حكم (كلا واثنان)، وإنَّما لم يرفع المثنى بالواو، وينصب بالألف، ويجر بالياء، على القياس المتقدم؛ لأنه لو نصب المثنى والمجموع بالألف لالتبس المثنى بالمجموع، لا سيما عند الإضافة، ألا ترى

---

(١) ساقط من (س، ك).
(٢) في (خ): أبي وأخي.
(٣) ساقط من (خ، ك).
(٤) ساقط من (خ، ك).
(٥) في (س): ومررت ورأيت آبائه. وقد أثبت ما جرى عليه المؤلف فيما سبق من أمثلة.
(٦) ساقط من (خ، ك).
(٧) في (س): والباقية كذلك.
(٨) في (س): وكذلك.
(٩) الزمخشري (ص١٦).
(١٠) في (خ): وأحما.
(١١) في (س): أصهور.
(١٢) هو: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري، البصري (صاحب المقامات الحريرية)، ومن كتبه: درة الغواص في أوهام الخواص، وملحة الإعراب وشرحها، وتوشيح البيان. ولد سنة (٤٤٦ هـ)، وتوفي سنة (٥١٦ هـ). انظر: وفيات الأعيان (٤/ ٦٣)، والخزانة (٣/ ١١٧).

أنك إذا قلت: (ضارباك)[١] لم يعلم هل هو مثنى أو مجموع، وطرح النصب بالألف في الياءين جميعًا وحُمِلَ[٢] المنصوب على المجرور فيهما[٣]؛ لأن المنصوب والمجرور أخوان من حيث إنهما فضلة وضميرهما واحد، تقول: ضَرَبَهُمَا ومَرَّ بهما، وغير ذلك، فجعل النصب بالياء في باب المثني والمجموع لنفي اللبس المذكور[٤]، فلما صار النصب بالياء كرهوا طرح الألفِ؛ لأنها أخف هذه الحروف، فجعلوا رفع المثنى بها لأنه سابق على المجموع، [فأخذ الألف][٥] ورفع المجموع بالواو.

* وإنَّما قال: (و (كلا) مضافًا إلى مضمر): لأن (كلا واثنان) لفظهما لفظ المثنى وليس بمثنى حقيقة؛ لأنه لم يسمع له مفرد، لم نقل: (اثن) ولا (كِلْ)، [وأما قول الشاعر[٦]:

٦. فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ[٧][٨] ... [كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ][٩]

[فمحذوفة من (كلتا)][١٠] [لضرورة الشعر][١١]، ولكن[١٢] لما كان مدلولهما مدلول المثنى أجريا[١٣] مجراه.

[وإنَّما قال: وكلا مضافًا إلى مضمر][١٤]؛ لأنه لو أضيف إلى ظاهر[١٥] نحو: كلا

---

(١) في (س): ضاربيك. وهو خطأ، لأننا نستطيع معه التفريق بين المثنى والمجموع، فالمثنى بفتح الباء، والمجموع بكسرها.

(٢) في (س): أو حمل.

(٣) ليست في (س، ك).

(٤) ساقط من (ك).

(٥) ساقط من (س).

(٦) لم أهتد إلى معرفة هذا الشاعر.

(٧) في (ك): واحد.

(٨) ساقط من (س).

(٩) ساقط من (س، ك)، وهذا البيت لم ينسب لقائل معين، والسلامى واحدة السلاميات وهي العظام التي تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع في اليد أو الرجل. انظر: الإنصاف (ص٤٣٩)، وخزانة البغدادي (١/ ٦٢)، وفيه: (سلامى زائدة)، وأيضًا فيه: (قد قرنت) بدل (مقرونة)، وانظر: العيني بهامش الخزانة (١/ ١٥٩)، والهمع (١/ ٤١)، والأشموني (١/ ٧٧).
والشاهد فيه: حذف الألف من (كلتا)، لا كما زعم البغداديون والفراء بأنها مفرد كلتا.

(١٠) ساقط من (س).

(١١) ساقط من (س، ك).

(١٢) سقطت الواو من (س).

(١٣) في (خ): فأجريا.

(١٤) ساقط من (خ).

(١٥) عبارة (خ): فإن أضيف كلا إلى ظاهر.

الرجلين، كان إعرابه تقديريًّا[١] كعصا.

قال المصنف[٢] في شرحه: لأنه إذا أضيف إلى مضمر تأكد فيه أمر التثنية لفظًا ومعنًى؛ ولأنه[٣] جرى علي مثنًّى ولفظه مثنًّى وأضيف إلى مثنًّى، تقول: جاءني الرجلان كلاهما.

[جمع المذكر السالم وملحقاته]

● **قوله: (جمع المذكر السالم، وأولو، وعشرون وأخواتها: بالواو والياء):**

أي: ترفع بالواو، وتنصب وتجر بالياء؛ تقول: هؤلاء الزيدون، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، وقد تقدم[٤] علة إعرابه بالحروف، وعِلَّة نصبه بالياء، وإنَّما قال: وأولو وعشرون؛ لأن ذلك ليس بجمع على الحقيقة؛ إذِ الجمع الحقيقي ما له مفرد ألحق بآخره واو ونون أو ياء ونون ولم يُسْمَعْ (أُلْ) ولا (عِشْر)، ولكن لَمَّا كان (أولو) و (عشرون) يفهم منه جماعة أجري مُجْرَى الجمع في إعرابه، وإنْ لم يكن جمعًا على الحقيقة، ولا يقال: إن عشرين جمع لعشرة[٥]، لأن أقل الجمع أن يكرر المفرد ثلاثًا، وعشرة ثلاث مرات ثلاثون لا عشرون، فدل ذلك أنه ليس بجمع له[٦]، وأخوات عشرين: ثلاثون وأربعون إلى تسعين.

[الإعراب التقديري واللفظي]

● **قوله: (التقدير فيما تعذر كـ (عصا وغلامي) مطلقًا، أو استثقل[٧] كقاض[٨] رفعًا وجرًّا، ونحو: مُسْلِمِيَّ رفعًا):**

تقدير الإعراب يكون لأحد أمرين كما ذكره: إمّا للتعذر[٩]، وإمَّا للاستثقال[١٠].

---

(١) في (خ، س): تقديرًا.
(٢) ابن الحاجب (ص١٠).
(٣) عبارة (خ): (لفظًا أو معنًى؛ أما اللفظ فلأنه جرى على مثنى...).
(٤) علة إعرابه بالحروف (ص١٤٨)، وعلة نصبه بالياء (ص١٥٢، ١٥٣).
(٥) في (س): عشرة.
(٦) ليست في (خ، ك).
(٧) في (س): مستثقل.
(٨) في (س): كعاص. بإهمال القاف والضاد.
(٩) في (س): لتعذر.
(١٠) في (س): لاستثقال.

* **فالتعذر في بابين:** باب[١] عصا، وباب غلامي، أما باب عصا فهو: كل[٢] ما كان آخره ألف مفردة، ووجه التعذر أن الألف[٣] ساكنة لا يمكن تحريكها بحال، فقُدِّرت الحركة عليها، وأما باب غلامي فهو: كل[٤] ما أضيف إلى ياء المتكلم، فإنَّك تقدر الحركة على الحرف الذي قبل الياء؛ لأن ياء المتكلم يجب كسر ما قبلها، فتعذر أن يجمع ما بين كسره ورفعه في حال الرفع، أو فتحه وكسره في حال النصب، أو أن يجمع[٥] بين كسرين في حال الجر، فَأُعْرِبَ تقديرًا، ومنهم[٦] من بناه لإضافته إلى المبني، وهو الياء، وهو ضعيف؛ لأنه يلزمه[٧] بناء غلامك وغلامه لإضافته إلى «المبني وهو»[٨] الكاف والهاء، ومنهم من قدَّر في حالة[٩] الرفع والنصب وجعل الكسرة في حال الجر للإعراب، وتغني عن كسرة الياء، وفيه نظر؛ لأن الياء سابقة ومستحقة للكسرة.

* **والاستثقال أيضًا في بابين:** باب قاضٍ في حالة رفعه وجره، وباب مُسْلِمِيَّ في حالة رفعه.

أما باب قاضٍ فهو كل اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة، ووجه الاستثقال للرفع والجر على الياء في باب قاض مدرك بالحس، وأما[١٠] النصب فخفيف فظهر لفظًا، فطرحوا الرفع والجر لفظًا فالتقى[١١] ساكنان[١٢]: الياء والتنوين، فحذفت الياء فقيل: هذا[١٣] قاضٍ، ومررت بقاضٍ.

وأما باب مُسْلِمِيَّ فهو: كل مجموع جمع السلامة[١٤]، فإنّه إذا أضيف إلى ياء المتكلم في حالة[١٥] رفعه قلت: «جاءني مسلمي، وأصله: جاءني»[١٦] مسلموني،

---

(١) ليست في (س).
(٢) ليست في (س).
(٣) في (خ): اللالف.
(٤) ليست في (س).
(٥) في (خ، س): أو جمع.
(٦) في (ك): وردت قبلها عبارة (المبني وهو)، ومكانها بعد ذلك بسطر فكررها مرتين.
(٧) في (س): يلزم.
(٨) ساقط من (خ، ك).
(٩) في (خ): حال.
(١٠) سقطت الواو من (خ).
(١١) في (س): بالتقاء.
(١٢) في (س): الساكنين.
(١٣) ليست في (س).
(١٤) في (س): للسلامة.
(١٥) في (خ، ك): حال.
(١٦) ساقط من (خ، ك).

فحذفت النون للإضافة، وقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم؛ لأن الواو إذا اجتمعت بالياء وسبقت إحداهما بالسكون[1] قلبت الواو ياء ‹وأدغمت في ياء المتكلم›[2] قياسًا مطردًا، فلما صارت الواو ياء حَكَمَ المصنف بأن رفعه بالواو تقديرًا، وزعم أن النحاة غفلوا عن الإعراب بالحرف[3] مقدرًا وهو ثابت في باب (مُسْلِمي) رفعًا.. وفي كلامه غفلة وذهول من حيث إنَّ تقدير الشيء إنَّما يكون عند عدمه من دون بدل، وأما مع إبداله بغيره فليس بتقدير، ألا ترى أن الكسرة في غير المنصرف أبدلت فتحة، والفتحة في باب مسلمات أبدلت كسرة، وجعل نصبه بالكسرة وهو لا يقول[4]: إنَّ ذلك تقدير، وهو لازم له، ولكن الأمر كما قيل: (لكل جواد كبوة، ولكل صارم نبوة)[5].

● قوله: (واللفظي فيما عداه):

أي: فيما عدا التقديري المذكور أولًا.

* * *
* *
*

(١) في (س): للسكون. وهو خطأ.
(٢) ساقط من (س).
(٣) في (س): بالحروف. وليس كذلك؛ بدليل أن الحال بعده مفردة.
(٤) في (س): لا يقال.
(٥) مثل العامة في هذا: أنَّ الجواد قد يعثر، قال أبو عبيد القاسم بن سلام: يضرب هذا المثل في غير المنطق أيضًا، وذلك كالرجل يكون الغالب عليه أفعال الأمور الجميلة ثم تكون منه الهفوة والزلة، وفي الجمهرة للعسكري: أن أول من قاله ابن القرية حينما قال له الحجاج: أَعِدَّ لي خطبة أخطب بها. قال ابن القرية: إنْ رأيت أن تأذن لي بكلمات أتكلم بهن يكن بعدي مثلًا، قال: هاتهن، قال: « أيها الأمير؛ لكل جواد كبوة، ولكل شجاع نبوة... إلخ »، المستقصى في الأمثال للزمخشري (٢/ ٢٩١)، وجمهرة الأمثال للعسكري (١/ ٣٠٨)، وفيه: « ولكل حسام نبوة »، وكتاب الأمثال لابن سلام (ص٥١)، وزهر الأكم في الأمثال والحكم (٢/ ٥٢).

[غير المنصرف]

● **قوله: (غير المنصرف):**

سمي هذا الباب (**غير المنصرف**)[١]: إمَّا لأنه لم يخلص عن شبهِهِ الْفِعْلَ لامتناع الجر والتنوين منه كالفعل، ولأنه[٢] مأخوذ من قولهم: (خمر صرف)؛ أي: خالصة من المزج.

وإِمَّا لأن التنوين صوت يلحق آخر الاسم، فلمَّا امتنع منه سمي غير المنصرف من[٣] قول الشاعر[٤]:

٧. لها صريفٌ صريفَ القعوِ بالمسدِ[٥]

صدره[٦]:

[مقذوفة بدخيس النحض بازلها][٧]

وإِمَّا من قول الشاعر[٨]:

---

(١) في (س): المنصرف.
(٢) ليست في (خ، ك).
(٣) في (س): مثل.
(٤) هو النابغة: زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، من الطبقة الأولى، كان أحسن شعراء العرب ديباجة، توفي في نحو سنة (١٨ ق هـ). انظر: طبقات ابن قتيبة (ص٦١)، ومعاهد التنصيص (١/ ٣٣٣)، وخزانة البغدادي (١/ ٢٨٧).
(٥) من البسيط، وهو للنابغة من قصيدة يصف فيها الناقة، انظر: ديوانه (ص٣١)، والكتاب (١/ ١٧٨)، والأشموني (٣/ ٢٢٨)، والهمع (١/ ١٩٣)، والرواية فيها (له) مكان (لها).
الدخيس: ما تداخل من اللحم وتراكب، والنحض: اللحم، والبازل: السن تخرج عند بزول الناقة في التاسع من عمرها، والصريف: صوت أنيابها، والقعو: ما تدور عليه البكرة إذا كان من الخشب، ويسمى خطافًا إذا كان من الحديد، والمسد: حبل من ليف أو جلد.
والشاهد فيه: أورد الشاهد ليبين المعنى اللغوي لكلمة (**الصرف**).
(٦) ليست في (ك).
(٧) ساقط من (س، ك)، وانظر معاني مفردات هذا الشطر في تخريج البيت قبله بقليل.
(٨) هو: أبو الطيب المتنبي، أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي، الكوفي، الشاعر الحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربي، توفي سنة (٣٥٤ هـ). وفيات الأعيان (١/ ١٢٠)، ومعاهد التنصيص (١/ ٢٧).

٨. فمـا الفضةُ البيضاءُ والتِّبرُ واحدٌ نَفُوعَانِ للمُكْدِي وبينهما[١] صَرْف[٢]

أي فضل[٣]، كأن المنصرف له فضل على غيره.

● قوله: (ما فيه علتان من علل تسع، أو واحدةٌ منها[٤] تقوم مقامهما):

فالعلل التسع هي المذكورة في البيتين[٥]، وقد جمعها في بيت واحد من قال:

٩. أَعْجِمْ وأنِّثْ عادِلًا زائدةً[٦] وزنًا وركِّب وصف[٧] جَمْعٍ عَرِّفِ[٨]

وإنَّما قال: (وهذا القول تقريب)[٩]؛ لأن في عَدِّ العلل خلافًا.

فقال بعضهم: إنَّها تسع كما ذكر، وقال بعضهم: اثنتان: الحكاية والتركيب.

فالحكاية فيما كان فيه وزن الفعل أو الوصف[١٠]، نحو: أحمد وأحمر، فيحكى على حاله قبل التسمية؛ لأن الفعل لا يدخله جر ولا تنوين، وكذلك الوصف يحكم له[١١] بحكم الفعل؛ لأنه مشتق منه.

والتركيب فيما عدا ذلك، نحو: إبراهيم؛ فإنَّه مركب من علتين علمية وعجمة[١٢]، وكذلك سائر العلل ما عدا وزن الفعل والوصف.

---

(١) في (خ): وبينهم.

(٢) البيت من قصيدة للمتنبي في ديوانه (٢/ ٢٨٩)، قالها يمدح أبا الفرج أحمد بن الحسين القاضي المالكي. ورواية الديوان: (وما الفضة)، والمكدي: الذي لا خير عنده، والتبر: الذهب. وهذا من الاستدلال لا الاستشهاد؛ لأن المتنبي لا يحتج بشعره.

(٣) ليست في (ك). (٤) ليست في (س).

(٥) هما البيتان اللذان جمعا العلل التسع؛ وهما:

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبُ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ وهَذَا القَوْلُ تَقْرِيبُ

والبيتان لأبي سعيد الأنباري رحمه الله. انظر: العقد النامي (ص١٠٨).

(٦) في نسخ التحقيق: زائدًا. ولكن قول الرَّصَّاص بعدها: « وزائدة في البيت منصوبة على الحال يدل على أنها المرادة، أي: ويمنع الصرفَ النونُ الزائدة ».

(٧) في (س): وزن. (٨) هذا نظم لم أهتد إلى قائله.

(٩) في (س): تقريبًا، وفي (ك): تركيب. وهو خطأ فيهما.

(١٠) في (س): التركيب والوصف. (١١) ساقط من (س، ك).

(١٢) في (خ): وعجمية، وفي (س): عجمية وعلمية.

ومنهم من قال: هي إحدى[١] عشرة، فأراد نهاية الجمع ولزوم التأنيث، فكان قول الشيخ بأنها تسع تقريبًا[٢] [على المبتدئ][٣]، أو يكون[٤] مراده بالتقريب: أن ذكرها منظومة أقرب وأسهل للحفظ، وزائدة في البيت منصوبة على الحال؛ كأنه قال: ويمنع الصرفَ النونُ زائدة، أي: في حال زيادتها، ذكر ذلك المعنى ركن الدين[٥]، ويجوز رفعها على أنها صفة للنون بتقدير زيادة الألف واللام، ذكره ركن الدين[٦] أيضًا.

قال سيدنا جمال الدين[٧] [رَحِمَهُ اللَّهُ][٨]: ويمكن أن يكون الألف واللام مثل تعريف (اللئيم) في قول الشاعر:

١٠. ولقد أَمُـرُّ على اللَّئِيـمِ يَـسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِـينِـي[٩]

يعني المعهود في الذهن، وهذه العلل التسع كلها فرعية؛ فالعدل فرع عن المعدول عنه، والوصف فرع على الموصوف، وكذلك باقيها على الترتيب الذي ذكره المصنف.

● **قوله: (مثل عمر وأحمر وطلحة... إلى آخره)[١٠]:**

لما فرغ من تعداد العلل ذكر لكل علة مثالًا على الترتيب: فعمر مثال العدل،

---

(١) أي: التسع المذكورة، وشبه ألف التأنيث نحو: أرطى، ومراعاة الأصل نحو: أحمر، بعد التنكير.

(٢) في (ك): تقريب. (٣) ساقط من (س).

(٤) في (س): ويكون. (٥، ٦) كتاب الوافية (المتوسط) (ص٢٢).

(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٦٨).

(٨) ساقط من (خ، ك).

(٩) نسب البيت إلى رجل من بني سلول في سيبويه (١/ ٤١٦)، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري (ص١٧١)، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات (ص١٢٦)، ومعنى البيت: أنه ينزل من يسبه من اللئام بمنزلة من لا يعنيه ولم يقصده احتقارًا له. انظر: سيبويه (١/ ٤١٦)، والخصائص (٣/ ٣٣٠، ٣٣٢)، والأمالي الشجرية (٢/ ٣٠٢)، والخزانة (١/ ١٧٣، ٥٢٨ و ٢/ ١٦١، ١٦٦)، والعيني (٤/ ٥٨)، وشرح التصريح (٢/ ١١١)، والهمع (١/ ٩، ٢/ ١٤٠)، والدرر اللوامع (١/ ٤)، والأشموني (١/ ١٨٠، ٣/ ٦٠، ٦٣)، والأحاجي (ص٤٢)، وأضداد السجستاني (ص١٣٢)، وقد روي الشطر الثاني في شرح التصريح: (فأعف ثم أقول لا يعنيني).

والشاهد فيه: وقوع (أل) في قوله: (اللئيم) للعهد الذهني، ولهذا وصف بالجملة وهي قوله: (يسبني).

وقيل: هي للجنس، وقد استشهد به سيبويه على وقوع (أمر) موقع (مررت).

(١٠) يعني: (زينب وإبراهيم ومساجد ومعد يكرب وعمران وأحمد).

وأحمر للوصف[١]، وطلحة للتأنيث[٢] اللفظي، [وزينب للتأنيث المعنوي، وإبراهيم للعجمة، ومساجد للجمع، ومعد يكرب للتركيب، وَعِمْرَان للألف والنون، وأحمد لوزن الفعل][٣]، [وعلى ذلك فقس باقيها][٤].

● قوله: (وحكمه أَنْ لا كسر ولا تنوين):

أي: حكم غير المنصرف أن لا يدخله الكسر والتنوين، وإنَّما جَرُّهُ بالفتحة كنصبه، وعلة ذلك أنه[٥] إذا اجتمع في الاسم علتان من العلل التسع المذكورة - وهي كلها فرعية - صار الاسم فرعًا من وجهين، فأشبه الفعل الذي هو فرع على الاسم من وجهين:

أحدهما: أن الفعل مشتق من الاسم عند البصريين[٦]؛ لأن ضَرَبَ مشتق من المصدر وهو الضرب، والمصدر اسم.

الثاني: أن الاسم مستغنٍ عن الفعل؛ لأن الكلام يكون من اسمين، والفعل غير مستغنٍ عن الاسم؛ لأنه لا يكون كلام من فعل حتى ينضم إليه اسم، فالفعل غير مستغنٍ عن الاسم فكان أصلًا له، فلما صار الفعل فرعًا من وجهين وغير المنصرف فرعًا من وجهين أشبه الفعل، فمنع من غير المنصرف ما منع من الفعل وهو الجر والتنوين لأجل الشبه المذكور.

● قوله: (ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب)[٧]:

أي: يجوز صرف غير المنصرف لضرورة الشعر، نحو قول الشاعر:

١١. أَعِدْ ذِكرَ نعمانٍ لنا إِنَّ ذكرَهُ   هو المسكُ ما كرَّرْتَهُ يتضوَّعُ[٨]

---

(١) في (خ): مثال للوصف.

(٢) في (خ): مثال التأنيث.

(٣) ساقط من (خ، ك).

(٤) لعلها زيادة من (س).

(٥) ليست في (س).

(٦) سبق الكلام عليه في (ص١٣٤).

(٧) في متن الكافية: (أو التناسب مثل: ﴿سلاسلًا وَأَغْلَلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤])، وفي نسخ التحقيق وردت الآية بعد ذلك مثالًا على التناسب. وفي الفوائد الضيائية (١/ ٢١٢)، قال: « فكثيرًا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن أو انزحاف يخرجه عن السلامة »، ومثل للأول بقول الشاعر:

صُبَّتْ علي مصائبٌ لو أنها   صبت على الأيام صِرْنَ لياليا

فصرف (مصائب). ومثل الثاني بقوله: أعد ذكر نعمان... البيت.

(٨) بيت من الطويل لم أجد له نسبة، ولكن نسب في إحدى حواشي نسخ (الوافية في شرح الكافية)=

فجر (نعمان) ونونه وإنْ كان لا ينصرف ليستقيم وزن البيت؛ لأن الضرورة تجيز ذلك، وذلك من أحسن الضرورات رَدّ[١] الشيء إلى أصله، وأصل الأسماء الصرف. ذكره المصنف[٢].

وأما التناسب فنحو قوله تعالى: ﴿سلاسلًا وَأَغْلَلًا﴾[٣]، و﴿قَوَارِيرًا﴾[٤]، أما ﴿سَلَسِلًا﴾؛ فلأنه لما انضم إلى ﴿أَغْلَلًا﴾ و ﴿سَعِيرًا﴾ - وهما مصروفان - صرف ليناسبهما[٥]، وأما ﴿قَوَارِيرًا﴾ الأول فلأنه لما كان رأس آية؛ يعني آخرها، ورؤوس الآي قبله وبعده بالألف، صرف فدخله التنوين وأبدل ألفًا ليناسب رؤوس الآي، و ﴿قَوَارِيرًا﴾ الثاني صرف[٦] ليناسب ﴿قَوَارِيرًا﴾ الأول، فإن التناسب عندهم مقصود مهم، ولا يجوز منع المنصرف[٧] للضرورة، وأجازه الكوفيون[٨] في الشعر لعلة واحدة إذا كانت العلمية، وحجتهم قول الشاعر[٩]:

١٢. يَفُوقانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ[١٠]

= للإمام الشافعي ﷺ في مدح الإمام (أبي حنيفة النعمان)، وليس في ديوان الشافعي.
والشاهد فيه: صرف (نعمان) بجره بالكسرة وتنوينه مع أنه ممنوع من الصرف، ولو لم يصرفه لدخل (الكف) شطر البيت الأول، والكف هو: ما سقط فيه السابع الساكن.. ولم أجد هذا الشاهد إلا في: الوافية في شرح الكافية (ص٢٤)، والفوائد الضيائية (١/ ٢١٢)، وقد ذكر محققه أنه في: طراز المجالس (ص٢٦٢)، من غير إشارة إلى طبعة بعينها، وفي: الهادية إلى حل الكافية (ص٢٣)، وقد استشهد به في الكتابين لنفس الغرض، والبيت في الفوائد الضيائية المحشى (ص٢١) من غير نسبة إلى قائل. وانظر: العقد النامي (ص١١٨)، وقد نسبه إلى الشافعي ﷺ.

(١) هكذا في نسخ التحقيق، ونص ما قاله ابن الحاجب: فلأنها تجيز رد.

(٢) في شرحه للكافية (ص١٢).

(٣) ليست في (خ، ك)، وتمام الآية: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَفِرِينَ سَلَسِلَا وَأَغْلَلًا وَسَعِيرًا ۝﴾ سورة الإنسان.

(٤) من قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا ۝ قَوَارِيرَا مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ سورة الإنسان.

(٥) في (س): ليناسب شبههما. وليس كذلك. (٦) ليست في (خ).

(٧) في (س، ك): الصرف. (٨) انظر: الإنصاف (٢/ ٤٩٣).

(٩) هو: العباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة بن عبد قيس، شهد مع النبي ﷺ الفتح وحنينًا، وتوفي سنة (١٨ هـ). الإصابة في تمييز الصحابة ت (٤٥١١)، وخزانة الأدب (١/ ٧٣)، والأعلام للزركلي (٤/ ٣٩).

(١٠) أوله:

فـمـا كـان حـصـن ولا حـابـس

قاله العباس بن مرداس مع أبيات حين قسم الرسول ﷺ غنائم حنين بين المؤلفة قلوبهم، فكان نصيبهم =

[فمنع (مرداس) وما فيه غير العلمية][1]، أجاب البصريون[2] أن الرواية: (يفوقان شيخي [في مجمع][3])، [رُوِيَ ذلك في صحيح[4] البخاري[5]][6].

● قوله: (وما يقوم مقامهما: الجمع[7] وألفا التأنيث):

يعني: المقصورة نحو (سكرى)، والممدودة نحو (حمراء)، وإنَّما قام الجمع مقام علتين؛ لأن[8] كونه جمعًا بمنزلة علة، وكونه [على صيغة منتهى الجموع - أي][9]: على صيغة يمتنع جمعها جمع التكسير - بمنزلة علة أخرى، فكانت[10] فيه علتان[11].

وإنما قام التأنيث بالألف مقصورة أو ممدودة[12] مقام علتين للزومهما الاسم

= أكبر من العباس، وهو صحابي، ومرداس هو أبوه، وحصن هو أبو عيينة، وحابس أبو الأقرع.

ورواية المبرد: يفوقان شيخي. قال ابن مالك: « وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو، مع أن البيت - بذكر مرداس - ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري ومسلم ». الإنصاف (٢/ ٥٠٠)، وخزانة البغدادي (١/ ٧١)، والعيني (٤/ ٣٦٥)، وشرح جمل الزجاجي (٢/ ٥٦٦)، والإيضاح في شرح المفصل (١/ ١٤٨).

والشاهد فيه: منع صرف (مرداس) لعلة واحدة وهي العلمية، ولا شاهد فيه في رواية أبي العباس المبرد: (يفوقان شيخي).

(١) ساقط من (س).

(٢) الإنصاف (٢/ ٥٠٠).

(٣) ساقط من (خ، ك).

(٤) انظر: صحيح البخاري (٥/ ١٣١)، وفتح الباري (٨/ ٥٥)، ونص الحديث: عن عبد اللّـه ﷺ قال: لما كان يوم حنين آثر النبي ﷺ أناسًا، أعطى الأقرع بن حابس مائة من الإبل، وأعطى عيينه مثل ذلك، وأعطى ناسًا دون ذلك، فقال رجل: ما أريد بهذه القسمة وجه اللّـه! وقد ورد في فتح الباري (٨/ ٥٥) ومعه بيتان:

أَتَجْعَلُ نَهْبِي وَنَهْبَ الْعُبَيْدِ ... بَيْنَ عُيَيْنَةَ وَالْأَقْرَعِ
وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ ... يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي الْمَجْمَعِ
وَمَا كُنْتُ دُونَ امْرِئٍ مِنْهُمَا ... وَمَنْ تَضَعِ الْيَوْمَ لَا يُرفَعِ

ولم يروه البخاري (شيخي) كما زعم الرصاص. والبيت في صحيح مسلم (٧/ ١٥٥) برواية: (فما كان بدر).

(٥) في (ك): البحراني.

(٦) ساقط من (س).

(٧) في (س): يعني الجمع.

(٨) في (س): لأنه. وليس بمستقيم.

(٩) ساقط من (س).

(١٠) في (خ): فكان، وفي (س): كان.

(١١) في (خ، ك): علتين. وهو خطأ؛ لأنها اسم لـ (كان) مؤخر.

(١٢) في (خ، ك): (وإنما قامت كل واحدة من ألفي التأنيث المقصورة أو الممدودة).

لزومًا لا ينفكان عنه، فالتأنيث بمنزلة[١] علة، وكونه[٢] لا يفارق[٣] الكلمة[٤] بمنزلة علة أخرى.

* * *

● **قوله: (فالعدل خروجه ⌐عن صيغته الأصلية¬[٥])**؛ أي: خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى، **(تحقيقًا)** كَثُلَاثَ ومَثْلَث وأُخَرَ وجُمَعَ، **(أو تقديرًا)**[٦]؛ يعني: أو خروج الاسم تقديرًا عن صيغته الأصلية **(كعمر[٧] وقطام في تميم)**[٨].

قال المصنف[٩] في شرحه[١٠]: **العدل على ضربين:**

أحدهما: أن يتحقق بالنظر إليه في نفسه[١١] بدليل يدل عليه.

والآخر: أن يكون غيرَ متحقق، وإنما صير إليه لضرورة كونه وَرَدَ غير منصرف.

فالأول: ثلاث وبابه، وأُخَرُ وجُمَعُ.

* أما **(ثلاث ومثلث)**، فتحقيق العدل فيه: أنك إذا قلت: جاء[١٢] القوم ثُلَاثَ أو[١٣] ⌐جاء القوم¬[١٤] مَثْلَث، أفاد ما يفيده قولك[١٥]: جاء القوم ثلاثة ثلاثة، فلما أفاد ما يفيده المكرر وهو غير مكرر، علم أنه معدول به عن المكرر، لَمَّا كان معناه معناه، وكذلك يقال: أُحاد ومَوحد وَوِحْدان، وثُنى[١٦] ومثنى، وثُلَاث،

---

(١) ساقطة من (خ، ك).
(٢) في (خ، ك): وكون التأنيث.
(٣) في (خ، ك): غير مفارق.
(٤) في (خ، ك): للكلمة.
(٥) ساقط من (ك).
(٦) في (خ): تقديرًا، وفي (ك): وتقديرًا.
(٧) هكذا في نسخ التحقيق، وعبارة متن الكافية: (كعمر وزفر وباب قطام في بني تميم).
(٨) أي: في لغة تميم، وهي قبيلة عظيمة من العدنانية تنسب إلى تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس ابن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، كانت منازلهم بأرض نجد، دائرة من هنالك على البصرة واليمامة حتى تتصل بالبحرين، وانتشرت إلى العذيب من أرض الكوفة. معجم قبائل العرب (١/ ١٢٦).
(٩) في (خ): بزيادة (الشيخ).
(١٠) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٢).
(١١) في (س): إلى نفسه.
(١٢) في (ك): جاءني.
(١٣) في (س): عطف بـ (الواو) لا بـ (أو).
(١٤) ساقط من (ك).
(١٥) في (س): قوله.
(١٦) ليست في (س)، وأصلها: ثناء؛ كرباع وخماس وسداس، فقصر الممدود.

ورُبَاع ومربَع وَرُبْعَان[١].

قال تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر: ١][٢]، وهل يقال إلى عشار[٣]؟ فيقال: خماس ومخمس، وسداس ومسدس... إلى عشار ومعشر، [فيه خلاف][٤]، [فالأصح[٥] أنه لا يقال][٦].

قال المصنف[٧] في شرحه[٨] - وقد نص البخاري[٩] في صحيحه[١٠] على ذلك -: وإنما امتنع ثُلَاثُ وبابه من الصرف، قيل: لأن فيه عدلًا من جهة اللفظ ومن جهة المعنى؛ لأنه عَدَلَ عن لفظ ثلاثة ثلاثةً[١١] إلى ثُلَاثَ ومثلث[١٢]، ومعناه[١٣] كمعنى ثلاثة ثلاثة فتكرر فيه العدل، وقيل فيه: مع العدل الصفة[١٤].

وأما (أُخَرُ) فتحقيق العدل فيه: أنه جَمْعُ (أخرى)، كما تقول في جمع[١٥] فضلى[١٦]: فضل[١٧]، وتقول في المذكر[١٨]: آخَرُ، كما تقول: أفضل.

وقياس باب (أفعل التفضيل) أن يكون[١٩] بـ (مِنْ)، تقول: (أفضل من زيد)، أو الألف واللام نحو: الأفضل، أو الإضافة نحو: أفضل الناس، وهاهنا[٢٠] (أخر)

(١) ليست في (خ، ك)، وتبدو غريبة، والمشهور وزن فعال ومفعل من العدد.

(٢) من قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ جَاعِلِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ يَزِيدُ فِي ٱلۡخَلۡقِ مَا يَشَآءُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [فاطر: ١].

(٣) في (خ، ك): عشرة.

(٤) ساقط من (س).

(٥) في (س): والأصح.

(٦) ساقط من (ك).

(٧) في (خ): الشيخ.

(٨) شرح الكافية لابن الحاجب (ص١٢).

(٩) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد اللّٰه، حبر الإسلام والحافظ لحديث رسول اللّٰه ﷺ، صاحب الجامع الصحيح، والتاريخ، والضعفاء، وخلق أفعال العباد، ولد في بخارى، وتوفي سنة (٢٥٦ هـ). انظر: وفيات الأعيان (٤/ ١٨٨)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٧).

(١٠) انظر: صحيح البخاري (٦/ ٣٦) في أول تفسير سورة النساء، ونصه: (وقال غيره: مثنى وثلاث ورباع، يعني اثنتين وثلاثًا وأربعًا، لا تجاوز العرب رباع).

(١١) في (ك): ثلاثة ثلاثة ثلاثة.

(١٢) ليست في (س، ك).

(١٣) في (ك): فمعناه.

(١٤) في (س): والصفة.

(١٥) ليست في (خ).

(١٦) في نسخ التحقيق: فضلًا.

(١٧) في (س): فضلى.

(١٨) في (س): في جمع المذكر.

(١٩) في (س): يستعمل.

(٢٠) في (خ): فلما ورد وهاهنا أخر، وفي (ك): فلما ورد أخر مجردًا عما هو قياسه.

ليس معه لام التعريف ولا إضافة، فوجب أن يكون على صيغة (آخر من[١])، فلما قيل: أخر[٢]، علم أنه معدول عن (آخر من) لأنه أصله[٣]، هذا كلام ركن الدين[٤]، وقال المصنف في شرحه[٥]: باب أفعل التفضيل قياسه ألا يستعمل إذا قطع عن (الإضافة) و (من) إلَّا بالألف واللام، فلما استعمل[٦] (أخر) بغير الألف واللام عُلِمَ أنه معدول به عما فيه الألف واللام[٧] تخفيفًا، واعترضه الفارسي[٨] فقال[٩]: (لو كان (أخر) معدولًا به عن المعرف لكان معرفة، ألا ترى أن (سحر) معرفة لمَّا كان معدولًا عن السحر، و (أخر) نكرة؛ لأنه صفة لـ ﴿أَيَّامٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤][١٠]، و ﴿أَيَّامٍ﴾ نكرة، فكان نكرة، فدل ذلك على أنه غير معدول به[١١] عن المعرف باللام).

قال المصنف: (لا يلزم إذا عدل عن المعرفة أن يكون معرفة، وإنما كان (سحر) معرفة لأنه علم للوقت المخصوص، لا لكونه معدولًا عن السحر، و (أمس) بني[١٢] لتضمنه لام التعريف)[١٣].

وأما (جُمَعُ) فتحقيق العدل فيه: أنه جمعٌ لـ (جمعاء)، وقياس (جمعاء) أن يجمع على (جُمْع) ساكن الوسط كـ (حمراء) و (حُمْر)، فـ (جُمَعُ) متحرك الوسط[١٤] معدول به عن (جُمْعٍ) ساكن الوسط[١٥] عند (الأخفش)[١٦]،

---

(١) في (س): منه.
(٢) ساقط من (ك).
(٣) ساقط من (س).
(٤) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٦).
(٥) شرح الكافية (ص١٢).
(٦) ليست في (ك).
(٧) في (ك): ألف ولام.
(٨) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي، أحد الأئمة في علم العربية، له من الكتب: الحجة، والعسكريات، والشيرازيات، وغيرها. توفي (٣٧٧ هـ). انظر: وفيات الأعيان (٢/ ٨٠).
(٩) هذا الرأي للخليل بن أحمد. انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف (٢/ ١٤).
(١٠) الآية بتمامها: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٨٤].
(١١) ليست في (س، ك).
(١٢) ليست في (خ)، وفي (س): وبنا أمس.
(١٣) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص١٢).
(١٤) في (خ): الأوسط.
(١٥) ساقط من (س).
(١٦) هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، المعروف بالأخفش الأوسط، نحوي عالم =

واعترضه (الفارسي)[١] فقال: (فَعْلَاء[٢]) يجمع على (فُعَل) في الصفات، و (جمعاء) اسم، فقياسها أنْ تجمع على[٣] (جَمَاعَى) كـ(صحراء وصحارى)، فَعُدِلَ عن (جماعى) إلى (جمع) متحرك الوسط[٤]، واعترضه[٥] (ابن مالك)[٦] فقال[٧]: (جُمَعُ معدول عن جمعاوات)[٨]؛ لأن جمع المذكر قد[٩] جمع[١٠] بالواو والنون فقيل: أجمعون، فقياس جمع المؤنث أن يجمع على (جمعاوات)[١١]، وفيه سؤال ،وهو أن،[١٢] يقال: إنَّ جمعه على (جمعاوات) لا يمنع من جمعه مكسرًا على (جماعى)[١٣]، فما وجه الحجر؟

وعلة منع الصرف في (جُمَعَ): العدل والصفة عند الأخفش[١٤]، والعدل والتعريف عند غيره.

فالفارسي[١٥] قال: (لأنه[١٦] علم[١٧] للتوكيد)، وسيبويه[١٨]..................

= باللغة والأدب، توفي سنة (٢١٥هـ). انظر: وفيات الأعيان (٢/ ٣٨٠)، وبغية الوعاة (١/ ٥٩٠).
وانظر: رأي الأخفش في الخصائص (١/ ٢٦)؛ قال: كما حكى أبو الحسن (ذهب به الدينار الحمر والدرهم البيض).

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي (٢/ ٢١١)، ولم أعثر عليه في آثار الفارسي التي بين أيدينا.

(٢، ٣) ساقط من (س).

(٤) في (خ): الأوسط.

(٥) انظر: شرح عمدة الحافظ (ص٨٦٨).

(٦) هو: جمال الدين أبو عبد اللّه، محمد بن عبد اللّه بن مالك الطائي الجياني الأندلسي الشافعي النحوي اللغوي، توفي سنة (٦٧٢ هـ). بغية الوعاة (١/ ١٣٠)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٣٩).

(٧) في (س): وقال (ابن مالك).

(٨) انظر: شرح عمدة الحافظ (ص٨٦٨).

(٩) ليست في (خ، س).

(١٠) ليست في (س).

(١١) في (خ): فقياس (جمعاء) أن يجمع على (جمعاوات). وفي (ك): فقياس منع الصرف في المؤنث أن يقال: جمعاوات.

(١٢) ليست في (س).

(١٣) في (ك): وفيه نظر؛ لأن جمعه على جمعاوات لا يمنع من جمعه جمع التكسير... إلخ.

(١٤) في الهمع (١/ ٢٨): وعن الأخفش صرفه؛ لأن العدل إنما كان حال التأكيد وقد ذهب.

(١٥) الهمع (١/ ٢٨)، ولم ينسبه إلى أحد، وإنما قال: (فذهب قوم).

(١٦) في (س): إنه.

(١٧) ليست في (س).

(١٨) هو: عمر بن عثمان بن قنبر أبو بشر، صاحب الكتاب، مالئ الدنيا وشاغل الناس، أخذ النحو عن الخليل ويونس وعيسى بن عمر وأبي الخطاب الأخفش، وأخذ عنه قطرب والأخفش سعيد بن مسعدة وغيرهما، توفي سنة (١٨٠ هـ) وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة على أحد الأقوال. أخبار النحويين =

والخليل[١]: (لأنه في معنى الإضافة)[٢]، كأنه قال: جمعهن[٣].

* **الضرب الثاني[٤]: العدل التقديري كعمر وقطام في لغة[٥] تميم.**

أما (عمر): فلمَّا ورد غير منصرف، وليس فيه ظاهر إلا العلمية، وقد علم باستقراء لغة العرب أنهم لا يمنعون إلَّا العلتين[٦]، قُدِّرَ فيه العدل عن (عامر)؛ لأنه لا يمكن فيه (تقدير علة مع[٧] العلمية سوى العدل؛ لأن سائر العلل متعذرة فيه، فلو ورد منصرفًا لم يكن للعدل فيه وجه، فما[٨] ورد على وزن (عمر) نحو: (قُثم)[٩] و (زُفَرَ)[١٠] و (زُحَلَ)[١١] و (سعد بلع)[١٢]) و (قوس قزح)[١٣]، فإنْ سُمِعَ منعه من العرب منع، وإنْ سُمِعَ صرفه صرف، نحو: (أُدَد) [اسم للنسر][١٤]، و (لُدَد)[١٥] صرف ولم يرد في كلام العرب، فقيل: يمنع؛ لأن أكثر

= (ص٣٧)، والبلغة (ص١٧٣)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٢٩).

(١) هو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس، هو أول من استخرج العروض، أخذ عنه سيبويه والأصمعي والنضر بن شميل، توفي سنة (١٧٥ هـ). طبقات الزبيدي (ص٤٧)، والبلغة (ص٧٩)، وبغية الوعاة (١/ ٥٥٧).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ١٤)، وفيه: هما معرفة بمنزلة كلهم.

(٣) في (س): جميعين.

(٤) الضرب الأول (ص١٦٣).

(٥) ليست في (خ، ك).

(٦) هكذا في نسخ التحقيق، والأوضح: إلا لعلتين؛ لأن المراد السبب.

(٧) في (س): جمع. وهو خطأ.

(٨) في نسخ التحقيق: فلما.

(٩) هو الذكر من الضباع، والأنثى: قثام، مثل حذام، وهما معدولان عن فاعل وفاعلة. اللسان، مادة (قثم).

(١٠) الزفر: السيد، وبه سمي الرجل زفر، ويسمى به القوي على الحمالات. اللسان، مادة (زفر).

(١١) اسم كوكب من الكُنَّسِ. اللسان، مادة (زحل).

(١٢) سعد بلع من منازل القمر، وهما: كوكبان متقاربان زعموا أنه طلع لما قال اللّـه تعالى للأرض: ﴿ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ ﴾ [هود: ٤٤]، انظر: الصحاح، مادة (بلع).

(١٣) طرائق متقوسة تبدو في السماء أيام الربيع، وزاد الأزهري: غب المطر بحمرة وخضرة وصفرة، وفي الحديث عن ابن عباس ﷺ: « لا تقولوا: قوس قزح؛ فإنّ قزح اسم الشيطان، وقولوا: قوس اللّـه ». انظر: اللسان، مادة (قزح).

(١٤) ساقط من (س).

(١٥) ليست في (ك)، ومعناها: اللديدان: جانبا الوادي، ومنه أخذ اللدود، وهو: ما يصب من الأدوية في أحد شقي الفم. الصحاح: لدد.

ما ورد (فُعَلُ) ممنوعًا[١]، وقيل: يصرف؛ لأن تقدير العدل فيه[٢] لا حاجة إليه.

وأما باب (قطام) ففيه إشكال؛ لأن في (قطام) العلمية والعجمة والتأنيث المعنوي؛ لأنه اسم امرأة فلا[٣] ملجأ[٤] إلى تقدير العدل فيه.

قال ركن الدين: « وجدت نسخة مقروءة على المؤلف[٥] قد حذف منها (قطام)، فسألت قارئها فقال: حذفها المصنف حال القراءة عليه »[٦].

قال الإمام يحيى حمزة[٧] عليه السلام[٨]: « وهو اللائق بفطنته وذكائه »[٩]، وإنما قال في (تميم): « لأنهم فيما كان علمًا بوزن[١٠] فعال[١١] يعربونه إعراب ما لا ينصرف[١٢] إلّا ما آخره (راء)، نحو (حضار) اسم نجم، فوافقوا أهل الحجاز[١٣] في بنائه على الكسر إلا القليل منهم، فأعربوا الكل[١٤] إعراب ما لا ينصرف، وأهل الحجاز يبنون ما كان على وزن (فعال) علمًا[١٥] كـ (قطام) و حذام[١٦] على الكسر لشبهه باسم الفعل نحو (نزال) على ما سيأتي إن شاء اللّـه تعالى[١٧].

* * *

● قوله: (الوصف شرطه أن يكون في الأصل) كذلك[١٨]:

---

(١) في (س): ممنوع. وليس كذلك؛ لأنها حال منصوبة.

(٢) ليست في (خ، ك).

(٣) في (س): وهو.

(٤) أي: فلا داعي.

(٥) أراد به (ابن الحاجب) مؤلف الكافية، وليس (الرَّصَّاص)؛ لأن (ركن الدين) متقدم عليه.

(٦) انظر: الوافية في شرح الكافية (المتوسط) (ص٢٦).

(٧) ليست في (خ، ك).

(٨) في قوله: عليه السلام.. إسراف؛ لأن المعروف أن هذا خاص بالأنبياء.

(٩) الأزهار الصافية (١/ ٤١/ أ)، ونصه: (وحكى بعض المتأخرين أنه وجد نسخة قرئت على المصنف قد أسقط عنها لفظ (قطام)، وهذا هو اللائق بفطنة الشيخ وجوده وذكائه وإنصافه).

(١٠) ليست في (ك).

(١١) في (ك): فعال علمًا.

(١٢) ساقط من (ك).

(١٣) انظر: شرح التصريح (٢/ ٢٢٦).

(١٤) في دخول (أل) على (كل) نظر.

(١٥) ليست في (خ، س).

(١٦) ليست في (س).

(١٧) ساقط من (خ، ك).

(١٨) قوله (كذلك) زيادة من الرصاص على متن الكافية.

يعني وصفًا[١] في الأصل[٢]، فلا يَضُرُّ طُـرُوُّ الاسمية عليه.

● (**فلذلك امتنع أسود وأرقم**)، وإن كانا اسمين (**للحية**) لمَّا كانا للوصف في الأصل، (**وكذلك أدهم للقيد**)، ولا يَضُرُّ طُـرُوُّ الوصفية، (**وكذلك صرف** (**أربع**) **في: مررت بنسوة أربع**)، وإنْ كان الآن صفة، وفيه وزن الفعل؛ ولأَنَّ (أربعًا) في الأصل من أسماء العدد.

● **قوله: (وضعف[٣] منع (أفعى) للحية، و (أجدل) للصقر، و (أخيل) للطائر)..**

لأن هذه أسماء لا صفات، وإنَّما منعه بعض[٤] العرب لأنه توهم أَنَّ في (أفعى) معنى الخبث، وأن (أجدل) من الجدل وهو القوة، وكون (أخيل) من الخيلَانِ وهو: طائر فيه لمعة تخالف لونه.

وعلى المنع قول الشاعر:

١٣. كأَنَّ العُـقَيلـيِّـينَ حين لَقِيتُهُم فراخُ الـقطا لاقَـيْنَ أجدلَ بازِيا[٥]

وقال:

---

(١) في (س): واصفًا. (٢) في (ك): في أصل وضع اللغة.

(٣) أي: ضعفه النحاة، قال ابن مالك:

وَأَجْـدَلٌ وأَخْـيَـلٌ وأَفْـعَـى مصروفَةٌ وقـد يَنَـلْـنَ المَـنْـعـا

(٤) لم أجده منسوبًا إلى أحد، وفي الهمع (١/ ٣١): وقيل: إن (أفعى) مشتق من فوعة السم، وهي حرارته، وأصله أفوع ثم قلب فصار أفعى.

(٥) المشهور أنه للقطامي: عمير بن شييم بن عمرو بن عباد من بني جشم بن بكر، جعله ابن سلام في الطبقة الثانية من الشعراء الإسلاميين، توفي سنة (١٣٠ هـ)، وفي العيني (٤/ ٣٤٦) روي للقطامي وجعفر بن علبة الحارثي، وفي المؤتلف والمختلف (ص١٩) لجعفر بن عُلبة الحارثي، ويروى البيت في العيني (٤/ ٣٤٦)، والأشموني (٣/ ٢٣٧)، وشرح التصريح (٢/ ٢١٤): (يوم لقيتهم)، وفي المؤتلف والمختلف (ص١٩): (حين رأيتهم)، وفي العيني (٤/ ٣٤٧)، والأشموني (شرح الشاهد في الهامش)، (٣/ ٢٣٧): (كأن بني الدغماء إذ لحقوا بنا).

وبازيا: من بزا عليه إذا تطاول عليه، ويجوز أن يراد به الطائر المعروف ويكون معطوفًا على (أجدل)، وحذف العاطف للضرورة. ومن مراجع البيت: ديوان القطامي (ص١٨٢).

والشاهد فيه: في قوله: (أجدل)؛ حيث منع من الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة؛ لأنه مأخوذ من الجدل وهو الشد، وأكثر العَرَبِ يصرفه لخلوه عن أصالة الوصفية وهو الصقر.

١٤. دعيني وعلمي بالأُمُورِ وشِيمتي فما طائري[١] يومًا عليكِ بِأَخيَلَا[٢]

وقوله[٣]:

١٥. ومطرقٍ يَنفُثُ[٤] سُمًّا كما أَطرَقَ[٥] أفعى ينفُثُ السُّمَّ صِلُّ[٦]

* * *

● قوله: (التأنيث بالتاء شرطه العلمية)..

لأنه لو لم يكن علمًا لكانت التاء معرضة للزوال، فلم يكن لازمًا تأنيثه، أَلَا ترى أنَّ (قائمة) في: مررت بامرأة قائمة، مصروفة وإنْ كان فيها صفة وتأنيث؛ لأنك تقول: رجل قائم، فتزول التاء، وإذا[٧] كان علمًا لم يجز[٨] تغييره.

* وقوله: (بالتاء)، ولم يقل: بالتأنيث[٩] اللفظي، احتراز من التأنيث بالألف كحبلي وحمراء فإنَّه يمنع وحده، فلا[١٠] يشترط فيه علمية على ما تقدم.

● قوله: (والمعنوي كذلك):

يعني شرطه العلمية كاللفظي بالتاء؛ لأنه لو لم يكن علمًا كان تأنيثه معرضًا

---

(١) في (س): طائر.

(٢) البيت لحسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري أبو الوليد: صحابي جليل، شاعر الرسول ﷺ، عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام، توفي سنة (٥٤ هـ). انظر: الإصابة (ص١٧٠٤)، وخزانة البغدادي (١/ ١١١)، والبيت في ديوانه (ص٢٠٦)، برواية (ذريني) مكان (دعيني)، والأخيل: طائر مشؤوم وهو ما يسمونه (الشقراق).

والشاهد فيه: في قوله: (بأخيلا)؛ حيث منع من الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة .انظر: العيني (٤/ ٣٤٨)، وشرح التصريح (٢/ ٢١٤)، والأشموني (٣/ ٢٣٧).

(٣) قد أطلت البحث عنه ولم أعثر عليه.

(٤) في (خ): يرشح.

(٥) في (ك): مطرق.

(٦) ساقط من (س)، والبيت من البحر السريع، والصل: بالكسر الأفعى التي لا تنفع فيها الرقية، أو التي تقتل إذا نهشت من ساعتها. اللسان: (صلل).

والشاهد فيه: منع صرف (أفعى) لوزن الفعل ولمح الصفة؛ لأنه بمعنى خبيث. وانظر البيت في: التذييل (٦/ ٣٢٨)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢/ ١٦١)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٨/ ٣٩٨).

(٧) في (خ): فإذا.

(٨) في (خ): لم يجوز. وهو خطأ؛ لأنه مجزوم.

(٩) في (خ، ك): التأنيث.

(١٠) في (خ): ولا.

للزوال، ومن ثم صرف (جريح) في: مررت بامرأة جريح، مع تحقق[1] الوصفية فيه والتأنيث المعنوي[2]؛ لأنك إذا قلت: مررت برجل جريح، زال التأنيث، فإنْ سَمَّيْتَ علمًا بجريح أو قائمة - في التأنيث، بالتاء - امتنعا من الصرف؛ لأن العلمية يلزم معها[3] التأنيث؛ لكون العلم لا يجوز تغييره.

● **قوله: (وشرط تحتم تأثيره)**:

أي: وشرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي - لأن الكلام فيه -، وأما اللفظي[4] بالتاء فلا يشترط فيه[5] إلا العلمية كما تقدم.

● **قوله: (الزيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط أو العجمة)**؛ لأنه لو كان ثلاثيًّا ساكن الأوسط نحو (هند) صار خفيفًا على ألسنتهم، ومنع صرفه للثقل فقاومت [خفته[6]] إحدى العلتين، فبقي على سبب واحد فصرف، ومن منعه من الصرف لم[7] ينظر إلى خفته، ولذلك قال الشيخ: فهند يجوز صرفه، ولك منعه أيضًا، وقد ورد في قول[8] الشاعر:

١٦. لم تَتَلَفَّعْ بفضلِ مِئْزرِها　　　دعدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ بالعُلَبِ[9]

---

(١) في (س): تحقيق.

(٢) ليست في (س).

(٣) ليست في (س).

(٤) في (خ): التأنيث اللفظي.

(٥) في (س): له.

(٦) ليست في (س).

(٧) في (س): ما.

(٨) في (س): قوله، وفي (ك): قولهم.

(٩) ينسب هذا البيت لشاعرين هما:

جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي، من تميم، أشعر أهل عصره، توفي سنة (١١٠ هـ). وفيات الأعيان (١/ ٣٢١)، والشعر والشعراء (ص٢٣٠)، والخزانة (١/ ٣٦).

وعبيد اللّه بن قيس بن شريح بن مالك، من بني عامر بن لؤي، شاعر قريش في العصر الأموي، ولقب بابن قيس الرقيات؛ لأنه كان يتغزل بثلاث نسوة اسم كل واحدة منهن رُقَيَّة، توفي سنة (٨٥ هـ). طبقات الشعراء (ص١٨٦)، والخزانة (٣/ ٢٦٥ - ٢٦٩).

والتلفع: التقنع والتردي، والعلب: جمع علبة، كظلمة وظلم، وهو إناء من جلد يشرب به الأعراب. والفضل: ما يفضل ويزيد. سيبويه (٢/ ٢٢)، واللسان، مادتي (دعد، ولفع)، والخصائص (٣/ ٦١)، والمنصف (٢/ ٧٧)، والمفصل (ص١٧)، وابن يعيش (١/ ٧٠)، وفيه: ولم تسق دعد في العلب. وديوان جرير (ص١٠٢١) طبعة (١٩٧١ م)، وملحق ديوان ابن قيس الرقيات (ص١٧٨).

والشاهد فيه: صرف (دعد) وترك صرفها في نص واحد؛ لأنه اسم ثلاثي ساكن الوسط؛ وإنما جاز ذلك لخفته.

● قوله: (وزينب وسقر[١] وماهُ[٢] وجور[٣] ممتنع):

* أما (زينب) فلأنه زائد على الثلاثة، و (سقر) متحرك الأوسط، والحركة تقوم مقام الحرف الرابع، والحرف الرابع[٤] يقوم مقام التاء، ألا ترى أنك تقول في تصغير قدم - وهو مؤنث معنوي[٥] -: قُدَيْمَة، وفي تصغير زينب: زُيَيْنِبُ، والتصغير يَرُدُّ الشيء إلى أصله؛ فلولا أنَّ الحرف الرابع في زينب يقوم[٦] مقام التاء لظهرت في تصغيره كما ظهرت في تصغير قدم، والدليل على أن الحركة تقوم مقام الحرف الرابع أنهم قالوا في الألف إذا كانت خامسة: إنها تحذف، تقول[٧] في النسبة إلى (حبارى) اسم طائر: حُبَارِيّ[٨] بحذف الألف، وكذلك قالوا في النسبة إلى (جَمَزَى) اسم شجر: جَمَزِيّ[٩] بحذف الألف، وليس بخماسي، لكن أقاموا تحرك وسطه مقام الحرف الخامس، وكذلك هاهنا في التأنيث أقاموا الحركة مقام الحرف الرابع.

* قوله: (وَمَاهُ وَجُورُ ممتنع)؛ لأنه وإنْ كان ساكن الأوسط[١٠] فقد حصل شرط التحتم وهو العجمة؛ لأن فيها علتين: العلمية والتأنيث؛ لأنهما اسمان لبلدين وفيهما العجمة مقوية عند الجمهور. وقال الزمخشري[١١]: « مؤثرة ».

● قوله: (فإنْ سُمِّيَ به مذكرًا): أي بالمعنوي، (فشرطه) في منع الصرف (أن يكون زائدًا على ثلاثة[١٢] أحرف):

لأنه لو كان على ثلاثة أحرف لم يكن فيه[١٣] تأنيث حينئذ لا من حيث اللفظ؛

---

(١) سقر: اسم من أسماء النار. الصحاح، (سقر).

(٢) الماء: الذي يشرب، أصله (موه)، فالهمزة بدل من الهاء في موضع اللام، وجمعه على أمواه (قلة) ومياه (كثرة)، وتصغيره مويه. انظر: الصحاح، (موه).

(٣) جُور (بضم الجيم): اسم بلد يذكر ويؤنث. انظر: الصحاح، مادة (جور).

(٤) ليست في (س).

(٥) في (س): معنوي مؤنث.

(٦) في (ك): قائم.

(٧) ليست في (س).

(٨) في (س): حبار.

(٩) عبارة (ك): وكذلك قالوا في النسبة إلى جمزى إذا كانت الألف خامسة (اسم شجر) جمزيّ.

(١٠) في (خ): الوسط.

(١١) انظر: المفصل (ص١٨)، ولم ينص على (مؤثرة)، وإنما قال: « وأما ما فيه سبب زائد كماه وجور، فإن فيهما ما في نوح ولوط مع زيادة التأنيث، فلا مقال في امتناع صرفه ».

(١٢) نص الكافية: الزيادة على الثلاثة.

(١٣) في (س): منه.

لأنه[١] لا تاء فيه، ولا من حيث المعنى؛ لأن مدلوله مذكر فاعتبر الأقوى فقط، وهو ما يقوم مقام التاء وذلك الحرف الرابع، ولم يعتبر تحرك الأوسط إلَّا ⌐حيث يكون مدلوله مؤنثًا[٢] لا¬[٣]حيث يكون مدلوله مذكرًا؛ لأن التحريك نائب عن[٤] الحرف الرابع فهو[٥]ضعيف؛ فلذلك قال: (فَقَدَمٌ منصرف)؛ لأنه ثلاثي، (وَعَقْرَبُ ممتنع)؛ لأنه زائد على الثلاثة، فلو سمي مؤنث بمذكر ثلاثي ساكن الأوسط[٦] كزيد وعمرو فقيل[٧]: حكمه كحكم (هند)، وقيل[٨]: يمتنع؛ لأنه نُقِلَ من الأخف وهو المذكر إلى الأثقل.

* * *

● **قوله: (المعرفة شرطها[٩] ⌐أن تكون¬[١٠] علمية[١١]):**

يعني: لا يمنع من الصرف من المعارف إلا العلمية؛ لأن المعارف خمس: فالمبهم والمضمر[١٢] مبنيان وغير المنصرف من المعربات، فلا اعتبار بهما[١٣] ⌐في منع الصرف¬[١٤]، والمعرَّفُ باللام والمضاف إلى أحد المعارف لا يمنعان من الصرف، بل يَجْعَلَانِ غير المنصرف منصرفًا[١٥] أو في حكم المنصرف على ما سيأتي، فبطلت أربعة أقسام، وبقي الخامس وهو العلم.

قال ركن الدين[١٦]: « فإنِ اعْتُبِرَ زِيدَ مع العلمية تعريف التوكيد، فإنَّ

---

(١) ليست في (س)

(٢) في (س): مؤنث. وهو خطأ؛ لأنه خبر كان، وحقه أن يكون منصوبًا.

(٣) ساقط من (ك).

(٤) في (خ): مناب.

(٥) في (خ): وهو.

(٦) في (خ): الوسط.

(٧، ٨) انظر: شرح التصريح (٢/ ٢١٨)، ولم يذكر من قال بهذا.

(٩) في (س): شرطه.

(١٠) ساقط من (خ).

(١١) في (خ): العلمية.

(١٢) في (خ): فالمضمر والمبهم. وفي (س): والمضمرات. وهو خطأ؛ بدليل أنه وصفهما بمثنى، وهو قوله: (مبنيان)، أي: المبهم والمضمر.

(١٣) في (س): بها.

(١٤) ساقط من (س).

(١٥) في (س): منصرف. وهو خطأ؛ لأنه مفعول ثان منصوب.

(١٦) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٩) (أ)، ونص ما قاله ركن الدين: « هذا إذا لم يعتبر تعريف التوكيد، أما إذا اعتبر فشرط التعريف أحد الأمرين، وهو إما تعريف العلمية وإما تعريف التوكيد ».

(أجمع) ممتنع من الصرف للوزن والتعريف؛ لأنه في معنى أجمعهم » عند الخليل[١] وسيبويه[٢]، وأما الفارسي فقال: « ألفاظ التوكيد كأجمع وبابه أعلام للتوكيد »[٣]، فعلى قوله هي داخلة في العلم، وعلى القول الأول[٤] يلزم أن المعارف ست، ويزاد هاهنا تعريف التوكيد، يعني أنه يمنع من الصرف أيضًا[٥].

* * *

● **قوله: (العجمة شرطها علمية في العجمة)**[٦]:

يعني أن للعجمة شرطين؛ (أحدهما): أن يكون الاسم علمًا في العجم ثم ينقل إلى علمٍ في العرب؛ لأنه إذا نقل علمًا فالعلم لا يجوز تغييره فَقَوِيَ فيه أثر[٧] العجمة، بخلاف ما إذا نقل إلى العرب غير علم كديباج[٨] واستبرق[٩]؛ فإنه يلحقه التغيير بدخول[١٠] اللام عليه والإضافة فيصير من جنس كلام العرب فضعفت عجمته، وقد اعْتُرِضَ كلام الشيخ بـ (قالون) فإنَّه ممتنع من الصرف مع أنه في العجم غير علم، بل اسم للصدق وهو جنس.

قال نجم الدين: « فالأولى أن يقال: شرطه أن ينقل إلى علم، وإنْ لم يكن علمًا في العجم »[١١].

(١، ٢) انظر: الكتاب (٢/ ١٤)، وفيه: هما معرفة بمنزلة كلهم.

(٣) انظر: البصريات (١/ ٦٥٩)، وانظر: الهمع (١/ ٢٨)، ولم ينسب فيه لأحد.

(٤) وهو كونها في معنى (أجمعهم)، وهو رأي الخليل وسيبويه.

(٥) ليست في (س).

(٦) نص الكافية: العجمة شرطها أن تكون علمية في العجمة.

(٧) في (خ، ك): أمر.

(٨) الديباج: ضرب من الثياب، وهو فارسي معرب. انظر: اللسان (دبج).

(٩) الاستبرق: الديباج الغليظ، وهو فارسي معرب، وتصغيره أبيرق. الصحاح (ب ر ق).

(١٠) في (س): لدخول.

(١١) شرح الكافية (١/ ٥٣)، ولم أجد هذا النص بلفظه، إلا إن كان الرصاص قد تصرف فيه، والأشهر عند النحاة أن يكون علمًا في اللغة الأعجمية.

● **قوله: (أو زيادة على الثلاثة وتحرك الأوسط[١]؛ [فنوح منصرف، وشتر[٢] وإبراهيم ممتنع][٣]):**

يعني أن الشرط الثاني أحد أمرين:

- إمَّا زيادة الاسم على ثلاثة أحرف كإبراهيم.

- أو تحرك الأوسط[٤] كـ (شتر)[٥]؛ لأن الحركة تقوم مقام الحرف الرابع.

قالوا: وفي التمثيل بـ (شتر) نظر؛ لأنه اسم موضع، ففيه تأنيث معنوي ومعرفة علمية ممتنع[٦] لهما، فهو كـ (سقر) تأنيث معنوي.

والأولى أن يقال: مثل (لمك)[٧]، فإنَّ فيه علمية وعجمة، وهو متحرك الأوسط[٨]، وهو اسم رجل.

وأما (نوح) فمنصرف لأنه ساكنِ الوسط، ولم يجز الوجهان فيه كـ (هند) لأن التأنيث أقوى[٩] من العجمة، وقال الزمخشري[١٠] وعبد القاهر[١١]: « هما سواء »[١٢]، واحتجا بأنها قد أَثَّرَتْ مع سكون الوسط في (ماه وجُور)، قال ابن الحاجب: (وهو قياس قوي لكن لم يعضده[١٣] سماع)[١٤]، [وجميع أسماء

---

(١) نص الكافية: أو تحركِ الوسط أو زيادة على الثلاثة.

(٢) في (س): ومنبر. (٣) ساقط من (خ، ك).

(٤) في (خ): وسطه.

(٥) اسم حصن بديار بكر، وفي مراصد الاطلاع (٢/ ٧٨٣): قلعة من أعمال أران بين برذعة وكنجة.

(٦) كذا في نسخ التحقيق، والأولى أن يقال: فمنع، أو فهو ممتنع.

(٧) هو: أبو نوح النبي ﷺ كما في الروايات. (٨) في (خ): الوسط.

(٩) في (س): فيه أقوى. (١٠) مضى التعريف به (ص١٣٨).

(١١) هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، النحوي، البلاغي، أبو بكر، واضع أصول البلاغة، كان من أئمة اللغة، من أهل جرجان، له شعر رقيق، من كتبه: أسرار البلاغة - وهو مطبوع -، ودلائل الإعجاز، والجمل في النحو - وهو مخطوط -، وإعجاز القرآن - وهو مطبوع -، والمقتصد في شرح الإيضاح - وهو مطبوع -، وغيرها. توفي سنة (٤٧١ هـ).

انظر: فوات الوفيات (٢/ ٣٦٩)، وبغية الوعاة (٢/ ١٠٦).

(١٢) المفصل (ص١٧، ١٨). (١٣) في (ك): يعضطه.

(١٤) انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٥٤)، والنقل بالمعنى.

الأنبياء التي في القرآن لا تنصرف إلا ستة، وقد جمعها سيدنا[١] فقال[٢]:

١٧ . شُعَيبًا ونوحًا صالحًا ومحمـدًا وهودًا ولوطًا جر بالكسر واصرف[٣]

[وبـاقي أسـمـاءِ الـنبـيـيـن كلـهـا عليها قضوا بالمنع يا صاح فاعرفِ][٤]

وجميع أسماء الملائكة أعجمية إلا (مالك) و (رضوان)، فمالك منصرف، ورضوان ممتنع، ذكره الشيخ (إسماعيل)[٥] في تعليقه.

وجميع أسماء القبائل والأماكن يجوز فيها الصرف والمنع إذا لم يظهرْ أحد[٦] العلتين[٧] كتميم[٨] ومضر[٩]، فالمنع على أنه اسم للقبيلة أو البقعة، والصرف على أنه اسم[١٠] للحي أو المكان[١١].

* * *

● قوله: (**الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح**):

أي: شرط[١٢] الجمع المانع من الصرف أن يكون على صيغة منتهي الجموع، وهو: كل جمع ثالث حروفه ألف[١٣] بعد الألف حرفان كـ (مساجد)، أو ثلاثة

---

(١) ليست في (خ، س). (٢) لم أعثر عليه ولا على قائله، ولعله مصنوع.

(٣) في (ك): جاءت أسماء الأنبياء مرفوعة. (٤) ساقط من (س، ك).

(٥) هو: إسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني، نحوي صرفي، من آثاره: شرح الكافية الذي سماه (الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في كشف المقدمة الكافية الحاجبية، وفي ملحق البدر: أن اسم كتابه (الأسرار الشافية في كشف معاني الشافية)، مات سنة (٧٩٤ هـ). انظر: كشف الظنون (ص١٣٧٦)، وملحق البدر الطالع (ص٥٦).

(٦) في (خ): أمر.

(٧) في (خ): العلتان. وهو خطأ؛ لأنها مضاف إليه.

(٨) مضى التعريف بها (ص١٦٣).

(٩) قبيلة عظيمة من العدنانية كانت ديارهم حيز الحرم إلى السروات وما دونها من الغور، وكانت ديارهم بالجزيرة بين دجلة والفرات مجاورة الشام، وكانوا أهل الكثرة والغلب بالحجاز، وكانت لهم رياسة مكة، ويجمعهم فخذان هما خندف وقيس. انظر: معجم القبائل (٣/ ١١٠٧).

(١٠) ليست في (خ، س).

(١١) ساقط من (س)، وأول السقط قوله: وجميع أسماء الأنبياء (ص).

(١٢) في (س): شرطه. (١٣) في (ك): ألفا. وهو خطأ؛ لأنه خبر مرفوع.

أحرف أوسطها ساكن كـ (مصابيح)، أو حرف مشدد من حرفين كـ (دوابّ)[١] وشوابّ[٢] بغير تاء.

● **(فإنْ كان بتاء تأنيث[٣] نحو: فرازنة[٤] فمنصرف)[٥]؛ لأن تاء التأنيث** من خواص الاسم، وغير المنصرف مشبه للفعل، فَبَعُدَ بدخول التاء عن شبه الفعل.

* **وقول الشيخ[٦]: (بغير هاء)**، الأولى أن يقول: بغير تاء[٧] كما قلناه[٨]؛ لأنه يلزمه: فواكه وفواره[٩]، فإنَّها بالهاء وهو ممتنع، وقصد الشيخ بالهاء[١٠] تاء التأنيث؛ لأنه يوقف عليها بالهاء، لكن العبارة[١١] موهمة، والاحتراز أولى.

* **والأولى[١٢] أن يزيد[١٣] الشيخ[١٤] : ولا ياء نسبة**؛ ليخرج نحو: مدائني، فإنَّ (مدائن) ممتنع، فإذا دخلت ياء النسبة انصرف؛ لأنها من خواص الاسم كتاء التأنيث.

● **قوله: (وحضاجر علمًا للضبع غير منصرف؛ لأنه منقول عن الجمع، وسراويل إذا لم يصرف وهو الأكثر؛ فقد قيل: إنه[١٥] أعجمي حمل على مُوَازِنِـهِ في العربية)**.. إلى آخر ما ذكره.

---

(١) في (س): كشواب ودواب.

(٢) في اللسان (شبب): امرأة شابة من نسوة شواب، زعم الخليل أنه سمع أعرابيًّا فصيحًا يقول: إذا بلغ الرجل ستين فإياه وإيا الشواب.

(٣) في (س): بتأنيث.

(٤) الفرزان من لعب الشطرنج، أعجمي معرب، وجمعه: فرازين، وقد يقال: فرازنة. انظر: اللسان، (فرزن).

(٥) نص الكافية: وأما فرازنة فمنصرف.

(٦) ابن الحاجب.

(٧) في (خ): ياء. وليس كذلك.

(٨) في (ك): قلنا. حيث حذف العائد على الاسم الموصول (ما).

(٩) فواره: هي جمع فارهة، بمعنى قوية.

(١٠) في (ك): بغير الهاء. وقد سقطت الكلمة من (خ).

(١١) في (خ): عبارة الشيخ.

(١٢) ليست في (س).

(١٣) في (س): يزاد.

(١٤) ليست في (س).

(١٥) ليست في (خ، ك).

اعلم أنه يرد على الجمع[1] إشكالات ثلاثة:

* **الأول: (حضاجر)**[2]، ووجه إشكاله أن حضاجر علم[3] لماهية الضبع الموجودة[4] في كلِ فرد من الضباع كأسامة للأسد، وهو وإنْ كان فيه شرط الجمع من حيث إنَّ ثالثَ حروفِهِ ألف بعدها[5] حرفان فليس بجمع؛ لأن مدلوله الضبع، فكيف امتنع وهو مفرد والشرط وحده لا يكفي، بل[6] لا بد مع[7] شرط الجمع من كونه جمعًا، فأجاب الشيخ في المتن فقال: **(لأنه منقول عن الجمع)**، يعني أن حَضَاجِرَ في الأصل جمع حضجر، والحضجر: عظيم البطن، فسميت الضبع حضاجر لعِظَم بطنها، والمعتبر في الجمع كونه جمعًا[8] في الأصل كالوصف، لكن يتوجه[9] على الشيخ أن ينبه على ذلك في الجمع كما قاله في الوصف، فلو سميت رجلًا بمساجد امتنع لكونه جمعًا في الأصل.

* الإشكال الثاني: (**سراويل**)، فإنَّ مدلوله مفرد وهو الآلة المعروفة، فليس بجمع وإنْ كان فيه شرط الجمع، وهو أكثر إشكالًا من حضاجر؛ لأنه لم يتحقق له مفرد يكون جمعًا له كما تحقق في (حضاجر)، ولذلك اخْتُلِفَ في توجيهه كما ذُكِرَ في المقدمة[10] فقيل[11]: أعجمي حمل في منع الصرف على موازنه في العربية وهو (قناديل)؛ لأنهما على زنة واحدة. ‹لكن يلزم هؤلاء أن نقول: الجمع وما أشبه›[12] الجمع، (**وقيل: عربي جمع سروالة تقديرًا**)، وسمي به

---

(١) في (س): الجميع.
(٢) في (س): أما الأول فحضاجر.
(٣) في (ك): علمًا. وهو خطأ؛ لأنه خبر (أن) فحقه أن يكون مرفوعًا.
(٤) في (س): الموجودة. وليس كذلك؛ لأنه صفة لماهية.
(٥) في (خ، ك): بعد الألف.
(٦) ليست في (ك).
(٧) في (س): من.
(٨) عبارة (س): والمعتبر في كون الجمع جمعًا.
(٩) كذا في نسخ التحقيق، ولعلها: يتوجب.
(١٠) في (خ، س): الكتاب. والمراد به كتاب ابن الحاجب (الكافية)، حيث قال قبل ذلك: فأجاب الشيخ في المتن.
(١١) قاله سيبويه، انظر: الكتاب (٣/ ٢٢٩)، وتبعه ابن الحاجب في الكافية (ص٧).
(١٢) ساقط من (س).

الآلة المفردة، (وحجتهم قول الشاعر)[١]:

١٨. عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ[٢]

وفيه[٣] نظر[٤]؛ لأنَّ الشاعر لم يقصد سروالة بعض مدلول سراويل، وإنَّما مدلول سراويل وسروالة واحد، فكيف يكون جمعًا له.

قال الشيخ: (**فإذا صُرِفَ**)؛ يعني سراويل، (**فلا إشكال**)؛ لأنه مفرد، ولم يتحقق كونه جمعًا.

* الإشكال الثالث: كل جمع آخره ياء حقيقة قبلها كسرة؛ **نحو: جواري** ونواصي وغواشي[٥]، ولا خلاف بين النحاة أنه في اللفظ **في حال الرفع والجر كقاض في رفعه وجره**، تقول: هذه جوارٍ ونواصٍ وغواشٍ، ومررت بجوارٍ ونواصٍ وغواشٍ، ولكن اختلفوا هل يحكم بأنه منصرف أو ممتنع؟

قال الزجاج[٦]: « يحكم[٧] بأنه منصرف؛ لأن الجمع شرطه أن يكون بعد الألف حرفان، وليس بعدها هاهنا إلّا الراء، فصار كَسَلامٍ وكَلَامٍ، لكن يقال[٨]: إنَّ الياء في حكم الموجودة؛ لأن كسرة[٩].............................

---

(١) ساقط من (خ، س)، وجاء مكانها فيهما: كما سمي الضبع بحضاجر.

(٢) قائله مجهول، وقيل: إنه مصنوع. واللؤم: الدناءة في الأصل والخساسة في الفعل، والمستعطف: طالب العطف. انظر الشاهد في: ابن يعيش (١/ ٦٤)، والخزانة (١/ ١١٣)، والعيني (٤/ ٣٥٤)، وشرح التصريح (٢/ ٢١٢)، والهمع (١/ ٢٥)، والأشموني (٣/ ٢٤٧).

والشاهد فيه: في قوله: (سروالة)؛ حيث احتج به من قال: إن سراويل جمع سروالة، وإن سراويل منع الصرف لكونه جمعًا.

(٣) في (خ، س): ولكن فيه.

(٤) عبارة (خ، س): وفيه نظر؛ لأن الشاعر في قوله:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

(٥) أي: على الأصل، والقياس بدون الياء لأن الياء تحذف في الجر والرفع، أو بالوقف على كل كلمة.

(٦) انظر: ابن يعيش (١/ ٦٣، ٦٤)، وشرح التصريح (٢/ ٢١٢)، والإغفال (٨٧/ ب)، والزجاج هو: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، كان من أهل الفضل والدين، عالمًا بالنحو واللغة، تلمذ على المبرد، من كتبه: (معاني القرآن)، و (الاشتقاق)، وغيرها، توفي سنة (٣١١ هـ). وفيات الأعيان (١/ ٤٩)، وبغية الوعاة (١/ ٤١١).

(٧) في (خ، ك): فالزجاج حكم.

(٨) في (خ): يقال له.

(٩) في (خ، ك): كسر.

الراء تدل عليها، وإلّا لزم[١] إذا لم تكن الياء مقدرة أن يقوم في الرفع: هذه جوارٌ بالرفع، وهو لا يقول به، فهو مشكل عليه من هذا ».

وقال سيبويه[٢] وأصحابه[٣]: « هو ممتنع من الصرف، لكن هو مشكل عليه من دخول التنوين وغير المنصرف لا يدخله التنوين، فَاخْتُلِفَ في توجيهه على هذا القول؛ فمنهم من قال: يقدم الإعلال أَوَّلًا؛ لأنه حكم لازم للكلمة، فإذا صحت نظرنا هل هو منصرف[٤] أو لا، فقالوا: أصله هذه جواريٌ بالرفع والتنوين، ومررت بجواريٍ بالجر والتنوين، فَثَقُلَتِ الضمة والكسرة على الياء فَحُذِفَتَا، فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وبقيت الكسرة لتدل على الياء المحذوفة، ثم نظرنا فإذا الياء في حكم الموجودة، فعلى هذا بعد الألف حرفان فهو ممتنع، فحذف التنوين الذي فيه لأنه للتمكين، وأتي[٥] بتنوين[٦] آخر عوضًا عن الياء المحذوفة، فالتنوين للعوض لا للتمكين، والممتنع من غير المنصرف تنوين التمكين، وهذا هو[٧] الذي رواه السيرافي[٨] عن سيبويه[٩].

وقال المبرد[١٠]: « يقدر ممنوعًا من الصرف من أول وَهْلَةٍ، فتقول: هذه جواريُ بالرفع، ومررت بجواريِ بالجر[١١] من غير تنوين، فَثَقُلَتِ[١٢] الضمة

---

(١) في (خ): لزمك.

(٢) الكتاب (٢/ ٥٧).

(٣) الخليل والمبرد.

(٤) في (س): هل ينصرف.

(٥) في (س): والى.

(٦) في (س): تنوين.

(٧) ليست في (س).

(٨) انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٥٨).

والسيرافي هو: الحسن بن عبد اللّـه بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد: نحوي، عالم بالأدب، أصله من (سيراف) من بلاد فارس، له من المصنفات: (الإقناع) في النحو، و (صنعة الشعر)، و (البلاغة)، و (شرح كتاب سيبويه)، توفي سنة (٣٦٨ هـ). انظر: وفيات الأعيان (٢/ ٧٨)، وبغية الوعاة (١/ ٥٠٧).

(٩) انظر: الكتاب (٢/ ٥٧).

(١٠) انظر: المقتضب (١/ ١٤٣)، وقد نقله الرصاص بالمعنى.

والمبرد هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أخذ عن الجرمي والمازني، له: الكامل، والمقتضب، والاشتقاق. توفي سنة (٢٨٥ هـ). البلغة (ص٢٥٠)، وإنباه الرواة (١/ ٢٤١)، وبغية الوعاة (١/ ٢٦٩).

(١١) سقطت من (س).

(١٢) في (س): فنقلت. وليس كذلك.

والكسرة على الياء فحذفتا وعوض عنهما تنوين، فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، لكن يلزم المبرد أن يَجُرَّ بالفتحة[١]؛ لأنه قدره غير منصرف من أول الأمر وهو يُجَرُّ بالكسرة، فحصل من هذا أن التنوين على قول الزجاج: تنوينِ تمكينٍ وأنه منصرف[٢]، وعلى قول السيرافي[٣] تنوين عوض عن الياء »، وعلى قول المبرد[٤] تنوين عوض عن حركة الياء.

وأما في حالة[٥] النصب فإنَّك تقول: رأيت جواريَ، فهو ممنوع من الصرف إجماعًا.

قال الشيخ في شرحه[٦]: (ومن العرب من يقول: مررت بجوارِيَ[٧] فيجره بالفتحة، وعليه قول الشاعر:

١٩. فلو كان عبدُ اللَّـه مولًى هَجَوْتُهُ ولكن عبدَ اللَّـه مَـوْلى موالِـيَـا[٨])

قال نجم الدين[٩]: « وهي لغة قليلة »، وبهذه اللغة يقول[١٠] (الكسائي)[١١]

---

(١) في (س): بالفتح.

(٢) في (خ): مصروف. (٣) في (س): سيبويه.

(٤) مضى التعريف به في (ص١٨٠). (٥) في (خ): حال.

(٦) (ص١٦)، ونص ما قاله: (ومن العرب من يقول: مررت بجواري في الخفض، وهي قليلة)، والمقصود بالشيخ: ابن الحاجب.

(٧) في (س): بجواريا.

(٨) القائل هو الفرزدق، وقد تقدمت ترجمته في (ص١٥١).
والبيت ليس في ديوانه، وقد قاله لعبد اللَّـه بن أبي إسحاق النحوي، وكان يلحن الفرزدق في قوله:

وعـضُّ زَمَـان يـا ابـن مـروان لـم يَـدَعْ مـن الـمـال إلا مُـسْـحَـتًـا أو مُـجَـلَّـفُ

وقوله:

مُسْتَقبِلِـينَ شَـمَـالَ الـشَّـام تَـضْرِبُـنَـا عَـلَـى زَوَاحِـفَ تُـزجِـي مـخـهـا ريـر

فهجاه ببيت الشاهد، وكان عبد اللَّـه مولى لآل الحضرمي، وآل الحضرمي كانوا حلفاء لبني عبد شمس بالولاء، يقول: لو كان ذليلًا لهجوته، ولكنه أذل من الذليل.
والشاهد فيه: إجراء (موالي) على الأصل للضرورة، والفصيح (موال). انظر: الكتاب (٢/ ٥٨، ٥٩)، والمقتضب (١/ ١٤٣)، وابن يعيش (١/ ٦٤)، والخزانة (١/ ١١٤)، وشرح التصريح (٢/ ٢٢٩)، والهمع (١/ ٣٦)، والأشموني (٣/ ٢٧٣).

(٩) انظر: شرح الكافية (١/ ٥٨)، ونص ما قاله: (وهي قليلة واختارها الكسائي...).

(١٠) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٦٤)، وشرح الكافية للرضي (١/ ٥٨)، وذكر مع الكسائي وأبي زيد عيسى بن عمر في المرجعين.

(١١) علي بن حمزة بن عبد اللَّـه الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي، له: (معاني القرآن)، =

و (أبو زيد)[١]، فهذا مضمون ما ذكره[٢] (نجم الدين) في (جوارٍ) حَقَّقْنَاهُ[٣] لإشكاله[٤].

* * *

● قوله: (التركيب شرطه العلمية):

لأنه إذا كان غير علم كان تركيبه مُعَرّضًا للزوال، فَاعْتُبِرَ اللازمُ وهو مع العلمية.

● قوله: (وأن لا يكون بإضافة ولا إسناد):

فالإضافة نحو (عبد اللّـه)، والإسناد نحو (تأبط شرًّا) اسم رجل، لأَنَّ الإضافة لا تمنع الاسم[٥] من الصرف، بل تجعل الممتنع[٦] منصرفًا[٧] أو في حكمه، وتركيب[٨] الإسناد مبني ومحكي على حاله، وغير المنصرف معرب، فلم يجتمعا.

وكان يجب على الشيخ أن يقول: وأن لا يكون الثاني صوتًا ولا متضمنًا للحرف ليخرج نحو: سيبويه وخمسة[٩] عشر إذا سمي به[١٠]، فسيبويه[١١] مركب، وكذلك خمسة عشر، فإن قيل: ذلك لا يلزم؛ لأنه مبني، وكلامنا في غير المنصرف، وهو معرب.. قلنا: قد احترز من تركيب الإسناد، وهو مبنيٌّ، فإمَّا

= و (المصادر)، و (الحروف)، و (القراءات)، وغيرها، توفي سنة (١٨٩ هـ). انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٢٩٥)، وبغية الوعاة (٢/ ١٦٢).

(١) هو: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أحد أئمة الأدب واللغة، من أهل البصرة، وهو من ثقات اللغويين. من تصانيفه: (كتاب النوادر) في اللغة، و (الهمز) و (المطر) و (اللبأ واللبن)، وكلها مطبوعة، وله أيضًا: (المياه)، و (ولغات القرآن)، وغيرها. توفي سنة (٢١٥ هـ). انظر: وفيات الأعيان (٢/ ٣٧٨)، وبغية الوعاة (١/ ٥٨٢).

(٢) في (س): ما ذكر. وفي (ك): ما قاله.

(٣) في (ك): حققنا.

(٤) في (س): لإشكال فيه.

(٥) ليست في (خ، ك).

(٦) في (س): المنصرف.

(٧) في (س): ممتنعًا.

(٨) نحو: قام زيد.

(٩) في (خ): ونحو خمسة.

(١٠) كذا في نسخ التحقيق، والأولى أن يقول: (بهما)، لأن الضمير المجرور بالياء يرجع إلى سيبويه وخمسة عشر.

(١١) في (خ): لأن سيبويه.

تَـرَكَ[١] الكُلَّ، وإلّا احترزَ من الكُلِّ.

● **قوله: (مثل بعلبك):**

هذا مثال التركيب المعتبر، وهو تركيب المزج.

* * *

● **قوله: (الألف والنون إن كانا في اسم فشرطه العلمية كَعِمْرَانَ، أو صفة[٢])؛ أي[٣]: [وإنْ كانا[٤] صفة][٥]، فانتفاء[٦] فعلانة، وقيل: وجود فعلى)..**

* **اعلم أَنَّ الألف والنون إن كانا في اسم كَـ (عِمْرَانَ) فهما مانعان من** الصرف؛ لشبههما بألفي التأنيث في[٧] نحو: سكري[٨] وحمراء، **ووجه المشابهة بينهما من وجوه:**

أَحَدِهَا: أن تاء التأنيث لا تلحق ألفي التأنيث، وكذلك[٩] الألف والنون.

الثاني: أَنَّ كُلَّ واحد منهما يحذف للترخيم.

الثالث: أَنَّ كُلَّ واحد منهما زيادة[١٠] لمعنى، فالألفان[١١] للتأنيث، والألف والنون للتذكير.

الرابع: أَنَّ الألف زائدة في آخرهما.

وقد ثبت أن ألفي التأنيث يمنعان، فكذلك ما أشبههما، والعلمية شرط لا مؤثرة، واشترطت العلمية ليتحقق الشَّبَهُ المذكور[١٢]؛ ولأن العلـم لا يجوز تغييره بزيادة تاء التأنيث.. هذا مذهب البصريين[١٣]، وعند الكوفيين[١٤] أَنَّ المانع العلمية والزيادة.

---

(١) في (س): تركب.
(٢) نص الكافية: (أو في صفة).
(٣) ليست في (خ، ك).
(٤) في (خ): كان.
(٥) ساقط من (ك). ولو قال: وإن كانا في صفة.. لكان أولى؛ لأن الألف والنون يكونان في الصفة لا صفة.
(٦) في (س): فانتفى.
(٧) ليست في (س).
(٨) ليست في (خ).
(٩) في (س): وكذا.
(١٠) في (س): زيد.
(١١) المراد بالألفين: ألف التأنيث المقصورة ومثل لها بسكرى، وألف التأنيث الممدودة ومثل لها بحمراء.
(١٢) عبارة (س): لتحقق الشبهة المذكورة.
(١٣، ١٤) انظر: الأشموني (٣/ ٢٣٤).

وإنْ كانا[١] في صفة كـ (سكران) فعند البصريين[٢] المانع الألف والنون فقط للمشابهة المذكورة، بشرط انتفاء (فعلانة)، [وقيل: وجود (فعلى). وعند الكوفيين: المانع الزيادة والصفة، لكن للصفة شرط وهو][٣] انتفاء (فعلانة) أو وجود (فعلى).

● **قوله: (ومن ثم اختلف في رحمان، دون سكران وندمان):**

* فَمَنْ شَرَطَ انْتِفَاءَ فعلانة منع (**رحمان**) لأنه لا يقال: رحمانة، وَمَنْ شَرَطَ وجود (فعلى) صرفه[٤]؛ لأنه لم يقل: رحمى. قالوا: والأولى منعه؛ لأنه لم[٥] يشترط وجود (فعلى) إلا لكون ما قيل فيه (فعلى) لم[٦] يُقَلْ فيه (فعلانة)، فإذا انتفت (فعلانة) فذلك المقصود.

* (**وسكران**) ممتنع؛ لأنه لم يُقَلْ في[٧] مؤنثه[٨] (سكرانة)، ووجدت فيه (سكرى)[٩].

* (**وندمان**) منصرف؛ لأنه قيل فيه[١٠] (ندمانة)؛ ولم يقل فيه (ندمى).

واعلم أن الألف والنون إنما يمنعان إذا كانا زائدين[١١]، فإنِ احتملت النون الأصالة والزيادة[١٢] كَـ (حَسَّان)[١٣] من الحسن [أو الحس][١٤]، و (شيطان)[١٥] مِنْ شَطَّ أو شَطَنَ، وَ (تَبَّان) من تَبَّ أو تبَنَ، وَ (عَلَّان) من عَلِيَّ أو عَلَنَ[١٦].. جاز الوجهان بالنظر إلى الزيادة والأصالة، ذكره الحريري[١٧] في شرح[١٨] الملحة[١٩].

---

(١) الألف والنون.
(٢) انظر: الفوائد الضيائية (١/ ٢٣٩)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص٣٥).
(٣) ساقط من (ك).
(٤) ليست في (ك).
(٥) ليست في (ك).
(٦) في (ك): ولم.
(٧) في (خ، ك): فيه.
(٨) ليست في (خ، ك).
(٩) في (س): سكران. وليس كذلك.
(١٠) ليست في (ك).
(١١) في (س): زائدتين.
(١٢) في (خ): الزيادة والأصالة.
(١٣) في (ك): كحسنا.
(١٤) ليست في (ك).
(١٥) في (ك): أو شيطان.
(١٦) في (ك): على.
(١٧) تقدمت ترجمته عند أول وروده (ص١٥٢).
(١٨) انظر: شرح ملحة الإعراب (ص٦٣).
(١٩) في (خ): ملحة الإعراب.

واعلم أن الألف والنون في الاسم السداسي والسباعي زائدتان، وفي الرباعي غير زائدتين كأَبَانَ[١] وَعِنَانَ[٢].

وأما الخماسي فالظاهر الزيادة، إلَّا أن يدل دليل كحسان[٣] ونحوه مما[٤] ذكروا.

* * *

● قوله: (وزن الفعل شرطه أن يختص بالفعل[٥] كـ (شَمَّرَ وضُرِبَ)):

أي: شرط وزن الفعل المانع من الصرف أن يكون الوزن مختصًّا بالفعل؛ كَفَعَّلَ نحو (شَمَّر)، وَفُعِلَ نحو (ضُرِبَ).. إذا سمي بهما[٦].

وكذلك (انفعل) نحو: انطلق، و (افتعل) نحو: اقتدر، و (استفعل) نحو: استخرج، و (تَفَعَّلَ) نحو: تَعَلَّمَ، وَ (افْعَلْ) أمر للمخاطب نحو: اعلم، فإنَّ هذه الأوزان مختصة بالفعل، فإذا سمي بشيء منها علمًا امتنع من الصرف.

ولا يوجد شيء منها في غير الفعل إلا منقولًا من الفعل كَـ (بَذَّرَ)[٧] اسم لماء [و (عثر)[٨] لموضع][٩]، أو أعجميًّا[١٠] كَـ (بَقَّمَ) لِصِبْغٍ و (شَلَّمَ) لبيت المقدس.

● قوله: (أو يكون أوله زيادة كزيادته):

يعني أن الوزن إنْ[١١] كان خاصًّا[١٢]..................................

---

(١) في الصحاح (أبن): أبانان: جبلان، وأبان أحدهما، قال الشاعر:

دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ ... فَتَقَادَمَتْ بِالحُبْسِ فَالسُّوبَانِ

(٢) العِنان بكسر العين للفرس، والجمع أعنة، والعنان أيضًا: المعانة، وهي المعارضة. الصحاح: (عنن).

(٣) في (س، ك): كحسنان.

(٤) في (خ): ذكر أولًا.

(٥) في (خ): به.

(٦) في (ك): بها. وهو خطأ؛ لأن الضمير يعود على اثنين وهما: شمر وضرب.

(٧) بذر: اسم ماء، قال الشاعر:

سَقَى اللَّهُ أَمْوَاهًا عَرَفْتُ مَكَانَهَا ... جُرابًا وَمَلْكُومًا وبَذَّرَ والغَمْرَا

انظر: الصحاح، (بذر).

(٨) عثر: اسم موضع، قال الشاعر:

لَيْثٌ بِعَثَّرَ يَصْطَادُ الرِّجَالَ إِذا ... مَا اللَّيْثُ كَذَّبَ عَن أَقْرَانِهِ صَدَقا

انظر: الصحاح، (عثر).

(٩) ساقط من (ك).

(١٠) في (س): عجميًّا.

(١١) في (س): إذا.

(١٢) في (ك): خالصًا.

[منع كما تقدم[١]، وإنْ لم يكن][٢] [خاصًا فإنْ كان][٣]في أوله زيادة كزيادة الفعل - يعني أحد حروف (نأيت) نحو: أحمد ويزيد وَتَغْلِبَ ونَرْجِسَ - امتنع من الصرف إذا كان مع الزيادة علمية، وذلك كـ (أحمد)، أو وصفية كـ (أحمر)، ولا بد من أن يكون زائدًا وإلا انصرف[٤] نحو: نهشل، فإنَّه منصرف؛ لأن نونه أصلية[٥]، ذكره الحريري[٦] في شرح[٧] الْمُلْحَةِ، [وكذلك حكم (أرمل)[٨] فإنَّه منصرف لقولهم[٩]: أرملة، فإنْ سمي به امتنع][١٠].

● **قوله: (غير قابل للتاء):**

احتراز[١١] من نحو (يَعْمَلٍ)[١٢]، فإنَّه وإنْ كان في أوله زيادة كزيادة الفعل، إلَّا أنه يقال: جمل يعمل، وناقة يعملة، فلما قبل التاء وهي من خواص الاسم بَعُدَ عن شبه الفعل، هذا إذا كان (يَعْمَلُ) صفة، فإنْ كان علمًا امتنع على كل حالٍ؛ لأن العلم لا يجوز تغييره ولا يصح دخول التاء فيه.

فإنْ كان الوزن مشتركًا [أي موجودًا في الاسم والفعل][١٣] نحو: ضرب وجمل، انصرف[١٤] إذا سمي به.

[وقال[١٥] عيسى[١٦] بن عمر: يمتنع إذا نُقِلَ عن الفعل كـ (ضرب) إذا سمي به،

---

(١) في (خ): كما تقدم منع.
(٢) ساقط من (ك).
(٣) ساقط من (س).
(٤) في (س): صرف.
(٥) في (س): النون فيه أصلية.
(٦) مضى التعريف به (ص١٥٢).
(٧) انظر: شرح ملحة الإعراب (ص٦١).
(٨) في (س): أرصل.
(٩) في (س): لقوله.
(١٠) ما بين المعقوفين سقط من (خ) في هذا الموضع، وقد ورد فيها مقحمًا بعد ذلك بستة أسطر، وفي (س) ورد في الموضعين.
(١١) في (س): احترازًا.
(١٢) في اللسان (عمل): اليعملة من الإبل: النجيبة المعتملة المطبوعة على العمل، ولا يقال ذلك إلا للأنثى، هذا قول أهل اللغة، وقد حكى أبو علي: يعمل ويعملة، واليعمل عند سيبويه: اسم؛ لأنه لا يقال جمل يعمل ولا ناقة يعملة، إنما يقال: يعمل ويعملة، فيعلم أنه يعني بهما البعير والناقة.
(١٣) ساقط من (خ، ك).
(١٤) ليست في (س).
(١٥) انظر: كتاب سيبويه (٢/ ٧).
(١٦) هو: عيسى بن عمر الثقفي بالولاء، أبو سلمان، من أئمة اللغة، وهو شيخ الخليل وسيبويه، وهو =

لا (جمل) إذا سمي به[(١)]، واحتج بقوله[(٢)]:

٢٠. أَنَـا ابْـنُ جَـلَا ﴿وطَلَّاعُ الـثَّـنايـا   متى أضـعِ العِمَامَـة تـعرفـوني﴾[(٣)]

﴿فلما لم يُنَـوَّن﴾[(٤)] (جلا)[(٥)] على أنه ممتنعٍ[(٦)] قلنا: جملة ﴿محكية على حالها، ففي (جلا) ضمير فاعل﴾[(٧)].

* قال الشيخ[(٨)]: (وامتنع أحمر) للصفة ووزن الفعل وهو غير[(٩)] قابل، فقد قالوا: أسودة، فيلزم أن ينصرف (أسود)[(١٠)].

قال ركن الدين[(١١)]: « أجابٍ عنه بعضهم: أن (أسود) إنَّما لحقته التاء[(١٢)] بعد استعماله اسمًا للحية، فذلك طارٍ لا اعتدادَ به ».

● قوله: (وما فيه علمية مؤثرة إذا نُـكِّرَ صرف):

لأن العلمية ﴿تزول بالتنكير، فإذا زالت انصرف حيث تكون مؤثرة بمعنى أحد السببين المانعين من الصرف، فإنْ لم تكن مؤثرة كـ (رجل) سمي بـ (مساجد)

= أول من هذب النحو ورتبه، وعلى طريقته مشى سيبويه وأشباهه، وهو من أهل البصرة، له نحو سبعين مصنفًا احترق أكثرها، منها: (الجامع)، و (الإكمال) في النحو. توفي سنة (١٤٩ هـ). انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٤٨٦)، والخزانة (١/ ٥٦).

(١) ساقط من (س).

(٢) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي في: سيبويه (٢/ ٧)، والأصمعيات (ص١٧)، والعيني (٤/ ٣٥٦)، والخزانة (١/ ١٢٣، ٢/ ٣١٢)، وانظر: ابن يعيش (١/ ٦١ و ٣/ ٥٩، ٦٢ و ٤/ ١٠٥)، وشرح التصريح (٢/ ٢٢١)، والهمع (١/ ٣٠)، والأشموني (٣/ ٢٦٠).

قال البغدادي في الخزانة (١/ ١٢٦): « وليس هو للعرجي كما توهمه التفتازاني في المطول وبعده »:

وإن مكاننا من حميري   مكان الليث من وسط العرين

كما نسب هذا البيت للحجاج بن يوسف، ونسبته إليه غير صحيحة، والصواب أن الحجاج تمثل به.

وابن جلا: أي واضح مكشوف لا يخفى مكانه.

والثنايا: جمع ثنية، وهو الطريق في الجبل.

(٣، ٤) ساقط من (ك).

(٥) ليست في (س، ك).

(٦، ٧) ساقط من (ك).

(٨) انظر: شرح الكافية (ص١٨).

(٩) في (س): خبر. وهو خطأ.

(١٠) ليست في (س).

(١١) انظر: الوافية (المتوسط) (ص٣٨)، ونص ما قاله: « وأجاب عنه بعضهم بأن قبوله التاء طار بعد استعماله اسمًا ».

(١٢) ليست في (خ).

أو (حمراء)[١]، فإنَّ (مساجدَ) امتنع لكونه جمعًا في الأصل، ولا أثر للعلمية، وكذلك (حمراء) امتنع بألف[٢] التأنيث الممدودة ولا أثر للعلمية، فإذا نُكِّرَ ذلك لم ينصرف؛ لأن العلمية إذا زالت بالتنكير بقي المانع وهو الجمعية[٣]، والتأنيث[٤] والتنكير يكون بإدخال (رب) ونحوه.

● **قوله: (لِمَا تبين من أنها لا تجامع مؤثرة [إلَّا ما هي شرط فيه])[٥]:**

اعلم أن العلل المانعة من الصرف منها ما لا تجامعه العلمية أبدًا وذلك هو[٦] الوصف لما بينهما من التضاد؛ لأَنَّ العلمية لشيء معين والوصف عَامٌّ، ومنها ما تجامعه وهو على أربعة أضرب: منها ما تجامعه مؤثرة [وشرطًا وذلك التأنيث بالتاء والمعنوي والعجمة والتركيب والألف والنون في الاسم عند الكوفيين[٧]، ومعنى قولنا (مؤثرة): أنها أحد السببين، ومعنى قولنا (وشرطًا): أن السبب الثاني لا يؤثر مع غيرها، ومنها ما تجامعه مؤثرة][٨] من غير شرط، وذلك **العدل ووزن الفعل**، [فإنَّ العدل][٩] يؤثر معها [في نحو: أُحَادَ وَبَابِهِ[١٠]، ووزن الفعل يؤثر معها][١١] في نحو (أحمد)، و [مع الصفة][١٢] في نحو (أحمر)، ومنها ما تجامعه شرطًا غير[١٣] مؤثرة، وذلك الألف والنون في الاسم نحو (عِمْرَانَ) عند البصريين على ما تقدم، ومنها ما تجامعه لا مؤثرة ولا شرطًا، وذلك التأنيث بالألف نحو (حمراء) إذا سمي به، وكذلك الجمع نحو (مساجد) علمًا.

● **قولـه: (إلَّا العدل ووزن الفعل وهما متضادان):**

هذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: إذا كانت العلمية تجامع العدل

---

(١) في (ك): احمراء. (٢) في (خ): لألف.

(٣) في مساجد. (٤) في حمراء.

(٥، ٦) ساقط من (ك).

(٧) إنما اشترط أن يكونا في اسم يعني ليس صفة، وهو العلم؛ لأنه يقوي شبههما بألفي التأنيث. انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص١٧).

(٨، ٩) ساقط من (س، ك).

(١٠) باب أحاد: (ثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع... إلخ).

(١١، ١٢) ساقط من (س، ك). (١٣) في (ك): من غير.

ووزن الفعل مؤثرة وليست شرطًا[١] فيهما لأنهما يمنعان مع غيرها[٢]، فإذا اجتمع في كلمة علميةٌ وعدلٌ ووزنُ فِعْلٍ فَلِمَ قلتم: ما فيه علمية مؤثرة إذا نُـكِّرَ صرف؟ فإذا نُـكِّرَ ما هذا حاله زالت العلمية وبقي العدل ووزن الفعل فلا ينصرف.

أجاب[٣] الشيخ[٤] بأَنْ قال: (هما متضادان)؛ أي: (لا يكون مع العلمية إلّا أحدهما)؛ يعني أن اجتماع العدل ووزن الفعل محال؛ لأن صيغ العدل الحقيقي والتقديري قد[٥] تقدمت، وليس شيء منها على وزن الفعل المانع من الصرف، فاعرفه.

● **قوله: (فإذا[٦] نُـكِّرَ بقي بلا سبب):**

وذلك حيث تكون مؤثرة وشرطًا؛ لأنها تزول بالتنكير، ويزول شرط السبب الثاني بزوالها.

● **قوله: (أو على سبب واحد):**

وذلك حيث تكون مؤثرة من غير شرط، وهو مع العدل أو وزن[٧] الفعل؛ لأنها تزول بالتنكير ويبقى السبب الآخر.

● **قوله: (وخالف سيبويهِ[٨] الأخفشُ[٩] في مثل (أحمر) علمًا ثم يُنَـكَّر[١٠]):**

لا خلاف بينهما في (أحمر) إذا كان نكرة أنّه ممتنع [من الصرف][١١] للصفة ووزن الفعل، وإنَّما الخلاف إذا كان علمًا ثم نكر..

فقال الأخفش[١٢]: ....

---

(١) في (ك): شرط.
(٢) العدل مع الصفة في نحو: أحاد، والوزن مع الصفة في نحو: أحمر.
(٣) في (ك): فأجاب. (٤) انظر: الكافية (ص١٨).
(٥) في (ك): فإن.
(٦) سقط من نسخ التحقيق قول ابن الحاجب: فلا يكون إلا أحدهما، وعبارة متن الكافية هي: وهما متضادان فلا يكون إلا أحدهما، فإذا... إلخ.
(٧) في (ك): ووزن.
(٨) مضى التعريف به، وانظر رأيه في الكتاب (٢/ ٤).
(٩) مضى التعريف به، وانظر رأيه في المقتضب (٣/ ٣١٢، ٣٧٧).
(١٠) كذا في نسخ التحقيق، ونص الكافية: إذا نكر.
(١١) ليست في (س، ك).
(١٢) انظر: المقتضب (٣/ ٣١٢، ٣٧٧)، وشرح المفصل (١/ ٧٠).

منصرف، وقال سيبويه[١]: غير منصرف.

حجة الأخفش: أنه إذا كان علمًا زالت عنه الوصفية؛ لأنها تضاد العلمية على ما تقدم[٢]، فإذا نُكِّرَ[٣] فالعلمية زائلة، فلم يبق فيه[٤] إلَّا علة واحدة وهي وزن الفعل فانصرف.

وحجة سيبويه[٥]: **أن المعتبر في الوصف كونه وصفًا في الأصل**؛ ألَا ترى أنَّ (أسود) - اسمًا للحية - ممتنع وقد زالت الوصفية لكونه اسمًا غير صفة، وإنْ كان اسم جنس اعتبارًا بأصالة الوصفية ويلزم الأخفش أن يصرفه.

وألزم الأخفش سيبويه أن يمنع شيئين من الصرف:

أحدهما: باب (خاتم) ونحوه للعلمية والوصفية[٦]، لأنه في الأصل صفة؛ لأن (خاتم) من الختم، وهو القطع، فأجاب الشيخ[٧] في الكتاب[٨] بقوله[٩]:

● **(ولا يلزمه)**؛ أي: لا يلزم سيبويه **(باب خاتم، لِمَا يلزم من إيهام اعتبار متضادين)**:

يعني: لو مُنِعَ (خاتم) من الصرف للعلمية والصفة الأصلية لأوهم اعتبار المتضادين، وهما العلمية والوصفية؛ لأن العلمية لشيء معين والوصفية[١٠] تفيد العموم، فلو منعوا لهما لكان في ذلك جمع بين[١١] متضادين **(في حكم واحد)**[١٢] فلم يجز.

● **وقوله: (في حكم واحد)**:

وهو منع الصرف؛ لأن اعتبار المتضادين يجوز باعتبار حكمين نحو قوله:

---

(١) الكتاب (٢/ ٤).

(٢) (ص١٨٨)، حيث قال: اعلم أن العلل ما لا تجامعه العلمية أبدًا وذلك الوصف لما بينهما من التضاد.

(٣) عبارة (ك): على (ما نكر فإذا)، تقدم (فإذا نكر)، وهي خطأ؛ حيث أقحم قوله: (نكر فإذا)، فهي زائدة في الكلام.

(٤) ليست في (س، ك).

(٥) انظر: الكتاب (٢/ ٤).

(٦) في (خ): والصفة.

(٧) ليست في (خ، س).

(٨) الكافية.

(٩) في (خ): بقوله في الكتاب.

(١٠) في (ك): والصفة.

(١١) ليست في (س، ك).

(١٢) ساقط من (س، ك).

٢١. أَتاني وعيدُ الحُوصِ من آلِ جعفرٍ فيا عبدَ عمرٍو لو نهيتَ الأَحاوِصَا[(١)]

قال ركن الدين[(٢)]: « فاعتبر العلمية في (أحوص) من[(٣)] جهة منع الصرف؛ ولذلك جمعه على (أحاوص) [كأحمد وأحامد][(٤)]، فاعتبر الصفة فجمعه على (حوص)، فالحكمان منع الصرف والجمع.

الثاني[(٥)]: أفعل التفضيل، نحو: أفضل ونحوه، فإذا[(٦)] سمي به فإنّه ممتنع للعلمية ووزن الفعل اتفاقًا بينهما[(٧)]، وإذا[(٨)] نُكِّرَ صُرِفَ اتفاقًا بينهما[(٩)]، ويلزم سيبويهِ أن[(١٠)] يمنعه للصفة[(١١)] الأصلية، فالجواب أن أفعل التفضيل لم يستعمل صفة إلَّا مع (مِنْ)، [أو الألف واللام، أو الإضافة، على ما سيأتي][(١٢)]، فَلَمَّا لم تذكر (من)، لم تكن صفة لفقدان (مِنْ) فاعرفه.

واعلم أن قولهم: ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف، حجة للأخفش[(١٣)] - في (أحمر) علمًا ثم نكر - على سيبويه أيضًا.

---

(١) القائل هو: الأعشى، واسمه ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له: الأعشى الكبير، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، توفي سنة (٧هـ). انظر: خزانة البغدادي (١/ ٨٤ - ٨٦)، ورغبة الآمل (٤/ ٧٠).

والبيت في ديوانه (ص١٩٩)، والحوص: ضيق العينين، والمراد بهم هنا بنو الأحوص قوم علقمة. وعبد عمرو هو زعيمهم، وهو عبد عمرو بن الأحوص.

والشاهد فيه: حيث جمع (أحوص) على (حوص) و (أحاوص)، حيث اعتبر العلمية فجمعه على (أحاوص)، واعتبر الوصفية فجمعه على (حوص). وانظر: ابن يعيش (٥/ ٦٢ - ٦٣)، والخزانة (١/ ٨٨)، وديوانه (ص١٩٩).

(٢) انظر: الوافية (المتوسط) (ص٤٢).

(٣) في (ك): بين.

(٤) ليست في (س، ك).

(٥) الأول في (ص١٩٠)، وهو باب خاتم.

(٦) في (خ): فإنه إذا.

(٧) في (ك): بينهم. ولعل الصواب ما اخترته؛ لأن الضمير يعود إلى سيبويه والأخفش، بدليل ورود اسم سيبويه بعد ذلك.

(٨) في (خ): فإذا.

(٩) في (ك): بينهم. ولعل الصواب ما اخترته؛ لأن الضمير يعود إلى سيبويه والأخفش، بدليل ورود اسم سيبويه بعد ذلك.

(١٠) في (خ): أنه.

(١١) في (ك): للوصفية.

(١٢) ساقط من (س، ك).

(١٣) في (ك): الأخفش. وانظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٦٥).

● **قوله: (وجميع الباب باللام أو الإضافة ينجر بالكسرة):**

أي: جميع باب ما لا ينصرف إذا دَخَلَتْهُ اللام نحو: الإبراهيم، أو الإضافة نحو: إبراهيمكم ومساجدكم، فإنه ينجر بالكسرة في مواضع[١] الجر لا[٢] بالفتحة اتفاقًا بين النحاة، لكن اختلفوا: هل يحكم بأنه منصرف إذا دخله لفظ الجر أو لا[٣]؟

فعند الزجاج[٤] ومن[٥] تابعه أنه يحكم بصرفه؛ لأنه لما دخل عليه الألف واللام والإضافة وهما من خواص الاسم بَعُدَ عن شبه الفعل فانصرف.

ومنهم من قال: لا يحكم بصرفه لوجود العلتين في الإبراهيم وإبراهيمكم وما أشبهه، وهما: العلمية والعجمة، فإنْ قيل: كيف[٦] جمعوا بين تعريف الألف واللام و بين[٧] العلمية؟ قالوا: ذلك مثل قولك: يا زيد؛ فحرف النداء للتعريف[٨] وزيد علم معرفة، فَلَمَّا اختلف[٩] التعريفانِ جاز الاعتبار[١٠] في الصرف عندهم بدخول التنوين، ومنهم من قال: ينظر بعد دخول الألف واللام أو الإضافة[١١]، فإنْ بقي العلتان منع[١٢] من الصرف كمساجد وسكرى، وحمراء وأحمر وسكران صفة، وإنْ[١٣] بقي أحدهما انصرف كزينب وإبراهيم وبعلبك؛ لأنه[١٤] بدخول الألف واللام أو الإضافة[١٥] على هذه الأسماء تذهب العلمية عند هؤلاء فانصرف.

قال ركن الدين: « وهذا أقرب إلى الحق من المذهبين الأَوَّلَيْنِ »[١٦].

* * *

---

(١) في (خ): موضع.
(٢) في (خ): بالفتحة.
(٣) في (ك): وألا. وهو خطأ.
(٤) مضى التعريف به في أول مرة يرد فيها (ص١٧٩)، وانظر رأيه في الهمع (١/ ٢٤).
(٥) معه السيرافي والزجاجي، الهمع (١/ ٢٤).
(٦) في (ك): فكيف.
(٧) ليست في (س، ك).
(٨) في (ك): المتعرف.
(٩) في (ك): اختلفا. وليس كذلك؛ لوجود الفاعل وهو (التعريفان).
(١٠) في (خ): والاعتبار.
(١١) في (ك): والإضافة.
(١٢) في (ك): فممتنع.
(١٣) في (ك): فإن.
(١٤) في نسخ التحقيق: (لأن)، ولعل الصواب ما أثبت.
(١٥) في (ك): والإضافة.
(١٦) انظر: الوافية (المتوسط) (ص٤٣).

[المرفوعات]

● **قوله: (المرفوعات: هو ما اشتمل على علَم الفاعلية):**

(المرفوعات)[١]: جمع مرفوع، وإنما جمع بالألف والتاء وهو مذكر؛ لأن كل مذكر لم يسمع فيه جمع تكسير[٢] ولا تكاملت فيه شروط جمع السلامة[٣] المذكر، فإنَّه يجمع جمع المؤنث السالم، وذلك نحو: حَمَّامَات وسُرَادِقَات[٤]، ومرفوعات ومنصوبات ونحوه.

* **وقوله: (هو)** ولم يقل: (هي)؛ لأن كل ضمير توسط بين شيئين مذكر ومؤنث وهما في المعنى لشيء واحد جاز تذكيره باعتبار المذكر منهما، وتأنيثه باعتبار المؤنث منهما، فالمرفوعات لفظه مؤنث.

* **و (ما) في قوله**[٥]**: (ما اشتمل)** مذكر؛ لأنها بمعنى (شيء) أو بمعنى (الذي)، والمرفوعات وما اشتمل مدلوله[٦] شيء واحد.

فإنْ قلت: (هو) فبالنظر إلى (ما)، وإنْ قلت: (هي) فبالنظر إلى المرفوعات، كما تقول: الكلام هو الجملة وهي الجملة، و **(علم الفاعلية)** هو الرفع، وإنّما لم يقل: هو ما اشتمل على الرفع؛ لئلا يذكر في الحد لفظ المحدود[٧]، وذلك معيب؛ لأنه يوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة.

* * *
* *
*

(١) ليست في (س، ك). (٢) في (خ): التكسير.

(٣) في (خ): سلامة.

(٤) السرادقات: التي تمد فوق صحن الدار، واحدها: سرادق.. قال رؤبة:

يَا حَكَمُ بنَ المُنْذِرِ بْنِ الجَارُود ... سُرادِقُ المَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ

انظر: الصحاح (سردق)، وفي القرآن: ﴿ أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ﴾ [الكهف: ٢٩].

(٥) ليست في (خ، س). (٦) ليست في (س، ك).

(٧) أي: لئلا يذكر في التعريف لفظ المعرف.

[باب الفاعل]

● قوله: (فمنه الفاعل):

أي: فمما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل.

● (وهو ما أسند الفعل أو شبهه إليه، وقدم عليه على جهة قيامه به):

أي: الفاعل شيء أسند الفعل أو شبه الفعل إلى ذلك الشيء، فالفعل[١] نحو (قام زيد)، وشبه الفعل ؛المراد هاهنا؛[٢] اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، نحو (زيد قائم أبوه، ومضروب غلامه، وحسن وجهه).

وإنَّما لم يقل: اسم أسند الفعل أو شبهه إليه؛ لأن الفاعل قد يكون غير اسم نحو: أعجبني أن ضربت، فـ (أنْ) فاعل وهي حرف، ذكره ركن الدين[٣]، لَكِنْ هي في معنى (ضَرْبِكَ) وهو اسم.

* قوله: (وقدم عليه): احتراز من المبتدأ والخبر نحو: زيد قام[٤]، فإنَّ الخبر[٥] وهو (قام)[٦] مسند[٧] إلى المبتدأ وهو (زيد)، وليس بفاعل له؛ لأن فاعل (قام) ضمير مستتر فيه ؛يعود إلى المبتدأ الذي هو (زيد)؛[٨]، فلو لم يقل: (وقدم عليه) لدخل[٩] ذلك فيه، والفاعل لا يجوز تقديمه على فعله عند البصريين[١٠].

* قوله: (على جهة قيامه به): أي جهة حصوله - أي الفعل - به؛ أي بالفاعل، فيخرج بذلك مفعول ما لم يسم فاعله، نحو (ضُرِبَ زيد)، فإنَّه وإنْ أُسْنِدَ إلى (زيد) الفعل[١١]..

(١) في (ك): فإن الفعل.
(٢) ساقط من (س، ك).
(٣) انظر: الوافية (المتوسط) (ص٤٣)، والنص منقول بالمعنى.
(٤) في (ك): قائم. وليس كذلك.
(٥) في (ك): والخبر.
(٦) في (ك): قائم. وليس كذلك.
(٧) في (ك): أسند.
(٨) ساقط من (س، ك).
(٩) في (ك): دخل.
(١٠) انظر: شرح التصريح (١/ ٢٧٠، ٢٧١)، وفيه: وما ذكره من وجوب تأخير الفاعل عن المسند هو مذهب البصري.
(١١) هكذا في نسخ التحقيق، ولعل الصواب: أسند الفعل إلى زيد وقدم عليه.

وقدم عليه فليس[١] بفاعل؛ لأن الفعل حصل عليه ولم يحصُل به.

وإنَّما لم يقل: قائمًا به؛ ليدخل في ذلك ما هو فاعل حقيقة نحو: ضرب زيد، وخرج ودخل وَعَلِمَ[٢]، وما هو فاعل مجازًا نحو: مات زيد[٣]، وَقَـرُبَ زيد، وَبعُدَ زيد[٤]؛ لأن الموت من اللّـه سبحانه وتعالى[٥]، والقرب والبعد صفة لمكان زيد في الحقيقة، ومن ذلك قولنا: إنْ قام زيد قُمْتُ.. في الشرط، و: لم يقم زيد ولا قعد.. في النفي؛ لِأنَّ الفعل أُسْنِدَ إلى زيد فيهما لفظًا[٦]، ولم يحصل به الفعل، ولم يَجْعَلِ المصنفُ[٧] مفعولَ ما لم يسم فاعله فاعلًا، وإنْ أُسْنِد إليه الفعل نحو (ضُرِبَ زيدٌ)؛ لأن الفعل وقع عليه ولم يحصل به[٨]، فيخرج عن أن يكون فاعلًا، والزمخشري[٩] جعله[١٠] فاعلًا مجازًا نحو: مات زيد، ولو لم يحترز عنه، بل قال[١١]: الفاعل: ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدمًا عليه[١٢]، والمراد بالفعل في قوله: ما أسند الفعل إليه[١٣] على جهة قيامه به[١٤]؛ أي: بمدلول الفعل، وهو الحدث المقترن بالزمان[١٥].

● **قوله: (والأصل أن يلي فعله):**

أي: أصل الفاعل أن يكون بجنب فعله؛ لأنه المحتاج إليه، ولا يتم الكلام إلا به، وما عداه فضلة؛ ولأنه هو[١٦] الْمُوجِدُ للفعل غالبًا فكان أولى بالتقديم من المفعول به، وَقُدِّمَ الفعل عليه لأنه عامل[١٧] فيه، والعامل في الأصل متقدم على معموله.

● **قوله: (فلذلك جاز ضرب غلامَه زيدٌ):**

بنصب الغلام على أنه مفعول، ورفع (زيد) على أنه فاعل.

---

(١) في (ك): وليس.
(٢) ساقط من (س).
(٣) في (س)، وفي (ك): وند.
(٤) ليست في (ك).
(٥) ليست في (خ، س).
(٦ - ٨) ليست في (ك).
(٩) مضى التعريف به عند أول ذكر له (ص١٣٨).
(١٠ - ١٢) المفصل (ص١٨).
(١٣، ١٤) ساقط من (ك).
(١٥) في (س): بزمان.
(١٦) ليست في (س).
(١٧) في (ك): عامله. وهو خطأ.

● (وامتنع: ضرب غلامُه زيدًا) بنصب (زيد)[١] ورفع الغلام[٢]:

يعني أن الدليل على أن أصل الفاعل أن يلي فعله: أنه ورد في اللغة الفصيحة: ضرب غُلَامَهُ زَيْدٌ؛ لأن الضمير في (غلامه) عائد إلى (زيد) الفاعل، وهو متأخر لفظًا، فلولا أن أصله التقدم[٣] لأنه في الرتبة متقدم[٤] لما جاز، ولم يرد في الفصيحة: ضرب[٥] غلامُه زيدًا[٦].. برفع الغلام؛ لأن الضمير في (غلامه) راجع إلى (زيد)، وهو مفعول متأخر لفظًا ورتبة؛ فلم يجز، ومنهم[٧] من أجازه واحتج بقول الشاعر:

٢٢. جَزَى ربُّه عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حاتِـمٍ جَزَاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ[٨]

فقوله: جزى[٩] ربه عدي بن حاتم، مثل (ضرب[١٠] غُلامُهُ زيدًا)، ويجاب بأنه غير فصيح، وروي من هذه اللغة[١١] في شرح التسهيل[١٢] إلى ثلاثة عشر بيتًا[١٣]

---

(١) في (خ): بنصب (زيد) على أنه فاعل. وهو خطأ.

(٢) ساقط من (ك).

(٣) في (س): التقديم.

(٤) ساقط من (خ، ك).

(٥) في (س): اضرب.

(٦) في (ك): (زيد) بالرفع. وهو خطأ؛ لأن المراد النصب.

(٧) هو: أبو الفتح ابن جني، حيث قال في الخصائص (١/ ٢٩٤): «أما أنا فأجيز أن تكون الهاء عائدة على (عدي) خلافًا على الجماعة»، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٧٦).

(٨) اختلف في قائل هذا البيت، قيل: هو أبو الأسود الدؤلي، وهو في الذيل على ديوانه (ص٢٣٦، ٢٣٧)، نقلًا عن خزانة الأدب (١/ ١٣٤)، وفي الدرر اللوامع (١/ ٤٤) منسوب إليه أيضًا، ونسب للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه (ص١٣٠) مع أبيات مفردة تجري مجرى المثل، كما نسب البيت لعبد اللّـه بن همارق أحد بني غطفان. وهو في كتاب الحيوان للجاحظ (٢/ ١١٠) لأبي الأسود الدؤلي. ويروى بـ: (جزى اللّـه عبسًا عبس آل بغيض)... البيت، وعليها فلا شاهد في البيت.
وعدي بن حاتم هو ابن حاتم الطائي، وكنيته أبو طريف، من المعمرين، عاش (١٨٠ سنة)، وتوفي في الكوفة (سنة ٦٧ هـ).
والشاهد في البيت على رواية الرصاص: حيث عاد الضمير (الهاء) من (ربه) على عدي، وهذا شاذ، واحتج به ابن جني على الجواز. وانظر: الخصائص (١/ ٢٩٤)، وأمالي الشجري (١/ ١٠٢)، وابن يعيش (١/ ٧٦)، والخزانة (١/ ١٣٤)، والأشموني (٢/ ٥٩).

(٩، ١٠) ليست في (س، ك).

(١١) ساقط من (س، ك).

(١٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٨٦/ ب)، (٨٧/ أ).

(١٣) منها قول حسان بن ثابت ﷺ:
وَلَـو أَنَّ مَـجْـدًا أَخـلَـدَ الـدَّهـرَ وَاحِـدًا مِنَ النَّاسِ أَبْـقَى مَجدُهُ الـدَّهرَ مُـطـعَـمَا =

يستدل بكل واحد منها على جواز[١] ذلك.

● **قوله: (وإذا انتفى الإعراب لفظًا فيهما والقرينة، أو كان مضمرًا متصلًا، أو وقع مفعوله بعد (إلا) أو معناها، وجب تقديمه):**

يعني أن أصل الفاعل أنْ يلي الفعل[٢] ويتقدم على المفعول، وهذا على سبيل الجواز، وقد يعرض ما يوجب تقديمه على المفعول وذلك في ثلاثة مواضع، [وقد يعرض ما يوجب تقديم المفعول عليه، وذلك في ثلاثة مواضع أيضًا، **فمواضع وجوب تقديمه على المفعول**[٣]][٤]:

* **أولها: أن ينتفي[٥] الإعراب لفظًا فيهما**، يعني في الفاعل والمفعول [وتنتفي القرينة الدالة على الفاعل والمفعول][٦]، وذلك نحو (ضرب موسى عيسى)، فيجب أن يكون الفاعل (موسى) والمفعول (عيسى)؛ لأنَّا لو لم نحكم بأن الفاعلَ المتقدِّمُ لالتبس[٧] الفاعل بالمفعول، فإنْ حصلت قرينة تدل جاز التقديم والتأخير، نحو (أكل موسى الكمثرى)، فيجوز أن تقول: (أكل الكمثرى موسى)؛ لأنه يُعْلَمُ[٨] أن (موسى) آكل و (الكمثرى) مأكولة[٩] على كل حال[١٠].

* **الموضع الثاني: أن يكون الفاعل مضمرًا متصلًا بالفعل**، نحو (ضربت

= وقوله:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوابَ سُؤْدُدٍ ... وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

وقوله:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يلومَنَّ قَوْمُه ... زُهَيرًا عَلَى ما جَرّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ

وقوله:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيْلانِ عَنْ كِبَرٍ ... وَحُسْنِ فِعْلٍ كَما يُجْزَى سِنِمَّار

وقوله:

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا ... وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ يَنْتَصِرُ

(١) ساقط من (س، ك).

(٢) في (س): فعله.

(٣) في (س): الفاعل. وهو خطأ.

(٤) ساقط من (ك).

(٥) في (ك): إذا انتفى.

(٦) ساقط من (ك).

(٧) في (ك): التبس.

(٨) في (خ): قد علم.

(٩) ليست في (ك).

(١٠) في (خ): أن الكمثرى مأكولة وموسى آكل... إلخ.

زيدًا)؛ فإنَّ تقديم (زيد) على التاء لا يجوز؛ لأن وضع التاء التي هي ضمير الفاعل على الاتصال، ويرد عليه (زيدًا ضربت)، فإنّه يقدم المفعول مع كون الفاعل ضميرًا، ويجاب بأن مراد الشيخ: امتناع[١] تقديم المفعول على الفاعل فقط، لا تقديمه[٢] على الفعل والفاعل.

* **الموضع الثالث: إذا وقع مفعول الفاعل بعد (إلا) أو معناها نحو**: ما ضرب زيد إلا عمرًا؛ لأن معنى هذا: انحصار ضرب زيد، وأنه[٣] ما وقع إلا على عمرو، فلو قدرت لزيد مضروبًا غير عمرو لم يجز، وكان الكلام كذبًا[٤]، ولو قدرت لعمرو ضاربًا غير زيد جاز، قال ابن الحاجب[٥]: ([الواقع بعد (إلا) هو المحصور][٦]، فلو قلت: [ما ضربت عمرًا إلّا زيد][٧]، بتقديم المفعول وتأخير الفاعل بعد (إلا)، انعكس المعنى المتقدم، فلو قدرت لزيد مضروبًا غير عمرو صح، ولو قدرت لعمرو ضاربًا غير زيد لم يصح، وذلك عكس المعنى الأول فلم يجز).

وقد نُظِرَ كلام الشيخ بأنه لو قدم المفعول من غير[٨] (إلا) انعكس المعنى كما ذُكِرَ، وأما لو قدّم مع (إلا) فالمعنى على ما هو عليه، فإذا قلت: ما ضرب إلا عمرًا زيد، فمعناه: ما ضرب زيد إلا عمرًا، والشيخ أطلق[٩] أنه لا يجوز، والذي في معنى (إلا) (إنّما).

● **قوله: (وإذا اتصل به ضمير مفعولٍ، أو وقع بعد (إلا) أو معناها[١٠]، أو اتصل مفعوله وهو غير متصل، وجب تأخيره)**:

يعني الفاعل، وهذه[١١] المواضع[١٢]..................................

---

(١) ليست في (ك). (٢) في (خ): لا تقدمه، وفي (ك): لا يجوز تقدمه.
(٣) في (س، ك): أنه. (٤) في (خ): يعني أنه يكون الكلام كذبًا.
(٥) انظر: شرح الكافية (ص٢٠)؛ وقد تصرّف الرَّصّاص في نقله.
(٦) ساقط من (ك).
(٧) ساقط من (ك)، وجاء مكانه: (إنما ضرب زيد عمرًا؛ لأن معنى هذا انحصار ضرب زيد أنه ما وقع إلا على عمرو)، وهذا تكرار لعبارة سابقة. (٨) في (ك): بغير.
(٩) في (س): أطلقه. (١٠) في (س): أو معناه
(١١) في (ك): وهذا. (١٢) في (ك): الموضع.

التي[١] يجب فيها تقديم المفعول وتأخير الفاعل:

* **أولها: أن يتصل به - يعني يتصل بالفاعل - ضمير المفعول**، نحو (ضرب زيدًا سيِّدُهُ)، فـ (سيده) فاعل، والهاء ضمير لـ (زيد) وهو مفعول، فلو قدمت (سيده) على (زيد) لم يجز؛ لأن الهاء تعود إلى (زيد) المفعول، وهو متأخر لفظًا ورتبة، وذلك لا يجوز على الفصيح كما تقدم.

* **الموضع[٢] الثاني: أن يقع الفاعل بعد (إلا) أو معناها**، نحو (ما ضرب عمرًا إلا زيد)، و: (إنَّمَا ضرب عمرًا زيد)؛ لأن المعنى أَنَّ (عمرًا) ليس له ضارب إلا (زيد)، فلو قدمت (زيدًا) وأخرت (عمرًا) انعكس ذلك[٣] المعنى، وفيه النظر المتقدم على الشيخ؛ لأنه لو قدم الفاعل مع (إلا) بقي معناه على حاله، وإنَّمَا ينعكس لو قدم من دون (إلا).

* **الموضع الثالث: أن يتصل مفعوله - أي يتصل[٤] مفعول الفاعل - بالفعل والفاعل غير متصل بالفعل[٥]**، نحو (ضربني[٦] زيد)؛ لأن[٧] ضمير المفعول وهو الياء[٨] لَمَّا اتصلت بالفعل تعذر تقديم الفاعل - وهو (زيد) - عليها.

وإنَّما قال: والفاعل غير متصل؛ لأنه لو كان متصلًا وجب تقديمه على المفعول، نحو (ضَرَبْتَنِي وَضَرَبْتُكَ).

● **قوله: وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا في مثل: (زيد)، لمن قال: من قام؟):**

اعلم أن الفعل يحذف لقيام قرينة تدل عليه تارة على سبيل الجواز، وتارة على سبيل الوجوب، وهو - حيث ينضم إلى القرينة - عوض عن الفعل المحذوف.

فالجواز نحو قول القائل: (زيد)، في جواب من قال: من قام؟ فتقديره: قام

---

(١) في (ك): الذي.
(٢) ليست في (س).
(٣) سقطت من (س)، وأقحمت بعد هذا الموضع بكلمتين.
(٤) سقطت من (ك).
(٥) في (ك): فالفعل.
(٦) سقطت من (ك).
(٧) في (ك): إلى.
(٨) سقطت من (ك).

زيد، لكنْ حُذِفَ (قام) لَمَّا دل عليه السؤال وهو: من قام؟

فإنْ شئت قلت: [قام زيد، وإنْ شئت قلت][1]: زيد.

(و) من[2] الحذف جوازًا قول الشاعر:

٢٣. (لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارعٌ لخصومةٍ) ومختبطٌ مما تُطِيحُ الطَّوائِحُ[3]

فإنّ (لِيُبْكَ)[4] مبني لما لم يسم فاعله، و (يزيد) قام[5] مقام الفاعل، و (ضارع) فاعل لفعل محذوف (لِيُبْكَ)، كأنه قال: من يبكي[6] عليه؟ فقال: ضارع، والضارع: الذليل، والمختبط: السائل، والطوائح: جمع مطيحة[7] وهي المهلكات، [وقد قيل: إنّ (يزيد) منادى حذف منه حرف النداء، و (ضارع) قام[8] مقام الفاعل مرفوعًا بقوله: (ليبك)، فإنْ قيل: هذا يؤدي إلى أن (ضارعًا) مبكي وهو باك، والجواب: أنه المبكي؛ لأنه المصاب بموت (يزيد) في الحقيقة، وهذا معنى حَسَنٌ، ولا حاجة إلى حذف وتقدير][9].

● (والوجوب: نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾

---

(١) ليست في (س، ك). (٢) سقطت الواو من (ك).

(٣) القائل هو: نهشل بن حري بن ضمرة الدارمي، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية وعاش في الإسلام، توفي سنة (٤٥ هـ). خزانة البغدادي (١/ ١٥٢)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (ص٣٢١).
وقد نسب هذا البيت إلى أكثر من قائل، فقد نسبه سيبويه (١/ ١٤٥) للحارث بن نهيك، وقد صوبه المحقق وقال: « الصواب أنه لنهشل بن حري »، وقد نسبه الشنتمري في شرحه لشواهد الكتاب (١/ ١٤٥) للبيد، وهو في ملحق ديوانه (ص٢٣٢)، وفي العيني (٢/ ٤٥٤) أنه لنهشل بن حري، وكذلك في الخزانة (١/ ١٤٧)، ونسبه صاحب معاهد التنصيص (١/ ٢٠٢) لضرار بن نهشل في رثاء أخيه يزيد، وللحارث بن ضرار النهشلي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/ ١١٠)، ولابن نهيك النهشلي في ابن يعيش (١/ ٨٠)، وفي هامشه لأوس بن حجر، كما نسب البيت لمزرد أخي الشماخ.
والضارع: الذليل الخاضع، وتطيح: تذهب وتهلك، والمختبط: طالب المعروف، والطوائح: جمع مطيحة، وهي القواذف.
ومن مراجع الشاهد: الأشموني (٢/ ٤٩)، والهمع (١/ ١٦٠)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٧).
والشاهد فيه: رفع (ضارع) بفعل مقدر دَلَّ عليه ما قبله.

(٤) في (ك): يبك. (٥) ليست في (س، ك).

(٦) في (ك): يبك.

(٧) يقصد: جمع طائحة، ولما كانت بمعنى مطيحة عبر بها عنها.

(٨) في (خ): مقام. والصواب ما أثبت. (٩) ساقط من (ك).

[التوبة: ٦][1]):

فتقديره: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، فحذف (استجارك) الأول وجوبًا؛ لأنَّ (إنِ) الشرطية يجب بعدها الفعل لفظًا أو تقديرًا فهي القرينة، والعوض (استجارك) الثاني، فلو أُتِي[2] بـ (استجارك) الأول لجمعوا بين العوض والمعوض، والْمُفَسِّرِ والْمُفَسَّرِ، وذلك غير جائز، فكان الحذف واجبًا.

● **قوله: (وقد يحذفان معًا لقيام قرينة[3] تدل عليهما، كقولك: نعم، لمن قال: أقام زيد؟):**

أي: نعم ﴿قام زيد[4]، فحذف (قام زيد) لدلالة ﴿السؤال وهو[5] أقام زيد؟ عليه، ويجوز إظهارها، وإنما قدرت الجملة فعلية[6] ولم[7] تقدر اسمية، فتقول: نَعَمْ زيد قام؛ ليكون الجواب مطابقًا للسؤال وهو: أقام؟

* * *
* *
*

(١) ﴿ ... حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ۝٦ ﴾ سورة التوبة.

(٢) في (خ): أتا.

(٣ - ٥) ليست في (س، ك).

(٦) في (ك): الفعلية.

(٧) سقطت الواو من (ك).

[باب التنازع]

● قوله: (وإذا تنازع الفعلان):

كان الأولى أن يقول: وإذا تنازع العاملان فصاعدًا؛ لأن التنازع قد يكون بين فعلين نحو (ضربت وأكرمت زيدًا)، و [قد يكون][1] بين اسمين نحو: زيد ضارب ومكرم عمرًا، فإذا قال: فصاعدًا، عم الاثنين والثلاثة وما فوقها؛ لأنه قد يكون التنازع بين ثلاثة وأكثر نحو قولك: (ضربت وأكرمت وأعطيت زيدًا)، فإنَّ هذه الثلاثة تَنَازَعُ[2] (زيدًا) بمعنى أَنّ كُلَّ واحد منها يطلب أن يكون (زيدًا) مفعولًا[3] له، ومن ذلك قول الشاعر[4]:

٢٤. عُهِدتَ مغيثًا مغنِيًا مَنْ أجرتَـهُ ... فـلم أتـخـذْ إلّا فـناءَكَ مَـوْئِـلَا[5]

فقوله: مغيثًا ومغنيًا، تنازعا (من أجرته).

● قوله: (ظاهرًا بعدهما):

لأنه إذا كان مضمرًا فلا تنازع فيه[6]؛ لأنهما يستويان في صحة الإضمار، وإنما يتصور التنازع إذا كان بعدهما ظاهر[7]، فإنْ أعطيت أحدهما الظاهر[8] أضمرت للثاني، فإنْ قيل: فإنَّه يتصور التنازع في المضمر إذا كان منفصلًا نحو: ما ضرب وأكرم إلا أنا أو إلّا أنت أو إلّا هو، فإنْ أعطيت أحدهما المنفصل أضمرت في

---

(١) ليست في (س، ك).

(٢) هكذا في نسخ التحقيق، ولعل الصواب: تنازعت.

(٣) في (ك) معمولًا.

(٤) البيت لم ينسب لقائل معين.

(٥) البيت من الطويل.. وعهدت: من العهد، وهو يأتي لمعان كثيرة نحو اليمين والأمان والذمة والحفظ وغيرها. ومغيثًا: اسم فاعل من الإغاثة، ومغنيًا: من أغناه عن الشيء إذا كفاه همه عنه.
انظر الشاهد في: العيني (٣/ ٢)، وشرح التصريح (١/ ٣١٦)، والأشموني (٢/ ٩٩)، والهمع (١/ ٩٢).
والشاهد فيه: في (مغيثًا.. مغنيًا)؛ فإنهما تنازعا (من أجرته)، وأعمل الثاني لقربه، وأعمل الأول في ضميره وحذفه، والأصل: مغيثه.

(٦) ليست في (خ، س).

(٧) في نسخ التحقيق: ظاهرًا.

(٨) في (ك): الظاهر أحدهما.

الثاني[١] متصلًا.

قال المصنف[٢] في شرح المقدمة: قد ذكر ذلك بعض المتأخرين، وهو غلط؛ لأنه لو جُعِلَ من هذا الباب لفسد المعنى؛ لأن معنى قولك: ما ضرب وأكرم إلا أنا: نفي الضرب والإكرام عن كل واحد وإثباتهما للفاعل المضمر الواقع بعد إلا متكلمًا كـ (أنا)[٣]، أو مخاطبًا كـ (أنت)[٤]، أو غائبًا كـ (هو)، ولو جعلته تنازعًا أضمرت في أحدهما متصلًا فقلت: ما ضرب[٥] وأكرم إلا أنا، وفي ذلك إثبات أحدِ الفعلين للفاعل ونفي أحدهما عنه، وذلك خلاف المعنى المقصود في قولك: ما ضرب وأكرم إلا أنا، فدل ذلك على أنه لا يجوز التنازع، وأنه كلام محمول[٦] على الحذف، وتقديره[٧]: ما ضرب إلا أنا وما أكرم إلا أنا، فَحُذِفَتْ (أنا) من الفعل الأول لدلالة الثاني عليه، فاعرفه موفقًا.

● **قوله: (ظاهرًا بعدهما):**

لأنه لو كان قبلهما تعذر التنازع؛ لأنه إنْ كان الذي تنوزع فاعلًا نحو: ضربني وأكرمني زيد، فالفاعل لا يجوز تقدمه.

وإنْ كان مفعولًا نحو: ضربت وأكرمت زيدًا، فلو قدمت زيدًا[٨] وقلت: زيدًا ضربت وأكرمت، كان مفعولًا لـ (ضربت)، ولا يجوز أن يكون مفعولًا لـ (أكرمت)؛ لأن حرف العطف لا يعمل ما بعده فيما قبله؛ لأن المعمول[٩] إنَّما يقع حيث يقع عامله، وكما أن أكرمت لا يتقدم على الواو العاطفة، فكذلك معموله الذي هو زيد.

● **قوله: (فقد يكون في الفاعلية نحو: ضربني وأكرمني زيد):**

فإنَّ (ضربني) يقتضي فاعلًا، وكذلك (أكرمني)، فتنازعا (زيدًا)[١٠].

---

(١) في (ك): الثاني في.

(٢) أراد: شرح الكافية لابن الحاجب، انظر (ص٢١).

(٣، ٤) في (ك): كأن.

(٥) في (خ، س): ما ضربت.

(٦) في (خ): مجهول.

(٧) سقط العاطف من (ك).

(٨) ليست في (ك).

(٩) في (ك): المفعول.

(١٠) في (ك): زيد.

● قوله: (وفي المفعولية نحو: ضربت وأكرمت زيدًا):

فكل واحد منهما يقتضي (زيدًا) مفعولًا به[١].

● قوله: (وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين):

يعني متعاكسين؛ بمعنى أن الفعل[٢] الأول يقتضي الفاعل والثاني يقتضي[٣] المفعول أو بالعكس، نحو (ضربني وأكرمت زيدًا، أو: ضربت وأكرمني زيد).

* وقوله: (مختلفين): حال عن الفعلين تقديره: وقد يكون التنازع في الفاعلية والمفعولية عن الفعلين مختلفين، ذكره ركن الدين[٤]، قال: ولا يصح أن يكون (مختلفين) حالًا عن قوله: (في الفاعلية والمفعولية)؛ لأمرين:

أحدهما: أنه قد عُلِمَ أن الفاعلية والمفعولية مختلفان، فلا حاجة إلى زيادة (مختلفين).

والثاني: أنه لو[٥] كان حالًا منهما لقال: مختلفتين، ويحتمل أنه زاد (مختلفين) لئلا يُتَـوَهَّم أن[٦] (ضَرَبَ ضَرَبَ زيد) فيه تنازع؛ فإنَّ ذلك تأكيد ولا تنازع فيه[٧]، والمراد حصول الاختلاف في العمل، وإن اتفق لفظ الفعلين فلا عبرة به نحو: ضَربتُ وضربني زيد، ذكره ركن الدين[٨]، وإنما قال: الفاعليةُ.. ليدخل فيه معمول ما لم يسم فاعله، وكذلك قوله: المفعولية.. ليدخل فيه تنازع المفعول بواسطة حرف جر.

● قوله: (ويختار البصريون إعمال الثاني والكوفيون الأول):

لا خلاف بين النحاة أنه يجوز إعمالُ أيَّهما شئت، لكن اختلفوا أيُّهما الأولى[٩] والمختار، فقال البصريون[١٠]: الثاني؛ لقربه وجواره[١١]........................

---

(١) ليست في (س، ك). (٢، ٣) ليست في (س، ك).

(٤) انظر: الوافية شرح الكافية (المتوسط) (ص٥١).

(٥، ٦) ليست في (س، ك). (٧) في (ك): وليس فيه تنازع.

(٨) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٥١)، والنص منقول بالمعنى.

(٩) في (ك): أولًا. (١٠) انظر: الإنصاف (١/ ٨٣).

(١١) في (ك): وجوار.

[وقال[1] الكوفيون:][2] الأول؛ لسبقه وتقدمه، والذي ورد به القرآن الكريم[3] وعليه الفصحاء ما قاله البصريون، قال تعالى: ﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦]، فـ (آتوني) و (أفرغ)[4] تنازعا[5] (قطرًا)؛ أي: آتوني قطرًا وأفرغ قطرًا[6]؛ أي: أَصُبّهُ، فأعمل الثاني، وهو (أفرغ)؛ لأنه لو أعمل الأول لقال: أفرغه، وكذلك: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩][7]، [كأنه قال][8]: هاؤم[9] كتابيه، واقرؤوا كتابيه، فأعمل الثاني[10]، ولو أعمل (هاؤم) لقال: اقرؤوه كتابيه[11]، وقال الشاعر:

٢٥. وكمتًا مدمّاةً كأنَّ متونَها جرى فوقَها واستشعرت لونَ مُذْهَبِ[12]

فـ (جرى) و (استشعرت) تنازعا[13] (لون[14] مذهب)، فـ (جرى) يقتضي رفعه على أنه فاعل، و (استشعرت) يقتضي نصبه على أنه مفعول به، فنصبه على إعمال الثاني، وذلك كثير في أشعار الفصحاء[15] تركنا التوسع[16] فيها اختصارًا.

ومن حجج الكوفيين[17].. قول الشاعر[18]:

---

(١) انظر: الإنصاف (١/ ٨٣).
(٢) ساقط من (س، ك).
(٣) في (خ): العظيم.
(٤) سقط العاطف من (ك).
(٥) في (خ): يتنازعان.
(٦) عبارة (ك): آتوني قطرًا أفرغه قطر وأفرغ قطرًا. والقطر: النحاس المذاب.
(٧) ﴿ فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ [الحاقة: ١٩].
(٨) ساقط من (س، ك).
(٩) في (ك): هوم.
(١٠) وهو (اقرؤوا).
(١١) ساقط من (س، ك).
(١٢) البيت لطفيل الغنوي، واسمه: طفيل بن عوف بن كعب، من بني غني من قيس عيلان، شاعر جاهلي فحل، وهو أوصف العرب للخيل، يقال له: المحبر؛ لتحسينه شعره، له ديوان شعر مطبوع. انظر: الخزانة (٣/ ٦٤٣)، والشعر والشعراء (ص٢٢٣).
ومعنى (كمتًا) جمع كميت، وهي الخيل المشربة حمرة.
المدماة: الشديدة الحمرة. متونها: ظهورها. استشعرت: لبست منه شعارًا.
والشاهد في البيت: حيث أعمل الثاني، وهو (استشعرت) فنصب به (لون). انظر: سيبويه (١/ ٣٩)، وجمل الزجاجي (ص١١٦)، والإنصاف (ص٨٨)، وابن يعيش (١/ ٧٧، ٧٨)، والعيني (٣/ ٢٤)، والأشموني (٢/ ١٠٤)، وديوانه (ص٢٣).
(١٣) في (ك): متنازعين.
(١٤) في (ك): للون.
(١٥) في (ك): الفصحى.
(١٦) في (ك): لتوسع.
(١٧) انظر: الإنصاف (ص٨٦).
(١٨) لم ينسب البيت لقائل معين.

٢٦. ولـمَّـا أَنْ تـحـمـل آلُ لـيـلـى سمعتُ بيـنِـهِم نَـعَبَ الغرابا[١]

فـ(سمعت) و (نعب) تنازعا (الغراب)، فأعمل الأول وهو (سمعت)، ولو أعمل الثاني لقال: نعب الغراب.

وبيت[٢] امرئ[٣] القيس الذي ذكره المصنف في آخر الباب من أعظم حججهم وسيأتي، ويلزم على إعمال الثاني الإضمار قبل الذكر في الأول، وعلى إعمال الثاني لا يلزم، وهذه حجة قوية[٤] للكوفيين[٥].

● قوله: (فإنْ أعملت الثاني):

يعني على ما اختاره البصريون.

(أضمرت الفاعل في الأول)، يعني إذا كان الأول يقتضي فاعلًا نحو: ضربني وأكرمت زيدًا.

● قوله: (على وفق الظاهر):

أي: إن كان الظاهر مفردًا[٦] مذكرًا أو مؤنثًا أو مثنًّى أو مجموعًا، أضمرت في الأول على حسبه، تقول: (ضربني وأكرمني زيد)؛ أي: ضربني هو، ضرباني وأكرمني الزيدان، ضربوني[٧] وأكرمني الزيدون، ضَرَبَتْنِي وأكرمتني هند، ضربتاني وأكرمتني الهندان، ضربنني وأكرمتني الهندات، فتضمر في الأول دون الثاني، وعلى ذلك فقس.

---

(١) تحمل آل ليلى: وضعوا حمولهم، وهموا بالارتحال. والبين: البعد والفراق. انظر: الإنصاف (ص٨٦).

أما الشاهد فقد بينه المصنف بما يكفي.

(٢) قوله:

وَلَـو أَنَّـمَـا أَسـعَـى لِأَدنَـى مَـعِـيـشَـةٍ كَفَانِـي وَلَـم أَطـلـبْ قَـلـيـلٌ مِـن المَـالِ

(٣) هو: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، شاعر من بني آكل المرار، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يماني الأصل، مولده بنجد، أو بمخلاف السكاسك باليمن، واختلف المؤرخون في اسمه؛ فقيل: حندج، وقيل: مليكة، وقيل: عدي. توفي سنة (٨٠ ق هـ). انظر: خزانة البغدادي (١/ ١٦٠ و ٣/ ٦٠٩ - ٦١٢)، والشعر والشعراء (ص٣٦).

(٤) في (ك): قول. وهو تحريف.

(٥) انظر: الإنصاف (١/ ٨٣، ٨٤).

(٦) ليست في (س، ك).

(٧) في (ك): ضربني.

● **قوله: (دون الحذف):**

بمعنى أنك تضمر الفاعل في الأول (دون الثاني)[١]، ولا يجوز حذفه من الأول.

● **(خلافًا للكسائي)**[٢]، فقال: « تحذفه من الأول؛ لأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر »[٣].

أجاب البصريون بأنهم حكموا وقدروا[٤] بأن الجملة الثانية مقدمة على الأولى، كأنك قلت في ضربني وأكرمني زيد: (أكرمني زيد وضربني)، فالضمير راجع إلى (زيد) تقديرًا.

● **قوله: (وجاز):**

يعني أن الكسائي قال[٥]: « إذا حَذَفْتَ الفاعل من الأول جاز » **خلافًا للفراء**[٦]، فقال: « كلام البصريين لا يجوز؛ لأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، وكلام الكسائي لا يجوز؛ لأنه يؤدي إلى حذف الفاعل وهو لا يجوز حذفه ».

فقال الفراء: « إذا أعملت الثاني وكان الأول يقتضي فاعلًا، لم تجز هذه المسألة؛ لما أدى إليه من المحذورين المذكورين ».

قالوا: والصحيح جوازها؛ لأنه قد ورد فصيحًا.. قال الشاعر:

جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[٧]

فإنَّ (جرى) يقتضي فاعلًا[٨]، و (استشعرت) يقتضي مفعولًا، وقد نصب (لون)، وأضمر في (جرى) فاعلًا تقديره (هو)، قال الكسائي[٩]: « هو

---

(١) ساقط من (خ، س).
(٢) مضى التعريف به (ص١٨١).
(٣) انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٧٩)، وانظر: ابن يعيش (١/ ٧٧).
(٤) في (ك): وقد روى.
(٥) انظر: ابن يعيش (١/ ٧٧).
(٦) ابن يعيش (١/ ٧٧)، وشرح الكافية للرضي (١/ ٧٩)، والفراء هو: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، أعلم الكوفيين بعد الكسائي، وقد أخذ عنه وعن يونس. له من المصنفات: معاني القرآن، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، وغيرها، مات بطريق مكة سنة (٢٠٧ هـ).
وفيات الأعيان (٦/ ١٧٦)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢١٢)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٣٣).
(٧) تقدم تخريج البيت في (ص٢٠٥).
(٨) عبارة (ك): فإن جرى واستشعرت يقتضي فاعلًا، واستشعرت يقتضي مفعولًا.
(٩) هذا تكرار لرأيه الذي مر قبل قليل.

محذوف، ولا يقدر ضمير مستتر[١] في (جرى)، والقياس تقديره؛ لأن الفاعل عمدة ».

● قوله: (وَحَذَفْتَ المفعول إنِ اسْتُغْنِيَ عنه وإلا أظهرت):

يعني إذا أعملت الثاني والفعل الأول[٢] يقتضي مفعولًا حذفته ولا تأتي به؛ لأن إضمار المفعول قبل الذكر لا يجوز، فيحذف لأنه فضلة، وأما الفاعل فلم يحذف لأنه عمدة، فتقول: ضربت وأكرمني زيد، ولا تقول[٣]: ضربته وأكرمني زيد.

* وإنَّما قال الشيخ: (وإلا أَظْهَرْتَ): يعني أنك تحذف المفعول ولا تضمره، وإنْ لم يجز حذفه أتيت به ظاهرًا وذلك في باب (حسبت وأخواتها)، نحو: حسبني منطلقًا وحسبت زيدًا منطلقًا، فإنَّ (حسبني) و (حسبت) تنازعا[٤] (زيدًا) و (منطلقًا) الأخير، فأعمل[٥] (حسبت)، فوجب إظهار مفعول (حسبني) وهو (منطلقًا) الأول؛ لأن حذفه ممتنع؛ لأنه لا يجوز حذف أحد مفعولي (باب حسبت) ،وذكر الآخر،[٦]، ولا يجوز إضماره؛ لأنه إضمار قبل الذكر لمفعول، والمفعول فضلة فلم يجز، وأما[٧] الفاعل فأضمر في (حسبني).

● قوله: (وإنْ أعملت الأول):

يعني على ما اختاره الكوفيون.

● (أضمرت الفاعل في الثاني):

يعني إذا كان الثاني يقتضي[٨] ،فاعلًا وأضمرت المفعول إنْ كان يقتضي،[٩] مفعولًا، ويكون الإضمار على وفق الظاهر في الإفراد والتثنية والجمع[١٠] والتذكير والتأنيث على حسب ما تقدم في إعمال الثاني على مذهب البصريين، تقول:

---

(١) في (خ): ضميرًا مستترًا؛ لأن تقدر جاء في هذه النسخة بالبناء للمعلوم.

(٢) في (س): الثاني. وهو خطأ، بدليل قوله بعده: لأن إضمار المفعول قبل الذكر لا يجوز.

(٣) في (ك): تقل.

(٤) في (س): يتنازعان.

(٥) في (س): فاعل، وفي (ك): وأعمل.

(٦) ساقط من (ك).

(٧) في (س): فأما.

(٨) ليست في (ك).

(٩) ساقط من (س).

(١٠) في (س): وردت هنا ووردت بعد قوله: والتأنيث، وهذا تكرار لا داعي إليه.

ضربتِ وأكرمني زيدًا[١]، ضربت وأكرماني الزيدين، ضربت وأكرموني[٢] الزَّيْدِين، وعلى ذلك فقس.

ومثال أن[٣] يقتضي الثاني مفعولًا: ضربني وأكرمته زيد، ضربني وأكرمتهما الزيدان، ضربني وأكرمتهم الزيدون، وقس على ذلك المؤنث.

● وإنَّما قال الشيخ: (والمفعول[٤] على[٥] المختار):

يعني المختار الإتيان[٦] بالمفعول في الثاني ضميرًا[٧]، وحذفه على خلاف الأفصح والمختار، وإنْ[٨] كان جائزًا نحو (ضربني وأكرمت زيد[٩])، والمختار: (وأكرمته) على إثباته.

● قوله: (إلَّا أن يمنعَ مانعٌ): يعني من حذفه، (فَـتُظْهِرَ): أي فتأتي[١٠] به ظاهرًا.

نحو: حسبني وحسبتهما[١١] منطلقين[١٢] الزيدان منطلقًا، [فـ (حسبني)[١٣]] يطلب فاعلًا ومفعولًا، و (حسبت) يطلب مفعولين، فأعملت (حسبني)، فـ (الزيدان) فاعله، و (منطلقًا) مفعوله، فتضمر[١٤] [لـ (حسبت)][١٥] مفعوليه ضميرين راجعين إلى (الزيدين)، وإلى[١٦] (منطلقًا) اللذين[١٧] أعطيتهما الفعل الأول وهو (حسبني)، فتقول: وحسبتهما منطلقين، وإنَّما أظهرت (منطلقين)؛ لأنه تعذر فيهما[١٨] الإضمار والحذف، أما الإضمار؛ فلأنك إنْ

---

(١) في (ك): زيد.
(٢) في (ك): وأكرمني. وليس كذلك؛ لأنه أعمل الأول، ولم يضمر في الثاني.
(٣) في (ك): حيث.
(٤) سقط العاطف من (ك).
(٥) ساقط من (ك).
(٦) ساقط من (ك).
(٧) في (س): ضميرًا في الثاني.
(٨) سقط العاطف من (س).
(٩) في (ك): زيدًا. وليس كذلك.
(١٠) في (س): فيؤتى.
(١١) في (ك): وحسبت.
(١٢) ليست في (ك).
(١٣) سقطت الفاء من (ك).
(١٤) في (س): فتظهر.
(١٥) في (ك): بحسبت.
(١٦) في (ك): وإلا.
(١٧) وهما الذين.
(١٨) ليست في (ك).

قلت: وحسبتهما[١]، فإياهما راجع إلى (منطلقًا) وهو مفرد، وضمير[٢] المفرد[٣] لا يكون مثنًّى، وإنْ قلت: حسبتهما إياه، فالمفعول الأول وهو (هما) والمفعول الثاني هو المفعول الأول، فكيف يكون الأول مثنًّى والثاني مفردًا وهما شيء واحد؟ فتعذر الإضمار.

وأما الحذف: فلأن (باب حسبت) لا يجوز فيه ذكر أحد[٤] المفعولين[٥] دون الآخر، فلما تعذر الحذف والإضمار أتيت به ظاهرًا كما ذكرناه، ومنهم من أجاز (إياه) وجعله ضميرًا للانطلاق.

● **قوله: (وقول امرئ القيس[٦]:**

٢٧. .... كَفَاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ)[٧]

هذا البيت من أعظم حجج الكوفيين[٨]؛ لأن الشاعر فصيح، وقد أعمل الأول وهو (كفاني) فرفع به قليلًا، ولو أعمل الثاني - وهو (لم أطلب) - لنصب به قليلًا، مع أنه ارتكب حذف[٩] مفعول (أطلب)، والمختار إثباته إذا أعملت الأول كما تقدم، فلما ارتكب خلاف المختار ليتم له[١٠] إعمال الأول دل على أن المختار إعمال الأول، فأجاب الشيخ[١١] نصرة لأصحابه البصريين بأن هذا البيت

---

(١) لعل الصواب: وحسبتهما إياهما.
(٢) سقطت الواو من (ك).
(٣) في (ك): المفرد المفرد.
(٤) ليست في (ك).
(٥) في (ك): المفعول.
(٦) سبق التعريف به (ص٢٠٦).
(٧) في (خ): أتى بالشطر الأول وهو قوله:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة

مع أنه لم يوجد في (س، ك)، كما أنه لم يرد في متن الكافية، والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص٣٩)، والكتاب (١/ ٤١)، والخصائص (٢/ ٣٨٧)، والإنصاف (١/ ٨٤)، والرضي (١١/ ٨)، والهمع (٢/ ١١٠)، وخزانة الأدب (١/ ١٥٨)، وديوانه (ص١٤٥).
قال سيبويه: فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبًا، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافيًا. وقد ذكر الأنباري أن الكوفيين هم الذين استشهدوا بهذا البيت على إعمال الأول وعدوه من التنازع.
وقد بين الرصاص الشاهد في البيت وشرحه.
(٨) انظر: الإنصاف (١/ ٨٣، ٨٤).
(٩) في (ك): حرف.
(١٠) ليست في (ك).
(١١) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٢٢).

(ليس منه): أي من باب التنازع، وبيان أنه ليس من باب التنازع أن (كفاني ولم أطلب) لو كانا متنازعين (قليل[١] من المال) ومتوجهين[٢] إليه **لفسد المعنى**؛ لأنه يلزم منه اجتماع النقيضين، وبيان ذلك: أَنَّ (لو) معناها امتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا وقع بعدها شيء[٣] مثبت[٤] في اللفظ كان منفيًّا في المعنى؛ لأن امتناع المثبت نفي، ؛وإذا وقع بعدها منفي في اللفظ كان مثبتًا في المعنى؛ لأنَّ امتناع النفي إثبات؛[٥]. فإذا قلت: (لو قُمْتَ قُمْتُ)، فهذا مثبت في اللفظ، وهو في المعنى منفي تقديره: لكن[٦] لم تقم فلم أقم[٧]، وكذلك إذا قلت: (لو لم تَقُمْ لم أَقُمْ[٨])، فهذا مثبت في المعنى تقديره: لكن قُمْتَ فَقُمْتُ[٩]، فإذا ثبت ذلك فقوله: (ولو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني)، هذا مثبت في اللفظ، وهو[١٠] منفي في المعنى تقديره: ما سعيت لأدنى معيشة وما كفاني قليل من المال، و (ما) في (ما أسعى) مصدرية، وقوله: ولم أطلب.. منفي في اللفظ، مثبت لأنه معطوف على (ما كفاني) الذي هو جواب (لو)، فيكون معناه: وطلبت القليل، وفي هذا مناقضة؛ لأنه قال في أول البيت: ما سعيت لأدنى معيشة، وقال في آخر البيت: وطلبت القليل[١١]، ومن طلب القليل فقد سعى لأدنى معيشة، فلما أدى[١٢] توجيه (كفاني ولم[١٣] أطلب إلا[١٤] القليل) إلى[١٥] المناقضة، حكموا[١٦] بأن (كفاني) فاعله (قليل من المال)، و (لم أطلب) غير موجَّهٍ إلى (قليل)، وإنما مفعوله محذوف، وإذا كان مفعوله محذوفًا[١٧] فلا تنازع فيه، فبطل الاحتجاج بالبيت، فتقدير البيت: ما سعيت لأدنى معيشة وما كفاني قليل

---

(١) في (خ، ك): قليلًا.
(٢) في (ك): المتوجهين.
(٣) ليست في (خ، ك).
(٤) في (ك): مثبتًا.
(٥) ساقط من (ك).
(٦) في (ك): ولكن.
(٧، ٨) ساقط من (ك).
(٩) في (ك): قمت.
(١٠) ليست في (ك).
(١١) في (س): المعيشة القليل.
(١٢) في (خ): أدا.
(١٣) في (ك): وفلم.
(١٤) في (ك): إلى.
(١٥) في (س): المعيشة القليل.
(١٦) في (خ): حكمنا.
(١٧) في (س، ك): محذوف. وهو خطأ؛ لأنه خبر (كان).

من المال، وطلبت المجد[١] والرفعة يدل عليه البيت الذي بعده، قال[٢]:

٢٨. ولكنما أسعى لمجدٍ مُؤَثَّلٍ وقد يُدرِكُ المجدَ المؤثَّلَ أمثالي [٣]

والمجد الأثيل هو الأصيل[٤].

وقد تمحل الفارسي[٥] جوابًا للكوفيين يبقى معه[٦] الاحتجاج لهم بهذا البيت[٧]، فقال: الواو في (ولم أطلب) واو الحال، وليست عاطفة[٨]؛ لأنها إذا كانت عاطفة كان (ولم أطلب) مثبتًا[٩] في المعنى على ما تقدم، فيفسد المعنى، وإذا كانت واو الحال بقي منفيًا[١٠]، فلا يفسد المعنى، ويكون التقدير عنده[١١]: ما سعيت لأدنى معيشة وما كفاني ‹قليل من المال ولم أطلب القليل، أي: ما كفاني› [١٢] القليل في حال كوني غير طالب للقليل، بل للكثير[١٣] وهو المجد والرفعة.

* * *

---

(١) في (خ): الملك. (٢) ليست في (خ، ك).

(٣) البيت لامرئ القيس بن حجر الشاعر المعروف، ويستشهد به النحاة على أن قول امرئ القيس:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

ليس من باب التنازع؛ بدليل قوله:

ولكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ .... البيت

وذلك وفقًا لما قاله البصريون، وخلافًا لما قاله الكوفيون. انظر: الإنصاف (١/ ٩٣)، وابن يعيش (١/ ٧٩)، والتصريح (١/ ٢٢٥)، والهمع (١/ ١٤٣)، وديوانه (ص١٥٤).

(٤) في (ك): الأصل.

(٥) انظر: الإيضاح العضدي (ص٦٧)، ولم يذكر التمحل، وانظر: التاج المكلل في شرح المفصل (٤٢/ ب)، ونصه: (وأما الفارسي فجعل الواو للحال، ولم يجعلها عاطفة).

(٦) ليست في (خ). (٧) في (خ): لهم الاحتجاج بالبيت.

(٨) في (ك): بعاطفة. (٩) في (ك): منفيًا.

(١٠) في (س): مثبتًا. (١١) ليست في (ك).

(١٢) ما بين المعقوفين ليس في (ك).

(١٣) في (خ، س): الكثير.

[مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله]

● **قوله: (مفعول ما لم يسم فاعله):**

لَمَّا أخرجه من حد الفاعل ذكر له بابًا؛ لأنه من المرفوعات.

● **قوله: (وهو ما حذف[١] فاعله وأقيم هو مقامه):**

أي: وأقيم المفعول مقام الفاعل، يريد في إسناد الفعل إليه ورفعه بالفعل، لا في أَنَّ الفعل حصل به فإنَّه حصل عليه[٢] لا به؛ لأنه مفعول، وإنَّما يحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه لأحد أمور؛ إما لجلالة الفاعل نحو (قُتِل اللص)، فلا تقول[٣]: قتل الإمام اللص تنزيهًا له[٤] من ذكره مع اللص، وإمَّا لخساسة الفاعل نحو (قُتِلَ علي[٥] بن أبي طالب، وطُعِنَ عمر[٦] بن الخطاب)، فلا يذكر الفاعل لخساسته، وإمّا للخوف منه نحو (قُتِلَ سعيد[٧] بن جبير)، ولا تذكر قاتله وهو الحجاج[٨] للخوف منه، وإمَّا للخوف عليه نحو[٩] (سُرِقَ المتاع)، ولا تذكر السارق خوفًا عليه أن يؤخذ[١٠] بسرقته، وإمَّا لضرب من الاختصار والإيجاز

---

(١) نص الكافية: كل مفعول حذف... إلخ.
(٢) في (س): عليلًا.
(٣) في (خ، س): تقل.
(٤) في (خ): للإمام.
(٥) هو: علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي أبو الحسن، أمير المؤمنين، رابع الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وابن عم النبي ﷺ وصهره، توفي سنة (٤٠ هـ). انظر: الإصابة (ت٦٩٠)، والقاتل له عبد الرحمن بن ملجم.
(٦) عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي، العدوي، أبو حفص، ثاني الخلفاء الراشدين، وأول من لقب بأمير المؤمنين، توفي سنة (٢٣ هـ). انظر: الإصابة (ت ٧٣٨)، والذي طعنه أبو لؤلؤة المجوسي.
(٧) هو: سعيد بن جبير الأسدي (بالولاء) الكوفي، أبو عبد اللّٰه، تابعي حبشي الأصل، أخذ العلم عن عبد اللّٰه بن عباس وابن عمر، قتله الحجاج بن يوسف الثقفي (سنة ٩٥ هـ). انظر: وفيات الأعيان (٢/ ٣٧١)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١١).
(٨) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، أبو محمد: قائد داهية، سفاك، خطيب، ولد ونشأ في الطائف بالحجاز، وانتقل إلى الشام، يقال: إنه أول من ضرب درهمًا عليه (لا إله إلا اللّٰه)، بنى مدينة واسط (بين الكوفة والبصرة)، توفي (سنة ٩٥ هـ). انظر: وفيات الأعيان (٢/ ٢٩)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢١٠).
(٩) ساقط من (ك).
(١٠) في (خ): يؤاخذ.

نحو قوله[١] تعالى: ﴿ يُعْرَفُ [٢] ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ ﴾ [الرحمن: ٤١][٣]، وهو[٤] كثير في كتاب اللّـه تعالى[٥].

● **قوله: (وشرطه أن تُغَـيِّـرَ[٦] صيغة الفعل إلى: فُعِلَ ويُفْعَلُ):**

أي: إلى فُعِلَ في الماضي، ويُفْعَلُ في المستقبل، وليس المراد أن يكون في الماضي على وزن فُعِلَ، وفي المستقبل على وزن يُفعَل[٧]، وإنما المراد أن الماضي [يضم أوله ويكسر ما قبل آخره، و في[٨] المستقبل][٩] يضم[١٠] أوله ويفتح ما قبل آخره، وإلا خرج من ضابطه (دُحْرِجَ) في الماضي، و (يُدَحْرَجُ) في المستقبل مبنيين لما لم يسم فاعله وما أشبههما[١١].

● **قوله: (ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت، ولا الثالث من باب أعلمت) إلى آخر ما ذكره..**

لأن المفعول الثاني من (باب علمت) مسند إلى المفعول الأول؛ لكونهما في الأصل مبتدأ وخبرًا[١٢]، فلو أقيم مقام الفاعل لكان مسندًا إليه الفعل، فيكون مسندًا ومسندًا إليه في حالة واحدة، وذلك غير جائز، وكذلك الثالث من(باب أعلمت) فإنه [في الأصل خبر مبتدإ فهو][١٣] مسند[١٤] دائمًا إلى المفعول الثاني، فتؤدي إقامته[١٥] إلى أن يكون مسندًا ومسندًا إليه، وهو غير جائز، فإنْ قيل: إذا قلتم: قام غلام زيد، فقد صار (غلام) مسندًا إليه الفعل؛ لأنه فاعل، وهو مسند إلى زيد، قلنا: المراد إسنادًا مُقَيَّدًا، وإسناد (غلام) إلى (زيد) غير مقيد[١٦].

---

(١) في (ك): كقوله.
(٢) في نسخ التحقيق: (يؤخذ).
(٣) ﴿ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ ﴾ [الرحمن: ٤١].
(٤، ٥) ليست في (س).
(٦) في (س): يغير.
(٧) في (س): تفعل.
(٨) ساقط من(ك).
(٩) ليست في (س).
(١٠) ليست في (خ).
(١١) ورد بعدها في هامش (خ): من الرباعي والخماسي والسداسي.
(١٢) في (س، ك): وخبر.
(١٣) ساقط من (خ، ك).
(١٤) في (ك): مسندًا.
(١٥) ليست في (ك).
(١٦) ساقط من (ك)، ويريد أنه إسناد إضافي لا أثر له؛ لأنه مطلق.

● **قوله: والمفعول له ؛والمفعول معه كذلك؛[١]:**

نحو (ضربته تأديبًا)[٢]، لا يقام مقام الفاعل، فلا[٣] يقال: ضُرِبَ تَأْدِيبٌ، قال ركن الدين: « لأن المشعر بالعلية هو النصب، فإذا أقيم رفع، فيفوت الدال على العلية »[٤]، وقال المصنف[٥]: لأنه قد يكون علة لأفعال متعددة، نحو: ضربت وأكرمت[٦] وأعطيت إكرامًا لزيد، فلو أقيم إكرامًا مقام الفاعل لكان إمَّا أن[٧] يقام مقام[٨] الجميع أو مقام أحدها، فإنْ أقيم مقام أحدها بقي سائرها بلا فاعل ولا قائم مقامه، ؛وذلك غير جائز؛[٩]، وإنْ كان قائمًا[١٠] مقام الجميع لم يصح؛ لأن معمولًا بين عاملين كمقدور بين قادرين في حالة واحدة وذلك[١١] لا يصح، فإنْ قيل: فَهَلَّا كان مُتَنَازَعًا بينهما ؛ولا جواب؛[١٢]، قلت: يمكن أن يجاب بأنه إذا جعل لأحدهما[١٣] أضمر في الباقي على قياس التنازع فيبطل معنى العلية؛ لأن الضمير غير مشعر به، واللّـه أعلم.

وأما المفعول معه، فإنما[١٤] ؛لم يُقَمْ لأنك إمَّا أن تحذف الواو التي بمعنى (مع) أو تبقيها، فإن[١٥] حذفتها زال الدال على المصاحبة والمعية؛[١٦]، وإنْ أبقيتها كان[١٧] عطفًا على غير معطوف عليه لذهاب الفاعل؛ لأن المفعول معه

---

(١) ساقط من (س، ك).

(٢) ورد بعدها في هامش (خ): فإنما لم تجز إقامته.

(٣) في (خ): فيقال.

(٤) انظر: الوافية (المتوسط) (ص٥٧)، ونص كلامه: (لأن النصب هو المشعر بالعلية، فلو أقيم مقام الفاعل لكان مرفوعًا، فلم يشعر بالعلية).

(٥) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٢٢).

(٦، ٧) ليست في (ك).

(٨) ورد بعدها في هامش (خ): الفاعل في...

(٩) سقطت من (ك) وذكرت في مكان قبل هذا الموضع، وذلك بعد قوله: أو مقام أحدهما.

(١٠) في (ك): قائم. وهو خطأ؛ لأنه خبر كان.

(١١) في (ك): فذلك.

(١٢) ليست في (ك).

(١٣) في (س): لأحدها. وليس كذلك؛ بدليل قوله قبلها: معمولًا بين عاملين، وقوله كذلك قبله: بينهما.. يدل على أن العاملين اثنان.

(١٤) في (س): قائمًا.

(١٥) في نسخ التحقيق: (أن)، وقد أثبت ما هو أوضح.

(١٦، ١٧) ساقط من (س).

معطوف على ما قبله بالحقيقة اللغوية، ذكره ركن الدين[١]، ولم يذكر الحال والتمييز، مع أنهما لا يقامان مقام الفاعل، ذكره ركن الدين[٢]؛ لأنه لما قال: هو كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه خرجا[٣]؛ لأنهما ليسا[٤] بمفعولين[٥]، بل مشبَّهان بالمفعولِ، ذكره ركن الدين[٦].

● **قوله: (وإذا وُجِدَ المفعول به تعين له):**

يعني: تعين له أن[٧] يقام مقام الفاعل دون غيره من المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والجار والمجرور، وهذا عند البصريين[٨].

وإنَّما كان أولى؛ لأن الفعل[٩] يستدعي المفعول به كما يستدعي الفاعل، ألَا ترى أنه كما[١٠] لا يعقل ضرب حتى يوجد ضارب، فكذلك لا يعقل ضرب حتى يوجد مضروب، فكان أحق بالإقامة لذلك.

وأما الكوفيون فقالوا[١١]: المفعول به وغيره مما ذكر سواء في إقامة أيها شئت مقام الفاعلِ، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴾ [الإسراء: ١٣]، على قراءة من[١٢] قرأ ﴿ وَيُخْرَجُ ﴾ بضم أوله وفتح الراء، فأقام (له) مقام[١٣] الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوله: كتابًا، وأجاب البصريون[١٤] بأن (كتابًا) حال وليس مفعولًا به، كأنه قال: وكل إنسان ألزمناه طائره - أي عمله - في عنقه، ويخرج له مكتوبًا، ففي (يخرج) ضمير هو المقام.

(١، ٢) انظر: الوافية (المتوسط) (ص٥٨). (٣) ليست في (س).
(٤) في (س): ليس. (٥) في (س، ك): مفعول.
(٦) انظر: الوافية (المتوسط) (ص٥٨)، ونص كلامه: « لأنهما لا يقعان مع الفاعل ».
(٧) في (س): (ما). (٨) همع الهوامع (١/ ١٦٢).
(٩) في (ك): الفاعل. وهو خطأ. (١٠) ليست في (س).
(١١) انظر: الهمع (١/ ١٦٢).
(١٢) هذه قراءة أبي جعفر، انظر: البحر المحيط (٦/ ١٥).
(١٣) ليست في (س).
(١٤) انظر: شرح المفصل (٧/ ٧٦، ٧٧)، وقد ورد فيه هذا الكلام بنصه، لكنه لم ينسبه للبصريين.

وبقول[١] الشاعر[٢]:

٢٩. ولو ولدت قُفَيْرةُ جَرْوَ كلبٍ   لَسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا[٣]

فأقام (بذلك) مع وجود المفعول به وهو (الكلابا)، وأجيب[٤] بأن (الكلابا)[٥] مفعول (ولدت)، و (جرو) منادى حذف عنه حرف النداء.

● **قوله: (تقول: ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعة أمامَ الأمير ضربًا شديدًا في داره):**

(**فيتعين زيد**)؛ لأنه مفعول به، ولا يجوز أن تقيم[٦] غيره عند البصريين[٧].

وقال الكوفيون[٨]: هي[٩] سواء، فـ (يوم[١٠] الجمعة) ظرف زمان، و (أمام الأمير) ظرف مكان، و (ضربًا شديدًا) مصدر مخصص؛ أي موصوف، ولا يجوز أن يقام المصدر مقام الفاعل إلا إذا كان موصوفًا؛ لأنك لو لم تصفه لم يفد[١١] إلّا ما يفيده[١٢] فعله، فلا يجوز. وقوله: (في داره) جار ومجرور.

● **قوله: (فإنْ لم يكن):**

[يعني لم يكن][١٣] مفعولًا[١٤] به.

---

(١) أي: واحتج الكوفيون بقول الشاعر:...

(٢) البيت لجرير، وقد مرت ترجمته (ص١٧١).

(٣) من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق، وقفيرة: أم الفرزدق، والجرو: ولد السباع. انظر: الخصائص (١/ ٣٩٧)، وأمالي الشجري (٢/ ٢١٥)، وابن يعيش (٧/ ٧٥)، والخزانة (١/ ١٦٣)، والهمع (١/ ١٦٢)، وديوانه (١/ ٣١)، والتوجيه (ص٣٧).

والشاهد فيه: إقامة الجار والمجرور (بذلك) عن الفاعل مع وجود المفعول به، وهو قوله: (الكلابا)، واستشهد به على جواز ذلك الكوفيون وبعض المتأخرين (وهو علي بن سليمان الأخفش تلميذ المبرد)، وهو تأول فيه تعسف لا يقبله ذوق، ولا يرتضيه نحوي بصري ولا كوفي له نظر، وقال ابن جني في الخصائص (١/ ٣٩٧): قيل هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتد به أصلًا، بل لا يثبت إلا محتقرًا شاذًا.

(٤) انظر: شرح اللباب للفالي (٨٢/ ب)، ونص كلامه: « وقيل: (الكلابا) ليس مفعول (سب)، بل مفعول (ولدت)، و (جرو) نصب على النداء أو على الذم ».

(٥) في (س): الكلاب.

(٦) في (س): يقام.

(٧) الهمع (١/ ١٦٢).

(٨) الهمع (١/ ١٦٢، ١٦٣).

(٩) في (ك): هو. وهو خطأ.

(١٠) في (ك): فيقوم. وهو خطأ.

(١١) في (خ، ك): يفيد. وهو خطأ؛ لأنه مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

(١٢) في (ك): يفيد.

(١٣) ساقط من (س).

(١٤) في (خ، س): مفعول. وليس كذلك؛ لأنه خبر (يكن).

● (**فالجميع سواء**): يعني فالجميع من الأربعة الباقية المذكورة[١] سواء في إقامة أيها شئت مقام الفاعل، وذلك بالاتفاق.

● قوله: (**والأول من باب أعطيت أولى من الثاني**):

يعني أنك إذا قلت: (أعطيت زيدًا درهمًا)، فإقامة (زيد) مقام الفاعل أولى من الدرهم؛ لأن (زيدًا)[٢] في المعنى فاعل؛ لأنه آخذ والدرهم مأخوذ، فكان أولى، فتقول: أُعْطِيَ زيد درهمًا، ويجوز إقامة الدرهم[٣].

* * *
* *
*

(١) ليست في (خ).

(٢) في (ك): زيد. وليس كذلك؛ لأنه اسم (أن).

(٣) ساقط من (س).

[المبتدأ والخبر]

● **قوله: ومنها (المبتدأ والخبر)، فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندًا إليه:**

* **قوله: (هو الاسم):** لأنه لا يكون إلا اسمًا، وكان[(١)] الأولى أن يقول: هو الاسم أو ما في معناه؛ ليدخل فيه: (تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه)[(٢)]، ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤][(٣)]، فإن قوله: تسمع بالمعيدي؛ لأنه في[(٤)] معنى[(٥)]: سماعك، و (سماعك) اسم مصدر، و (خير من أن تراه) الخبر.

وقوله[(٦)]: (**وأن تصوموا**): مبتدأ؛ لأنه في معنى (صيامكم)، و (خير لكم) الخبر.

* **قوله: (المجرد عن العوامل اللفظية):** احتراز مما يدخل[(٧)] عليه عامل لفظي[(٨)] كإن[(٩)] وأخواتها، وكان وأخواتها، وعلمت وأخواتها، فأما العامل المعنوي، فالعامل في المبتدأ معنوي، وهو الابتداء ،على ما سيأتي إنْ شاء اللّـه تعالى،[(١٠)].

* **(قوله: مسندًا[(١١)] إليه):** احتراز من الخبر، فإنه مسند.

---

(١) في (ك): فكان.

(٢) يروى هذا المثل بـ: (لأن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، أن تسمع، وتسمع بالمعيدي لا أن تراه)، وأيضًا يروى بـ: (المعيدي تسمع به خير من أن تراه)، والمختار: أن تسمع.
ويضرب هذا المثل لمن يكون بمخبره خيرًا من منظره، وأول من قاله: يقال: (المنذر بن ماء السماء)، ويقال: (النعمان) لشقة، ويقال: شقة بن ضمرة في مناسبة طويلة ملخصها: كان المنذر معجبًا بشجاعة شقة وما يسمعه عنه، فلما رآه قال: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، فأرسلها مثلًا، قال شقة: أبيت اللعن وأسعدك إلهك، إن القوم ليسوا بجزر، إنما يعيش الرجل بأصغريه لسانه وقلبه، فأعجب المنذر كلامه وسره كل ما رأى منه. مجمع الأمثال (١/ ١١٦)، والتحفة الأدبية (ص٩٦).

(٣) ﴿ ... فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ ... ﴾ [البقرة: ١٨٤].

(٤) ليست في (خ، ك).

(٥) في (خ): بمعنى.

(٦) سقط العاطف من (ك).

(٧) في (س): يدل.

(٨) في (ك): اللفظي.

(٩) في (س): نحو إن.

(١٠) ساقط من (خ).

(١١) في (س): مسند.

● **قوله: (والصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر)**[(١)]:

يعني أن الصفة الواقعة بعد حرف النفي نحو (ما قائم الزيدان)، فهي مبتدأ، و (الزيدان) فاعل لها[(٢)]، وهو ساد مسد الخبر ولا خبر مقدر؛ لأن الغرض في المبتدأ والخبر أن يحصل مسند ومسند إليه، وقد حصلا[(٣)]؛ لأن الصفة مبتدأ وهي مسندة، و (الزيدان) فاعل لها[(٤)]، وقد أسندت الصفة إليهما[(٥)]، وكذلك الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام، نحو (أقائم[(٦)] الزيدان)، فهي مبتدأ و (الزيدان) فاعل، فحصل من كلام الشيخ: ؛أن المبتدأ يكون؛[(٧)] مسندًا إليه[(٨)]، وهذا هو الأكثر، وقد يكون مسندًا وهذا[(٩)] إذا كان صفة، فقوله[(١٠)]: (صفة) احتراز من[(١١)] أن يكون غير صفة.

* **وقوله: (رافعة لظاهر)** احتراز من أن تكون[(١٢)] رافعة لمضمر نحو (أقائمان الزيدان)، فإنَّ قوله: (أقائمان) خبر[(١٣)]، و (الزيدان) مبتدأ، ولا يجوز خلافه؛ لأن الصفة رفعت مضمرًا مستترًا؛ لأنها إذا ثُنِّيَتْ أو جُمِعَتْ ففيها ضمير مستتر، والألف[(١٤)] حرف للتثنية لا ضمير.

فإنْ قيل: فهلا قلتم في (أقائم الزيدان): إنَّ (أقائم) خبر و (الزيدان) مبتدأ.

قلنا: لو كان كذلك لطابق الخبر المبتدأ في التثنية، فلما أفرده وقال: (أقائم) دل[(١٥)] على أنه ليس بخبر، وأن قوله: (الزيدان) فاعل، ولأن الفعل إذا رفع ظاهرًا أُفْرِدَ وكذا[(١٦)] الصفة.

---

(١) في (س): للظاهر.
(٢) في (ك): فاعلها.
(٣) في (خ): حصل.
(٤) عبارة (س): وهي مسندة، والزيدان مسند إليه فاعل لها. وفيها تكرار؛ لأنه جاء في النسخة بعدها: وقد أسندت الصفة إليهما.
(٥) في (س): إليها.
(٦) في (س): أقام. وهو خطأ؛ لأن المراد الصفة وليس الفعل.
(٧) ساقط من (ك).
(٨) في (ك): مسند ومسند إليه.
(٩) في (خ، ك): وهو.
(١٠) في (س): قوله.
(١١) في (س): عن.
(١٢) في (س): يكون.
(١٣) عبارة (خ): أقائمان الزيدان خبر.
(١٤) في (خ): فالألف.
(١٥) في (ك): دلت.
(١٦) في (س): كذلك.

وقال الإمام يحيى[١] عليه السلام[٢] والرَّازي[٣]: «أقائم خبر سواء أفرد أو ثني، والزيدان مبتدأ»، وفي كلامهما نظر؛ لأن الفعل تجب فيه المطابقة وكذا[٤] الصفة، ويرد على كلام الشيخ[٥]: (أقائم أنتم)[٦]، فإنَّ (أقائم) صفة رافعة لمضمر، وهو (أنتم)، وإذا رفعت ظاهرًا كانت مبتدأ، وإذا رفعت المضمر كانت خبرًا، وهي هاهنا مبتدأ وقد رفعت مضمرًا[٧].

أجاب السيد ركن الدين[٨]: أن مراده بالمضمر المستتر، و (أنتم) ليس بمضمر مستتر، ويحكم بأنه[٩] ظاهر في اللفظ، وإن خالف في[١٠] ذلك[١١] اصطلاح النحاة[١٢].

● **قوله: (فإنْ طابقت مفردًا جاز الأمران):**

يعني الصفة إذا قلت: (أقائم[١٣] زيد)، فإنَّه يجوز أن يكون مبتدأ، و (زيد)[١٤] فاعل، ويجوز[١٥] أن يكون (زيد) مبتدأ و (أقائم) خبر[١٦] مقدم؛ لأنه[١٧] مطابق لـ (زيد) في الإفراد، ولم يمنع في المثنى إلَّا عدم المطابقة فاعرفه.

---

(١) انظر: الأزهار الصافية (١/ ٨١/ ب)، وانظر: (٨٥/ ب)، وقد تقدمت ترجمته (ص١٤٤).

(٢) هكذا دأب الشارح، وقد قلنا: إن هذا خاص بالأنبياء.

(٣) انظر: الأزهار الصافية (١/ ٧٤/ ب)، والرازي هو: محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد اللَّه، فخر الدين الرازي: الإمام المفسر، أوحد زمانه، قرشي النسب، أصله من طبرستان، أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها، وكان يحسن الفارسية، له من المصنفات: مفاتيح الغيب، ومعالم أصول الدين، وأسرار التنزيل، والمحصول في علم الأصول، وغيرها كثير، ولد سنة (٥٤٤ هـ)، وتوفي سنة (٦٠٦ هـ). وفيات الأعيان (٤/ ٢٤٨)، والبداية والنهاية (١٣/ ٥٥).

(٤) في (خ): وكذلك، وفي (س): فكذا.

(٥) ابن الحاجب.

(٦) في (س): أقائم الزيدان أنتم.

(٧) ليست في (خ).

(٨) انظر: الوافية (المتوسط) (ص٦٠).

(٩) في (ك): له بأنه.

(١٠) ليست في (س).

(١١) في (خ): ذلك في.

(١٢) قال في شرح التصريح (١/ ١٥٧): «وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب، حيث شرطا أن يكون المرفوع اسمًا ظاهرًا، قاله الموضح في شرح الشذور، وجوابه أن المراد بالظهور ضد الاستتار».

(١٣) في (س): أقائم أقائم.

(١٤) سقطت الواو من (ك).

(١٥) ساقط من (س).

(١٦) في (س): خبره.

(١٧) في (س): لأنهما. وهو خطأ.

وإنَّما قال: وألف الاستفهام، ولم يقل فيه[١]: حرف الاستفهام؛ لئلا يدخل فيه[٢]: (هل)، قال ركن الدين[٣]: « لأن الصفة [لا تقال][٤] بعد[٥] هل »، ونجم الدين[٦] أجاز[٧] ذلك، فجعل حكمها وحكم الهمزة[٨] واحدًا.

● **قوله: (والخبر هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة):**

* **قوله[٩]: (المجرد):** يعني عن العوامل اللفظية المذكورة أَوَّلًا، **وقوله: (المسند):** احتراز من المبتدأ فإنه مسند إليه.

* **وقوله: (المغاير للصفة):** يعني الصفة الواقعة بعد حرف النفي، وألف[١٠] الاستفهام رافعة لظاهر، فإنها مجردة مسندة وليست خبرًا، وإنما هي مبتدأ على ما تقدم.

وإنَّما لم يقل في حد الخبر: هو الاسم؛ لأنه قد[١١] يكون اسمًا نحو (زيد قائم)، وفعلًا نحو (زيد قام)، وحرفًا نحو (زيد في الدار)، وإنْ كان[١٢] الحرف في تقدير الاسم أو الفعل[١٣] على الخلاف[١٤]؛ لأن تقديره: زيد[١٥] استقر في الدار، أو مستقر في الدار.

* * *

● **قوله: (وأصل المبتدأ التقديم)..**

لأنه محكوم عليه بالخبر، ومن حق المحكوم عليه أن يتقدم ليكون الحكم

(١، ٢) ليست في (خ).

(٣) انظر: الوافية (ص٦٠، ٦١)، وليس فيه ما يدل على ذلك.

(٤) ليست في (خ).

(٥) في (س): بعدها.

(٦) مضى التعريف به (ص١٢٦).

(٧) شرح الكافية (١/ ٨٧).

(٨) في (س): فجعل حكم الهمزة وحكمها.

(٩) ليست في (ك).

(١٠) المقصود همزة الاستفهام.

(١١) ليست في (س، ك).

(١٢) ليست في (س).

(١٣) في (س): والفعل.

(١٤) حيث يقدر البصريون وابن مالك اسمًا هو (مستقر) ونحوه؛ لأن الأصل في الخبر الإفراد، ويقدر الأخفش والفارسي والزمخشري وابن الحاجب المتعلق فعلًا (استقر) ونحوه؛ لأنه عامل في الظرف أو الجار والمجرور، والأصل في العمل للأفعال. انظر: شرح التصريح (١/ ١٦٦)، والهمع (١/ ٩٨).

(١٥) ليست في (خ)، وفي (ك): زيدًا.

على[١] متحقق.

● **قوله[٢]: (ومن ثم جاز: في داره زيدٌ):**

يعني[٣]: ومن أجل أن أصل المبتدأ التقديم جاز (في داره زيد)؛ لأن الضمير في (داره) عائد إلى (زيد)، فلولا أنه متقدم في الرتبة وإنْ تأخر لفظًا لما جاز ذلك.

● **قوله: (وامتنع: صاحبها في الدار):**

لأن الضمير في (صاحبها) عائد إلى (الدار)، وهي متأخرة[٤] لفظًا[٥] ورتبة فاعرف ذلك.

* * *

● **[قوله]: (وقد يكون المبتدأ نكرة):**

اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنه محكوم عليه بالخبر، ومن حق المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ ليكون الحكم على معلوم ليفيد[٦].

● **قوله: (و قد[٧] يكون نكرة إذا تخصصت)[٨]:**

لأن التخصيص نوع من التعريف.

● **قوله: (بوجه ما):**

أي: أيّ[٩] وجه من[١٠] [وجوه] التخصيص.

● **قوله: (مثل ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾) [البقرة: ٢٢١][١١]:**

فإنَّ قوله[١٢]: ﴿لَعَبْدٌ﴾..

(١) في (ك): غير. وهو خطأ.
(٢) ليست في (س).
(٣) ليست في (ك).
(٤) في (ك): متأخر.
(٥) في (خ، ك): لفظ.
(٦) ساقط من (ك).
(٧) ليست في (س).
(٨) زاد بعدها في (س): بوجه ما.
(٩) ليست في (خ).
(١٠) في (س): أي بوجه أي وجه.
(١١) ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ۖ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ۖ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢١].
(١٢) في (س): قولك، وفي (ك): قولنا. وقد أثبت ما في النسخة (خ)؛ لأن القائل هو اللـه ﷻ.

مبتدأ[١]، وقد تخصص بوصفه بقوله: ﴿مُّؤْمِنٌ﴾، وقوله: ﴿خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ الخبر.

● **قوله: (وَ: أَرَجُلٌ في الدار أم امرأة؟):**

فإن قوله: **(أرجل)**[٢] مبتدأ، و **(في الدار)** الخبر، و **(امرأة)** معطوف على (رجل) تقديره: أم امرأة في الدار. وتخصص قوله: أرجل في الدار أم امرأة.. بثبوت الخبر لأحدهما؛ لأنه قد عُلِمَ أن في الدار رجل أو[٣] امرأة، وَقُطِعَ[٤] بثبوت ذلك وحصوله[٥]، وإنَّما شك السائل في التعيين[٦] فهو سأل[٧] عنه، فجوابه بالتعيين، فيقال: رجل.. إنْ كان في الدار[٨] رجل، أو امرأة.. إنْ كان فيها امرأة.

● **قوله: (و: ما أحد خير منك):**

(أحد) مبتدأ تخصص بالعموم؛ لأنك لمَّا نفيت أَنْ يكون أحد خيرًا[٩] منه[١٠] صار كأنه متحد معين[١١].

● **قوله: (و: شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ)[١٢]:**

(شر) مبتدأ، و (أهر) فعل ماض[١٣] وفيه ضمير فاعل له، و (ذا ناب) مفعول به لِـ (أَهَرَّ)، يعني: أن الشر أوجب هرير صاحب الناب، وهو الكلب ونحوه، وصح الابتداء لأنه متخصص لكونه في المعنى فاعلًا تقديره: ما أهر ذا ناب إلا

---

(١) ليست في (ك).
(٢) في (ك): وأرجل.
(٣) في (ك): أم.
(٤) ساقط من (خ).
(٥) في (س): بحصول ذلك وثبوته.
(٦) في (س): تعيينه.
(٧) في (س): سائل.
(٨) في (خ، س): فيها.
(٩) في (س، ك): خير. وليس كذلك؛ لأنه خبر يكون، فحقه النصب.
(١٠) ليست في (خ).
(١١) في نسخ التحقيق: متحدًا معينًا. وليس كذلك؛ لأنه خبر كأن، فيرفع.
(١٢) مثل يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله، وأصله: أن العرب سمعت هرير الكلب في وقت لا يهر في مثله إلا لسوء، فقالوا ذلك فيه. انظر: مجمع الأمثال (١/ ٣٧٠)، وفرائد اللآلئ (١/ ٣٠٦)، والكتاب (١/ ١٦٦)، واللسان، مادة (هرر)، وشرح الكافية لابن الحاجب (ص٢٤)؛ وأهره: حمله على الهرير، وهو صوت دون النباح، وذو الناب هنا: الكلب.
(١٣) في (س): ماضي. وليس كذلك؛ لأنه منقوص مرفوع.

شر، فالشر[1] في المعنى هو الفاعل، والموجب لهرير الكلب، فلما كان في المعنى فاعلًا والفاعل يكون حكمه متقدمًا[2] عليه، فكذا هذا؛ لأن تقدم الحكم مُخَصِّصٌ.

قال السكاكي[3]: المخصص له صفة مقدرة تقديره[4]: (شر عظيم)[5]، واعترض[6] كلام النحاة، فقال: « يلزم من[7] تقدير كلام النحاة أن الكلب ما أهره إلَّا شر وقد يُهِرُّهُ[8] خير أيضًا » فضعف ما قالوه. [قلنا[9]: بناءً على الأغلب أنَّ المُهِرَّ شر والواقع في تلك الحال][10].

واعْتُرِضَ كلام السكاكي، فقيل: لو قدرنا صفة لجاز[11] الابتداء بكل نكرة، وتقدر له[12] صفة، وذلك مما لا يصح، ويمكن أن نجيب: بأن ذلك التقدير مما[13] سمع عنهم[14] بحكمه[15] كلامهم[16].

● قوله: (وفي الدار رجل):

تخصص (رجل) بتقدم[17] الخبر عليه؛ لأن تقدم[18] الخبر إذا كان ظرفًا تخصص[19] ....

(١) في (ك): والشر. (٢) في (ك): مقدم.

(٣) هو: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، الخوارزمي الحنفي، أبو يعقوب، سراج الدين، عالم بالعربية والأدب، ولد وتوفي بخوارزم، وكانت وفاته سنة (٦٢٦ هـ)، له من المؤلفات: مفتاح العلوم وهو مطبوع، ورسالة في علم المناظرة وهي مخطوطة. انظر: شذرات الذهب (٥/ ١٢٢)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٦٤).

(٤) هكذا في نسخ التحقيق، ولو قال: (تقديرها)، لكان أولى؛ لأن الهاء تعود على (صفة) وهي مؤنثة.

(٥) انظر: مفتاح العلوم (ص ٩٧)، ونصه: « قولهم شر أهر ذا ناب؛ لامتناع أن يراد المهر لذي ناب شر لا خير... إلخ ».

(٦) السكاكي. (٧) ساقطة من (ك)، وفي (س): في.

(٨) في (ك): يهر. (٩) القائل هو: الرصاص.

(١٠) ساقط من (س، ك). (١١) في (س): لمجاز.

(١٢) كذا في نسخ التحقيق، ولو قال: (لها) لكان أولى؛ لأن الهاء تعود على (نكرة) وهي مؤنث.

(١٣) ليست في (ك). (١٤) في (س): عليهم.

(١٥) ليست في (ك). (١٦) في (س): في كلامهم.

(١٧) في (خ): بتقديم، وفي (ك): بتقدير. (١٨) في (س): تقديم، وفي (ك): تقدير.

(١٩) هكذا في نسخ التحقيق، ولو قال: (يخصَّص) بالبناء للمجهول، أو (تخصيص) بالمصدر، لكان أولى.

لأنه عند تقدم[١] خبره كأنه موصوف، ولا يجوز: قائم رجل، لاتساعهم في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها، وقيل: لأن الظرف متعين[٢] للخبرية[٣]، فلا يصح أن يكون مبتدأ مخصصًا، بخلاف غيره فقد يقع مبتدأ.

● **قوله: (وسلام عليكم)[٤]:**

تخصص بنسبته إلى المسلِّم، كأنه قال: سلامي عليكم؛ لأن أصله: سَلَّمْتُ سلامًا، فحذف الفعل وبقي (سلامًا) بالنصب، وعدل عن النصب إلى الرفع ليفيد الثبوت؛ ولأنك[٥] إذا نصبت احتيج إلى تقدير[٦] فعل ناصب[٧] له، فإنْ قُدِّرَ الفعل ماضيًا أدى إلى أن يكون قد مضى السلام، وإنْ قُدِّرَ مستقبلًا كان غير حاصل، فرفع ليفيد ثبوت[٨] السلام في الحال والماضي والمستقبل.

* * *

● **قوله: (والخبر قد يكون جملة):**

أصل الخبر الإفراد[٩]؛ لأنه هو المبتدأ، و (**قد يكون جملة**)[١٠]، وذلك قليل؛ فلذلك أتى بـ (**قد**) وأدخلها على المستقبل، وهو (**يكون**)، وذلك أمارة التقليل.

● **قوله: (مثل: زيد أبوه قائم):**

فـ (**زيد**) مبتدأ، و (**أبوه**) مبتدأ ثانٍ، و (**قائم**) خبر عن (**أبوه**)[١١]، والجملة الاسمية وهي[١٢]: (**أبوه قائم**)[١٣] خبر عن (**زيد**).

---

(١) في (س): تقديم.
(٢) في (ك): يتعين.
(٣) في (ك): الخيرية.
(٤) هكذا في نسخ التحقيق، ونص الكافية: (وسلام عليك).
(٥) سقط العاطف من (خ، س).
(٦) ليست في (ك).
(٧) في (س): ناصبًا. وليس كذلك؛ لأنه صفة لـ (فعل) المجرور، فحقه أن يجر.
(٨) في (س): الثبوت.
(٩) في (ك): لأن الخبر أصل الإفراد.
(١٠) ساقط من (س).
(١١) ساقط من (ك).
(١٢) ليست في (س).
(١٣) في (خ، س): وقائم.

● وقوله: (زيد قام):

فيه ضمير تقديره (هو)، وهو جملة فعلية خبر عن (زيد)[1].

● قوله: (ولا بد من عائد):

يعني لا بد في الجملة الواقعة خبرًا من عائد إلى المبتدأ؛ لأنها أجنبية عن المبتدأ فلا بد من عائد ليربط بينهما، وذلك العائد هو (الهاء) في (أبوه) في الجملة الاسمية، و (الضمير المستتر) في (قام) في الجملة الفعلية.

● قوله: (و قد[2] يحذف):

يعني العائد إذا عُلِمَ، وذلك نحو قولهم: (الْبُرُّ الْكُرُّ[3] بِسِتِّينَ) و (السَّمْنُ مَنَوَانِ[4] بِدِرْهَمٍ)، فقوله: (الْكُرُّ بستين) جملة من مبتدأ وهو (الكر) وخبر وهو قوله: (بستين)، وهذه الجملة خبر عن (البر)، والعائد محذوف[5] تقديره: البر الكر منه[6] بستين[7]، و (الكر) مكيال لهم معروف.

وقوله: (السمن) مبتدأ، خبره الجملة التي هي: منوان بدرهم، والعائد محذوف تقديره: منوان منه بدرهم، فـ (منوان) مبتدأ، وخصصه وصفه بقوله: منه[8] مقدرًا[9]، و (بدرهم) الخبر، والْمَنُّ: مقدار معلوم، كما يقال: رطل لمقدار معلوم.

● قوله: (وما وقع ظرفًا): يعني وما وقع من الخبر ظرفًا نحو: زيد في الدار، (**فالأكثر**) من النحاة[10] تقول[11] بـ: (**أنه مقدر بجملة**[12])، تقديره: استقر، وبعضهم[13] قال: يقدر بالمفرد، تقديره: مستقر، والصحيح تقدير الفعل؛

---

(١) ساقط من (س، ك).

(٢) ليست في (س).

(٣) الكر: مكيال أهل العراق، وهو ستون قفيزًا عند أهل العراق. اللسان: (كرر).

(٤) المنا: كعصا؛ الكيل أو الميزان الذي يوزن به، وتثنيته: منوان ومنيان. اللسان: (منى).

(٥) ساقط من (ك).

(٦) في (خ، س): البر الكر بستين منه.

(٧) ساقط من (ك).

(٨) ليست في (ك).

(٩) في (ك): مقدارًا.

(١٠) في (س): فأكثر النحاة. وقد أثبت نص الكافية، والواقع أن هذا الرأي ليس لأكثر النحاة، فإن البصريين جميعًا يرون تعلقه بـ (مستقر).

(١١) في (ك): يقولون.

(١٢) في (خ، س): بالجملة.

(١٣) الذين يقدرون الاسم هم: البصريون وابن مالك، والذين يقدرون الفعل هم: الأخفش والفارسي =

لوقوع الاتفاق في أن الظرف إذا وقع صلة نحو: جاءني الذي في الدار، أنه يقدر بالجملة نحو: استقر[١]، فكذلك هاهنا يقدر[٢] بالجملة؛ لأن الفعل أقوى حملًا على الموصول[٣] الذي اتفق عليه، وحجة من قدره بالمفرد وهو اسم الفاعل نحو: مستقر، أن[٤] أصل الخبر الإفراد.

* * *

● **قوله: (وإذا كان المبتدأ مشتملًا على ما له صدر الكلام...) إلى آخره:**

اعلم أن أصل المبتدأ التقديم على الخبر، وذلك على سبيل الجواز، وقد يعرض ما يوجب تقديم المبتدأ، وقد يعرض ما يوجب تأخيره وتقديم الخبر. **فالمواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ أربعة مواضع:**

* **الأول: إذا كان المبتدأ مشتملًا على ما له صدر الكلام**[٥]، نحو (**من أبوك؟**) فإن (من) استفهامية، والاستفهام له صدر الكلام[٦]؛ ليفهم من أول الأمر، فـ(**من**) الاستفهامية[٧] مبتدأ، و (**أبوك**) الخبر، ولا يجوز خلاف ذلك.

* **الموضع الثاني: أن يكون المبتدأ والخبر جميعًا معرفتين**، نحو (**القائم زيد**)، فـ (**القائم**) مبتدأ، و (**زيد**) الخبر، ولا يجوز أن يكون (**زيد**) مبتدأ في هذه الصورة، و (**القائم**) خبر متقدم[٨]؛ لأن في ذلك مخالفة الأصل[٩] وهو تقديم الخبر لغير فائدة.

وقال الإمام يحيى[١٠] بن حمزة[١١] والرازي[١٢]: « الخبر هو المشتق[١٣] وهو

= والزمخشري وابن الحاجب تبعًا للزمخشري. انظر: شرح التصريح (١/ ١٦٦)، والهمع (١/ ٩٨).

(١) الحق أن أكثر النحاة يرى أن المتعلق مفرد (مستقر)، وذلك في غير الصلة؛ لأنها لا تكون إلا جملة، فلا بد أن يكون المتعلق (استقر)، مثل: حضر الذي عندك؛ أي (استقر)، وفي غيرها يقدر المتعلق مفردًا.

(٢) في (ك): أن يقدر.

(٣) في (ك): الموصوف.

(٤) في (س): لأن.

(٥) ساقط من (ك).

(٦) ساقط من (س).

(٧، ٨) ساقط من (خ).

(٩) في (س): لأنه مخالف للأصل.

(١٠) مضى التعريف به، وهو من شراح الكافية.

(١١) ساقط من: (خ، س)، وفي (س): عليه السلام.

(١٢) مضى التعريف به (ص٢٢١).

(١٣) هذا رأي أرتضيه؛ لأن الخبر حكم فهو إلى الصفة أقرب، والمبتدأ محكوم عليه، فيكون إلى الذات =

(القائم)[١] تقدم أو تأخر[٢]، وفيه نظر، لما ذكرناه من مخالفة الأصل لغير فائدة.

* **الموضع الثالث: أن يكون المبتدأ والخبر جميعًا متساويين،** ونعني[٣] بالمساواة: ليس أحدهما أعرف من الثاني، نحو (**أفضل منك أفضل مني**)، فإنَّ (**أفضل منك**) مبتدأ[٤]، و (**أفضل مني**) الخبر، فأيهما تقدم فهو المبتدأ، ولا يجوز العكس؛ لأن في ذلك مخالفة الأصل لغير[٥] فائدة، وصح[٦] الابتداء بـ (أفضل منك) وإنْ لم يكن معرفة؛ لأن (مِنْ[٧]) في[٨] أفعل التفضيل قائمة مقام اللام[٩] فاعرفه.

* **الموضع الرابع: أن يكون الخبر فعلًا للمبتدأ** نحو (**زيدٌ قام**)، فإنَّه يجب تقديم[١٠] المبتدأ وهو (**زيد**)، وتأخير[١١] الخبر وهو (**قام**)؛ لأنه لو قُدِّم (قام)، وقيل: قام زيد، التبس المبتدأ بالفاعل، ويرد على ذلك التثنية والجمع نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، فإنَّ الخبر هاهنا فعل المبتدأ، وهو يجوِّز تقديم الخبر، تقول: (قاما الزيدان، وقاموا الزيدون)؛ لأنه لا يلتبس هاهنا بالفاعل؛ لأنك تفرد الفعل إذا كان[١٢] الزيدان فاعلين[١٣]، وكذلك في الجمع؛ لأنك تقول: (قام الزيدان، وقام الزيدون)، فالعلة[١٤] الصحيحة أنه[١٥] إذا كان الخبر فعلًا للمبتدأ[١٦] وجب تقديم المبتدأ إذا كان تأخيره وتقديم الخبر يلتبس بالفاعل، وهو إذا كان مفردًا، فإنْ كان الخبر فعلًا لغيره جاز تقديم الخبر نحو:

= أقرب، وعلى هذا فالمشتق خبر تقدم أو تأخر. وهذا رأي ابن هشام. انظر: المغني (٢٠/ ١٣٢) بحاشية الدسوقي.

(١) ليست في (س).

(٢) انظر: الأزهار الصافية ليحيى بن حمزة (١/ ٨١/ ب)، وانظر: (١/ ٨٥/ ب)، ومعه الرازي.

(٣) سقطت الواو من (خ، ك).

(٤) في (س): فإن أفضل منك أفضل مبتدأ.

(٥) في (س): بغير.

(٦) في (ك): فصح.

(٧) ساقطة من (س).

(٨) ساقطة من (ك).

(٩) يقصد لام التعريف.

(١٠) في (س): تقدم.

(١١) في (ك): وتأخر.

(١٢) في (س): كانا.

(١٣) في (ك): فاعلان. وليس كذلك؛ لأنه خبر كان، فحقه أن ينصب بالياء لأنه مثنى.

(١٤) في (ك): والعلة.

(١٥) ليست في (س).

(١٦) في (ك): للمبتدي.

زيد قام[١] أبوه، فيجوز: (قام أبوه زيد)؛ لعدم اللبس.

● **قوله: (وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام...) إلى آخره:**

هذه المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، **وهي أربعة مواضع أيضًا**[٢]:

* **الموضع الأول: إذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام نحو (أين زيد؟)**، فـ (**زيد**) مبتدأ، و (**أين**) الخبر[٣] مقدم[٤]، **يجب تقديمه لأنه استفهام** فله صدر الكلام، فإنْ قيل: هلا كان (**أين**) مبتدأ، و (**زيد**) خبره.

قلنا: إنَّ المبتدأ هو الخبر، وليس (**زيد**) إلا يُبَيِّنُـهُ، فكان الخبر محذوفًا [في الحقيقة][٥]، و (**أين**) نائب عنه تقديره: (زيد مستقر أين)، فحذف (مستقر) وناب (أين) منابه، وتقدم[٦] الاستفهام.

* **الموضع الثاني: أن يكون تقديم**[٧] **الخبر مُصَحِّحًا للابتداء، مثل: (في الدار رجل)**، فـ (**رجل**) مبتدأ، و (**في الدار**) خبر متقدم، لولا تقدمه[٨] لما صح الابتداء بـ (**رجل**) لأنه نكرة، وقد تقدم ذلك.

* **الموضع الثالث: أن يكون لمتعلقه ضمير في المبتدأ، مثل: (على التمرة مثلُها زُبْدًا)**[٩]؛ فإنَّ (**مثلها**) مبتدأ، و (**على التمرة**) الخبر، والهاء في (**مثلها**) ضمير[١٠] عائد إلى (**التمرة**)، والخبر في الحقيقة متعلق الجار[١١] والمجرور، وهو (استقر)[١٢] أو (مستقر) على الخلاف، والجار والمجرور وهو (**على التمرة**) متعلق به، فيجب تقديم (**على التمرة**) وتأخير المبتدأ وهو (**مثلها**)؛

---

(١) في (ك): قائم. وهو خطأ؛ لأنه لا وجود للفعل معه.
(٢) ليست في (خ).
(٣) في (س): خبره.
(٤) هكذا في نسخ التحقيق، ولعل الصواب (مقدمًا) بالنصب على الحال.
(٥) ساقط من (س).
(٦) في (ك): وتقديم.
(٧) في (خ): تقدم.
(٨) في (س): تقديمه.
(٩) قول لم أعثر عليه منسوبًا. انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٢٤)، والوافية (المتوسط) (ص٦٨)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٠٩).
(١٠) في (س): ضمير في مثلها.
(١١) في (س): بالجار والمجرور.
(١٢) في (ك): و.

ليرجع الضمير إلى متقدم، ولو قلت: (مثلُها على التمرة) لم يجز[١]، وكان مثل: صاحبها في الدار، وقد تقدم أنه لا يجوز[٢].

* **الموضع الرابع: أن يكون خبرًا عن (أن)**، مثل: **(عندي أنك قائم)**[٣]، فإنَّ قوله: **(عندي)** خبر مقدم[٤]، و **(أنك قائم[٥])** مبتدأ؛ لأن **(أَنَّ)** المصدرية واسمها وخبرها مبتدأ، و **(عندي)** خبره، فلا يجوز أن تقول: إنك قائم عندي.

قال المصنف[٦] في شرحه: لوجوه ثلاثة:

أحدها: أنهم قصدوا التنبيه - من أول الأمر بتقديم[٧] الخبر - أنها (أَنَّ) المفتوحة خوفًا من اللبس بموضع[٨] [(إِنَّ) المكسورة][٩].

الوجه الثاني: أنهم فرقوا[١٠] بينها وبين (أن) المفتوحة[١١] التي بمعنى (لعل)، فإنها تكون في أول الكلام كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، أي: لعلها إذا جاءت.

الوجه الثالث: أنهم إنَّما قدموا الخبر لأن (أَنَّ) المفتوحة لو كانت في صدر الكلام - وهي تكون معمولة - لأدى ذلك إلى أَنْ تدخل (إِنْ) المكسورة عليها، وذلك لا يصح، فالتزم تقديم الخبر وهو قوله[١٢]: (عندي) لذلك.

* * *

● **قوله: (وقد يتعدد الخبر):**

وذلك لأنه حكم، وقد يحكم على الشيء بأحكام متعددة.

---

(١) في (س): لم يجب. وهو خطأ.
(٢) لأنه يؤدي إلى عود الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة، وهو شاذ.
(٣) في (س) زاد بعدها: (منطلق)، ولا داعي للزيادة.
(٤) في (س): متقدم.
(٥) في (س): منطلق.
(٦) ابن الحاجب.
(٧) في (س): فتقدم.
(٨) في (ك): موضع.
(٩) ليست في (خ).
(١٠) في (س): (ليفرقوا)، وقد أثبت ما أراه الصواب؛ لأنه قال في الوجه الأول: أنهم قصدوا، فيناسبه: أنهم فرقوا؛ ليتفق الأسلوب.
(١١) ليست في (س).
(١٢) في (خ): قولك.

● **قوله: (مثل: زيد عالم عاقل):**

فحكمت عليه[١] بحكمين: العلم والعقل[٢]. وقد يتعدد الخبر لفظًا ومعنًى كهذا المثال ونحوه، وقد يتعدد لفظًا لا معنًى نحو (هذا حلو حامض)، فإنَّ (هذا) مبتدأ، و (حلو) و (حامض) خبران عنه[٣] متعددان لفظًا وهما في المعنى شيء واحد.

قال ركن الدين[٤]: « بمعنى[٥] (مُزٍّ)، و (المزُّ) هو: الممزوج، لَكِنْ فيه إشكال، يقال: ففي أيهما الضمير الراجع إلى المبتدأ، ولا يستقيم أن يكون في أحدهما؛ لأن الذي فيه ضمير هو الخبر بخلاف الثاني، ولا ۥيصح أنۥ[٦] يكون فيهما جميعًا؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون كل واحد منهما خبرًا على انفراده، والمعنى يمنع منه، ففي هذه المسألة نظر.

ۥويمكن أن يقال: الضمير مقدر فيما هو بمعناهما، وهو (ممزوج)ۥ[٧].

* * *

● **قوله: (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط، فيصح دخول الفاء في الخبر):**

تَضَمُّنُ المبتدأ معنى الشرط قليل؛ ولذلك أَتَى بـ (قد) وأدخلها على المضارع وذلك يشعر بالتقليل[٨]؛ لأن هذا أسلوبه في هذه المقدمة، **والمبتدأ يتضمن معنى الشرط في موضعين كما ذكر[٩] الشيخ في المقدمة:**

* **الموضع[١٠] الأول**: إذا كان المبتدأ [موصولًا] وصلته[١١] فعل، نحو (**الذي يأتيني**)، فإنَّ (**الذي**) مبتدأ، و (**يأتيني**) صلته وهو فعل. وقوله: (**فله درهم**): (**درهم**)[١٢] مبتدأ، و (**له**) خبر مقدم[١٣]، والجملة هذه خبر

---

(١) ليست في (خ). (٢) في (س، ك): العقل والعلم.
(٣) في (س): عنده.
(٤) ذكر ركن الدين تعدد الخبر في المتوسط (ص٦٩)، ولم يتطرق إلى قوله: هذا حلو حامض.
(٥ – ٧) ساقط من (ك). (٨) في (ك): بالقليل.
(٩) في (س): ذكره. (١٠) ليست في (س).
(١١) هكذا في نسخ التحقيق، ولعل الأصل: إذا كان المبتدأ موصولًا وصلته فعل... إلخ.
(١٢) ليست في (س). (١٣) في (س): متقدم.

لـ (الذي)، [ودخلت الفاء السببيه في قوله: (فله درهم)، لأن المبتدأ وهو (الذي) تضمن معنى الشرط، ووجه[١] التضمن أنَّ (الذي)][٢] فيه إبهام، والفعل الذي هو صلته سبب لما بعده، فإن الإتيان سبب لأخذ الدرهم[٣]، فاستدعى ذلك دخول الفاء السببية كالشرط، فإنَّك إذا[٤] قلت: (من يأتني فله درهم)، [فإنَّ (مَنْ) الشرطية فيها إبهام، وفعل الشرط][٥] الذي[٦] [هو (يأتني) سبب للجزاء الذي هو (فله درهم)][٧]، فيجب دخول الفاء في الجزاء، فلمَّا كان الموصول هاهنا مُشْبِهًا للشرط فيما ذكرناه، جاز دخول الفاء فيه لأجل الشبه المذكور، ولم يجب؛ لأن المشبه[٨] أضعف من المشبه به فاعرفه.

وكذا إذا كان الموصول مبتدأ، وصلته ظرف نحو (الذي في الدار فله درهم)؛ لأن تقديره: الذي استقر في الدار.

*** الموضع الثاني: أن يكون المبتدأ نكرة موصوفة بفعل أو ظرف نحو (كل رجلٍ يأتيني)**، فإنَّ قوله: (**كُلُّ رجلٍ**) نكرة موصوفة بفعل وهو (**يأتيني**)، ومثال النكرة الموصوفة بالظرف: (**كلِ رجلٍ في الدار**)، فـ (**في الدار**) صفة لـ (**رجل**)، تقديره: استقر في الدار، فإنَّ النكرة إذا كانت موصوفة بفعل أو ظرف متضمنة لمعنى الشرط لما فيها من الإبهام ووصفها بالفعل أو الظرف الذي يكون سببًا لما بعده[٩]، فأشبهت (مَنِ) الشرطية على ما تقدم، فتدخل الفاء في الخبر كما دخلت في الجزاء فاعرفه، وإنْ[١٠] كان دخولها في الجزاء واجبًا وفي الخبر جائزًا كما تقدم.

● **قوله: (و (ليت ولعل) مانعان باتفاق، وألحق بعضهم (إنَّ) بهما)**:

اعلم أَنَّ (إِنَّ وأخواتها) من نواسخ الابتداء على ما سيأتي، وقد ذكرنا هاهنا أَنَّ

---

(١) في (س): ووجود. وهو خطأ.
(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ك).
(٣) في (خ، ك): الدراهم.
(٤) في (س) كرر (إذا) على هذا النحو: إذا قلت إذا.
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من (ك).
(٦) ليست في (س، ك).
(٧) ما بين المعقوفين ساقط من (ك).
(٨) في (ك): الشبه.
(٩) في (خ): بعدها.
(١٠) في (س): فإن.

المبتدأ إذا كان موصولًا بفعل أو ظرف أو نكرة موصوفة بأحدهما دخلت الفاء[١] في الخبر، قيل[٢]: فهل[٣] يصح أن تدخل (إنَّ وأخواتها) على هذا المبتدأ – الذي تدخل الفاء[٤] في خبره – أم لا؟ فقال الشيخ[٥]: ليت ولعل مانعان باتفاق، فلا تقول[٦]: لعل الذي يأتيني فله درهم، وكذلك في (ليت)، والعلة فيه[٧]: أن خبر (ليت ولعل) لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا؛ لأن (لعل) للترجي و (ليت) للتمني، والذي يقع بعد الفاء خبر محض يحتمل الصدق والكذب، فكان في اجتماعهما تناقض كما ترى.

* **قال الشيخ[٨]: (وألحق بعضهم (إنَّ) بهما)[٩]:** أي في المنع من دخول الفاء في خبرها[١٠]، واختلف[١١] في المُلْحِقِ لـ (أنَّ)، فقيل: هو سيبويه، وقيل: هو الأخفش[١٢]، فَعِلَّةُ من أجاز دخول الفاء في خبر (إنَّ): أن خبرَ (إِنَّ) يحتمل الصدق والكذب، فلا مناقضة بينه[١٣] وبين الفاء؛ لأنه[١٤] قد ورد في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]، وحجة من منع

---

(١) ليست في (س).
(٢) في (س): سئل.
(٣) في (س): هل.
(٤) في (س): (إن). وهو خطأ.
(٥) يريد: (ابن الحاجب) في متن الكافية.
(٦) في (خ، س): تقل. وليس كذلك؛ لأن (لا) النافية لا تجزم الفعل المضارع، وقد تكون (لا) هي الناهية فيكون الجزم طبيعيًّا.
(٧) ليست في (س).
(٨) ابن الحاجب في الكافية.
(٩) أي: بليت ولعل.
(١٠) ساقط من (خ، س).
(١١) سقطت الواو من (خ، س).
(١٢) ذكر سيبويه مجيء الفاء في الخبر بعد (إن)، واستشهد له بآية من القرآن الكريم فقال (١/ ٤٥٣): فسألته عن قوله: (الذي يأتيني فله درهمان) لم جاز دخول الفاء هاهنا و (الذي يأتيني) بمنزلة (عبد اللّه)، وأنت لا يجوز لك أن تقول: (عبد اللّه فله درهمان)؟ فقال: إنما يحسن في (الذي) لأنه جعل الأخر جوابًا للأول... ثم قال: ومثل ذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ﴾ [البروج: ١٠]، وقد جاءت نسبة المنع للأخفش في ابن يعيش (١/ ١٠١)، والهمع (١/ ١١٠)، والأشموني (١/ ٢٢٥)، وفيه: وروي عن الأخفش أنه منع دخول الفاء في الخبر، وهذا منه عجيب؛ لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط، نحو (زيدٌ قائمٌ).
(١٣) في (س، ك): بينهما.
(١٤) ليست في (س).

ذلك قال: إنَّ[1] (إنَّ) المكسورة[2] لا تدخل على (مَنْ) الشرطية؛ لأن (مَنْ) لها صدر الكلام، وكذلك[3] لا تدخل على ما أشبه الشرط، وهو الموصول بفعل أو ظرف والنكرة[4] الموصوفة بهما، ونجيب[5] في الآية الكريمة[6] المذكورة بأن[7] (إنّ)[8] لم تدخل على الموصول، وإنَّما دخلت على قوله: الموت[9]، وأما (أنَّ) المفتوحة، فقد ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ﴾ [الأنفال: ٤١]، تقديره: واعلموا أن الذي غنمتم، وأما (لكن) فقد ورد الجواز فيها، قال الشاعر:

٣٠. فوالله ما فارقتكُمْ عن رضًى بها[10] ولكن ما يُقْضَى فسوف يكونُ[11]

---

(١) ليست في (ك).

(٢) أي: مكسورة الهمزة.

(٣) في (س): فلذلك.

(٤) في (ك): أو النكرة.

(٥) في (س): ويجاب.

(٦) ساقطة من (س، ك).

(٧) في (س): أن.

(٨) ليست في (ك).

(٩) في (ك): أن الموت. وهو خطأ.

(١٠) ساقط من (خ)، وفي (ك) جاء مكانه:

علمت يقينًا أن ما حم كونه ....

(١١) البيت للأفوه الأودي، واسمه: صلاءة بن عمرو بن مالك، من بني أود من مذحج، شاعر يماني جاهلي، يكنى أبو ربيعة، توفي (نحو سنة ٥٠ ق هـ). معاهد التنصيص (٤/ ١٠٧)، والشعر والشعراء (ص٩٦). ورواية الشطر الأول المشهورة:

فوالله ما فارقتكم قاليًا لكم

وهذه الرواية التي أوردها الرصاص (عن رضًى بها) لم أجدها عند غيره، وهناك رواية أخرى للشطر الأول انفردت بها النسخة (ك): علمت يقينًا أن ما حم كونه.

والشاهد فيه: دخول (ما) على (لكن) فكفتها عن العمل، وهيأتها للدخول على الجمل، وفي شرح التصريح (١/ ٢٢٥) مثل للجواز بقول امرئ القيس:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل

قال: (بخلاف:

فوالله ما فارقتكم... البيت

فـ (ما) اسم موصول لا زائدة في موضع نصب)، وقد ذكر الصبان في حاشيته على شرح الأشموني (١/ ٢٨٤) أن الصواب التمثيل ببيت امرئ القيس (ولكنما أسعى...)؛ لأن (ما) في بيت الأفوه الأودي: اسم موصول؛ بدليل عود الضمير في (يُقْضَى) عليها. انظر الشاهد في: العيني (٢/ ٣١٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٢٥)، والهمع (١/ ١١٠)، والأشموني (١/ ٢٢٥، ٢٨٤)، ولا يوجد في ديوان الأفوه.

تقديره: (ولكنَّ الذي يقضى فسوف يكون)، وأما (كأَنّ)[١] التي للتشبيه فلم يرد فيها شيء، وما هي إلا ملحقة بـ (ليت ولعل)، واللّـه أعلم، وقد صرح بذلك بعض[٢] النحاة.

* * *

● **قوله: (وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازًا، كقول المستهلّ: الهلالُ واللّـهِ[٣]):**

اعلم أن المبتدأ يحذف جوازًا ووجوبًا، **فالجواز حيث تكون به**[٤] **قرينة تدل** على المحذوف، **والوجوب حيث تكون قرينة وعوض** عن المحذوف، فالجواز[٥] كما ذكرنا، فقوله: (**الهلالُ**) خبر مبتدإٍ محذوف تقديره: (هذا الهلال)؛ فحذف (هذا) لأن قرينة تلك الحال تدل عليه، وحذف المبتدأ وجوبًا لم يذكره الشيخ، قال الإمام يحيى[٦] [ابن حمزة][٧] - عليه السلام - في الأزهار[٨] [٩]: إنَّه لا يحذف وجوبًا، وعلل ذلك بعلة غير واضحة؛ لأنه ذكر أنه عمدة وينقضه حذفه جوازًا، والصحيح أنه يحذف[١٠] وجوبًا، وقد ذكر ذلك[١١] نجم الدين[١٢] وغيره من المحققين، قالوا: **يحذف وجوبًا في ثلاثة مواضع فقط**[١٣]:

* **الأول: في قطع**[١٤] **الصفات**، نحو قولك[١٥]: (رأيت زيدًا الكريم العاقلُ) [برفع العاقل على أنه خبر مبتدإٍ محذوفٍ واجبٍ حذفه، تقديره: هو العاقل][١٦].

---

(١) ليست في (خ).

(٢) لم أقف على من صرح به.

(٣) ليست في (س).

(٤) ليست في (س، ك).

(٥) في (س): والجواز.

(٦) مضى التعريف به.

(٧) ليست في (خ، س).

(٨) (١/ ٧٩/ أ)، وعبارته: (ولم يحذف إلا على جهة الجواز لا غير، بخلاف الخبر فإنه قد حذف جوازًا ووجوبًا، والتفرقة بينهما هو أن الخبر وصف في المبتدأ وتابع له... لما فيه من الإشعار به والأمارة على وجوده وثبوته؛ فلهذا لم يرد وجوب حذفه).

(٩) ساقط من (ك).

(١٠) في (س): حذف.

(١١) ليست في (س، ك).

(١٢) انظر: شرحه للكافية (١/ ١٠٣).

(١٣) ليست في (خ، ك).

(١٤) في (ك): قطعك.

(١٥) في (خ): كقولك.

(١٦) ساقط من (س).

* **الموضع الثاني: قولهم: (ولا سواء)**، تقديره: ولا هما سواء، فـ (هما) مبتدأ واجب حذفه، و (سواء) خبره.

* **الموضع الثالث: في (نعم وبئس)** إذا قلت: (نعمَ الرجلُ زيدٌ)؛ فـ (نعم) فعل مدح[١]، و (الرجل) فاعل، و (زيد) خبر لمبتدإ محذوفٍ واجبٍ حذفه تقديره: هو زيد، وهذا على أحد القولين، وقيل: إنَّ (زيدًا) مبتدأ، و (نعم الرجل) خبر مقدم.

فإن قيل: ولم قلتم: إنَّ حذف المبتدأ في هذه المواضع واجب، وقد قلتم: إنّما يحذف[٢] على سبيل الوجوب فلا بد فيه من قرينة وعوض عن المحذوف؟

قلنا[٣]: نعم يجب ذلك، إلا أن يكون الحذف ورد سماعًا فإنّه يكون واجبًا، وإن لم يكن به قرينة وعوض نحو (سقيًا) و (رعيًا) في المصادر، و (أهلًا وسهلًا)[٤] في المفعول به[٥]، فإنَّ ذلك يجب فيه حذف الفعل سماعًا ولا تعرف القرينة والعوض، فاعرف ذلك[٦].

● **قوله[٧]: (والخبر جوازًا):**

الخبر أيضًا[٨] يحذف جوازًا ووجوبًا، وقد ذكرهما[٩] الشيخ.

فالجواز نحو **(خرجت فإذا السبع)**، تقديره: خرجت ففاجأت زمان السبع بالباب، فـ (إذا) ظرف زمان[١٠] لفعل محذوف وهو: فاجأت، و (السبع) مبتدأ،

---

(١) ليست في (س). (٢) في (س): حذف.

(٣) القائل هو (الرصاص).

(٤) في كتاب الفاخر (ص٣، ٤): أول من قال (مرحبًا وأهلًا) سيف بن ذي يزن الحميري، قال: مرحبًا وأهلًا، وناقة ورحلًا، ومناخًا سهلًا... إلخ. وانظر: ابن يعيش (٢/ ٢٨، ٢٩)، وشرح الرضي (١/ ١٣٠)، والهمع (١/ ١٦٨)، والفوائد الضيائية (١/ ٣٢٢)، وفي سيبويه (١/ ١٤٩): وبك وأهلًا وسهلًا.

(٥) ليست في (ك). (٦) في (ك): فاعرفه.

(٧، ٨) ليست في (س). (٩) في الكافية.

(١٠) هذا رأي الزجاج والرياشي، واختاره الشيخ طاهر وابن خروف، ونسب إلى المبرد، قيل: وهو ظاهر كلام سيبويه. وذهب (المبرد والفارسي وابن جني في سر الصناعة ونسب إلى سيبويه) إلى أنها ظرف مكان، وهناك من ذهب إلى أنها حرف، وهو مذهب الكوفيين، وحكي عن الأخفش، وإليه =

و (بالباب)[١] الخبر، وهو متعلق بمحذوف تقديره[٢]: استقر أو مستقر.. على ما تقدم، فحذف الخبر لقيام القرينة الحالية، وقال[٣] الخوارزمي[٤]: (السبع) مبتدأ، و (إذا) الخبر، وهي ظرف مكان تقديره: خرجت[٥] ففي الحضرة السبع، فعلى[٦] تقديره لا خبر محذوف ولا حجة للشيخ فيه[٧]، وهو ضعيف؛ لأن المشهور في (إذا) أنها ظرف زمان لا مكان.

● **قوله: (ووجوبًا)**: يعني أن الخبر يحذف وجوبًا، **(فيما التزم في موضعه غيره)**: يعني يكون عوضًا عنه[٨]، وذلك[٩] مع قيام قرينة تدل على المحذوف، وذلك في مواضع أربعة:

* **الموضع الأول: قوله[١٠]: مثل: (لولا زيد لكان كذا)**، تقديره: لولا زيد موجود لكان كذا[١١]، فـ(**زيد**) مبتدأ، و (**موجود**) الخبر، فحذف (موجود)[١٢]؛ لأن (لولا) تدل على امتناع الشيء لوجود غيره، فهي تدل على الوجود.

وقوله: (**لكان كذا**) جواب (**لولا**)، وهو[١٣] عوض عن المحذوف؛ لأنه وقع موقعه فحصلت القرينة والعوض، وكذلك: (لولا عَلِيٌّ لهلك عمرُ)، هذا إذا كان الخبر هو الموجود فإنها تدل عليه، فإنْ كان غير ذلك لم تدل عليه[١٤]،

= ذهب ابن مالك، واختاره الشلوبين في أحد قوليه، وقوله الآخر بأنها ظرف زمان. انظر: الجنى الداني (ص٣٦٥، ٣٦٦).

(١) ساقط من (ك).
(٢) في (س) وتقديره.
(٣) انظر: التخمير في شرح المفصل (١/ ١٦٧)، حيث يقول: « ألا ترى أن معناه: خرجت فبالحضرة السبع... إلخ »، وليس فيه (ففي) كما زعم الرصاص.
(٤) هو: القاسم بن أحمد بن الحسين بن أحمد الخوارزمي، مجد الدين الملقب بصدر الأفاضل، عالم بالعربية، من فقهاء الحنفية، من أهل خوارزم، له من الكتب: التخمير في شرح المفصل، وشرح سقط الزند، والتوضيح في شرح المقامات، وغيرها. توفي سنة (٦١٧ هـ). انظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٥٢)، والأعلام للزركلي(٦/ ٨).
(٥) ليست في (س).
(٦) في: (س): فلعله.
(٧، ٨) ليست في (ك).
(٩) ليست في (س).
(١٠) ليست في (س، ك).
(١١) ساقط من (ك).
(١٢) ساقط من (س).
(١٣) في (ك): فهي.
(١٤) ليست في (خ).

[فلم يحذف][1]، وذلك نحو قول الشاعر[2]:

٣١. ولَـوْلَا الغِمْـدُ يُـمْسِكُهُ لَسَالَا[3]

فإنَّ (الغمد) مبتدأ، و (يمسكه) الخبر، وقوله: (لسالا) جواب (لولا)[4]، فلم يحذف الخبر لأن (لولا) لم تدل عليه، ومن ذلك قول الشافعي[5] [رضي اللَّـه عنه][6]:

٣٢. ولولا الشِّـعـرُ بالعلماءِ يُزري لكنتُ اليـومَ أَشـعـرَ[7] مِنْ لبيدِ[8]

[فـ (الشعر) مبتدأ، و (يزري) الخبر، وقوله: (لكنت) جواب (لولا)][9]، وقال سيبويه[10]:...

---

(١) ساقط من (س).

(٢) هو أبو العلاء المعري: أحمد بن عبد اللَّـه بن ربيعة بن الحرث بن نور بن أسحم التنوخي، الشاعر الفيلسوف اللغوي النحوي، صاحب المؤلفات الكثيرة، المتضلع في فنون الأدب واللغة، ولد سنة (٣٦٣ هـ) بالمعرة، وتوفي سنة (٤٤٩ هـ). انظر: العيني (١/ ٥٤٠).

(٣) هذا عجز بيت، صدره:

(يـذيب الـرعـب مـنـه كـل عـضـب)

والعضب: السيف القاطع. وهذا من باب التمثيل لا الاستشهاد؛ لأن المعري لا يُحتج بشعره. ووجه التمثيل به في قوله: (ولولا الغمد يمسكه)؛ حيث ذكر الخبر وهو (يمسكه) لأن (لولا) لم تدل عليه. انظر: شرح التصريح (١/ ١٧٩)، والعيني (١/ ٥٤٠)، والهمع (١/ ١٠٤)، والأشموني (١/ ٢١٥)، وشروح سقط الزند: السفر الثاني، القسم الأول (١ / ١٠٤).

(٤) ليست في (س).

(٥) هو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي أبو عبد اللَّـه، أحد الأئمة الأربعة الذين كانوا مثلًا في الذكاء والحفظ، وإليه نسبة الشافعية كافة. ولد في (غزة) بفلسطين، سنة (١٥٠ هـ)، وحمل منها إلى مكة وهو ابن سنتين، كان شاعرًا مجيدًا، قال المبرد: كان الشافعي أشعر الناس وآدبهم وأعرفهم بالفقه والقراءات. توفي ﷺ سنة (٢٠٤هـ). انظر: وفيات الأعيان (٤/ ١٦٣)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٢٥).

(٦) ساقط من (ك).

(٧) في (س): أفصح.

(٨) البيت للإمام الشافعي من قصيدة قالها في الوقار وخشية اللَّـه، انظر: ديوانه (ص٣٩).
والشاهد فيه: ولولا الشعر... يزري؛ حيث إنَّ (الشعر) مبتدأ و (يزري) الخبر، فلم يحذف الخبر لأن (لولا) لم تدل عليه.

(٩) ساقط من (ك).

(١٠) هذا رأي الجمهور. انظر: الجنى الداني (ص٥٤٢)، والهمع (١/ ١٠٤).

« الخبر محذوف مطلقًا تقديره[١]: ولولا الشعر موجود، ولولا الغمد موجود، ويمسكه ويزري حالان »، ذكره الرماني[٢] وابن عصفور[٣]، وذكره ركن الدين[٤] أيضًا.

* **الموضع الثاني**: مثل: (**ضربي زيدًا قائمًا**): وهو كل مصدر منسوب إلى فاعله [نحو (ضربي زيدًا[٥])]، أو إلى[٦] مفعوله نحو (ضَرْبك[٧] زيدًا قائمًا)، أو إليهما نحو (مضاربة زيد وعمرو قائمين[٨]) مذكور[٩] بعده حال منهما أو من أحدهما، وهو في المعنى من الضمير في الخبر، فـ (**ضربي**) مبتدأ، و (**زيدًا**) مفعول به، و (**قائمًا**) حال، والخبر محذوف، واختلف في تقديره؛ فقال البصريون[١٠]: تقديره (ضربي زيدًا حاصل إذا كان قائمًا)، [فحذف (حاصل) كما تحذف المتعلقات العامة][١١]، وهي الوجود والثبوت والاستقرار والكون والحصول[١٢]، [ألا ترى أنك إذا قلت: زيد في الدار، فتقديره: حاصل في الدار أو موجود أو ثابت أو كائن، فلما كان المتعلق[١٣] عامًّا كما ذكرناه حذف، فلما حذف (حاصل) بقي (ضربي زيدًا إذا كان قائمًا) حذف الظرف وهو

---

(١) ليست في (س).

(٢) انظر: معاني الحروف (ص١٢٣)، والأشموني (١/ ٢١٦)، والهمع (١/ ١٠٤).
والرماني هو: علي بن عيسى بن علي بن عبد اللّـه، أبو الحسن الرماني، له من المؤلفات في النحو: شرح أصول ابن السراج، وشرح كتاب سيبويه، ومعاني الحروف. توفي ببغداد سنة (٣٨٤ هـ). انظر: بغية الوعاة (٢/ ١٨٠، ١٨١)، والرماني النحوي (ص١٢).

(٣) انظر: المقرب (١/ ٨٤، ٨٥)، ولم يتطرق لقوله: (يزري). وانظر: شرح الجمل للزجاجي (١/ ٣٥٢). وابن عصفور هو: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي (٥٩٧ - ٦٦٣ هـ)، نحوي صرفي لغوي، من تصانيفه: الممتع في التصريف، والمقرب، وشرح جمل الزجاجي. انظر: بغية الوعاة (٢/ ٢١٠)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٣٠).

(٤) انظر: الوافية (المتوسط) (ص٧٢).

(٥) ساقط من (ك).

(٦) ليست في (خ، ك).

(٧) في (خ، ك): ضربي.

(٨) في (س): قائمان. وليس كذلك؛ لأنه (حال) منصوبة.

(٩) في (ك): مدلول.

(١٠) يقدره الجمهور: (ضربي زيدًا إذا كان قائمًا)، انظر: الهمع (١/ ١٠٦).

(١١) ساقط من (ك).

(١٢) ساقط من (س، ك).

(١٣) في (س): المعلق.

(إذا كان)[(١)] ؛ لدلالة الحال - وهو قوله (**قائمًا**) - عليه؛ لأن الظرف يقدر بـ (في)[(٢)] والحال يقدر بـ (في)[(٣)]، ففي أحدهما غُنْـيَةٌ عن الآخر، وخص الظرف بالحذف دون الحال لأن الحال يدل على هيئة، والظرف ليس كذلك، فصار (**قائمًا**) قرينة دالة على الحذف[(٤)] وعوضًا عن المحذوف؛ لأنه وقع موقعه وهو حال من الضمير في (كان) الراجع[(٥)] إلى (زيد)، فإنْ قيل[(٦)]: هلا كان (**قائمًا**) خبرًا[(٧)] لـ (كان) ولا يكون حالًا، قلنا: إنَّ (كان) تامة لا ناقصة[(٨)]، هكذا[(٩)] ذكره النحاة فاعرفه، هذا تقدير البصريين[(١٠)].

وقال الكوفيون[(١١)]: تقديره: (ضربي زيدًا قائمًا حاصل)، فـ (**ضربي**)[(١٢)] مبتدأ، و (**زيدًا**) مفعول به و (**قائمًا**) حال من (**زيد**)، و (**حاصل**) خبر مقدر بعد قوله: (**قائمًا**).

قال البصريون: هذا التقدير ضعيف من جهة اللفظ ومن جهة المعنى؛ أما من جهة اللفظ: فإن (**حاصلًا**) إذا قدر بعد قوله: (**قائمًا**) لم يكن (**قائمًا**) عوضًا[(١٣)] عنه، وإذا قُدِّرَ قبله[(١٤)] على كلام البصريين كان عوضًا عنه، والحذف لغير عوض[(١٥)] لا يجوز.

وأما من جهة المعنى: فإنَّ (**ضربي زيدًا قائمًا**) يفيد أنه ما حصل ضرب على زيد إلا في حال القيام، وإنَّما يكون هذا على تقدير البصريين؛ لأنهم قالوا: ضربي زيدًا حاصل إذا كان قائمًا، فأخبر أَنَّ ضَرْبَ زيد حاصل، وقيَّد[(١٦)] حصول

---

(١) ساقط من (ك).
(٢، ٣) في (س): نفي.
(٤) في (خ، ك): المحذوف.
(٥) في (خ): راجع.
(٦) في (س، ك): قلت.
(٧) في (خ): خبر.
(٨) في (س): ناقصة.
(٩) في (خ): هذا.
(١٠) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٢٥)، والهمع (١/ ١٠٦).
(١١) انظر: المصدرين السابقين في نفس الموضع.
(١٢) في (ك): وضربي.
(١٣) في (خ، ك): عوض. وليس كذلك؛ لأنه خبر عن (يكن).
(١٤) في (س): مثله. وهو خطأ.
(١٥) في (خ): العوض.
(١٦) في (س): وفقد.

الضرب بأنه في حال القيام، فكأنه قال: ما حصل ضَرْبٌ[١] مني على زيد إلا في حال القيام[٢]، فلو قدرت[٣] حصول ضرب منه على زيد في حال القعود لم يصح، وعلى تقدير الكوفيين يصح؛ لأنهم قالوا: تقديره: ضربي زيدًا قائمًا حاصل، [فجعلوا (قائمًا) قيدًا[٤] للضرب لا للحصول، فكأنهم قالوا: ضربي زيدًا في حال القيام حاصل][٥]، قلنا[٦]: فالضرب لزيد في حال القعود هل هو حاصل، أم[٧] لا يجوز أن يكون حاصلًا؟ وإذا جاز بطل المعنى المفيد أنه ما حصل ضرب على زيد إلا في حال القيام، فبطل ما قاله الكوفيون.

* **الموضع الثالث[٨]: قوله: ومثل: (كل رجل وضيعته)[٩]: فـ (كل)** مبتدأ مضاف إلى (رجل)، والخبر محذوف وجوبًا تقديره: كل رجل مقرون مع ضيعته[١٠]، و (ضيعته) مبتدأ خبرها محذوف جوازًا تقديره: وضيعته[١١] مقرونة، وإنّما حذف (مقرون) وجوبًا؛ لأنّ الواو في قوله: (وضيعته)[١٢] وقع موقع (مقرون) فكان عوضًا عنه، فحذف للقرينة والعوض، ومن[١٣] قال: تقديره: (كل رجل وضيعته[١٤] مقرونان) يلزمه أنه حذف من غير عوض، فإنْ قيل: هلا نُصِبَ (وضيعته)[١٥] إذا كانت الواو فيه بمعنى (مع)؟ قلنا[١٦]: الواو إنّما تنصب [إذا كانت بمعنى (مع)][١٧] إذا كانت مصاحبة لفعل أو معنى[١٨] فِعْلٍ،

---

(١) ليست في (س).
(٢) في (ك): قيامه.
(٣) في (ك): قدت.
(٤) في (ك): قيد.
(٥) ساقط من (س).
(٦) من كلام الرصاص.
(٧) (أم) هنا غير قياسية، والقياس (أو)؛ لأنها بعد (هل).
(٨) الموضوع الثاني (ص٢٤٠).
(٩) في (س): وصنعته.
(١٠) في (س): ضيعته.
(١١، ١٢) في (س): وصنعته.
(١٣) قال الأشموني (١/ ٢١٧): (وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو: كل رجل وضيعته، مستغن عن تقدير الخبر؛ لأن معناه: مع ضيعته. وانظر: الهمع (١/ ١٠٥)، ورأي البصريين: أن الخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية، وكان الحذف واجبًا؛ لقيام الواو مقام (مع). انظر: الهمع (١/ ١٠٥).
(١٤، ١٥) في (س): وصنعته.
(١٦) من كلام الرصاص.
(١٧) ساقط من (س).
(١٨) في (ك) تكررت كلمة: (معنى).

وهاهنا ليس[1] في اللفظ فعل، فلم يصح نصبه فاعرفه.

* **الموضع الرابع: قوله: ومثل: (لَعَمْرُكَ لأفعلن كذا): فقوله: (لعمرك)** مبتدأ، واللام لام الابتداء، وهو [قَسَمٌ، وقوله: (**لأفعلن**)][2] جواب القسم، والخبر محذوف تقديره: لعمرك قسمي [أو يميني][3]، فحذف لدلالة (**لعمرك**) عليه[4]. وقوله: (**لأفعلن كذا**) عوض عنه؛ لأنه وقع موقعه.

* * *

(١) في (ك): فليس.

(٢) ساقط من (ك).

(٣) ليست في (خ، س).

(٤) ليست في (س، ك).

[خبر (إنَّ) وأخواتها]

● **قوله: (خبر إنَّ وأخواتها هو المسند بعد دخولها)**[١]:

* **قوله: (هو المسند)**: يعم خبر المبتدأ، وخبر (كان)، ونحو ذلك.

* **وقوله: (بَعْدَ دخولها)**: أي بعد دخول (إنَّ) وأخواتها[٢]، وخرج سائر المسندات، فإنّ خبر المبتدأ مسند لا بعد دخول (إنَّ)، وكذلك خبر (كان).

● **قوله**[٣]: **(مثل: إنَّ زيدًا قائم)**:

فـ (زيد) اسم (إنَّ)[٤]، وسيأتي ذكره في المنصوبات؛ لأنها[٥] تنصب الاسم وترفع الخبر، فذكر المنصوب[٦] في المنصوبات والخبر في المرفوعات[٧]، والعلة في كونها تنصب[٨] الاسم وترفع[٩] الخبر سيأتي في الحرف إنْ شاء اللّـه تعالى[١٠].

● **قوله: (وأمره كأمر خبر المبتدأ)**:

يعني أَنَّ حكم خبر (إنّ وأخواتها) حكم خبر المبتدأ في أقسامه وأحكامه وشرائطه، فأقسامه: أن يكون مفردًا وجملة كخبر المبتدأ، فالمفرد: إنَّ زيدًا قائم، والجملة[١١]: إنَّ زيدًا أبوه قائم.. في الاسمية، و: إنَّ زيدًا قام أبوه .. في الفعلية، وأحكامه أن يكون معرفة ونكرة، تقول: إنَّ زيدًا القائم[١٢]، و: إنَّ زيدًا قائم، وشرائطه: أنه يلزم عود الضمير [من[١٣] الخبر][١٤] إذا كان جملة في خبر

---

(١) نص الكافية: (بعد دخول هذه الحروف)، والمراد بالحروف: (إن) وأخواتها.

(٢) في (خ): (إن) أو أحد أخواتها. وفي (ك): أحد (إن) وأخواتها.

(٣، ٤) ليست في (ك).

(٥) في (خ): لأن (إن).

(٦) في (ك): المصنف.

(٧) عبارة (خ): فذكر الخبر في المرفوعات لأنه مرفوع، والاسم في المنصوبات لأنه منصوب.

(٨) في (خ): ترفع. وهو خطأ.

(٩) في (خ): وتنصب. وهو خطأ.

(١٠) ليست في (خ).

(١١) ليست في (ك).

(١٢) في (س): لقائم.

(١٣) يقصد عود ضمير الخبر إذا كان جملة على الاسم حتى يحصل الربط، وكان حقه أن يزيد (على الاسم).

(١٤) ليست في (ك).

(إنَّ) كما يلزم[١] في خبر المبتدأ، ويحذف - إذا علم - هنا[٢] كما يحذف هناك فاعرفه، وقد تقدم مثاله.

● **قوله: (إلّا في تقديمه إلا إذا كان[٣] ظرفًا):**

يعني أن خبر (إنَّ) لا يجوز تقديمه، بخلاف خبر المبتدأ فيجوز؛ وذلك لأن[٤] (إنَّ) عامل ضعيف، فلم يُتَصَرَّفْ في معمولها بالتقديم، فإنْ تقدم خبرها على اسمها بطل عملها، وَرَفَعْتَ الاسم والخبر على أصل المبتدأ والخبر، تقول: إنَّ قائمٌ زيدٌ.. برفعهما، إلا إذا كان الخبر ظرفًا فيجوز تقديمه؛ لاتساعهم في الظروف - بالتقديم والتأخير - ما لم يتسعوا في غيرها، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣][٥]، وقوله تعالى[٦]: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ۝ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٥، ٢٦].

* * *
* *
*

---

(١) في (خ): يجب. (٢) في (ك): هذا.

(٣) في (خ): وقع، وفي (ك): كان وقع. وقد أثبت نص الكافية.

(٤) ليست في: (ك).

(٥) من قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [آل عمران: ١٣].

(٦) ساقط من (س).

[خبر (لا) النافية للجنس]

● **قوله: (خبر (لا) التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها):**

* **قوله: (المسند)** يعم [جميع المسندات][1].

* **وقوله: (بعد دخولها):** خرج غيره من المسندات، فإنَّها مسندة لا بعد دخولها.

● **قوله: (مثل: لا غلام رجل ظريف فيها):**

فقوله: **(لا غلام رجل)**: اسمها، وسيأتي ذكره[2] في المنصوبات. وقوله: **(ظريف)**: خبرها؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر كـ (إنَّ)؛ لأن (لا) للنفي و (إنَّ) للإثبات، والنقيض يُحمل على النقيض؛ لأنهما متلازمان في الذهن[3]، ألا ترى أنك متى ذكرت الشيء خطر[4] ببالك نقيضه[5] على كل حال فحمل عليه[6] كما يحمل النظير على النظير. وقيل: هما نظيران؛ لأن (لا) لتأكيد النفي و (إنّ) لتأكيد الإثبات.

● **قوله: (ويحذف كثيرًا):**

يعني خبر (لا)، وذلك[7] للقرينة الدالة عليه نحو (لا إلهَ إلا اللّـهُ)، تقديره: لا إله في الوجود إلا اللّـه. ونحو:

٣٣. لا سيفَ إلا ذو الفقا ... رِ ولا فتى إلّا عليّ[8]

تقديره: موجود[9].

---

(١) ساقط من (خ).

(٢) ليست في (س).

(٣) هذه تعليلات مستمدة من المنطق.

(٤) في (س): لخطر.

(٥) في (خ): ضده.

(٦) ليست في (ك).

(٧) في (خ): وذلك وذلك.

(٨) هذا البيت لم ينسب إلى قائل، ولم أعثر عليه إلا في مجالس العلماء للزجاجي (ص ١٠٥)، في مجلس أبي العباس ثعلب مع المازني، قال المازني: « معناه: لا سيف موجود إلا ذو الفقار، ولا فتى موجود إلّا علي »، والعرب قد توسعت في إضمار خبر النفي.

(٩) عبارة (س): تقديره موجود، ولا فتى إلا علي تقديره موجود.

● **قوله: (وبنو تميم لا يثبتونه):**

يعني[١]: لا يُثبتون خبر (لا)، قال الشيخ[٢] في شرحه[٣]: إمَّا للعلم به، وهو المراد[٤] - يعني يحذفونه للقرينة[٥]، قال: - وإمَّا لأن[٦] النفي أغنى عنه، فإنَّ قولك: (لا رجل) معناه[٧]: انتفت[٨] الرجولية، فكما لا تقدر في (انتفت الرجولية[٩]) شيئًا، فكذلك في قولك[١٠]: (لا رجل).

* * *
* *
*

(١) ليست في (خ).
(٢) ابن الحاجب.
(٣) انظر: شرح ابن الحاجب على الكافية (ص٢٦).
(٤) في (خ، ك): مراد.
(٥) في (خ): حذفوه، وفي (ك): حذفه.
(٦) ليست في (ك).
(٧) في (س): معنا، وفي (ك): في المعنى.
(٨) في (ك): نفت.
(٩) هكذا في نسخ التحقيق، والأصح: الرجولة.
(١٠) في (ك): قوله.

[اسم (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس)]

● **قوله: اسم (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس) هو المسند إليه بعد دخولهما:**

* **فقوله**[(١)]: **(المسند إليه)**: يدخل فيه المبتدأ ونحوه.

* **وقوله: (بعد دخولهما)**: خرج ذلك، و (ما) و (لا) اللتان[(٢)] بمعنى (ليس) يرفعان الاسم وينصبان الخبر، وذلك كما مثل في المقدمة[(٣)]، وذلك لشبههما[(٤)] بـ (ليس) في النفي، ودخولهما[(٥)] على المبتدأ والخبر، إلا أنّ (ما) أكثر شبهًا بـ (ليس)[(٦)] [من (لا)][(٧)]؛ لأنها[(٨)] لنفي[(٩)] الحال، كما أن (ليس) كذلك، وتدخل على المعرفة والنكرة، وتدخل الباء في خبرها، تقول: (ما زيد بقائم)، كما تقول: (ليس زيد بقائم)، بخلاف (لا) في ذلك كله.

● [**قوله: (وهو في (لا) شاذ**] **)**[(١٠)]:

يعني: أن إعمال (لا) شاذ لم يجئ إلا في ضرورة الشعر، نحو قوله:

٣٤. [مَــنْ صَـدَّ عــن نــيـرانِــهـا فـأنـا ابـنُ قـيـسٍ][(١١)] **لا بـراحُ**[(١٢)]

---

(١) في (س): قوله.

(٢) في (ك): اللتاني.

(٣) يريد الكافية.

(٤) في (ك): لشبهها. وليس كذلك؛ لأن الضمير يعود على (ما) و (لا) وهما مثنى.

(٥) في (ك): ودخولها. وليس كذلك؛ لأن الضمير يعود على (ما) و (لا) وهما مثنى.

(٦) ليست في (س).

(٧) ساقط من (س، ك).

(٨) ليست في (ك).

(٩) في (ك): تدخل في.

(١٠) ساقط من (س).

(١١) ساقط من (ك).

(١٢) القائل هو: سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة البكري الوائلي، قال البغدادي في الخزانة (١/ ٢٢٧): (له أشعار جياد في كتاب بني قيس بن ثعلبة). انظر: الخزانة (١/ ٢٢٣)، وطبقات الجمحي (ص٣٨)، والأعلام للزركلي (٣/ ١٣٧).
وقوله في البيت: (فأنا ابن قيس): نسب نفسه إلى جده الأعلى، والبراح: أن يزول من مكانه ويبارحه. وروي في سيبويه: (من فر)، مكان: (من صد). انظر: سيبويه (١/ ٢٨، ٣٥٤، ٣٥٧)، وجمل الزجاجي (ص٢٣٨)، والإنصاف (ص٣٦٧)، وابن يعيش (١/ ١٠٨)، والخزانة (١/ ٢٢٣ و ٢/ ٩٠)، والمغني (ص٢٣٩)، والعيني (٢/ ١٥٠)، وشرح التصريح (١/ ١٩٩)، والأشموني (١/ =

أي: ليس لي براح[١]، ولم يجئ عملها في القرآن الكريم ولا في فصيح الكلام إلا إذا اتصلت بها تاء التأنيث، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣][٢]، تقديره: ليس الحين حين مناص، فـ (حين مناص) خبرها، واسمها محذوف، هذا[٣] عند البصريين، وعند الكوفيين: أن (لا) في (لات حين[٤] مناص) لنفي الجنس؛ لأن التي بمعنى (ليس) لم تستعمل إلا نادرًا.

* * *
* *
*

= ٢٥٤)، والهمع (١/ ١٢٥)، والدرر اللوامع (١/ ٩٧).

والشاهد في البيت: في قوله: (لا براح)؛ حيث أعمل (لا) عمل (ليس)، فرفع بها الاسم وحذف خبرها، وتقدير الكلام: لا براح لي.

(١) ساقط من (ك).

(٢) الآية بتمامها: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

(٣) في (س، ك): وهذه.

(٤) في (س): لا تحين.

[المنصوبات]

● **قوله: (المنصوبات: هو ما اشتمل على علَم المفعولية):**

المنصوبات: جمع (منصوب) على ما تقدم في المرفوعات، وكذلك الكلام في قوله: (هو)، ولم يقل: هي، و (علَم المفعولية) النصب.

لكن لو قال: « ما اشتمل على النصب » لذكر في الحد لفظ [1] المحدود، وهو [2] معيب؛ لأنه يفضي إلى الدور.

[وإنما قال: (**المفعولية**)؛ ليدخل المفعول به وما أشبهه من سائر المفاعيل، كالحال والتمييز ونحوهما] [3].

* * *

(١) في (ك): ذكر لفظ.

(٢) أي: لذكر في التعريف لفظ المعرَّف وهو مرفوض؛ لأنه تفسير الشيء بنفسه، ولأنه يتوقف على الأول، والأول يتوقف على الثاني؛ فحصل الدور.

(٣) ساقط من (خ، ك).

[المفعول المطلق]

● **قوله: (فمنه: المفعول المطلق):**

[الضمير في قوله: (فمنه) راجع إلى (ما)[١]، تقديره: فمن ما اشتمل على علَم المفعولية: المفعول المطلق][٢].

فإذا قلت: ضربت ضربًا، فـ (ضربًا) مفعول مطلق، وإنما سمي مفعولًا[٣] مطلقًا[٤] لأن لفظ (مفعول)[٥] يطلق عليه من غير ضَمِيمَةٍ، بخلاف سائر المفاعيل فلا بد من ضميمة، تقول: المفعول به، المفعول[٦] له، المفعول[٧] معه، المفعول[٨] فيه.

● **قوله: (وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه):**

* **قوله[٩]: (اسم[١٠] [ما فعله][١١])**: لأنه لا يكون إلا اسمًا، وفيه احتراز من: ضَرَبَ ضَرَبَ؛ فإنَّ (ضرب) الثاني فعله فاعل فعل مذكور بمعناه، فلو لم يقل: اسم[١٢] ما فعله فاعل فعل.. لورد عليه ذلك، وليس بمفعول مطلق.

* **وقوله: (اسم ما فعله فاعل)**: احتراز من[١٣] المحال والقديم[١٤] على ما ذكره الإمام يحيى[١٥] [بن حمزة][١٦] ....

---

(١) ليست في (س، ك).
(٢) ساقط من (س).
(٣) في (خ، ك): مفعول.
(٤) في (خ): مطلق.
(٥) في (خ): المفعول.
(٦ - ٨) في (س): والمفعول. والكلمة ساقطة من (خ).
(٩) في (خ): فقوله.
(١٠) في (س): كل اسم. وكلمة (كل) زيادة من الناسخ؛ لأنها لم توجد في متن الكافية، والموجود: (وهو اسم).
(١١) ليست في (س، ك).
(١٢) ليست في (س).
(١٣) في (ك): من.
(١٤) في (ك): القديم والمحال.
(١٥) انظر: الأزهار الصافية (١/ ٩٢/ ب)، ونصه: « قوله: ما فعله فاعل فعل، يحترز به عما يكون اسمًا ولم يفعله فاعل، كقولنا: قديم، ومحال، وغيرهما من الأمور التي لا يمكن أن تكون أفعالًا ».
(١٦) ساقط من (خ، س).

[عليه السلام][1] والشيخ إسماعيل[2]، فإنَّ المحال اسم لشيء ولم يفعله فاعل؛ لأنه[3] غير مقدور لأحد، وكذا[4] القديم اسم لشيء ولم[5] يفعله فاعل[6]؛ لأن القديم لو كان مفعولًا لكان محدثًا ولم يكن قديمًا.

قال سيدنا إمام[7] العربية - رحمه اللّـه تعالى[8] -: احترز بقوله: (اسم ما فعله فاعل) من نحو (رجل)؛ فإنَّ (رجلًا) اسم لذات، والذات ليست بِفِعْلٍ فعله فاعل، فإنْ قيل: إنّ[9] الذات مفعولة[10] فَعَلَهَا فاعل، وهو اللّـه تعالى، إذ هي مخلوقة، قلنا: إنَّ المراد بقوله: (اسم ما فعله فاعل) أن يكون المفعول المطلق اسمًا لِـفِعْلِ ذلك الفعل؛ إما ماض نحو[11]: ضرب ضربًا[12]. أو حال نحو: يضرب ضربًا. أو مستقبل نحو: سيضرب ضربًا. و (رجل) اسم للذات[13]، وليست الذات فعلًا ماضيًا ولا حالًا ولا مستقبلًا؛ [وما ذكره لا غبار عليه][14] وهذا الذي قصده المصنف[15]؛ لأنه[16] قال في شرحه[17]: (قولنا: (فعله فاعل فعل[18]) احتراز مما لم يفعله فاعل فعل)، وليس المرجع بالفعل والفاعل إلا إلى مصطلح النحاة.

* **قوله: (فاعل فعل مذكور)**: احتراز من نحو: أعجبني القيام؛ فإنَّ (القيام) اسم لـ (قمت)، و (قمت) فعل[19] غير مذكور.

* **وقوله**[20]: **(بمعناه)**: احتراز من نحو (كرهت قيامي)، فإنَّ (قيامي) اسم

---

(١) ساقط من (خ، ك).
(٢) مضى التعريف به (ص١٧٦).
(٣) في (س): لأن القديم لأنه.
(٤) في (ك): وكذلك.
(٥) سقطت الواو من (س، خ).
(٦) في (س): فعل. وهو خطأ.
(٧) يقصد سيبويه، ولم أعثر عليه في كتاب سيبويه، وإن كان يقصد ابن الحاجب حيث يكثر من تلقيبه بـ (سيدنا)، فالاحتراز موجود في شرحه للكافية (ص٢٧)، وإن لم يمثل بقوله: رجل.
(٨) ليست في (س، ك).
(٩) في (ك): فإن.
(١٠) ليست في (س، ك).
(١١) في (خ، ك): كضرب.
(١٢) ليست في (ك).
(١٣) في (س): لذات.
(١٤) ساقط من (خ، ك).
(١٥) في (خ): الشيخ.
(١٦) في (خ): فإنه.
(١٧) شرح ابن الحاجب على الكافية (ص٢٧).
(١٨) ليست في (خ، ك).
(١٩) ليست في (ك).
(٢٠) سقط العاطف من (خ).

لفعل[١] وهو (قمت)، والكراهة ليست بمعنى القيام.

ولا بد أن يكون الفعل المذكور بلفظ المفعول المطلق؛ نحو: ضربت ضربًا، و: قمت قيامًا[٢]، أو[٣] بمعناه؛ نحو: قعدت جلوسًا.

قال ركن الدين: « ويرد عليه نحو[٤] (كرهت كراهتي)؛ «فإنَّ (كراهتي) اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه، وليس مفعولًا مطلقًا، بل مفعول به، كأنه قال»[٥]: كرهت الكراهة، فالكراهة مكروهة، «فلو زاد في الحقيقة»[٦]: ذكر بيانًا له؛ ليخرج[٧] مثل[٨] ذلك؛ لأن المفعول به ليس بيانًا للفعل، «وإنَّما المذكور بيانًا للفعل»[٩] هو المفعول المطلق »[١٠].

● **قوله: (ويكون للتأكيد والنوع والعدد):**

* يعني: المفعول المطلق؛ **فالذي للتأكيد** ما لا تزيد[١١] دلالته على دلالة الفعل نحو: ضربت ضربًا، و: (**جلست جلوسًا**)، فإنَّ (جلوسًا) يدل على الحدث «وهو الجلوس»[١٢]، وكذلك[١٣] (جلس) يدل على ذلك، ولا فرق بين المصدر الذي هو المفعول المطلق وبين الفعل إلا في أن الفعل يدل على الزمان والحدث جميعًا، والمصدر لا يدل إلا على الحدث فقط.

* **والذي للنوع** يدل على نوع «من الفعل»[١٤]؛ نحو (**جلست جِلْسَةً**) - بكسر الجيم - «أو جلستين»[١٥]، فإنها[١٦] تدل[١٧] على جلسة مخصوصة[١٨].

---

(١) في (س): فعل.
(٢) ساقط من (ك).
(٣) في (س): و.
(٤) في (س): فعل.
(٥) ساقط من (س).
(٦) في (س): الحقيقتين. وما بين المعقوفين ساقط من (ك).
(٧) في (س، ك): يخرج.
(٨) في (س، ك): نحو.
(٩) ساقط من (س).
(١٠) انظر: الوافية (المتوسط) (ص٧٩).
(١١) في (س): ترد.
(١٢) ساقط من (س).
(١٣) في (ك): ولذلك.
(١٤) ساقط من (خ).
(١٥) ليست في (خ)، ولعلها زيادة من (س، ك).
(١٦) في (س، ك): فإنه.
(١٧) في (س): يدل.. بالياء.
(١٨) لأن جِلسة بكسر الجيم اسم هيئة.

* والذي للعدد يدل على مقدار من العدد، نحو: جلست جَلْسَة[١] - بفتح الجيم - أو جلستين.

● قوله[٢]: (فالأول لا يثنى ولا يجمع):

يعني بالأول: الذي للتأكيد[٣]، وإنما لم يثن ولم يجمع[٤] لأنه جنس يشمل القليل والكثير.

● قوله: (بخلاف أخويه):

يعني: بخلاف النوع والعدد ؛فإنَّهما يثنيان ويجمعان؛ لأن النوع قد ينضم[٥] إليه نوع[٦] فيجوز تثنيته، وكذا جمعه، وكذلك[٧] العدد؛[٨].

● قوله: (وقد يكون بغير لفظه):

يعني: قد[٩] يكون المفعول المطلق بغير لفظ الفعل؛ لأن المقصود أن يكون بمعناه، ؛وسواء كان؛[١٠] بلفظه نحو: ضربت ضربًا، أو بغير لفظه نحو (**قعدت جلوسًا**)؛ لأن الجلوس والقعود[١١] بمعنى واحد.

● **قوله: (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا، كقولك لمن قدم: خيرَ مَقْدَمٍ):**

فـ (خير) منصوب مفعول مطلق، والفعل محذوف تقديره: قدمت خير مقدم[١٢]، ؛وإنَّما كان (خير) مصدرًا[١٣] لإضافته إلى المصدر وهو (مقدم)؛[١٤]، ؛وقيل: إنَّ (خير) صفة لموصوف محذوف تقديره: قدمت قدومًا؛[١٥]، ؛فحذف

---

(١) هنا اسم مرة لتدل على الوحدة العددية.
(٢) ليست في (خ).
(٣) عبارة (ك): الذي لا يثنى ولا يجمع للتأكيد.
(٤) في (ك): ويجمع.
(٥) في (ك): ينظم.
(٦) في (ك): نوعًا. وليس كذلك؛ لأنه فاعل.
(٧) في (خ): وكذا.
(٨) ما بين المعقوفين ساقط من (س).
(٩) في (ك): قد قد.
(١٠) ساقط من (ك).
(١١) في (ك): القعود والجلوس.
(١٢) في (خ): قدمت قدومًا خير مقدم. وفي (ك): قدمت خير مقدم قدوم.
(١٣) في (س): مصدر. وليس كذلك؛ لأنه خبر (كان) منصوب.
(١٤) ساقط من (خ)، ومقدم: مصدر ميمي بمعنى القدوم.
(١٥) ساقط من (خ، ك).

الموصوف وهو (قدومًا)[1]، وأقيمت الصفة وهي (خير)[2] مقامه.

● **قوله: (ووجوبًا سماعًا):**

يعني: قد يحذف الفعل وجوبًا على جهة السماع، (مثل: **سقيًا ورعيًا وخيبة وجدعًا**[3] **وحمدًا وشكرًا وعَجَبًا**)، تقديره: سقيت سقيًا، ورعيت رعيًا[4]... إلى آخره.

وإنما حذف الفعل لأن هذه لما[5] كثرت[6] في لسانهم خففوها بطرح أفعالها.

فإن قيل: إنكم قلتم[7]: لم ينطقْ بها إلا محذوفة الأفعال، فكيف عللتم[8] حذف الأفعال بالكثرة في الاستعمال، وأنها[9] خففت[10] بطرح[11] أفعالها؟

قلنا: الكثرة مقدرة؛ كأنهم علموا[12] أن هذه يكثر استعمالها، فلم ينطقْ بها إلا محذوفة الأفعال؛ لأن الحكيم[13] يوقع الشيء على حسب ما تقتضيه الحكمة، فلا يجوز أن تقول: سقيت سقيًا، ولا رعيت رعيًا، ولا حمدت حمدًا.. على المشهور والصحيح.

و (سقيًا) من: سقاه اللَّـه، أي: رحمه[14]، و (رعيًا) من: رعاه اللَّـه، أي: حفظه، و (خيبة) من: خاب مسعاه إذا لم يأت[15] بخير، و (جدعًا) من: جدع اللَّـه أنفه، أي: عذَّبه وأهانه.

---

(١) ساقط من (س).
(٢) في (ك): خيرًا.
(٣) ساقط من (س).
(٤) ليست في (خ، س)، ومعناه: جدع اللَّـه أنفه وأهانه، كما سيأتي.
(٥) ليست في (خ، ك)، وأراد بقوله (هذه) الكلمات السابقة: رعيًا وسقيًا... إلخ.
(٦) في (س): تكثرت.
(٧) في (س): لما قلتم.
(٨) في (ك): علمتم.
(٩) في (س): وإنما.
(١٠) في (ك): خفت.
(١١) في (س): بطرحها.
(١٢) في (خ): قدروا.
(١٣) في (س): الحكم.
(١٤) في (خ): رحمه اللَّـه. وهو تفسير باللازم؛ لأنه يلزم من السقي الرحمة.
(١٥) ساقط من (ك).

● **قوله: (وقياسًا في مواضع):**

يعني أن الفعل يحذف وجوبًا قياسًا[١] في مواضع ذكرها الشيخ، وإنما كان هذا قياسًا والأول سماعًا؛ لأن القياسي: ما علم له ضابط، باستقراء[٢] لغة العرب[٣] علم[٤] [أنهم[٥] عند حصول الضابط يحذفون الفعل، والسماعي: ما لم يعلم له ضابط][٦] يقاس عليه، فاعرفه.

● **أما الموضع الأول مما يحذف قياسًا: (ما وقع مثبتًا بعد نفي أو معنى[٧] نفي داخل على اسم لا يكون خبرًا عنه).. هذا ضابطه[٨].**

* **فقوله: (ما وقع مثبتًا)**، احتراز من أن يكون منفيًّا مثل (ما زيد يسير سيرًا)، فإنَّ الفعل[٩] هاهنا غير[١٠] محذوف.

* [**وقوله**[١١]: **(بعد نفي)**: احتراز من أن يكون مثبتًا من غير نفي، نحو: زيد يسير سيرًا][١٢]، [فالفعل هاهنا غير محذوف][١٣].

* [**وقوله**[١٤]: **(أو معنى[١٥] نفي)**؛ ليدخل فيه: (إنما أنت سيرًا)، فإنه في معنى[١٦] قولك: ما أنت إلا سيرًا][١٧].

* **قوله: (داخل على اسم لا يكون خبرًا عنه)**: يعني أن النفي دخل على اسم وهو (أنت)، لا يكون المصدر الذي هو (سيرًا) خبرًا عن (أنت)، وإنما

---

(١) في (س): (وقياسًا)، وليس كذلك؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون القياس غير الوجوب وهو غير مراد؛ لأن القياس هو النوع الثاني من أنواع الوجوب، والنوع الأول هو السماع.

(٢) ليست في (س)، وقد وردت في (خ، ك) كما أثبتها، والصواب: (وباستقراء)؛ لأن المقام يقتضي الواو؛ لأنه بدأ كلامًا جديدًا.

(٣) في (س): في لغة العرب. وفي (ك): لغتهم.

(٤) ليست في (س، ك).

(٥) في (س): لأنهم.

(٦) ساقط من (ك).

(٧) في (س): ومعنى.

(٨) في (خ، ك): ضابط.

(٩) في (س): فالفعل.

(١٠) في (س): أيضًا غير.

(١١) سقط العاطف من (س).

(١٢) ساقط من (خ).

(١٣) ساقط من (خ، ك).

(١٤) سقط العاطف من (س).

(١٥) في (خ): معناه.

(١٦) في (خ): بمعنى.

(١٧) ساقط من (ك).

لم يصح أن يكون (سير)[١] خبرًا عن (أنت) لأن الخبر هو المبتدأ، و (أنت) ليس[٢] هو السير، فلو كان النفي داخلًا[٣] على اسم يكون[٤] المصدر الذي هو المفعول المطلق خبرًا عنه لم ينصب، ولم يحكم بفعل مقدر، نحو (ما سيري إلَّا سير)، فـ (سيري) مبتدأ، و (إلا سيرٌ) خبره، ومثال ما جمع القيود:

قوله: (ما أنت إلا سيرًا): فـ (سير) مثبت بعد نفي داخل على اسم وهو (أنت)، لا يكون المصدر خبرًا عن (أنت)؛ لأنه غيره.

● **قوله: (أو وقع مكررًا):** هذا ضابط ثان..

يعني أن المصدر إذا وقع مكررًا وجب حذف الفعل، نحو (زيد سيرًا سيرًا)، كأنهم جعلوا التكرار[٥] عوضًا عن الفعل، وصوابه أن تقول[٦]: أو وقع مكررًا[٧] بعد اسم لا يصح أن يكون خبرًا عنه مثل (زيد سيرًا سيرًا)، تقديره: زيد يسير سيرًا سيرًا[٨]، فحذف الفعل وجوبًا؛ لأنه[٩] لا يصح أن تقول: (زيد سير سير[١٠]) على أن (زيدًا)[١١] مبتدأ، و (سيرٌ سيرٌ[١٢]) خبره؛ لأن المبتدأ هو الخبر، وليس (زيد) هو السير[١٣]، فجعل[١٤] الفعل المقدر هو الخبر، وهو ناصب لقولك: (سيرًا سيرًا) على المصدر، فإنْ قيل: وليس[١٥] (زيد) هو الفعل، فكيف صح أن يكون خبرًا عن (زيد)؟ قلنا: إن قولك: (زيد يسير) بمعنى سائر، وكان الأولى أن يقول: أو وقع مكررًا بعد اسم لا يصح أن يكون خبرًا عنه كما مثل[١٦]، فإنْ

---

(١) في (خ، س): سيرًا. وهو خطأ؛ لأنه اسم كان مرفوع.
(٢) ليست في (س).
(٣) في نسخ التحقيق: (داخل)، والصواب ما أثبت؛ لأنه خبر (كان) منصوب.
(٤) ليست في (س).
(٥) في (س): التكرير.
(٦) في (ك): تقوله.
(٧) ليست في (ك).
(٨) في (س): سير.
(٩) ساقط من (ك).
(١٠) في (ك): سيرًا.
(١١) في (س): زيد. وليس كذلك؛ لأنه اسم أن منصوب.
(١٢) في (ك): سيرًا.
(١٣) في (س): وزيد ليس هو السير. وهي ساقطة من (ك).
(١٤) في (س): فجعلوا.
(١٥) سقط العاطف من (خ).
(١٦) في (خ، ك): مثله.

تكرر ؛ولم يكن بعد اسم لا يصح أن يكون خبرًا عنه؛[١] لم يجب حذف الفعل، نحو[٢] قوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ﴾ [الفجر: ٢١]، فـ ﴿ دَكّٗا دَكّٗا ﴾[٣] مكرر[٤]، وقد ذكر الفعل وهو ﴿ دُكَّتِ ﴾.

● **قوله: (ومنها: ما وقع تفصيلًا لأثر مضمون جملة متقدمة، نحو[٥]: ﴿ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ [محمد: ٤]):**

فإن قوله: ﴿ فَشُدُّواْ[٦] ٱلۡوَثَاقَ[٧] ﴾ جملة[٨] مضمونها: شدوا[٩] الوثاق، وأثر ذلك - يعني فائدة شد[١٠] الوثاق - ؛قد فصلها بقوله[١١]: ﴿ فَإِمَّا مَنَّۢا ؛ بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً[١٢] ﴾؛ ؛يعني: فإمّا تمنون عليهم مَنًّا بعد شد[١٣] الوثاق؛[١٤]، وإمَّا تفادونهم فِدَاءً[١٥]؛ يعني[١٦]: تأخذون[١٧] من أهلهم فداءً بمال يدفعونه إليكم ويُخَلِّصُونهم به، فَقَصَدَ[١٨] فائدة المضمون، ولو قصد[١٩] نفس المضمون لقال: فشدوا الوثاق فإمَّا رخوًا وإمَّا وثيقًا، فاعرف ذلك.

* **فقوله[٢٠]: (ما وقع تفصيلًا):** احتراز من أن يكون غير تفصيل؛ نحو (مننت منًّا).

* **وقوله: (لأثر مضمون جملة متقدمة):** احتراز من أن يكون تفصيلًا لنفس المضمون لا لأثره؛ نحو (زيد يسافر سفره القريب أو البعيد)، ففسر[٢١] نفس

---

(١) ساقط من (ك).
(٢) في (س): وهو نحو.
(٣) ساقط من (ك).
(٤) في (ك): مكررًا.
(٥) في (س): مثل.
(٦) ليست في (خ، ك).
(٧) ساقط من (ك).
(٨) ليست في (ك).
(٩) في (س): فشدوا.
(١٠) في (ك): شدوا.
(١١) في (س): في قوله.
(١٢) ساقطة من (خ، ك).
(١٣) في (خ): شدوا.
(١٤) ساقط من (ك).
(١٥) في (ك): بمعنى.
(١٦) في (ك): تأخذوا. وليس كذلك لعدم الجزم.
(١٧) في (خ، ك): فداءً من أهلهم.
(١٨) في (خ، س): ففصل. وهو خطأ.
(١٩) في نسخ التحقيق: فصل. وهو خطأ.
(٢٠) في (خ): قوله. وفي (ك): وقوله.
(٢١) في (ك): ففسر.

المضمون[١]، ولو فسر[٢] أثر[٣] المضمون وفائدته لقال: (زيد مسافر[٤]؛ فإمَّا ربحًا وإما خسارة) ونحو ذلك، فلا يجب حذف الفعل إلا فيما جمع الشروط المذكورة.

● **قوله: (ومنها)**: أي من[٥] المواضع التي يجب فيها حذف الفعل قياسًا **(ما وقع للتشبيه علاجًا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه، مثل: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، وصراخٌ صراخَ الثكلى)**:

* **فإنَّ قوله: (صوت حمار)** مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف واجب حذفه، تقديره: يُصَوِّتُ صوت حمار، [فحذف الفعل وهو (يصوت) وجوبًا][٦]، فقوله: **(صوت حمار)** وقع للتشبيه بعد جملة، وهو[٧] قوله: **(فإذا له صوت)**؛ لأن قوله: **(صوت)** مبتدأ، و **(له)** خبر مقدم، وقد اشتملت هذه الجملة على [اسم وهو **(صوت)** بمعناه - أي بمعنى قوله: **(صوت)** - ولفظه، واشتملت هذه الجملة على[٨] صاحب] الصوت، وهو الضمير في قوله: **(له[٩] صوت)**، فقوله: **(ما وقع للتشبيه)** احتراز من أن يقع لغير التشبيه كقولك: لزيد صوت[١٠] صوت حسن، فإنّ قولك[١١]: (صوت حسن) يرفع ولا ينصب، ورفعه عطف بيان من صوت الأول، أو تأكيد[١٢]، أو صفة، قاله[١٣] نجم[١٤] الدين.

* **وقوله: (علاجًا)** احتراز من أن يكون غير علاج؛ نحو: له علمٌ علمُ الفقهاء، فإن قوله: (علم[١٥] الفقهاء) مرفوع؛ لأنه غير علاج[١٦]، فإن قيل: بل

---

(١) في (س): مضمون.
(٢) في (ك): أفسر.
(٣) في (خ): نفس. وهي ساقطة من (ك).
(٤) في (س): يسافر، وفي (ك): سافر.
(٥) في (س): ومن.
(٦) ساقط من (ك).
(٧) كذا في نسخ التحقيق، ولو قال: (وهي) كان أولى.
(٨) ساقط من (س).
(٩، ١٠) ليست في (ك).
(١١) في (ك): قوله.
(١٢) في (ك): وتأكيدًا.
(١٣) في (س): قال.
(١٤) انظر: شرح الكافية (١/ ١٢٢).
(١٥) ليست في (ك).
(١٦) يقصد بالفعل العلاجي الذي له أثر يحس - فخرج الفهم والعلم -؛ أي: أنه يدرك بأحد الحواس.

العلم علاج، قلنا: المراد أنه مر به وهو يعالج، والعلم[1] حال المرور غير مُعَالِج، وإنْ كان علاجًا في الأصل.

* **وقوله: (بعد جملة)**: احتراز من أن يقع بعد[2] غير جملة، كقولك: الصوت صوت حمار، فإنه يرفع على أنه خبر، و (الصوت) مبتدأ.

* **قوله: (مشتملة - يعني الجملة - على اسم بمعناه)**: احتراز من قوله: مررت فإذا له صوت صوت حمار، فإنه[3] إذا[4] قال: فإذا له صوت، كان بمعناه، فلما قال: فإذا له[5] ضربٌ[6]، فالضرب[7] ليس بمعنى الصوت.

* **وقوله[8]: (وصاحبه)**: احتراز من قولك: (مررت فإذا في الدار صوت صوت حمار)، فإنه يرفع لمَّا حذف (له) الذي هو ضمير لصاحب الصوت[9].

● وقوله: **(ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره، نحو: له عَلَيَّ ألف درهم اعترافًا)**:

فإنَّ قوله: (**عَلَيَّ ألف درهم**) مضمونه الاعتراف، فلما قال: (**اعترافًا**) أَكَّدَ ذلك[10] المضمون الذي لا يحتمل[11] الكلام غيره، فقوله: (**مضمون جملة**): احتراز من (ضربت ضربًا)؛ فإنَّ ضربًا مضمون مفرد[12] وهو الفعل وحده من دون فاعله، وقوله[13]: (**لا محتمل لها غيره**): احتراز من القسم الذي بعد هذا.

● قوله: **(ويسمى توكيدًا لنفسه)**:

لأن (**اعترافًا**) أكد نفس مضمون قوله: (**له عَلَيَّ[14] ألف درهم**) لا غيره.

---

(١) في (خ): فالعلم.
(٢) ليست في (س، ك).
(٣) ساقط من (س).
(٤) في (س): لو.
(٥) ليست في (س).
(٦) في (س): صوت.
(٧) في (س): فالصوت.
(٨) سقط العاطف من (خ، ك).
(٩) إنما اشترطوا الضمير ليحصل الربط بين الصوت وصاحبه.
(١٠) في (س): كذلك.
(١١) في (ك): لا يجهل.
(١٢) في (خ): مفردًا. وفي (ك): مقدر.
(١٣) في (س): قوله.
(١٤) في (خ، ك): على له.

● **قوله: (ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره):**

* **فقوله: (مضمون جملة)**[١]: احتراز من قولك: رجع القهقرى؛ [فإنَّ القهقرى][٢] مضمون مفرد، [وهو (رجع)][٣]، و(القهقرى) هو الرجوع إلى الوراء.

* **وقوله: (لها محتمل غيره):** احتراز مما قبله.

● **قوله: (مثل: زيد قائم حقًّا):**

فإنَّ قوله: (**حقًّا**) مضمون جملة وهو[٤] قوله[٥]: (**زيد قائم**)، لها محتمل غير الحق؛ لأن قوله: (**زيد قائم**) يحتمل أن يكون حقًّا أي صدقًا، ويحتمل أن يكون كذبًا.

● **قوله: (ويسمى توكيدًا لغيره):**

قال الشيخ[٦] في شرح[٧] المفصل: [لأنه جيء به لأجل غيره، يعني أنه توكيد لغير الاحتمال الثاني، فإنَّ قوله (حقًّا) توكيد للحق لا للكذب، وقال[٨] ركن الدين][٩]: لأنه توكيد لغير مضمون الجملة؛ لأن مضمون الجملة نسبة القيام إلى زيد، وقوله: (حقًّا) غيره.

● **قوله: (ومنها ما وقع مثنًّى)**[١٠]:

أي: مما يجب فيه حذف الفعل قياسًا، وهي سبعة مواضع، [وهذا السابع][١١] ما وقع من المصادر مثنًّى، مثل[١٢]: (**لبيك وسعديك**)[١٣]......................

(١ - ٣) ليست في (س).

(٤) هكذا في نسخ التحقيق، ولعل الصواب: (هي)؛ لأن المراد الجملة، وهي مؤنث، ويبعد أن يراد بها (المضمون)؛ لأنه قال بعد ذلك: لها محتمل، فأنث.

(٥) ليست في (س، ك).

(٦) أراد بالشيخ (ابن الحاجب)، وقد نبهت إلى ذلك فيما سبق، وسوف أكتفي بهذا التنبيه وما سبقه.

(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٢٣١).

(٨) انظر: الوافية في شرح الكافية (المتوسط) (ص٨٦).

(٩) ساقط من (س).

(١٠) في (س): مثبتًا.

(١١) ساقط من (ك).

(١٢) في (س): نحو.

(١٣) في الحديث: (إن أهل الجنة يقولون: لبيك ربنا وسعديك، والخير كله بين يديك). انظر: سيبويه (١/ ١٧٥/ ١٧٧)، والفاخر في الأمثال (ص٥ - ٦)، وفي صحيح البخاري (٥/ ١٣٠): عن =

[وكذلك[١] (حنانيك)[٢] و (دواليك) و (هذاذيك)، فإنَّ أصله: لبًّا لبًّا، وسعدًا سعدًا، ثم ثُنِّي فقيل: لبيك وسعديك، وحذفت نون[٣] التثنية للإضافة إلى الكاف التي هي ضمير المخاطب، فحذف الفعل وجوبًا؛ لأن التكرير في قولك: لبًّا لبًّا، وسعدًا سعدًا، ناب مناب الفعل، وفي ذلك ونحوه[٤] جهة [سماعية وجهة][٥] قياسية؛ فجهة السماع: أن تثنية المصادر[٦] سماع لا[٧] يقاس عليها، فلا[٨] يقال: ضَرْبَيْكَ ولا قَتْلَيْكَ، بل يوقف على ما سمع عن العرب، وفيه جهة قياسية وهي[٩]: أن كل مصدر سمع مثنًّى فإنَّه يجب حذف فعله قياسًا، ومعنى قولك: (لبيك)، أي: إقامة على طاعتك بعد إقامةٍ، من ألبَّ بالمكان إذا أقام فيه، ومعنى[١٠] (سعديك): إسعاد لك بعد إسعادٍ، ومعنى (حنانيك): تحنن بعد تحننٍ، وهو بمعنى التعطف، ومعنى (دواليك): أي مداولة بعد مداولة، و (هذاذيك): إسراع بعد إسراع.

* * *
* *
*

= أنس ﷺ قال: لما كان يوم حنين التقى هوازن ومع النبي ﷺ عشرة آلاف والطلقاء فأدبروا، قال: « يا معشر الأنصار »، قالوا: لبيك يا رسول اللَّـه وسعديك، لبيك نحن بين يديك.

(١) ورد قبلها في (س): (ثم ثني فقيل: لبيك وسعديك)، وهو زيادة في النسخة.

(٢) سيبين المؤلف معناها وما بعدها بعد ذلك بقليل.

(٣) في (ك): من.

(٤) في (خ): وفي نحوه.

(٥) ساقط من (س).

(٦) في (س، ك): المصدر.

(٧) في (ك): فلا.

(٨) في (ك): ولا.

(٩) في (خ، ك): وهو. والصواب: وهي. لأنه يرجع إلى قوله: (جهة)، وهي مؤنث.

(١٠) سقط العاطف من (ك).

[المفعول به]

● **قوله (المفعول به: وهو ما وقع عليه فعل الفاعل):**

قال في شرحه[١]: (ونعني[٢] بالوقوع تعلقه[٣] بما لا يُعْقَلُ إلا به)، ويرد عليه أنه إضمار في الحد، وهو معيب[٤]، ولو قال [في حده][٥]: (ما لا يعقل الفعل إلا به)، لانتقض[٦] بالفاعل، ولو حمل الوقوع على ظاهره لبقي أكثر الأفعال عرية[٧] عن المفعول به، ولخرج[٨] عنه: أعطيت زيدًا درهمًا[٩]، وبلغت البلد، وكلمت زيدًا، ونحو ذلك؛ فإنَّ هذه لم يقعْ فيها الفعل على المفعول به[١٠] حقيقة كما وقع عليه في: (ضربت زيدًا) وقتلت عمرًا، فإذا فسروا الوقوع بالتعلق عم ذلك جميع المفعولات، ويدخل فيه ما يتعدى إلى مفعول واحد، وما يتعدى إلى اثنين متغايرين نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، ومتفقين نحو (ظننت زيدًا قائمًا)، و (علمت زيدًا قائمًا)، وما يتعدى إلى ثلاثة نحو (أعلمت[١١] زيدًا عمرًا قائمًا).

● **قوله: (وقد يتقدم) أي المفعول[١٢] به (على الفعل)..**

لأن الفعل قوي التصرف، فيتصرف في مفعوله بالتقديم والتأخير.

● **قوله: (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا، كقولك: (زيدًا) لمن قال: من أضرب؟):**

فقوله: (من أضرب) قرينة مَقَالِيَّةٌ تقديره: اضرب زيدًا، و قد[١٣] يحذف

---

(١) انظر: شرح ابن الحاجب على الكافية (ص٢٩).
(٢) في (س): ويعني، وفي (ك): نعني... بدون واو العطف.
(٣) في (س): تعقله. وهو خطأ.
(٤) هذا أثر من آثار علم المنطق.
(٥) ليست في (س).
(٦) في (س): انتقض، وفي (ك): لأنه انتقض.
(٧) عرية: بمعنى عارية، كرضيّة بمعنى راضية.
(٨) في (خ، ك): ويخرج.
(٩) ليست في (خ، س).
(١٠) ليست في (س، ك).
(١١) في (س): علمت. وليس كذلك؛ لأنه لا يتعدى إلا إلى اثنين، فإذا قلنا: (أعلمت) تعدى بالهمزة إلى الثالث.
(١٢) في (س): أي وقد يتقدم المفعول به.
(١٣) ليست في (س).

الفعل لقيام قرينة حالية، كقولك لمن أخذ يضرب الناس: (زيدًا)، أي: اضرب زيدًا، ولمن رأيته متهيئًا للسفر إلى مكة[١]: (مكة)، تقديره: يريد مكةَ.

● قوله: ووجوبًا في أربعة أبواب[٢]:

يعني: يحذف الفعل الناصب للمفعول به في أربعة مواضع قد ذكرها الشيخ في المقدمة[٣]، أولها سماعي، وثلاثة قياسية وهي[٤]: المنادى، وما أضمر عامله، والتحذير.

● **قوله: الأول سماعي مثل: امرءًا ونفسه، و ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾[٥]، وأهلًا وسهلًا:**

وإنما حذف الفعل[٦] في هذه لمثل ما ذكرناه في (سعيًا) و (رعيًا) في المصادر؛ لأنها[٧] كثرت في لسانهم فخففوها بطرح أفعالها، والكثرة مُقدَّرةٌ على ما ذكرناه في (سعيًا) و (رعيًا)، فقوله: (امرءًا ونفسه) تقديره: دع امرءًا ونفسه، يحتمل أنه مفعول معه، أي: دع امرءًا مع نفسه، ويحتمل أنه معطوف على (امرءًا)، أي: دع امرءًا ودع نفسه[٨].

* وقوله: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾، أي: انتهوا عن قولكم: إنَّ اللَّـه ثالث ثلاثة وائتوا خيرًا لكم، أي[٩]: أمرًا[١٠] خيرًا لكم[١١] وهو التوحيد[١٢]، وقيل: خيرًا لكم[١٣] صفة لمصدر محذوف، أي: انتهاءً خيرًا، وقيل: خبر لـ (كان)[١٤]

---

(١) مكة المكرمة، وهي معروفة مشهورة.
(٢) ساقط من (ك).
(٣) يريد: الكافية.
(٤) في (خ): وهو. ولعل الصواب: وهي. لأنها تعود إلى الثلاثة، وهي جمع.
(٥) ﴿يَـٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَـٰبِ لَا تَغۡلُوا۟ فِى دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٌ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَـٰثَةٌۚ ٱنتَهُوا۟ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌۖ سُبۡحَـٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌۘ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا﴾ [النساء: ١٧١].
(٦) ليست في (خ، س).
(٧) في (خ): أنها.
(٨، ٩) ساقط من (س، ك).
(١٠) في (ك): أمرة.
(١١) عبارة (ك): وأتوا أمرة يعني هو خيرًا لكم.
(١٢) سقطت من (ك) في هذا الموضع، وأقحمت بعده بسطرين في غير مناسبة.
(١٣) ليست في (خ، س).
(١٤) في (ك): لكما.

تقديره: يكون[١] الانتهاء خيرًا لكم.

* **وقوله: (أهلًا وسهلًا)**: تقديره: أتيت أهلًا لا أجانب[٢]، ووطئت سهلًا من البلاد لا حزنًا، والحزن: ما غلظ من الجبل، وهو أسفله[٣].

* * *

* *

*

---

(١) هذا التقدير ضعيف؛ لأن فيه حذف كان مع اسمها، وهي لا تحذف على هذا النحو إلا بعد (لو وإن) الشرطيتين.

(٢) في نسخ التحقيق (أجانبًا)، وهو خطأ؛ لأنها ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع.

(٣) في (ك): أسفاه.

[المنادى]

● **قوله: (الثاني: المنادى):**

يعني مما يجب فيه[١] حذف الفعل، وهو الأول من القياسية.

● **قوله: (وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظًا أو تقديرًا):**

* فقوله: (**المطلوب**) دخل فيه: أنا أطلب[٢] إقبالَكَ.

* وقوله: (**بحرفٍ نائب مناب أدعو**) يخرج عنه[٣] (ذلك)؛ لأن (ذلك) مطلوب إقباله لا بحرف.

* قوله: (**لفظًا أو تقديرًا**): يشمل قسمي المنادى؛ لأنه يكون الحرف لفظًا نحو: يا زيد، أو تقديرًا نحو قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [يوسف: ٢٩][٤]، ونحو: ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ ﴾[يوسف: ٤٦][٥]، أي: يا يوسف ﴿ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ ﴾[٦].

● **قوله: (ويبنى على ما يرفع به إذا كان مفردًا معرفة نحو (يا زيد)، و (يا رجل):**

* فـ (**زيد**) معرفة، وكذلكِ (**يا رجل**) إذا[٧] كان[٨] مقصودًا بعينه[٩]، والعلة في بنائه إذا كان مفردًا معرفة: شَبَهُهُ بالمضمر لفظًا ومعنًى، فاللفظ وقوعه موقعه؛ فإنَّ قولك: (**يا زيد**) وقع موقع (**أدعوك**)، فـ (**زيد**)[١٠] وقع موقع الضمير الذي هو الكاف، و (**يا**) موقع (**أدعو**)[١١]، وأما في المعنى فلأن نحو (**يا زيد**) مثل ذلك المضمر المخاطب في الإفراد والتعريف والخطاب؛ فلذلك بني، وإنما بني

---

(١) ليست في (خ س).
(٢) في (ك): طالب.
(٣) ليست في (س، ك).
(٤) ﴿ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴾ [يوسف: ٢٩].
(٥) ﴿ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٤٦].
(٦) ساقط من (خ، س).
(٧) في (خ): لأنه.
(٨، ٩) ليست في(خ، س).
(١٠) في (ك): وزيد.
(١١) في (ك): أدعوا.

على الضم لأنه لو بني على الفتح لالتبس بحركة إعرابه؛ لأن المنادى مفعول في المعنى؛ لأنه مدعو[(١)]، ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم؛ لأن الياء قد تحذف وتبقى الكسرة[(٢)] لتدل عليها، فلذلك بني على الضم، **ومراده بالمفرد**: ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف.

* **وقوله**[(٣)]: (**يبنى على ما يرفع به**) أولى من قولهم: يبنى على الضم؛ لأنه لو بني على الضم لخرج عنه المثنى؛ نحو: يا زيدان، والمجموع نحو (يا زيدون)، فإنَّ ذلك مفرد بمعنى أنه ليس بمضاف، وهو لا يبنى على الضم، بل يُبنى على ما يرفع به، فالمثنى يبنى على الألف، والمجموع يبنى على الواو.

* **وقوله**: (**مفرد**): احتراز عن المضاف[(٤)] والمشبه به، فإنَّه منصوب [أيضًا على ما سيأتي][(٥)].

* [**وقوله**: (**معرفة**): احتراز[(٦)] من[(٧)] النكرة، نحو (يا رجلًا)، إذا لم يقصد رجلًا بعينه، فإنه منصوب أيضًا على ما سيأتي إنْ شاء اللّـه تعالى][(٨)].

● **قوله: (ويخفض بلام الاستغاثة، نحو: يا لَزيدٍ)**:

يعني: يخفض المنادى المستغاث بلام الاستغاثة؛ لأنها لام الجر، ولام الجر [لا يجوز إلغاؤه، فإنْ قيل: فإنَّ لامَ الجر][(٩)] مع الاسم الظاهر مكسورة، وهذه اللام مفتوحة، والجواب: أنِ المنادى مُشْبِهٌ للمضمر[(١٠)] على ما تقدم، ولام الجر مع المضمر مفتوحة نحو: لك وله، فإنْ قيل: إذا كان المنادى المستغاث مُشْبِهًا[(١١)] للمضمر كان مبنيًّا، وليس بمبني لأنه مخفوض بلام الجر، والجواب: أن حرف الجر

---

(١) في (ك): مدعوًّا. وليس كذلك؛ لأنه خبر (أن) مرفوع.

(٢) في (ك): الكسر.

(٣) في (ك): قوله.

(٤، ٥) ساقط من (س).

(٦) هذا التدقيق في الحدود وإخراج المحترزات نزعة منطق، وهي تتمثل في أصول الفقه ثم سرت إلى النحو، والواقع أن هذا التدقيق يكسب النحو جفافًا.

(٧) في (ك): عن.

(٨) ساقط من (خ).

(٩) ساقط من (س).

(١٠) في (س): مشبه المضاف بالمضمر. وفي (ك): مشبه المضمر.

(١١) في نسخ التحقيق: مشبه. وهو خطأ؛ لأنه خبر كان منصوب.

من خواص الاسم، فلما[١] دخل على المستغاث بَعُدَ عن شبه المبني، فإنْ قيل: المبنيات تدخل عليها حروف[٢] الجر، نحو قولك: (لك) و (له) و ﴿مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ [الروم: ٤][٣]، وهي مبنية، فالجواب[٤]: أَنَّ شبه المنادى المبني[٥] ضعيف؛ لأن المنادى مشبه للمضمر، والمضمر مشبه للحرف[٦] فَضَعُفَ الشبه فيه فلم[٧] يكن[٨] له قوة غيره، ولام الجر في المستغاث مفتوحة «كما ذكرناه»[٩]، والمستغاث له مكسورة على الأصل، تقول[١٠]: يا لَزيد لِعمرو؛ وذلك للفرق بينهما، وخص المستغاث به - أي[١١] بالفتح - لوقوعه موقع المضمر؛ لأنه منادى على ما تقدم تحقيقه.

● **قوله: (ويفتح[١٢] لإلحاق ألفها فلا لام)**[١٣]:

يعني: يفتح المستغاث لإلحاق ألف الاستغاثة؛ نحو (يا زيداه)[١٤].

* **قوله: (فلا لام)**: يعني أنها إذا دخلت على[١٥] ألف الاستغاثة وجب حذف لام الجر؛ لأن لام الجر تقتضي جر[١٦] آخر المستغاث، والألف تقتضي فتحه، فإنْ فتحناه أبطلنا حكم لام الجر وهو لا يجوز إلغاؤها، وإنْ كسرناه فمن المحال أن يكون قبل الألف كسرة[١٧]، فلذلك وجب حذف اللام، فقوله: (**فلا لام**): يعني ليس به لام عند إلحاق الألف.

● **قوله: (وينصب ما سواهما)**:

يعني: ما سوى المنادى «المفرد المعرفة، وما سوى المنادى»[١٨] المستغاث،

---

(١) تعليلات متتابعة على طريقة المناطقة والفلاسفة.
(٢) في (خ، ك): حرف.
(٣) من قوله تعالى: ﴿فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾.
(٤) في (خ، ك): والجواب.
(٥) في (خ): للمبني.
(٦) في (خ): للمبني، وفي (ك): للحروف.
(٧) في (ك): ولم.
(٨) في (خ): يكون. وهو خطأ؛ لأن الفعل مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.
(٩) ليست في (خ).
(١٠) في (س): تقول تقول.
(١١) ليست في (خ، ك).
(١٢) في (س): وتفتح.
(١٣) هذا التركيب على طريقة الأصوليين.
(١٤) زاد بعدها في (س): فلا لام.
(١٥) ليست في (خ، ك).
(١٦) في (خ): خفض.
(١٧) في (س، ك): جرة.
(١٨) ساقط من (س).

والذي سواهما المضاف والمشبه بالمضاف[١] والنكرة غير المقصودة.

● **قوله: (مثل: يا عبد اللّـه):**

هذا مثال المضاف، وإنَّما ينصب لأنه غير مفرد[٢].

● **قوله: (ويا طالعًا جبلًا):**

هذا مثال[٣] المشبه بالمضاف، وهو كل اسمين الأول منهما مرتبط بالثاني[٤] بأن يكون الثاني معمولًا له أو[٥] متعلقًا به أو معطوفًا عليه أو نحو ذلك، نحو (**يا طالعًا جبلًا**)، فـ (جبلًا) مفعول لقوله: (**يا طالعًا**)؛ لأن الجبل مطلوع، ونحو (يا رفيقًا بالعباد)، فقوله: (بالعباد) متعلقٌ[٦] بقوله: (يا رفيقًا)، ونحو قولهم: (يا ثلاثة وثلاثين)، قوله: (وثلاثين) معطوف على قوله: (يا ثلاثة[٧])، فهو[٨] مرتبط به، فينصب المنادى لشبهه[٩] بالمضاف [في الارتباط][١٠].

● **قوله: (ويا رجلًا لغير معين):**

هذا مثال النكرة؛ [لأنه لو كان مقصودًا معينًا كان معرفة فيبنى على ما تقدم][١١]، فلما كانت هذه الثلاثة غير مشبهة للمضمر - أما المضاف والمشبه به فلأنهما ليسا مفردين[١٢] كما ذكرناه[١٣]، وأما الثالث فلأنه نكرة فينصب على الأصل؛ لأن المنادى مفعول [في المعنى][١٤].

* * *

---

(١) في (س): والمشبه به.
(٢) المراد بالإفراد هنا: ما يقابل الإضافة، لا ما يقابل التثنية والجمع.
(٣) ليست في (س).
(٤) هذا التعريف ليس دقيقًا؛ لأنه يدخل المضاف والمضاف إليه - أي المنادى المضاف -، وكان حقه أن يقول: الأول منهما مرتبط بالثاني لا بإضافة.
(٥) في (ك): لو. وهو خطأ.
(٦) في النسخ: متعلقًا. والصواب ما أثبته؛ لأنه خبر عن المبتدأ (فقوله).
(٧) زاد بعدها في (س): وثلاثين. بدون داع.
(٨) في (س): وهو.
(٩) في (ك): المشبه.
(١٠) ليست في (خ).
(١١) ساقط من (خ).
(١٢) في (خ): بمفرد.
(١٣) في (خ): ذكرنا.
(١٤) ساقط من (خ).

● **قوله: (وتوابع المنادى المبني المفردة[١] من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه، يرفع على لفظه وينصب على محله):**

* **قوله: (وتوابع المنادى)**: احتراز من توابع غير المنادى، [وقوله: (المبني): احتراز من توابع المنادى][٢] المعرب فإنَّها معربة كإعرابه، والمنادى المعرب المضاف والمشبه به والنكرة غير المعينة، وكذلك[٣] المستغاث باللام، فحكم التابع في هذه حكمها في الإعراب وهو النصب في الثلاثة والخفض[٤] في المستغاث.

* **وقوله: (المفردة)**: احتراز من التوابع المضافة؛ لأنها لا تكون إلَّا معربة منصوبة؛ لأن المضاف إذا دخل عليه حرف النداء كان منصوبًا، فكذا إذا كان تابعًا للمنادى[٥]؛ لأن العامل في التابع هو[٦] العامل[٧] في المتبوع.

* **قوله: (من التأكيد والصفة [وعطف البيان][٨] والمعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه)**: يريد أن هذه الأربعة يجوز في كل واحد منها الرفع والنصب إذا كان تابعًا لمنادى مفرد[٩]، فالتأكيد[١٠] نحو (يا تميم أجمعون وأجمعين)، وهذا مثال التأكيد المعنوي، فـ (أجمعون) على لفظه، و (أجمعين) بالنصب على محله؛ لأن المنادى مفعول فمحله النصب، ولم يذكر الشيخ في شرحه مثال التأكيد اللفظي، قالوا[١١]: حكمه حكم المنادى في لفظه، فتقول: يا تميم، (تميم) بالضم لا غير؛ لأنه هو، ومثال عطف البيان: (يا غلام بشرٌ وبشرًا[١٢] .. بالرفع والنصب، فالرفع على اللفظ والنصب على المحل، وليس المراد أن الغلام لـ (بشر)، وإنَّما [المراد أن][١٣] الغلام اسمه (بشر)، ومثال الصفة:

---

(١) في (س): المفرد.
(٢) ساقط من (س).
(٣) في (ك): وكذا.
(٤) في (س): والحفظ.
(٥) في (خ، س): المنادى.
(٦) ليست في (ك).
(٧) في (ك): عامل.
(٨) ساقط من (ك).
(٩) زاد بعدها في (خ): معرفة.
(١٠) في (س): والتأكيد.
(١١) في (س): فقالوا.
(١٢، ١٣) ساقط من (ك).

(يا زيد العاقلُ والعاقلَ) بالرفع والنصب[١] على ما ذكرناه، ومثال المعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه: يا زيد والحارثُ والحارثَ[٢].. بالرفع والنصب، وهذه العبارة فيها صعوبة على المبتدئ[٣]، فلو قال: والمعطوف بحرف المعرف باللام.. لكان أظهر.

* قوله: (يرفع على لفظه وينصب على محله)، بمعنى أن هذه التوابع التي هي للتأكيد المعنوي والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرفٍ الممتنع دخول (يا) عليه يجوز فيه أن يرفع على لفظ المنادى المفرد لأنه مضموم، وينصب على محله لأنه منادى مفعول، ومن حق المبني أن يتبع على محله، وإنَّما جاز الرفع على لفظه، وإنْ كانت ضمته بنائية وحركة التابع التي هي الرفع[٤] إعرابية؛ لأن ضمة المنادى عارضة، فأشبهت حركة الإعراب لكونها تطرأ[٥] وتزول، يقال[٦]: فالرفع في التابع إعراب، والإعراب لا بد له من عامل، وضمة المنادى بنائية[٧]، وحركة البناء لا تحتاج إلى عامل، أجاب الشيخ في شرح[٨] المفصل بعد أن قال: وهذه من مشكلات النحو، قال: حركة (يا زيد)، مشبهة لحركة[٩] (جاء زيد)، فلما جاز أن يتبع على حركة (زيد) في (جاء زيد)، فكذلك يتبع على حركة (يا زيد)؛ لأن الحركة فيهما[١٠] عارضة.. وهو جواب[١١] فيه ضلع[١٢].

● قوله: (والخليل[١٣] في المعطوف يختار الرفع):

يعني المعطوف[١٤] بحرف[١٥] الممتنع دخول (يا) عليه، وهو الذي فيه

---

(١) في (س): بالنصب والرفع.
(٢) ليست في (خ).
(٣) في (خ): المتعلم.
(٤) في (خ): الحرف.
(٥) في (س): تطرو. وفي (ك): تطر.
(٦) في (س): ويقال.
(٧) في (س): بناية.
(٨) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٢٦١).
(٩) في (خ): حركة. وفي (ك): كحركة.
(١٠) حركة البناء العارضة كما في النداء تتبع على اللفظ والمحل، وأما الأصلية فعلى المحل مثل: يا سيبويه العالم.
(١١) في (س): جواز.
(١٢) أي: اعوجاج. الصحاح: (ضلع).
(١٣) في (س): فالخليل. انظر: الكتاب (١/ ٣٠٥).
(١٤) في (ك): على المعطوف.
(١٥) ليست في (ك).

الألف واللام نحو (يا زيد والحارث)، واختار **أبو عُمَر**[١] نصبه، وأبو عمر[٢] هو الجرمي[٣] في رواية ركن الدين[٤]، وفي رواية نجم[٥] الدين هو: أبو عمرو[٦] بن العلاء[٧] البصري المشهور، **وأبو العباس المبرد**[٨] **فَصَّلَ** وقال: لا يخلو الألف واللام إمَّا أن يكونا لازمين[٩] لا يجوز حذفهما أو لا، فإنْ كانا لازمين[١٠] كالنجم للثريا والصعق، فالمختار النصب؛ لأن هذا ونحوه لا يجوز حذف اللام[١١] عنه؛ لأنه غلب النجم على الثريا[١٢] من بين[١٣] سائر النجوم، وكذلك[١٤] الصعق على ⌈خويلد بن⌉[١٥] نفيل دون غيره ممن أصيب بالصاعقة، وكذلك ⌈كل اسم⌉[١٦] سمي به وفيه ألف ولام[١٧] فإنَّه لا يجوز حذفهما، كما لو سمي رجل بالأسد أو الرجل، فإنْ كان يجوز حذفهما عنه فالمختار الرفع، وذلك كل اسم كان في أصله صفة أو مصدرًا نحو: الحسن[١٨]، والحسين والمظفر والفضل، فيجوز أن تقول: حسن

---

(١) انظر: المقتضب (٤/ ٢١٢)، وفيه (٤/ ٢١٣): وأبو عمرو بن العلاء وأصحابه يلزمونه النصب. وانظر: شرح جمل الزجاجي (٢/ ٩٢، ٩٣).

(٢) في نسخ التحقيق: (أبو عمرو).

(٣) صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء، أبو عمر: فقيه عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة، له من المصنفات: كتاب في السير، و (كتاب الأبنية)، و (غريب سيبويه)، وكتاب في العروض. توفي سنة (٢٢٥ هـ). انظر: وفيات الأعيان (٢/ ٤٨٥)، وبغية الوعاة (٢/ ٨).

(٤) انظر: الوافية (المتوسط) (ص٩٢).

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ١٣٩).

(٦) في (ك): أبي. وهو خطأ.

(٧) وكذا في شرح جمل الزجاجي (٢/ ٩٢)، وأبو عمرو بن العلاء هو: زبان بن عمار التميمي المازني البصري، ويلقب أبوه بالعلاء، من أئمة اللغة والأدب وأحد القراء السبعة، ولد بمكة ونشأ بالبصرة، كانت وفاته سنة (١٥٤ هـ). انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٤٦٦)، وفوات الوفيات (٢/ ٢٨).

(٨) المقتضب (٤/ ٢١٢، ٢١٣)، وشرح جمل الزجاجي (٢/ ٩٣).

(٩، ١٠) في (ك): لازمتين.

(١١) أراد الألف واللام.

(١٢) زاد بعدها في (خ، ك): وفيه اللام.

(١٣) في (خ): غير.

(١٤) في (ك): وكذا.

(١٥) ساقط من (ك)، وخويلد هو: خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب، كان سيدًا يطعم بعكاظ، وأحرقته صاعقة، فلذلك سمي بالصعق. انظر: جمهرة أنساب العرب (ص٢٨٦).

(١٦) ساقط من (ك).

(١٧) في (ك): الألف واللام.

(١٨) في (س): حسن.

والحسن[١] وكذلك ما أشبهه[٢]، وروى [نجم الدين][٣] عكس ما قاله المبرد[٤]، وقال: « إنْ كان كـ(الحسن) فالمختار النصب، وإنْ كان كـ(الصعق) فالرفع[٥]؛ لأنهما لازمان فيه فصارا[٦] كالجزء منه »[٧]، فحجة الخليل: أن الرفع إنَّما اختير في المعطوف [المذكور مع][٨] المنادى لأن المعطوف مقصود، فكأن النداء دخل عليه[٩] وهو مفرد فيختار الرفع. وحجة أبي عمرو أن الرفع إنَّما يكون في المنادى الذي دخل عليه حرف النداء، والمعطوف الذي فيه ألف[١٠] ولام لا يجوز[١١] أن يدخل عليه حرف النداء؛ لأن حرف النداء للتعريف والألف[١٢] واللام للتعريف، فلا يجوز الجمع بين حرفي تعريف فاختار النصب لذلك. وحجة أبي العباس[١٣] ظاهرة؛ لأن اللام[١٤] إنْ جاز نزعها دخل حرف النداء [فاختير الرفع][١٥]، وإنْ لم يجز نزعها فالمختار النصب؛ لأن المعطوف على[١٦] المبني يحمل على محله.

● **قوله: (والمضافة المعنوية تنصب):**

يعني: التوابع المضافة إضافة معنوية تنصب؛ لأن المضاف إذا وليه حرفُ النداءِ كان منصوبًا، وكذلك إذا كان تابعًا نحو (يا زيد أخا عمرو) و (يا زيد بن عمرو)، فيجب نصب (الأخ) في قوله: ([يا زيد][١٧] أخا عمرو)، و (الابن) في قوله: ([يا زيد][١٨] بن عمرو)؛ لأنهما مضافان، وكذلك ما أشبههما، وإنَّما قال: (**المضافة**[١٩] **المعنوية**) احترازًا من المضافة إضافة[٢٠] لفظية؛ فإنَّ حكمها

---

(١) في (س، ك): والحسين. وليس كذلك؛ لأنه يريد (الحسن) مرة مجردًا من الألف واللام، ومرة بهما.
(٢) في (س): ما أشبههما.
(٣) ساقط من (ك).
(٤) في (ك): الشيخ.
(٥) في (س): فالمختار الرفع.
(٦) في (س، ك): فصار.
(٧) انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ١٣٩).
(٨) ساقط من (س)، وفي (ك): المذكور على.
(٩) وهذا تعليل حق لا محيص عنه.
(١٠) في (ك): الألف.
(١١) في (ك): نحو.
(١٢) ليست في (س، ك).
(١٣) المبرد.
(١٤) أراد الألف واللام.
(١٥) ساقط من (س).
(١٦) ليست في (ك).
(١٧، ١٨) ساقط من (خ، ك).
(١٩) في (ك): والإضافة.
(٢٠) الإضافة اللفظية: إضافة الوصف المشبه للمضارع إلى معموله، والمعنوية غيرها.

حكم المفرد[١]، نحو (يا زيد الحسن الوجه) برفع (الحسن) ونصبه[٢]، ذكره ركن[٣] الدين، وهو ظاهر كلام الشيخ، وفيه سؤال وهو أن يقال: إن (الحسن الوجه) لو دخل عليه حرف النداء لم يكن إلا منصوبًا؛ لأنه مضاف، فكذلك إذا كان تابعًا للمنادى كان القياس لزوم النصب ولا يجوز الرفع، ألا ترى أنكم قلتم في التوابع المضافة إضافةً إنها تنصب؛ لأنه لو باشرها حرف النداء لم تكن إلا منصوبة، فكذلك إذا كانت تابعة، ولا[٤] نحفظ جوابًا[٥] في[٦] ذلك[٧] فينظر فيه.

● **قوله: (والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقًا):**

البدل نحو: يا زيد عمرو، والمعطوف نحو: يا زيد وعمرو[٨]، ومراده بالمعطوف هاهنا: الذي ليس فيه ألف ولام، وإنَّما حكمهما حكم المستقل لأنهما مقصودان بالنداء فأعطيا حكم المنادى المستقل، وينظر[٩] إليهما في أنفسهما؛ فإن كانا مفردين رفعتهما[١٠] نحو: يا زيد عمرو.. في البدل لمن اسمه زيد وعمرو، و: يا زيد وعمرو.. في المعطوف ولا يجوز النصب، وإنْ كانا مضافين نصبتهما[١١] نحو (يا زيد عبد اللّـه) في البدل، و (يا زيد وعبد اللّـه) في المعطوف، ولا يجوز الرفع، فنعاملهما[١٢] معاملة المنادى المستقل من غير نظر إلى المبدل منه والمعطوف عليه سواء كان مضافًا أم مفردًا، وهذا معنى كلام الشيخ: (**حكم المستقل مطلقًا**).

● **قوله: (والعلم الموصوف بابن مضافًا إلى علم يُخْتَارُ فتحه):**

وذلك نحو: يا زيد بن عمرو، فإنَّ قولك: (يا زيد) علم موصوف بـ (ابن)،

---

(١) في (س): الفرد.
(٢) في (س): وبنصبه.
(٣) انظر: الوافية في شرح الكافية (المتوسط) (ص٩٤).
(٤) في (س): فلا.
(٥) في (خ، ك): جواب.
(٦) ليست في (ك).
(٧) عبارة (خ): ولا نحفظ في ذلك جواب.
(٨) في (ك): يا زيد بن عمرو. والصواب ما أثبت؛ بدليل قوله بعده بأربعة أسطر: (لمن اسمه زيد وعمرو).
(٩) في (خ، ك): ونظر. والصواب ما أثبت؛ لأنه يتفق مع قوله بعده: (فإن كانا)، ولا يستقيم الكلام مع (ونظر).
(١٠) في (خ، ك): رفعناهما.
(١١) في (خ): نصبناهما.
(١٢) في (س): فتعاملهما.

والابن مضاف إلى علم وهو (عمرو)، فيجوز في قوله: (يا زيد بن عمرو) فتح (زيد) وضمه[١]، فالضم هو الأصل؛ لأنه منادى مفرد، والفتح فيه للتخفيف؛ لأنه لما كثر استعماله ودورانه[٢] في الكلام عدل عن ضمه إلى فتحه، وأما (ابن) فمنصوب؛ لأنه صفة مضافة[٣] فيجوز نصبها.

قال الشيخ في شرح[٤] المفصل: « والصحيح أن حركة (زيد) في (يا زيد بن عمرو) حركة بنائية، وحركة (ابن) على حالها »؛ يعني حركة إعراب، قال[٥]: وزعم قوم أنهما حركتا بناء؛ لأنه لما كثر صار عندهم كالكلمة المركبة نحو (خمسة عشر)، وزعم قوم: أنهما[٦] حركتا إعراب، يريد أنهما[٧] كالاسم الطويل مشبه للمضاف.

● **قوله: (وإذا نودي المعرف باللام[٨] قيل فيه: يا أيُّها الرجل، و: يا هذا الرجل):**

يعني أنك لا تقول: (يا الرجل) بإدخال حرف النداء على لام التعريف؛ لأنهم لا يجمعون بين حرفي تعريف، وهما حرف النداء ولام التعريف، فإذا أرادوا نداء ما فيه حرف التعريف،[٩] توصلوا[١٠] إلى ذلك بـ (أي) أو بـ (هذا) أو بـهما[١١] جميعًا، فقالوا: **(يا أيها الرجل)**، و **(يا أيهذا الرجل)**، و **(يا هذا الرجل)**[١٢]، و **(أي)** هي الموصوفة، و **(ها)** المتصلة بها[١٣] عوض عما تضاف إليه، فصارت **(أي)**[١٤] هي المنادى في اللفظ، وكذلك اسم الإشارة إذا

---

(١) في (ك): أو ضمه.
(٢) في (خ، ك): ودوره.
(٣) كرر قوله: (لأنه صفة مضافة) في (ك).
(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٢٦٨).
(٥) ليست في (س).
(٦) في (ك): أنها.
(٧) في (س، ك): أنه.
(٨) يريد: الألف واللام، وقد درج على هذا عند ذكر المعرف بالألف واللام، وقد نبهت إليه كثيرًا، وسوف أكتفي بما سبق من تنبيهات، ولعله ممن يرى أن (اللام) وحدها هي المعرفة لا (أل)، وفي ذلك خلاف، قال ابن مالك في الألفية:

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوِ اللَّامُ فَقَطْ ... فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من (خ).
(١٠) في (ك): توصلون.
(١١) في (ك): بها.
(١٢) في (ك) قدم هذا المثال على سابقه.
(١٣) ليست في (ك).
(١٤) ليست في (س).

قلت: (يا هذا)، والرجل صفة لـ (أي) أو[١] لـ (هذا) في اللفظ، وإنْ كان في المعنى هو المقصود بالنداء[٢].

● **قوله: (والتزموا رفع (الرجُل)؛ لأنه المقصود بالنداء)..**

لأنه[٣] يقال[٤]: إذا كان (**الرجُل**) صفة لـ (**أي**) وهي المنادى، فقد قلتم: إنَّ صفة المنادى المفرد يجوز فيها الرفع والنصب على ما تقدم، فما لكم لا تجيزون رفع الرجل ونصبه؟ أجاب الشيخ[٥] بأنهم التزموا رفع الرجل لأنه المقصود[٦]، فنبهوا بالتزام رفعه على[٧] أنه المقصود بالنداء.

وأما المازني[٨] والزجاج[٩] فجوزا[١٠] فيه الرفع والنصب على أنه صفة لمنادى على قياس ما تقدم، وذهب الأخفش[١١] إلى[١٢] أن (الرجل) خبر مبتدأ محذوف، و (أي) موصولة[١٣]، تقديره: (يا الذي هو الرجل).

● **قوله: (وتوابعه لأنها توابع معرب):**

يعني[١٤]: والتزموا رفع توابع (**الرجل**) لأنها توابع معرب، هذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: إذا التزمتم رفع (**الرجل**) لأنه المقصود بالنداء وهو المنادى في الحقيقة؛ فإذا قلتم: (يا أيها الرجل الطويل)، فأجيزوا في (**الطويل**) ونحوه الرفع والنصب؛ لأنه صفة لـ (**الرجل**)، و (**الرجل**) منادى كما ذكرتموه

---

(١) في (ك): و.
(٢) في (س): بالبناء.
(٣) ساقط من (س).
(٤) ليست في (س، ك).
(٥) ابن الحاجب في متن الكافية.
(٦) ما بين المعقوفين ساقط من (س).
(٧) ليست في (خ).
(٨) انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ١٤٢)، والمازني هو: بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني، أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة، له من المؤلفات: ما تلحن فيه العامة، والألف واللام، والتصريف، وغيرها. توفي سنة (٢٤٩ هـ). انظر: وفيات الأعيان (١/ ٢٨٣).
(٩) انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ١٤٢)، وقد تقدمت ترجمة الزجاج في أول مرة ورد فيها.
(١٠) في (ك): فيجوز.
(١١) انظر: شرح المفصل (١/ ١٣٠)، وقد قال ابن يعيش بفساده.
(١٢) ليست في (س، ك).
(١٣) في (س): موصلة.
(١٤) ليست في (س).

في صفة[١] المنادى المفرد، فأجاب الشيخ: (أنهم[٢] التزموا رفع توابعه لأنه[٣] معرب)[٤]، يريد[٥] أن حركة (الرجل) حركة إعراب لا حركة بناء؛ لأنه لم يباشره حرف النداء، وكان معربًا، وتوابع المعرب معربة مثله.

وأما على كلام الأخفش أن (الرجل) خبر مبتدأ محذوف تقديره: (يا الذي هو الرجل)، فالذي حمله على ذلك: أن (الرجل) لو كان صفة لجاز رفعه ونصبه، ولو كان منادى لجاز في صفته الرفع والنصب، فلمَّا لم يصح ذلك عدل[٦] إلى تلك المقالة، وهو نظر حسن؛ لأن الرفع في (الرجل) إذا كان إعرابًا فما الرافع له؟ [وحركة[٧] المنادى المفرد حركة بناء، والضم في المبنيِّ لا يحتاج إلى عامل][٨]، وحركة الإعراب لا تكون إلا بعامل، ففيه تهافت[٩].

● **قوله: (وقالوا (يا اللّـه) خاصة):**

هذا يرد[١٠] على قولهم: وإذا نودي المعرف باللام فلا بد من فصله[١١]، وفي (**يا اللّـه**) أدخلوا حرف النداء على لام التعريف من غير فصله[١٢]، فأجاب الشيخ[١٣] بأن هذا في (**يا اللّـه**) دون غيره، والعلة في جوازه **ثلاثة**[١٤] **وجوه**:

أحدها: أن اللام فيه بمنزلة الجزء من الكلمة، فكأنها أصل لا زائدة؛ لأنها بدل عن[١٥] حرف أصلي؛ لأن أصله (إِلَهٌ) فدخلت لام التعريف فقيل: (الإله)، فنقلت الكسرة التي على همزة (إله) إلى لام التعريف قبلها؛ لأن من أصولهم: أن الهمزة إذا كانت مكسورة قبلها ساكن أن تنقل حركتها[١٦] إلى ما قبلها[١٧]

---

(١) ليست في (س).
(٢) في (ك): بأنهم.
(٣) في (ك): لأنها.
(٤) انظر متن الكافية.
(٥) في (س): لزيد.
(٦) في (ك): عدل به إلى ... إلى آخره.
(٧) في (ك): وحركت.
(٨، ٩) ساقط من (ك).
(١٠) في (س): يراد.
(١١) في (خ، ك): وصله.
(١٢) في نسخ التحقيق: (وصله)، وقد أثبت ما أراه الصواب.
(١٣) ابن الحاجب في متن الكافية.
(١٤) ليست في (س).
(١٥) في (ك): على.
(١٦) ليست في (خ).
(١٧) في (خ): إليه.

وتحذف، فحذفت همزة (إله) وأدغمت لام التعريف في لام (إله) فقيل: اللَّـه، ثـم[١] فخموا إذا كان قبلها مفتوحًـا نحو: هوَ اللَّـه، أو مضمومًا نحو: يقولُ[٢] اللَّـه، ورقَّقُوا إذا كان مكسورًا نحو (بسمِ اللَّـه الرحمن الرحيم)، فلمّا صارت لام التعريف عوضًا عن همزة (إله) صارت كالجزء من الكلمة، فجاز دخول حرف النداء عليها.

الوجه الثاني: أنهم كرهوا أن يُجْرُوا الاسم المبهم – وهو (أي) و (هذا)[٣] – على اللَّـه تعالى.

الوجه الثالث: أن أسماء اللَّـه تعالى سماعية، ولم يرد إذنٌ بإطلاق[٤] الاسم المبهم على اللَّـه سبحانه[٥]، وأما قول الشاعر[٦]:

٣٥. مِنَ اجْلِكِ يا الَّتي تَـيَّمْتِ قلبي ... وأنـتِ بخيلـةٌ بِـالوَصْلِ عنِّـي[٧]

– فأدخل حرف النداء على لام التعريف في قوله: (يا التي) – فشاذ.. ذكره الزمخشري[٨] [رحمه اللَّـه][٩]، وأشذ منه قول الشاعر:

٣٦. فيـا الـغلامـانِ اللَّـذانِ فـرَّا ... إيَّـاكُـمـا أنْ تُـكـسِـبـاني شـرَّا[١٠]

---

(١) في (س، ك): وفخموا.

(٢) في (ك): قال. وهو خطأ؛ لأن آخره مفتوح.

(٣) ليست في (ك).

(٤) في (ك): بالإطلاق.

(٥) في (خ): تعالى.

(٦) البيت لم ينسب لقائل، وهو من الأبيات الخمسين.

(٧) تيمت قلبه: ذللته واستعبدته، ويروى (بالود) بدلًا من (بالوصل)، و (فديتك) بدلًا من (منَ اجلك).

ومن مراجع البيت: سيبويه (١/ ٣١٠)، والإنصاف (ص٣٣٦)، وابن يعيش (٢/ ٨)، والخزانة (١/ ٣٥٨)، والهمع (١/ ١٧٤)، والمفصل (ص٤٢).

والشاهد فيه: في قوله: (يا التي)؛ حيث جمع بين حرف النداء و (أل) تشبيهًا بقولهم: يا اللَّـه، وهو ضرورة من ضرورات الشعر، ولا يجوز ذلك في الكلام.

(٨) انظر: المفصل (ص٤٢).

(٩) ساقط من (س)، وقد مضى التعريف به عند أول وروده.

(١٠) هذا رجز لم أجد له نسبة، ويروى الشطر الثاني بـ:

إيـاكـمـا أن تـعـقـبـانـا شـرَّا

والشاهد في البيت: في قوله: (**فيا الغلامان**)؛ حيث جمع بين حرف النداء و (أل)، والبصريون =

لأنه لا عوض ولا لازم، وفي (يا التي تيمت قلبي) لازم من غير عوض، وفي الجلالة[1] عوض ولازم؛ لأن اللازم الألف، ولام التعريف عوض عن همزة (إله).

● قوله[2]: (ولك في مثل:

٣٧. يا تيمَ تيمَ عديٍّ لا أبا لكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ[3] في سوأةٍ عمرُ[4]

الضم والنصب):

يعني في (تيم) الأول، [وأما (تيم) الثاني فإنَّه منصوب على كل حال][5]، فالضم ظاهر لأنه منادى مفرد، والنصب على أحد وجهين:

أحدهما: أن يجعل (تيم) الأول مضافًا إلى (عدي) المذكور، و (تيم) الثاني تأكيد للأول، وحكمه في الإعراب حكمه، وجاز[6] الفصل به بين المضاف والمضاف إليه لأنه هو الأول.

الوجه الثاني: أن يجعل (تيم) الثاني مضافًا[7] إلى (عدي) المذكور،

= يقررون أن الجمع بين حرف النداء و (أل) يجوز في موضعين:
أحدهما: في نداء اسم اللّه تعالى نحو (يا اللّه).
والثاني: فيما يحكى من الجمل كأن تسمي رجلًا بـ: (الرجل منطلق)، فتقول: يا الرجل منطلق.
انظر: ابن يعيش (٢/ ٩)، والخزانة (١/ ٣٥٨)، والعيني (٣/ ٢١٥)، وشرح التصريح (٢/ ١٧٣)، والهمع (١/ ١٧٤)، والإنصاف (ص٣٣٦)، والأشموني (٣/ ١٤٥).

(١) يريد: (يا اللّه). (٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ك).

(٣) في (س): لا يلفينكم.

(٤) البيت لجرير، وقد ترجمت له عند أول وروده، وهو من قصيدة يهجو بها: عمر بن لجأ التيمي، ومعنى (لا أبا لكم): للغلظة في الخطاب، وهو أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم شتمًا له واحتقارًا. والسوأة: الفعلة القبيحة، أي: امنعوا عمر عن هجائي ولا تعينوه علي فأهجوكم.
انظر: سيبويه (١/ ٢٦)، والخصائص (١/ ٣٤٥)، وأمالي الشجري (٢/ ٨٣)، وابن يعيش (٢/ ١٠، ١٠٥ و٣/ ٢١)، والخزانة (١/ ٣٥٩، ٢/ ١١٦، ٤/ ٢٧٣)، والعيني (٤/ ٢٤٠)، والهمع (٢/ ١٢٢)، والأشموني (٣/ ١٥٣)، وديوانه (١/ ١٣١)، وفيه: لا يوقعنكم في سوأة... البيت.
والشاهد فيه: إقحام تيم الثاني بين تيم الأول وما أضيف إليه، فعامل الثاني في منع التنوين للإضافة معاملة الأول.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من (ك). (٦) في (ك): فجاز.

(٧) في (ك): مضاف. وليس كذلك؛ لأنه مفعول به ثان، والمفعول الأول (تيم) أصبح نائبًا عن الفاعل؛ لأن (يجعل) مبني للمجهول.

و(تيم) الأول مضافًا[(١)] إلى (عدي) محذوف؛ لدلالة (عدي) الثاني عليه، كما قال الشاعر[(٢)]:

٣٨. [يا من يَرَى عارضًا أَرِقتُ لَه][(٣)] بين ذِرَاعَيْ وجبهةِ[(٤)] الأسدِ[(٥)]

[أي: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد][(٦)]، فحذف الأسد الأول لدلالة الثاني عليه، والحذف في قوله: (يا تيم[(٧)] تيم عدي) أولى؛ لاتفاق لفظ المضاف والمضاف إليه.

* **قوله[(٨)]: ولك في مثل: (يا تيم تيم عدي[(٩)]): يعني في هذا وفي أمثاله مما يتكرر فيه المنادى، والثاني مضاف نحو قوله:**

٣٩. يا زيدَ زيدَ الْيَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ تطاولَ اللَّيلُ عليكَ فانْزِلِ[(١٠)] [(١١)]

---

(١) في (س): مضاف.

(٢) القائل هو الفرزدق، وقد تقدمت ترجمته (ص١٥١).

(٣) ساقط من (خ، ك)، ويحتمل أن المؤلف استشهد بالشطر الثاني، والشطر الأول زيادة من (س).

(٤) في (ك): في جبهة.

(٥) يروى هذا البيت بـ (يا من رأى) مكان (يرى)، وهي الرواية المشهورة، و (أسر) مكان (أرقت). والعارض: السحاب يعترض الأفق، وذراعا الأسد: كوكبان، وجبهة الأسد: أربعة كواكب فيها عوج، والكلام على التشبيه.
والشاهد فيه: حذف المضاف إليه من قوله: (ذراعي) لدلالة الثاني عليه، وقد قدره المؤلف فتبينه.
انظر: سيبويه (١/ ٩٢)، والمقتضب (٤/ ٢٢٩)، والخصائص (٢/ ٤٠٧)، وابن يعيش (٣/ ٢١)، والخزانة (١/ ٣٦٩، ٢/ ٢٤٦)، والعيني (٤/ ٤٥١)، والأشموني (٢/ ٢٧٤).

(٦) ساقط من (س).

(٧) ساقط من (خ).

(٨) في (س): وقوله.

(٩) ليست في (خ).

(١٠) ساقط من (خ، ك)، ولعله زيادة من (س)، ويكون المؤلف قد استشهد بالشطر الأول، وليس ببعيد؛ لأنه محل الشاهد.

(١١) قائله عبد اللّه بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل، يعد من الأمراء والشعراء الراجزين، استشهد في موقعة مؤتة، وكانت وفاته ﷺ (سنة ٨هـ). الإصابة (٤٦٧٦)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢١٢)، والخزانة (١/ ٣٦٢). واليعملات: جمع يعملة وهي الإبل القوية على العمل. والذبل: الضامرة لطول السفر.
انظر: سيبويه (١/ ٣١٥)، وقد نسبه لبعض ولد جرير، والروض الأنف (٢/ ٢٥٨)، والعيني (٤/ ٢٢١)، والمنصف (٣/ ١٦)، وابن يعيش (٢/ ١٠)، والخزانة (١/ ٣٦٢)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٨٥٤، ٨٥٥)، وفيه: تطاول الليل هديت فانزل. و (زيد) في البيت: هو زيد بن أرقم. =

● **قوله: (والمضاف إلى (ياء المتكلم) يجوز فيه):**

(**يا غلامي**) بإثبات الياء مفتوحة أو ساكنة، و (**يا غلام**) بحذف الياء وبقاء الكسرة على الميم لتدل على الياء، و (**يا غلاما**)[١] بقلب الياء ألفًا، و (**يا غلاماه**)[٢] بإلحاق هاء السكت، ولا تلحق الهاء[٣] إلا في الوقف خاصة، وهذه خمس لغات وقد[٤] زاد غيره لغتين، ولكن لعل[٥] الشيخ استضعفهما..

إحداهما[٦]: (**يا غلامَ**)[٧] بفتح الميم [وحذف الياء][٨] [من غير ألف][٩].

الثانية[١٠]: (**يا غلامُ**)[١١] بضم الميم [وحذف الياء][١٢].

● **قوله: (وقالوا: يا أبي ويا أمي): وذلك على القياس.**

● **قوله: (ويا أبت ويا أمت):**

يعني أنهم أبدلوا عن (ياء) المتكلم (تاء) التأنيث، وأجازوا فتحها وكسرها؛ أما الكسر[١٣]..

= والشاهد في البيت: إقحام (زيد) الثاني بين الأول وما أضيف إليه.

(١، ٢) في الأشموني (٣/ ١٥٥) لم يجعلها لغة برأسها، وإنما هي نفس سابقتها (يا غلاما)، إلا أنك تقف عليها بهاء السكت، وجعل مكانها (يا غلام) وهي التي عدها الرصاص - تبعًا لابن الحاجب - زيادة على اللغات الأصلية.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ليست في (خ).

(٥) ليست في (ك).

(٦) في (خ، س): أحدهما. وليس كذلك؛ لأن اللغة مؤنث.

(٧) وهي بحذف الألف والاجتزاء بالفتحة، وأجازها الأخفش والمازني والفارسي، كقول الشاعر:

ولست براجع ما فات مني ... بلهف ولا بليت ولا لو اني

والمعروف أنها لغة أصلية لا زائدة كما هي عند ابن الحاجب والرصاص.

انظر: الأشموني (٣/ ١٥٥، ١٥٦).

(٨) ليست في (ك).

(٩) ساقط من (خ، س).

(١٠) في (خ، س): الثاني. وليس كذلك؛ لأن اللغة مؤنث.

(١١) ساقط من (س)، وهذه اللغة تكون بالاكتفاء عن الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضمومًا كالمنادى المفرد، ومنه قراءة بعض القراء: ﴿ رَبُّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ [يوسف: ٣٣]، وحكى يونس عن بعض العرب: (يا أمُّ لا تفعلي)، الأشموني (٣/ ١٥٦).

(١٢) ساقط من (س).

(١٣) في (خ): الكسرة.

فلأنها تدل[١] على[٢] حرف يناسب الكسرة، وهو[٣] الياء.

وأما الفتح؛ فلأن الياء مفتوحة، فكذلك ما هو بدل عنها وهو تاء التأنيث.

قال نجم الدين: « وإنما أبدلت تاء التأنيث عن الياء؛ لأن تاء التأنيث تدل على التفخيم في بعض المواضع نحو: علَّامة ونسَّابة، والأب والأم مَظِنَّتَا التفخيم والتعظيم[٤]، [يعني أنهما أصل[٥] التفخيم ومنهما تكتسب المكارم][٦]، فلذلك دخلت تاء التأنيث »[٧].

● قوله: (وبالألف دون الياء):

يعني أنهم قالوا: (يا أبتا) بالألف، فجعلوا الألف وتاء التأنيث جميعًا[٨] بدلًا عن الياء، ولم يقولوا: (يا أبتي)؛ لئلا يجمعوا بين العوض والمعوض.

● قوله: (ويابن أمِّ ويابن عَمِّ خاصة، مثل باب يا غلامي مطلقًا)[٩]:

يعني أن المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم [من اللغات المتقدمة][١٠] ليس يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم من اللغات المتقدمة؛ فلا يجوز في نحو[١١] (يا غلام غلامي) [ما جاز في (يا[١٢] غلامي][١٣]) إلَّا في شيئين خاصة؛ وهما[١٤]: (يابن أمي) و (يابن عمي)[١٥]، فيجوز فيهما ما جاز في (يا غلامي)[١٦]، والعلة فيهما كثرة استعمالهما، فتقول: يابن أمي ويابن[١٧] عمي، بإثبات الياء مفتوحة أو[١٨] ساكنة، و (يابن أم ويابن عم)

---

(١) في (خ): يدل.

(٢) في (ك): عن.

(٣) في (س): وهي.

(٤) في (خ): التعظيم والتفخيم.

(٥) في (س): مثل الابن... إلى آخره.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من (خ).

(٧) انظر: شرح الكافية (١/ ١٤٨).

(٨) ليست في (خ، ك).

(٩) هكذا في نسخ التحقيق، وهي زيادة لم أجدها في الكافية.

(١٠) ساقط من (س، ك).

(١١) ليست في (خ، س).

(١٢) في (ك): باب غلامي.

(١٣) ساقط من (س).

(١٤) ليست في (خ، س).

(١٥) في (س): وابن عمي.

(١٦) في (ك): غلامي. بدون (يا) النداء.

(١٧) في (س): وابن. بدون حرف النداء.

(١٨) في (خ): وساكنة.

بحذف الياء وكسر الميم، و (يابن أُمَّا ويابن عَمَّا) بقلب الياء ألفًا، و (يابن أماه ويابن[1] عماه) بإلحاق هاء السكت.

● **قوله: (وقالوا: يابن أم ويابن عم، خاصة)**[2]:

يعني: بحذف الألف وفتح الميم، وهذه اللغة وإن كانت جائزة في باب (يا غلامي)[3] [على ما][4] ذكره[5] الإمام يحيى [بن حمزة][6] في الأزهار[7]، لكن الشيخ لم يذكرها لكونها في باب يا غلامي ضعيفة غير فصيحة، وفي قولهم[8]: (**يابن أم [ويابن عم]**[9]) فصيحة؛ فلذلك قال: (**خاصة**).

* * *

● **قوله[10]: (وترخيم المنادى جائز)**:

الترخيم في اللغة: هو التحسين، قال الشاعر[11]:

٤٠. لها بَشَرٌ مثلُ الحرير ومنطقٌ رخيمُ[12] الحواشي لا هُرَاءٌ ولا نزرُ[13]

---

(١) في (س): وابن. بدون حرف النداء.

(٢) هكذا في نسخ التحقيق، وهي زيادة لم أجدها في الكافية.

(٣) في (س، ك): غلامي. بدون (يا).

(٤) ساقط من (خ).

(٥) في (خ): ذكرها.

(٦) ساقط من (خ، س)، وجاء مكانها في (خ): عليه السلام.

(٧) انظر: الأزهار الصافية (١/ ١٠٢/ أ)، ونصه: « والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه: يا غلامي ويا غلام ويا غلاما، وبالهاء وقفًا، وقالوا: يا أبي ويا أمي ويا أبه ويا أمه، فتحًا وكسرًا، وبالألف دون الياء، ويابن أم ويابن عم خاصة مثل باب غلامي، وقالوا: يابن أم ويابن عم ».

(٨) ليست في (ك).

(٩) ساقط من (س).

(١٠) ليست في (ك).

(١١) هو: ذو الرمة، غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، من مضر، أبو الحارث، شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره، قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس، وختم بذي الرمة. توفي سنة (١١٧ هـ). انظر: خزانة الأدب (١/ ٥١ - ٥٣)، والشعر والشعراء (ص٢٦٥).

(١٢) في (س): وترخيم.

(١٣) البيت من قصيدة قالها ذو الرمة يهجو بها بني امرئ القيس بن زيد مناة.
رخيم الحواشي: رقيق الصوت، والهراء: الكلام الكثير الذي ليس له معنى.
انظر: ديوانه (١/ ٥٧٧)، والخصائص (١/ ٢٩ و ٣/ ٣٠٢)، والمحتسب (١/ ٣٣٤)، وابن يعيش (١/ ١٦ و ٢/ ١٩)، والعيني (٤/ ٢٨٥)، والأشموني (٣/ ١٧١).

فقوله[1]: (رخيم الحواشي) أي: حسن الحواشي، والهراء: كثرة الكلام في خطأ[2]، والنزر: القليل، وقيل: إنَّه مأخوذ من قولهم: رخَّمت الدجاجة بيضها[3]، أي: قطعته، لأن الترخيم قطع من آخر الكلمة، وَرُويَ عن بعضهم أنه سمع من[4] يقرأ: ﴿ وَنَادَوْا (يا مَالِ) ﴾ [الزخرف: ٧٧][5]، فقال: ما أغنى أهل النار عن التحسين! فقيل: إنهم ضَعُفُوا عن إتمام[6] الكلمة[7].

● **قوله: (وترخيم[8] المنادى[9] جائز، وفي غيره ضرورة):**

يعني أنه في غير المنادى إنما[10] يكون في ضرورة الشعر، نحو قول الشاعر[11]:

٤١. ألا أَضْحَتْ حِبَـالُـكُمُ رِمَـامَـا ... وأضحَت عنك شاسعةً أُمَـامَـا[12]

[أراد: أمامة][13]، فرخم بحذف تاء التأنيث، وليس بمنادى.

---

(١) في (س): قوله. (٢) في (س): الخطأ.

(٣) في (س): عن بيضها.

(٤) هذه قراءة علي بن أبي طالب وابن مسعود ﷺ، ويحيى والأعمش، وهي قراءة شاذة. انظر: المحتسب (٢/ ٢٥٧)، وذلك على لغة من ينتظر الحرف، وقد قرأ أبو السرار الغنوي: يا مالُ، بالضم على لغة من لا ينتظر. انظر: البحر المحيط (٨/ ٢٨).

(٥) من قوله تعالى: ﴿ وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ﴾ [الزخرف: ٧٧].

(٦) في (س): تمام. (٧) في (خ، س): الكلام.

(٨) ليست في (س). (٩) في (س): في المنادى.

(١٠) في (س): أنه إنما. وهي زيادة لا محل لها.

(١١) البيت لجرير، وقد تقدمت ترجمته في أول مرة يرد فيها.

(١٢) البيت مطلع قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك، والحبال هنا: حبال الوصل وأسبابه، والرمام: جمع رميم، وهو: الخلق البالي، والشاسعة: البعيدة.

ورواية الديوان:

لأصبح حبل وصلكم رماما ... وما عهد كعهدك يا أماما

وهي أيضًا رواية المبرد عن عمارة بن عقيل حفيد جرير.

انظر: سيبويه (١/ ٣٤٣)، وأمالي الشجري (١/ ١٢٦، ٢/ ٧٩، ٩١)، والإنصاف (ص٣٥٣)، والخزانة (١/ ٣٨٩)، والعيني (٤/ ٢٨٢، ٣٠٢)، وشرح التصريح (٢/ ١٩٠)، والأشموني (٣/ ١٨٤)، وديوانه (٢/ ٩٢).

والشاهد فيه: ترخيم (أمامة) في غير النداء للضرورة، وترك الميم على لفظها مفتوحة وهي في موضع رفع.

(١٣) ساقط من (س).

● **قوله: (وهو حذف في آخره[١] تخفيفًا):**

هذه حقيقة الترخيم، فقوله[٢]: (**هو حذف في آخره**)، دخل فيه[٣] الحذف للإعلال كحذف ألف[٤] (عصا) و (رحى) إذا لقيهما ساكن، وقوله: (**تخفيفًا**)[٥] خرج[٦] نحو[٧] ذلك، فإنَّ ذلك الحذف[٨] في (عصا) و (رحا) واجب.

● **قوله: (وشرطه)** أي: شرط الترخيم (**ألا يكون مضافًا ولا مستغاثًا ولا مندوبًا**[٩] **ولا جملة**)[١٠]:

* **أما المضاف** نحو (يا عبد اللَّه)؛ فلأنه إما أن يرخم الاسم الأول وهو المضاف[١١]، أو الثاني[١٢] وهو المضاف إليه، إن[١٣] رخم الثاني رخم ما ليس بمنادى، وإنْ رخم الأول أدى إلى أن[١٤] يكون الترخيم في وسط الكلمة؛ لأن المضاف إليه من حيث اللفظ اسم مستقل، ومن حيث المعنى في حكم الجزء[١٥] الأول؛ لأن مدلولهما[١٦] في نحو[١٧] عبد اللَّه[١٨] ذاتٌ واحدةٌ، فلما روعي الأمران - وهما اللفظ والمعنى - تعذر الترخيم في الاسم[١٩] المضاف والمضاف إليه.

* **وأما المستغاث**؛ فلأن المقصود[٢٠] فيه تطويل الصوت، والحذف ينافي ذلك.

---

(١) في (س): آخر الاسم.
(٢) في (س): وقوله.
(٣) ليست في (س).
(٤) ليست في (ك).
(٥) ليست في (س).
(٦) في (ك): يخرج.
(٧) ليست في (س، ك).
(٨) ليست في (س).
(٩) ساقط من (خ)، قال الرضي في شرح الكافية (١/ ١٤٩): « وإنما لم يقل: ولا مندوبًا؛ لأن المندوب عنده ليس بمنادى »، وعلى هذا ربما تكون هذه الكلمة زيادة في (س، ك)، أو يكون أتى بها على رأي النحاة الذين يجعلون المندوب منادى.
(١٠) ليست في (ك).
(١١) ساقط من (س، ك).
(١٢) في (ك): والثاني.
(١٣) هكذا في نسخ التحقيق، ولعل الصواب: فإن رخم.
(١٤) ليست في (خ).
(١٥) في (خ، ك): جر.
(١٦) في (خ): مدلول.
(١٧) ساقط من (خ، ك).
(١٨) ليست في (ك)، وجاء بعدها في (خ): المضاف والمضاف إليه.
(١٩) ليست في (ك).
(٢٠) في (س): المراد.

* **وأما الجملة**؛ فلأنك[١] إذا سميت بالجملة نحو (برق نحره) و (تأبط شرًّا) لم يجز ترخيمه لمثل ما ذكرناه في المضاف والمضاف إليه.

● **قوله: (ويكون إمَّا علمًا[٢] زائدًا على ثلاثة أحرف، وإمَّا بتاء[٣] تأنيث):**

* يعني: شرط الترخيم أن يكون الاسم[٤] **علمًا[٥] زائدًا على ثلاثة أحرف** نحو (جعفر)، فتقول فيه: يا جعف، وإنَّما اشترط أن يكون علمًا؛ لأن العلم أولى بالخفة لكثرة استعماله، ولأن العلم يعلم ما حذف[٦] منه، وإنَّما اشترط أن يكون زائدًا على الثلاثة[٧]؛ لأنه لو كان على ثلاثة أحرف وحذف منه[٨] حرف الترخيم أدى إلى أن يبقى الاسم على حرفين، وليس يوجد في الأسماء المتمكنة اسم على حرفين.

* **قوله: (وإمَّا بتاء تأنيث)**: يعني أن الاسم المرخم إذا كان بتاء تأنيث صح ترخيمه وإنْ لم يكن علمًا؛ لأن حذف تاء التأنيث تناسب التخفيف لكونها زائدة على بنية الاسم، ولا يشترط في المؤنث[٩] أن يكون[١٠] الاسم[١١] زائدًا على ثلاثة أحرف؛ لأن حذف تاء التأنيث لا يخل[١٢] بالاسم؛ لأنها زائدة على بنية الاسم.

● **قوله: (فإنْ كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كأسماء ومروان أو حرف صحيح قبله مدة وهو أكثر من أربعة أحرف، حذف منه حرفان)[١٣]:**

لما[١٤] ذكر الشيخ حقيقة الترخيم وشروطه[١٥]، عقبه بما يحذف[١٦] للترخيم، وقد يحذف حرفان، وقد يحذف كلمة برأسها[١٧]، وقد يحذف حرف واحد وهو الأكثر، فيحذف حرفان فيما كان آخره زيادتان في حكم الواحدة **(كأسماء**

---

(١) في (خ): فإنك.
(٢) ليست في (س).
(٣) في (س): تاء.
(٤) ليست في (خ).
(٥) في (خ): إما علمًا.
(٦) في (س): ما يحذف.
(٧) في (خ، ك): ثلاثة.
(٨) ليست في (س).
(٩) في (س): في المؤنث أيضًا.
(١٠) عبارة (خ): أن يكون المؤنث.
(١١) ليست في (خ).
(١٢) في (س): لا تخل.
(١٣) هكذا في نسخ التحقيق، ونص الكافية: أربعة أحرف حذفتا.
(١٤) في (س): إنما.
(١٥) في (ك): وشرطه.
(١٦) في (ك): حذف.
(١٧) ليست في (ك).

ومروان)، فتقول: يا أَسمَ ويا مروَ، قال الشاعر:

٤٢. يا أَسْمَ صبرًا على ما كان من حدثٍ إِنَّ الحوادثَ مَلْقِيٌّ ومُنْتَظَرُ[1]

وقال:

٤٣. يا مروُ إنَّ مطيَّتي محبوسةٌ ترجو الحِباءَ[2] وربُّها لم ييأسِ[3]

فحذف[4] من (أسماء) الألفين[5] ومن (مروان) الألف والنون؛ لأن[6] [الألف والنون][7] زيدتا[8] لمعنى[9] وهو التذكير، والألفان [في أسماء][10] لمعنى وهو التأنيث، فهما[11] في حكم زيادة واحدة[12] وهي (تاء التأنيث)، فلذلك حذفا للترخيم كما تحذف[13].

---

(١) ينسب البيت إلى لبيد بن ربيعة بن مالك العامري أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، توفي سنة (٤١ هـ)، وهو في شرح ديوانه لإحسان عباس (ص٣٦٤)، كما ينسب إلى أبي زبيد الطائي وهو في ديوانه (ص١٥١)، والحدث: واحد أحداث الدهر ونوائبه. ويروى: (يا سلم). والشاهد قائم في الروايتين وهو ترخيم (أسماء) بحذف حرفين؛ لأن في آخره زيادتين في حكم الواحدة، وكذلك على الرواية الأخرى أصله (يا سلمى). انظر: سيبويه (١/ ٣٣٧)، وجمل الزجاجي (ص١٧١)، وأمالي الشجري (٢/ ٨٧)، والعيني (٤/ ٢٨٨)، وشرح التصريح (٢/ ١٨٦)، والأشموني (٣/ ١٧٨).

(٢) في (ك): الحياة.

(٣) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه (١/ ٣٨٤) من قصيدة قالها جوابًا على قصيدة لمروان بن الحكم التي قال فيها:

قُلْ للفَرَزْدَقِ والسَّفَاهَةُ كاسْمِهَا إنْ كُنتَ تَارِكَ مَا أَمَرْتُكَ فاجلِسِ

ورواية الديوان:

مروان إن مطيتي معكوسة

والحباء: العطاء.

والشاهد فيه: حيث رخم (مروان) بحذف الألف والنون لزيادتهما.

وانظر: سيبويه (١/ ٣٣٧)، وجمل الزجاجي (ص١٧٢)، وأمالي الشجري (٢/ ١٨٧)، وابن يعيش (٢/ ٢٢)، والعيني (٤/ ٢٩٢)، وشرح التصريح (٢/ ٢٢٦)، والأشموني (٣/ ١٧٨).

(٤) في (س): فحذفت.

(٥) في (ك): ألفين.

(٦) في (ك): لأنهما.

(٧) ساقط من (س).

(٨) في (ك): زائدتان.

(٩) في (س): بمعنى.

(١٠) ساقط من (خ).

(١١) في (س): فيهما.

(١٢) عبارة (س): في حكم واحد زيادة واحدة. ولعل قوله: (واحد) زيادة في هذه النسخة.

(١٣) في (س): يحذف.

* قوله: أو حرف صحيح قبله مدة: [يعني ما كان[1] في آخره زيادة حرف صحيح قبل ذلك الحرف مدة][2]، يعني بالمدة (واوًا)[3] قبلها ضمة أو ياء قبلها كسرة أو ألفًا[4] قبلها فتحة، [بشرط أن تكون زائدة][5]، فإنَّه يحذف منه حرفان أيضًا إذا كان الاسم أكثر من أربعة أحرف نحو: منصور وعمار ومسكين[6]، إذا كانت هذه أعلامًا، تقول: يا منص ويا عم ويا مسك، فحذف الحرف الأخير للترخيم، وحذف الحرف[7] الذي قبله لأنه حرف علة؛ فهو أولى بالحذف لِثِقَلِهِ، ولأن الحركة التي قبله من جنسه[8] تدل عليه[9].

وإنَّما قال: وهو أكثر من أربعة أحرف[10]، لأنه إذا حذف منه حرفان - وهو أربعة - بقي على حرفين، وليس ذلك من[11] أبنية الأسماء المتمكنة، فتقول في ثمود: يا ثمو، بحذف الدال، ولا يجوز حذف الواو لأنه ليس أكثر من أربعة أحرف، ولو قال[12] الشيخ: (ما كان قبل آخره مدة حذف منه حرفان)، عَمَّ ما في آخره[13] زيادتان في حكم الواحدة وما آخره حرف صحيح قبله مدة، لكن الشيخ قصد[14] التنبيه [من أول الأمر][15] على علة الحذف في الأول والثاني.

● قوله: (وإنْ كان مركبًا حذف الاسم الأخير):

يعني[16]: وإنْ كان الاسم المنادى مركبًا حذف الاسم الأخير للترخيم، فتقول:

---

(١) في (خ): أنما.
(٢) ساقط من (س).
(٣) في (خ، س): واو. وليس كذلك؛ لأنه مفعول به منصوب.
(٤) في (خ، س): أو ألف. وليس كذلك؛ لأنه معطوف على منصوب، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله.
(٥) ساقط من (خ، س).
(٦) في (خ): منصور ومسكين وعمار. ولعل الناسخ هو الذي قدم مسكينًا على عمار؛ بدليل أنه في ترخيم هذه الأسماء رخم عمارًا قبل مسكين.
(٧) ليست في (س).
(٨) في (س): جنس.
(٩) في (ك): عليها.
(١٠) ليست في (ك).
(١١) في (س، ك): في.
(١٢) في (س): ولو كان قال.
(١٣) عبارة (ك): عم ذلك ما كان في آخره... إلى آخره.
(١٤) في (ك): لكن قصد الشيخ... إلخ.
(١٥) ساقط من (س).
(١٦) ليست في (ك).

(يا بعل) في بعلبك[١] و (يا حضر) في حضرموت[٢]؛ لأن الاسم الأخير بمثابة زيادة ألحقت بعد تمام الكلمة[٣]، فأشبهت تاء التأنيث وألفي التأنيث.

● **قوله: (وإن كان غير ذلك...):**

يعني: وإنْ لم يكن فيه زيادتان في حكم الواحدة، ولا آخره حرف صحيح قبله مدة - [وهو أكثر من أربعة أحرف][٤] - ولا هو مركب[٥]، حذف منه (**حرف واحد**)، وهذا هو الأصل والأكثر[٦].

● **قوله: (وهو في حكم التأنيث على الأكثر...):**

[يعني: والمحذوف للترخيم في حكم التأنيث على الأكثر][٧] في اللغة، (**فيقال: يا حارِ**) [بكسر الراء][٨] [في ترخيم حارث][٩]، (**ويا ثمو**) بإثبات الواو ساكنة، (**ويا كروَ**) بفتح الواو في ترخيم كروان، وهو اسم طائر.

● **قوله: ([وقد يجعل][١٠] اسمًا برأسه...):**

يعني: وقد يجعل الباقي - بعد الحذف - اسمًا مستقلًّا، ولا ينظر إلى ذلك[١١] المحذوف، وهذا على اللغة[١٢] القليلة، فيعامل الباقي معاملة [الاسم المنادى][١٣] المستقل، (**فيقال: يا حارُ**) - [بضم الراء][١٤] -؛ لأنه منادى[١٥] مفرد، (**ويا ثمي**) بقلب الواو ياء؛ لأن أصله (ثمود)، فحذفت الدال للترخيم،

---

(١) مدينة قديمة، فيها أبنية عجيبة وآثار عظيمة، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام، وقيل: اثنا عشر فرسخًا من جهة الساحل. معجم البلدان (١/ ٤٥٣).

(٢) قيل: سميت بحاضر ميت، وهو أول من نزلها، ثم خفف بإسقاط الألف، وقيل: سميت بحضرموت بن يقطن بن عامر بن شالخ، وقيل: حضرموت بن قحطان نزل هذا المكان فسمي به، فهو اسم موضع واسم قبيلة، وحضرموت ناحية واسعة في شرقي عدن بقرب البحر، وبها قبر هود عليه السلام، ولا تزال تسمى باسمها إلى اليوم، وينسب إليها فيقال: حضرمي. معجم البلدان (٢/ ٢٧٠).

(٣) في (س): الكلام.

(٤) ساقط من (س، ك).

(٥) في (س): ولا مركب.

(٦) ساقط من (خ).

(٧، ٨) ساقط من (س).

(٩) ساقط من (خ، س).

(١٠) ساقط من (س).

(١١) ساقط من (س، ك).

(١٢) المراد بها لغة من لا ينتظر.

(١٣) ساقط من (خ، س).

(١، ٢) ساقط من (ك).

واستثقلوا بقاء الواو متطرفة قبلها ضمة، فقلبت الضمة التي[1] قبل الواو كسرة فانقلبت الواو ياء، فقيل: (يا ثمي) على هذه اللغة، (و) تقول: (يا كرا) [في كروان][2]، لما تطرفت الواو[3] وتحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا مثل (عصا)، وفي (كرا) شذوذ؛ لأنه رخمه وليس بعلمٍ لأنه اسم جنس.

* * *

● **قوله: (وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب):**

يعني: كما أدخلوا حرف النداء وهو (يا) على المنادى فقد أدخلوه أيضًا على المندوب، وإنْ كان المنادى مطلوبًا إقباله والمندوب ليس مطلوبًا إقباله، لكن الجامع بينهما كون كل واحد منهما مخصوصًا من بين قومه.

● **قوله: (وهو المتفجَّع عليه بيا أو وا):**

[يعني أن حقيقة المندوب هو المتفجَّع عليه بـ (يا) أو (وا).

● **قوله[4]]: (واختص بـ (وا):**

يعني أن (يا) تستعمل في المنادى والمندوب[5]، و (وا) مختصة بالمندوب ولا تدخل المنادى، وذلك[6] لأنهم جعلوا للمندوب حرفًا خاصًا إذا قصدوا النصوصية[7] عليه.

● **قوله: (وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى):**

يعني أن حكم المندوب في إعرابه حكم المنادى؛ لأنهم لما أدخلوا عليه حرف النداء[8]، [وشبهوه بالمنادى][9] في كونه مخصوصًا من بين قومه، عاملوه معاملة المنادى في أحكامه، فإنْ كان مفردًا ضم نحو (وازيد)، وإنْ كان مضافًا

---

(١) ساقط من (خ، س).
(٢) ساقط من (ك).
(٣) ساقط من (خ).
(٤) ساقط من (ك).
(٥) في (س) ورد بعدها: وهو المتفجع عليه. ولعلها مقحمة؛ لأنه سبق تعريف المندوب قبل هذا الموضع بسطر، ولا مكان لها هنا.
(٦) في (ك): في ذلك.
(٧) النصوصية: مصدر صناعي بمعنى النص عليه.
(٨) في (خ): حرف النداء عليه.
(٩) ساقط من (س).

نصب نحو (واعبد اللّـه)، وكذلك حكم [توابعه حكم][1] توابع المنادى على التفصيل المذكور في المنادى.

● **قوله: (ولك زيادة الألف في آخره):**

يعني: ولك زيادة ألف الندبة في آخر المندوب، فتقول: وازيداه؛ لأن المقصود إظهار التفجع، ومع[2] كثرة[3] الحروف يكثر إظهار التفجع، فزيادة الألف جائزة[4] مع (وا)، وواجبة[5] مع [(يا)، نحو][6] (يا زيداه)، وإنما وجب مع (يا زيداه) الألف للفرق بين المنادى[7] والمندوب، والشيخ أطلق العبارة[8]، والصواب[9] التفصيل كما ذكرناه.

● **قوله: (فإنْ خفت اللبس قلت: واغلامكيه واغلامكوه):**

يعني أنك تقول في المذكر: (واغلامكاه)، فلو قلت في المؤنث كذلك لالتبس[10] المذكر بالمؤنث[11]، فتقول في المؤنث: (**واغلامكيه**)؛ لأن كاف الخطاب مع المؤنث مكسورة فتلحق التاء، فتقول[12]: (واغلامكيه)، وكذلك لو قلت في الجمع: (واغلامكاه) لالتبس [بالمفرد، ولو قلت: (واغلامكماه[13]) لالتبس][14] بالمثنى، فقلت: (**واغلامكموه**) لأن ميم الجمع مضمومة، فلحقت الواو للدلالة على أنه غلامُ جماعةٍ.

● **قوله: (ولك الهاء في الوقف):**

يعني [أن لك][15] زيادة هاء السكت بعد حرف الندبة؛ لأن هاء السكت تلحق

(١) ساقط من (س).
(٢) في (س): فمع.
(٣) في (س): إكثار.
(٤) في (خ، س): جائز.
(٥) في (خ، س): وواجب.
(٦) ساقط من (س).
(٧) في (س): النداء.
(٨) في (ك): الزيادة.
(٩) في (س): وكان الصواب.
(١٠) في (ك): التبس.
(١١) المؤنث بالمذكر.
(١٢) ليست في (خ).
(١٣) في (س): واغلامكاه.
(١٤) ساقط من (خ).
(١٥) ساقط من (ك)، وفي (س): ولك زيادة.

لبيان حرف العلة أو الحركة، فبيان[١] حرف العلة كما ذكرناه [في هذه المسألة][٢]، وبيان الحركة نحو قوله تعالى: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩]، فالهاء في (ماليه) و (سلطانيه) لحقت لبيان فتحة الياء.

● **قوله: (ولا يندب إلا المعروف):**

يعني المشهور، [وليس مراده أن يكون علمًا، فإنْ قدرت أنه [علم وهو][٣] غير مشهور لم تجز ندبته، ولو قدرت أنه مشهور وليس بعلم جازت ندبته، نحو قولهم][٤]: (وامن حفر بئر[٥] زمزماه)، فإنه ليس[٦] بعلم، ولكنه مشهور أن الحافر (عبد المطلب)[٧]، وإنَّما لم يندب إلّا المعروف لأن الغرض إظهار التفجع [وإقامة العذر، يعني: الغرض بالندبة أن يُظهر النادب التفجع][٨] وإقامة العذر، وهو أن يعذره كل من سمعه يتوجع ويتفجع إذا كان المتفجَّع عليه مشهورًا[٩] ويستحق ذلك، وإنْ كان غير مشهور وغير معروف لم يعذر على تفجعه وتوجعه.

● **قوله: (فلا يقال: وارجلاه)**: لأنه نكرة.

● **قوله: (وامتنع مثل: وازيد[١٠] الطويلاه؛ خلافًا ليونس)[١١]:**

[يعني أن علامة الندبة إنَّما تلحق المندوب وهو (زيد)، لا صفته وهو[١٢]

---

(١) في (ك): وبيان.

(٢) ساقط من (ك).

(٣) ساقط من (خ).

(٤) ساقط من (ك)، وجاء مكانه: وإن لم يكن علمًا، ولذلك جاز... إلخ.

(٥) ليست في (س).

(٦) في (ك): فليس.

(٧) عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، أبو الحارث: زعيم قريش في الجاهلية، وأحد سادات العرب ومقدميهم، مولده في المدينة وَمَنْشؤه بمكة، خلص مكة من غارة الحبشة، وهو جد الرسول ﷺ، توفي سنة (٤٥ ق هـ).

(٨) ساقط من (خ).

(٩) في (خ): مشهور.

(١٠) في (س): وازيدا.

(١١) الكتاب (١/ ٣٢٣)، ورصف المباني (ص١٢٠)، ويونس هو: يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، ويعرف بالنحوي، علامة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، ولد سنة (٩٠ هـ)، وتوفي (١٨٢ هـ). بغية الوعاة (٢/ ٣٦٥).

(١٢) هكذا في نسخ التحقيق، والصواب: (هي)؛ لأن الصفة مؤنث.

(الطويل) خلافًا ليونس[(١)] فأجاز ذلك، قال[(٢)]: لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، قالوا[(٣)]: المندوب[(٤)] هو الرجل لا الصفة[(٥)] التي[(٦)] هي (الطويل)[(٧)].

* * *

● **قوله: (ويجوز حذف حرف النداء إلّا مع اسم الجنس والإشارة والمستغاث[(٨)] والمندوب[(٩)]):**

* **أما (اسم الجنس)** فلا يجوز أن تقول: رجل.. وأنت تريد: يا رجل[(١٠)]، قال الشيخ في شرح المقدمة: (لأن الأصل أن ينادى بيا أيها[(١١)]) الرجل، فحذفت اللام، ثم حذفت (أي)، فكرهوا حذف حرف النداء لئلا يكثر الحذف[(١٢)].

وقال[(١٣)] في شرح المفصل: إنَّما لم يحذف حرف النداء عن اسم الجنس وحذف عن العلم؛ لأن العلم يعلم[(١٤)] ما حذف منه، بخلاف اسم الجنس فإنه لا يعلم ما حذف [منه]، فلم يجز[(١٥)]، (وهذه العلة أظهر وأقوى[(١٦)]) من الأولى كما ترى.

* **وأما (المستغاث والمندوب)؛** فلأن المقصود فيهما تطويل الصوت، والحذف ينافي ذلك، فلم يجز.

* **وأما (اسم[(١٧)] الإشارة)؛** فلأن الأصل أن تقول: (يا أيهذا)؛ لئلا يجمعوا بين تعريفين[(١٨)]: النداء[(١٩)] وتعريف الإشارة، ثم حذفوا (أي) التي هي وصلة[(٢٠)]، قال الشيخ[(٢١)]: إمَّا لأنهم قدروا تعريف اسم[(٢٢)] الإشارة قد زال[(٢٣)] عند دخول

---

(١) ساقط من (س).

(٢) ليست في (خ)، وفي (ك): لأنه قال... إلخ.

(٣) ساقط من (س).

(٤) في (س): والمندوب.

(٥) في (س): والصفة.

(٦) ساقط من (س).

(٧) في (س): الطول.

(٨) في (خ): والاستغاثة.

(٩) في (خ): والندبة.

(١٠) سقط حرف النداء من (س).

(١١) في (ك): بها.

(١٢) شرح الكافية لابن الحاجب (ص٣٤).

(١٣) ابن الحاجب.

(١٤) ليست في (س).

(١٥) الإيضاح (١/ ٢٨٧).

(١٦) في (خ): أقوى وأظهر.

(١، ٢) ليست في (ك).

(١٩) في (س): بالندا.

(٢٠) في (خ): فضله.

(٢١) ليست في (ك).

(٢٢) ليست في (خ، س).

(٢٣) في (س): نال. وهو خطأ.

حرف النداء الذي هو للتعريف[١]، فلو حذفوا حرف[٢] النداء[٣] لكثر الحذف، ولك أن تقول: لأن اسم الإشارة لا يعلم ما حذف عنه[٤] كاسم الجنس[٥].

● **قوله: (نحو ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [يوسف: ٢٩][٦]، وأيها الرجل):**

هذا مثال ما يجوز أن يحذف عنه حرف النداء وهو (العلم) و (أي)، فتقديره: (يا يوسفُ) و: (يا أيها الرجل)[٧]، قال الزمخشري[٨] في ضابطه: كل ما لا يصح أن يكون صفة[٩] لـ (أي) جاز حذف حرف النداء عنه، وذلك (العلم) و (أي)؛ لأنها لا تكون صفة لنفسها، وكذلك (من)[١٠] في قولهم في الدعاء: (من لا يزال محسنًا أَحْسَنَ إليَّ)، أي: يا من لا يزال[١١]، فإنّ[١٢] (مَنْ) أيضًا[١٣] لا تكون[١٤] صفة لـ (أي)، وكل ما جاز أن يكون صفة لـ (أي) لم يجز نحو (اسم[١٥] الجنس واسم[١٦] الإشارة)، لكن يخرج من[١٧] هذا الحصر المستغاث والمندوب[١٨]، والله أعلم.

● **قوله: وشذ (أصبح ليل)[١٩] و (أطرق كرا)[٢٠]:**

* **فإنَّ قوله:** (ليل) اسم جنس، وقد حذف منه حرف النداء، وهذا مَثَلٌ

---

(١) في (س): التعريف.
(٢) في (س): حرفًا.
(٣) ليست في (س).
(٤) ليست في (خ).
(٥) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٣٤).
(٦) وقد مرت قبل (ص٢٦٦).
(٧) ساقط من (س).
(٨) المفصل (ص٤٤).
(٩) ساقط من (س).
(١٠) ساقط من (س).
(١١) ساقطة من (خ).
(١٢) في (خ): لأن.
(١٣) ساقطة من (خ، س).
(١٤) في (خ): لا تصح.
(١٥) في (خ): كاسم الجنس.
(١٦) في (س): فاسم.
(١٧) في (خ، س): يرد على.
(١٨) ساقطة من (خ، س).
(١٩) تعرض له الشارح بما يكفي، وانظر هذا المثل في أمثال العرب للضبي (ص١٢٣)، والمستقصى (١/ ٢٠٠، ٢٠١)، وجمهرة الأمثال (١/ ١٩٢، ١٩٣)، واللسان مادة (صرم)، وشرح الرضي (١/ ١٦٠)، ولباب الإعراب (ص٣٠٩).
(٢٠) تعرض له الشارح بما يكفي، والإطراق: أن يطأطئ عنقه ويغض بصره إلى الأرض، والكروان قيل: هو ذكر الحبارى، وقيل: هو الكركي، وقيل: هو القبج. انظر المثل في: المستقصى (١/ ٢٢١، ٢٢٢)، وجمهرة الأمثال (١/ ١٩٤)، واللسان مادة (كرا)، وشرح الرضي (١/ ١٦٠)، وهي (ما إن أرى هنا كرا)، وفي الخزانة (١/ ٣٩٤) جعله البغدادي بيتًا من الرجز، ولم ينسبه لقائل معين، وعنده وعند من ذكر أن الكرا ذكر الكروان وليس مرخمًا منه لا يكون فيه شذوذ في الترخيم.

يضرب لمن وقع في شدة، وأراد التخلص منها، وأصله أن امرأ القيس[(١)] طرق امرأته[(٢)]، والطارق: هو الآتي ليلًا، وكان مُبْغَضًا إلى النسوة[(٣)] لكراهة رائحته، فجعلت تقول: أصبح يا فتى.. فلم يفعل، فجعلت تخاطب الليل أن يصبح لعلها[(٤)] تخلص مما هي فيه، قال[(٥)] في شعره:

٤٤. فباتَ[(٦)] يَقُولُ: أَصْبِحْ ليلُ حَتَّى تـجلى عـن صريمتـهِ الـظَّـلامُ[(٧)]

* وقوله: (أطرق كرا) أصله (يا كروان)، والكروان طائر، فرخمه وحذف عنه حرف النداء، وهـو اسم جـنس، وكلاهـما[(٨)] شـاذ، وهذا مـثل[(٩)] يـضرب لمن[(١٠)] يتكلم فـي مـقام[(١١)] وغيـره[(١٢)] أولى بـالكلام منه فيه[(١٣)]، وأصلـه: أن الكروان إذا اصطيد[(١٤)] اضطرب، فيقال له: أطرق يا كرا، بمعنى أنه قد صيد ما هو خير منك وهو النعام، وقد صار في القرى، قال الشاعر[(١٥)]:

٤٥. أَطـرِقْ كـرا أَطْـرِقْ كـرا إِنَّ الـنـعـامَ فـي الـقُـرَى[(١٦)]

---

(١) سبقت ترجمته عند أول وروده.

(٢) في (خ، ك): امرأة. (٣) في (ك): النساء.

(٤) ساقط من (س).

(٥) القائل هو: بشر بن أبي خازم عمرو بن عوف الأسدي، أبو نوفل، شاعر جاهلي فحل، من أهل نجد، كانت سنة وفاته (نحو ٩٢ق هـ). خزانة البغدادي (٢/ ٢٦٢)، والشعر والشعراء (ص١٢١).

(٦) في (س): فباتت. وهو خطأ؛ لأنه لا يستقيم معه وزن البيت.

(٧) هذا البيت في ديوان بشر بن أبي خازم (ص٢٠٥) من قصيدة مطلعها:

أحـق مـا رأيـت أم احـتـلام أم الأهـوال إذ صـحـبـي نـيـام؟

وقد قال فيها أبو عمرو بن العلاء: ليس للعرب قصيدة على هذا الروي أجود منها. المفضليات (ص٣٣٣ هامش) .

صريمته: رملته التي هو فيها.

انظر: ديوانه (ص٢٠٥)، والمفضليات (ص٣٣٥)، واللسان، صرم (٢/ ٤٣٥).

(٨) أي: الترخيم وحذف حرف النداء. (٩) في (س): مثال.

(١٠) في (س): فيمن. (١١) في (خ): موضع.

(١٢) سقط العاطف من (ك). (١٣) ليست في (خ).

(١٤) في (س): صيد. (١٥) لم ينسب لقائل معين.

(١٦) هذا بيت من الرجز، وهو مثل عربي، ومعنى أطرق: أي طأطئ، والكرى: قيل: لغة في الكروان، وهو طائر طويل العنق والرجلين أغبر، له صوت حسن، وهو أكبر من الحمامة، وقيل: هو الحجل، =

● قوله: (وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازًا مثل: (أَلَا يا اسجدوا)[١]):

وذلك لأن المنادى مفعول، والمفعول فضلة يجوز حذفه، وتقديره: (أَلَا يا قوم اسجدوا)، فـ (ألا) مخففةً حرفُ تنبيه، و (يا قوم) المنادى فحذف، و (اسجدوا)[٢] فعل أمر، وهذا على قراءة تخفيف[٣] (ألا)، ومن قرأ بتشديدها[٤] فليس من هذا الباب، وأصله (أَنْ لا) فأدغم النون في لام (لا)، و (أن) خفيفة مصدرية، وأصله (يسجدون)[٥] فنصب (يسجدون) بـ (أن) المصدرية بحذف النون، والياء حرف مضارعة متصلة بالفعل على هذه القراءة[٦]، وعلى الأولى[٧] حرف نداء منفصلة، فاعرفه.

* * *

* *

*

= وقيل: هو الحبارى.

ومراجع البيت: المخصص (١٥/ ١٢٢)، والخزانة (١/ ٣٩٤)، وشرح التصريح (٢/ ١٦٥)، والمنقوص والممدود للفراء (ص٣٥)، ومحاضرات الأدباء (١/ ٤٩)، واللسان، مادة (طرق، كرا)، والمعاني الكبير (ص٢٩٤).

والشاهد فيه: حذف حرف النداء من قوله: (كرا) بعد ترخيمه، وهو اسم جنس، والأصل: يا كروان.

(١) هذه قراءة شاذة قرأ بها ابن عباس وأبو جعفر والزهري والسلمي والحسن وحميد والكسائي ورويس. انظر: البحر المحيط (٧/ ٦٨)، والنشر (٢/ ٣٣٧)، والتبصرة في القراءات السبع (ص ٦٢٠)، والآية بتمامها: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ [النمل: ٢٥].

(٢) في (ك): اسجدوا واسجدوا.

(٣) هي قراءة أبي جعفر والكسائي ورويس وابن عباس والسلمي وحميد والزهري والحسن، وقد سبق تخريجها قبل قليل.

(٤) قراءة صحيحة، قرأ بها باقي السبعة غير ما ذكر في قراءة التخفيف. انظر: البحر المحيط (٧/ ٦٨)، والنشر (٢/ ٣٣٧)، والتبصرة في القراءات السبع (ص٦٢٠).

(٥) في (خ): أن لا يسجدون. وفي (ك): أن لا يسجدوا.

(٦) قراءة تشديد (ألا). (٧) قراءة تخفيف (ألا).

[باب الاشتغال]

● **قوله: (الثالث[١]: ما أضمر عامله على شريطة التفسير):**

يعني: الثالث من المواضع التي يجب فيها[٢] حذف عامل المفعول به، وهو إذا كان العامل مفسَّرًا فإنَّه يجب حذفه؛ لئلا يجمع بين المُفَسِّر والمُفَسَّرِ.

● **قوله: (وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه، لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه):**

* **قوله: (كل[٣] اسم)**؛ لأنه مفعول[٤]، والمفعول لا يكون إلا اسمًا.

* **وقوله[٥]: (بعده[٦] فعل)**: احتراز من اسم بعده اسم أو حرف نحو (زيد قائم) و (زيد في الدار)، فإنَّ هذا الاسم[٧] مرفوع لا[٨] منصوب، ؛وقال[٩] نجم الدين[١٠]: نحو (زيد أبوك)، والمقصود: حصول اسم بعده فعل[١١] لا يعمل هو ولا مناسبه؛[١٢].

* **قوله: (أو شبهه)** ليدخل فيه مثل قولنا: (أزيدًا أنت محبوس عليه؟) فإنَّ (زيدًا) هاهنا اسم ليس بعده فعل، ولكن بعده ما يشبه[١٣] الفعل، وهو (محبوس) - الذي هو اسم مفعول - فإنَّه مشبه للفعل على ما سيأتي، وكذلك (زيدًا أنا ضاربه)، ولا يكون المفسِّر مصدرًا ولا صفة مُشَبَّهَةً، ذكره نجم الدين[١٤].

* **قوله: (مشتغل عنه بضميره)**: احتراز[١٥] من مثل: (زيدًا ضربت)، فإنَّ

---

(١) وهو الموضع الثالث من المواضع القياسية التي يجب فيها حذف الفعل.
(٢) ليست في (ك).
(٣) في (خ): وهو كل.
(٤) في (س): لا مفعول.
(٥) ليست في (ك).
(٦) في (س): بعد.
(٧) في (ك): اسم.
(٨) في (س): لأنه. وهو خطأ.
(٩) في (ك): قال.
(١٠) انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ١٦٣).
(١١) ليست في (ك).
(١٢) ساقط من (خ).
(١٣) في (س): أشبه.
(١٤) في شرح الكافية (١/ ١٦٣).
(١٥) في (خ): عن.

(زيدًا) [اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره ولا بغيره][1]، فكان[2] (زيد) منصوبًا[3] به[4] لا بغيره، [ولكن قدم عليه][5].

* قوله: (**أو متعلقه**)؛ ليدخل فيه: (زيدًا ضربت غلامه)، فإنَّ الفعل لم يشتغلِ عن العمل في (زيد) بضميره، ولكن[6] بالغلام المتعلق بضمير[7] (زيد)، أي[8]: المضاف إلى ضميره.

* قوله: (**لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه**)[9]: احتراز من الاسم الذي بعده فعل لا يصح أن يعمل فيه هو ولا مناسبه، وذلك إذا كان الفعل بعد ما له صدر الكلام كالاستفهام نحو (زيد[10] هل ضربته؟)، والنفي نحو (زيد ما ضربته)، [والموصول والتعجب فإنَّه لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما][11]، ونحو ذلك مما لا يعمل ما بعده فيما قبله.

● قوله: (**نحو: زيدًا ضربته، و: زيدًا مررت به، و: زيدًا ضربت غلامه، و: زيدًا حبست عليه**):

إنَّما كَثَّر الأمثلة لأن الفعل المفسَّر[12] المقدر إنْ أمكن تقديره - مثل الفعل المفسِّر[13] الواقع بعد الاسم - كان أولى، نحو (**زيدًا ضربته**) تقديره: ضربت زيدًا ضربته، وإنْ لم يمكن[14] مثل الفعل الموجود فمعناه الخاص مثل: (**زيدًا مررت به**)، [أي: جاوزت زيدًا مررت به][15]؛ لأن معنى المرور الخاص المجاوزة، و معناه[16] العام الملابسة، فتقدير[17] الخاص [مهما أمكن] أولى[18]، وإنْ لم

---

(١) ساقط من (ك).
(٢) في (ك): فإن.
(٣) في (ك): زيدًا منصوب.
(٤) في (ك): بضربت.
(٥) ساقط من (س).
(٦) سقط حرف العطف من (س).
(٧) في (ك): بضميره.
(٨) ليست في (ك).
(٩) في (س): لتضمنه. وهو خطأ.
(١٠) في (ك): (زيدًا)، وليس كذلك.
(١١) ساقط من (خ، ك).
(١٢، ١٣) ليست في (ك).
(١٤) في (س): يكن. وليس كذلك؛ لأنه معطوف على قوله: إن أمكن.
(١٥، ١٦) ساقط من (س).
(١٧) في (خ، س): فيقدر.
(١٨) ساقط من (خ).

يمكن المعنى الخاص فالمعنى العام نحو (**زيدًا ضربت غلامه**)، [ولا يقدر: ضربت زيدًا ضربت غلامه][1]؛ لأن من ضربت غلامه لم تضربه وإنَّما أهنته، فإنْ لم يمكن تقدير مثل الفعل ولا معناه الخاص و [لا معناه][2] العام قدرت[3] الملابسة[4]، [فإنَّها تطرد في كل فعل مشتغَل عنه بضميره أو متعلقه أي متعلق (كان)، ذكره نجم[5] الدين][6]، نحو (**زيدًا حبست عليه**)، تقديره: لابست زيدًا حبست عليه، فلهذا مثل الشيخ بأربعة أمثلة.

● **قوله: (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه):**

أي: عند عدم قرينة النصب؛ لأن النصب خلاف الرفع، [فالضمير في (**خلافه**) يعود إلى الرفع][7]، وهو يريد: يختار الرفع [إذا عُدِمَت][8] قرائن النصب الموجبة [للنصب والمجوزة له][9] والمسوية[10] بين الأمرين، وهما: الرفع والنصب على ما سيأتي [إن شاء اللّـه تعالى][11] بيان الجميع[12] منها، وذلك نحو (زيد ضربته)، فإن الرفع والنصب[13] جائزان فيه، فالرفع على أنه مبتدأ و (ضربته) خبر[14]، والنصب على أنه مفعول منصوب بفعل يفسره (ضربته)، لكن الرفع أولى؛ لأنه يلزم مع النصب تقدير فعل ناصب وحذفه، ومع الرفع لا يلزم تقدير شيء، فإنْ قيل: فالمفسِّر قرينة نصب، وقد قلتم: عند عدم قرائن النصب، فالمراد القرائن التي سنذكرها لا جواز النصب، فإنَّه لو لم يجز [النصب] لم يكن من هذا الباب.

● **قوله: (أو عند وجود أقوى منها...):**

يريد أنه يختار الرفع أيضًا وإنْ وجدت قرينة من قرائن النصب إذا كان معها

---

(١) ساقط من (خ، ك).
(٢) ساقط من (خ، س).
(٣) ليست في (خ).
(٤) في (خ): فالملابسة. والمراد بها مطلق الارتباط والتعلق.
(٥) في شرح الكافية (١/ ١٦٩).
(٦) ساقط من (ك).
(٧) ساقط من (خ).
(٨) ساقط من (ك).
(٩) ساقط من (خ).
(١٠) ليست في (س).
(١١) ساقط من (خ، س).
(١٢) في (س): الجمع.
(١٣) في (س): النصب والرفع.
(١٤) في (ك): خبر خبره.

قرينة من قرائن الرفع أقوى[١] منها.

● (كأَمَّا مع غير الطلب، وإذا للمفاجأة):

نحو (قام زيد، وأما عمرو فقد ضربته)، و(قام زيد، وإذا عمرو يضربه بكر)، فإنَّ (عمرًا) الواقع بعد (أما) و (إذا) يختار [رفعه]؛ لأن (أمَّا) من الحروف التي يقع بعدها المبتدأ في الأغلب، وكذلك[٢] (إذا) للمفاجأة لا يقع بعدها إلا المبتدأ فرقًا بينها وبين (إذا) الشرطية، فرجحا[٣] على قرينة النصب.

قال نجم الدين[٤]: وكان القياس وجوب الرفع بعد (إذا) التي للمفاجأة للزوم المبتدأ بعدها، ﴿وذلك أنه﴾[٥] لو نصب[٦] (عمرًا) بتقدير[٧]: و ضربت[٨] عمرًا ضربته حصل التناسب بالعطف بجملة[٩] فعلية وهي[١٠] (﴿ضربت)، على جملة فعلية وهي: قام زيد، ﴿إلَّا أنك لا تقدر الناصب بعد (أما) بل تؤخره﴾[١١]، والتناسب مقصود مهم، فهذه قرينة النصب، لكن قرينة الرفع أقوى[١٢] وأولى[١٣].

وإنما قال: (**كأما مع غير الطلب**)؛ لأن (أما) لو كان بعدها طلب كان النصب هو المختار نحو (أما زيدًا فأكرمه)؛ لأنك[١٤] لو رفعت (زيدًا) لكان الخبر (أكرمه)، وهو فعل أمر طلب، والطلب لا يكون خبرًا؛ لأن الخبر يحتمل الصدق والكذب، والطلب لا يحتمل ذلك، فلم يكن خبرًا إلَّا بتأويل بعيد تقديره: مقول فيه أكرمه، فالنصب فيه أرجح، ويكون التقدير[١٥]: أكرم زيدًا أكرمه؛ لأن

---

(١) بدأ في ترجيح رفع الاسم المشغول عنه على نصبه لوجود ما يبرر ذلك كأما وإذا الفجائية.

(٢) في (ك): وكذا.

(٣) المراد قرينتا الرفع، وهما (أما) و (إذا).

(٤) في شرح الكافية (١/ ١٧٢).

(٥) ساقط من (ك)، وفي (خ): أنك.

(٦) في (خ، ك): نصبت.

(٧) عبارة (ك): لو نصبت عمرًا في قولك: قام زيد وأما عمرًا فقد ضربته بتقدير... إلى آخره.

(٨) ساقط من (ك)، وفي (خ): أنك.

(٩) في (ك): لجملة.

(١٠) في (خ): وهو.

(١١) ساقط من (خ، س).

(١٢) ليست في (خ).

(١٣) في (ك): أولى وأقوى.

(١٤) في (ك): فإنك.

(١٥) هذا موضع ترجيح النصب للاسم الواقع بعد أما؛ (بدليل قوله: كان النصب هو الأرجح)، والعلة هي ما ذكره الشارح.

(أما) لا تقوى لمقاومة الطلب الذي هو من قرائن النصب.

● **قوله: (ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب):**

وذلك نحو (قام زيد وعمرًا أكرمته)، و (لقيت القوم حتى عبد اللّه لقيته)، وإنَّما اختير النصب لأن (قام زيد) جملة فعلية، فإذا[١] نصبت وقلت: وعمرًا أكرمته، كان التقدير: وأكرمت عمرًا أكرمته، فتكون قد عطفت[٢] جملة فعلية على جملة فعلية[٣]، والتناسب في كلام العرب مقصود مهم، ولو رفعت (عمرًا) على أنه مبتدأ[٤] كانت الجملة اسمية على فعلية، فلم يقع تناسب، وعلى ذلك فقس واعرفه[٥].

● **قوله: (وبعد حرف النفي وألف الاستفهام):**

أي: يختار[٦] النصب بعدهما أيضًا مع جواز الرفع، نحو (ما زيدًا ضربته)، و (أزيدًا ضربته؟)، و (آلخوانَ[٧] أكل عليه اللحم؟)[٨]، وإنَّما اختير النصب بعد حرف النفي وألف الاستفهام؛ لأن النفي في الحقيقة إنَّما هو للفعل، وكذلك الاستفهام إنَّما هو عن الفعل والحدث[٩]، فكان إيلاؤهما الفعل لفظًا أو تقديرًا هو الأولى لاستدعائهما الفعل، فإذا قدر الفعل نصب ما بعده[١٠] [فيقدر: ضربت، ولابس اللحم الخوان أكل عليه][١١]، قال الشاعر[١٢]:

٤٦. فلا حَسَبًا فَخَرتَ بهِ لِتَيْمٍ وَلَا جَدًّا إذا ازدحم الجُدُودُ[١٣]

---

(١) في (س، ك): وإذا.
(٢) في (ك): عطف.
(٣) ليست في (س).
(٤) في (خ): على المبتدأ.
(٥) ليست في (ك)، وفي (س): فاعرفه.
(٦) في (س): يجب. وهو خطأ؛ لقوله بعد ذلك: مع جواز الرفع، فقد نقض الوجوب.
(٧) الخوان (بضم الخاء وكسرها): الذي يؤكل عليه، معرَّب، والجمع أخونة في القليل، وخون في الكثير. اللسان: (خون).
(٨) في (خ): اللحم عليه.
(٩) ليست في (ك).
(١٠) في (خ): كان النصب أولى.
(١١) ساقط من (س، ك).
(١٢) البيت لجرير، وقد تقدمت ترجمته.
(١٣) من قصيدة قالها جرير يخاطب بها عمر بن لجأ التيمي من تيم عدي، ومعناه: لم تكسب لهم حسبًا، ولم يكن لك جد شريف تعتز به، وقيل: الجد هنا هو الحظ، أي: ليس لتيم حظ في علو المفاخر. =

تقديره: فلا ذكرت حسبًا[١]، وإنَّما قال: وألف[٢] الاستفهام، يريد الهمزة؛ لأنه لا يجوز: (هل زيدًا ضربته؟)، ذكره نجم الدين[٣]، وإنْ كان بتقدير الفعل قال: لأن (هل) دخيلة[٤] في الاستفهام، وهي في الأصل بمعنى (قد) فلا تدخل إلا على فعلية صريحة، أو اسمية خبرها اسم نحو (هل زيد قائم)؛ حملًا لها[٥] على الهمزة، ولا يجوز: هل زيد خرج؟ إلا على قبح[٦]؛ لأنها إذا لم تجد فعلًا تسلت عنه، فإذا كان الخبر فعلًا[٧] تذكرت الصحبة القديمة بينها وبين الفعل فلا ترضى إلا أن تعانقه فيجب أن توليها إياه، هذا كلام نجم الدين[٨].

وقال ركن الدين[٩]: إنما قال: حرف الاستفهام؛ احترازًا من اسم الاستفهام؛ لعدم ترتب[١٠] هذا الحكم[١١] عليه.

● **قوله: (وإذا الشرطية وحيث):**

أي: يختار معهما[١٢] النصب، ويجوز الرفع، وإنما اختير النصب معهما[١٣] لأن الشرط يستدعي الفعل، فلهذا قال: (**وإذا الشرطية**) احترازًا من (إذا) الفجائية[١٤]، و(**حيث**) حملت عليها لأنها قد تستعمل[١٥] ....

= ورواية الديوان:

وَلا حَسَبٌ فَخرتِ بِهِ كَرِيم ولا جَد... البيت

انظر: سيبويه (١/ ٧٣)، وابن يعيش (١/ ١٠٩، ٢/ ٣٦)، والخزانة (١/ ٤٤٧)، وديوانه (١/ ٦٧).

والشاهد فيه: نصب (حسبًا) بفعل يدل عليه الفعل المفسر، تقديره: ولا ذكرت حسبًا.

(١) ساقط من (خ).

(٢) مسقط العاطف من (س).

(٣) في شرح الكافية (١/ ١٧٣).

(٤) في (ك): دخلت.

(٥) ليست في (س، ك).

(٦) في (ك): ضعف.

(٧) ليست في (س).

(٨) هذه عبارة عاطفية مألوفة في كتب البلاغة، ولا يكاد يخلو منها كتاب، وقد تناقلها النحاة في هذا الموضع لأن (هل) لا تدخل على الاسم الذي يعقبه فعل إلا في الشعر. انظر: شرح التلخيص للتفتازاني (٢/ ٢٦١)، وشرح الكافية للرضي (١/ ١٧٣).

(٩) في الوافية في شرح الكافية (المتوسط) (ص١٠٩).

(١٠) في (خ، س): ترتيب.

(١١) في (ك): حكم.

(١٢، ١٣) في (س): معها.

(١٤) في (خ، ك): للمفاجأة.

(١٥) في (س): استعملت.

للشرط، فـ (إذا)؛[١] نحو قول[٢] الشاعر:

٤٧ . إِذَا ابـن أبي موسى بلالًا بلغتِـهِ فـقام بفأس بين وصليكِ جَازِرُ[٣]

تقديره: إذا بلغت ابن أبي موسى بلالًا بلغته، و (بلالًا) منتصب على أنه بدل من (ابن) أو عطف بيان، وتقول: حيث زيدًا[٤] تجده[٥] فأكرمه، أي: حيث تجد زيدًا تجده فأكرمه.

وعند المبرد[٦]: (أن الفعل يجب بعد إذا)، فكان يلزم على مذهبه وجوب النصب بعدها[٧]، ذكره المصنف في شرح الكافية[٨].

قال نجم الدين[٩]: (وإنما لم يجب النصب بعد (إذا) الشرطية لأنها غير عريقة في الشرط كـ (إِنْ) الشرطية، بل متضمنة معناه كمَنْ ومتى الشرطيتين)[١٠].

● **قوله: (وفي الأمر والنهي):**

أي: يجوز الرفع، ويختار النصب إذا كان الفعل المفسر أمرًا أو نهيًا، فالأمر[١١] نحو (زيدًا اضربه)، والنهي: (زيدًا لا تضربه)، وإنَّما اختير نصب (زيد) لأنه لو

---

(١) ساقط من (ك).

(٢) في (س): نحو قوله، وفي (ك): كقول الشاعر.

(٣) القائل هو (ذو الرمة)، وقد تقدمت ترجمته عند أول وروده (ص٢٨٣)، والبيت في ديوانه (٢/ ١٠٤٢) من قصيدة يمدح فيها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. وصليك: الوصلان: كل عظمين يلتقيان، ويروى مكانه: (بين عينيك). والجازر: اسم فاعل، من جزر الناقة إذا نحرها.
والشاهد فيه: (إذا ابن)؛ حيث ولي الاسم (إذا) الشرطية، فهو في تقدير فعل عامل فيه.
انظر: سيبويه (١/ ٤٢)، والمقتضب (٢/ ٧٧)، والخصائص (٢/ ٢٨٠)، وأمالي الشجري (١/ ٣٤) وفيه: بين رجليك، وابن يعيش (٢/ ٣٠ و ٤/ ٩٦)، والخزانة (١/ ٤٥٠).

(٤) في (ك): زيد.

(٥) في (خ): حيث تجد زيدًا فأكرمه.

(٦) مضى التعريف به، وانظر: المقتضب (٢/ ٧٧).

(٧) ليست في (خ، س).

(٨) (ص٣٥)، ولم يصرح باسم (المبرد)، وإنما قال: « لاقتضائها الفعل لما فيها من معنى الشرط، وكان يلزم من مذهبه أن إذا الشرطية لا تدخل إلا على الفعل لفظًا أو تقديرًا ».

(٩) مضى التعريف به عند أول وروده.

(١٠) انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ١٧٤)، مع الاختلاف اليسير في النقل.

(١١) في (س): والأمر.

رفع لكان الأمر والنهي خبرًا عنه، وهما طلب، والطلب لا يصح أن يكون خبرًا[١] إلا بتأويل بعيد على ما تقدم، فنصب (زيد) بفعل يفسره الأمر والنهي، تقديره: اضرب زيدًا اضربه، ولا تضرب زيدًا لا تضربه.. في النهي.

● قوله: (وعند خوف لَبْسِ المفسر بالصفة مثل[٢]: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩]).

يعني: يختار النصب على الرفع وإنْ كان الرفع جائزًا[٣] فيما ذكره، وذلك[٤] لأن المقصود من الآية الكريمة الإخبار بأن اللّـه خالق كل شيء بقَدَرٍ، فإذا نصب ﴿ كُلَّ ﴾ بفعل مقدر تقديره[٥]: خلقنا كل شيء [خلقناه بقدر][٦]، فـ ﴿ خَلَقْنَٰهُ ﴾[٧] الآخِرُ مفسر للأول، فحذف الأول لوقوعه مُفَسَّرًا بالثاني[٨]، وأفاد النصبُ المعنى المقصود بالآية الكريمة، وهو أن اللّـه ﷻ خلق كل شيء، وإذا رفع ﴿ كُلُّ ﴾[٩] على أنه مبتدأ احتمل ﴿ خَلَقْنَٰهُ ﴾ أن يكون [خبرًا عنه، وقوله: ﴿ بِقَدَرٍ ﴾ في موضع الحال، أي: مقدرًا، وعلى هذا التقدير: أن اللّـه تعالى خالق كل شيء مقدرًا كما لو نصب][١٠]، ويحتمل أن يكون ﴿ خَلَقْنَٰهُ ﴾ صفة لـ ﴿ شَيْءٍ ﴾، و ﴿ كُلُّ ﴾ مبتدأ، وقوله: ﴿ بِقَدَرٍ ﴾ خبر عن ﴿ كُلُّ ﴾، فعلى هذا التقدير لا يفيد العموم أن اللّـه[١١] سبحانه خالق كل شيء، لأنه يكون معناه: (كل شيء مخلوق لنا بقدر)، فيفيد التخصيص، [وأنَّ (شيئًا) مخلوق للّـه، ويفهم منه: أن (شيئًا) مخلوق لغيره][١٢]، فلما كان النصب لـ ﴿ كُلَّ ﴾[١٣] لا يفيد إلَّا[١٤] المعنى الصحيح المقصود[١٥]، وهو العموم في الخلق، والرفع يحتمل العموم إذا كان

---

(١) في (خ): خبر. وليس كذلك؛ لأنه خبر (يكون)، وحقه النصب.
(٢) زاد بعدها في (س): قوله تعالى.
(٣) في (س): جائز. وليس كذلك؛ لأنه خبر كان منصوب.
(٤، ٥) ليست في (س).
(٦) ليست في (ك).
(٧) في (خ، ك): فخلقنا.
(٨) ليست في (خ، س).
(٩) ليست في (ك).
(١٠) ساقط من (خ).
(١١) ليست في (س).
(١٢) ساقط من (خ، س).
(١٣، ١٤) ليست في (س).
(١٥) في (خ): المقصود الصحيح.

﴿ خَلَقْنَٰهُ ﴾[١] خبرًا لـ ﴿ كُلَّ ﴾، والخصوص وهو إذا كان ﴿ خَلَقْنَٰهُ ﴾ صفة لشيء والخبر ﴿ بِقَدَرٍ ﴾، فكان[٢] النصب هو[٣] المختار ،والأولى[٤]؛ لعدم احتماله ما لا يصح،[٥].

،قال الإمام يحيى بن حمزة: « إنه رمز الشيخ بهذا إلى مذهبه أن أفعال العباد من اللَّـه تعالى، وهو أن يقال: إنَّ ذلك غير لازم »[٦]؛ لأنه لو قال: مخلوق لنا، فإنّه يدخل فيه أفعال العباد على زَعْم الشيخ، فإذن لا فرق، واللَّـه أعلم،[٧].

● **قوله: (ويستوي الأمران في مثل: زيد قام، و: عمرو أكرمته):**

يعني بالأمرين[٨] الرفع والنصب[٩]، فإنهما جائزان في (**عمرو**) في المثال المذكور على السواء، والوجه في ذلك: أن الجملة الأولى وهي (**زيد قام**) اسمية بالنظر إلى أن (**زيد**) مبتدأ و (**قام**) خبره، وهو جملة فعلية؛ لأن (**قام**) فيه ضمير فاعل عائد إلى (**زيد**)، فإن رفعت (عمرًا) فبالعطف على الجملة الكبرى، وهي: زيد وما بعده[١٠]، وإنْ نصبت (عمرًا) فبالعطف على الجملة الصغرى، وهي: قام، فتقدر فعلًا تقديره: (وأكرمت[١١] عمرًا أكرمته)؛ ليقع التناسب بعطف الفعل وهو (أكرمت) على الفعل وهو (قام)، فإنْ رجح النصب بالقرب رجح الرفع بأنه لا تقدير فيه ولا حذف؛ ،لأنك قدرت (أكرمت) وحذفته،[١٢]، فإنْ قيل: إنّك إذا عطفت على الجملة الصغرى وهي (قام) فهي خبر عن (زيد)، وفيها ضمير له، وإذا عطفت (وأكرمت عمرًا) عليه كان حكمه

---

(١) في (خ، س): وهو إذا كان المفسر خبرًا وهو ﴿ خَلَقْنَٰهُ ﴾ لـ ﴿ كُلَّ ﴾.
(٢) في (خ، س): كان.
(٣) ليست في (خ، ك).
(٤) في (خ): كان الأولى النصب والمختار.
(٥) ساقط من (س) في هذا الموضع، وقد أقحم هذا الساقط بعد ذلك بستة أسطر في غير موضعه.
(٦) انظر: الأزهار (١/ ١٢١/ ب).
(٧) ساقط من (خ، س)، وقد زاد بعده في (ك): والأولى لعدم احتماله ما لا يصح.
(٨) في (س): بالأمران.
(٩) في (س): النصب والرفع.
(١٠) في (ك): وخبره.
(١١) في (س): أكرمت. بدون عطف.
(١٢) ساقط من (ك).

حكمه في لزومه ضميرًا[١] يعود منه[٢] على (زيد) وليس فيه ضمير، فكيف يصح[٣] ذلك؟ قال نجم الدين[٤]: « أجاب السيرافي[٥] عن ذلك: أنه لا بد أن يقال: وعمرًا أكرمته لأجله أو (في داره) »[٦]، وإنما سكت سيبويه عن ذلك اعتمادًا على ما ذكر أنه لا بد في الخبر إذا كان جملة من ضمير يعود إلى المبتدأ، وأن حكم المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له.

● **قوله: (ويجب النصب بعد حرف[٧] الشرط وحرف التحضيض):**

فالشرط نحو: **(إنْ زيدًا ضربته ضربك)**[٨]، قال الشاعر:

٤٨. لا تجزعِي إنْ مُنفِسًا أهلكتُهُ   فإذا هلكتُ فعندَ ذلك فاجزعي[٩]

[أي: إن أهلكت منفسًا أهلكته][١٠]، وحروف[١١] التحضيض نحو **(هلا زيدًا ضربته)**، وذلك[١٢] لأن حروف الشرط وحروف التحضيض[١٣] يجب دخولها على الفعل لفظًا أو تقديرًا على ما سيأتي[١٤].............................

---

(١) في (خ، س): الضمير.
(٢) في (خ، س): منه يعود.
(٣) في (خ، س): صح.
(٤) انظر: شرح الكافية (١/ ١٧٦).
(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ٣٦٧)، حيث قال: « فمذهب السيرافي: أنه لا بد في الجملة من ضمير يعود على المبتدأ؛ لأن الجملة الصغرى في موضع خبر المبتدأ... إلخ ».
(٦) شرح الكافية للرضي (١/ ١٧٦).
(٧) في (س): وحروف.
(٨) في (س): ضربتك.
(٩) البيت للنمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي، شاعر مخضرم عاش عمرًا طويلًا في الجاهلية، وكان من أهل الوجاهة ومن ذوي النعمة، وهَّابًا لمالِه، توفي (نحو سنة ١٣ هـ). الشعر والشعراء (ص١٤١)، والخزانة (١/ ١٥٦). والبيت آخر قصيدة يصف نفسه فيها بالكرم، ويعاتب زوجه على لومها فيه.
والمنفس: النفيس يتنافس فيه.
والشاهد فيه: نصب (منفسًا) بإضمار فعل دل عليه ما بعده؛ لأن حرف الشرط يقتضي فعلًا مظهرًا أو مضمرًا.
انظر: سيبويه (١/ ٦٧)، والمقتضب (١/ ٧٦)، وأمالي الشجري (١/ ٣٣٢، ٣٤٦)، وابن يعيش (٢/ ٣٨)، والخزانة (١/ ١٥٢، ٤٥٠، ٣/ ٦٤٢، ٤١٠)، والعيني (٢/ ٥٣٥)، والأشموني (٢/ ٧٥).
(١٠) ساقط من (خ).
(١١) في (س): وحرف.
(١٢) ليست في (خ).
(١٣) في (س): حروف التحضيض وحروف الشرط.
(١٤) في (خ): يأتي.

إن شاء اللّـه تعالى[١]، وهاهنا لم تدخل على فعل، وإنما دخلت على (زيد)، وهو اسم، فوجب تقدير فعل من جنس المفسِّر الذي بعد (زيد)، وذلك الفعل ناصب، فكذلك المقدر[٢] أيضًا[٣].

● **قوله: (وليس مثل: (أزيد ذُهِبَ به) منه):**

أي ليس[٤] من هذا الباب؛ لأن الفعل[٥] المشروط في هذا الباب أن يكون[٦] الفعل الواقع بعد الاسم لو سلط هو أو مناسبه - الذي قبله - على الاسم لنصبه، و (ذُهِبَ) لا يَنْصِبُ لأنه مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، فهو لا يَنْصِبُ ما بعده، فكيف ينصب ما قبله؟ وإنما يقتضي رفع ما بعده، والفعل لا يعمل رفعًا فيما قبله[٧]، فلهذا لم يكن من باب ما أضمر عامله، ووجب رفع (زيد)[٨] على المبتدأ، وما بعده خبره.

● **قوله: (وكذلك: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ [القمر: ٥٢]):**

يعني أنه ليس من باب ما أضمر عامله؛ لأنه لو سلط الفعل المفسِّر وهو ﴿ فَعَلُوهُ ﴾ على ﴿ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ لكان تقديره: فعلوا كل شيء في الزبر، وهو باطل؛ لأن المقصود بالآية الكريمة الإخبار[٩] من اللّـه تعالى أن كل شيء من أفعال العباد في الزبر، أي: ثابت ومسطر[١٠] ومكتوب[١١] في الزبر، وهي كتب الْحَفَظَةِ الكرام ﷷ كما قال ربنا[١٢] تبارك وتعالى[١٣]: ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴾ [القمر: ٥٣]، وقال تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ[١٤] يَٰوَيْلَتَنَا[١٥] مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ﴾ [الكهف: ٤٩]، فإذا رفعنا ﴿ كُلُّ شَيْءٍ ﴾

---

(١) ساقط من (ك).
(٢) في (خ): فنصب المقدر. وفي (س): فوجب نصب المقدر.
(٣) ليست في (خ).
(٤) ليست في (خ، س).
(٥، ٦) ليست في (س، ك).
(٧) في (خ): يأتي.
(٨) في (س): رفعه.
(٩) في (ك): والأخبار.
(١٠) عبارة (ك): أي ثابت في الزبر، أي مكتوب ومسطر في الزبر. وفي (س): ومسطور.
(١١) في (س): مكتوب.
(١٢) في (خ، ك): سبحانه.
(١٣) ساقط من (خ، ك).
(١٤) ليست في (ك).
(١٥) ليست في (خ، ك)، وفي (س): يا ويلنا.

على[1] أنه مبتدأ، و ﴿فَعَلُوهُ﴾ صفة لـ ﴿شَيْءٍ﴾ تقديره: كل شيء مفعول لهم، ؛والخبر ﴿فِي ٱلزُّبُرِ﴾، أي: كل شيء؛[2] ؛مفعول لهم؛[3] ثابت[4] في الزبر، ؛استقام المعنى المقصود، وإنْ نصبناه كان تقديره: فعلوا كل شيء؛[5]، فتغير[6] المعنى وصارت[7] ﴿ٱلزُّبُرِ﴾ ظرفًا لأفعال العباد من الأكل والشرب وغير ذلك، وذلك محال، أو[8] يؤدي إلى أنهم فعلوا كل شيء في الزبر من الأوامر والنواهي، وتكون الزبر ؛هي الكتب؛[9] المنزلة السماوية، وذلك باطل؛ لأن كثيرًا[10] من الناس جحدها[11]، فلمّا[12] لم يستقم[13] النصب على وجهٍ تعين الرفع.

● **قوله[14]: (ونحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟﴾ [النور: ٢][15] الفاء بمعنى الشرط عند المبرد[16]، وجملتان عند سيبويه)[17]:**

اعلم أن ظاهر هذه الآية أنها من هذا[18] الباب[19]؛ لأن ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ اسمان وبعدهما فعل - وهو قوله: ﴿فَٱجْلِدُوا۟﴾ - لو سلط على ما قبله لنصبه، إذا قلت: اجلدوا الزانية والزاني، لكنْ لما اتفق القراء السبعة على الرفع أرشد[20] ذلك إلى

---

(١) ليست في (س).
(٢) ساقط من (ك).
(٣) ساقط من (س، ك).
(٤) ليست في (س).
(٥) ساقط من (س).
(٦) في (ك): فسد.
(٧) في (خ): فصار.
(٨) الأولى الواو مكان (أو) ليصبح: محال ويؤدي.
(٩) ساقط من (ك).
(١٠) في (ك): كثير. وليس كذلك؛ لأنه اسم أن منصوب.
(١١) في (ك): جحدوها.
(١٢) ساقط من (ك).
(١٣) في (خ): يستقيم. وهو خطأ؛ لأن (لم) تجزم الفعل المضارع المعتل بحذف حرف العلة.
(١٤) في (س): وقوله.
(١٥) والآية بتمامها: ﴿ ... كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.
(١٦) انظر: الهمع (٢/ ١١٣)، وقد نسبه لابن بابشاذ.
(١٧) انظر: الكتاب (١/ ٧١، ٧٢).
(١٨) أفاض الرصاص في تحليل هذا الموضوع المعقد بعبارة سهلة، وهذا النوع من التحليل من حسنات هذا الشرح.
(١٩) أي: باب الاشتغال.
(٢٠) في (ك): أرشدنا.

أن المقصود خلاف الظاهر فاحتيج إلى التوجيه، فقال المبرد: « ﴿ ٱلزَّانِيَةُ ﴾ مبتدأ، و ﴿ ٱلزَّانِي ﴾ معطوف عليها، وقوله: ﴿ فَٱجْلِدُوا۟ ﴾ خبر المبتدأ، » وإنما دخلت الفاء في خبر المبتدأ؛ لأن المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط دخلت الفاء في خبره؛ لأن الألف واللام في ﴿ ٱلزَّانِيَةُ ﴾ بمعنى (التي)، وفي ﴿ ٱلزَّانِي ﴾ بمعنى (الذي)، فكأنه قال تعالى: التي زنت والذي زنى؛ لأن ﴿ ٱلزَّانِي ﴾ [اسم فاعل][1]، وقد تقدم أن المبتدأ إذا كان موصولًا صلته فعل أو ظرف جاز دخول الفاء على خبره، وكذلك هاهنا »[2].

وقوله: ﴿ فَٱجْلِدُوا۟ ﴾ الخبر، وهو وإن كان أمرًا[3] متأول، تقديره: فمقول فيهما: اجلدوا، وفاء الجزاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فلم يصح في قوله: ﴿ فَٱجْلِدُوا۟ ﴾ أن ينصب ما قبله[4]، وإذا لم يصح لم تكن هذه الآية الكريمة[5] من هذا الباب، فلذلك رفع ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾.

وذهب سيبويه[6] إلى أن ﴿ ٱلزَّانِيَةُ ﴾ مبتدأ على تقدير حذف مضاف، والخبر محذوف تقديره: ومما[7] يتلى عليكم حكم الزانية والزاني، فحذف المضاف وهو (حكم)، وأعطى المضاف إليه وهو ﴿ ٱلزَّانِيَةُ ﴾ إعرابه، وهو الرفع، وحذف الخبر، وهو قوله: (وما يتلى عليكم) [لفهمه]، فهذا الكلام جملة، وهو قوله: (ومما يتلى عليكم[8] حكم الزانية والزاني)، وقوله: ﴿ فَٱجْلِدُوا۟ ﴾ جملة ثانية، ولا يعمل جزء من جملة في[9] جملة أخرى غيرها، فبطل أنه لو سلط [عليه] لنصبه، فلذلك قال: إنَّ نحو [﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾][10] ليس من هذا الباب.

---

(١) ساقط من (ك).

(٢) هذا رأي المبرد، أما سيبويه فله شرط في الموضوع، وهو أنه لا يجوز إلحاق الفاء في خبر الموصول إلا إذا وصل بفعل أو ظرف أو ما تفرع عنهما.

(٣) ليست في (س).

(٤) في (س): قبلها.

(٥) ليست في (خ، ك).

(٦) انظر: الكتاب (١/ ٧١).

(٧) في (خ): مما.

(٨) ساقط من (خ).

(٩) هذا هو تحديد مذهب سيبويه، فالآية ليست من باب الاشتغال؛ لأن الموصول لم يوصل بفعل ولا بظرف مثل: الذي قام أو الذي عندك.

(١٠) ساقط من (ك)، وتمام الآية: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٢].

● **قوله: (وإلا فالمختار النصب):**

يعني في الآية؛ لأنه اسم بعده فعل أمر، وفعل الأمر كما تقدم من قرائن النصب المختارة[١]، لكن منع من ذلك قراءة[٢] السبعة، وإنْ كان قد قرئ[٣] بالنصب شاذًّا.

* * *

* *

*

(١) في (ك): للمختار.

(٢) في (ك): في قراءة. وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور، البحر المحيط (٦/ ٤٢٧).

(٣) هي قراءة عيسى الثقفي ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد وأبي جعفر وشيبة وأبي السمال ورويس. انظر: المحتسب (٢/ ١٠٠)، والبحر المحيط (٦/ ٤٢٧).

[التحذير]

● **قوله: الرابع[1] التحذير، وهو ضمير منفصل[2]: ⌊معمول بتقدير (اتق) تحذيرًا مما بعده أو ذكر المحذَّرَ منه مكررًا⌋[3]:**

* **قوله: (الرابع: التحذير):** يعني[4] الرابع - من المواضع التي يجب فيها حذف العامل في[5] المفعول[6] به - التحذير، وهو ضمير منفصل.

* **قوله: ⌊وهو ضمير⌋[7] منفصل:** لأنه لا يكون ضميرًا متصلًا[8]، ولا ظاهرًا إلا أن يكون مكررًا كما سيأتي.

* **قوله: (معمول بتقدير اتق):** احتراز[9] من نحو: إياك، لمن قال: من ضربت؟ ⌊فإنه معمول بتقدير: ضربت⌋[10].

* **وقوله: (تحذيرًا مما بعده):** احتراز من نحو قولك: إياك[11]، لمن قال: من أتقي[12]؟ فإنّه معمول بتقدير (اتق)، لكنه ليس تحذيرًا مما بعده.

* **قوله: (أو ذكر المحذر منه مكررًا):** ⌊ليدخل فيه مثل قولك: الطريقَ الطريقَ، فإنّه وإنْ لم يكن ضميرًا تحذيرًا مما بعده⌋[13] فإنَّه معمول بتقدير (اتق)، والمحذر منه مكرر[14]، فحذف الفعل.

قال نجم الدين[15]: « لاجتماع شيئين: تكرير الاسمين - مع أن أحدهما

---

(١) وهو الموضع الرابع والأخير من المواضع القياسية التي يجب فيها حذف الفعل.
(٢) قوله: (ضمير منفصل) لم يرد في متن الكافية.
(٣) ساقط من (ك).
(٤) في (ك): أي.
(٥) في (س): من. وهو خطأ.
(٦) في (س): المعمول.
(٧) ساقط من (س).
(٨) في (س): منفصلًا. وهو خطأ.
(٩) في (س): احترازًا.
(١٠) ساقط من (س).
(١١) ليست في (س).
(١٢) في (س): اتق. وهو خطأ؛ لأنه غير مجزوم.
(١٣) ساقط من (س).
(١٤) في (س): مكررًا. وليس كذلك؛ لأنه خبر مرفوع.
(١٥) شرح الكافية للرضي (١/ ١٨٢)، ولم يكن النقل بالنص وإنما بالمعنى.

كالنائب عن العامل - وضيق الوقت عن ذكر العامل والمعمول مع مشارفة المكروه ومقاربة[١] المحذور ».

وقوله: (أو ذكر) فعل[٢] معطوف على فعل مقدر، تقديره: معمول بتقدير اتق حذر تحذيرًا أو ذكر[٣]، ذكره ركن الدين[٤]، ولا يكون معطوفًا على (معمول).

● **قوله: (مثل: إياك والأسد):**

* **فقوله: (إياك)**: ضمير منفصل معمول بتقدير: اتق، وأصله: اتقك، والكاف[٥] ضمير مفعول، والفاعل مستتر في (اتق)، لكن لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء[٦] واحد إذا اتصلا[٧] جاؤوا بلفظ النفس، فقالوا: اتق نفسك، ثم حذفوا الفعل وهو (اتق) لعدم الفرصة، وللخوف[٨] من الوقوع في البلية وكثرة الاستعمال، فاستُغْنِيَ عن لفظ النفس لعدم الموجب له؛ لأن الفعل قد حذف بفاعله فبقي الكاف، فلم يمكن النطق به، فأتي بالضمير المنفصل وهو (إياك).

(والأسد) معطوف، ولا يضر كون الأول [وهو المعطوف عليه][٩] مُحَذَّرًا، والثاني [وهو المعطوف][١٠] محذرًا[١١] منه؛ لأن المقصود اشتراكهما[١٢] في المفعولية[١٣]، وقد حصل، أي: اتق نفسك أن تتعرض للأسد، والأسد أن يتعرض لنفسك.

● **قوله: (وإياك وأن تحذف):**

أي: اتق نفسك أن تتعرض للحذف، والحذف أن يتعرض لنفسك، والمراد

---

(١) في (س): ومقارنة.
(٢) ساقطة من (ك)، وفي (س): مفعول.
(٣) في (س): أو مكررًا.
(٤) انظر: الوافية في شرح الكافية (المتوسط) (ص١١٣)، حيث قال: (قوله: (أو ذكر) معطوف على فعل ناصب لتحذير تقديره: وهو معمول بتقدير اتق حذر تحذيرًا مما بعده).
(٥) سقط العاطف من (س، ك).
(٦) في (س): بشيء.
(٧) في (ك): اتصل.
(٨) في (خ، س): والخوف.
(٩، ١٠) ساقط من (ك).
(١١) في (ك): محذر. وليس كذلك؛ لأنه خبر الكون منصوب.
(١٢) في (س): اشراكهما.
(١٣) في (خ): بالمفعولية.

بالحذف: حذف الأرنب بالعصا؛ لأن ما قتل بالصدمة لم يحل أكله.

● **قوله: (والطريق الطريق):**

قد[١] تقدم حكمه[٢].

● **قوله: (وتقول: إياك من الأسد، ومن أن تحذف):**

يعني أن لك فيه عبارة غير تلك؛ وهي: أن تجيء بـ (مِنْ)، والمعنى على ما تقدم.

● **قوله: (وتقول: إياك أن تحذف، بتقدير: مِنْ):**

لأن حروف الجر تحذف مع (أَنْ) المفتوحة الخفيفة[٣] و (أَنَّ) المفتوحة المشددة قياسًا مستمرًّا لطلب الخفة؛ لأنهما طالتا[٤] بصلتهما، فخففا[٥] بالحذف، ذكره نجم الدين[٦].

● **قوله: (ولا تقول: إياك الأسد؛ لامتناع تقدير: مِنْ):**

لأنه لو جاز لكان إمَّا بتقدير: (من الأسد) أو[٧] بتقدير[٨]: (إياك والأسد)، وكلاهما لا يجوز؛ لأن (مِنْ) وغيرها من حروف الجر لا يجوز حذفها إلا مع (أَنْ) و (أَنَّ) على ما تقدم، وحذف حرف الجر مع غيرهما[٩] سماع[١٠] نحو: (استغفرت اللّـه ذنبًا)؛ أي: من الذنب، ذكره نجم الدين[١١]، وأما حذف الواو من (إياك والأسد)[١٢] فلأن[١٣] حذف العاطف لم يثبتْ إلا نادرًا، ذكره[١٤]

---

(١) في (س، ك): وقد.

(٢) وهو وجوب حذف العامل لأن أحدهما كالنائب عن العامل.

(٣) ليست في (س).

(٤) في (خ، س): طالا.

(٥) كذا في نسخ التحقيق، ولعل المناسب: (فخففتا).

(٦) شرح الكافية (١/ ١٨٣).

(٧) في (س): و.

(٨) ليست في (ك).

(٩) في (س): غيرها. وليس كذلك؛ لأن الضمير يعود على مثنى وهو (أَنْ وأَنَّ).

(١٠) في (س): سائغ.

(١١) شرح الكافية (١/ ١٨٣).

(١٢) في (س): تقديره إياك والأسد، وفي (ك): على تقدير إياك والأسد.

(١٣) في (س): فإن.

(١٤) في أوضح المسالك (ص٥٤٣، ٥٤٤) ورد أن هذا مذهب الجمهور، ويكون التقدير: باعد =

أبو علي[١] الفارسي[٢]، وأما قول[٣] الشاعر[٤]:

٤٩. فإيّاكَ[٥] إيّاكَ المراءَ فإنَّهُ إلى الشرِّ دعّاءٌ[٦] وللشّرِّ جالِبُ[٧]

فحذف حرف الجر[٨]، تقديره: من المراء، ففيه جوابان:

أحدهما: أنه على[٩] خلاف القياس واستعمال الفصحاء.

الثاني: أَنَّ (إيّاك إيّاك) المحذر منه مكرر[١٠]، و (المراء) منصوب بفعل مقدر تقديره: واحذر[١١] المراء، وهو قول سيبويه[١٢].

الثالث[١٣]: أن المراء مصدر بمعنى: أن تماري، فحمل في جواز حذف حرف الجر على ما هو بمعناه؛ لأنَّ (أن تماري) يحذف منه حرف الجر، فكذلك المراء، وهو[١٤] قول الزجاج[١٥].

= نفسك من الأسد، وفيه أيضًا ورود هذا المذهب عن ابن الناظم على تقدير: أحذرك من الأسد. ولم أعثر عليه عند الفارسي.

(١) تقدمت ترجمته (ص١٦٥).

(٢) ساقطة من (خ، ك).

(٣) في (خ): قوله.

(٤) هو: الفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، شيخ بني هاشم في وقته وشاعرهم وعالمهم، توفي نحو سنة (١٧٣ هـ).
انظر: نسب قريش (ص٨٩)، وفي مقاتل الطالبيين (ص٢٥٤) ما يفيد أنه عاش مائة عام.

(٥) في نسخ التحقيق: إياك.

(٦) في (س): جلاب.

(٧) في (س): مانع. والبيت للفضل بن عبد الرحمن، قاله لابنه القاسم، والمراء: المجادلة والمخالفة في الكلام.
انظر: سيبويه (١/ ١٤١)، والخصائص (٣/ ١٠٢)، وابن يعيش (٢/ ٢٥)، والعيني (٤/ ١١٣، ٣٠٨)، والخزانة (١/ ٤٦٥)، وشرح التصريح (٢/ ١٢٨)، والأشموني (٣/ ٨٠، ١٨٩)، وقد نسب البيت في حماسة البحتري (ص٢٥٣) إلى العرزمي أو يزيد بن عمرو.
والشاهد فيه: نصب (المراء) بعد (إياك)، مع حذف حرف العطف ضرورة.

(٨) في (س): من.

(٩) ليست في (س).

(١٠) في (خ، س): مكررًا. وليس كذلك؛ لأن خبر أن مرفوع.

(١١) سقط العاطف من (س).

(١٢) الكتاب (١/ ١٤١)، ونصه: واتق المراء.

(١٣) وعد المؤلف بجوابين وذكر ثلاثة.

(١٤) في (خ): وهذا.

(١٥) لم تنص المراجع على الزجاج، وإنما ابن أبي إسحاق، ولعل المراد (أبو إسحاق) وحدث وهم، وأبو إسحاق هو الزجاج، وهو في: سيبويه (١/ ١٤١)، والإيضاح في شرح المفصل (١/ ٣٠٦)، وشرح الكافية للرضي (١/ ١٨٣).

قال نجم الدين[١]: « قد ترك المصنف (باب الإغراء) وهو مما يجب حذف فعله قياسًا، وضابطه: كل مُغْرًى به[٢] مكرر[٣] ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه »، فالمكرر نحو قوله[٤]:

٥٠. أخاكَ أخاكَ إنَّ من لا أخَا لَهُ ... كساعٍ إلى الهَيْجا بغير سلاحِ

والمعطوف نحو (شأنك والحج)، والعامل فيهما (الزم) ونحوه، أي: الزم أخاك أخاك[٥]، والزم شأنك والحج.

* * *
* *
*

---

(١) شرح الكافية للرضي (١/ ١٨٣).

(٢) ليست في نسخ التحقيق، وقد أثبتها لوجودها في عبارة نجم الدين.

(٣) في نسخ التحقيق: مكررًا. وليس كذلك؛ لأنه صفة لـ (مغرى)، وهو مجرور.

(٤) في (خ): قول الشاعر. والبيت لإبراهيم بن هرمة في ملحقات (ديوانه ص٢٦٣، ط ١٣٨٩ هـ)، أو مسكين الدارمي وهو في ديوانه (ص٢٩).

والهيجا: الحرب، بالمد والقصر.

والشاهد فيه: نصب (أخاك) بإضمار فعل، تقديره: الزم أو احفظ.

وانظر: سيبويه (١/ ١٢٩)، والخصائص (٢/ ٤٨٠)، والخزانة (١/ ٤٦٥)، والعيني (٤/ ٣٠٥)، وشرح التصريح (٢/ ١٩٥)، والهمع (١/ ١٧٠ و ٢/ ١٢٥)، والأشموني (٣/ ١٩٢).

(٥) ليست في (ك).

[المفعول فيه]

● قوله[١]: (المفعول فيه: هو[٢] ما فُعِلَ فيه فعل مذكور من زمان أو مكان):

* فقوله: (ما فعل فيه فعل)، يدخل فيه نحو: يوم الجمعة حسن، فإنَّ يوم الجمعة فُعِلَ فيه فعل.

* وقوله: (مذكور) خرج عنه[٣]: يوم الجمعة حسن، فإنَّ يوم الجمعة وإنْ فعل فيه فعل لكنه لم يذكر ذلك[٤] الفعل في نحو: يوم الجمعة حسن.

* وقوله: (من زمان أو مكان): إشارة إلى أن المفعول فيه ينقسم إلى قسمين: زمان ومكان[٥]، فالزمان هو اليوم والليلة وما تركبا منه كالساعة والفينة والبرهة، وما تركب منهما كالأسبوع والشهر والسنة، وظرف[٦] المكان ما يشغله الجسم كالجهات الست والدار والسوق ونحو ذلك.

● قوله: (وشرط نصبه تقدير في):

نحو: سرت يوم الجمعة، تقديره: في يوم الجمعة؛ لأنها لو ظهرت[٧] وجب جره؛ لأن حروف الجر لا تُلْغَى، وإلَّا لزم إعرابه بإعرابين مختلفين لفظًا في حالة واحدة، وذلك محال.

● قوله: (وظروف الزمان كلها تقبل ذلك):

يعني تقدير (في)، وسواء كان ظرف الزمان مبهمًا أو معينًا[٨]؛ لأن الفعل يدل على الزمان: مبهمه ومعينه[٩]. أما المبهم: فلأن كل فعل يقتضي زمانًا يفعل فيه[١٠]، وأما المعين: فلأن الفعل الماضي[١١] ....

---

(١) ليست في (خ، س).
(٢، ٣) ليست في (س).
(٤) ليست في (خ، س).
(٥) ساقط من (خ).
(٦) في (س): وظروف.
(٧) في (ك): أظهرت في.
(٨) في (س): معينًا ومبهمًا.
(٩) ساقط من (س).
(١٠) في (ك): فيه بضرورته. ولعلها زيادة في هذه النسخة.
(١١) ليست في (ك).

يدل على الماضي [نحو: ضرب][1]، والمستقبل [على المستقبل][2] [نحو: يضرب][3]، فلذلك تعدى الفعل بنفسه إلى المبهم والمعين.

● **قوله: (وظرف المكان إن كان مبهمًا قبل، وإلَّا لم يقبل)**[4]:

وذلك لأن الفعل إنَّما يقتضي مكانًا يفعل فيه غير معين، ولا[5] يقتضي مكانًا معينًا، فتعدى إلى ما يقتضيه[6] بنفسه دون ما لا يقتضيه، فتعدى إليه بواسطة في[7].

● **قوله: (وَفُسِّر المبهم بالجهات الست)**:

لمَّا كان الفعل لا يتعدى بنفسه إلا إلى المبهم من المكان دون المعين وجب تفسير المكان المبهم[8]، فقال: (وفسر المبهم[9] بالجهات الست)، وهي[10]: فوق وتحت وأمام وخلف ويمين وشمال، وما في معناها نحو: قدام وتجاه وأسفل ووراء ونحو ذلك.

● **قوله: (وحمل عليه (عند) و (لدى) وشبههما)**: [ونحو ذلك ودون][11].

● **قوله: (لإبهامهما)**[12]:

[يعني أن (عند) و (لدى) وشبههما][13] إنما حملا[14] على الجهات الست

---

(١) ساقط من (خ، س). (٢) ليست في (ك).
(٣) ساقط من (خ، س).
(٤) كذا في نسخ التحقيق، ونص الكافية: قبل ذلك وإلا فلا.
(٥) في (ك): فلا.
(٦) في (ك): إلى ما يقتضيه وهو المبهم. ولعلها زيادة في هذه النسخة.
(٧) ليست في (ك). (٨) ليست في (س).
(٩) في (خ) جاء بعدها: يعني من المكان. ولعلها زيادة في هذه النسخة.
(١٠) في (خ): وهو، وفي (س): هو.
(١١) ساقط من (خ، ك)، وليس ببعيد أن تكون من أحد هوامش شروح الكافية، وقد ورد في تعليقة على الكافية قوله: نحو دون وسوى.
(١٢) في (س): لبهمهما.
(١٣) ساقط من (خ، ك)، وليس ببعيد أن تكون من أحد هوامش شروح الكافية، وقد ورد في تعليقة على الكافية قوله: نحو دون وسوى.
(١٤) هكذا في نسخ التحقيق، ولعل الصواب: حملت؛ لأن التاء تعود إلى: عند ولدى وشبههما، وهو جمع.

المذكورة لإبهامها[1]؛ لأنك إذا قلت: جلست خلف المسجد.. فإنه مبهم يتناول ما كان خلف المسجد إلى انقطاع الأرض[2]، هكذا ذكره ركن الدين[3]، ؛ويمكن أن يقال: وجه الإبهام أَنَّ كل مكان يصح أن يكون خلفًا وأمامًا بالنظر إلى الشخص وإقباله وإدباره وتقدمه وتأخره؛[4]، وكذلك إذا قلت: جلست عندك، يتناول جميع الأمكنة التي حواليك[5].

● قوله: (؛ولفظ[6] مكان لكثرته):

وذلك نحو: جلست؛[7] مكانك، قال ركن الدين[8]: فإنَّه وإن كان معينًا، فإنَّه محمول على تقدير (في) على الجهات الست؛ لكثرة استعماله في كلامهم، فَخُفِّفَ بحذف (في) وتقديرها، قال ركن الدين[9]: « أو لأنه كالجهات الست لكثرة الأمكنة »، ومنهم من قال: المبهم هو النكرة، قال نجم الدين: « وليس بشيء؛ لأنك تقول: جلست خلفك وأمامك، فتنصبه بتقدير (في)، وهو معرفة بلا خلاف »[10]، قال ركن الدين[11]: « واعلم أن الأمكنة المبهمة غير الجهات الست[12] كثيرة، فالأولى أن يقال في تعريف المبهم ما ذكره المصنف في شرح المقدمة »[13]: (المبهم ما كان له اسمه باعتبار أمر غير داخل في مسماه)، وذلك أنك[14] إذا قلت: خلف[15] المسجد ونحوه، فإنَّ الخلف له اسمه، ؛يعني سمي بذلك الاسم؛[16] باعتبار أمر وهو المسجد، والمسجد غير داخل في مسمى الخَلْف، وكذلك (عند) لها اسمها باعتبار (زيد) في نحو قولك: (عند زيد)،

---

(١) في (خ، ك): لإبهامهما.
(٢) في (خ): الدنيا الأرض.
(٣) انظر: الوافية في شرح الكافية (المتوسط) (ص١١٥).
(٤) ساقط من (خ، س).
(٥) في (خ): حوليك.
(٦) في (خ): ولفظة.
(٧) ساقط من (ك).
(٨) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١١٦)، وقد نقل الرصاص كلام ركن الدين بالمعنى.
(٩) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١١٦).
(١٠) (١/ ١٨٤)، ولم يصرح بقوله: وهو معرفة بلا خلاف.
(١١) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١١٦).
(١٢) ليست في (خ).
(١٣) شرح الكافية لابن الحاجب (ص٣٨).
(١٤، ١٥) ليست في (س)
(١٦) ساقط من (خ).

و (زيد) غير داخل في مدلول (عند)، وكذلك لفظ (مكان) غير داخل في مسمى[١] (زيد) في قولك: (مكان زيد)، وعلى ذلك فقس [فهو[٢] جلي][٣]، ومن ذلك: (سرت بريدًا[٤] وفرسخًا، فإنَّ له اسمه باعتبار أمر - وهو الذراع - غير داخل في مسمى البريد والفرسخ[٥].

والمعين[٦] من المكان ما كان له اسمه باعتبار أمر داخل في مسماه نحو قولك: (الدار والمسجد)، فإنَّ لهما اسمهما باعتبار أمر وهو السقوف[٧] والحيطان وجميع ما اشتملت عليه [الدار ونحوها][٨]، وذلك داخل في مسمى[٩] الدار ولا تسمى دار[١٠] إلا به، فاعرف ذلك[١١].

● **قوله[١٢]: (وما بعد: دخلْتُ...):**

أي: وحمل على المبهم من المكان ما بعد (دخلت) في تقدير (في) وإنْ كان مكانًا معينًا نحو (**دخلتُ الدار**).

قال نجم الدين[١٣]: وكذلك (نزلت) و (سكنت)، فإنَّ هذه الثلاثة تنصب كل مكان دَخَلَتْ عليه مبهمًا كان أو معينًا، [قال: (وذلك][١٤] لكثرة الاستعمال،

---

(١) في (س): لفظ مسمى.
(٢) في (ك): وهو.
(٣) ساقط من (خ).
(٤) في (س): بزيد. وهو خطأ، والبريد هو: فرسخان من المسافة، وقيل: ما بين كل منزلتين بريد. اللسان: (برد).
(٥) الفرسخ: ثلاثة أميال أو ستة، سمي بذلك لأن صاحبه إذا مشى قعد واستراح فكأنه سكن. انظر: اللسان (فرسخ).
(٦) معطوف على قوله: المبهم ما كان له اسمه ... إلخ (ص٣١٨).
(٧) في (س): السوف.
(٨) ساقط من (ك).
(٩) ليست في (خ، س).
(١٠) في (خ، ك): دارًا. وليس كذلك؛ لأنها نائب فاعل.
(١١) في (ك): فاعرفه.
(١٢) كرر قبله في (خ): قوله ولفظ مكان لكثرته... فالأولى أن يقال.
(١٣) شرح الكافية (١/ ١٨٦)، ولم يكن نقل المؤلف عن نجم الدين بالنص، وإنما بالمعنى.
(١٤) ساقط من (س).

فحذف حرف الجر وهو: (في)[١])، وقد تقول: (دخلت الدار)، و (نزلت الخان[٢])، وسكنت الغرفة.

[قال الشيخ طاهر[٣]: (وكذلك: ذهبت الشام[٤] فقط[٥])][٦].

● **قوله: (على الأصح):**

يريد أن سيبويه قال[٧]: (ما بعد دخلت منتصب[٨] على الظرفية؛ لأن (دخلت) لازم)، وهو اختيار المصنف؛ لأن الشيء يحمل على نظيره ونقيضه ومصدره[٩]، ونظير (دخلت): عبرت، ونقيضه: خرجت، وهما لازمان، ومصدره[١٠]: الفُعُول[١١]، نحو[١٢]: الدخول، وهو من المصادر اللازمة في الأغلب، فكان لازمًا، وعند الجرمي[١٣]: (دخلت) متعدٍّ، وما بعده مفعول به، وليس بظرف فيحتاج إلى تقدير (في)[١٤].

---

(١) أي: نجم الدين. انظر: شرح الكافية لنجم الدين (١/ ١٨٦)، ولم يكن النقل بالنص.

(٢) الخان هو: الحانوت أو صاحب الحانوت، فارسي معرب، وقيل: الخان الذي للتجار. اللسان، مادة (خون).

(٣) قال في شرح المقدمة المحسبة (ص٣٠٧): (فأما قولهم: دخلت البيت، وذهبت الشام، ففعلان موقوفان على السماع...، ولكنه اتسع في حذف الجار مع هذين الفعلين لكثرة الاستعمال).
والشيخ طاهر هو: أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم النحوي الجوهري المصري، له من الكتب: المقدمة المحسبة، وشرحها، وشرح الجمل للزجاجي، وشرح الأصول لابن السراج، وغيرها. توفي سنة (٤٦٩ هـ). انظر: وفيات الأعيان (٢/ ٥١٥)، وبغية الوعاة (٢/ ١٧).

(٤) قال أهل الأثر: سميت بذلك لأن قومًا من كنعان بن حسام خرجوا عند التفريق فتشاءموا إليها، أي: أخذوا ذات الشمال، وقيل: سميت بسام بن نوح؛ لأنه أول من نزلها، فجعلت السين شينًا، وحدّها من الفرات إلى العريش المتاخم للديار المصرية، وبها من أمهات المدن: منبج وحلب وحماة وحمص ودمشق والبيت المقدس والمَعَرَّةُ، وفي الساحل أنطاكية وطرابلس وعكا وصور وغيرها. معجم البلدان (٣/ ٣١٢).

(٥) في الهمع (١/ ٢٠٠): وألحق الفراء بدخلت ذهبت وانطلقت.

(٦) ساقط من (خ، ك).

(٧) انظر: الكتاب (١/ ٤١٤).

(٨) في (س): منتصبًا.

(٩) في (س): ومصدره ونقيضه.

(١٠) في (س): ومصدر.

(١١) في (س): الفعل، وفي (ك): المفعول.

(١٢) في (خ): هو.

(١٣) تقدمت ترجمته (ص٢٧٢).

(١٤) انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ١٨٦)، والهمع (١/ ٢٠٠)، وابن يعيش (٢/ ٤٤).

قال نجم الدين: « ومما يدل على أنه لازم أنه إذا وقع بعد (دخلت) غير المكان لزم ظهور (في)، نحو (دخلت في الأمر) و (في مذهب فلان[١])»، قال[٢]: وقد ورد في الأمكنة، قال تعالى[٣]: ﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾ [إبراهيم: ٤٥][٤]»[٥].

● **قوله: (وينصب بعامل مضمر)[٦]:**

أي: وينصب المفعول فيه بعامل مضمر، وذلك نحو قولك: (يوم الجمعة) لمن قال: (متى سرت؟)؛ أي: سرت يوم الجمعة.

● **قوله: (وعلى[٧] شريطة التفسير):**

أي: وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير كما في (المفعول به) على تفاصيله[٨]، فيختار الرفع تارة، ويجوز النصب[٩] نحو: يوم الجمعة سرت فيه، ويختار النصب[١٠] تارة بعد حرف النفي وألف الاستفهام[١١] نحو (أيوم[١٢] الجمعة سرت فيه؟) و (ما يوم الجمعة سرت فيه[١٣])، يختار نصبه لأجل الاستفهام، ويجوز الرفع في ذلك[١٤]، ويجب النصب تارة مع[١٥] حرف[١٦] الشرط نحو (إنْ يومَ الجمعة سرتَ فيه سرتُ فيه[١٧])؛ لأن حرف[١٨] الشرط

---

(١) ساقط من (س).
(٢) نجم الدين في شرح الكافية (١/ ١٨٦).
(٣) في (خ): قال اللـه تعالى.
(٤) وتمامها: ﴿ ... أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾.
(٥) انظر: شرح الكافية (١/ ١٨٦).
(٦) زاد بعدها في (ك): على شريطة التفسير. وليس بمكانها؛ لأنه أُتِيَ بها فيما بعد في نفس النسخة والنسختين الأخريين.
(٧) في (ك): على.
(٨) في (س): تفصيله.
(٩) في (س، ك): أتى بعبارة (ويجوز النصب) بعد المثال.
(١٠) ليست في (س).
(١١) ساقط من (خ، س).
(١٢) في (س): يوم.
(١٣) ساقط من (خ، س).
(١٤) ساقط من (ك).
(١٥) في (ك): بعد.
(١٦) في (س): حروف.
(١٧) ساقط من (ك).
(١٨) في (س): حروف.

يجب تقدير الفعل بعده[1]، فلذلك وجب النصب على ما تقدم.

ويستوي الأمران: الرفع والنصب في نحو (يوم الجمعة سار فيه عبد اللّـه)، و (يوم الخميس[2] سار فيه بكر)، فإنَّ (يوم الجمعة[3]) يجوز رفعه ونصبه[4] على سواء، فالنصب بالعطف على الجملة الصغرى، وهي (سار)، فيقدر فعل ناصب، والرفع بالعطف على الجملة الكبرى وهي (يوم [الجمعة) وما بعده][5]، وقد تقدم تفصيل ذلك فخذه من هناك.

* * *

* *

*

(١) ليست في (س).

(٢، ٣) في (خ): السبت.

(٤) في (ك): ونصبه ونصبه.

(٥) ساقط من (ك).

[المفعول له]

● **قوله: (المفعول له هو ما فُعِلَ لأجله فعل مذكور مثل: ضربته تأديبًا، و: قعدت عن الحرب جبنًا)**[١]:

قوله: (مَا فُعِلَ لأجله فعل): يدخل فيه نحو: أعجبني التأديب، ؛وكرهت الجبن؛[٢]، فإنَّه فُعِلَ لأجلها فعل، يعني أنهما يصلحان علة للفعل لكن[٣] لم يذكر الفعل الذي هما علة له، فلما قال الشيخ[٤]: (مذكور) خرج مثل ذلك، وإنَّما مثَّل الشيخ بمثالين لأن الفعل المعلل قد يكون سببًا للمفعول له في الخارج نحو (**ضربته تأديبًا**[٥])، فإنَّ الضرب سبب[٦] للتأديب[٧]، وقد لا[٨] يكون سببًا للمفعول له نحو (**قعدت**[٩] **عن الحرب جبنًا**)، فإنَّ القعود ليس سببًا للجبن[١٠]، و إنَّما[١١] الجبن سبب القعود، فالأولى أن يقول[١٢]: المفعول له سببٌ للفعل[١٣] لأنه الحامل عليه، فإنَّ التأديب هو[١٤] الحامل[١٥] على الضرب[١٦]، والجبنَ[١٧] ؛هو الحامل؛[١٨] على القعود[١٩]، ولا يعكس ذلك[٢٠]، فإنَّه لا يطرد باعتبار الخارج يعني الوجود.

---

(١) ورد بعدها في (ك): خلافًا للزجاج. وليس بمكانها؛ لأنها ستأتي بعد ذلك في مكانها في النسخة المشار إليها.

(٢) ساقط من (ك)، وفي (خ): وكرهت التأديب.

(٣) ليست في (خ).

(٤) ابن الحاجب.

(٥) في (س): تأديبًا له.

(٦) في (س): سببًا. وليس كذلك؛ لأنه خبر (إن) مرفوع.

(٧) في (ك): التأديب.

(٨) (قد لا يكون) تعبير يخطئه النحاة؛ لأن قد لا تدخل على فعل منفي لأنها لتأكيد الإثبات.

(٩) في (ك): قعد.

(١٠) في (ك): في الجبن.

(١١) ليست في (س، ك).

(١٢) في (س): يقال.

(١٣) في (خ): في الفعل.

(١٤) ليست في (خ).

(١٥) في (خ): حامل.

(١٦) في (س): الجبن. وهو خطأ.

(١٧) في (س): الضرب. وهو خطأ.

(١٨) ساقط من (ك).

(١٩) في (س): فلا.

(٢٠) ليست في (خ).

● قوله: (خلافًا للزجاج)[١]:

فإنَّه يقول: إنَّ ما[٢] سمَّتْه النحاة مفعولًا له هو المفعول المطلق، فـ (ضربته تأديبًا) بمعنى (ضربته ضربَ تأديبٍ)، فهو من باب النوع نحو: ضربته ضرب الأمير وسير البريد، قال المصنف[٣]: وهو[٤] مردود؛ لأنه يفهم من ضربته تأديبًا التعليل، فكما أن قولك: (ضربته للتأديب) ليس بمفعول مطلق[٥] اتفاقًا، فكذلك ما هو بمعناه.

قال نجم الدين: « وفي رد المصنف نظر؛ لأن (ضربته ضرب تأديبٍ) تفيد معنى التأديب، مع الاتفاق[٦] أن (ضربِ تأديب) مفعول مطلق »[٧].

● قوله: (وشرط نصبه تقدير اللام):

أي: شرط نصب المفعول أن تكون اللام مقدرة؛ لأنها لو ظهرت فقلت: (ضربته للتأديب) وجب الجر، فلم يمكن نصبه مع الجر، ولو لم تكن مقدرة[٨] لم يفهم منه العلة[٩] التي هي شرط المفعول له[١٠].

● قوله: (وإنَّما يجوز حذفها): يعني اللام، بشرطين:

* الشرط الأول: أن يكون المفعول له (فعلًا لفاعل الفعل المُعَلَّلِ)؛ يعني

---

(١) الهمع (١/ ١٩٥)، وحاشية الصبان (٢/ ١٢٢).
(٢) ليست في (ك).
(٣) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٣٨)، ولم يقل: وهو مردود، وإنما عبارته: (فإنا نفهم التعليل مع قطع النظر عن المصدر، كقولك: (ضربته لأجل التأديب، وقولك: ضربته تأديبًا بمعناه، وإذا وجب أن يكون ذلك تعليلًا وجب في الآخر؛ لأن المصدرية والتعليل راجع إلى المعنى لا إلى مجرد أمر لفظي).
(٤) في (خ): هو.
(٥) في (خ): مطلقًا. وليس كذلك؛ لأنه صفة للمجرور، وصفة المجرور مجرورة مثله.
(٦) في (خ): اتفاق.
(٧) شرح نجم الدين على الكافية (١/ ١٩٢)، وأقول: إن (ضربته تأديبًا) يفيد أن الضرب إنما كان لأجل التأديب، وهو ما لا يفيده رد نجم الدين على ابن الحاجب.
(٨) في (ك): مقدرًا.
(٩) في (خ، ك): العلية.
(١٠) ليست في (ك).

مصدرًا، نحو (ضربته تأديبًا)، فالتأديب فعل[١] لفاعل الفعل الذي هو ضربته.

* والشرط الثاني: **أن يكون المفعول له (مقارنًا له[٢] في الوجود)**؛ [يعني: أنه يشترط أن يكون التأديب ونحوه مقارنًا للضرب في الوجود][٣]، وإنّما اشْتُرِطَ ذلك..

أما الشرط الأول: فلأنه لو لم يكن فعلًا لفاعل الفعل[٤] المعلل لم يجز حذف اللام، سواء كان فعلًا لغيره نحو (جئتك لإكرامك زيدًا)، أو لم يكن فعلًا نحو (جئتك لِلسَّمْنِ).

فإنْ قيل: فإنَّ الجبن ليس فعلًا لفاعل الفعل المعلل؛ لأنه لا[٥] اختيار له فيه، أجاب ركن الدين[٦] فقال: لَا نُسَلِّمُ ذلك؛ لأن الجبن فعل وأثر لنفسه ومزاجه، ولا يلزم من عدم اختيار فاعله ألا يكون فعلًا له.

وأما[٧] الشرط الثاني: وهو أن يكون مقارنًا له في الوجود: فلو لم يقارنه[٨] في الوجود لم يجز[٩] حذف[١٠] اللام أيضًا، نحو (جئتك اليوم لإكرامي[١١] لك أمس[١٢])، وإنَّما اشترط في جواز حذف اللام الشرطين المذكورين لأن المفعول له إذا كان[١٣] فيه الشرطان المذكوران أشبه المصدر الذي من لفظ الفعل، نحو: ضربته ضربًا؛ لأن[١٤] ضربًا فِعْلٌ[١٥] لفاعل ضربته ومقارن له في الوجود، فكما[١٦] تعدى[١٧] الفعل إلى المصدر بنفسه من دون اللام[١٨]

---

(١) في (ك): فعلًا. وليس كذلك؛ لأنه خبر مرفوع.

(٢) في (ك): للضرب.

(٣) ساقط من (ك).

(٤، ٥) ليست في (س).

(٦) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٩).

(٧) في (ك): وإنما.

(٨) في (ك): يكن مقارنًا له.

(٩) ليست في (ك).

(١٠) يحذف.

(١١) في (خ): لإكرام.

(١٢) في (س): الأمس.

(١٣) في (ك): حصل.

(١٤) في (ك): فإن.

(١٥) في (س): فعلًا. وليس كذلك؛ لأنه خبر (أن) مرفوع.

(١٦) في (س): وكما.

(١٧) في (خ، ك): يتعدى.

(١٨) في (ك): لام.

فكذلك[١] المفعول له، وقال الشيخ في شرحه: (إنَّما[٢] اشترط ذلك لأنه يشعر بالتعليل، فاستغنى عن اللام)[٣]، ومنهم[٤] من يشترط في المفعول له أن يكون نكرة، ومنهم من لا يشترط ذلك[٥]، وحجته[٦] بيت[٧] العجاج[٨]:

٥١. يَركب[٩] كلَّ عاقرٍ جُمْهُورِ
مخافةً وزَعَلَ المحبورِ
والهولَ من تهولِ[١٠] الهبورِ[١١]

[قوله: (مخافة) مفعول له نكرة، وكذلك (زعل) وهو معرفة، وقيل: إنه مفعول به معطوف على قوله: يركب كل عاقر، العاقر: الرمل الذي لا ينبت، أي: يركب الهول، والهبور: المنخفض الذي يضعه الصائد[١٢] فيه][١٣].

* * *
* *
*

---

(١) في (خ): فكذا. (٢) ليست في (خ، ك).
(٣) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٣٩)، ونقله عنه بالمعنى.
(٤) الذي اشترط تنكيره: الجرمي والمبرد والرياشي، انظر: الهمع (١/ ١٩٤).
(٥) ليست في (س). (٦) في (خ): وعليه. وفي (س): علته.
(٧) في (خ): قول.
(٨) هو: عبد اللّه بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، أبو الشعثاء العجاج، راجز مجيد، ولد في الجاهلية ثم قال فيها الشعر وأسلم، توفي (نحو سنة ٩٠ هـ). انظر: الشعر والشعراء (ص٢٩٥).
(٩) في (س): تركت.
(١٠) في (خ): تهور.
(١١) الرجز في ديوان العجاج (١/ ٣٥٤، ٣٥٥)، وقبله:

من الذَّبيلِ ناشطًا للدُّورِ ... يركب كل عاقر جمهور

ومطلع الرجز:

جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي ... سَيْرِي وَإشْفِقِي عَلَى بَعِيرِي

والجمهور: المتراكم المجتمع، والزعل: النشاط، والمحبور: اسم مفعول من حبرني إذا سرني، والهبور: الغيابات من الأرض. انظر: سيبويه (١/ ١٨٥)، وابن يعيش (٢/ ٥٤، ٨٥)، والخزانة (١/ ٤٨٨)، وديوانه (١/ ٣٥٤، ٣٥٥).
(١٢) الصائد: هو القانص، من صاد يصيد.
(١٣) ساقط من (خ، س).

[المفعول معه]

● **قوله**[١]: (**المفعول معه: هو المذكور بعد الواو لمصاحبة**[٢] **معمول فعل لفظًا أو معنًى**):

* **قوله (المذكور بعد الواو)**: احتراز من المذكور بعد الفاء وثم وغيرها من حروف العطف.

* **وقوله**[٣] (**لمصاحبة**[٤] **معمول فعل**): احتراز مما يصاحب معمول غير الفعل، كالابتداء في نحو[٥] (كل رجل وضيعته)، [فإنّ الواو في (وضيعته)][٦] بمعنى (مع)، ولم تنصب (ضيعته) لأنه مصاحب للمبتدأ وهو (كل رجل)، والمبتدأ [ليس معمولَ فعلٍ، وإنما هو][٧] معمول الابتداء[٨].

قال نجم الدين[٩]: « ويعني بالمصاحبة كونه مشاركًا[١٠] لذلك المعمول في ذلك الفعل العامل في وقت واحد، فإذا قلت: (سرت وزيدًا) فـ (زيد) مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد »[١١]، وقال: (**معمول**) ليعم الفاعل والمفعول، و قال[١٢] بعضهم: شرط مصاحبة الفاعل، وهو باطل بنحو[١٣] (حسبك وزيدًا درهم)، فإنَّه مصاحبٌ لمفعولٍ؛ لأنه بمعنى: كفاك [وزيدًا].

* **قوله: (لفظًا أو معنًى)**: تفصيل للعامل الناصب للمفعول معه، فاللفظي نحو (جئت وزيدًا)، والمعنوي نحو[١٤] (ما لكِ وزيدًا؟) و (ما شأنك وعمرًا؟)؛

---

(١) ساقط من (خ، س).
(٢) في (س): بمصاحبة.
(٣) في (ك): قوله.
(٤) في (س): بمصاحبة.
(٥) في (خ) زاد بعدها: (قولك).
(٦، ٧) ساقط من (ك).
(٨) في (ك): للابتداء.
(٩) شرح الكافية (١/ ١٩٤).
(١٠) في (س): مشتركا.
(١١) انتهى كلام نجم الدين.
(١٢) ساقط من (خ، س)، فيكون بهذا معطوفًا على قوله: وقال نجم الدين. ويكون حينئذ من كلام نجم الدين. انظر: شرح الكافية (١/ ١٩٤)، وهو نقل بالمعنى.
(١٣) في (س): نحو.
(١٤) ليست في (س).

لأنه[١] بمعنى[٢]: (ما تصنع وزيدًا؟).

● **قوله: (فإنْ كان العامل[٣] لفظيًّا[٤] وجاز العطف فالوجهان، مثل[٥]: جئت أنا وزيدٌ وزيدًا):**

فالرفع بالعطف على الفاعل[٦] وهو التاء، وقد حصل شرط العطف وهو تأكيد الضمير المتصل ‹وهو التاء›[٧] بالمنفصل وهو (أنا)، والنصب على أن (زيدًا) مفعول معه، وفيه نظر؛ لأنه قال: إذا جاز العطف جاز الوجهان: العطف، والنصبِ على المفعول معه، وفي نحو (ضربت زيدًا وعمرًا[٨]) العطف ممكن، ولا يجوز سواه.

● **قوله: (وإلا تعين النصب...):**

يعني: وإنْ لم يجز العطف تعين النصب نحو (**جئت وزيدًا**)، وإنَّما لم يجز الرفعِ بالعطف لعدم تأكيد الضمير المتصل بمنفصل[٩]، وذلك لا يجوز ‹عند البصريين›[١٠]، ‹وأجازه الكوفيون›[١١].

● **قوله: (وإنْ كان معنًى...):**

يريد أنه: إذا كان العامل معنويًّا فلا يخلو: إمَّا أن يجوز العطف، أو[١٢] لا يجوز[١٣]، **فإن جاز العطف تعين** ولم يجز سواه[١٤]، نحو (ما لزيد وعمرٍو)،

---

(١) في (س): لأن.
(٢) في (س): المعنى.
(٣) هكذا في نسخ التحقيق، ونص الكافية: (الفعل).
(٤) هكذا في نسخ التحقيق، ونص الكافية: (لفظًا).
(٥) في (خ، س): نحو. وقد أثبت ما في (ك)؛ لأنه يوافق نص الكافية.
(٦) في (س): على أنه الفاعل.
(٧) ساقط من (ك).
(٨) في (خ): وعمرو. وليس كذلك؛ لأنه لا يجوز إلا العطف، وهو ما أورد هذا المثال لأجله.
(٩) في (س): بالمنفصل.
(١٠) ساقط من (س)، وانظر: الإنصاف (ص٤٧٤، ٤٧٥)، مع أن فيه نصًّا على أن البصريين يجيزونه في ضرورة الشعر.
(١١) ساقط من (خ، س)، وانظر: الإنصاف (ص٤٧٤).
(١٢) في (ك): وإلا.
(١٣) ليست في (ك).
(١٤) زاد بعدها في (خ، س): عنده.

فتعين جر (عمرو) بالعطف على (زيد)، ولا يجوز نصبه على المفعول معه لضعف العامل المعنوي[١]، وأجازه الزمخشري[٢]، **وإن**[٣] **لم يجز**[٤] **العطف**[٥] **تعين النصب**[٦] نحو **(ما لك وزيدًا؟)**، فيتعين النصب لـ (زيد) على أنه مفعول معه، ولا يجوز جره بالعطف على الكاف في (ما لك؟)؛ لأن الضمير المجرور لا يجوز[٧] العطف عليه إلا بإعادة الجار، فكان يجب أن تقول: (ما لك ولزيد؟) إذا أردت الجر، وكذلك: **(ما شأنك وزيدًا[٨]؟)**؛ لأن[٩] (ما شأنك؟) و (ما لك؟)[١٠] بمعنى: **(ما تصنع ؟)**، [وأجاز الكوفيون[١١] الجر من دون إعادة الجار][١٢].

* * *

* *

*

---

(١) زاد بعدها في (ك) قوله: (عند المصنف)، ولم أجد نصًا صريحًا في شرح الكافية للمصنف، ولكنه قد يفهم ضمنًا.

(٢) المفصل (ص٥٨).

(٣) عطف على قوله: فإن جاز العطف.

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ك) : يعطف.

(٦) ليست في (س).

(٧) في (ك) : لا يصح.

(٨) ليست في (ك).

(٩) في (ك) : وذلك لأن.

(١٠) في (ك) : ما لك وما شأنك؟

(١١) انظر: الإنصاف (ص٤٦٣).

(١٢) ساقط من (ك)، وقد ورد في هذه النسخة بعد قوله: (وكذلك ما شأنك؟) ما يفيد ذلك، وهو قوله: (خلافًا للكوفيين).

[باب الحال]

● **قوله: (الحال ما يُبَيِّنُ هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا أو معنًى...):**
الحال[١] تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ، يقال[٢]: حال حسن وحال حسنة[٣].

* **قوله: (ما يبين هيئة)**[٤]: احتراز من التمييز، فإنه يبين الذات لا الهيئة، فإذا[٥] قلت: عشرون رجلًا، فرجلًا[٦] يبين ذات العشرين أنها رجال.

* **قوله: (الفاعل أو المفعول به)**: احتراز من الصفة، فإنها[٧] تبين[٨] الهيئة، ولا تختص[٩] بالفاعل والمفعول به، بل يكون فيهما نحو (جاءني زيد الراكب)، و (رأيت زيدًا الراكب)، وتكون[١٠] في غيرهما نحو (زيد الراكب في الدار)[١١]، و (زيد رجل راكب)[١٢]، بخلاف الحال فإنها مختصة[١٣] ببيان هيئة الفاعل أو المفعول به، ولا تكون الحال إلا من المفعول به دون سائر المفاعيل.

* **قوله: (لفظًا أو معنًى...)**: [يريد أن الحال تكون[١٤] عن فاعل[١٥] لفظًا أو معنًى، وكذلك[١٦] عن مفعول لفظًا أو معنًى][١٧].

- مثال الفاعل والمفعول لفظًا[١٨]: **(ضربت زيدًا قائمًا)، تجعل (قائمًا)** حالًا من أيهما شئت؛ لأنه يحتمل أن[١٩] ....

---

(١) في (س): والحال.
(٢) في (س): تقول.
(٣) في (ك): حسن.
(٤) في (س): هيئة الفاعل.
(٥) في (خ، س): إذا.
(٦) في (ك): فإن رجلًا.
(٧) في (س): فإنه.
(٨) في (س): يبين.
(٩) في (س): تحصل.
(١٠) في (س): يكون.
(١١) هذا المثال جاءت الصفة فيه لبيان هيئة المبتدأ.
(١٢) هذا المثال جاءت الصفة فيه لبيان هيئة الخبر.
(١٣) في (ك): فإنها مختصة فإنها مختصة.
(١٤) ليست في (خ، س).
(١٥) في (خ): الفاعل.
(١٦) في (خ): وكذا.
(١٧) ساقط من (س).
(١٨) ورد بعدها في (س): أو معنى. وهو خطأ؛ لأن المثال يختص بالحال الآتية من الفاعل في اللفظ.
(١٩) في (خ، س): أنه.

الضرب حصل[١] من الفاعل وهو قائم أو حصل الضرب على زيد وهو قائم.

- ومثال الفاعل معنًى: (**زيد في الدار قائمًا**)، [فـ (قائمًا) حال من الفاعل معنى؛ لأن تقديره: زيد استقر[٢] أو حصل في الدار قائمًا][٣]، فهو حال من الضمير المستتر في (استقر).

- ومثال المفعول معنًى: (**هذا زيد قائمًا**)؛ لأن معناه: المشار إليه قائمًا زيد، أو: أشرت إلى زيد قائمًا، وكذلك[٤]: ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[٥] [هود: ٧٢][٦]، فالحال من المفعول معنًى.

● **قوله: (وعاملها الفعل أو شبهه أو معناه):**

أي: وعامل الحال إمّا فعل، نحو (ضربت زيدًا قائمًا)، وإمّا[٧] شبه[٨] الفعل وهو ما اشْتُقَّ من الفعل كالمصدر[٩] واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، [فاسم الفاعل نحو][١٠] (زيد ضارب ضاحكًا)، واسم المفعول نحو (زيد مضروب كريمًا)، والصفة[١١] المشبهة نحو (زيد حسن رأيًا ناصحًا)، [و (كريم[١٢] مسافرًا)][١٣]، [ونحو (أَكْرَمُ[١٤] منك مسافرًا)][١٥]، والمصدر نحو (أعجبني ضربك زيدًا راكبًا)، والذي فيه معنى الفعل هو: ما يستنبط منه معنى الفعل [ولا يكون من صيغته][١٦]؛ كأسماء الأفعال والظروف والجار والمجرور وحرف[١٧] ....

---

(١) في (خ، س): حصل الضرب.
(٢) في (س): مستقرًّا.
(٣) ساقط من (خ).
(٤) في (س): وكذا.
(٥) في نسخ التحقيق: (هذا)، بدون الواو.
(٦) وتمامها: ﴿ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ ... إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾.
(٧) في (س): أو ما.
(٨) في (خ، س): شبهه.
(٩) هذا إذا قلنا إن المصدر مشتق من الفعل على رأي الكوفيين، وعلى رأي البصريين أن الفعل مشتق من المصدر. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢٣٥).
(١٠) ساقط من (خ).
(١١) في (س): أو الصفة.
(١٢) أي: (زيد كريم مسافرًا).
(١٣) ساقط من (خ).
(١٤) أي: (زيد أكرم منك مسافرًا)، والمثال لأفعل التفضيل، ولكن المؤلف لم يبينه.
(١٥) ساقط من (خ، س).
(١٦) ساقط من (ك).
(١٧) في (س): وحروف.

التنبيه واسم الإشارة والتمني والترجي وحروف[1] التشبيه وحروف[2] النداء [ونحو ذلك][3].

[فاسم[4] الفعل نحو (نزال زيدًا[5] ضاحكًا][6]، والظرف[7] نحو (زيد في الدار حاكمًا)، والجار والمجرور نحو (زيد على السرير ضاحكًا)، وحرف[8] التنبيه نحو (ها[9] زيد قائمًا)[10]، واسم الإشارة نحو (ذا زيد راكبًا[11])، وحرف النداء نحو (يا ربنا مُنْعِمًا)، والتمني نحو (ليتك قائمًا في الدار)، والترجي نحو[12] (لعلك جالسًا عندنا)، والتشبيه كقول الشاعر[13]:

٥٢. كأنه خارجًا[14] من جنبِ صفحتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نسوه عند مفتأدِ[15]

[شبه خروج السهم من جفنه[16] بالسَّفُّودِ الذي يُخَل[17] به اللحم المشوي،

(١، ٢) في (خ، ك): وحرف.

(٣) ساقط من (ك).

(٤) في (س): فأسماء الأفعال.

(٥) في (ك): زيد.

(٦) ساقط من (خ) في هذا الموضع، وقد أورده مقحمًا بعد مثال التمني.

(٧) في (خ): فالظرف.

(٨) في (س): وحروف.

(٩) في (س): هذا.

(١٠) ورد في هامش (خ): (ها أنا زيد قائمًا)، ذكره نجم الدين، انظر: شرح الكافية لنجم الدين (١/ ٢٠١).

(١١) في (ك): ضاحكًا.

(١٢) ساقط من (ك).

(١٣) الشاعر هو النابغة الذبياني، وقد تقدمت ترجمته (ص١٥٧).

(١٤) في (ك): خارج. وليس كذلك؛ لأنه حال منصوبة.

(١٥) البيت من قصيدة النابغة الدالية التي مطلعها:

يا دار ميـة بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد

ويمدح بها النعمان بن المنذر، ويعتذر إليه عما رماه به المنخل اليشكري وغيره ويبرئ نفسه.
والصفحة: الجانب، والسفود: حديدة يشوى عليها اللحم، وقد شرح المؤلف مفردات البيت، وقيل معناه: شبه قرن الثور الوحشي الذي طعن به كلبًا فأخرجه من صفحة عنقه، شبهه بسفود قوم نسوه عند المطبخ. انظر: ديوانه (ص٣٢)، والخصائص (٢/ ٢٧٥)، والأمالي الشجرية (١/ ١٥٦ و ٢/ ٢٧٧)، والخزانة (١/ ٥٢١)، واللسان، مادة (فأد) (٢/ ١٠٤١).
والشاهد فيه: كون (خارجًا) حالًا من العامل المعنوي، وهو التشبيه، كأنه قال: يشبه خارجًا.

(١٦) في (ك): جنبه.

(١٧) هكذا في نسخ التحقيق، ولعل المراد به (يمل) من الملة، إلا إذا كان اللحم يخل قبل الشيء.

والشَّرب - بالفتح -: الجماعة من أهل الشراب، والمفتأد: التنور[1].

● **قوله: (وشرطها أن تكون نكرة):**

أي: شرط الحال أن تكون نكرة؛ لأن المقصود بها[2] بيان الهيئة، وهذا يحصل مع التنكير[3] فلا حاجة إلى التعريف.

● **قوله: (وصاحبها معرفة غالبًا):**

أي: صاحب الحال يكون[4] معرفة غالبًا[5]؛ لأنه محكوم عليه بها، ومن حق المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ ليكون الحكم على متحقق. وإنَّما قال: غالبًا، لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجيء.

قال نجم الدين: « فقوله: غالبًا، راجع إلى تعريف صاحبها لا إلى تنكيرها؛ لأن تنكيرها واجب »[6]، وقال ركن الدين: « وقوله: وصاحبها، إعرابه الرفع[7]، ولا يجوز جره بالعطف على الهاء في (شرطها)؛ لأن كون[8] (صاحبها) معرفة ليس بشرط »[9].

● **قوله: (و: أرسلها العراك[10]، و: مررت به وحده، و نحوه متأوَّل):**

هذا جواب عن[11] سؤال مقدر، وهو أن يقال: قد قلتم: شرط الحال أن تكون نكرة و (العراك)[12] حال وهو معرفة، وكذلك (وحده) حال مع كونه معرفة.

وجوابه[13] أن يقال: لما دل الدليل على عدم جواز وقوع الحال معرفة احتيج إلى تأويل ذلك، وتأويله **على وجهين:**

الأول: أن (العراك) منتصب على المصدر من فعل مقدر تقديره: أرسلها -

---

(1) ساقط من (خ).

(2 - 5) ليست في (ك).

(6) شرح الكافية للرضي (1/ 201).

(7) في (س): بالرفع.

(8) في (ك): لا كون.

(9) انظر: الوافية (المتوسط) (ص123).

(10) انظر: الكتاب (1/ 187)، وفيه: قال لبيد بن ربيعة:

فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

(11) ليست في (ك).

(12) في (س): فالعراك.

(13) في (ك): وجواب.

أي الإبل[١] - تعترك العراك، فالحال هو الفعل المقدر لا (العراك)، وكذلك: مررت به ينفرد وحده، فـ (ينفرد) هو الحال.

والثاني: أن ذلك مصدر واقع موقع الحال النكرة؛ أي: أرسلها معتركة، و: مررت به منفردًا[٢]، هكذا[٣] قال ركن الدين[٤].

● **قوله: (فإن[٥] كان صاحبها نكرة وجب تقديمها):**

أي: وجب[٦] تقديم الحال على صاحبها، نحو: ضربت راكبًا رجلًا؛ لأنه لو أخر التبس بالصفة، فطرد الباب حيث لا يلتبس، نحو (جاءني راكبًا رجل).

● **قوله: (ولا يتقدم على العامل المعنوي):**

أي: لا يتقدم الحال على العامل المعنوي، فلا يقال: (زيد قائمًا في الدار)، ولا: (واقفًا هذا زيد)؛ وذلك لضعف العامل المعنوي[٧]، فأما الفعل المتصرف[٨] واسما الفاعل[٩] والمفعول[١٠] ونحوهما[١١]، فيجوز تقديم الحال عليها، إذا خَلَتْ من موانع[١٢] التقديم، وهي[١٣]: الاستفهام ونحوه[١٤]، والمصدر لا تتقدم الحال عليه لتقديره[١٥] بـ (أن) والفعل، ولا يتقدم معمولها عليها؛ لأنه صلة لها، فلا يجوز: قائمًا ضربي زيدًا[١٦]، وكذا الصفة المشبهة، فلا يجوز: زيد ضاحكًا حسن[١٧] عند نجم الدين[١٨]، وأجازه الزمخشري[١٩].

---

(١) في (خ): أرسل الإبل تعترك... إلخ، وفي (ك): وأرسل الإبل تعترك... إلخ.

(٢) في (ك): وحده منفردًا.

(٣) في (خ): هكذا قاله. وفي (س): هذا قاله.

(٤) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٢٣).

(٥) في (خ): وإن.

(٦) ليست في (س).

(٧) ساقط من (س).

(٨) في (س): المنصرف. وهو خطأ.

(٩) في (س): الفعل.

(١٠) في (ك): واسم المفعول.

(١١) ليست في (خ).

(١٢) في (ك): مواقع. وهو خطأ.

(١٣) في (س): وهو.

(١٤) ساقط من (خ)، وجاء مكانه: (كحروف المصدر والألف واللام بمعنى الذي ونحو ذلك).

(١٥) في (ك): لأنه مقدر.

(١٦، ١٧) ساقط من (خ، س).

(١٨) شرح الكافية (١/ ٢٠٥).

(١٩) قال نجم الدين في شرح الكافية (١/ ٢٠٥): « وظاهر لفظ جار اللّه في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها ». انظر: المفصل (ص٦١ - ٦٥).

● **قوله: (بخلاف الظرف):**

يعني أن الحال لا تتقدم على[١] العامل المعنوي لضعفه[٢]، فأما[٣] الظرف فيتقدم[٤] على عامله وإنْ كان معنويًا، نحو (أَكُلَّ يوم لك ثوب؟)، فـ(ثوب) مبتدأ، و (لك) الخبر، وهو في معنى الفعل؛ لأنه بمعنى استقر أو حصل، و (كل)[٥] منتصب على الظرفية والعامل فيه (لك)؛ لما فيه من معنى الفعل، وهو متأخر عن الظرف المعمول[٦]، وإنَّما جاز ذلك لاتساعهم[٧] في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها.

● **قوله: (ولا على المجرور في الأصح):**

أي: لا تتقدم الحال على صاحبها المجرور، وهذا مذهب سيبويه[٨] وأكثر أهل البصرة، ونُقِل[٩] عن ابن كَيْسَان[١٠] وأبي علي وابن بَرْهَان[١١] جوازه[١٢]، وهذا الخلاف إذا كان صاحب الحال مجرورًا[١٣] بحرف الجر نحو (مررت بزيد راكبًا)، فأما إذا كان مجرورًا بالإضافة نحو قوله تعالى: ﴿ أَتَّبِعْ[١٤] مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [النحل: ١٢٣][١٥]، فإنه لا يجوز تقديم الحال – وهو (حنيفًا) – على

---

(١) ليست في (س).
(٢) في (س): لصفة.
(٣) في (س): وأما.
(٤) في (س): فتتقدم.
(٥) في (ك): وكل يوم.
(٦) ساقط من (ك).
(٧) في (خ): لاتساع.
(٨) انظر: الكتاب (١/ ٢٧٧).
(٩) ومعهم ابن مالك؛ فقد قال:

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ... أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

انظر: الهمع (١/ ٢٤١)، وشرح الرضي (١/ ٢٠٧)، وشرح المرادي للألفية (٢/ ١٣٧، ١٣٨).
(١٠) محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان، عالم بالعربية نحوًا ولغة، من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب، توفي سنة (٢٩٩ هـ). انظر: شذرات الذهب (٢/ ٢٣٢)، وبغية الوعاة (١/ ١٨).
(١١) في (س): ابن. وابن برهان هو عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي العكبري، أبو القاسم، عالم بالأدب والنسب، من أهل بغداد، قال ابن ماكولا: ذهب بموته علم العربية من بغداد، كان أول أمره منجمًا، ثم صار نحويًا. توفي سنة (٤٥٦ هـ). انظر: شذرات الذهب (٣/ ٢٩٧)، وبغية الوعاة (٢/ ١٢٠، ١٢١).
(١٢) في (س): جوازها.
(١٣) في (س): بحروف.
(١٤) في (ك): واتبع.
(١٥) وتمامها: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ... وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾.

صاحبها اتفاقًا؛ لأن الحال تابع[١] لصاحبها، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف اتفاقًا، فكذا تابعه، وحجة سيبويه[٢] وأصحابه أن حكم الحال حكم ؛صاحبها، فكما لا يتقدم المجرور على الجار، فكذا ما في حكمه، وحجة من أجاز ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ[٣] إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ: ٢٨][٤]، فـ (كافة) حال، ؛و (للناس) صاحب الحال[٥]؛ ولأن الفعل قوي متصرف، وحرف الجر قد عداه فهو في حكم المفعول به، فجاز تقديمه، وقال بعضهم: (كافة) حال من ؛المفعول به وهو[٦] الكاف[٧] في[٨] (أرسلناك)، والتاء[٩] للمبالغة بمعنى (كافًا).

● **قوله: (وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالًا، نحو: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا):**

قال نجم الدين: « هذا رَدٌّ على النحاة، فإنَّ جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال »[١٠]، وإن كان جامدًا[١١] تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق، فقالوا في[١٢] (**هذا بسرًا أطيب منه رطبًا**): هذا مبسرًا أطيب منه مرطبًا، قال المصنف[١٣]: (لا حاجة إلى التأويل، بل كل ما دل على هيئة صح وقوعه حالًا، ولا حاجة إلى تَـكَلّفِ تأويل الاشتقاق)[١٤] هذا ما ذكره نجم الدين[١٥]، فـ (بسرًا) و

---

(١) في قوله: (الحال تابع لصاحبها) يلاحظ تذكير (تابع) وتأنيث (لصاحبها)، والحال تذكر وتؤنث، لكن الأفضل إما أن تذكر فيقال: تابع لصاحبه، أو تؤنث فيقال: تابعة لصاحبها.

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٧٧).

(٣) ساقط من (ك).

(٤) ﴿ ...بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾.

(٥) ساقط من (ك).

(٦) ليست في (س).

(٧) في (س): كاف.

(٨) ليست في (س).

(٩) ممن قال بأن (كافة) حال من الكاف والتاء للمبالغة: ابن هشام الأنصاري. انظر: أوضح المسالك (ص٣٢٨).

(١٠) شرح الكافية (١/ ٢٠٧).

(١١) في (س): جامد. وهو خطأ؛ لأنه خبر كان منصوب.

(١٢) ليست في (س).

(١٣) ابن الحاجب.

(١٤) انظر: شرح ابن الحاجب على الكافية (ص٤٠)، ولم يكن النقل بالنص، ونص ما قاله ابن الحاجب: (فلا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق ولا إلى تكلفه).

(١٥) شرح الكافية (١/ ٢٠٧)، ونص ما قاله نجم الدين: (قال المصنف: وهو الحق لا حاجة إلى هذا =

(رطبًا) حالان، والعامل في (رطبًا) (أطيب) بالإجماع؛ لأنه مشتق من الفعل، واختلفوا في العامل[١] في[٢] (بسرًا)، فقال أبو علي[٣] الفارسي[٤]: العامل فيه (هذا)؛ «لأنه بمعنى أبسر، وحرف التنبيه؛ لأنه بمعنى أُنَبِّهُ، ولا يصح أن يكون العامل فيه (أطيب)»[٥] لامتناع تقديم معمول اسم التفضيل عليه لضعفه، وقال المصنف[٦]: (العامل في (بسرًا) و (رطبًا) جميعًا (أطيب)؛ لجواز قولهم: (تَمْرُ نَخْلِي بسرًا أطيب منه رطبًا)، فإذا صح أن يعمل اسم التفضيل وهو[٧] (أطيب) في (بسرًا) - مع تقدمه - في هذا المثال بالاتفاق، فكذا في غيره، نحو (هذا بسرًا أطيب منه رطبًا)، فإنْ قال أبو علي[٨]: تقديم معمول اسم التفضيل ضعيف و إعمال[٩] اسم الإشارة مع تقدمه قوي، فلا يعدل إلى الضعيف مع وجود القوي، أجاب المصنف[١٠] بأن قال: لو كان العامل في (بسرًا) (هذا) لتقيدت الإشارة بالبسرية، ولزم ألا يقال هذا الكلام إلا في حال البسرية.

قال نجم الدين[١١]: « ونحن نعلم ضرورة أنه يصح أن يقال: (هذا بُسْرًا أطيب منه رطبًا) في غير حال البسرية، ولأنه لو كان العامل في (بسرًا)[١٢] (هذا) لم

= التكلف؛ لأن الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حده... إلخ).

(١) في (س): عامل.

(٢) ليست في (س).

(٣) انظر: المسائل الحلبية (ص١٣١، ١٣٢)، حيث قال: (لا يخلو العامل من أن يكون (هذا) أو (أطيب) أو مضمرًا بتقدير: إذ كان أو إذا كان)، ثم قال في (ص١٣٢): (وإن لم يكن لك بد من إعمال الظرف أعملت هذا في نفس الحال، واستغنيت عن إعمال المضمر). وانظر: التاج المكلل في شرح المفصل (٨٤/ أ).

(٤) ليست في (خ، ك).

(٥) ساقط من (خ).

(٦) شرح الكافية (ص٤٠، ٤١)، والرأي ليس له، وإنما قال: « فذهب قوم إلى أن العامل هو اسم الإشارة، وقوم إلى أنه أطيب، وهذا هو الصحيح... إلخ ».

(٧) في (ك): الذي هو.

(٨) أبو علي الفارسي، وتقدم رأيه.

(٩) ليست في (س).

(١٠) شرح الكافية (ص٤١)؛ وليس هذا ما قاله ابن الحاجب بالنص وإنما مع التصرف، ولعل الرصاص لم ينقله عن ابن الحاجب مباشرة، وإنما نقله عن نجم الدين. انظر: شرح الكافية لنجم الدين الرضي (١/ ٢٠٨).

(١١) شرح الكافية (١/ ٢٠٨).

(١٢) في (س): بسر.

يكن لقوله[1]: (أطيب)[2] تعلق به، فكأنه قال: (هذا أطيب منه رطبًا)، فيؤدي إلى تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حال[3] واحدة، وذلك لا يجوز[4]، ألا ترى أنك تقول: زيد قائمًا أحسن منه قاعدًا، ولا يجوز: زيد[5] أحسن منه قاعدًا ».

● **قوله: (وتكون جملةً خبرية)[6]:**

أي: وتكون الحال جملة خبرية كما تكون[7] مفردًا؛ لأن الحال حكم[8] على صاحبها، والحكم[9] يكون بالمفرد والجملة على ما تقدم في خبر المبتدأ، وإنما قال: جملة خبرية؛ لأن الحال كالخبر[10]، فيجب[11] أن تكون محتملة[12] للصدق والكذب، ولا بد في الحال إذا وقعت جملة من رابط[13] يرجع منها إلى صاحبها ليربط بينهما وهو الضمير والواو يشعر بأن الجملة وقعت حالًا.

● **قوله: (فالاسمية بالواو[14] والضمير، أو بالواو، أو بالضمير على ضعف...):**

اعلم أن الجملة الواقعة حالًا لا تخلو إمّا أن تكون اسمية أو فعلية.

والفعلية لا تخلو إمًّا أن يكون فعلها مضارعًا مثبتًا أو مضارعًا منفيًّا، أو ماضيًا مثبتًا أو منفيًّا.. فهذه خمس جمل.

* **فالاسمية**[15] بالواو والضمير، نحو (جاءني زيد وغلامه راكب)، فـ(غلامه راكب) جملة اسمية، وهي حال مع الواو والضمير، وبالواو وحده نحو (جئتك والشمس طالعة)، وبالضمير وحده على ضعف؛ لأن الواو تشعر بالحال من أول وهلة، وذلك[16] نحو (كلمته فُوهُ إلى فِيَّ)، فقولنا: (فوه) مبتدأ، و (إلى فِيَّ)

---

(١) ليست في (خ).
(٢) في (خ): لأطيب.
(٣) في (ك): حالة.
(٤) في (ك): ولا يجوز ذلك.
(٥، ٦) ليست في (س).
(٧) في (س): يكون.
(٨) في (س): تحكم.
(٩) في (ك): واحكم.
(١٠) ليست في (س)، وفي (خ): خبر.
(١١) في (س): يجب.
(١٢) في (ك): محتملًا.
(١٣) في (ك): ربط.
(١٤) في (خ): بالواو بالواو.
(١٥) في (خ): الاسمية.
(١٦) ليست في (س).

خبره، وهذه الجملة حال من (كلمته)، وفيها ضمير من غير واو[١].

* ومثال الفعلية التي[٢] **فعلها مضارع مثبت**: (جاء زيد يضحك)، فـ (يضحك) حال بالضمير وحده؛ لمشابهة (يضحك) ضاحكًا اسم الفاعل، فكما أن[٣] اسم الفاعل إذا وقع حالًا بالضمير وحده من غير واو فكذا المضارع المثبت، **وأما الثلاثة الباقية** وهي: المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي فبالواو والضمير نحو (جاء[٤] زيد وما يركب)، ﴿وجاء زيد﴾[٥] وقد ركب، و (جاء زيد وما ركب)، أو بالواو[٦] وحده نحو (جاء زيد وما تطلع الشمس)، و (قد تطلع الشمس)، و (ما طلعت[٧] الشمس)، أو بالضمير وحده نحو (جاء زيد ما يركب)، و (جاء زيد قد ركب)، و (جاء زيد ما ركب)، فهذه تسع مسائل.

● **قوله: (ولا بد في الماضي المثبت من (قد) ظاهرة أو مقدرة)..**

لأن الماضي ﴿يدل على الانفصال، والحال يدل﴾[٨] على عدم الانفصال، فلا بد من (قد) لِتُقَرِّبَ[٩] الماضي من الحال، ومثال (قد) الظاهرة[١٠] ما تقدم، ومثال المقدرة قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠][١١]، أي: قد حصرت[١٢] وإنما قيد الماضي بالمثبت لأنه إذا كان منفيًا استمر ذلك[١٣] النفي إلى الحال فلم يُحْتَجْ إلى (قد)، ذكره ركن الدين[١٤].

● **قوله: (ويجوز حذف العامل...):**

أي العامل في الحال إذا دلت[١٥] عليه[١٦] قرينة، كما جاز ذلك في المفعول

---

(١) في (س): الواو.
(٢) في (ك): الذي. وهو خطأ؛ لأن الفعلية (مؤنث).
(٣) في (س): فكان.
(٤) في (ك): جاءني.
(٥) ساقط من (س).
(٦) في (س): وبالواو.
(٧) في (خ): طلع.
(٨) ساقط من (س).
(٩) في (س): لتميز.
(١٠) في (س): ظاهرة.
(١١) من قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ ...﴾.
(١٢) في (خ): قد حصرت صدورهم.
(١٣) ساقط من (س).
(١٤) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٢٧).
(١٥) في (س): دل.
(١٦) ليست في (خ).

به والمصدر[(١)] وغيرهما، ومثاله قولك للمسافر: (**راشدًا مهديًّا**)؛ أي: اذهب راشدًا مهديًّا، فحذف العامل[(٢)] للقرينة الدالة عليه في تلك الحال.

● **قوله: (ويجب في المؤكدة...):**

أي: يجب حذف عامل[(٣)] الحال المؤكدة[(٤)]، مثل: (**زيد أبوك عطوفًا**)، فـ (زيد) مبتدأ، و (أبوك) خبره، و (عطوفًا) حال مؤكدة العامل فيها واجب[(٥)] حذفه، تقديره: (أُثْبِتُهُ) عطوفًا[(٦)] أو (أَحُقُّه)[(٧)] عطوفًا، وهي حال من المفعول، وهو الضمير المنصوب في (أثبته) أو (أحقه)، وإنَّما وجب حذف الفعل[(٨)] لأن الأب يشعر[(٩)] بالتعطف[(١٠)] وثبوته.

● **قوله: (وشرطها أن تكون مُقَرِّرَة لمضمون[(١١)] جملة[(١٢)] اسمية):**

أي: شرط المؤكدة التي يجب حذف فعلها أن تكون مؤكدة لجملة اسمية، قال نجم الدين[(١٣)]: « وهذا على مذهب من قال: إنَّ الحال المؤكدة لا تجيء إلا بعد الجملة الاسمية، والظاهر أنها تجيء بعد الجملة[(١٤)] الفعلية أيضًا، ولا يجب حذف الفعل[(١٥)] العامل[(١٦)] نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ [التوبة: ٢٥][(١٧)]، ,وقوله تعالى,[(١٨)]: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة: ٦٠][(١٩)]،

---

(١) في (س): وفي المصدر.
(٢) ليست في (خ، ك).
(٣) في (ك): العامل.
(٤) في (س): في المؤكدة.
(٥) في (ك): فعل واجب... إلخ.
(٦) ليست في (خ).
(٧) في (خ): أحقه وأثبته.
(٨) في (خ): الفاعل. وهو خطأ.
(٨، ٩) في (س): مشعر.
(١١) ليست في (س).
(١٢) في (س): لجملة.
(١٣) شرح الكافية (١/ ٢١٤).
(١٤) ليست في (س، ك).
(١٥) ليست في (ك).
(١٦) ليست في (س).
(١٧) من قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ... ﴾.
(١٨) ليست في (ك).
(١٩) وتمامها: ﴿ ۞ وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِن رِّزْقِ اللَّهِ ... ﴾ .

وقوله تعالى: ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾ [النمل: ١٠][1]، و مثل[2]: (تبسم ضاحكًا)[3] »، فإنَّ هذه أحوال مؤكدة والعامل فيها الفعل المذكور.

* * *
* *
*

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾.

(٢) ليست في (س، ك).

(٣) اقتباس من قوله تعالى: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾ [النمل: ١٩].

[باب التمييز]

● قوله: (التميز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة):

* قوله: (ما يرفع الإبهام) ‹يدخل فيه: عين جارية›[١].

* ‹وقوله: (المستقر) يخرج عنه ما يرفع الإبهام غير المستقر، نحو (رأيت عينًا جارية›[٢]، فإنَّ العين تحتمل الجارية والمبصرة وغير ذلك، فإذا قال: (جارية) رفع الإبهام الحاصل في العين[٣]، لكنَّ ذلك الإبهام عارض غير مستقر؛ لأن لفظ العين لم يضعه واضع اللغة لجميع[٤] ما يطلق عليه لفظ العين مشتركًا كما وضع لفظ العدد ‹نحو (عشرين)›[٥] مشتركًا بين كل معدود من الثياب والدراهم والرجال وغير ذلك، لكن وضع لفظ العين لمدلول معين[٦]، ثم اتفق من ذلك الواضع أو من واضع آخر من العرب أن وضع ذلك اللفظ لمدلول آخر، فوقع الاشتراك فطرأ[٧] الإبهام، فجارية في (عين جارية) صفة لا تمييز، فاعرفه.

واعترضه نجم الدين وقال: « الإبهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك »[٨].

* قوله: (عن ذات): احتراز من الحال، فإنّها ترفع الإبهام عن هيئة الذات لا عن نفس[٩] الذات، إذا قلت: (جاء زيد ضاحكًا).

* قوله: (مذكورة أو مقدرة): ‹تفصيل لتلك الذات؛ لأن التمييز يكون عن ذات مذكورة›[١٠]، وذلك في المقادير، وهو المعدود والمكيل والموزون[١١]

---

(١) ساقط من (خ)، وجاء مكانه: (يعم).
(٢) ساقط من (ك).
(٣) في (ك): في المعنى والعين.
(٤) في (ك): بجميع.
(٥) ساقط من (خ).
(٦) في (س): متعين.
(٧) في (ك): لطرو.
(٨) انظر: شرح الكافية لنجم الدين (١/ ٢١٦).
(٩) صحته: الذات نفسها. لأن لفظ التأكيد لا يتقدم على المؤكد، وإن قالوا: إن كتاب سيبويه فيه هذا التعبير، فإنه قليل في ذاته.
(١٠) ساقط من (خ).
(١١) في (خ): المكيل والموزون والمعدود.

والممسوح[١] والمقدر بالممسوح، وقد ذكرها[٢] في المقدمة.

والتمييز عن ذات مقدرة هو[٣] الواقع بعد جملة أو ما ضاهاها.

● قوله: (**فالأول - يعني التمييز عن ذات مذكورة - عن مفرد مقدار[٤] غالبًا**):

قوله: (غالبًا): احتراز[٥] من نحو (خاتم حديدًا)، فإنَّ حديدًا تمييز عن ذات وهي (خاتم)، وهو غير مقدار؛ لأن المقدار ما كان له قدر يعرف به وزنًا أو كيلًا أو عددًا[٦] أو مساحة.

● قوله: (**إمَّا في عددٍ نحو: عشرون درهمًا، وسيأتي**) بيان تمييز[٧] الأعداد في باب العدد؛ لأنه باب مستقل[٨] يذكر فيه [أقسام العدد[٩] و] تفاصيله.

● قوله: (**وإمّا في غيره...**):

أي: غير العدد من وزن (**نحو: رطل[١٠] زيتًا، ومنوان[١١] سمنًا**)، أو كيل نحو (قفيزان[١٢] برًّا)، أو مساحة (نحو (جريب نخلًا)، **وقوله**)[١٣]: (**على التمرة مثلها زبدًا**)[١٤]، قال ركن الدين: « هذا محتمل لهما، يعني الوزن والمساحة،

---

(١) في (خ): والمساحة.
(٢) يعني: ابن الحاجب في الكافية.
(٣) في (ك): وهو.
(٤) في (س): مقدر.
(٥) ليست في (س).
(٦) في (س): احترازًا.
(٧) في (س): أو عددًا أو كيلًا... إلخ.
(٨) ساقط من (خ).
(٩) في (س): رطلان.
(١٠) في (ك): أو كيل ومنوان سمنًا. وهو خطأ صححه بعد هذا الموطن مباشرة.
والمنا هو: الكيل أو الميزان الذي يوزن به، بفتح الميم مقصورًا ويكتب بالألف، والمكيال: الذي يكيلون به السمن وغيره، وتثنيته: منوان ومنيان، والأول أعلى. قال ابن سيده: وأرى الياء معاقبة لطلب الخفة، وهو أفصح من المن. لسان العرب، مادة (مني) (٣/ ٥٤١).
(١١) القفيز هو: مكيال معروف وهو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق، وهو من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعًا، جمعه: أقفزة وقفزان. اللسان: (قفز).
(١٢) في (س): جريبين. والجريب من الطعام والأرض مقدار معلوم. قال الأزهري: الجريب من الأرض مقدار معلوم الذراع والمساحة، وهو عشرة أقفزة، كل قفيز منها عشرة أعشراء، فالعشير جزء من مائة جزء من الجريب. لسان العرب، مادة (جرب).
(١٣) ساقط من (ك).
(١٤) سبق الكلام عليه في (ص٢٣٠).

والمصنف[١] جعله مثالًا للممسوح، وفيه نظر»[٢].

● قوله: (فيفرد إن كان جنسًا):

أي: يفرد التمييز حال[٣] التثنية والجمع إنْ كان جنسًا، والمراد بالجنس: ما يطلق على القليل والكثير نحو: الزيت والماء والعسل والخل[٤]، فإنَّ الماء[٥] يطلق على القطرة وعلى البحر وكذلك العسل ونحوه، واسم الجنس بخلاف الجنس، وهو ما يطلق على واحد من الجنس لا بعينه، ولا يطلق على أكثر من واحد[٦] نحو[٧]: رجل وثوب وجمل ونحو ذلك، وإنَّما لم تجز[٨] تثنية الجنس كالعسل[٩] ونحوه[١٠] ولا جمعه لعدم الحاجة إلى ذلك؛ لأنه يطلق على القليل والكثير.

● قوله: (إلا أن[١١] يقصد[١٢] الأنواع):

يعني أنك إذا قصدت الأنواع المختلفة جاز تثنية الجنس وجمعه؛ لقصد الدلالة ⌈على ذلك⌉[١٣]، فتقول: عندي رطل عسلًا، ورطلان عسلين، وأرطال أعسالًا.

● قوله: (ويجمع في غيره):

أي: يجمع[١٤] التمييز في غير الجنس نحو (عندي قنطار أثوابًا)، و (قِمَطْرٌ[١٥] كتبًا)، ونحو ذلك؛ لأن[١٦] اسم الجنس نحو: ثوب وكتاب، يصح تثنيته وجمعه؛

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٤٢)، وليس فيه ما يدل على ذلك؛ لأنه مثل للوزن برطل زيتًا ولم يصرح بالممسوح، ولم أعثر عليه في مكان آخر من آثاره.

(٢) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٢٨).

(٣) في (ك): حا.

(٤) في (ك): وأصل الخل.

(٥) في (ك): لفظ الماء.

(٦) في (ك): الواحد.

(٧) في (ك): وذلك نحو.

(٨) في (س): يجز.

(٩) ليست في (خ، ك).

(١١، ١٢) ليست في (س).

(١٢) في (خ): يقصد. وفي (س): بقصد.

(١٣) ساقط من (س).

(١٤) في (س): ويجمع.

(١٥) هو: ما يصان فيه الكتب، وهو شبه سَفْط يسف من القصب، قال ابن الكميت:

ليس بعلم ما يعي القِمَطر ... ما العلم إلا ما وعاه الصدر

انظر: تاج العروس (٣/ ٥٠٦)، لسان العرب، مادة (قمطر).

(١٦) في (خ): وذلك لأن.

لأنه لا يطلق على القليل والكثير فاعرف ذلك[١].

● **قوله: (ثم إنْ كان بالتنوين أو بنون التثنية جازت الإضافة):**

يعني الاسم المفرد المميز، بتنوين أو بنون تثنية جازت الإضافة:

يعني إضافته إلى التمييز فتقول: (رطل زيت[٢])؛ بحذف التنوين من (رطل)، وجرِّ الزيت[٣]، و (قفيزا بُـرٍّ[٤]) بحذف النون من (قفيزان) وجرِّ البُـرِّ، [وذلك لأن[٥] التمييز يحصل مع الجر كالنصب][٦].

● **قوله: (وإلَّا فلا):**

أي[٧]: وإنْ لم يكن المميز[٨] بتنوين ولا نون التثنية بل[٩] هو بغيرهما، وذلك نحو (عشرون درهمًا)، [و (على التمرة مثلها زبدًا)، ففي هذا لا تجوز الإضافة، أما نحو (عشرون رهمًا)][١٠] فلأنه[١١] لا[١٢] يستقيم حذف النون ولا إبقاؤها، أما الحذف فلأن النون من نفس[١٣] الكلمة، وأما إبقاؤها فلأنها نونٌ تشبه نون الجمع، فكما أن نون الجمع تحذف مع الإضافة في (ضاربوك) فكذلك ما أشبهها، قال ركن الدين[١٤]: هذا تعليل المصنف، وفيه نظر؛ لأنه يجوز أن تقول: (عشروك) إذا كان لك عشرون درهمًا أو عبدًا أو نحو[١٥] ذلك، و لكنْ[١٦] إنَّما امتنع إضافة (عشرون) إلى مميزه لئلا يلتبس التمييز بالمالك، فإذا قلت: (عشرو رجل)، لم يعلم هل العشرون رجال أو لرجل، وهي دراهم [أو عبيد][١٧]

---

(١) في (ك): فاعرفه.
(٢) في (ك): وزيت.
(٣) في (س): (وجرة زيت)، حيث ورد في هذه النسخة على أنه مثال آخر حذف فيه التنوين من (جرة).
(٤) في (ك): برا. وليس كذلك؛ لأنه أصبح مضافًا إليه مجرورًا، وقد قال بعدها: وجر البر.
(٥) في (س): لأنهم قالوا.
(٦) ساقط من (خ).
(٧) جاء بدلًا منها في (س): يعني.
(٨) في (س): التمييز. وهو خطأ.
(٩) في (خ): يريد بل... إلخ.
(١٠) ساقط من (خ).
(١١) في (خ): فإنه.
(١٢) ليست في (خ).
(١٣) الصواب: الكلمة نفسها. وقد درج المؤلف على ذلك.
(١٤) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٢٩)، ولم يقل: عشروك، وإنما قال: عشري رمضان.
(١٥) في (ك): ونحو.
(١٦) ليست في (ك).
(١٧) ليست في (خ).

أو غير ذلك، فتركت إضافة[١] ذلك إلى التمييز لأجل الفرق.

وأما[٢] (على التمرة مثلها زبدًا) فإنَّما لم تجز إضافة[٣] مثلها[٤] إلى (زبدًا)[٥] لأنه مضاف إلى الضمير، فلم تجز إضافته مرة أخرى إلى الزبد لأنه يؤدي إلى فساد المعنى.

● **قوله: (وعن غير مقدار مثل[٦]: خاتم حديدًا):**

هذا الذي احترز عنه أولًا بقوله: (**فالأول عن مفرد مقدار غالبًا**)؛ لأن (**خاتمًا**)[٧] مبهم[٨] [يحتمل الحديد والفضة][٩]، فلما قال: (**حديدًا**) تميز، لكن الخاتم غير مقدار معلوم.

● **قوله: (والخفض أكثر):**

يعني بإضافة الخاتم إلى (حديد)[١٠]؛ لأنه ليس من باب المقادير، فكانت الإضافة أولى لأنها الأصل.

[تمييز النسبة]

● **قوله: (والثاني: عن نسبة في جملة أو ما ضاهاها...):**

* يريد (**الثاني**) من قسمي التمييز؛ لأنه قَسَّمَ التمييز أولًا إلى تمييز عن ذات مذكورة وهو ما تقدم، وإلى تمييز عن ذات مقدرة وهو هذا.

* **قوله: (عن نسبة في جملة أو ما ضاهاها)**: فالجملة نحو (**طاب زيد نفسًا**)، والمضاهي لها[١١] هو المشابه لها، وذلك نحو (**زيد طَيِّبٌ**[١٢] **أبًا، وأُبوَّةً،**

(١) إضافة إضافة.

(٢) عطف على قوله قبل ذلك: أما نحو (عشرون درهمًا).

(٣) في (خ): إضافتها.

(٤) ليست في (خ).

(٥) في (خ، ك): زبد. وفي هذه الحالة يجوز النصب على الحكاية، والجر بـ (إلى) المتقدمة عليها.

(٦) في (خ): في مثل. وفي (ك): نحو.

(٧) في (ك): الخاتم.

(٨) في (خ): مبهمًا. وليس كذلك؛ لأنه خبر (أن) فحقه الرفع، وفي (ك): فيه إبهام.

(٩) ساقط من (ك).

(١٠) في (خ، س): الحديد.

(١١) ليست في (س)

(١٢) في (س): طاب زيد. وقد أثبت نص الكافية.

وداراً، وعلماً): [أو في إضافة نحو: يعجبني طيبه أبًا وأبوةً ودارًا وعلمًا][1]، فقوله (طيِّب): صفة مشبهة نحو (جَيِّد)، وَ (طِيبُه)[2] مصدر مضاف إلى فاعله، وهما مضاهيان[3] للفعل[4]، وكذلك سائر[5] الأسماء المشتقة ونحوها.

وإنَّما كانت الجملة وما ضاهاها عن ذات مقدرة لأن قولك: (طاب) لا إبهام فيه، وكذلك (زيد)، وإنَّما حدث الإبهام[6] من[7] نسبة الطيب إلى زيد، وهو في المعنى[8] لأمر يتعلق بزيد وذلك هو: النفس أو الأب[9] أو العلم[10] أو الدار[11] ونحو ذلك، فتلك ذات مقدرة، فإذا أردت التمييز أظهرتها فقلت: طاب زيد نفسًا أبًا علمًا دارًا، وإنَّما كَثَّرَ الأمثلة فقال: يعجبني طِيبُهُ أبا وأبوة ودارًا وعلمًا؛ لأن (أبًا) اسم جنس يصح تثنيته وجمعه، ويصح أن يكون عبارة عنه وعن متعلقه وهو (أَبُوهُ)، و (أبوّة)[12] جنس يطلق على القليل والكثير، ولا يثنى ولا يجمع إلا أن تَقْصِدَ الأنواع، ويصح أن يكون له ولمتعلقه و (دارًا) متعلّق[13] به[14]، وهي: اسم جنس يجوز[15] تثنيته[16] وجمعه[17]، و (علمًا) متعلق به، وهو جنس يطلق على القليل والكثير، ولا يثنى ولا يجمع إلا أن تقصد الأنواع كما[18] تقدم، فلذلك جعلها أربعة أمثلة في المصدر[19] [وهو (طِيبُهُ)، وفي][20] الصفة[21] [وهو قوله: (طيِّب)][22].

---

(١) ساقط من (خ).

(٢) في (س، ك): طيبة. وليس كذلك؛ بدليل قوله: مصدر مضاف إلى فاعله، فالهاء هو الفاعل.

(٣) في (س): مضافتان. وهو خطأ؛ لأن الفعل لا يضاف إليه.

(٤) في (س): إلى الفعل.

(٥) في (خ): فالمضاهي الأسماء... إلخ.

(٦) ليست في (خ، س).

(٧) في (ك): عن.

(٨) ليست في (س).

(٩) في (ك): والأب.

(١٠) في (س، ك): والعلم.

(١١) في (س، ك): والدار.

(١٢) في (س): والأبوة.

(١٣) في (ك): يتعلق.

(١٤) في (س): به له.

(١٥) في (ك): يصح فيها.

(١٦) في (ك): التثنية.

(١٧) في (ك): والجمع.

(١٨) في (خ): على ما.

(١٩) في (ك): الصفة.

(٢٠) ساقط من (ك).

(٢١) في (ك): المصدر.

(٢٢) ساقط من (ك).

● **قوله: (ثم إن كان اسمًا يصح جعله لما انتصب عنه جاز أن يكون له ولمتعلَّقه):**

يريد: إنْ كان التمييز اسمًا يصح أن يكون لما انتصب عنه يعني[1] بسببه، فإنه يصح أن يكون الأب هو زيد، والأب إنَّما انتصب بسبب زيد، وذلك نحو (طاب زيد أبًا)، فإنَّ التمييز وهو قوله[2]: (أبًا) جائز أن يكون ‹هو زيدًا، والمراد: طاب زيد أبًا لأولاده.

قوله: (جاز[3] أن يكون›[4] لمتعلقه): يعني أن يكون المراد بالأب في (طاب زيد أبًا) ‹أبو زيد›[5]، يعني[6]: طاب أبو زيد، وكذلك (طاب زيد أُبُوَّةً) فإنَّه يجوز أن يكون المراد بالأبوة أبوة زيد لأولاده، ‹فتكون له›[7]، ويجوز أن يكون لمتعلقه وهو (أبوه)، ولا يرد على الشيخ[8] أن يقال: قلت: ما جاز أن يكون ‹له جاز أن يكون›[9] لمتعلقه، ونحو (طاب زيد نفسًا) النفس لـ (زيد)، ولا يصح أن تكون[10] لمتعلقه، قال ركن الدين: « المراد به إذا أمكن ذلك - وهو لا يمكن - أن يكون المراد بالنفس غير زيد؛ لأن النفس هاهنا بمعنى الذات »[11].

● **قوله: (وإلا فهو لمتعلقه):**

أي: وإن لم يكن التمييز يصح ‹أن يكون›[12] لما انتصب عنه أي بسببه وهو المميَّز كان لمتعلقه، نحو (طاب زيد دارًا وعلمًا[13])؛ فإنَّ (دارًا) و (علمًا) لا يصح أن يكونا هما[14] زيدًا[15] كما كان الأب هو زيدًا، وإنَّما يكونان لمتعلقه؛ أي[16]

---

(١) في (خ): أي.
(٢) ليست في (خ).
(٣) في (ك): وجاز.
(٤) في (ك): أي.
(٥) ساقط من (ك).
(٦) في (ك): أي.
(٧) ساقط من (خ).
(٨) ابن الحاجب.
(٩) ساقط من (س)
(١٠) في (خ، س): يكون.
(١١) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٣١)، وهو منقول بالمعنى.
(١٢) ساقط من (ك).
(١٣) في (ك): أو علمًا.
(١٤) ليست في (س).
(١٥) في (خ): زيد. وليس كذلك؛ لأنه خبر (كان) منصوب.
(١٦) في (س): أن.

لشيء متعلق بزيد، فالدار متعلق بزيد[١] تعلق الملك، والعلم متعلق بزيد[٢] تعلق الحصول به وله[٣]، و (دارًا)[٤] اسم جنس، و (علمًا) جنس على ما تقدم.

● قوله: (فيطابق فيهما ما قصد):

أي: يطابق في الصورتين؛ وهما: ما يصح أن يكون له ولمتعلقه، وما لا يصح أن يكون إلا لمتعلقه على حسب ما قصد[٥]، يعني: إنْ قصد[٦] مفردًا أفرد التمييز، وإنْ قصد مثنًّى ثنى، وإنْ قصد الجمع جمع، فتقول إذا كان التمييز لما انتصب عنه: طاب زيد أبًا لأولاده، وطاب الزيدان[٧] أبوين لأولادهما، وطاب الزيدون آباءً[٨] لأولادهم، وكذلك إذا قصدت[٩] به متعلقه ولم تقصده نفسه: (طاب زيد أبًا) إذا أردت: أبًا له، و (طاب زيد أبوين) إذا أردت أباه وأمه [أو أبًا له[١٠] وجدًّا له[١١]]، و (طاب زيد آباء[١٢]) إذا أردت آباءه[١٣] وأجداده، وعلى ذلك فقس.

● قوله: (إلا أن يكون جنسًا):

أي: يطابق التمييز - في الصورتين - ما قصد[١٤] من الإفراد والتثنية والجمع، إلَّا إذا[١٥] كان التمييز جنسًا فإنه لا يطابق حينئذ، كالعلم[١٦] والأبوة؛ لأنه يطلق على القليل والكثير على ما تقدم.

● قوله: (إلَّا أن يقصد[١٧] الأنواع) المختلفة..

فحينئذ تجوز المطابقة فتقول: (طاب زيد أُبُوَّتين)، فإنْ أردت زيدًا[١٨]

(١، ٢) في (ك): به.
(٣) ليست في (خ).
(٤) في (س): دار.
(٥) في (خ، ك): ما قصدت.
(٦) في (خ): قصدت.
(٧) في (ك): الزيدين.
(٨) في (خ، ك): أبا.
(٩) في (س): قصد. والأولى أن يكون بالخطاب في الفعلين.
(١٠، ١١) ساقط من (ك).
(١٢) في (خ، ك): أبا. وليس كذلك.
(١٣) في (خ): آباؤه. وفي (س): آباه. وفي (ك): أباه.
(١٤) ما قصد في الصورتين.
(١٥) في (ك): إذ.
(١٦) في (س): في العلم.
(١٧) في (خ): تقصد.
(١٨) في (س): زيد. وليس كذلك؛ لأنه مفعول به منصوب.

فالمراد أبوته لأولاده و أبوته[١] لمن اتخذه ابنًا - وإنْ لم يكن من صلبه[٢] -، وإنْ أردت مُتعلَّقه فالمراد أبوّة زيد من جهة أبيه وأمه[٣] أو[٤] من جهة آبائه، وعلى ذلك فقس، وكذلك تقول: (طاب زيد علمين)؛ أي: طاب[٥] زيد[٦] بسبب[٧] علمين مختلفين، وكذلك: (طاب علومًا).

● قوله: (وإنْ كان صفة كانت له وَطِبْقِهِ):

أي: (وإنْ كان) التمييز (صفة) يعني اسم فاعل نحو: فارس، وراكب، (كانت له[٨])، [أي كانت الصفة له][٩]، أي لِمَا انتصب[١٠] عنه وهو المميز[١١]، ولا تكون[١٢] لمتعلقه.

* قوله: (وطبقه): يعني[١٣] تكون مطابقة للمميز في الإفراد والتثنية، تقول: (للَّـه دره فارسًا)[١٤]، و (للَّـه دَرُّهُمَا فارسين)، و (للَّـه درهم فرسانًا).

● قوله: (واحتملت الحال):

يعني: احتملت الصفة الواقعة تمييزًا[١٥] أن تكون منتصبة على الحال لا على التمييز، وهذا قول بعضهم، قال المصنف: (لكنَّ جعله[١٦] تمييزًا[١٧] أولى من جعله حالًا؛ لأن التمييز يفيد مدحه بالفروسية مطلقًا، ونصبه على الحال يفيد

---

(١) ليست في (س).
(٢) في (س): صلته.
(٣) ليست في (س).
(٤) في (ك): ومن.
(٥) ليست في (س).
(٦) ليست في (خ، س).
(٧) في (س): بنسبة.
(٨) في (ك): كانت الصفة له.
(٩) ساقط من (ك).
(١٠) في (س): ينتصب.
(١١) في (س): التمييز.
(١٢) في (خ): ولا يصح أن يكون.
(١٣) في (س): أي.
(١٤) الأصل: أن الرجل إذا كثر خيره قيل: للَّـه دره، أي: له إحماد ما ينيله، والدر عندهم: الخير، وأصله اللبن، ثم كثر المثل حتى قالوا لكل ما تعجبوا منه: للَّـه دره، ويقولون عند المدح: در دره، وعند الذم: لا در دره. انظر: اللسان، مادة (درر)، وجمهرة الأمثال للعسكري (٢/ ٢١٠)، وشرح المفصل (٢/ ٧٠)، وشرح الرضي (١/ ٢٢٠).
(١٥) ليست في (خ)، وفي (س): تميز.
(١٦) الضمير يعود على مؤنث وهو (الصفة)، وإنما جاء به مذكرًا لأنه صادق على (فارس).
(١٧) في (س، ك): لكن جعل فارسًا تمييزًا... إلخ.

المدح في حال كونه فارسًا لا غير، وما أفاد المدح في جميع الأحوال فهو أولى[١]، هذا كلام المصنف[٢]، قال نجم الدين: « ولا أرى بينهما فرقًا »[٣].

* * *

● قوله: (ولا يتقدم التمييز):

يعني: لا يتقدم على عامله.

* **أما تمييز المفرد** وهو: تمييز المقادير المذكورة فلا يجوز اتفاقًا؛ لضعف العامل، فلا يجوز: (درهمًا عشرون)، ولا (زيتًا رطل)، ولا (بُرًّا قفيزان)، ولا[٤] ما أشبه ذلك؛ لأن العامل ضعيف؛ لأنه إنَّما عمل (عشرون) في (درهمًا) لأنه أشبه الفعل مشابهة ضعيفة، وهي[٥] كونه تامًّا كما أن الفعل يتم بفاعله، ذكره نجم الدين[٦]، وقال الزمخشري[٧]: (عشرون درهمًا) مثل: (ضاربون زيدًا)، و (رطلٍ زيتًا) مثل: (ضارب زيدًا[٨]).

* وأما[٩] **تمييز الجملة** وما ضاهاها فلا يجوز تقديمه[١٠] أيضًا؛ لأنه في[١١] المعنى[١٢] فاعل، والفاعل لا يتقدم على الفعل؛ لأنك إذا قلت: (طاب زيد نفسًا)، فالمعنى: طابت نفسه، والسبب في العدول إلى (طاب زيد نفسًا) التأكيد والمبالغة؛ لأنك إذا قلت[١٣]: (طاب زيد)، فالطيب [في المعنى][١٤] لأمر يتعلق[١٥] بزيد[١٦]..

---

(١) شرح الكافية (ص٤٣)، ونص ما قاله المصنف: « والصحيح أنه تمييز؛ لأن المعنى على مدحه بالفروسية مطلقًا، فإذا جعل حالًا اختص المدح، فيتقيد فيتغير المعنى المقصود؛ فلذلك قال الأكثرون بكونه تمييزًا ».

(٢) ليس هذا نص ما قاله المصنف، وانظر ما قاله في الهامش السابق.

(٣) انظر: شرح الكافية (١/ ٢٢٢).

(٤) في (س): وما.

(٥) في (خ): وهو. وليس كذلك؛ لأنه يعود على (مشابهة) وهي مؤنث، ويجوز (وهو) باعتبار (اللفظ)، ولكنه تمحل.

(٦) شرح الكافية (١/ ٢٢٣).

(٧) انظر: المفصل (ص٦٥).

(٨) في (خ): ضرب.

(٩) معطوف على قوله: أما تمييز المفرد.

(١٠، ١١) ليست في (خ).

(١٢) في (خ): لمعنى.

(١٣) في (س): تقول إذا قلت.

(١٤) ليست في (خ).

(١٥) في (خ، س): متعلق.

(١٦) في (س): بنفس زيد.

وهو مبهم، فتفسرهُ[١] بقولك[٢] نفسًا أو أبًا أو علمًا[٣]، فيحصل الإبهام أوّلًا والتفسير ثانيًا، فيكون أبلغ من تفسيره من أول الأمر.

● قوله: (والأصح ألا يتقدم على الفعل خلافًا للمازني[٤] والمبرد)[٥]:

يعني فإنَّهما أجازا أن يتقدم التمييز إذا كان العامل فيه فعلًا نحو (طاب زيد نفسًا)، قالا: لأن الفعل قَوِيٌّ، واحتجا بقول الشاعر[٦]:

٥٣. أتهجرُ ليلى بالفراقِ حبيبَها ... وما كان نفسًا بالفراقِ تطيبُ[٧]

والجواب: أنه لا يجوز ذلك[٨] لما تقدم من أن التمييز في المعنى فاعل ولا يتقدم، وأما البيت فلا حجة فيه؛ لأن الرواية: (وما كان[٩] نفسي بالفراق تطيب)، ذكره المصنف[١٠]، ومع الاحتمال يبطل الاحتجاج؛ [لأنه لا يحتج بما هو محتمل][١١].

* * *

---

(١) في (ك): تفسيره. (٢) في (ك): قولنا.

(٣) في (خ): أبًا أو نفسًا أو علمًا. وفي (س): نفسًا وأبًا وعلمًا. وفي (ك): نفسًا أو أبًا وعلمًا.

(٤) انظر: الأصول لابن السراج (١/ ٢٢٣). (٥) المقتضب (٣/ ٣٦).

(٦) ينسب البيت لأكثر من قائل؛ فقد نسب في الخصائص (٢/ ٣٨٤) إلى المخبل السعدي: ربيعة ابن مالك بن ربيعة بن عوف السعدي، أبي يزيد، من بني أنف الناقة من تميم، شاعر فحل من مخضرمي الجاهلية والإسلام. انظر: الشعر والشعراء (ص٢٠٤)، وخزانة البغدادي (٢/ ٥٣٥، ٥٣٦)، واسمه فيها: ربيع بن ربيعة بن عوف.

ونسب إلى أعشى همدان واسمه عبد الرحمن بن عبد اللّه، انظر: ديوانه (ص٧٥).

وقيل: هو لقيس بن معاذ الملوح. انظر: العيني (٣/ ٢٣٥)، وليس في ديوانه.

(٧) يروى البيت بـ: (أتهجر ليلى للفراق)، كما يروى: (وما كان نفسي).

والشاهد فيه: في قوله: (وما كان نفسًا بالفراق تطيب)، حيث تقدم التمييز (نفسًا) على عامله، وهذا لا يجوز في سعة الكلام عند البصريين، وقد أجازه الكوفيون، واحتجوا بهذا البيت. انظر: المقتضب (٣/ ٣٧)، وجمل الزجاجي (ص٢٤٣)، والخصائص (٢/ ٣٨٤)، والإنصاف (ص٨٢٨)، وابن يعيش (٢/ ٧٣، ٧٤)، والعيني (٣/ ٢٤٥)، والهمع (١/ ٢٥٢)، والأمالي الشجرية (١/ ١٦٤)، والخزانة (١/ ٢٧٠)، والأشموني (٢/ ٢٠١).

(٨) ليست في (خ). (٩) في (ك): ما كان.

(١٠) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٣٥٧)، ولم يذكره في شرحه للكافية.

(١١) ساقط من (ك).

[المستثنى]

● **قوله: (المستثنى متصل ومنقطع، فالمتصل: الْمُخْرَجُ من متعدد لفظًا أو تقديرًا بإلا وأخواتها):**

المستثنى على ضربين كما ذكر[١]، فالمتصل: ما أُخْرِجَ بـ (إلَّا) أو أحد أخواتها عمَّا فيه تعدد لفظًا[٢] نحو (جاءني الرجال إلا زيدًا)، فـ (زيد) مخرج عن[٣] متعدد لفظًا[٤]؛ لأن (الرجال) جمع (رجل).

وقوله: (أو تقديرًا): نحو (جاءني القوم إلا زيدًا)، فـ (زيد) مخرج عن (القوم) وهو غير متعدد لفظًا[٥] لأنه لا مفرد له، هذا ما ذكره[٦] ركن الدين[٧]، وقال[٨] نجم الدين: « المخرج من[٩] متعدد لفظًا نحو (جاءني القوم إلا زيدًا)، والمخرج[١٠] من متعدد تقديرًا نحو (ما جاءني إلا زيد[١١])، أي: ما جاءني أحد إلا زيد، وهو الاستثناء[١٢] المُفرَّغ؛ لأن المستثنى منه مقدر غير ملفوظ به[١٣] »[١٤].

● **قوله: (والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج):**

أي: الاستثناء[١٥] المنقطع هو المذكور بعد (إلا) أو إحدى[١٦] أخواتها، هكذا ذكره ركن الدين[١٧]، وإنْ لم يكن مخرجًا نحو (جاءني القوم إلا حمارًا)، فالحمار غير مخرج من القوم؛ لأنه غير داخل فيهم.

---

(١) في (س): ذكره.
(٢) في (خ، س): لفظًا أو تقديرًا. وليس كذلك؛ لأنه أراد بيان التعدد لفظًا ثم تقديرًا، بدليل قوله بعد ذلك في جميع النسخ: وقوله أو تقديرًا. فورودها في الموضع الأول في غير مكانها.
(٣) في (خ، س): عن.
(٤) ليست في (س).
(٥) ساقط من (ك).
(٦) في (خ): هكذا ذكره.
(٧) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٣٤).
(٨) في (ك): قال.
(٩) في (س): عن.
(١٠) في (س): أو المخرج.
(١١) في (س): زيدًا. وليس كذلك؛ لأن الاستثناء مفرغ.
(١٢) في (س): المستثنى.
(١٣) ليست في (خ).
(١٤) انظر: شرح الكافية (١/ ٢٢٤).
(١٥) في (خ، ك): المستثنى.
(١٦) في (خ، س): أحد.
(١٧) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٣٥).

واعلم أن الاستثناء باعتبار عقليته مشكل؛ لأنك إذا قلت: جاء القوم إلا زيدًا، فَإِنْ قلت: إِنَّ زيدًا غير داخل في القوم، فهو خلاف الإجماع عند أهل اللغة، ذكره[1] نجم الدين[2]، وإنْ قلت: إنَّه داخل و (إلا)[3] لإخراج (زيد) منهم، كان المعنى: جاء زيد مع القوم ولم يجئ[4] معهم[5]، وهذا[6] تناقض ظاهر، ويلزم منه الكذب، وقد ورد في الكتاب العزيز كقوله[7] تعالى: ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت: ١٤]، فيكون المعنى: لبث الخمسين ولم يلبث الخمسين، واللّـه تعالى لا يجوز عليه الكذب، فاختلف العلماء في تحقيق ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول[8]: قال[9] أبو علي[10] وأبو هاشم[11]: « هو غير داخل، وإن (القوم) عام مخصوص، وإن قوله: (إلا زيدًا) قرينة مخصصة دالة على أن مراد المتكلم بقوله: قام القوم إلا زيدًا، أي غير زيد »، قال نجم الدين: « وليس بشيء؛ لإجماع أهل اللغة على أن المستثنى مخرج، والإخراج[12] بعد الدخول، وهو قول أبي بكر[13] الباقلاني[14] »[15].

---

(١) شرح الكافية (١/ ٢٢٥).
(٢) ساقط من (خ).
(٣) ليست في (ك).
(٤) في (س): يجيء زيد.
(٥) ساقط من (خ).
(٦) في (خ، س): فهذا.
(٧) في (ك): قال.
(٨) ساقط من (س، ك).
(٩) في (خ): الأول لبعضهم. وفي (ك): فقال بعضهم.
(١٠) لم أعثر عليه فيما بين أيدينا من كتبه، وانظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٢٢٥)؛ حيث قال: (وقال آخرون)، ثم أورد الرأي.
(١١) لعله تحريف عن ابن أبي القاسم وهو الشيخ الوحيد للرصاص، وقد تقدمت ترجمته في قسم الدراسة، وربما يكون تحريفًا عن ابن هشام، لكني لم أجد هذا الرأي في كتبه.
(١٢) في (ك): وإلا للإخراج.
(١٣) هو: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر، قاض من كبار علماء الكلام، انتهت إليه رياسة مذهب الأشاعرة، ولد في البصرة، وتوفي سنة (٤٠٣ هـ)، له من الكتب: إعجاز القرآن وهو مطبوع، والإنصاف وهو مطبوع، ومناقب الأئمة ودقائق الكلام، والملل والنحل، وغيرها. انظر: وفيات الأعيان، (٤/ ٢٦٩)، والديباج المذهب (ص٢٦٧).
(١٤) ساقط من (خ، ك).
(١٥) شرح الكافية (١/ ٢٢٥).

وقال[١] القاضي عبد الجبار[٢]: « هو غير داخل، لكنه قال: [المستثنى و][٣] المستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد، فقولك[٤]: (عشرة إلا درهمًا[٥]) بمنزلة (تسعة) لا فرق بينهما، [فلا دخولٍ ولا إخراجٍ][٦] »، قال نجم الدين: « وهو غير[٧] مستقيم؛ لأن إجماعهم على أن المستثنى مُخْرَجٌ يُبْطِلُ هذا، وأيضًا فإن العشرة تدل على خمستين[٨] و (إلّا) على الإخراج والدرهم مخرج، ولا يفهم من حروف (تسعة) شيء من ذلكٍ[٩] »[١٠].

القول الثالث: واختاره ابن الحاجب[١١]، قال: وهو القوي[١٢] الصحيح المندفع عنه الإشكالات كلها، إنك لا تحكم على كلام متكلم بالصحة حتى تعلم قطعه الكلام، فالمستثني منه مراد[١٣] به الجميع من أفراده من غير حكم بالإسناد، فأخرج منه المستثنى على التحقيق ثم حكم بالإسناد؛ لأنه[١٤] لا يحكم عالم بلغة العرب على كلام متكلم إذا قال: (عندي له عشرة) بالإقرار عند نطقه بها حتى يعلم قطعه الكلام؛ لِعِلْمِنَا بأنه[١٥] يجوز له أن يذكر ما يخرجه قبل الحكم.

---

(١) هذا هو القول الثاني من الأقوال الثلاثة. انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٢٢٥)، وفيه نص ما قاله القاضي عبد الجبار مع نسبته إليه.

(٢) هو: عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن خليل بن عبد اللّه الهمداني، الأسترابادي، (أبو الحسن)، فقيه أصولي، متكلم مفسر مشارك في بعض العلوم، تولى القضاء بالرأي، وتوفي في ذي القعدة سنة (٤١٥ هـ)، له مؤلفات كثيرة منها: تفسير القرآن، دلائل النبوة في مجلدين، طبقات المعتزلة، تنزيه القرآن عن المطاعن، وأمالٍ في الحديث. انظر: تاريخ بغداد (١١/ ١١٣ - ١١٥)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٠٢، ٢٠٣).

(٣) ساقط من (خ).

(٤) في (خ، ك): فقوله.

(٥) في (خ): درهم.

(٦) ساقط من (ك)، انظر ما قاله القاضي عبد الجبار في شرح الكافية لنجم الدين (١/ ٢٢٥).

(٧) في (خ): وليس بمستقيم.

(٨) في نسخ التحقيق: خمسين. وهو خطأ، والصواب ما أثبت.

(٩) في (خ): شيء من حروف تسعة من ذلك. وفيه تكرار.

(١٠) شرح الكافية (١/ ٢٢٥)، وقد أخذه من ابن الحاجب في شرحه للكافية (ص٤٤).

(١١) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٤٤).

(١٢) ليست في (خ).

(١٣) في (خ): المراد. وفي (س): يراد.

(١٤) في (س): فأخرج منه المستثنى لأنه لا يحكم... إلخ، وهو تكرار لا داعي له.

(١٥) في (س): أنه.

● **قوله: (وهو منصوب إذا كان بعد إلا غير الصفة في كلام موجب):**

نحو: قام القوم إلا زيدًا.

اعلم[١] أن المستثنى كما ذكر الشيخ في المقدمة على **أربعة أضرب:**

الأول[٢]: يجب نصبه.

والثاني: يجوز نصبه على الاستثناء، ويختار فيه البدل من المستثنى منه على حسب إعرابه في نصبه ورفعه وجره.

والضرب الثالث: يعرب المستثنى[٣] على حسب العوامل، وهو المستثنى المفرَّغ[٤].

والضرب الرابع: يجب فيه خفض المستثنى.

أما الضرب الأول وهو الذي يجب فيه نصب المستثنى، وذلك[٥] في خمسة مواضع كما ذكر في المقدمة:

الأول: أن يكون المستثنى بعد (إلا) التي هي غير صفة في كلام موجب، والمراد بالموجب: ألا يكون نفيًا ولا نهيًا ولا استفهامًا، وذلك نحو قولك[٦]: (جاءني القوم إلا زيدًا)، فإنَّ قولك: (جاءني[٧] القوم) موجب؛ لأنه ليس بمنفي ولا فيه استفهام ولا نهي، و (إلَّا) غير صفة، فيجب نصب (زيد) على الاستثناء، وقد اختلف في عامل النصب في المستثنى، فقال البصريون[٨]: الفعل المتقدم أو معنى الفعل بواسطة (إلا)، وقال المبرد[٩]..............................

---

(١) قوله: (اعلم) يوحي بأن ما قبله من المتن، مع أن قوله: (قام القوم إلا زيدًا) ليس مما قاله ابن الحاجب، وإنما هو من الرصاص.

(٢) في (خ): الضرب الأول.

(٣) ليست في (ك).

(٤) وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه، ويعرب المستثنى كأنَّ (إلَّا) لم تكن موجودة.

(٥) في (س): فذلك.

(٦) في (ك): وقولك.

(٧) في (خ): جاء.

(٨) انظر: الإنصاف (ص٢٦١)، وعزاه صاحب الهمع (١/ ٢٢٤) إلى السيرافي وابن الباذش والفارسي وابن بابشاذ والرندي.

(٩) انظر: المقتضب (٤/ ٣٩٠)، والجنى الداني (ص٤٧٧)، والهمع (١/ ٢٢٤)، والإنصاف (ص٢٦١).

والزجاج[١]: العامل فيه (إلا) لحصول معنى الاستثناء بها، والعامل ما به يَتَقَوَّمُ المعنى المقتضى؛ لأنها نائبة عن أستثني[٢]، كما أن حرف النداء نائب عن (أنادي).

وقال الكسائي: « هو[٣] منصوب بـ (أَنَّ) المفتوحة المشددة[٤]، مقدرة بعد (إلا)، تقديره: (إلَّا أن زيدًا لم يقم) »[٥].

وقال الفراء: « (إلَّا) مركبة من (إنَّ) المشددة المكسورة و (لا) العاطفة، فحذفت النون الثانية من (إنَّ)، وأُدغمت النون الأولى في لام (لا)، فإذا انتصب الاسم بعدها فبـ (إنَّ)، وإن ارتفع[٦] فبـ (لا)[٧] العاطفة، وفيه نظر؛ لأن[٨] (لا) العاطفة[٩] لا تأتي[١٠] إلا بعد الإثبات، والاستثناء يكون بعد النفي والإثبات جميعًا »[١١].

وقال الفارسي: « بفعل مقدر تقديره: أستثني زيدًا، فالمستثنى - على هذا - مفعول به، وقد اعترض بأنه يلزمه جواز[١٢] الرفع على تقدير: امتنع زيد من القيام إذا قلت: (قام القوم إلا زيدًا)، والنصب واجب لا محالة »[١٣]، قال نجم الدين: « ويمكن الجواب عنه أنه ورد عن العرب منصوبًا فقدرنا فعلًا ناصبًا، ولو ورد مرفوعًا لقدرنا فعلًا يرفعه »[١٤]، وقال المصنف في شرح المفصل: (العامل فيه المستثنى منه بواسطة (إلا)؛ لأنه ربما لا يكون هناك فعل[١٥] يعمل، ولا معناه نحو (القوم إلا زيدًا إخوتك)، و (الزيدون إلا أخاك أصحابك)، فإنْ كان[١٦] ثَمَّ فعل فهو العامل

---

(١) انظر: الهمع (١/ ٢٢٤)، والجنى الداني (ص٤٧٧)، والإنصاف (ص٢٦١).
(٢) في (س): استثناء.
(٣) ليست في (خ).
(٤) ليست في (ك).
(٥) انظر: الجنى الداني (ص٤٧٧)، وفيه: حكاه السيرافي عن الكسائي.
(٦) في (ك): رفع.
(٧) في (ك): فعلى.
(٨) في (س): لأنه.
(٩) ساقط من (س).
(١٠) في (س): لا يأتي.
(١١) انظر: الجنى الداني (ص٤٧٧)، وفيه: حكاه السيرافي عن الفراء.
(١٢) ليست في (ك).
(١٣) انظر: الإيضاح العضدي (ص٢٠٦).
(١٤) شرح الكافية (١/ ٢٢٧).
(١٥) ليست في (ك).
(١٦) ليست في (س)

بواسطة (إلا)، هذا ما قالوه في المستثنى[١] المتصل)[٢]، فأما المستثنى المنقطع المنصوب فالعامل فيه (إلا)؛ لأنها بمعنى (لكن)، فإذا قلت: (جاءني القوم إلا حمارًا) فتقديره[٣]: لكنّ[٤] حمارًا لم يجئ معهم، فـ (حمارًا) اسم (لكن)، و (لم يجئ) خبرها، فاعرفه[٥]، وإنّما قال: إذا كانت (إلا) غير صفة؛ لأن (إلا) لو كانت صفة لم يجب نصب المستثنى، لكن يكون ما بعدها تابعًا لما قبلها على ما سيأتي[٦]، ولا يجوز أن تكون (إلا) صفة - في هذا - لأنها إنما تُحْمَلُ على الصفة إذا امتنع الاستثناء على ما سيأتي [في آخر الباب][٧]، ولا يجوز البدل في هذا فيرفع (زيد)؛ لأنه لو كان (زيد) بدلًا لفسد[٨] المعنى؛ لأن المبدل منه وهو (القوم) في حكم المطروح، ولو قلت في (جاءني القوم إلا زيدًا): (جاءني إلا زيدًا) لزم منه[٩] مجيء كل[١٠] أحد إليه [إلا زيدًا][١١]، وهو ظاهر الفساد، ذكر ذلك ركن الدين[١٢].

الموضع الثاني[١٣] مما يجب فيه نصب المستثنى: أن[١٤] يكون مقدمًا على المستثنى منه، نحو (ما جاءني إلا أخاك أحد)، ومنه قول الكميت[١٥]:

---

(١) في (ك): الاستثناء.

(٢) (١/ ٣٦٢)، ونص قول المصنف: (العامل فيه ما قبله بواسطة (إلا) وهو المذهب الصحيح)، وهذا الرأي ليس لابن الحاجب، وإنما ابن الحاجب قال: وقال بعضهم، والرأي للبصريين. انظر: الإنصاف (١/ ٢٦١)، فيكون ابن الحاجب قد آثر مذهب البصريين في هذا الموضوع.

(٣) في (س): فإن تقديره.

(٤) في (س): إلا.

(٥) ليست في (ك).

(٦) في (س): على ما سيأتي في آخر هذا الباب.

(٧) ساقط من (س)، وقد ورد في هذه النسخة قبل هذا الموضع في غير مكانه.

(٨) في (س): لنفس المعنى. وهو خطأ.

(٩) ليست في (ك).

(١٠، ١١) ليست في (س)

(١٢) انظر: الوافية في شرح الكافية (المتوسط) (ص١٣٥).

(١٣) الموضع الأول (ص٣٥٦).

(١٤) ليست في (خ).

(١٥) هو: الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي، أبو المستهل، شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة، اشتهر في العصر الأموي، أشهر شعره (الهاشميات) وهو مطبوع، وله ديوان شعر مطبوع أيضًا، توفي سنة (١٢٦ هـ). انظر: خزانة الأدب (١/ ٦٩، ٧١، ٨٦، ٨٧)، والشعر والشعراء (ص٢٩٠).

والبيت من إحدى قصائده في بني هاشم، ومطلعها:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ ... وَلَا لَعِبًا مني وذُو الشَّوقِ يَلْعَبُ

والشيعة: الأعوان والأحزاب. ومشعب الحق: طريقه، ويروى مكانه: (مذهب الحق مذهب). =

٥٤. ومـا لِـيَ إِلَّا آلَ أحمـدَ شيعـةٌ   ومالِـيَ إِلَّا مَشْعَبَ الحقِّ مَـشْعَبُ

فقوله: (إلا آل أحمد) مستثنى[١] مقدم، والمستثنى منه (شيعة).

وقوله: (إلا مشعب الحق) مستثنى مقدم، والمستثنى منه (مشعب) الآخر، وإنَّما وجب النصب إذا كان مقدمًا؛ لأنه لا يصح[٢] أن يكون بدلًا من المستثنى منه لتقدمه عليه[٣]؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه[٤].

الموضع الثالث مما يجب فيه نصب المستثنى عند الأكثر: أن يكون الاستثناء[٥] منقطعًا، نحو (ما في الدار أحد إلا حمارًا)، فأهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقًا، وبنو[٦] تميم **قسموا المنقطع قسمين**:

- أحدهما: أن يكون قبله اسم[٧] يصح حذفه، فيجوز فيه[٨] الرفع على البدل نحو (ما جاءني[٩] القوم إلا حمارًا)، أو (ما جاءني زيد إلا عمرًا)، فيجوِّزون رفع الحمار و رفع[١٠] عمرو على البدل؛ لأنه يجوز حذف ما قبلهما وهو: (القوم) و (زيد) في المثالين.

وإن كان قبل الاستثناء[١١] المنقطع اسم لا يجوز حذفه لم يجز البدل والرفع[١٢]، ؛واتفق أهل الحجاز وبنو تميم على وجوب نصبه في؛[١٣] نحو ؛قوله تعالى؛[١٤]: ....

= والشاهد فيه: في قوله: (إلا آل أحمد)؛ حيث تعين نصب المستثنى لتقدمه على المستثنى منه. وانظر: هاشميات الكميت (ص١١٩)، والمقتضب (٤/ ٣٩٨)، والإنصاف (ص٢٧٥)، وجمل الزجاجي (ص٢٣٤)، وابن يعيش (٢/ ٧٩)، والخزانة (٢/ ٢٠٧)، وشرح التصريح (١/ ٣٥٥)، والعيني (٣/ ١١١)، والأشموني (٢/ ١٤٩).

(١) ليست في (ك).
(٢) في (خ): لا يصلح.
(٣) ليست في (ك).
(٤) ليست في (خ).
(٥) في (خ، س): المستثنى.
(٦) انظر تفصيل مذهب أهل الحجاز وبني تميم في شرح التصريح (١/ ٣٥٢، ٣٥٣).
(٧) في (س): قسم. وهو خطأ.
(٨) ليست في (س)
(٩) في (ك): ماني.
(١٠) ليست في (خ).
(١١) في (خ): المستثنى.
(١٢) ليست في (ك)، وفي (س): الرفع والبدل.
(١٣) ساقط من (ك).
(١٤) ساقط من (خ، س).

﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣][1]، فالاستثناء منقطع من (عاصم) ولا يجوز حذفه، هذا الذي رواه نجم الدين[2]، وإنما وجب نصب المنقطع عند أهل الحجاز مطلقًا لأنه امتنع البدل فيه؛ لأنه لو أبدل مما قبله لكان بدل غلط، وهو غير موجود في فصيح الكلام، وقد ورد الاستثناء[3] المنقطع في القرآن الكريم نحو[4] قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠، ٣١][5]، وإنما قال الشيخ[6]: (أو منقطعًا في الأكثر إشارة إلى لغة بني تميم)، ومنها قول الشاعر:

٥٥. وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلَّا اليعافيرُ وإلَّا العِيسُ[7]

فإنَّ (اليعافير[8]) – ‹وهي الظبا›[9] – و (العيس) استثناء منقطع، وقد رفعه على البدل من (أنيس).

وأما الموضع الرابع[10] مما يجب فيه نصب المستثنى: فهو إذا كان المستثنى بعد (خلا) و (عدا) في[11] الأكثر، نحو (جاءني القوم خلا زيدًا، وعدا زيدًا)، أي ‹خلا بعضهم زيدًا و›[12] عدا بعضهم زيدًا، وإنما وجب النصب لأن (خلا)

---

(١) ﴿قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ ۚ قَالَ ... وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ﴾ [هود: ٤٣].

(٢) شرح الكافية (١/ ٢٢٩)، حيث نص نجم الدين على اتفاق بني تميم وأهل الحجاز على وجوب النصب، ولم يقل: (استثناء منقطع من عاصم ولا يجوز حذفه).

(٣) في (خ): المستثنى.

(٤) في (س): في.

(٥) ﴿... أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ [الحجر: ٣١].

(٦) ابن الحاجب في الكافية.

(٧) البيت لجران العود، وهو من بحر الرجز، وهو في ديوانه بهذا الترتيب:

بسابسا ليس بها أنيس الذئب أو ذو لبد هموس
وبقر ملمع كنوس إلا اليعافير وإلا العيس

واليعافير: جمع يعفور (بفتح الياء وضمها)، وهو الظبي في لون التراب.

والشاهد فيه: حيث رفع (اليعافير) و (العيس) على البدل من (أنيس)، وهو استثناء منقطع. انظر مراجع البيت في: ديوانه (ص٥٢)، وسيبويه (١/ ١٣٣)، والمقتضب (٢/ ٣١٩، ٣٤٧)، والإنصاف (ص٢٧١)، وشرح التصريح (١/ ٣٥٣)، والهمع (١/ ٢٥٥ و ٢/ ١٤٤)، والأشموني (٢/ ١٤٧).

(٨) في (خ، س): فاليعافير.

(٩) ساقط من (خ، س).

(١٠) الموضع الثالث (ص٣٥٩).

(١١) في (خ، س): عند الأكثر.

(١٢) ما بين المعقوفين ساقط من (خ).

و (عدا) فعلان، والفاعل (بعضهم) المقدر، و (زيدًا) مفعول به، ذكره ركن الدين[١]، وقال نجم الدين[٢]: فاعل (خلا) و (عدا) عند النحاة (بعضهم)، وفيه نظر؛ لأن المقصود أَنَّ زيدًا لم يكن معهم، فالأولى[٣] أن يكون[٤] الضمير راجعًا[٥] إلى مصدر الفعل، فإذا قلت: (جاء القوم خلا زيدًا) أي خلا مجيئهم زيدًا، وإنما قال: وخلا وعدا[٦] في الأكثر؛ لأن الأخفش[٧] أجاز الجر بهما على أنهما حرفا جر. ذكره السيرافي[٨].

وأما الموضع الخامس مما يجب فيه نصب المستثنى: وهو إذا[٩] كان بعد (ما[١٠] خلا) و (ما عدا) و (ليس) و (لا يكون)، وإنَّما وجب نصبه لأن (ما) مصدرية في قوله: (ما خلا) و (ما عدا)، والمصدرية لا تدخل إلا على الفعل، والجر بعدهما إنما هو على أنهما حرفا جر، فإذا[١١] وجب كونهما فعلين[١٢] ففاعلهما مضمر تقديره: ما خلا بعضهم زيدًا، فقوله[١٣]: (زيدًا) مفعول به، أي: خاليًا بعضهم زيدًا، وإنَّما وجب نصبه بعد (ليس) و (لا يكون) لأنهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر والمستثنى بعدهما هو الخبر، فوجب نصبه لذلك، فإذا قلت: (جاء القوم ليس زيدًا)؛ أي: ليس بعضهم زيدًا.

● **قوله: (ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد إلا في كلام غير موجب وَذُكِرَ[١٤] المستثنى منه[١٥] نحو ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾** [النساء: ٦٦][١٦] **و ﴿ إِلَّا**

---

(١) انظر: الوافية في شرح الكافية (المتوسط) (ص١٣٦).

(٢) شرح الكافية (١/ ٢٣٠).

(٣) في (س): فأولى.

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (خ): راجع. وليس كذلك؛ لأن خبر يكون منصوب.

(٦) في (س): عدا وخلا.

(٧) انظر: شرح المفصل (٢/ ٧٨)، وشرح الكافية للرضي (١/ ٢٢٩).

(٨) انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٢٢٩).

(٩) في (س): إذا ما.

(١٠) ليست في (س).

(١١) في (ك): وإذا.

(١٢) في (ك): فعل. وهو خطأ.

(١٣) ليست في (خ، س).

(١٤) في (س): ذكر.

(١٥) في (ك): والمستثنى منه مذكور.

(١٦) ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا۟ مِن دِيَٰرِكُم ... مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴾.

قليلًا ﴾[١]:

هذا هو الضرب الثاني[٢] وهو الذي يجوز فيه نصب المستثنى على الاستثناء، ويجوز فيه البدل من المستثنى منه[٣] فتعربه على حسب إعراب المستثنى منه؛ فإن كان مرفوعًا رفعته نحو (ما جاءني أحد إلا زيد)، و (ما رأيت أحدًا إلا زيدًا)، و (ما مررت بأحدٍ إلا بزيدٍ)، فرفع (زيد) ونصبه وجره على البدل من (أحد) على حسب إعرابه.

* **وإنما قال: (في كلام غير موجب)**؛ لأنه لو كان موجبًا لكان[٤] الضرب الأول الذي يجب فيه النصب على الاستثناء[٥] ولا يجوز فيه البدل؛ لأنه يؤدي إلى فساد المعنى على ما تقدم.

* **وإنما قال: (وذكر المستثنى[٦] منه)**؛ لأنه لو لم يذكر المستثنى منه وكان[٧] محذوفًا لكان ذلك[٨] الاستثناء المفرغ[٩]، وهو الضرب الثالث[١٠] وسيأتي.

* **وإنما قال: (ويجوز النصب ويختار البدل)** في هذا الضرب المذكور؛ لأن عامل البدل أقوى وأظهر من عامل الاستثناء، وعامل الاستثناء ضعيف وهو شَبَهُهُ بالمفعول به.

ولذلك[١١] وقع في عامل النصب اختلاف بين النحاة على ما تقدم [في أول الباب][١٢]، وذلك لعدم ظهوره فَتَكَلَّفَ كل منهم تقدير عاملٍ.

● **قوله: (ويعرب على حسب العوامل إذا[١٣] كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد):**

هذا هو الضرب الثالث، وهو الذي يعرب فيه المستثنى بإعراب المستثنى

---

(١) الرفع قراءة الجمهور، والنصب قراءة أبي وابن أبي إسحاق وابن عامر وعيسى بن عمر. انظر: الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٣٩٢)، والبحر المحيط (٣/ ٢٨٥)، وحجة القراءات (ص ٢٠٦).

(٢) الضرب الأول (ص٣٥٦).

(٣) في (س): وهو الذي يجوز فيه البدل من المستثنى منه، ونصب المستثنى على الاستثناء.

(٤) في (ك): كان.

(٥) في (س): لا يجوز بدون عاطف.

(٦) في (ك): والمستثنى منه غير مذكور.

(٧) في (س): وإن كان. وهو خطأ.

(٨) ليست في (ك).

(٩) تقدم بيانه (ص٣٥٦).

(١٠) في (س): الثاني. وهو خطأ.

(١١) في (ك): فلذلك.

(١٢) ساقط من (ك).

(١٣) في (س): وذلك إذا... إلخ.

منه على حسب العوامل، وذلك إذا كان المستثنى منه غير مذكور، وإنَّما يجوز حذف المستثنى منه في كلام غير موجب ليفيد الكلام، وهذا الذي سمته[١] النحاة الاستثناء المفرغ، ولا يصح في الموجب لعدم صحة المعنى[٢]؛ لأنه لا يفيد، وإنَّما سمي هذا النوع مفرغًا لأنك إذا حذفت المستثنى منه فَرَغَ العامل الذي كان يعمل في المستثنى منه وعمل في المستثنى، فإن اقتضى العامل الرفع رفع المستثنى نحو (**ما ضربني إلا زيد**)، تقديره: ما ضربني أحد إلا زيد، فحذف[٣] (أحد) وهو[٤] الفاعل وفُرِّغَ الفعل فرفع زيدًا[٥]، وكذلك إذا اقتضى العامل النصب نصب المستثنى نحو (ما ضربت إلا زيدًا)، وإن اقتضى العامل المصدر نصب المستثنى على المصدرية نحو (ما ضربت إلا ضَرْبَهُ)، وكذلك سائر الاستثناء يصح التفريغ فيها[٦] نحو (ما مررت إلا بزيد)، و (ما صمت إلا يوم الجمعة)، و (ما سرت إلا قدامك[٧])، و (ما ضربته إلا تأديبًا)، و (ما جاء زيد إلا راكبًا)، و (ما جاء زيد إلا والشمس طالعة)، ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ[٨] مَّعْلُومٌ[٩] ﴾ [الحجر: ٤] إذا كان الحال جملة[١٠]، و (ما امتلأ الإناء إلا ماء).

قال نجم الدين: « ولم يجئ في المفعول معه »[١١]، وإنما قال: وهو في غير الموجب لأنه لو كان الكلام موجبًا لم يفد، ألا ترى أنك لو قلت: (ضربني إلا زيدٌ) لكان[١٢] المعنى: ضربني كل أحد[١٣] إلا زيد، وهذا غير مستقيم؛ لأنه لا يصح أن يضربه كل أحد، وإنَّما قال: والمستثنى منه غير مذكور؛ لأنه لو كان مذكورًا والكلام غير موجب لكان الضربَ الثاني المتقدم[١٤]، وهو الذي يجوز فيه النصب و [يختار] البدل.

---

(١) في (س): تسميه.

(٢) في (س): الاستثناء.

(٣) في (س): وحذف.

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (س): زيد. وهو خطأ؛ لأنه مفعول به منصوب.

(٦) الهاء عائدة على (سائر).

(٧) في (ك): أمامك.

(٨) ساقط من (ك).

(٩) ليست في (س، ك).

(١٠) ساقط من (خ، س).

(١١) في شرح الكافية (١/ ٢٣٥).

(١٢) في (س): كان.

(١٣) في (ك): كل أحد ضربني... إلخ.

(١٤) ليست في (ك).

● قوله: (إلا أَنْ يستقيم المعنى...):

يعني أنه يشترط في الاستثناء المفرغ أن يكون الكلام غير موجب، ولا يجوز في الموجب إلا أن يستقيم المعنى، وذلك نحو (**قرأت إلا**[١] **يوم كذا**)؛ لأنه يصح أن يقرأ كل يوم من الأسبوع إلا[٢] يومًا[٣] منه، فكأنه قال: قرأت أسبوعًا إلا[٤] يوم الجمعة ونحوه[٥].

● قوله: (**ومن ثم لم يجز: ما زال زيد إلا عالمًا**):

«أي: ومن أجل أنه لا يجوز الاستثناء المفرغ في الموجب لم يجز (ما زال زيد إلا عالمًا)»[٦]؛ لأن (ما) للنفي و (زال) للنفي، وإذا دخل النفي على النفي أفاد الإثبات، فيصير معناه: ثبت زيد إلا عالمًا، أي: ثبت زيد في جميع أحواله إلا عالمًا، وذلك ظاهر الفساد فلم يجز.

● قوله: (**وإذا تعذر البدل على اللفظ أبدل**[٧] **على الموضع**):

يعني أنه إذا تعذر إبدال المستثنى من لفظ المستثنى منه أبدل من موضع المستثنى منه، **وذلك في ثلاثة مواضع**:

* **الأول: (ما جاءني من أحد إلا زيد)**[٨]: فإنه يجوز نصب (زيد) على الاستثناء[٩] ورفعه على البدل [من (أحد) على الموضع؛ لأن (أحد) فاعل، و (من) زائدة، ولا يجوز جره على البدل] من لفظ (أحد)؛ لأن البدل[١٠] بتكرير[١١] العامل، و (من) لا تزاد بعد الإثبات عند سيبويه[١٢]؛ لأن (إلا) هاهنا للإثبات، فلا يجوز: (ما جاءني من أحد من زيد)، وإذا بطل إبداله من اللفظ أبدل من المحل على ما تقدم[١٣].

(١، ٢) في (س): إلى.
(٣) في (س): يوم كذا منه.
(٤) في (س): إلى.
(٥) ليست في (خ، س).
(٦) ساقط من (ك).
(٧) هكذا في نسخ التحقيق، ونص الكافية: فعلى الموضع.
(٨) في (س): زيدًا. وقد أثبت نص الكافية.
(٩) في نسخ التحقيق: الاستثنى.
(١٠) في (ك): المبدل.
(١١) في (س): بتكرر.
(١٢) الكتاب (١/ ٣٦١).
(١٣) قبل قليل.

* **الموضع الثاني: (لا أحد فيها إلا عمرو): فإنَّ (عمرو)[١] لا يجوز إبداله** من لفظ (أحد)؛ لأنه لو أبدل من لفظه للزم[٢] تقدير (لا) عاملة بعد (إلا)، وهو غير جائز؛ لأن (إلا) للإثبات و (لا) للنفي.

* **الموضع الثالث: (ما زيد شيئًا إلا شيء [لا يعبأ به][٣]): فالشيء الثاني لا** يجوز إبداله من الشيء[٤] الأول؛ لأنه لو أبدل من لفظه للزم[٥] تقدير (ما) عاملة بعد (إلا)، و (ما) للنفي و (إلا) للإثبات، وذلك لا يجوز؛ لأن (ما) و (لا) إنما عملتا للنفي، وقد انتقض النفي[٦] بـ (إلا).

● **قوله: (بخلاف: ليس زيد شيئًا إلا شيئًا [لا يعبأ به][٧]):**

يعني أنه يجوز: (ليس زيد شيئًا إلا شيئًا) بنصب شيء الآخر على إبداله من شيء[٨] الأول، ولا يجوز ذلك في: (ما زيد شيئًا إلا شيء لا يعبأ به)؛ لأن (ليس) تعمل بعد (إلا)، و (ما) لا تعمل بعد (إلا)؛ لأنه إذا انتقض نفي (ليس) بـ (إلا) لكونها للإثبات فهي عملت للفعلية وهي باقية[٩]، فصح أن تعمل[١٠] (ليس) بعد (إلا)، ولم يصح أن تعمل[١١] (ما[١٢]) بعد (إلا)؛ لانتقاض معنى النفي الذي[١٣] عملتا[١٤] لأجله، ولم يبق لهما[١٥] معنى آخر يعملان به كما في (ليس).

● **قوله: ومن ثم جاز (ليس زيد إلا قائمًا)، [وامتنع (ما زيد إلا قائمًا)][١٦]:**

أي: ومن أجل أن عمل (ما)[١٧].................................

---

(١) في (خ): عمرًا.
(٢) في (خ، ك): لزم.
(٣) ساقط من نسخ التحقيق، وهو موجود في متن الكافية، وقد وردت في جميع النسخ عندما كرر المثال وأدخل عليه (ليس) بدلًا من (ما).
(٤) ليست في (ك).
(٥) في (خ، ك): لزم.
(٦) ليست في (س).
(٧) زيادة في نسخ التحقيق، وليست من نص المتن.
(٨) في (س): الشيء.
(٩) في (س): نافية. وهو خطأ.
(١٠، ١١) في (س): يعمل.
(١٢) ليست في (س).
(١٣) في (س): التي. وليس كذلك؛ لأنه يعود على النفي وهو مذكر.
(١٤) يعني: (ما) و (لا).
(١٥) في (ك): فيهما.
(١٦) ساقط من (خ).
(١٧) في (س): لا وما. وهو خطأ.

لأجل النفي ،وعمل (ليس) لأجل الفعلية،[1] لا لأجل النفي[2] جاز ،أن يقال،[3]: (ليس زيد إلا قائمًا)؛ لبقاء الفعلية التي تعمل[4] (ليس) لأجلها[5] بعد (إلا) إذا بطل النفي، وامتنع (ما زيد إلا قائمًا) لبطلان النفي الذي[6] تعمل لأجله[7] ما.

● **قوله: (ومخفوض بعد غير وسِوَى وسَوَاءٍ وسُوَى)[8]:**

هذا هو الضرب الرابع[9] الذي يجب فيه خفض المستثنى، وذلك أن المستثنى بعد (غير وسِوى وسَواء وسُوى) يجب جره؛ لأن هذه الأسماء لازمة للإضافة إلى ما بعدها، والمضاف إليه مجرور، وفي (سواء) أربع لغات: فتح السين مع المد، وكسرها مع القصر، قال نجم[10] الدين: (وهما المشهورتان)، وكسر السين مع المد، وضمه مع القصر[11].

● **قوله: (وبعد حاشا في الأكثر):**

وذلك لأنها حرف خفض، ،فتخفض ما بعدها،[12]، وإنما قال (في الأكثر) لأن المازني[13] حكى عن بعض العرب[14]: (اللَّـهم اغفر لي ولمن سَمِعَ حاشا الشيطانَ وابن الإصبعِ)[15] بنصب (الشيطان)، وهو شاذ عند سيبويه[16]، والتزم

(١، ٢) ساقط من (س).
(٣) ساقط من (ك)، وفي (س): تقول.
(٤) في (س): عملت.
(٥) في (خ، س): لها.
(٦) في (س): التي. وليس كذلك؛ لأن النفي مذكر.
(٧) في (خ، س): له.
(٨) زيادة في نسخ التحقيق، وليست من نص الكافية.
(٩) الضرب الثالث (ص٣٦٢).
(١٠) انظر: شرح الكافية (١/ ٢٤٤).
(١١، ١٢) ساقط من (ك).
(١٣) انظر: ابن يعيش (٢/ ٨٥)، وفيه: وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد أن أعرابيًّا... إلخ. وانظر: المغني (ص١٢٢)، والمحتسب (١/ ٣٤٢)، وفي الجنى الداني (ص٥١٣) رويت الحكاية عن أبي زيد والفراء والأخفش والشيباني وابن خروف، وروي: (حاشا الشيطان وأبا الإصبع).
(١٤) في (س): بعضهم.
(١٥) ليس هذا القول بنظم كما نبه عليه الشيخ خالد الأزهري، وأكد ذلك العلامة الصبان في حاشيته على الأشموني، حيث قَالَ: هذا نثر. انظر: المحتسب (١/ ٣٤٢)، والأشموني (٢/ ١٧٠)، وشرح المفصل (٢/ ٨٥)، وشرح التصريح (١/ ٣٦٥)، والرضي (١/ ٢٤٤)، والجنى الداني (ص٥١٣)، ورصف المباني (ص٣١٠).
(١٦) الكتاب (١/ ٣٧٧).

سيبويه[١] حرفية (حاشا) لقولهم: (حاشاي) من دون نون الوقاية، ولو كان فعلًا لم يجز ذلك، وعند الفراء[٢]: (حاشا) فعل لا فاعل له، والجر بعده بتقدير لام[٣] محذوفة لكثرة الاستعمال، وهو بعيد لحذف الفاعل وعمل الحرف[٤] وهو مقدر، وعند المبرد[٥] أنها تكون تارة فعلًا وتارة حرف جر، وإذا وليها اللام تعين عنده[٦] فعليته.

قال نجم الدين: « والأولى أنه مع اللام اسم لمجيئه[٧] معها[٨] منونًا[٩] كقراءة من قرأ (حاشًا لِلَّهِ) [يوسف: ٥١][١٠] بالتنوين[١١]، فنقول[١٢]: إنَّه مصدر بمعنى (تنزيهًا للّـه) »[١٣]، وزاد[١٤] الزمخشري[١٥] في المفصل[١٦] قسمًا خامسًا يجوز فيه الرفع والنصب والجر، وهو: ما استثني[١٧] بـ (لا سيما)، وسيأتي - [إن شاء اللّـه][١٨] - في آخر هذا[١٩] الباب.

● **قوله: (وإعراب (غير) فيه[٢٠] كإعراب المستثنى بـ (إلا) على التفصيل المتقدم):**

وذلك أن (غير) إذا استعمل في الاستثناء وجب جر ما بعده - وهو

---

(١) حيث قال في الكتاب (١/ ٣٧٧): وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده، وفيه معنى الاستثناء.

(٢) انظر: رصف المباني (ص٥١٢، ٥١٤).

(٣) أي: حاشا للّـه.

(٤) في (س): الجر.

(٥) المقتضب (٤/ ٣٩١)، وليس فيه التفصيل المذكور، وإنما فيه: « وما كان حرفًا سوى إلا فـ (حاشا)...، وما كان فعلًا فـ (حاشا)... ».

(٦) ليست في (خ).

(٧) في (س): لمجيئها. وليس كذلك؛ لأن الضمير (الهاء) يعود على الاسم.

(٨) في (س): معه. وليس كذلك؛ لأن الضمير (الهاء) يعود على اللام.

(٩) في (ك): منون. وليس كذلك؛ لأنه حال منصوبة.

(١٠) ﴿ قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ قُلْنَ ...مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ﴾ [يوسف: ٥١].

(١١) هذه قراءة أبي السمال. البحر المحيط (٥/ ٣٠٣)، وهي قراءة شاذة.

(١٢) في (س): فقوله. والقول لنجم الدين. انظر: شرح الكافية (١/ ٢٤٤).

(١٣) شرح الكافية (١/ ٢٤٤).

(١٤) في (ك): وقد زاد.

(١٥) تقدمت ترجمته في أول مرة ورد فيها.

(١٦) المفصل (ص٦٨، ٦٩).

(١٧) في (خ): المستثنى.

(١٨) ساقط من (خ، ك).

(١٩) ليست في (س).

(٢٠) ليست في (خ، س).

المستثنى - [بإضافة (غير) إليه، و (غير) اسم لا بد له من إعراب، فأعطي (غير) إعراب المستثنى][1] لو وقع بعد (إلا) على التفصيل المتقدم، فإنْ كان الكلام موجبًا والمستثنى منه مذكور[2] وجب النصب، نحو (جاءني القوم غيرَ زيد) بنصب (غير)، ولا يجوز خلافه، وكذلك إذا تقدم المستثنى[3] نحو (ما جاءني غيرَ أخيك أحد)، وكذلك إذا كان المستثنى منقطعًا نحو (ما جاءني القوم غيرَ حمار)، فهذه مواضع يجب فيها نصب (غير).

ويجوز النصب ويختار البدل إذا كان الكلام غير موجب والمستثنى منه مذكور، نحو (ما جاءني أحد غير زيد) بنصب[4] (غير) على الاستثناء ورفعها[5] على البدل، والبدل[6] أقوى على ما تقدم[7]، وإذا كان الكلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور أُعرب على حسب العوامل، وهو المفرغ على ما تقدم، تقول[8]: (ما جاءني غيرُ زيد)، و (ما رأيت غيرَ زيد)، [و (ما مررت بغيرِ زيد)][9]، [ونحو ذلك][10].

● **قوله: (و (غير) صفةٌ حُملت على (إلا) في الاستثناء، كما حملت (إلا) عليها في الصفة)**[11]:

اعلم أن أصل (غير) أن تكون صفة، ومعناها المغايرة وهي[12] خلاف

---

(١) ساقط من (ك).

(٢) في (س): مذكورًا. وليس كذلك؛ لأنه خبر مرفوع.

(٣) في (خ): المستثنى منه. وهو خطأ، وفي (س): المستثنى المتقدم.

(٤) في (س): فنصب.

(٥) في (خ، ك): ورفعهما. والمقصود المستثنى منه (أحد) و (غير)، ولا داعي للتثنية؛ لأن الكلام عن (غير) وحدها.

(٦) في (س): والمبدل.

(٧) جاء بعدها في (س): نحو (ما جاءني غير زيد). وليس هذا مكانه؛ لأنه استثناء مفرغ، وسيأتي بعد هذا بسطرين.

(٨) في (س): نحو.

(٩) ساقط من (س).

(١٠) ساقط من (ك).

(١١) زاد بعدها في (س): إذا كانت تابعة. وليس هذا مكانها.

(١٢) المغايرة.

المماثلة، وتكون المغايرة في الذات نحو (مررت برجل غير زيد) أي بإنسان آخر، وقد تكون في الصفة نحو (دخلت[١] بوجه[٢] غير الذي خرجت[٣] به)، فالوجه واحد والصفة متغايرة بالنظر إلى بشاشة الوجه وعبوسته، وأصل (إلا) أن تكون للاستثناء لا للصفة؛ لأن (إلا) حرف، وأصل الحروف ألَّا تكون صفة، قال الزمخشري: « وقد يتقارضان[٤] ما لكل واحد منهما [ما لصاحبه][٥]، فتحمل (غير) على (إلا) في استعمالها[٦] [في الاستثناء، وتحمل (إلا) على (غير) في استعمالها][٧] صفة، والجامع بينهما كون ما بعدهما مغايرًا[٨] لما قبلهما »[٩].

● **قوله: (إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء):**

يعني أن (إلا) إنما تكون صفة حملًا لها علي (غير) حيث يتعذر الاستثناء، وإنما يتعذر الاستثناء إذا[١٠] حصلت الشروط المذكورة، وذلك إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور.

● **قوله: (تابعة لجمع):** لأنها لو كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر[١١] الاستثناء؛ [لأن النكرة بعد النفي تفيد العموم][١٢] نحو (لا أحد فيها إلا عمرو)، ونحو[١٣] (ما جاءني أحد إلا زيد)[١٤]، وإنما قال: (منكور)؛ لأنها لو كانت تابعة لجمع معروف لم يتعذر [الاستثناء][١٥] نحو.........................

---

(١) في (ك): دخل.

(٢) في (خ، ك): غير الوجه.

(٣) في (خ، ك): خرج.

(٤) أي يعطي كل واحد منهما ما له لصاحبه، وأكثر ما يكون التقارض في المدح، قال في الصحاح (قرض): هما يتقارضان المدح إذا مدح كل منهما صاحبه. وعبارة الشارح مرتبكة، وصحتها: وقد يتقارض كل واحد منها ما لصاحبه.

(٥) زيادة من (س).

(٦) ليست في (خ).

(٧) ساقط من (ك).

(٨) في نسخ التحقيق: مغاير. وليس كذلك؛ لأنه خبر عن (كون) منصوب.

(٩) تقدمت ترجمته في أول وروده، ونص ما قاله الزمخشري: « واعلم أن إلا وغير يتقارضان ما لكل واحد منهما... ». المفصل (ص٧٠).

(١٠) في (س): حيث.

(١١) في (س): يبعد.

(١٢) ساقط من (خ).

(١٣) في (س): ويجوز.

(١٤) في (س): زيدًا.

(١٥) ساقط من (ك).

(ما جاءني الرجال إلا زيد[١])؛ لأنه حينئذ[٢] للاستغراق[٣] والعموم، وإنما قال: (**غير محصور**)؛ لأنها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء، نحو (لفلان عليَّ عشرة إلا درهمًا)، وإنما قلنا: إنها[٤] (**إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور تعذر الاستثناء؛ لأن الاستثناء**) إخراج الشيء من الشيء، لولا الإخراج لوجب دخول الْمُخْرَجِ في الْمُخْرَجِ منه، وإذا كان المستثنى منه جمعًا منكورًا غير محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى منه كـ (رجال) مثلًا[٥]، فإنه[٦] يحتمل أن يتناول الثلاثة فقط إذا قلت: (جاءني رجال إلا زيد[٧])، ويحتمل أن يكون (زيد)[٨] من الثلاثة وألا يكون منهم، فإذا لم يجب دخوله لم يكن[٩] استثناءً[١٠].

● **قوله:** [١١] **نحو** ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢][١٢]:

فـ ﴿ إِلَّا ﴾ صفة لـ ﴿ ءَالِهَةٌ ﴾، وحقها الرفع؛ لأن الموصوف وهو ﴿ ءَالِهَةٌ ﴾[١٣] مرفوع، لكن لَمَّا كانت حرفًا لم تقبل الإعراب فأعطي ما بعدها إعرابها، فرفعت الجلالة، و ﴿ ءَالِهَةٌ ﴾ جمع منكور غير محصور، أي: لو كان فيهما آلهة غير اللّه، قال ركن الدين[١٤]: « وفي كلام الشيخ[١٥] نظر؛ لأنه ينقض[١٦] [ما قاله][١٧] بقول القائل: (لفلان عليَّ[١٨] دراهم إلا درهمًا)، فإنه يصح الاستثناء مع أنه جمع منكور غير محصور، ويمكن الجواب [عن الشيخ][١٩] بأن (دراهم) محصورة[٢٠]

---

(١) في (خ، ك): زيدًا. وقد أثبت الراجح؛ لأن الإتباع أجود من النصب على أصل الباب.
(٢) في (ك): إذا أريد.
(٣) في (ك): الاستغراق الاستغراق.
(٤) في (خ): فإنه.
(٥) ليست في (ك).
(٦) ليست في (خ).
(٧، ٨) في (خ): زيدًا.
(٩) في (خ): يمكن.
(١٠) في (خ): الاستثناء.
(١١) ليست في (س).
(١٢) ﴿... فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٢].
(١٣) في (س): الآلهة.
(١٤) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٤١).
(١٥) ابن الحاجب.
(١٦) في (س، ك): ينتقض.
(١٧) ساقط من (ك).
(١٨) في (ك): علي له.
(١٩) ساقط من (ك).
(٢٠) في (ك): محصور.

في ثلاثة عرفًا، قال[١]: وينتقض بقولنا: (جاءني رجال عشرة إلا زيد)، فإنه يصح الوصف فيه[٢] مع أنها تابعة لجمع منكور محصور، قال ركن الدين: « فالأصوب أن يقال: إذا[٣] كانت[٤] تابعة[٥] لجمع غير متناول لما بعده، ويمكن أن يجاب[٦] عن الشيخ بأنه قد قال: لتعذر الاستثناء، فما تعذر كانت فيه[٧] صفة »[٨]، وما لم يتعذر صح فيه[٩] الاستثناء، فيندفع اعتراض ركن الدين.

● **قوله: (وضُعِّف في غيره):**

أي: وضعف جعل (إلا) صفة في غير ما جمع الشروط المتقدمة؛ لإمكان الاستثناء، كقوله:

٥٦. وكـلُّ أخٍ مُـفَـارِقُـهُ أخـوه   لَعَـمْـرُ أَبِيك إِلَّا الْـفَـرْقَـدَان[١٠]

فـ (إلا) صفة لـ (كل أخ)، وليس بجمع منكور غير محصور، وفيه شذوذان[١١]:

أحدهما: أنه وصف[١٢] كُلًّا، والقياس وصف ما يضاف إليه.

---

(١) ساقط من (ك).
(٢) ليست في (ك).
(٣) في (ك): إلا إذا.
(٤) في (س، ك): كان. وليس كذلك؛ لأن الكلام في (إلا).
(٥) في (س، ك): تابعًا. وليس كذلك؛ لأنها خبر عن كان، والاسم هو التاء ويعود على مؤنث.
(٦) هذا من كلام الرصاص.
(٧) ليست في (س).
(٨) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٤٢).
(٩) ليست في (س، ك).
(١٠) البيت لعمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد اللّه الزبيدي، فارس اليمن، وصاحب الغارات المشهورة، يكنى أبا ثور، شهد اليرموك والقادسية، له شعر جيد. توفي سنة (٢١ هـ). انظر: الإصابة (ص٥٩٧٢)، ومعاهد التنصيص (٢/ ٢٤٠)، وطبقات الشعراء لابن قتيبة (ص١٧٧)، كما ينسب البيت لحضرمي بن عامر.
المفردات: الفرقدان: نجمان يُهتدى بهما.
المعنى: أقسم بعمر أبيك أن لا بد للأخ أن يُفارق أخاه يومًا، ما عدا الفرقدين.
والشاهد فيه: وصف (كل) بقوله: (إلا الفرقدين)؛ أي: غير الفرقدين، والكوفيون على أن (إلا) هنا بمعنى الواو، فيصبح المعنى: وكل أخ مفارق أخوه، والفرقدان أيضًا.
(١١) الذي بيَّن الشذوذين ابن الحاجب. انظر: الإيضاح (١/ ٣٧١)، وقد زاد عليه الرصاص من كلامه.
(١٢) في (س): أن يصف.

الثاني: أنه جعل (إلا) صفة مع إمكان الاستثناء والله أعلم، وأيضًا فإنه فصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو (مفارقه)، والذي حمله على ذلك ضرورة الردف[1]، فإنه[2] لما التزم الألف [قبل النون][3] في شعره[4] لزمه في كل بيت.

● قوله: (وإعراب سوى[5] وسواء النصب على الظرف على الأصح):

اعلم أن مذهب سيبويه[6] أنَّ إعراب (سوى) و (سواء) النصب على الظرفية[7]، فإذا قلت: (جاء القوم سِوَى زيد) فكأنك قلت: مكان زيد، ولم يسمع فيها إلا النصب، وإنما قال: (على الأصح)؛ لأنه قد أجاز الكوفيون خروجها عن الظرفية[8] وإجراءها[9] مجرى (غير) في جواز رفعها ونصبها وجرها، كقوله[10]:

٥٧. ولم يبقَ سِوى العُدْوا ... نِ دِنَّاهُمْ كما دانُوا

وكقوله:

٥٨. تَجَانَفُ عن جوِّ اليمامةِ ناقتي ... وما قَصَدَتْ من أهلِها لِسِوائِكا[11]

(١) الردف: ألف أو ياء أو واو سواكن قبل حروف الروي معه. انظر: الكافي في العروض والقوافي (ص١٥٣).

(٢) في (خ): لأنه.

(٣) ساقط من (خ).

(٤) في (ك): الشعر.

(٥) زاد في (خ، س): سوى.

(٦) الكتاب (١/ ١٢، ١٣، ٢٠٢، ٢٠٣).

(٧) في (ك): الظرف.

(٨) في (خ): الظرف.

(٩) في (خ): وإجراوها، وفي (ك): وأجروها.

(١٠) القائل هو: الفند الزماني من قصيدة قالها في حرب البسوس، مطلعها:

صفحنا عن بني ذهل ... وقلنا القوم إخوان

واسمه: شهل بن شيبان بن ربيعة بن زمان الحنفي، من بني بكر بن وائل، شاعر جاهلي، توفي سنة (٧٠ ق هـ). انظر: خزانة الأدب (٢/ ٥٨).

والشاهد في البيت: حيث جاءت (سوى) مرفوعة على أنها فاعل، فقد خرجت عن النصب على الظرفية. وانظر: أمالي القالي (١/ ٢٦٠)، والخزانة (٢/ ٥٧)، والعيني (٣/ ١٢٢)، والهمع (١/ ٢٠٢)، والأشموني (٢/ ١٥٩)، والحماسة لأبي تمام (١/ ٦٠).

(١١) البيت للأعشى الكبير من قصيدة يمدح فيها هودة بن علي الحنفي. والبيت في ديوانه (ص١٣٩)، برواية: (جل) مكان (جو). وتجانف: تنحرف، وأصله تتجانف.

والشاهد فيه: وقوع (سوى) مجرورة، فقد خرجت عن النصب على الظرفية إلى الجر وهو شاذ عند البصريين. انظر: سيبويه (١/ ١٣، ٢٠٣)، وأمالي الشجري (١/ ٢٣٥ و ٢/ ٤٥، ١١٩، ١٢٤)،=

فأوقعها فاعلة في البيت الأول ومجرورة في الثاني، وهو شاذ عند البصريين[١] لا يجيء[٢] إلا في ضرورة الشعر.

وأمَّا (لا سيما) فقال نجم الدين[٣]: فليست من كلمات الاستثناء حقيقة؛ لأن المذكور بعدها[٤] مُنَبِّهٌ على أولويته بالحكم المتقدم، وآلة الاستثناء تفيد أن ما بعدها مغاير لما قبلها، فإنْ ثبت الحكم للمستثنى[٥] منه انتفى عن المستثنى، وإنِ انتفى عن[٦] المستثنى منه[٧] ثبت لما بعدها[٨]، ولكن لمَّا كان ما بعد (لا سيما) يفيد مغايرة[٩] ما قبلها في أنه أولى بالحكم الحاصل لما قبلها ذكرت في المستثنى، ويجوز جر ما بعدها ونصبه ورفعه[١٠]، تقول: (جاء القوم لا سيما زيد)، فإنْ جررت فبإضافة (سي) - لأنه بمعنى (مثل) - إلى (زيد)، و (ما) زائدة، وإنْ نصبت (زيدًا) فبإضمار[١١] فعل تقديره: ولا مثل سي[١٢] أعني زيدًا، و (ما) تكون - على هذا - نكرة بمعنى (شيء)، وإنْ رَفَعْتَ (زيدًا) فعلى أنه[١٣] خبر مبتدإ محذوفٍ، و (ما) موصولة بمعنى (الذي)، تقديره: ولا مثل الذي هو زيد، وفي (لا سيما) لغات: (سِيَّما) بحذف (لا) [مع التشديد][١٤]، و (لا سِيَما) بتخفيف الياء مع وجود (لا) وحذفها، ذكره[١٥] نجم الدين[١٦].

* * *

= والإنصاف (ص٢٩٥)، وابن يعيش (٢/ ٤٤ - ٨٤)، والخزانة (٢/ ٥٩)، والهمع (١/ ٢٠٢).

(١) انظر: الإنصاف (ص٢٩٤ - ٢٩٥).

(٢) في (خ): لا تجيء.

(٣) شرح الكافية (١/ ٢٤٨).

(٤) في (س، ك): بعده. وليس كذلك؛ لأن الضمير يعود على (لا سيما).

(٥) في (ك): للاستثناء. وهو خطأ.

(٦) في (ك): على.

(٧) في (س): عنه. وهو خطأ.

(٨) في (س): بعده.

(٩) ليست في (س).

(١٠) في (خ): ورفعه ونصبه.

(١١) في (س): فبإضافة. وليس كذلك؛ لأن الفعل لا يضاف إلا على تأويل الزيادة.

(١٢) ذكر لفظ (سي) و (مثل)، والواجب الاكتفاء بأحدهما.

(١٣) في (خ، س): وإن رفعت زيدًا فعلى أنه... إلخ.

(١٤) ساقط من (ك)، مع أن نجم الدين لم يصرح بقوله: مع التشديد.

(١٥) في (خ): ذكر ذلك.

(١٦) انظر: شرح الكافية لنجم الدين (١/ ٢٤٩).

[خبر كان وأخواتها]

● **قوله[١]: (خبر كان وأخواتها هو[٢] المسند بعد دخولها، [مثل[٣]: كان زيد قائمًا][٤]):**

أي: المسند بعد دخول (كان) أو إحدى[٥] أخواتها، فقوله: (**المسند**) يعم، وقوله: (**بعد دخولها**) خرج سائر المسندات.

● **قوله[٦]: (وأمره كأمر خبر المبتدأ):**

أي: حكمه حكم خبر المبتدأ في كونه مفردًا وجملة[٧]، وفي وجوب الضمير إذا كان جملة ليعود[٨] إلى الاسم، [نحو (كان زيد أبوه قائم)][٩]، وفي جواز تقديم الخبر على الاسم نحو (كان قائمًا زيد).

● **قوله: (ويتقدم معرفةً):**

أي[١٠]: بخلاف خبر المبتدأ، فإنه إذا كان معرفة لا يتقدم على المبتدأ، بل أيهما قدمت[١١] فهو المبتدأ على ما تقدم[١٢]، فأما خبر (كان) فيجوز تقديمه - وإنْ كان معرفة - على اسمها؛ لأنه منصوب والاسم مرفوع، فلا يلتبس أحدهما[١٣] بالآخر، واعلم أنه لو قال: ويتقدم معرفة أو ما في[١٤] حكمها، ليدخل[١٥] فيه المتساويان[١٦] نحو (كان أفضل منك أفضل مني)، فإنَّه يجوز تقديم الخبر

---

(١) ليست في (س).
(٢) في (ك): فهو.
(٣) في (ك): نحو.
(٤) ساقط من (خ).
(٥) في (س): أحد.
(٦) في (ك): فقوله.
(٧) في (س): أو جملة.
(٨) في (خ، س): يعود.
(٩) ساقط من (خ، س).
(١٠) ليست في (س).
(١١) في (خ): قدمته.
(١٢) انظر: (ص٢٢٨، ٢٢٩).
(١٣) في (ك): أيها.
(١٤) في (خ، ك): أو في.
(١٥) هكذا في نسخ التحقيق، ولعل المناسب: لدخل ليكون جوابًا لـ « لو ».
(١٦) في (ك): المتساويات.

؛وهو (أفضل منك) على الاسم، وهو أفضل مني؛[١]، ولا يجوز ذلك في المبتدأ والخبر على ما تقدم، ؛بل المتقدم منهما هو المبتدأ على كل حال؛[٢].

واعلم أنه لا يجوز تقديم[٣] خبر (كان) على اسمها معرفة إلا إذا كان الإعراب لفظيًّا، فإنْ كان تقديريًّا[٤] وجب تقديم الاسم إلَّا أن يكون ثَمَّ قرينة، وذلك لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، نحو (كانت الحبلى السكرى).

● **قوله: (و قد[٥] يحذف عامله...)[٦]:**

أي: ويحذف عامل خبر (كان)، أي: تحذف (كان)؛ لأنها هي العاملة في الخبر[٧] في نحو (**الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ**)[٨]؛ وذلك لفهمه، وقد نص سيبويه[٩] ؛رحمه اللّـه تعالى؛[١٠] **على جواز أربعة أوجه في هذه المسألة وأمثالها:**

أحدها: نصب الأول ورفع الثاني، كما ذكره[١١]، وتقديره: إنْ كان عمله خيرًا فجزاؤه خير[١٢]، فحذف (كان) لدلالة (إنِ) الشرطية عليها[١٣]؛ لأن الشرط[١٤] يستدعي[١٥] الفعل، ؛فحذف (كان)؛[١٦]، و (عمله) اسمها، و (خيرًا) خبرها.

وقوله[١٧]: (فخير) خبر[١٨] مبتدأ[١٩] محذوف تقديره: فجزاؤه خير، فحذف

(١، ٢) ساقط من (ك)، وجاء مكانه: (هنا).
(٣) في (ك): تقدم.
(٤) في (خ، س): تقديرًا.
(٥) ليست في (خ، ك).
(٦) في (س): العامل.
(٧) في (س): في الاسم والخبر.
(٨) هذا قولٌ، انظر: سيبويه (١/ ١٣٠)، والأشموني (١/ ٢٤٢)، وفيه: المرء مجزي بعمله... إلخ، وكذلك شرح ألفية ابن مالك للمرادي (١/ ٣٠٧)، وانظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٤٨)، والصبان على الأشموني (١/ ٢٤٢)، وهمع الهوامع (١/ ١٢١).
(٩) انظر: الكتاب (١/ ١٣٠).
(١٠) ساقط من (ك).
(١١) في (خ، ك): عليه.
(١٢) في (ك): خيرًا. وليس كذلك؛ لأنه خبر مرفوع.
(١٣) في (س): عليه.
(١٤) في (س): لأن (أن) الشرطية.
(١٥) في (س): تستدعي.
(١٦) ساقط من (ك).
(١٧) في (ك): فقوله.
(١٨) ليست في (س).
(١٩) في (ك): المبتدأ.

المبتدأ لأنه يحذف بعد فاء الجزاء كثيرًا.

الوجه الثاني: ⸢(إنْ خيرٌ فخيرًا وإنْ شرٌّ فشرًا)⸣[١]، وهو عكس الوجه[٢] الأول، وتقديره[٣]: إنْ كان في عمله خير، فكان جزاؤه خيرًا، ⸢وهذا الوجه أضعف الوجوه⸣[٤]، وضعفه[٥] من وجهين[٦]؛ (أحدهما)[٧]: كثرة الحذف؛ لأنه حذف (كان) وخبرها، وهو قوله: (في عمله)، ⸢ودلالتها على الاسم أقوى من دلالتها على الخبر⸣[٨]، و حذف[٩] (كان) واسمها وهو قوله: فكان جزاؤه خيرًا[١٠]. (الثاني): أن الفاء[١١] والفعل الماضي في جواب الشرط لا يجتمعان، وقد جمع بينهما في قوله: (فكان جزاؤه خيرًا). هذا ما ذكره المصنف[١٢] في شرح المقدمة[١٣]، وفيه نظر[١٤]؛ لأنه لو كان كما ذكره لامتنع هذا الوجه.

وأما نجم الدين فقال: « تقديره: (فيكون جزاؤه خيرًا)، ودخول[١٥] الفاء مع المضارع جائز، ⸢وهذا أولى⸣[١٦]؛ لأن[١٧] تقدير الجائز أولى من تقدير الممتنع »[١٨].

الوجه الثالث: رفعهما معًا[١٩] نحو (إنْ خيرٌ فخيرٌ ⸢وإنْ شرٌّ فشرٌّ⸣[٢٠])، وتقديره: إنْ كان في عمله خيرٌ[٢١] فجزاؤه خيرٌ.

---

(١) ساقط من (ك)، وجاء مكانه فيها: (رفع الأول ونصب الثاني)، وليس بمستقيم؛ لأنه قال بعده مباشرة: وهو عكس الأول. فيكون تكرارًا.

(٢) ليست في (س).

(٣) في (س): تقديره.

(٤) ما بين المعقوفين ورد في (س) بعد قوله: (وهو عكس الوجه الأول).

(٥) ليست في (ك).

(٦) في (ك): لأمرين.

(٧) في (خ): أحدها. وليس كذلك؛ لأنهما وجهان اثنان.

(٨) ساقط من (س).

(٩) ليست في (خ ، س).

(١٠) ساقط من (س).

(١١) في (س): الفاعل. وهو خطأ.

(١٢) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٤٨)، وانظر: الإيضاح (١/ ٣٨٢).

(١٣) المراد بالمقدمة (الكافية لابن الحاجب)، وشرحها هو شرح ابن الحاجب نفسه.

(١٤) الكلام للرصاص.

(١٥) في (ك): لأن دخول.

(١٦) في (ك) وردت هذه العبارة بعد قوله: (فيكون جزاؤه خيرًا).

(١٧) ليست في (ك).

(١٨) في شرح الكافية (١/ ٢٥٣).

(١٩) في (س): مع.

(٢٠) ساقط من (ك).

(٢١) في (س، ك): خيرًا. وليس كذلك؛ حيث قال: رفعهما معًا.

الوجه[١] **الرابع**: نصبهما معًا[٢] نحو (إنْ خيرًا فخيرًا)، وتقديره: إن كان عمله خيرًا فيكون جزاؤه خيرًا. وهذان الوجهان متوسطان؛ لأن في كل واحد منهما قوة وضعفًا[٣]؛ لأنك إذا رفعتهما حذفت (كان) وخبرها [في الأول][٤] إذا قلت[٥]: (إنْ خَيْرٌ)، أي[٦]: (إنْ كان في عمله خير)، ودلالتها على الاسم أقوى، و أيضًا[٧] حذف الاسم أقل من حذف الخبر؛ لأنه[٨] جار ومجرور، وهذا[٩] وجه[١٠] ضعيف[١١]، وحذفت المبتدأ [من الثاني][١٢] إذا قلت[١٣]: فخير[١٤]، أي[١٥]: فجزاؤه خير، وحذف المبتدأ بعد الفاء كثير قوي، وكذلك نصبهما جميعًا فيه قوة وضعف، فالقوة أنه حذف (كان) واسمها في [قوله: (إنْ][١٦] خيرًا)[١٧] [تقديره: إنْ كان عمله خيرًا، والضعف في قوله: (فخيرًا)][١٨] تقديره[١٩]: فيكون جزاؤه خيرًا، [وهذا ضعيف][٢٠] [لكثرة الحذف][٢١]، فثبت أن الوجه الأول أقواها، والثاني أضعفها، والثالث والرابع متوسطان.

● **قوله: (ويجب الحذف...):**

أي: ويجب حذف (كان) **في مثل: (أما أنت منطلقًا انطلقت)، أي: لأن كنت منطلقًا انطلقت**، فحذفت اللام الجارة، لأنها تحذف مع[٢٢] (أنِ) المفتوحة[٢٣]

---

(١) في (س): والوجه.
(٢) في (س): مع.
(٣) في (خ): وضعف. وليس بمستقيم؛ لأنه اسم (أن) مؤخر منصوب.
(٤) ساقط من (س).
(٥) في (ك): وهو قوله.
(٦) في (ك): تقديره.
(٧) ليست في (ك).
(٨) في (ك): الذي هو.
(٩) في (خ): فهذا.
(١٠) ليست في (س).
(١١) في (ك): الضعف.
(١٢) في (س): وكذلك حذف.
(١٣) في (ك): وهو قوله.
(١٤) في (خ، س): خير.
(١٥) في (ك): تقديره.
(١٦) ساقط من (س).
(١٧) في (س): خير الأول.
(١٨) ساقط من (س)، وجاء مكانه: وهذا قوي، وحذف كان واسمها في خير الثاني.
(١٩) في (س): لأن تقديره.
(٢٠) ساقط من (ك).
(٢١) ما بين المعقوفين ورد في (س) قبل قوله: تقديره فيكون جزاؤه... إلخ.
(٢٢) ليست في (س).
(٢٣) ليست في (خ).

المخففة والمشددة[١] قياسًا مستمرًّا [على ما تقدم][٢]، ثم حذف[٣] (كان) اختصارًا وأبدل عنها[٤] (ما) لتكون عوضًا عن (كان)[٥]، فوجب لذلك حذف (كان)؛ لئلا يجمعوا بين العوض والْمُعَوَّضِ عنه[٦]، فلما حذف[٧] (كان) وجب العدول من الضمير المتصل الفاعل لها إلى الضمير المنفصل وهو (أنت)، لتعذر الاتصال، ثم أدغم[٨] نون (أن) في ميم (ما) فوجب قلب النون ميمًا لأجل الإدغام، فقيل: (أمّا) بفتح الهمزة، وقال الكوفيون[٩]: (إنَّ) المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية، ويجوز مجيء (أن) المفتوحة شرطية، واحتجوا بأنه قد قرئ ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا ﴾ [البقرة: ٢٨٢][١٠] بفتح الهمزة وكسرها[١١] بمعنًى واحدٍ؛ أي بمعنى الشرط، هذا ما رواه نجم الدين[١٢] عنهم، قال: « ولا أرى قولهم بعيدًا[١٣] من الصواب؛ لمساعدة اللفظ والمعنى إيَّاه، أما المعنى فلأن[١٤] معناه[١٥] الشرط »[١٦]، وأما اللفظ فلمجيئه في قول الشاعر[١٧]:

٥٩. إمّا أقمتَ وأمّا أنت مرتحلًا فاللّه يَكْلأُ ما تأتي وما تذرُ[١٨]

---

(١) في (خ): المشددة والمخففة. وفي (س): المخففة المفتوحة والمشددة.

(٢) ليست في (خ).

(٣) في (ك): حذفت.

(٤) ليست في (خ).

(٥) في (خ): عن كان وللتأكيد.

(٦) ليست في (خ، س).

(٧) في (خ): حذفت.

(٨) في (ك): أدغموا.

(٩) انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٢٥٣).

(١٠) ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ... فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾.

(١١) كسر الهمزة قراءة حمزة والأعمش، وفتح الهمزة قراءة الباقين، وهي شاذة. انظر: الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٣٢٠)، والبحر المحيط (٢/ ٣٤٨، ٣٤٩)، والنشر (٢/ ٢٣٦)، وحجة القراءات (ص١٥٠).

(١٢) في شرحه للكافية (١/ ٢٥٣).

(١٣) في (ك): بعيد.

(١٤) في (س): فلأنه.

(١٥) في (ك): معناه معنى... إلخ.

(١٦) انظر: شرح الكافية لنجم الدين (١/ ٢٥٣).

(١٧) أكثر من ذكر هذا البيت لم ينسبه إلى قائل، وقد نسب في كتاب المصون إلى صفية الباهلية، وفي الموازنة بين أبي تمام والبحتري إلى مريم بنت طارق ترثي أخاها في أبيات أنشدها ابن الأنباري في أماليه.

(١٨) معنى يكلأ: يحفظ، وتذر: تترك. انظر: الخزانة (٢/ ٨٢ – ٨٣)، والمفصل (ص٧٤)، وابن يعيش (٢/ ٩٨ – ٩٩)، وفيه رواية: (أما كنت مرتحلًا) بدل (أما أنت). وانظر: المصون (ص١٥٣)، =

قال نجم الدين: « قال سيبويه[١]: إنَّ المفتوحة في معنى: (إذ)[٢]، و (أما)[٣] في معنى (إذما)، و (إذما)[٤] شرطية بلا[٥] خلاف »[٦]، قال نجم الدين: « والأولى أن تقول: إن (إنْ) الشرطية كثيرة الاستعمال مع (كان)، فإن[٧] حذف شرطها جوازًا لم تتغير (إنِ) الشرطية عن كسرها نحو (إنْ خيرًا فخير)، وإنْ كان حذف شرطها وجوبًا نحو (أمَّا أنت منطلقًا انطلقت[٨]) وجب تغيير صورتها من الكسر إلى الفتح؛ لأن بقاءها على صورتها مع وجوب حذف شرطها مستكره، قال نجم الدين[٩]: إلا[١٠] أن يحذف الفعل وجوبًا وعنه عوض[١١] نحو (إنْ زيد كان منطلقًا انطلقت)، فلا يجب تغيير (إنِ) الشرطية عن كسرها، فاعرفه »[١٢].

* * *

* *

*

= والموازنة (ص٦٨، ٦٩).

والشاهد فيه: حذف (كان) بعد (أن) المصدريه في قوله: (**وأما كنت**)، والكوفيون يقولون: إن (أن) هنا شرطية وإن كانت مفتوحة، وقد وافقهم الرضي بقوله: ولا أرى ذلك بعيدًا من الصواب، وقد يعضد رأي الكوفيين مجيء الفاء في جوابها.

(١) نسب هذا الرأي في هامش الجنى الداني إلى الكوفيين. انظر: الجنى الداني (ص٢٤٢)، وانظر: جواهر الأدب للإربلي (ص١١٢).

(٢) في (ك): إذا.

(٣) ساقط من (س).

(٤) في (س): إذا ما.

(٥) بغير.

(٦) شرح الكافية (١/ ٢٥٤).

(٧) في (ك): فإذا.

(٨) ليست في (خ، ك).

(٩) شرح الكافية (١/ ٢٥٤)، ولم أجد ما ذكره الرصاص بنصه وإنما بمعناه مع التصرف.

(١٠) ساقط من (ك).

(١١) في (ك): وعنه عوض فعل.

(١٢) شرح الكافية (١/ ٢٥٤).

[اسم (إن) وأخواتها]

● **قوله: (اسم (إن) وأخواتها هو المسند إليه بعد دخولها):**

* **فقوله: (المسند إليه)**: شامل للمبتدأ ولاسم[١] (كان) ولغير ذلك.

* **وقوله: (بعد دخولها)**، أي: بعد دخول (إنَّ) أو إحدى أخواتها، خرج عنه [المبتدأ واسم (كان) وأخواتها ونحو][٢] ذلك.

● **قوله: (نحو[٣]: إنَّ زيدًا قائم):**

فـ (زيدًا) اسمها، و (قائم) خبرها، وسيأتي استيفاء[٤] الكلام في اسم (إنَّ وأخواتها) في باب[٥] الحروف[٦] بتوفيق اللّـه سبحانه وتعالى[٧] وإعانته[٨].

* * *
* *
*

(١) في (ك): واسم.
(٢) ساقط من (ك).
(٣) هكذا في نسخ التحقيق، ونص الكافية: مثل.
(٤) ليست في (خ).
(٥) ليست في (ك).
(٦) في (ك): الحرف.
(٧) ليست في (ك)، وفي (خ): إنشاء اللّـه تعالى. وهو خطأ إملائي صحته: إن شاء.
(٨) ليست في (خ، ك).

[المنصوبات بـ (لا) التي لنفي الجنس]

● **قوله[١]: (المنصوبات بـ (لا) التي لنفي الجنس):**

قال ركن الدين[٢] : « الفرق بين (لا) التي لنفي الجنس وبين (لا[٣]) التي بمعنى (ليس): أن (لا) التي لنفي الجنس إذا قلت: لا رجل في الدار.. يفيد أنه ليس في الدار هذا الجنس، فلا يجوز أن يكون في الدار واحد ولا اثنان ولا ثلاثة ولا أكثر؛ لأنه[٤] نفى الجنس بأسره أنه ليس ؛شيء منه؛[٥] في الدار[٦]، وإذا كانت (لا) بمعنى (ليس) نحو (لا رجلٌ في الدار)، فكأنه قال: ليس في الدار رجلٌ، ويجوز أن يكون فيها[٧] رجلان[٨] وثلاثة[٩] وأكثر »، هذا[١٠] معنى[١١] كلامه[١٢].

● **قوله: (هو المسند إليه بعد دخولها يليها نكرة مضافًا أو مشبَّهًا به؛ مثل: لا غلام رجل[١٣]، و: لا عشرين درهمًا لك[١٤]):**

قال نجم الدين: « لم يقل المصنف: (اسم لا) كما قال: (اسم إنَّ)؛ لأن كلامه في المنصوبات و (اسم لا) لا يكون منصوبًا معربًا، ولا يكون[١٥] مبنيًا نحو (لا رجلَ)، فلما كان في المنصوبات ترجمه بالمنصوب، ثم ذكر شرائط النصب، وهي ثلاثة: أن يليها، وأن يكون نكرة، ؛وأن يكون؛[١٦] مضافًا أو مشبَّهًا

---

(١) ليست في (خ ، س).
(٢) انظر: الوافية في شرح الكافية (المتوسط) (ص١٤٥).
(٣، ٤) ليست في (ك).
(٥) ساقط من (ك)، وجاء مكانه فيها: (أحد).
(٦) في (ك): في الدار أحد.
(٧) في (خ): فيه.
(٨) في (خ): رجلين. وليس كذلك؛ لأنه اسم كان مرفوع، وفي (ك): رجل. وهو خطأ، لأنه نفي الوحدة.
(٩، ١٠) ليست في (ك).
(١١) ليست في (س، ك).
(١٢) ليست في (ك).
(١٣) في (ك): (لا غلام رجل في الدار).
(١٤) ليست في (خ، س).
(١٥) ساقط من (خ)، وفي (ك): ويكون مبنيًا، وقد أثبت ما أراه الصواب اعتمادًا على قول نجم الدين: وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبًا، بل بعضه مبني نحو (لا رجل). انظر: شرح الكافية (١/ ٢٥٥).
(١٦) ساقط من (س).

بالمضاف »[١].

أما الأول: فلأنه لو لم يلها وفصل بينها وبينه فاصل لم ينصب[٢] كما سيأتي. **وأما الثاني**: وهو أن يكون الاسم نكرة، فلأنه لو كان معرفة لوجب الرفع على ما سيأتي. **وأما الثالث**: وهو كونه مضافًا أو مشبهًا به؛ فلأنه لو كان نكرة مفردة[٣] لكان مبنيًّا، فالمضاف نحو (لا غلام رجل)، والمشبه بالمضاف نحو[٤] (لا عشرينَ درهمًا لك) و (لا ضاربًا زيدًا في الدار) و (لا رفيقًا إلا اللّـه)، وهو: كل اسمين الأول منهما مرتبط بالثاني على نحو ما ذكر[٥] في المنادى.

● **قوله: (فإنْ كان مفردًا فهو مبني على ما ينصب به)**:

أي[٦]: إنْ كان اسم (لا) التي لنفي الجنس مفردًا بني على ما ينصب به، هذا أَوْلَى من قولهم: مبني على الفتح، ليدخل فيه المثنى والمجموع[٧] فإنَّهما يبنيان على الياء؛ نحو (لا غلامين لك) و (لا مُسْلِمِينَ قعود في البلد)، والمراد[٨] بالمفرد هاهنا ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف، كما قلناه[٩] في المنادى، وإنَّمَا بني (اسم لا) المفرد؛ لأن قولنا: (لا رجل في الدار) جواب سؤال[١٠] محقق أو مقدر، كأنه قال: هل من رجل في الدار؟ [فكان من الواجب أن يقال في الجواب: (لا من رجل في الدار)][١١]؛ ليكون الجواب مطابقًا للسؤال[١٢]، إلَّا أنه استغني عن (مِنْ) في الجواب لدلالة السؤال عليه[١٣] فبني (لا رجل) لتضمنه الحرف وهو (مِنْ)، وبني على الحركة فرقًا بين ما كان بناؤه لازمًا وبين ما كان بناؤه عارضًا، وبني على الفتح لأنه أخف الحركات.

---

(١) شرح الكافية (١/ ٢٥٥).
(٢) في (س): تنصب.
(٣) في (س): مفردًا.
(٤) ليست في (خ).
(٥) في (خ): ما ذكره.
(٦) ليست في (س).
(٧) سقط العاطف من (س).
(٨) في (س): فالمراد.
(٩) في (ك): ذكر.
(١٠) ليست في (ك).
(١١) ما بين المعقوفين ساقط من (ك).
(١٢) في (خ): ليطابق الجواب السؤال.
(١٣) هكذا في نسخ التحقيق، والصواب: عليها.

● **قوله: (وإنْ كان معرفة أو مفصولًا بينه وبين (لا) وجب الرفع[١] والتكرير[٢]):**

[أي: وإنْ كان الاسم[٣] الذي تدخل عليه (لا) معرفة أو مفصولًا بينه وبين (لا) وجب الرفع[٤] والتكرير[٥]][٦].

* **أما وجوب الرفع في المعرفة**، فلأن (لا) لا تعمل في المعارف؛ لأن[٧] وضعها لنفي النكرات فلا تعمل إلا فيها.

* **وأما وجوب التكرير**، فلأنه[٨] يقدر جوابًا لسؤال[٩] سائل قال: (أزيد[١٠] في الدار أم عمرو؟)، فوجب التكرير في الجواب، فقلت: لا زيد في الدار ولا عمرو؛ ليكون مطابقًا للسؤال، وقيل: لأنها[١١] إذا دخلت على النكرة أفادت نفي الجنس، [فإذا دخلت على المعرفة][١٢] جُعِلَ[١٣] تكرير المعرفة عوضًا عما فاتها من نفي آحاد الجنس.

* **وأما وجوب الرفع والتكرير إذا كان مفصولًا بين (لا) وبين الاسم**، نحو (لا في الدار رجل[١٤] ولا امرأة).

- [**أما وجوب الرفع**][١٥] فلبطلان عمل (لا) بالفصل لضعفها؛ لأن (لا) إنَّما عملت لشبهها بـ (إنَّ) المشددة المكسورة؛ لأن (إنَّ) للإثبات و (لا) للنفي، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، فهي ضعيفة؛ لأنها

---

(١) في (س): رفعه.
(٢) في (س): وتكرير (لا).
(٣) في (خ): اسم لا.
(٤) في (خ): رفعه.
(٥) في (خ): وتكريره.
(٦) ساقط من (س).
(٧) في (ك): ولأن.
(٨) في (ك): فإنه.
(٩) في (ك): للسؤال.
(١٠) في (ك): زيد. وليس كذلك؛ بدليل (أم) بعده.
(١١) ليست في (خ).
(١٢) ساقط من (س، ك).
(١٣) في (س، ك): فجعل.
(١٤) في (س): لا رجل في الدار. وهو خطأ؛ لأنه لا فصل فيه.
(١٥) ساقط من (س).

مشبهة بالمشبه بالفعل، فإذا فصل بينها[١] وبين معمولها[٢] ازدادت[٣] ضعفًا.

- **وأما وجوب التكرير مع الفصل**؛ فلما تقدم من أنه يقدر[٤] جوابًا لقائل قال: أرجلٌ[٥] (في الدار)[٦] أم امرأة؛ فوجب التكرار في الجواب للمطابقة فتقول: لا رجل[٧] في الدار ولا امرأة.

● **قوله: (ومثل: قضية ولا أبا حسن لها[٨]، متأوَّل):**

ووجه إيراده (أن يقال)[٩]: إنَّ (**أبا حسن**) معرفة، وقد دخلت عليه (**لا**) ولم يرفع ولا كُرِّرَ، فأجاب بأنه متأول، **وفي تأويله وجهان:**

أحدهما: أنه لم يقصد قصد المعرفة، وإنَّما قصد إلى نفي المماثل، فكأنه قال: قضية ولا مثل أبي[١٠] حسن لها، و (مثل) نكرة وإن أضيف إلى معرفة لتوغله في الإبهام، فحذف المضاف وهو (مثل)، وأعطي[١١] المضاف إليه وهو (أبا حسن) ما يستحقه من الإعراب، فلم يدخل (لا)[١٢] - في الحقيقة - إلا على نكرة[١٣].

الوجه الثاني: أن (**أبا حسن**) كأنه اسم جنس؛ لأن معنى (**قضية ولا أبا حسن لها**) في معنى (قضية ولا فيصل[١٤] لها)؛ لأن عليًّا[١٥] عليه السلام[١٦]

---

(١) في (س): بينهما.
(٢) في (س): هي ومعمولها.
(٣) في (خ): ازدات.
(٤) في (س): مقدر.
(٥) في (س): أفي الدار رجل.
(٦) ساقط من (خ).
(٧) في (س): أفي الدار رجل.
(٨) قال سيبويه (١/ ٣٥٥): « وتقول: (قضية ولا أبا حسن لها) تجعله نكرة »، وقال الرضي في شرح الكافية (١/ ٢٦٠): « معنى (قضية ولا أبا حسن لها): لا فيصل لها إذ هو كرم اللّـه وجهه كان فيصلًا في الحكومات »، على ما قال النبي ﷺ: « أقضاكم علي »، فصار اسمه ﷺ كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر. وانظر: الفوائد الضيائية (١/ ٤٤٠).
(٩) ساقط من (س، ك).
(١٠) في (س): أبا.
(١١) في (خ): فأعطي.
(١٢) في (س): إلا. وهو خطأ.
(١٣) في (س): النكرة.
(١٤) في (س): فيصلًا.
(١٥) هو: علي بن أبي طالب، وقد سبقت ترجمته (ص٢١٣).
(١٦) في (ك): عليلم.

كان فيصلًا في الحكومات، ونورًا ساطعًا في المُدْلَهِمَّات[١]، فكل قضية تتفق[٢] وهي معضلة ولا فيصل لها، ولا عليم بها، قيل: (قضية ولا أبا حسن لها) على معنى أنه لا واحد ممن[٣] يطلق عليه هذا الاسم، فصار (أبا حسن) كاسم الجنس المطلق على واحد لا بعينه، فصار نكرة بهذا المعنى فلم ترفع ولا تكرر[٤]، وصار هذا[٥] القول[٦] مثلما[٧] قالوا[٨]: (لكل فرعونٍ موسى)[٩]، أي: لكل جبار قهّار، قال نجم الدين: « فيصرف[١٠] فرعون وموسى في هذا؛ لأنهما قد صارا نكرتين في المعنى »[١١].

● **قوله: (لا حول ولا قوة إلّا باللّـه)[١٢] خمسة أوجه... إلخ):**

اعلم أنه إذا[١٣] عُطِفَ على اسم (لا) مع تكررها نحو **(لا حول ولا قوة إلا باللّـه)** جاز فيها خمسة أوجه:

* **الأول: فتحهما جميعًا**، ووجهه أن تقدر **(لا حول)** جملة على حيالها[١٤]، و

---

(١) أي: المظلمات. انظر اللسان: (دلهم).

(٢) هكذا في (خ، س)، وفي (ك): تتفعق. ولعل المراد: تقف أو تتوقف.

(٣) في (ك): مما. وليس كذلك؛ لأن (ما) لغير العاقل.

(٤) في (ك): كرر.

(٥) ساقط من (خ).

(٦) ليست في (خ، ك).

(٧) في (س): كما، وفي (ك): مثل.

(٨) في (ك): قولهم.

(٩) أي: فمن لم يرض بحكم موسى فقد رضي بحكم فرعون، وينشد لأبي نواس:

فَإنْ يَكُ بَاقِي إفك فرعونَ فِيكُم ... فَإِنَّ عَصَا مُوسَى بِكَفِّ خَصِيبِ

انظر: التمثيل والمحاضرة (ص٢٠)، وفيه: لكل نبي موسى. ولكن في إحدى نسخه المخطوطة: لكل فرعون موسى. وانظر: المقتضب (٤/ ٣٦٣)، تحقيق الشيخ عضيمة.

(١٠) في (س): ينصرف.

(١١) شرح الكافية (١/ ٢٦٠).

(١٢) جزء من حديث رواه البخاري في باب الأذان (٢/ ٩١): قال يحيى: وحدثني بعض إخواننا أنه قال: لما قال: حي على الصلاة، قال: لا حول ولا قوة إلا باللّـه، وقال: هكذا سمعنا نبيكم ﷺ يقول، وانظر: سنن النسائي، باب الأذان (٢/ ٢١).

وقد أورد ابن ماجه في كتاب الدعاء (٢/ ١٢٧٦) هذه العبارة في حديث رواه عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال: قال رسول اللّـه ﷺ: « من تعار من الليل فقال حين يستيقظ: لا إله إلا اللّـه وحده لا شريك له... واللّـه أكبر ولا حول ولا قوة إلا باللّـه العلي العظيم، ثم دعا: رب اغفر لي، غفر له ».

(١٣) في (ك): قد.

(١٤) في (س): حالها.

(لا قوة) [جملة ثانية][1] معطوفة عليها، و (لا حولَ) في محل الرفع على[2] أنه مبتدأ، و (إلا [باللّـه[3]) خبره. وكذلك (لا قوة) في محل الرفع[4] [على أنه][5] [مبتدأ، و (إلَّا باللّـه)][6] خبره، فحذف خبر الأولى لدلالة خبر الثانية عليه[7]، فقوله: (لا حول)[8] مثل: لا رجل في الدار، وكذلك (لا قوة).

* **قوله[9]: ونصب الثاني**: يعني بفتح[10] الأول وبنصب الثاني وهو (قوة)، فتقول: لا حول ولا قوة. ووجهه: أن تقدر (لا حول) جملة، و (لا قوة)[11] معطوف[12] على لفظه، فالواو عاطفة و (لا) الثانية زائدة لتأكيد النفي، مثلها في نحو (ما جاءني زيد ولا عمرو)، وخبر (لا حول) قوله: إلا باللّـه، فنصب[13] (قوة) بالعطف على الفتحة في (لا حول)؛ لأنها تشبه[14] فتحة الإعراب؛ لكونها عارضة، فعلى هذا التأويل (لا حول ولا قوة [إلا باللّـه][15]) جملة واحدة.

* **قوله: ورفعه**: أي: وفتح[16] الأول ورفع الثاني، يعني فتح (لا حول) ورفع (ولا قوة)، ووجهه مثل وجه النصب المذكور، والواو عاطفة، و (لا) زائدة، ولكن حمل على المحل؛ لأن (لا حول) في محل الرفع بأنه مبتدأ، فعطف[17] (ولا قوة)[18] على محله مثل قوله[19]:

---

(١) ساقط من (ك).
(٢) في (س، ك): بأنه.
(٣) في (خ، ك): باللّـه.
(٤) ساقط من (ك).
(٥) ساقط من (س، ك).
(٦) ساقط من (ك).
(٧) في (خ): عليها. وهو خطأ؛ لأن الكلام عن الخبر وهو مذكر.
(٨) في (ك): لا حول إلا باللّـه.
(٩) في (س): فقوله.
(١٠) في (ك): بفتح بفتح.
(١١) في (س): وقوله لا قوة.
(١٢) في (خ): معطوفًا.
(١٣) في (ك): ونصب.
(١٤) في (س، خ): مشبهة.
(١٥) ساقط من (س).
(١٦) سقط العاطف من (س).
(١٧) ليست في (س).
(١٨) في (خ): ولا قوة إلا باللّـه.
(١٩) في (ك): (قول الشاعر)، والبيت ينسب إلى الفرزدق وليس في ديوانه، وللكميت الأسدي وليس في ديوانه، وينسب إلى الكميت بن معروف، وإلى رجل من عبد مناة بن كنانة.
ومروان: هو مروان بن الحكم، وابنه: عبد الملك بن مروان.
والشاهد فيه: عطف (ابنا) مع تنوينه على اسم لا. انظر: سيبويه (١/ ٢٤٩)، والمقتضب (٤/ ٣٧٢)، =

٦٠. فلا أبَ وابنًا [مِثْلُ مروان وابنِهِ إذا هو بالمجدِ ارتدى وتـأزَّرا][1]

(وابنٌ) على ما سيأتي، [وهو][2] على هذا الوجه أيضًا جملة واحدة][3].

* **قوله: ورفعهما:** هذا هو الوجه الرابع[4]، ووجهه: إمَّا أن تقدر جوابًا لمن قال: هل لنا[5] حول أو قوة؟ فكان الجواب: لا حول ولا قوة بالرفع والتكرير، لمطابقة[6] السؤال[7]، وإمّا أنه لو[8] فتحا جميعًا لأوهم التركيب[9] مع وجود حرف العطف وهو غير جائز، ولو فتح أحدهما ورفع الآخر كان ترجيحًا من غير مرجح، وذلك لا يجوز[10].

* **قوله: (ورفع الأول على ضعف [وفتح الثاني][11]):**

يعني الوجه[12] الخامس: رفع (لا حول) و فتح[13] (لا قوة)، ووجهه: أن تقدر (لا)[14] الأولى بمعنى (ليس)، و (**حول**) اسمها، ولهذا قال: (**على ضعفٍ**)؛ لأن استعمال (**لا**) بمعنى (ليس) شاذ، وعند[15] نجم الدين: « [أن (لا) الأولى][16] لنفي الجنس لكنها ملغاة، و (لا) الثانية في[17] (**لا قوة إلا باللّه**) لنفي الجنس، و (**قوة**) اسمها، و (**إلا باللّه**) الخبر[18]، وخبر (**لا**) الأولى محذوف لدلالة ما بعده عليها، والكلام على هذا جملتان »[19].

= وابن يعيش (٢/ ١٠١، ١١٠)، والخزانة (٢/ ١٠٢)، والعيني (٢/ ٣٥٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٣)، والهمع (٢/ ١٤٣)، والأشموني (٢/ ١٣).

(١) ساقط من (خ، ك).

(٢) في (س): وهذا.

(٣) ساقط من (خ).

(٤) جاء بعده في (س): وهو على هذا الوجه أيضًا جملة واحدة.

(٥) ليست في (ك).

(٦) في (خ، ك): للمطابقة.

(٧) في (خ، ك): للسؤال.

(٨) في (س): لو أنهما.

(٩) في هامش (ك): كخمسة عشر.

(١٠) في (خ، س): ولا يجوز ذلك.

(١١) ساقط من (خ).

(١٢، ١٣) ليست في (ك).

(١٤) في (س): أن لا.

(١٥) في (ك): وقال.

(١٦) ساقط من (ك)، وجاء مكانه: (هي).

(١٧) ليست في (ك).

(١٨) في (خ): خبرها.

(١٩) شرح الكافية (١/ ٢٦١).

● **قوله: (وإذا دخلت الهمزة لم تغير العمل):**

أي: إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) التي لنفي[١] الجنس[٢] لم يبطل عملها؛ لأنه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام عليه.

● **قوله: (ومعناها: الاستفهام والعرض[٣] والتمني):**

يعني أن الهمزة إذا دخلت على (لا) التي لنفي الجنس أفادت أحد هذه الأمور؛ فالاستفهام نحو (ألا رجل[٤] في الدار؟)، والعَرض نحو[٥] (ألا نزول[٦] عندنا[٧])، والتمني نحو (ألا ماءَ أشربه)، فما بعد (لا) في هذه المواضع مبني على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة.

● **قوله: (ونعت المبني الأول مفردًا يليه مبني ومعرب رفعًا ونصبًا، نحو: لا رجل ظريفَ[٨] وظريفٌ وظريفًا)[٩]:**

يعني أن (اسم لا) المبني إذا نعتَّه أي وصفته، وكان ذلك النعت هو النعت الأول، وكان يلي الاسم المبني[١٠] ولم يفصل بينهما فاصل، فإنَّه يجوز في ذلك النعت البناء والإعراب، فالبناء على الفتح؛ لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، فإنْ قيل: لِمَ[١١] بني الوصف هاهنا، ولم يجز البناء في وصف المنادى نحو (يا زيد العاقلُ والعاقلَ[١٢])؟ فالجواب[١٣]: أن النفي هاهنا يتناول الصفة، والنداء لم يتناولها.

وأما الإعراب فيجوز النصب والرفع[١٤]، فالنصب على اللفظ؛ لأن فتحة

---

(١) ليست في (س).
(٢) في (س): للجنس.
(٣) في (س): الغرض. وهو خطأ.
(٤) في (س): لا رجل. وهو خطأ؛ لأنه لا استفهام فيه.
(٥) ليست في (خ، س).
(٦) في (س، ك): تنزل. وليس كذلك؛ لأن الكلام في (لا) التي لنفي الجنس ونزول اسمها.
(٧) في (خ): عندكم، وفي (ك): عندي.
(٨) ليست في (س).
(٩) في (س): ظريفًا وظريف. وليس كذلك؛ لأن ابن الحاجب قدم الرفع على النصب.
(١٠) في (خ، س): لم.
(١١) في (س): فلم.
(١٢) ليست في (خ، ك).
(١٣) في (خ): والجواب، وفي (ك): فأجيب.
(١٤) في (خ، ك): الرفع والنصب. وليس كذلك؛ لأنه قدم علة النصب على الرفع بعد ذلك في جميع =

(اسم لا) وإن لم تكن إعرابًا فهي تشبه فتحة الإعراب؛ لأنها عارضة، والرفع على المحل؛ لأن (اسم لا) في الأصل مبتدأ، ومثال ذلك ما ذكره الشيخ[١] (لا رجل ظريفَ[٢] وظريفٌ وظريفًا)، فقوله: (لا رجل) اسم (لا)، وهو مبني، و (ظريف) نعت أول، فيجوز بناؤه على الفتح وإعرابه رفعًا ونصبًا[٣].

● **قوله: (وإلا فالإعراب)**:

أي: وإن لم تحصل الشروط المذكورة فالإعراب واجب؛ لأنه إذا لم يكن (اسم لا) مبنيًا بل كان معربًا نحو (لا غلام رجل ظريفًا)، فإنه لا يجوز بناء النعت، بل يجب[٤] إعرابه مثل إعراب الاسم، وكذلك إذا لم يكن النعت أولًا بل كان نعتًا ثانيًا نحو (لا رجل ظريف عاقلًا)، فإنَّ (**عاقلًا**) نعت ثانٍ[٥]، ولا يجوز فيه البناء كما جاز في النعت الأول؛ لأنهم لو بنوه كالأول لصار ثلاثة أشياء في حكم الشيء[٦] الواحد[٧]، وذلك لا يجوز، ويجوز[٨] فيه الإعراب رفعًا ونصبًا.

* **وقوله**[٩]: (**مفردًا**)؛ لأن النعت لو كان مضافًا نحو (لا رجل حسن الوجه) تعيَّن الإعراب؛ لأن (اسم[١٠] لا) إذا كان مضافًا كان معربًا، فكذلك تابعه وهو الوصف.

* **قوله**: (**يليه**)؛ لأنه إذا فَصَلَ بين الصفة والموصوف فاصل نحو (لا رجل في الدار ظريف)، امتنع البناء وتعين الإعراب رفعًا ونصبًا؛ لأنه يتعذر أن تجعل الصفة والموصوف كالشيء الواحد مع وجود الفصل.

● **قوله: (والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز نحو: لا أب وابنًا، وابنٌ[١١])**:

أي: والعطف على (اسم لا) المبني جائز، وذلك على لفظه؛ لأن الحركة

= نسخ التحقيق إلا على اللف والنشر.

(١) يريد ابن الحاجب في الكافية.

(٢) في (س): ظريفًا. وهو خطأ.

(٣) في (خ، س): نصبًا ورفعًا.

(٤) في (س): يجوز. وهو خطأ.

(٥) في (خ، س): ثاني.

(٦) ليست في (س).

(٧) في (س): واحد.

(٨) ليست في (س).

(٩) في (س): قوله.

(١٠) ليست في (س).

(١١) ليست في (ك).

تشبه حركة الإعراب لعروضها[١]، وعلى[٢] محله لأنه القياس، وهذا إذا لم يتكرر حرف النفي، فإنْ تكرر فقد تقدم حكمه، فتقول: (لا أب وابنًا) بالنصب[٣] على اللفظ[٤]، و (ابنٌ) بالرفع على المحل؛ لأن (اسم لا) مبتدأ في الأصل، ولا يجوز البناء على الفتح في المعطوف؛ لأنه يؤدي إلى[٥] أن تكون ثلاثة أشياء كالشيء الواحد، وهي: المعطوف والمعطوف عليه وحرف العطف، وذلك غير جائز.

قال نجم الدين: « قال[٦] الأندلسي[٧]: (الذي بقي من التوابع بعد النعت والعطف ثلاثة: البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي، فلا نصَّ لهم فيها، لكن ينبغي أن يكون حكمها مع (اسم لا) حكمها مع المنادى المضموم)، ففي البدل يجوز البناء إنْ كان مفردًا نكرة، نحو (لا رجل أخ لي)، وإنْ كان معرفة وجب رفعها[٨] »[٩].

[قال ابن مالك[١٠]: البدل إنْ كان نكرة كان[١١] مرفوعًا أو منصوبًا[١٢]، وإنْ كان معرفة وجب رفعها][١٣]، وأما عطف البيان فإنْ كان معرفة وجب رفعها نحو (لا رجل زيد)، وإنْ كان نكرة فالرفع والنصب نحو (لا مثله أحد)، ويجوز (أحدًا)

---

(١) ليست في (ك).
(٢) في (س): على.
(٣) في (س): نصبًا.
(٤) في (س): على المحل اللفظ. وهو خطأ، بل على اللفظ وحده.
(٥) ليست في (خ).
(٦) في (س): ذكر.
(٧) انظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٢٦٤)، والأندلسي هو: القاسم بن أحمد بن جعفر الأندلسي، المرسي الإمام، أبو محمد اللورقي، إمام في العربية، وعالم بالقراءات، اشتغل بالأندلس في صباه، وقرأ النحو على التاج الكندي بدمشق، وعلي أبي البقاء العكبري وأبي محمد بن الأخضر ببغداد، توفي سنة (٦٦١هـ). انظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٥٠)، وبروكلمان (٥/ ٣٥٠).
(٨) في (ك): رفعهما. وقد ورد بعدها في (س): نحو (لا رجل زيد).
(٩) شرح الكافية (١/ ٢٦٤).
(١٠) انظر: شرح التصريح (١/ ٢٤٤)، ولم ينص على ابن مالك.
(١١) ليست في نسخ التحقيق، ولكن المقام يستدعيها، وهي موجودة في قول ابن مالك.
(١٢) جاء بعدها في (س): نحو (لا مثله أحد)، ويجوز (أحدًا) بالنصب.
(١٣) ساقط من (خ، ك).

بالنصب، وأما التأكيد المعنوي[1] فلا يجوز؛ لأن المنفي بـ (لا) نكرة، والتأكيد المعنوي معرفة، وإنْ كان تأكيدًا[2] لفظيًّا[3] نحو (لا ماء ماء)، فالأَوْلَى - ما ذكرناه[4] - كونه على لفظ المؤكد مجردًا عن التنوين.

قال نجم الدين: « وجاز الرفع والنصب كما[5] ذكرناه هناك »[6]؛ يعني في المنادى، وهذا إذا كان التابع مفردًا.

فإن كان مضافًا فليس فيه إلا النصب لا غير؛ لأن (لا) إذا دخلت على المضاف كان منصوبًا، فكذلك[7] إذا كان تابعًا.

● **قوله: (ومثل (لا أبا له) و (لا غُلَامَيْ له) جائز، تشبيهًا له بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه):**

يعني أنهم أجازوا (**لا أبا له**[8]) بالألف، و (**لا غُلَامَيْ له**) بحذف نون[9] التثنية، وكان القياس أنه لا يجوز ذلك؛ لأن الألف إنما تثبت لو كان الأب مضافًا إلى الضمير، وهو غير مضاف لظهور اللام في (له)، والقياس: (لا أبَ له) بالفتح لا غير، وكذلك القياس أن لا تحذف نون المثنى إلا للإضافة.

وقوله[10]: (**لا غُلَامَيْ له**): غير مضاف؛ لظهور اللام، فقال المصنف[11]: إنما جاز ذلك تشبيهًا له بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه، يعني أن قولهم: (لا أبا له) مُشْبِهٌ لقولهم[12]: (أبوه) في أصل المعنى؛ لأن الأبوة فيهما جميعًا منسوبة إلى الضمير، ومع بقاء اللام لا يكون معرفة[13]، وكذلك (لا غُلَامَيْ)

---

(١) في (س): فالمعنوي.
(٢) في (س): التأكيد.
(٣) ليست في (س).
(٤) هكذا في نسخ التحقيق، ولعل المناسب: (كما ذكرناه)، وهذا ما نص عليه نجم الدين. انظر: شرح الكافية لنجم الدين (١/ ٢٦٤).
(٥) في (خ): يعني كما ذكرناه. وليس بمستقيم.
(٦) شرح الكافية (١/ ٢٦٤).
(٧) في (خ): فكذا.
(٨، ٩) ليست في (س).
(١٠) في (س): قوله.
(١١) هو: ابن الحاجب. انظر: شرحه للكافية (ص٥٠).
(١٢) في (خ): بقولهم.
(١٣) انظر: شرح ابن الحاجب للكافية (ص٥٠)، وقد نقل الرصاص هذا الرأي مع التصرف فيه.

بحذف نون التثنية مشبه لقولهم[١]: غلاماه وغلاميه.

● **قوله: (ومن ثم لم يجز: لا أبا فيها):**

لأن الإضافة[٢] لا[٣] تكون بمعنى (في) ؛إلا في الظروف، وهذا ليس بظرف؛[٤] ؛فلم تشبه المضاف؛[٥]، وإنما يقال فيه[٦]: (لا أَبَ فيها) بالفتح لا غير.

● **قوله: (وليس بمضاف ؛لفساد المعنى؛[٧]):**

يعني: (لا أبا له) و (لا غلامي له) ؛ليس بمضاف؛[٨] كما ذهب إليه سيبويه[٩]، فإنه[١٠] قال: إنه مضاف واللام زائدة لتأكيد الإضافة وليصح دخول (لا)[١١] عليه[١٢]؛ لأنها لو حذفت تبين أنه معرفة ووجب الرفع والتكرير كما تقدم.

قال المصنف: (إنه لو كان مضافًا كما ذكر سيبويه لفسد المعنى)[١٣]، قال ركن الدين: « لأن معنى (لا أبا له): لا أباه، فيؤدي إلى[١٤] بقاء اسم (لا) بغير خبر، وذلك لا يجوز، ويؤدي إلى إعمال (لا) في المعارف وهو غير جائز[١٥] »[١٦].

● **قوله: (ويحذف في مثل[١٧]: لا عليك):**

أي: يحذف (اسم لا) في مثل (لا عليك)، ؛أي: لا بأس عليك؛[١٨]؛ وذلك لقيام القرينة الحالية الدالة عليه، ويحذف[١٩] الخبر[٢٠] أيضًا نحو (لا بأس)، أي: ؛لا بأس؛[٢١] عليك.

* * *

---

(١) في (ك): لقوله.

(٢) في (خ، س): لأن الإضافة هاهنا.

(٣) ليست في (خ).

(٤) ساقط من (خ، س).

(٥) ساقط من (ك).

(٦) ليست في (ك).

(٧، ٨) ساقط من (س).

(٩) انظر: الكتاب (١/ ٣١٥).

(١٠) ليست في (ك).

(١١) في (ك): إلا. وهو خطأ.

(١٢) في (س): عليها.

(١٣) المراد: قال ابن الحاجب في الكافية.

(١٤) ليست في (س).

(١٥) في (س): وهو في ذلك لا يجوز.

(١٦) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٥١).

(١٧) ليست في (خ)، وفي (ك): نحو.

(١٨) ساقط من (س).

(١٩) في (ك): وقد يحذف.

(٢٠) في (ك): خبرها.

(٢١) ليست في (ك).

[خبر (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس)]

● **قوله: (خبر (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس): هو المسند بعد دخولهما):**

[فقوله: (**المسند**) يعم، وقوله: (**بعد دخولهما**)][1] خرج عنه[2] سائر المسندات.

قال ركن الدين: « وإنَّما عملا[3] لشبههما بـ (ليس) من حيث النفي[4] والدخول[5] على المبتدأ والخبر إلا أنَّ (ما)[6] أكثرُ شبهًا؛ لأنها لنفي الحال وتدخل على المعارف والنكرات، وجواز دخول الباء في خبرها، كما أن (ليس) كذلك، فعملا عملها في رفع الاسم ونصب الخبر »[7].

● **قوله: (وهي لغة أهل الحجاز)[8]:**

يعنـي أن إعمالها[9] عمل (ليس) لغة أهل الحجاز، وبه ورد القرآن الكريم[10]، قال اللّـه[11] تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١][12]، و ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢][13].

وأما بنو تميم: فلا يَعْمَلَانِ عندهم؛ لأنهما يدخلان على الاسم والفعل، فإذا لم يكن لهما اختصاص لم تعملا، وقال نجم الدين: « عملت (ما) في لغة

---

(١) ساقط من (خ).
(٢) ليست في (ك).
(٣) في (ك): عمل. وليس كذلك؛ لأن (ما) و (لا) اثنتان.
(٤) في (ك): أنهما للنفي... إلخ.
(٥) في (ك): ويدخلان.
(٦) في (ك): أنما.
(٧) الوافية (المتوسط) (ص٧٧).
(٨) في (خ): وهي لغة حجازية.
(٩) في (خ، ك): أعمالها. وفي (س): عملها. وقد أثبت ما أراه الصواب؛ لأن المراد: إعمال (ما) و (لا) عمل (ليس) لغة أهل الحجاز.
(١٠) في (س): العظيم.
(١١) ليست في (ك).
(١٢) ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ ... إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾.
(١٣) ﴿ ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم ... إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴾.

الحجاز مع عدم اختصاصها لقوة مشابهتها[١] (ليس)[٢] »[٣].

● **قوله : (فإذا زيدت (إنْ) مع (ما) أو انتقض النفي بـ (إلا) أو تقدم الخبر بطل العمل):**

وإنَّما بطل العمل[٤] إذا حصل أحد هذه الثلاثة؛ لأنها لما كانت عاملًا ضعيفًا انعزلت لأدنى عارضٍ، فزيادة (إنْ) مع (ما) نحو قوله:

٦١. فما إنْ طِبُّنَا جبنٌ ولكنْ ... منايانا ودولةُ آخرينا[٥]

قال نجم الدين: « وإنما عَزَلَتْ (إنْ)[٦] المكسورة المخففة (ما) الحجازية لأن (إنْ) - وإنْ كانت زائدة - تشبه (إنْ) التي للنفي لفظًا، [والنفي إذا][٧] دخل[٨] على النفي أفاد الإثبات »[٩]، فصارت (إنْ) كـ (إلَّا) في نحو (ما زيد إلَّا منطلق) في إبطال عمل (ما)، [وقال المصنف[١٠]: (لضعفها بالفصل بينها وبين معمولها][١١]، وقد جاءت (إنْ) غير[١٢] كافة لـ (ما) شاذًّا، وهو عند المبرد[١٣]

---

(١) في (ك): شبهها.

(٢) في (ك): بليس.

(٣) شرح الكافية (١/ ٢٦٧).

(٤) في (خ): عمل (ما).

(٥) ينسب البيت للكميت بن زيد كما في ابن يعيش (٨/ ١٢٩)، وليس في ديوانه، وإن كانت فيه قصيدة على البحر نفسه وعلى القافية.

كما ينسب لفروة بن مسيك كما في الخزانة (٢/ ١٢١ و ١٢٢)، والبيت من شواهد سيبويه (١/ ٤٧٥ و ٢/ ٣٠٥)، والمقتضب (١/ ٥١ و ٢/ ٣٦٤)، والخصائص (٣/ ١٠٨)، والمنصف (٣/ ١٢٨)، والمحتسب (١/ ٩٢)، والهمع (١/ ١٢٣)، والصحاح: (طبب)، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج (١/ ١٣٩)، وفي شروح اللمع العبرتي (٢٥/ ب)، وابن الدهان (٩٤/ أ، ٢٩٧/ أ)، وابن برهان (٢٩/ أ)، والثمانيني (٨٦/ ب).

وما إن طبنا: أي عادتنا ودهرنا. والدولة بفتح الدال: الغلبة في الحرب.

(٦) ليست في (خ).

(٧) ساقط من (س).

(٨) في (خ، س): أدخل.

(٩) شرح الكافية (١/ ٢٦٧).

(١٠) ابن الحاجب، انظر: شرحه للكافية (ص٥٠).

(١١) ساقط من (خ).

(١٢) ليست في (س).

(١٣) صرح المبرد في المقتضب (١/ ٥١ و ٢/ ٣٦٤) بأن إنْ الزائدة تكف (ما) النافية عن العمل، واستشهد في الموضعين بالبيت:

فما إن طبنا جبن... البيت

وبعد هذا كله نجد الرضي في شرحه على الكافية (١/ ٢٤٦) يقول: (وقد جاءت إنْ بعدها غير كافة =

قياس، وأنشد أبو علي[١]:

٦٢. بَنِـي غُـدانـةَ ما إنْ أنتمُ ذهَـبًـا ... ولا صَرِيفًا ولكنْ أنـتم الْخَـزَفُ[٢]

* قوله: (أو انتقض النفي بإلا) نحو (ما زيد إلَّا قائم)، وإنَّما بطل عمل (ما) بـ (إلا) لأنَّ (ما) إنَّما[٣] عملت للنفي الذي شابهت به (ليس)، فكيف تعمل مع زوال المشابهة؟ لأن (إلَّا) بعد النفي للإثبات، ونقل عن يونس[٤] أنه يجوز[٥] إعمالها مع انتقاض نفيها[٦] بـ (إلَّا)، وأنشد[٧] في ذلك:

٦٣. وما الدَّهرُ إلَّا مَنْجَنُونًا بـأهـلِـهِ ... وما صاحبُ[٨] الحاجاتِ إلَّا مُعَذَّبا[٩]

وأجيب بأن الخبر محذوف، و (منجنونـًا) و (معذبـًا) منصوبـان[١٠] على المصدرية[١١] بالخبر[١٢] المحذوف تقديره: يدور دوران منجنون، ويعذب تعذيبًا مثل قولهم: ما زيد إلا سيرًا.

= شذوذًا، وهو عند المبرد قياس)، وقد أخذه عنه الرصاص.

(١) لم أعثر على هذا البيت في آثار الفارسي التي بين أيدينا.

(٢) البيت لم ينسب لقائل، والصريف: الفضة الخالصة، والخزف: هو الآجر، وكل ما عمل من طين وشوي بالنار. انظر: الخزانة (٢/ ١٢٤)، وشرح التصريح (١/ ١٩٦)، والعيني (٢/ ٩١)، وبرواية (خزف) الهمع (١/ ١٢٣)، والصحاح: (صرف)، واللسان: (صرف)، وهو في اللسان برواية: (بني غدانة حقًّا لستم ذهبًا).

والشاهد فيه: مجيء (إنْ) غير كافة، وقد عملت (ما) النصب في (ذهبًا) وذلك على رأي الكوفيين، والرواية المشهورة رفع (ذهب، وصريف). وقد أورد السيوطي في الهمع (١/ ١٢٣) الروايتين.

(٣) ليست في (خ).

(٤) الجنى الداني (ص٣٢٦)، وقد سبقت ترجمة يونس في (ص٢٩٢).

(٥) في (خ): يجيز.

(٦) في (س): نقيضها.

(٧) في (س): وأنشدوا.

(٨) في (خ): طالب.

(٩) في (ك): معذب. وهو خطأ، والبيت لم ينسب لقائل معين، وقد نسبه ابن جني في ذا القد – وهو كتاب جمعه ابن جني من كلام شيخه أبي علي رحمه الله – إلى بعض بني سعد.

والمنجنون: الدولاب الذي يستقى عليه، وجمعه: مناجين، وهناك رواية (أرى الدهر)، وإنما المحفوظ (وما الدهر). انظر: المغني (١/ ٧٣)، والخزانة وهامشها (٢/ ١٢٩)، وشرح التصريح (١/ ١٩٧)، والأشموني (١/ ٢٤٨)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٢١٩، ٢٢٠)، والجنى الداني (ص٣٢٧).

والشاهد فيه: إعمال (ما) مع انتقاض نفيها بـ (إلا) على رأي يونـس.

(١٠) في (خ، س): منصوب.

(١١) في (خ، س): المصدر.

(١٢) في (س): فالخبر.

* قوله: (أو تقدم الخبر بطل العمل): وسواء كان ظرفًا أو غير ظرف نحو (ما قائم زيد) و (ما في الدار زيد)، وذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف [في العمل][1]، وقال ابن عصفور[2] والعبدي[3]: لا يبطل إذا كان الخبر ظرفًا وإنْ تقدم لاتساعهم فيه.

قال أبو علي: « زعموا أن قومًا جَوَّزُوا إعمالها مع تقديم الخبر ظرفًا كان أو غيره »[4].

قال الربعي: « والإعمال عندي هو القياس لبقاء[5] معنى النفي »[6]، قال نجم الدين: « وأما قول الفرزدق[7] »[8]:

٦٤. فأصبحوا قد أعاد اللَّهُ بَعْثَهُمُ إذ هم قريشٌ وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ

فإنّه تميمي سمع بأن أهل الحجاز يعملونها فأعملها، ولم يعلم أنهم[9]

---

(١) ساقط من (س).

(٢) انظر: المقرب (١/ ١٠٢)، وشرح الكافية للرضي (١/ ٢٦٧)، والأشباه والنظائر (٣/ ٥٧)، وفيه (٣/ ٥٨): قال ابن النحاس: في التعليقة تحرز من مثل قولنا: ما في الدار زيد... إلخ، قال: وهذا شيء اختص به ابن عصفور لا أعلمه لغيره.

(٣) شرح الكافية للرضي (١/ ٢٦٧)، وهو: أحمد بن بكر بن بقية العبدي، أبو طالب، أحد أئمة النحو المشهورين، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي، له من المصنفات: شرح الإيضاح، شرح كتاب الجرمي. مات سنة ست وأربعمائة للهجرة. انظر: بغية الوعاة (١/ ٢٩٨)، وفيات الأعيان (١/ ١٠١).

(٤) انظر: البغداديات (ص٢٨٤)، وشرح الكافية للرضي (١/ ٢٦٧).

(٥) في (خ، س): لبقي.

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٢٦٧)، وهو: علي بن عيسى بن الفرج بن صالح، أبو الحسن الربعي، عالم بالعربية، أصله من (شيراز)، اشتهر وتوفي ببغداد، وكانت وفاته (٤٢٠ هـ)، من تصانيفه في النحو: كتاب البديع، وشرح مختصر الجرمي، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، والتنبيه على خطأ ابن جني. انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٣٣٦)، وبغية الوعاة (٢/ ١٨١).

(٧) تقدمت ترجمته في (ص١٥١)، والبيت في ديوان الفرزدق (١/ ١٨٥) من قصيدة يمدح فيها عمر ابن عبد العزيز، والرواية المشهورة (نعمتهم) مكان (بعثتهم)، ويروى (دولتهم) أيضًا.

والشاهد فيه: في قوله (وإذ ما مثلهم)؛ حيث نصب (مثل) مع تقدمه على اسم (ما) وهو نادر. وانظر: سيبويه (١/ ٢٩)، والمقتضب (٤/ ١٩١)، والخزانة (٢/ ١٣٠)، والعيني (٢/ ٩٦)، وشرح التصريح (١/ ١٩٨)، والهمع (١/ ١٢٤، ٢١٩)، والأشموني (١/ ٢٣٠، ٢٤٨).

(٨) شرح الكافية (١/ ٢٦٧). (٩) في (س): بأنهم.

يشترطون[١] تأخر الخبر فغلط على لغة غيره، وقيل: إنَّ الخبر محذوف تقديره: إذ ما في الدنيا بشر مثلهم، و (مثلهم) منتصب على الحال، نقل ما ذكر[٢] من الخلاف والإثبات من نجم الدين[٣].

● **قوله: (وإذا عطف عليه بموجب فالرفع):**

أي: إذا عطف على خبر (ما) بحرف موجب أي مثبت، والحرف الموجب: (بل) و (لكن).

* **قوله: (فالرفع)**: أي وجب[٤] رفع المعطوف نحو: ما زيد قائمًا بل قاعد، أو: لكن قاعد، وذلك لبطلان النفي - الذي هو سبب عملها - بالحرف الموجب، فوجب الرفع في المعطوف ⌈حملًا على محل المعطوف⌉[٥] عليه؛ لأنه خبر مبتدأ في الأصل.

* * *

* *

*

(١) في (س): يشترطوا. وهو خطأ؛ لأنه لم يسبقه لا ناصب ولا جازم.

(٢) في (س): ما ذكره.

(٣) شرح الكافية (١/ ٢٦٧).

(٤) ليست في (خ).

(٥) ساقط من (س).

[المجرورات]

● قوله: (المجرورات): هو ما اشتمل على علم المضاف إليه):

(المجرورات) جمع مجرور، أي: المجرور[١]: (ما اشتمل على علم المضاف إليه)[٢]، وهو: الجر، ولم يقل: ما اشتمل على الجر؛ لئلا يذكر في الحد لفظ المحدود[٣].

● قوله: (والمضاف إليه: كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظًا أو تقديرًا مرادًا):

* فقوله: (كل اسم): لأن المضاف إليه لا يكون إلّا اسمًا، لكنه يشكل بنحو قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٩][٤]، وبـ (إذ وإذا وحيث)، فإنه[٥] يضاف[٦] كل واحد منها إلى الجملة بعده، لكن يجاب عنه[٧] بأن[٨] الجملة في تأويل المفرد، فإذا قلت: (اجلس حيث جلس زيدٌ)، أي: مكان جلوس زيد، و (يوم ينفع) متأول بالمصدر، أي: يوم نفع الصادقين.

* قوله: (نسب إليه شيء): احتراز[٩] مما ليس كذلك.

* وقوله: (بواسطة حرف جر): احتراز[١٠] من الفاعل ونحوه[١١] كالمبتدأ[١٢]، فإنَّه نسب إليه شيء وهو الفعل، لكن لا بواسطة حرف جر.

* قوله (لفظًا): ليدخل فيه نحو (مررت بزيد)، فإنَّ المرور نسب إلى زيد، وذلك بواسطة الحرف لفظًا، قال نجم الدين: « بني[١٣] الأمر[١٤] على أن

---

(١) في (س): المجرورات.

(٢) ساقط من (س).

(٣) ساقط من (خ، س)، وجاء بدلًا منها فيهما: لما تقدم في المنصوبات والمرفوعات.

(٤) ﴿ قَالَ ٱللَّهُ ... لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾.

(٥) في (خ): فإنها.

(٦) في (خ): تضاف.

(٧) ليست في (ك)، وفي (خ): عنه.

(٨) في (ك): أن.

(٩، ١٠) في (س): احترازًا.

(١١) ليست في (خ).

(١٢) ليست في (خ، ك).

(١٣) في (س): بناء، وفي (ك): بنا الشيخ.

(١٤) في (ك): الأمرين.

المجرور بحرف جر مضاف إليه، وقد سماه سيبويه[١] مضافًا[٢] إليه كما ذكر، لكن المشهور في اصطلاحهم أنه إذا أطلق المضاف إليه أنه المجرور بإضافة الاسم إليه، وأما اصطلاح اللغة فذلك مستقيم »[٣].

* **قوله: (أو تقديرًا)**: ليدخل فيه المجرور بإضافة الاسم إليه نحو: غلام زيد، وخاتم فضة، أي: غلام لزيد، وخاتم من فضة.

* **وقوله: (مرادًا)**: احتراز من مثل[٤]: صمت يوم الجمعة؛ لأن يوم الجمعة نُسِبَ إليه شيء وهو (صمت) بواسطة حرف الجر وهو (في)، لكن ذلك الحرف[٥] محذوف[٦] غير مراد؛ لأنه لو كان مرادًا[٧] لكان (يوم الجمعة) مجرورًا[٨] به، كما أن (زيدًا) في (غلام زيد) مجرور بتقدير اللام.

● **قوله: (فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسمًا مجردًا تنوينه لأجلها)**:

أي: شرط المضاف إليه الذي هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرًا[٩] أن يكون المضاف إليه اسمًا حذف تنوينه لأجل الإضافة، يعني التنوين أو ما يقوم[١٠] مقامه، وكذلك ما ليس[١١] فيه تنوين يقدر أنه[١٢] لو كان فيه تنوين لكان محذوفًا لأجل الإضافة، فإذا قلت: (غلام زيد)، فقد حذفت تنوين (غلام) لأجل إضافته[١٣] إلى (زيد)، وكذلك ما أشبهه نحو (ثوب زيد) و (دار زيد)، وإنما حذف التنوين لأجل الإضافة؛ لأن التنوين يؤذن بتمام الكلمة والإضافة تؤذن بعدم التمام، فكان في الجمع بينهما منافاة، والذي يقوم مقام التنوين نونا[١٤]

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٣٩١)، وانظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٢٧٢).
(٢) في (خ): مضاف. وهو خطأ.
(٣) شرح الكافية (١/ ٢٧٢).
(٤) في (ك): نحو.
(٥) في (ك): الحذف.
(٦) في (خ): مقدر.
(٧) في (ك): مراد. وليس كذلك؛ لأنه خبر كان منصوب.
(٨) في (ك): مجرور. وليس كذلك؛ لأنه خبر كان منصوب.
(٩) في (ك): تقدير.
(١٠) في (خ، ك): قام.
(١١) في (ك): مما ليس.
(١٢) في (خ): أن.
(١٣) في (ك): الإضافة.
(١٤) في (س): نوني. وليس كذلك؛ لأنه فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى.

التثنية والجمع فإنهما تحذفان للإضافة نحو (غلاما زيد) و (مسلموك)، وكذلك الألف واللام تحذفهما[١] من[٢] المضاف[٣] فلا تقول[٤]: (الغلام زيد)، وغير المنصرف نحو (أحمدكم) و (أحمركم) و (مساجدكم)[٥]، يقدر أنه لو كان فيه تنوين لكان محذوفًا للإضافة.

* * *

● قوله: (وهي معنوية ولفظية):

أي: الإِضافة على ضربين: ﴿لفظية ومعنوية﴾[٦].

[الإضافة المعنوية]:

● والمراد بالإضافة المعنوية: (أن يكون المضاف غير صفة):

والمراد بقوله: (غير صفة): ألا يكون المضاف اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا صفة مشبهة، ولا نحو ذلك، نحو: ضارب ومضروب وحسن.

● قوله: (مضافة إلى معمولها):

يريد أن المضاف إذا كان صفة كانت الإضافة لفظية ﴿لا معنوية﴾[٧] إذا كانت الصفة مضافة إلى معمولها، فإنْ كانت مضافة[٨] إلى غير معمولها فإنّ[٩] الإضافة معنوية نحو (مصارع مصر) ﴿و ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾﴾[١٠] [الفاتحة: ٤]، فإنَّ قوله[١١]: (مصارع)[١٢] صفة لأنه اسم فاعل، لكن لم تضف إلى معمولها لأن المراد بالمعمول[١٣] أن يكون المضاف إليه معمولًا[١٤]..............................

---

(١) في (س): يحذفان.
(٢) في (س): في.
(٣) في (خ): من اللام من المضاف.
(٤) في نسخ التحقيق: تقل. وليس كذلك؛ لأن (لا) نافية.
(٥) ليست في (خ، س).
(٦) ساقط من (خ، ك).
(٧) ليست في (ك).
(٨) ليست في (خ).
(٩) في (خ): كانت.
(١١، ١٢) ساقط من (خ، س).
(١٢) في (س): مصارع مصر. ومصر معروفة مشهورة.
(١٣) في (س): بالعمول.
(١٤) في (خ، ك): منصوبًا. وليس كذلك؛ لأنه قال بعده بقليل: أو فاعل.. والفاعل لا يكون منصوبًا.

للصفة[١] قبل الإضافة على أنه مفعول به أو فاعل نحو (ضاربٌ زيدًا) و (حسن الوجهُ)، فيجوز (ضاربُ زيدٍ) و (حسنُ الوجهِ) بالإضافة، وهي لفظية، و (مصارع) مضاف إلى (مصر)، وليس معمولًا[٢] لـ (مصارع)؛ لأن المعمول تقديره: مصارع الناس في مصر.

قال ركن الدين: « فيعلم من قول الشيخ: (صفة) أن إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله إضافة معنوية؛ لأنه ليس بصفة، وأن إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي[٣] معنوية؛ لأنه لا يعمل بمعنى المضي على الأصح، وأن إضافة اسم التفضيل نحو (زيد أفضل القوم) معنوية؛ لأنه لا يعمل في ظاهر »[٤].

● **قوله: (وهي إمَّا بمعنى (اللام) فيما عدا جنس المضاف وظرفه[٥]، أو بمعنى (من) في جنس المضاف، أو[٦] بمعنى (في) في ظرفه):**

المعنوية على ثلاثة أضرب كما ذكر؛ لأن **المضاف إليه إنْ[٧] لم يكن جنسًا للمضاف ولا ظرفًا له كانت الإضافة بمعنى (اللام)** نحو (**غلام زيد**)، أي: غلام لزيد، فإنَّ (زيدًا[٨]) ليس جنسًا للغلام ولا ظرفًا له، **وإن كان المضاف إليه جنس المضاف كانت الإضافة بمعنى (من)** نحو (**خاتم فضةٍ**)، أي: خاتم من فضة، ويعني أنْ[٩] يكون المضاف إليه جنس المضاف: أنه يصح إطلاقه على المضاف وعلى غيره، فالفضة مثلًا تطلق على الخاتم[١٠] وعلى غيره.

وإن[١١] كان المضاف إليه ظرف المضافِ كانت[١٢] الإضافة بمعنى (في)، نحو (**ضَرْبُ اليوم**) و (**مَكْرُ الليلِ**)، أي: ضربٌ في اليوم، ومكرٌ في الليل.

● **قوله: (وهو قليل):**

يعني: الذي بمعنى (في).

---

(١) في (خ، ك): بالصفة.
(٢) في (س، ك): معمول. وهو خطأ؛ لأنه خبر ليس منصوب.
(٣) في (ك): الماضي.
(٤) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٥٤).
(٥) في (خ، ك): وأما.
(٦) في (ك): وأما.
(٧) في (س): إذا.
(٨) في (ك): زيد.
(٩) ليست في (ك).
(١٠) في (ك): الخاتم مثلًا.
(١١) في (ك): فإن.
(١٢) في (خ): نحو ضرب اليوم كانت... إلخ.

● **قوله: (وتفيد[١] تعريفًا مع المعرفة وتخصيصًا مع النكرة):**

أي: الإضافة المعنوية تفيد تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو (غلام زيد)، فإنَّ الإضافة عينته وأوضحته، و (تخصيصًا) إذا كان المضاف إليه نكرة نحو (غلام رجل)، فإنه تخصص عن غلام المرأة[٢]، وهذا هو الأكثر.

وقد لا تفيد[٣] الإضافة المعنوية تعريفًا[٤] وإن أضيفت إلى معرفة، وذلك في نحو (مثل وغير وشبه[٥] ونظير وسوى)، لتوغلها في الإبهام؛ لأنك إذا قلت: (مررت برجل غير عمرو) فالمغايرة[٦] غير معلومة، بل تحتمل[٧] أشياء كثيرة، وكذلك المثلية[٨] تحتمل أشياء كثيرة كالطول والقصر والشباب والهرم والشيب والعلم، وغير ذلك مما لا يحصى.

قال نجم الدين[٩]: « إذا أضيفت[١٠] (غير) إلى معرفة له ضد واحد تعرف غير[١١] لانحصار الغيرية، نحو قولهم: (عليك بالحركة غير السكون)، وكذلك قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧][١٢]، إذ[١٣] ليس لِمَنْ رضي اللَّـه عنهم ضد غير المغضوب عليهم، فـ (غير) صفة لـ (الذين[١٤] أنعمت عليهم)، وكذلك إذا اشتهر شخص يماثلك في شيء من الأشياء كالعلم والجود

---

(١) في (س): ويفيد. وليس كذلك؛ لأن المراد الإضافة وهي مؤنث.

(٢) في (س، ك): الامرأة.

(٣) دخول (قد) على المضارع المنفي غير صواب، ولعل الصواب: (ربما لا تفيد).

(٤) في (ك): أن.

(٥) في (خ): وشبهه.

(٦) في (ك): المغايرة.

(٧) في (س): يحتمل. وليس كذلك؛ لأن المقصود المغايرة وهي مؤنث، وفي (ك): تحمل. وهو خطأ.

(٨) في (ك): المثلة.

(٩) انظر: شرح الكافية (١/ ٢٧٥)، وليس القول لنجم الدين الرضي، وإنما هو لابن السري كما ذكره نجم الدين.

(١٠) في (س): أضيف.

(١١) ليست في (ك).

(١٢) ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ... وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾.

(١٣) في (خ): أي. وهو خطأ.

(١٤) هكذا في نسخ التحقيق، ولعل الصواب: للذين.

والشجاعة فقيل: (جاء مثلك)، كان[١] (مثل)[٢] معرفة إذا قصد الذي[٣] يماثلك في[٤] [الشيء الفلاني][٥]، ذكر ذلك نجم الدين[٦].

● **قوله: (وشرطها تجريد المضاف من التعريف):**

أي: شرط الإضافة المعنوية أن يكون المضاف[٧] خاليًا[٨] من حرف التعريف، لأنه لو كان فيه حرف التعريف فإنْ أضيف[٩] إلى معرفة أدى إلى الجمع بين تعريفين، وإن أضيف إلى نكرة[١٠] لم يفد[١١]؛ لأن الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص، والتعريف[١٢] أبلغ من التخصيص، فلذلك لم تجز الإضافة إلا في المجرد من التعريف، قال ركن الدين[١٣]: فعلى هذا لا يضاف العلم إلا بعد حصول الاشتراك [فيه] نحو (زيدكم خير من زيدهم)، فالمضمر والمبهم لا يضافان لعدم زوال[١٤] سبب التعريف منهما، ولا يشترط تجرد المضاف من حرف النداء؛ لأنه ليس للتعريف على إطلاقه[١٥] بل مع القصد، فلذلك تقول: (يا غلامَ زيدٍ) و (يا عبدَ اللَّـهِ).

● **قوله: (وما أجازه[١٦] الكوفيون من (الثلاثة الأثواب) وشبهه من العدد ضعيف):**

يعني أنه نقل الكوفيون[١٧] عن بعض العرب تعريف الاسمين في كل عدد

---

(١) ليست في (س).
(٢) في (س): فمثل.
(٣) في (س): الشيء.
(٤) في (س): فيه.
(٥) ساقط من (س).
(٦) انظر: شرح الكافية (١/ ٢٧٥).
(٧) ليست في (س).
(٨) في (س): خالية. وهو خطأ.
(٩) في (س): فلو كان أضيف. وفي (ك): فأضيف.
(١٠) في (س): النكرة.
(١١) في (خ): تفد. والمناسب ما أثبت؛ لأنه يناسب قوله قبل ذلك: (أدى).
(١٢) في (س): والتعريف فيه.
(١٣) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٥٥)، ومثال ركن الدين هو: (زيدنا خير من زيدكم)، ولكن الرَّصَّاص تصرف فيه.
(١٤) ليست في (س).
(١٥) في (ك): الإطلاق.
(١٦) في (س): وأجازه. وهو خطأ مع مخالفته لنص الكافية.
(١٧) انظر: الهمع (٢/ ١٥٠)، وابن يعيش (٢/ ١٢١).

مضاف إلى معدوده، نحو (**الثلاثة الأثواب**[١]) إلى العشرة، والمائة الدرهم، والألف الرجل، قال الشيخ[٢]: (وهو ضعيف لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء)، أما القياس: فلأنهم لا يجمعون[٣] بين تعريفين، لأن الثلاثة معرفة فلا يضاف إلى معرفةٍ.

وأما الاستعمال[٤] فالصحيح[٥]: (ثلاثة الأثواب)[٦].

قال الشاعر[٧]:

٦٥. وهل يُرْجِعُ التسليمَ أو يَكْشِفُ العمى ... ثلاثُ الأثافي والديارُ البلاقعُ

وقال الفرزدق[٨]:

٦٦. ما زال مذ عَقَدَتْ يداهُ إزارَهُ[٩] ... فسما فأدرك خمسةَ الأشبارِ[١٠]

---

(١) ليست في (خ).

(٢) يريد: ابن الحاجب، انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٥٢).

(٣) في (س): لا يجمعوا. وهو خطأ؛ لأن (لا) نافية.

(٤) في (س): استعمال. (٥) في (س): الفصحاء.

(٦) في (س): فاستعمالهم ثلاثة الأثواب.

(٧) هو (ذو الرمة) وقد تقدمت ترجمته، والبيت في ديوانه (٢/ ١٢٧٤) برواية (والرسوم) مكان (والديار).

والأثافي: جمع أثفية، وهي الحجارة التي توضع عليها القدور. والبلاقع: التي لا شيء فيها.

والشاهد فيه: في قوله (**ثلاث الأثافي**)؛ حيث أضاف اسم العدد مجردًا من الألف واللام إلى المعدود. انظر: المقتضب (٢/ ١٧٦ و ٤/ ١٤٤)، وجمل الزجاجي (ص١٢٩)، وابن يعيش (٢/ ١٢٢)، والهمع (٢/ ١٥٠)، والأشموني (١/ ١٨٧).

(٨) تقدمت ترجمته في (ص١٥١). (٩) ساقط من (ك).

(١٠) البيت من قصيدة مدح بها الفرزدق آل المهلب، انظر: ديوانه (١/ ٣٠٥)، والرواية فيه: (فدنا) مكان (فسما).

وخمسة الأشبار: قيل: كنى بها عن الارتفاع واللحوق بحد الصبي على زعم الفلاسفة أن المولود لتمام مدة الحمل السالم عن طرو الآفة في الرحم يكون على قدر ثمانية أشبار من شبر نفسه، فإذا جاوز أربعة أشبار فقد أخذ في الترقي إلى غاية الكمال. وقيل: المراد السيف؛ لأن الأغلب فيه خمسة أشبار.

والشاهد فيه: حيث أضاف اسم العدد (خمسة) مجردًا من الألف واللام إلى المعدود. وانظر: المقتضب (٢/ ١٧٦)، وابن يعيش (٢/ ١٢١ و ٦/ ٣٣)، وشرح التصريح (٢/ ٢١)، والهمع (١/ ٢١٦ و ٢/ ١٥٠)، والأشموني (١/ ١٨٧ و ٢/ ٢٢٨).

وعلة[١] الكوفيين[٢]: أن الثلاثة هي الأثواب، والمضاف هو المقصود بالنسبة فعرِّف المقصود، وأضيف إلى الأثواب لتبيين الثلاثة من أي نوع هي.

[الإضافة اللفظية]:

● **قوله: (واللفظية أن تكون صفة مضافة إلى معمولها):**

* **فقوله: (صفة)**: احتراز من[٣] مثل[٤] (غلام زيد).

* **وقوله: (مضافة إلى معمولها)**: احتراز من (مصارع مصر) و ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤]، فإنَّ الإضافة فيهما معنوية على ما تقدم.

● **قوله: (ولا تفيد إلَّا تخفيفًا في اللفظ):**

يعني أن[٥] الإضافة اللفظية ؛لا تفيد إلا التخفيف في اللفظ؛[٦]، وذلك لأنهم لم يقصدوا فيها إلا مجرد التخفيف، ألا ترى أنه لا فرق من حيث المعنى بين قولك: (ضاربٌ زيدًا)[٧] بالتنوين والنصب، وبين قولك: (ضاربُ زيدٍ) بحذف التنوين من (ضارب) وجر (زيد) بالإضافة[٨].

● **قوله: (ومن ثم جاز: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ):**

أي: ولأجل أن[٩] الإضافة اللفظية لا تفيد[١٠] إلا مجرد التخفيف وهو طرح التنوين أو نون التثنية أو نون الجمع، ولا تفيد تعريفًا وإن كان المضاف إليه معرفة: جاز (مررت برجل حسنِ الوجه)، فوصف (رجل) - وإن كان نكرة - بـ (حسن)[١١]؛ لأنه نكرة وإن أضيف إلى (الوجه) المعرف؛ لأن الإضافة لا تفيد

---

(١) في (خ): فعلة.

(٢) في (س، ك): الكوفيون. وهو خطأ؛ لأنه مضاف إليه مجرور بالياء.

(٣) في (س): عن.

(٤) في (ك): نحو.

(٥) ليست في (خ، ك).

(٦) ساقط من (خ، ك).

(٧) في (ك): زيد.

(٨) ليست في (خ، س).

(٩) ليست في (ك).

(١٠) في (ك): أنها لا تفيد.

(١١) ليست في (خ)، وقد زادها في غير مكانها قبل ذلك حيث قال: فوصف رجل بحسن الوجه، وإن كان نكرة.

تعريفًا[1]، فلو أفادت تعريفًا لامتنع ذلك، وقد ورد عن العرب الفصحاء كذلك.

● (وامتنع: بزيد[2] حسن الوجه)..

لأن (زيدًا) معرفة و (حسن الوجه) نكرة؛ لأن الإضافة لا تفيد التعريف، ووصف المعرفة بالنكرة لا يجوز.

● قوله: (وجاز: الضاربا زيد):

لأنه أفاد تخفيفًا بحذف نون التثنية[3] للإضافة[4].

● قوله: (وامتنع: الضارب زيد):

لعدم وجود التخفيف في إضافة (الضارب) إلى (زيدٍ)؛ لأن التنوين حذف لوجود الألف واللام الحاصلين قبل الإضافة.

● قوله: خلافًا للفراء[5]:

فإنه أجاز (الضارب زيدٍ) بالإضافة بناءً منه على أن الإضافة سابقة قبل دخول الألف واللام، أو حملًا له[6] على (الضارب الرجل) أو (الضاربك)[7]، وجواب الأول: أن الألف واللام سابق على الإضافة؛ لأنهما لتحقيق ذات الاسم، والإضافة لتحقيق عارض من عوارضها[8] وهو التخفيف، وتحقيق ذات الشيء سابق على تحقيق عارضه[9] فَضَعُفَ ما قاله، وجواب حَمْلِهِ على (الضارب الرجل) و (الضاربك) سيأتي عقيب هذا.

● قوله: (وضعف:

٦٧. الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها) عُوذًا تُـزَجِّي خَـلْـفَـهَا أطفالـهَا[10]

---

(١) في (ك): ألا تخفيفًا.

(٢) أي: امتنع (مررت بزيد حسن الوجه)، وهو نص الكافية.

(٣، ٤) ساقط من (خ).

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٢٨٢)، وذلك نقلًا عن السيرافي.

(٦) ليست في (س).

(٧) في (خ، ك): والضاربك.

(٨) هكذا في نسخ التحقيق، ولعل الصواب: عوارضه؛ لأنها تعود على الاسم لا على الإضافة.

(٩) في (س، ك): عارضها.

(١٠) البيت للأعشى الكبير، وهو من قصيدة يمدح بها قيس بن معد يكرب مطلعها: =

(**الهجان**): الإبل البيض، و (**العوذ**) جمع عائذ، وهي[(١)]: قريبة[(٢)] العهد بالنتاج من الإبل والخيل والظباء، ذكره الجوهري[(٣)].

فقوله: (**الواهب المائة**) مثل: (الضارب الرجل)، وقوله: (**وعبدها**) معطوف على (**المائة**)، وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه، فكأنه قال: [الواهب المائة][(٤)] الواهب عبدها، [بإضافة (**الواهب**) إليها][(٥)]، فيكون (الضارب زيد) بالإضافة مثل (الواهب عبدها)، فيلزم من ذلك جوازه.

فأجاب الشيخ[(٦)]: أنه ضعيف، يعني الاستدلال به، ووجه ضعفه: أنه تابع، وقد يجوز في التابع[(٧)] ما لا يجوز في المتبوع، ألا ترى أنه يجوز (رب شاة وسخلتها[(٨)] بدرهم)، وكذلك يجوز (يا زيد والحارث[(٩)])، ولا يجوز (رب سخلتها بدرهم)[(١٠)] و[(يا الحارث)[(١١)]، فلا يلزم من ذلك جواز (الضارب زيد) بالإضافة.

= رَحلتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أجْمَالَها غَضْبَى عليكَ فما تقولُ بَدَا لَها

والهجان: البيض، وقيل: الخيار من كل شيء. والعوذ: الحديثات النتاج. وتزجي: تدفع برفق.

والشاهد فيه: عطف (عبدها) على (المائة)، وقد وضحه المؤلف بعد ذكره للبيت. انظر: سيبويه (١/ ٩٤) برواية (بينها) مكان (خلفها)، والخزانة (٢/ ١٨١، ٣٤١)، والهمع (٢/ ٤٨، ١٣٩)، وديوانه (ص٧٩).

(١) في (ك): وهو.

(٢) في (س): القريبة. وليس كذلك؛ لئلا نجمع بين تعريفين في كلمة واحدة، التعريف الأول الألف واللام، والثاني إضافتها إلى (العهد) وهي معرفة بـ (أل).

(٣) الصحاح، مادة (عوذ) (٢/ ٥٦٧)، والجوهري هو: إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر، أول من حاول الطيران ومات في سبيله، من أئمة اللغة، أشهر كتبه: الصحاح، وله كتاب في العروض، ومقدمة في النحو، أصله من فاراب، وقد دخل العراق صغيرًا، وسافر إلى الحجاز فطاف البادية، وعاد إلى خراسان، توفي سنة (٣٩٣ هـ). انظر: شذرات الذهب (٣/ ١٤٢)، وبغية الوعاة (١/ ٤٤٦).

(٤) ساقط من (س). (٥) ساقط من (خ، س).

(٦) ابن الحاجب في شرح الكافية، انظر: (ص٥٢، ٥٣).

(٧) في (س): المتبوع.

(٨) في (ك): وسخلها، والسخلة: ولد الشاة من المعز والضأن ذكرًا كان أو أنثى. والجمع: سخل وسخال وسخلان وسخلة، والأخيرة نادرة. انظر: لسان العرب، مادة (سخل)، وسيبويه (١/ ٢٤٤، ٢٥٨، ٣٠٥، ٣٥٦).

(٩) في (خ): والخارث والحارث. (١٠) ساقط من (ك).

(١١) في عبارة (خ) تقديم وتأخير كالآتي: (رب شاة وسخلتها بدرهم)، ولا يجوز (رب سخلتها =

● **قوله: (وإنما جاز: الضاربُ الرجلِ، حملًا على المختار في: الحسنُ الوجهِ):**

هذا مما احتج به الفراء[١] أيضًا على أنه يجوز (الضارب زيد) بالإضافة؛ لأن الإضافة وإن لم تفد[٢] تخفيفًا في (الضارب زيد)، فكذلك في (الضارب الرجل) بإضافة (الضارب) إلى (الرجل) بالاتفاق.

فأجاب الشيخ[٣] بأنه إنما جاز (الضارب الرجل[٤]) وإن لم تفد تخفيفًا: حملًا على المختار في (**الحسن الوجه**)؛ لأنه يجوز في (**الوجه**) الرفع والنصب والجر[٥]، والمختار هو جر (**الوجه**)، والجامع بينهما أن المضاف فيهما صفةٌ معرَّفةٌ باللام[٦]، والمضاف إليه مُعَرَّفٌ باللام فيهما، بخلاف (الضارب زيد) فإنّ المضاف إليه غير معرف باللام، فإنَّ[٧] (**الحسن**)[٨] - ؛في الأصل؛[٩] - إنَّما يقتضي فاعلًا فشبهوا مرفوعه بالمنصوب، فنصبوا (**الوجه**) كما نصبوا (**الرجل**) في (**الضارب الرجل**)، ثم حملوا (**الضارب**[١٠] **الرجل**) بالإضافة - وإن لم يحصل فيه[١١] تخفيف - على (**الحسن الوجه**) بالإضافة؛ لأن إضافة (**الحسن**) إلى[١٢] (**الوجه**) قد أفادت تخفيفًا بطرح الضمير المقدر عند رفع (**الوجه**)، تقديره: الوجه منه؛ لأن الصفة لا تعمل في الأجنبي، فإذا لم يقدر ضمير ؛كان (**الوجه**) أجنبيًّا، فإذا نصب (**الوجه**) صار في (**الحسن**) ضمير عائد إلى الرجل، فلم يُحْتَجْ إلى تقدير ضمير؛[١٣] عند الإضافة فحصلت الخفة بحذفه.

= بدرهم)، وكذلك يجوز (يا زيد والحارث والحارث)، ولا يجوز (يا الحارث).

(١) انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٢٨٢)، وشرح التصريح (٢/ ٣٠).

(٢) في (س): تفيد. وهو خطأ؛ لأنه مجزوم بـ (لم).

(٣) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٥٣).

(٤) في (خ): زيد.

(٥) في (ك): والجر بالإضافة.

(٦) أي: بالألف واللام.

(٧) ليست في (خ).

(٨) في (خ): والحسن.

(٩) ساقط من (ك).

(١٠) ليست في (خ).

(١١) ساقط من (س).

(١٢) ساقط من (ك).

(١٣) ساقط من (س).

● **قوله: (والضاربك وَشِبْهُهُ فيمن قال[١]: إنه[٢] مضاف[٣] حملًا[٤] على ضاربك):**

هذا أيضًا مما احتج به الفراء[٥] فقال: إذا جاز (**الضاربك**) بإضافة (**الضارب**) إلى الكاف من غير تخفيف جاز (الضارب زيد).

فأجاب الشيخ[٦]: بأنه[٧] إنما جاز (الضاربك) بالإضافة وإن لم يكن فيه تخفيف حملًا على (ضاربك)؛ لأنهم قد حكموا بالإضافة [في (ضاربك)][٨] من غير تحقيق تخفيف، لأنهم لو قدروا في (ضاربك) تنوينًا وحذفوه للإضافة لم يستقم[٩]؛ لأن التنوين يُؤْذِنُ بالانفصال، والضمير المتصل يؤذن بالاتصال[١٠]، وامتنع[١١] الجمع بينهما، فإذا لم ينظر إلى التخفيف في (ضاربك) فكذلك[١٢] في (الضاربك)، والجامع بينهما أن المضاف فيهما صفة، والمضاف إليه ضمير متصل، وليس (الضارب زيد) كذلك، فلم يحمل عليهما، فإنْ[١٣] قيل: فيحمل (الضارب زيد) بالإضافة على (ضارب زيد) قلنا[١٤]: لا وجه لذلك؛ لأن (ضارب زيد) فيه تخفيف [وهو طرح التنوين][١٥] دون[١٦] (الضارب زيد)، وإنما[١٧] قال الشيخ: (**والضاربك فيمن قال إنه مضاف**)؛ لأن عند سيبويه[١٨] أن المعرف باللام نحو (الضارب) إنْ كان مفردًا فالضمير [المتصل به][١٩]

---

(١) في (ك): جعله.
(٢) ليست في (ك).
(٣) في (ك): مضافًا.
(٤) ساقط من (س).
(٥) سبق تخريجه.
(٦) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٥٣).
(٧) في (خ، ك): أنه.
(٨) ساقط من (خ).
(٩) في (س، ك): يستقيم. وليس كذلك؛ لأن الياء تحذف عند الجزم لئلا يلتقي ساكنان الميم والياء.
(١٠) في (س): للاتصال.
(١١) في (خ): فامتنع.
(١٢) في (س): فكذا.
(١٣) في (س): وإن.
(١٤) القائل هو الشارح (الرَّصَّاص).
(١٥) ساقط من (خ، س).
(١٦) في (ك): بخلاف.
(١٧) ليست في (ك).
(١٨) انظر: الكتاب (١/ ٩٣ - ٩٤)، والهمع (٢/ ٤٨)، وشرح الرضي (١/ ٢٨٤).
(١٩) ليست في (س).

منصوب لا غير نحو (الضاربك) و(الضاربه)، وإنْ كان مثنًّى أو مجموعًا[١] نحو (الضارباك) و (الضاربوك) فهو[٢] يحتمل أن يكون منصوبًا أو مجرورًا، وعند الزمخشري[٣] والرماني[٤] والمبرد[٥] في أحد قوليه: أن الضمير بعد المعرف باللام - مفردًا كان نحو (الضاربك) أو مثنًّى أو مجموعًا - مجرور[٦]، فأشار المصنف[٧] إلى قولهم هذا، «وكلام الفراء[٨] أقوى؛ لأنهم قد سلموا في (الضارب الرجل) و (الضاربك) و (ضاربك) صحة الإِضافة من غير تخفيف، وذلك هو المقصود في (الضارب زيد)»[٩].

* * *

● قوله: (ولا يضاف موصوف إلى صفته):

لأن الصفة تقتضي أن تكون بإعراب الموصوف، فلو أضيف الموصوف إليها لوجب جرها بالإضافة وبطلت متابعتها له[١٠] في الإعراب وهي واجبة، ولا يمكن[١١] أن تُعْرَبَ بإعرابين؛ لأنه يؤدي إلى أن تكون مجرورة مرفوعة أو منصوبة[١٢] على حسب[١٣] إعراب الموصوف، وذلك محالٌ.

● قوله: (ولا صفةٌ إلى موصوفها):

لأنه يؤدي إلى تقديم الصفة على موصوفها؛ لأن المضاف متقدم على المضاف

---

(١) في (س): مجموع. وليس كذلك؛ لأنه معطوف على خبر كان.
(٢) في (ك): فإنه.
(٣) انظر: المفصل (ص٨٤)، والهمع (٢/ ٤٨).
(٤) انظر: معاني الحروف (ص٢٩٢)، والهمع (٢/ ٤٨).
(٥) انظر: معاني الحروف للرماني (ص٢٩٢)، والهمع (٢/ ٤٨).
(٦) في نسخ التحقيق: مجرورًا. وقد أثبت ما أراه الصواب لأنه خبر (أن).
(٧) ابن الحاجب، وأشار بقوله: (والضاربك وشبهه فيمن قال إنه مضاف حملًا على ضاربك)، وذلك في الكافية.
(٨) وذلك في قوله (ص٤٠٨): إنه يجوز (الضارب زيد) بالإضافة؛ لأن الإضافة وإن لم تفد تخفيفًا فيه فكذلك في (الضارب الرجل). وقوله (ص٤٠٩): إذا جاز (الضاربك) بإضافة (الضارب) إلى الكاف من غير تخفيف جاز (الضارب زيد).
(٩) ساقط من (خ، ك).
(١٠) ليست في (ك).
(١١) في (ك): لا يمكن.
(١٢) في (خ): منصوبة مرفوعة.
(١٣) في (خ): بحسب.

إليه، وذلك لا يجوز، ويؤدي أيضًا إلى أن تكون مجرورة؛ لأن الموصوف مجرور بإضافتها إليه ومنصوبة أو مرفوعة[١] على حسب العوامل لتقدمها، وذلك محال.

● **قوله: (ومثل: مسجد الجامِعِ، وجانب الغربيِّ[٢]، وصلاة الأُولى، وبقلة الحمقاء[٣].. متأوَّل):**

هذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: قلتم لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته، وقد وردت[٤] هذه[٥] الأشياء[٦] عن العرب، و ؛ذلك أن؛[٧] (**الجامع**) صفة للمسجد، و (**الغربي**) صفة للجانب، و (الأولى) صفة للصلاة، و (**الحمقاء**) صفة للبقلة، والحمق في اللغة: الجهل[٨]، وإنما وصفت البقلة بالجهل لأنها مع ضعفها تنبت في مجاري السيل حيث لا استقرار لها، فقد[٩] أضاف الموصوف إلى صفته[١٠].

فقال الشيخ[١١]: (**متأوَّل**)، ووجهه: أنه لما دل الدليل على أنه لا يجوز ذلك للعلة المتقدمة احتيج إلى التأويل، فقالوا[١٢]: إنَّ المضاف إليه محذوف؛ وهذه الصفات لذلك المحذوف وليست[١٣] صفة[١٤] للمضاف المذكور، تقدير ذلك: مسجد الوقت[١٥] الجامع، وجانب المكان الغربي، وصلاة الساعة الأولى، وبقلة الحبة الحمقاء[١٦]، فـ (الجامع) صفة للوقت المقدر؛ ؛لأنه كما يوصف المسجد

---

(١) في (ك): ومرفوعة.

(٢) من قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ [القصص: ٤٤]، وهو اقتباس فتبينه.

(٣) سيبين الرصاص معناها بعد قليل.

(٤) في (خ): ورد.

(٥) ليست في (خ).

(٦) في (خ): أشياء.

(٧) ساقط من (س).

(٨) في (خ): هو الجهل.

(٩) في (ك): وقد.

(١٠) في (س): الصفة.

(١١) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٥٣).

(١٢) في (س، ك): فقال. والقائل بهذا هم البصريون. انظر: شرح التصريح (٢/ ٣٣)، والرضي (١/ ٢٨٧).

(١٣) في (خ): فليست.

(١٤) هكذا في نسخ التحقيق؛ ولعل المناسب: صفات.

(١٥) الذي في كتب النحو: مسجد المكان الجامع.

(١٦) في (ك): الحمقى.

بأنه جامع، فكذلك[١] يوصف الوقت[٢] بأنه[٣] جامع أيضًا، فإذا كان الأمر كذلك فلم يضف الموصوف إلى صفته[٤].

● **قوله: (ومثل: جرد قطيفةٍ[٥]، وأخلاق ثيابٍ[٦].. متأول):**

ووجه إيراد هذا أنكم قلتم: لا تضاف الصفة إلى موصوفها، و (**جردٌ**) صفة لـ (**قطيفة**) وقد أضيف إليها، وكذلك (**أخلاق**) صفة لـ (**ثياب**)[٧] وقد أضيفت[٨] إلى الثياب[٩]، فأجاب الشيخ[١٠] بأنه متأول؛ لأنه لمَّا دل الدليل - كما تقدم[١١] - على امتناعه وجب تأويله فقالوا[١٢]: أصله قطيفة جردٍ وثياب أخلاقٍ، فحذف[١٣] الموصوف فيهما وأقيمت الصفة مقامه فقالوا: جرد وأخلاق[١٤]، فصارا كأنهما اسمان غير صفتين، ثم حصل الالتباس هل الجرد لقطيفة أو لغيرها؟ وهل الأخلاق من ثياب أو من[١٥] غيرها؟ فأضافوا الجرد إلى القطيفة ليعلم أنه جرد قطيفة لا غيرها، كما أضافوا الخاتم إلى الفضة ليعلم أنه منها، وكذلك أخلاقُ ثيابٍ، فإنَّه من باب إضافة النوع إلى الجنس، ونظيره قول الشاعر[١٦]:

---

(١) في (ك): فكذا.
(٢) ساقط من (س).
(٣) في (س): أنه.
(٤) في (س): إلا صفة. وهو خطأ.
(٥) الجرد: الخلق من الثياب، وفي حديث أبي بكر ﷺ: (ليس عندنا من مال المسلمين إلا جرد هذه القطيفة)، لسان العرب: (جرد).
والقطيفة: ضرب من القماش المخملي، لسان العرب: (قطف). وفي الصحاح: (قطف): القطيفة دثار مخمل، والجمع: قطائف وقطف.
(٦) ثوب خلق أي بال، وثوب أخلاق إذا كانت الخلوقة في كله. الصحاح: (خلق).
(٧) في (ك): للثياب.
(٨) في (س): أضيف.
(٩) في (ك): إليها.
(١٠) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٥٣ - ٥٤).
(١١) انظر: (ص٤١١).
(١٢) انظر: الفوائد الضيائية (٢/ ٢١)، والوافية (المتوسط) (ص١٥٩).
(١٣) في الفوائد الضيائية (٢/ ٢١): أصلهما: قطيفة جرد وثياب أخلاق، قدمت الصفة على الموصوف وأضيفت إليه.
(١٤) ساقط من (س).
(١٥) ليست في (خ، س).
(١٦) القائل هو النابغة الذبياني، وقد تقدمت ترجمته (ص١٥٧).

٦٨. والمؤمنِ العائذاتِ الطيرَ تَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مكّـةَ بين الغيلِ والسندِ[١]

فإن أصله: المؤمن الطير العائذات، فحذف الطير وأقام صفته - وهي العائذات - مقامه، فالتبس المراد بها فقال: الطير.

● **قوله: (ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص كليث وأسد[٢]، وحَبْسٍ ومَنْعٍ؛ لعدم الفائدة):**

أي: لا يضاف أحد الاسمين المتماثلين في عمومهما وخصوصهما إلى الآخر كـ (ليث) و (أسد)، ؍فلا تقول[٣]: (ليث أسدٍ) بإضافة (ليث) إلى (أسد)؍[٤]، وكذلك: (حبسُ منعٍ)؛ لأن الحبس والمنع[٥] معناهما واحد، وليس أحدهما أعم من الثاني، بل هما سواء، فلم يحصل بإضافة أحدهما إلى الآخر فائدة، وكرر[٦] التمثيل لأن (ليث) و (أسد) من أسماء الأعيان، و (حبس) و (منع) من أسماء[٧] المعاني.

● **قوله: (بخلاف: كلِّ الدراهم، وَ: عَيْنِ الشيء؛ فإنّه يختص)[٨]:**

يعني أن قولهم: (كل) يجوز إضافته إلى (الدراهم) وغيرها[٩]، وإن كان كل واحد منهما هو الآخر، إلّا أن في (كلّ) عمومًا؛ لأنه يطلق على (الدراهم) وغيرها، و (الدراهم)؍[١٠] أخص منه، وإذا كان كذلك جاز لأنه يفيد، وكذلك قولهم: (عين الشيء)، تقول: هذا عين الحب وعين الذهب ؍ونحو ذلك؍[١١]،

---

(١) هذا البيت من القصيدة التي مطلعها:

يا دارَ مَيَّةَ بالعَلْياءِ فالسَّنَدِ أَقْوَتْ وطالَ عَلَيْها سالِفُ الأَبَدِ

ورواية الديوان: الغيل والسعد، والمؤمن: اللَّه ﷻ، العائذات: الحديثة النتاج من الحيوان، والغيل: قيل: هو الماء الجاري على وجه الأرض، وقيل: الغيل والسعد أجمتان كانتا بين مكة ومنى. انظر: ديوانه (ص٣٥)، وابن يعيش (٣/ ١١)، والخزانة (٢/ ٣١٥، ٣٦٤ و ٤/ ١٠٥).

والشاهد فيه: إضافة الطير إلى العائذات، فهو من قبيل سحق عمامة؛ لأن العائذات من صفات الطير.

(٢) ليست في (ك).

(٣) في (س): تقل. وليس كذلك؛ لأن (لا) نافية.

(٤) ساقط من (ك).

(٥) في (خ): المنع والحبس.

(٦) في (س): وكر.

(٧) ليست في (س).

(٨) في (س): مختص. وهو مخالف لنص الكافية.

(٩) في (خ): ونحوها.

(١٠، ١١) ساقط من (س).

وإنما قال الشيخ: (**عين الشيء**)؛ لأن (الشيء) يعم (الْحُبَّ) وغيره، فقصد بـ (الشيء) العموم، وإلا فليس المراد أن تقول: عين الشيء، بل المراد [أن تقول][1]: عين الحب ونحوه، و (**عين**) عام، وما يضاف إليه خاص، فحصلت الفائدة فجاز.

● **قوله: (وقولهم: (سعيدُ كرزٍ) ونحوه، متأوَّل):**

ووجه إيراده أن يقال: إنَّ (سعيدًا) و (كرزًا) اسمان لمسمًّى واحدٍ، وليس أحدهما أعم من الثاني، فهما كـ (ليث) و (أسد) [وقد صحت إضافة أحدهما إلى الآخر][2] [في لغتهم][3]، [فليلزم أن تصح إضافة (ليث) إلى (أسد)][4].

والجواب: أنه قد تقدم ما يمنع من[5] ذلك فوجب تأويله، فقالوا[6]: المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول، والمراد[7] بالمضاف[8] إليه الاسم واللفظ، فإذا[9] قلت: (**جاءني سعيد كرز**)، فكأنك قلت: جاءني مدلول كرز ومسمى كرز، وإضافة المسمى إلى الاسم جائزة، فكأن (كرزًا)[10] هو الاسم و (سعيدًا)[11] هو الذات، فإذا[12] قلت: (جاءني سعيد كرز)، فكأنك قلت: جاءني ذات كرز، ولا يجوز العكس، فيقال: (كرز) بمثابة الذات، و (سعيد) اسم له؛ لأن اللقب وهو (كرز) وهو: الخُرْجُ[13]، أوضح وأشهر من الاسم، فأضيف إليه [لأنه أوضح][14].

---

(١) ساقط من (خ)، وفي (س): أن يقال.
(٢) ساقط من (خ).
(٣) ساقط من (خ، س).
(٤) ساقط من (خ).
(٥) ليست في (ك).
(٦) في (س): قالوا.
(٧) ساقط من (خ).
(٨) في (خ): والمضاف إليه.
(٩) في (خ): إذا.
(١٠) في (خ): كرز. وليس كذلك؛ لأنه اسم كأن منصوب.
(١١) في (خ، س): وسعيد. وليس كذلك؛ لأنه معطوف على منصوب.
(١٢) في (س): وإذا.
(١٣) وفي اللسان (كرز): وقيل: الخرج الكبير يَحمل فيه الراعي زاده ومتاعه، وفي المثل: (رب شد في الكرز)، وقال:

يا ليت أني وسبيعًا في الغنم ... والخرج منها فوق كراز أجم

وانظر: الصحاح (كرز).
(١٤) ساقط من (خ).

● **قوله: (وإذا أضيف الاسم الصحيح والملحق به إلى ياء المتكلم كُسر آخره):**

«المراد بالاسم»[١] **الصحيح عند النحاة**: ما لم يكن في آخره حرف علة، **والمراد بالملحق به**: اسم في آخره حرف علة واو أو ياء قبلها ساكن نحو: ظَبْيٍ وَدَلْوٍ[٢] وَنِحْيٍ[٣]؛ لأن حرف العلة إذا سكن ما قبله خَفَّ وصار في حكم الصحيح، وإنما كسر ما قبل الياء فيهما إذا قلت: غُلَامِي وثَوْبِي وظَبْيِي ودَلْوِي ونِحْيِي[٤]؛ لأن ياء المتكلم يكون ما قبلها من جنسها ليناسبها، فلذلك[٥] وجب الكسر.

● **قوله: (والياء مفتوحة أو ساكنة):**

يعني ياء المتكلم مع الاسم الصحيح والملحق به.

قال الشيخ[٦]: (وقد اختلف في أَيِّهما[٧] الأصل، فقال: [٨] والصحيح أنه[٩] الفتح)؛ لأنها كلمة على حرف واحد فَقَوِيَتْ بالحركة[١٠] كسائر الضمائر التي على حرف، ومنهم من قال: الأصل السكون؛ لأنها[١١] ضمير حرف علة فقياسها السكون، كالألف في (ضربا)، والواو في (ضربوا).

● **قوله: (فإنْ كان آخره ألفًا تثبت):**

نحو: عصاي وَرَحَايَ وضَارِبَايَ، قال ركن الدين: « اعلم أن الاسم لا يخلو إما أن يكون صحيحًا أو ملحقًا به، «أو لا صحيحًا[١٢] ولا ملحقًا[١٣] به، فالصحيح

---

(١) ساقط من (خ).

(٢) الدلو: واحدة الدلاء التي يستقى بها. الصحاح: مادة (دلو).

(٣) ليست في (خ، ك)، والنحي: بالكسر زق السمن، والجمع: أنحاء. الصحاح: مادة (نحا).

(٤) ليست في (س، ك).

(٥) في (ك): فكذلك. وهو خطأ.

(٦) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٥٤).

(٧) في (خ، ك): أيهما هو.

(٨) ليست من كلام ابن الحاجب، وإنما هي للرَّصَّاص، وليست في (س).

(٩) ليست في (س).

(١٠) في (س): بالتحركة. وهو خطأ.

(١١) في (خ): لأنه.

(١٢) في (ك): أو صحيحًا.

(١٣) في (ك): أو ملحقًا به.

والملحق به قد فرغنا منهما، وإنْ لم يكن صحيحًا ولا ملحقًا به[(١)] فلا يخلو: إمَّا أن يكون آخره ألفًا أو واوًا أو ياءً[(٢)]، فإن كان آخره[(٣)] ألفًا تثبت الألف حالة الإضافة إلى ياء المتكلم سواء كان أصلها واوًا نحو (عصا)[(٤)]؛ لأن أصله: عصوٌ، أو ياء نحو (رحى)؛ لأن أصله: رحيٌ، أو كان[(٥)] لا أصل بل هي للتثنية نحو (ضاربانِ)[(٦)] فتقول: عَصَايَ وَرَحَايَ وضَارِبَايَ، وهذه اللغة الفصيحة »[(٧)].

● **قال الشيخ[(٨)]: (وهُذَيلٌ[(٩)] تقلبها لغير التثنية ياء):**

فيقولون: عَصَيَّ ورَحَيَّ [بتشديد الياء][(١٠)]، [قال شاعرهم[(١١)]:

٦٩. سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَواهُمُ ... فَتُخُرِّمُوا ولكلِّ جنبٍ مصرعُ][(١٢)]

ووجهه عندهم أن أصله: عَصَوِيٌّ ورَحَيِيٌّ؛ لأنهم يَرُدُّونَ الألفَ إلى أصلها[(١٣)]

---

(١) ساقط من (س).
(٢) في (خ، س): أو ياء أو واوًا.
(٣) في (خ): آخر الاسم.
(٤) في (س): كعصا.
(٥) في (س): وكان.
(٦) في (س): صارباي.
(٧) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٦١).
(٨) ابن الحاجب في الكافية.
(٩) هي: هذيل بن مدركة، بطن من مدركة بن إلياس، من العدنانية، وهم بنو هذيل بن مدركة بن إلياس ابن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، كانت ديارهم بالسروات، وسراتهم متصلة بجبل غزوان المتصل بالطائف، وكان لهم أماكن ومياه في أسفلها، من جهات نجد وتهامة بين مكة والمدينة، ثم تفرقوا بعد الإسلام، وهم بطنان: سعد بن هذيل، ولحيان بن هذيل. انظر: معجم قبائل العرب (٣/ ١٢١٣).
(١٠) ساقط من (ك).
(١١) هو: خويلد بن خالد بن محرث بن زبيد بن مخزوم بن باهلة، شاعر جاهلي إسلامي، توفي سنة (٢٧ هـ)، يكنى بأبي ذؤيب الهذلي، من الشعراء المبرزين. قال البغدادي فيه: هو أشعر هذيل من غير مدافعة. انظر: الخزانة (١/ ٢٠٣)، والمؤتلف والمختلف (ص١١٩)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (ص٣٣٠).
وبيت الشاهد من قصيدة قالها أبو ذؤيب يرثي بنيه الخمسة حيث هلكوا بمرض الطاعون، وأعنقوا: تبع بعضهم بعضًا، وتخرموا: أي أخذوا واحدًا واحدًا وتخرمتهم المنية.
انظر: المحتسب (١/ ٧٦)، وأمالي الشجري (١/ ٢٨١)، وابن يعيش (٣/ ٣٣)، والعيني (٣/ ٤٩٣)، وشرح التصريح (٢/ ٦١)، والهمع (٣/ ٥٣)، والأشموني (٢/ ٢٨٢)، واللامات (ص٩٦)، وديوان الهذليين (١/ ٢).
والشاهد فيه: حيث قلبت ألف المقصور (هوى) ياء وأدغمت الياء في الياء، وأصله: (هواي).
(١٢) ساقط من (خ، س).
(١٣) في (س): أصله.

في الواو والياء، فَثَقُلَتِ الكسرة على الواو في (عصوي)، وعلى الياء في (رحيي)، فحذفت[١]، وقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في ياء المتكلم فيهما[٢].

وأما ألف التثنية فتبقى على حالها عندهم، فيقولون[٣]: (ضارباي) كاللغة الفصيحة؛ لأنه لا أصل لألفِ التثنية فَتُرَدُّ إليه؛ ولأنه[٤] يلتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور لو قُلِبَتْ ألف التثنية ياء. فإنْ قيل: فاللبس[٥] حاصل في (عصا)[٦] إذا قلبت ياء[٧]، قلنا[٨]: ذلك حاصل مع بقاء الألف قبل القلب.

● **وإن كان آخر الاسم ياء نحو: قاضي وغازي، فإنك إذا أضفته إلى ياء المتكلم أدغمت[٩]** الياء الأولى في ياء المتكلم، وهو قوله: وإنْ كانت ياء[١٠] أدغمت، فتقول: (قاضِيَّ) وَ (غازِيَّ) بتشديد الياء، وكذلك في المثنى والمجموع في حال نصبهما وجرهما نحو (رأيت رجلينِ ضارِبَيَّ) و (رجالًا ضارِبِيَّ).

● **وإن كان[١١] آخر الاسم واوًا، وهو قوله: (وإن كان واوًا) قلبت ياء وأدغمت)..**

فتقول في (هؤلاء مسلمون): هؤلاء مُسْلِمِيَّ، بتشديد الياء، وأصله: مسلموني، حذفت النون للإضافة وقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وذلك لأن قياس لغتهم إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت[١٢] إحداهما[١٣] بالسكون، وجب قلب الواو ياء وإدغامها[١٤] في الياء، فمثال[١٥] سبق الواو على الياء (مُسْلِمُوي)[١٦] كما ذكر، ومثال سبق الياء على الواو قولهم[١٧]: ميِّت وسيِّد،

---

(١) في (س): فحذفت الواو. وهو خطأ؛ لأن المحذوف هو الكسرة فتبقى الواو ساكنة، فتلتقي هي والياء في كلمة، والسابق منهما متأصِّل ذاتًا وسكونًا، فتقلب الواو ياء وتدغم الياء في الياء.

(٢) أي: في عصا ورحى.

(٣) في (خ، ك): فتقول.

(٤) سقط العاطف من (س).

(٥) في (خ): إن اللبس.

(٦) في (خ): في نحو عصا.

(٧) في (خ): حاصل إذا قلبت ياء في نحو عصا.

(٨) القائل هو الرصاص.

(٩) في (خ): أدغم.

(١٠) ليست في (ك).

(١١) في (س): كانت.

(١٢) في (خ): وسبق.

(١٣) في (خ، س): أحدهما.

(١٤) في (خ): وأدغمها.

(١٥) في (خ): ومثل.

(١٦) في (خ، س): مسلموني.

(١٧) ليست في (س).

أصله: مَيْوِتٌ وسَيْوِدٌ، قلبت[١] الواو ياء وأدغمت[٢].

● **قوله[٣]: (وفتحت الياء للساكنين):**

يعني أن ياء المتكلم مع حروف العلة المذكورة نحو: عصاي وقاضيّ ومُسْلِمِيَّ، تفتح[٤].

قوله: (للساكنين): لئلا يجمع[٥] بين[٦] ساكنين، وهما: ياء المتكلم وما قبلها، ولا يجوز هاهنا سكون ياء المتكلم كما جاز ذلك في الاسم الصحيح والملحق به؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين.

قال الشيخ[٧]: وأما قراءة[٨] نافع[٩] ﴿وَمَحْيَايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢][١٠] بإسكان الياء؛ فلأن في الألف مدًّا[١١] يقوم[١٢] مقام الحركة، أو لنية الوقف، قال[١٣]: وهو عند النحويين ضعيف.

[إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم]

● **قوله:[١٤] (وأما الأسماء الستة فـ: أَخِي وأَبِي):**

هذه إشارة إلى كيفية لحوق ياء المتكلم بهذه الأسماء، فيقال في (أخ وأب):

---

(١) في (س): فقلبت.

(٢) في (س): فأدغمت.

(٣) ليست في (خ).

(٤) ليست في (خ، س).

(٥) في (خ): يجتمع.

(٦) ليست في (خ).

(٧) ابن الحاجب في شرحه للكافية (ص٥٥).

(٨) ومعه قالون وورش. الكشف (١/ ٤٥٩)، والبحر (٤/ ٢٦٢)، والحجة (ص٢٧٩)، والنشر (٢/ ٢٦٧).

(٩) هو: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني، أحد القراء السبعة المشهورين، اشتهر في المدينة، وانتهت إليه رياسة القراء فيها، توفي سنة (١٦٩ هـ). انظر: وفيات الأعيان (٥/ ٣٧٨)، وغاية النهاية (٢/ ٣٣٠).

(١٠) من قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾.

(١١) في (س): مدة، وفي (ك): مد. والصواب ما أثبت؛ لأنها اسم (أن) مؤخر.

(١٢) في (س): تقوم.

(١٣) أي: ابن الحاجب في شرحه للكافية (ص٥٥).

(١٤) ليست في (س).

(أخي وأبي)، كما يقال في (يد ودم): (يَدِي وَدَمِي) بتخفيف الياء في الجميع[١]، ولا يزاد[٢] لام الكلمة المحذوف؛ لأن أصل (أخ وأب): أَخَوٌ وأَبَوٌ، و (يد): يَدَيٌ، و (دم): دَمَيٌ[٣]، لأنه صار نسيًا منسيًا.

● قوله: (وأجاز المبرد[٤]: أَخِيَّ وأَبِيَّ):

يعني[٥]: بتشديد الياء، قال نجم الدين[٦]: (على رواية المصنف[٧] والزمخشري[٨] أن المبرد رد المحذوف في (أخ وأب) فقط، ورواية ابن يعيش[٩] وابن مالك[١٠] في أربعة في: أخٍ وأبٍ وَحَمٍ وَهَنٍ).

ووجهه: أنه رد المحذوف وقلب الواو ياء، وأدغمها في الياء متمسكًا بقول الشاعر[١١]:

---

(١) أي: في (أخي وأبي ويدي ودمي).

(٢) في (خ): ولا يزد. وليس كذلك؛ لأن (لا) نافية وليست ناهية.

(٣) ساقط من (ك).

(٤) انظر: المفصل (ص١٠٩)، وابن يعيش (٣/ ٣٦)، وليست في المقتضب.

(٥) ليست في (خ، ك).

(٦) شرح الكافية (١/ ٢٩٦)، مع أن ابن يعيش لم يذكر (هن)، انظر: شرح المفصل (٣/ ٣٦).

(٧) مصنف الكافية: ابن الحاجب.

(٨) انظر: المفصل (ص١٠٩).

(٩) هو: يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء موفق الدين الأسدي، من كبار علماء العربية، موصلي الأصل، له من المؤلفات: شرح المفصل، وشرح التصريف الملوكي لابن جني. توفي سنة (٦٤٣ هـ). انظر: وفيات الأعيان (٧/ ٤٦)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٢٨).

(١٠) انظر: شرح عمدة الحافظ (ص١٢٤)، وقد قال ابن مالك في الـ (هن) في هذا الشرح (ص١٢٣): (والمشهور جريانه مجرى (يد) في كونه ثنائيًا معربًا بالحركات في إضافة وغيرها)، فهو لم يقرنه بالأب والأخ والحم.

(١١) البيت لمؤرج السلمي، وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، والسُّلَمِيُّ بضم السين وفتح اللام نسبة إلى (سليم بن منصور). انظر: الخزانة (٢/ ٢٧٤).

ويروى البيت برواية أخرى ذكرها البغدادي في الخزانة (٢/ ٢٧٣)، وهي قوله: وأنشد الكسائي بزنبوية قرية من قرى الجبل قبل أن يموت:

قدر أحلك ذا النجيل وقد أرى ... وأبي ما لك ذو النجيل بدار

إلا كداركم بذي بقر الحمى ... هيهات ذو بقر من المزدار

ومعنى (أحلك): أي أنزلك، و (ذا المجاز): سوق كانت للعرب في الجاهلية. انظر: المفصل (ص١٠٩)، وابن يعيش (٣/ ٣٦)، وأمالي الشجري (٢/ ٣٧)، والخزانة (٢/ ٢٧٢)، والمغني (ص٤٦٨). =

٧٠. قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المجازِ وقد أَرَى   وَأَبِيَّ ما لَكَ ذُو المجازِ بِدارِ

قال الشيخ[١]: وليس فيه حجة؛ لاحتمال أن يكون قوله: (وَأَبِيَّ) جمع أبٍ، وأصله: (أبين)، فحذفت[٢] النون للإضافة وأدغمت الياء التي للجمع في ياء المتكلم، والذي يدل على أن (الأب) يجمع على (أبين) قول الشاعر[٣]:

٧١. فلما تَبَيَّنَّ أصواتَنا[٤]   بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنَا بالأَبِينَا

● قوله: (ويقال: (فيَّ) في الأكثر و (فمي)):

أي: إذا أضيف (فم)[٥] إلى ياء المتكلم، ففيه وجهان:

أحدهما: (فِيَّ)، وهو الأكثر، وأصله (فوي)؛ قلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم.

الثاني: (فمي)؛ لأنه إذا أفرد[٦] قيل: (فم)، فلحقته ياء المتكلم على إفراده من غير تغيير.

قال ركن الدين: « والوجه الأول أكثر وأفصح؛ لأن الواو إنما قلبت ميمًا في (فم)، وأصله: فوه، حذفت الهاء لخفتها فصار (فَوٌ)، فلو[٧] لم تقلب[٨] الواو ميمًا لقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولو[٩] قلبت ألفًا ولقيها ساكن

= والشاهد فيه: قوله (وأبي) بياء مشددة على إعادة اللام المحذوفة، وهناك احتمال وهو أن يكون جمع أب جمع سلامة، وأصله (أبون)؛ حذفت نونه ثم أضيف إلى ياء المتكلم.

(١) ابن الحاجب في شرحه للكافية (ص٥٥).   (٢) في (خ): فحذف.

(٣) هو: زياد بن واصل السلمي، وهو شاعر جاهلي من شعراء بني سليم كما قال سيبويه، والبيت من أبيات قالها الشاعر يفخر فيها بآباء قومه وأمهاتهم من بني عامر وأنهم قد أبلوا في حروبهم، فلما عادوا إلى نسائهم وعرفن أصواتهم فدينهم.

انظر: سيبويه (٢/ ١٠١)، والخصائص (١/ ٣٤٦)، والمحتسب (١/ ١١٢)، وابن الشجري (٢/ ٣٧)، وابن يعيش (٣/ ٣٧)، والخزانة (٢/ ٢٧٥).

والشاهد فيه: جمع (أب) جمع سلامة على (أبين)، وهي جمع (أب)، يقال: (أبون) رفعًا، و (أبين) نصبًا وجرًّا، وهو مسموع هكذا.

(٤) ساقط من (خ).   (٥) ليست في (ك).

(٦) في (س): أفرده.   (٧) في (س): لو.

(٨) في (خ): يقلبوا.   (٩) في (ك): فلو.

لحذفت الألف وبقي على حرف واحد، فكرهوا ذلك؛ فلذلك قلبوا الواو ميمًا؛ لأنهما متقاربان في المخرج، فإذا أضيفت[١] إلى ياء المتكلم فقد تحصَّنت الواو لوقوعها وسطًا، فلا حاجة إلى العدول إلى الميم، فلذلك كان قولهم: (فيَّ) أكثر من قولهم[٢]: (فمي) »[٣].

● **قوله: (وإذا قُطِعَتْ[٤] قيل[٥]: أَخٌ وأَبٌ وحَمٌ وَهَنٌ وَفَمٌ[٦]):**

يعني: إذا قطعت هذه الأسماء عن الإضافة كان إعرابها بالحركات، فتقول: هذا أَبٌ، ورأيت أَبًا، ومررت بأَبٍ.. وكذلك الباقية[٧].

● **قوله: (وفتح الفاء أفصح منهما):**

يعني أنه يجوز في (فم) مع[٨] فتح الفاء كسرها[٩] وضمها، لكن الفتح أفصح؛ لأنه أخف، ولأنه[١٠] الأصل، ويجوز تشديد الميم في (فم) مع الفتح والكسر والضم[١١]، كأنهم لما حذفوا الواو والهاء[١٢] [من (فوه)[١٣] وأبدلوا الواو ميمًا][١٤]، جعلوا التشديد عوضًا عما حذف منها، ذكره ركن الدين[١٥].

● **قوله: (وجاء حمٌ مثل: يدٍ، وخبءٍ[١٦]، وَدَلْوٍ[١٧]، وعصًا.. مطلقًا):**

يعني أنها جاءت في (حم) لغات أخر غير ما ذكر.

أحدها: أنه [مثل (يد) مطلقًا - يعني في حال الإفراد والإضافة - في إعرابه

---

(١) في (ك): أضيف.
(٢) ليست في (خ، ك).
(٣) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٦٢، ١٦٣).
(٤) في (ك): قطعت عن الإضافة. وهو مخالف لما في الكافية.
(٥) في (خ، س): قلت.
(٦) ليست في (ك).
(٧) في (س): باقيها.
(٨) ليست في (خ، ك).
(٩) في (خ، ك): وكسرها.
(١٠) في (خ): لأنه. وفي (س): وهو.
(١١) في (خ): والضم والكسر.
(١٢) ليست في (خ).
(١٣) في (خ): فم.
(١٤) ساقط من (ك).
(١٥) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٦٣)، مع أنه لم يتطرق للتشديد.
(١٦) الخبء: ما خبئ. اللسان: (خبأ)، وفي التنزيل: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ [النمل: ٢٥].
(١٧) الدلو: واحدة الدلاء التي يستقى بها. انظر: الصحاح (دلو).

بالحركات، تقول: هذا حمٌ، ورأيت حمًا، ومررت[1] بحمٍ.. في الإفراد، وفي الإضافة: هذا حَمُكَ ورأيت حَمَكَ، ومررت بِحَمِكَ.

اللغة[2] الثانية: أن يجرى (حم)[3] مجرى (خِبءٍ)، فتهمزه وتعربه بالحركات مفردًا أو مضافًا.

اللغة[4] الثالثة: أن تجريه مجرى (دَلْوٍ)، فتجعل في آخره واوًا[5] وتعربه بالحركات مفردًا أو مضافًا.

واللغة الرابعة: أن يجرى[6] مجرى (عصًا)، فتجعل في آخره ألفًا مقصورة وتعربه بالحركات مقدرة، مثل (عصًا) مفردًا ومضافًا.

● **قوله: (وجاء (هَنٌ) مثل (يَدٍ) مطلقًا):**

أي: وجاء في (هنٍ) لغة أخرى غير اللغة الأولى، وهي: أَنْ يُعْرَبَ بالحركات مفردًا أو مضافًا مثل (يد)[7]، فهو[8] موافق[9] للغة[10] الأولى ومخالف في الإضافة؛ لأنه يعرب بالحركات في هذه اللغة، وفي الأُولي بالحروف، فاعرفه[11].

● **قوله: (و (ذو) لا يضاف إلى مضمر ولا يُقطع):**

وذلك لأن[12] (ذو)[13] إنما وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس؛ لأنه الوصف باسم الجنس، فلا يقال[14]: (رَجُلٌ مالٌ) ولا (علمٌ) ولا (عقلٌ) تُوُصِّل[15] إلى ذلك بـ (ذو)، فتقول: ذو مال وذو علم وذو عقل، فلهذا[16] لا يضاف (ذو)[17] إلّا إلى اسم الجنس؛ لأنه وضع وصلة إليه، وما ورد بخلاف

---

(١) ساقط من (س).
(٢) ليست في (خ).
(٣) ليست في (ك)، وفي (خ): حما.
(٤) ليست في (خ).
(٥) في (س): واو. وليس كذلك؛ لأنه مفعول به منصوب، وهو من تحريف الناسخ.
(٦) في (س): تجريه.
(٧) ساقط من (س).
(٨) في (س): وهو.
(٩) ساقط من (ك).
(١٠) ليست في (خ، ك).
(١١) ساقط من (ك).
(١٢) في (خ): أن. وفي (ك): لأنه.
(١٣) ليست في (ك).
(١٤) في (س): تقل. وليس كذلك؛ لأنه لم يسبق بجازم.
(١٥) في (س): حتى توصل.
(١٦) في (ك): فلذلك.
(١٧) ليست في (خ، س).

ذلك فشاذ نحو قولهم: (اللَّـهم صلِّ على محمد وذويه)[١]، وكذلك:

٧٢. إنما يعرف ذا[٢] الفضل من الناس ذووه[٣]

وكذلك قول الشاعر[٤]:

٧٣. صبحنا الخزرجيةَ مرهفاتٍ أبَارَ ذوِي أرومتِهَا ذَوُوهَا[٥]

قال ركن الدين: « واعلم أن الدليل يقتضي أن (ذو) لا يضاف إلا إلى اسم الجنس، فلا فائدة حينئذ في التخصيص بأنه لا يضاف إلى[٦] مضمر، وإنما لم يقطع عن الإضافة لأنه خلاف وضعه؛ لأنه وضع وصلة إلى غيره، فلذلك لم يقطع عما هو وصلة إليه »[٧].

---

(١) انظر: شرح اللمع للأصفهاني (١/ ٢٣٢)، ونصه فيه: (صل على محمد وذويه).
(٢) ليست في (خ، س).
(٣) في (س): ذويه. وهو خطأ، وهو بيت شعر من مجزوء الرمل لم ينسبه الرواة إلى أحد، ولكني وجدته في ديوان أبي العتاهية (ص٤٧٤)، وهو من قصيدة أولها:

رُبَّ مَذْكُورٍ لِقَومٍ غَابَ عَنْهُم فَنَسُوهُ

ورواية الديوان لبيت الشاهد هي:

إنما يصطنع المعروف في الناس ذووه

وانظر: ابن يعيش (١/ ٥٣ و ٢/ ٣٨)، والهمع (٢/ ٥٠)، واللسان: (ذو)، وضرائر الشعر لابن عصفور (ص٢٩٣)، والتنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة (١٤٥/ أ) مخطوطة.
والشاهد فيه: حيث أضيفت (ذو) إلى الضمير، وهي لا تضاف إلا إلى اسم الجنس.
(٤) هو: كعب بن زهير بن أبي سُلْمى المزني، شاعر مشهور من مخضرمي الجاهلية والإسلام، كان الرسول ﷺ قد أهدر دمه قبل أن يسلم، فلما أسلم عفا عنه، وخلع عليه بردته بعد أن ألقى بين يدي الرسول ﷺ قصيدته (بانت سعاد) والتي عرفت باسم البردة. انظر: الشعر والشعراء (ص٥٩)، والخزانة (٤/ ١١).

المرهفات: السيوف القواطع. أباد: أفنى. الأرومة: الأصل.
انظر: ابن يعيش (١/ ٥٣)، والهمع (٢/ ٥٠)، وفيه (ذووه) مكان (ذووها)، والحماسة لأبي تمام (ص٤٨٦)، وديوانه (ص١٢٠)، وفيه (أباد) مكان (أبار).
والشاهد فيه: إضافة (ذو) التي بمعنى صاحب إلى الضمير في قوله: (ذووها)، وهذا شاذ؛ لأنها لا تضاف إلا إلى اسم جنس، والذي حسن الإضافة هنا عود الهاء على اسم جنس.
(٥) ساقط من (خ، ك).
(٦) في (س): إلا إلى. وهو خطأ.
(٧) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٦٥).

[التوابــع]

● **قوله: (التوابع: كل ثان بإعراب سابقه...):**

أي: **التابع**: كل ثان لأول، وإعراب الثاني مثل[١] إعراب سابقه **(من جهة واحدة)**.

* **فقوله: (كل ثان)**: دخل خبر المبتدأ وخبر (كان) وخبر (إنَّ)وخبر (ما) و (لا) والمفعول الثاني من[٢] باب (علمت)، و الثالث[٣] من[٤] باب (أعلمت).

* **وقوله: (بإعراب سابقه)**: خرج خبر (كان) وخبر (إنَّ) وخبر (ما) و (لا)؛ لأن إعراب الخبر فيها مخالف[٥] لإعراب الاسم.

* **وقولـه: (من جهـةٍ واحـدةٍ)**: خرج خبـر المبتـدأ، ›والثاني[٦] من بـاب (علمت)‹[٧]، والثالث[٨] من باب (أعلمت)؛ لأن خبر المبتدأ ارتفع من جهة كونه مسندًا والمبتدأ ارتفع[٩] من جهة كونه مسندًا إليه، فالجهة مختلفة، وكذلك الثاني من باب (علمت) والثالث من باب (أعلمت) هما في الأصل خبر للمبتدأ[١٠]؛ لأنهما من نواسخ المبتدأ.

فأما التابع فجهته وجهة المتبوع واحدة، فإذا قلت: (جاءني زيد الطويل)، فـ (زيد) ارتفع لأنه فاعل[١١]، وكذلك (الطويل) ارتفاعه بالفاعلية؛ لأن حكم الصفة حكم الموصوف.

وجملة التوابع خمسة[١٢]: النعت، والعطف بالحرف، والتأكيد، والبدل،

---

(١) ليست في (خ).
(٢) في (س): في.
(٣) ليست في (س).
(٤) في (س): في.
(٥) ليست في (ك).
(٦) أي: والمفعول الثاني.
(٧) ساقط من (ك).
(٨) أي: والمفعول الثالث.
(٩) ليست في (خ).
(١٠) في (خ): مبتدأ. وفي (ك): المبتدأ.
(١١) في (خ): الفاعل.
(١٢) ورد في هامش (س) بيت يجمع التوابع؛ هو:

إنَّ التوابعَ في الإعرابِ يَا رجلُ ... العطفُ والنعتُ والتأكيدُ والبدلُ

وعطف البيان؛ لأنه إنْ دل على معنى فنعت، وإن لم يدل «على معنى»(١) فإنْ أوضح فتأكيد أو عطف بيان، «فعطف البيان يوضح مطلقًا، والتأكيد في النسبة أو الشمول على ما سيأتي»(٢)، وإن لم يوضح فإنْ كان مقصودًا مع متبوعه فعطف بحرفٍ، وإن كان مقصودًا من دون متبوعه فبدل.

* * *
* *
*

(١) ساقط من (خ).

(٢) ساقط من (خ، س).

[النعت]

● قوله: (النعت: تابع يدل على معنًى في متبوعه مطلقًا):

* فقوله: (تابع): شامل لجميع التوابع[1] [المذكورة أولًا][2].

* وقوله: (يدل على معنًى في متبوعه): خرج عنه سائر التوابع؛ لأن الذي يدل على معنًى في المتبوع النعت[3] لا غير، واعلم[4] أنه لو قال: (يدل على معنًى في متبوعه أو متعلقه) لكان أولى؛ لئلا يخرج عنه (مررت برجل كريم أبوه)[5] [في باب الأبوة][6].

* وقوله: (مطلقًا): زاده[7] الشيخ ليرفع وهم من يتوهم[8] أن الحال في نحو (ضربت زيدًا قائمًا) داخل فيه؛ لأن (قائمًا) [حال، وهو][9] يدل على معنًى في (زيد)، فلما قال: (مطلقًا) خرج ذلك؛ لأن الحال المنتقلة لا تفيد ذلك الثبوت والاستمرار.

واعلم أن في كلام الشيخ سهوًا وذهولًا[10]؛ (لأن[11] الحال قد خرجت بقوله: (تابع)؛ لأنه قال في حقيقة التوابع: إنَّ التابع بإعراب سابقه [من جهة واحدة)][12]، والحال ليست بإعراب سابقها وهو صاحبها؛ لأنه قد يكون مرفوعًا ومجرورًا وهي منصوبة، وإنْ كان منصوبًا فالجهة[13] مختلفة، ويرد[14]

---

(١) في (س): الخمسة.

(٢) ساقط من (ك).

(٣) في (خ، س): هو النعت.

(٤) هذا الرأي لنجم الدين الرضي. انظر: شرحه للكافية (١/ ٣٠١).

(٥) عبارة (ك): واعلم أنه يرد عليه نحو (زيد كريم أبوه)، فلو قال: ما دل على معنى في متبوعه أو متعلقه ليدخل ذلك.

(٦) ساقط من (خ، ك).

(٧) في (ك): رواه.

(٨) في (س): توهم.

(٩، ١٠) ساقط من (ك).

(١١) هذا الرأي لنجم الدين، لكن الرصاص لم ينص عليه. انظر: شرح الكافية لنجم الدين (١/ ٣٠٢).

(١٢) ساقط من (خ).

(١٣) في (ك): لجهة.

(١٤) ليست في (س، ك).

على كلام[١] الشيخ إذا اعتقد أن الحال داخلة في حد النعت: الحال المؤكدة نحو (زيد[٢] أبوك عطوفًا)، فإنَّ (عطوفًا) يدل على معنى في متبوعه مطلقًا؛ لأنها تفيد الثبوت والاستمرار، فلو ترك الاحتراز من الحال لكان أولى؛ لأنها غير داخلة.

● **قوله: (وفائدته تخصيص أو توضيح):**

هذا هو الغالب؛ أن يكون النعت للتخصيص أو للتوضيح[٣].

● **(وقد يكون لمجرد الثناء أو الذم[٤] أو التأكيد):**

فالتخصيص في النكرات نحو (جاءني رجل كريم)؛ لأنك إذا قلت: رجل، احتمل الكريم[٥] واللئيم[٦]، فإذا[٧] قلت: كريم، تخصَّص وخرج اللئيم[٨]، والتوضيح في المعارف نحو (جاءني زيد العالم)، فإنَّ (زيدًا)[٩] معروف، ولكن الصفة بالعلم زادته توضيحًا، والنعت الذي لمجرد الثناء نحو ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة: ١]، فـ (الرحمن الرحيم) نعتان[١٠] للَّـه تعالى أفادا[١١] مجرد[١٢] المدح والثناء؛ لأن التوضيح إنَّما يكون لما هو مُلْتَبِسٌ بغيره، وهو سبحانه يتعالى عن ذلك، وكذلك سائر أوصافه سبحانه لمجرد الثناء، والنعت الذي لمجرد الذم نحو الأوصاف الجارية على الشيطان[١٣] لعنه اللَّـه تعالى[١٤]، وكذلك إذا قلت: زيد الفاسق[١٥] الخبيث [الجاهل اللعين][١٦]، إذا كان (زيد)[١٧] معروفًا باستحقاقه لهذه النعوت مشهورًا بالفسق والخبث، فإنها إنما

---

(١) هذا الكلام وما بعده للرَّصَّاص.
(٢) في (خ): زيدًا.
(٣) في (خ): التوضيح.
(٤) في (خ): والذم.
(٥) في (س): الكرم.
(٦) في (س): واللؤم.
(٧) في (س): وإذا.
(٨) في (س): اللؤم.
(٩) في (ك): زيد.
(١٠) في (ك): صفتان.
(١١) ليست في (ك)، وفي (خ): أفاد. وليس كذلك؛ لأنهما مثنى.
(١٢) في (ك): لمجرد.
(١٣) في (ك): الشيطان الرجيم.
(١٤) ليست في (س).
(١٥) لا بد من ذكر الخبر بأن تقول: زيد (الفاسق الخبيث الجاهل اللعين محتقر من الناس) مثلًا.
(١٦) ساقط من (ك).
(١٧) ليست في (ك).

تورد لمجرد ذمه بها[١].

والنعت الذي لمجرد التأكيد نحو ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣][٢]، و﴿إِلَـٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١][٣]، ذكره[٤] نجم الدين[٥]؛ فإنَّ ﴿نَفْخَةٌ﴾ تدل على الـ ﴿وَاحِدَةٌ﴾، فأفاد قوله: ﴿وَاحِدَةٌ﴾ مجرد التأكيد[٦].

● **قوله: (ولا فصل[٧] بين أن يكون مشتقًّا أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عمومًا نحو (تميمي) و (ذي مال)، أو خصوصًا نحو (مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ) و (بهذا الرجل) و (بزيد هذا)):**

هذا هو مذهب الشيخ[٨] في النعت كمذهبه في الحال، أنه لا يشترط الاشتقاق في النعت والحال كما تقدم، قال نجم الدين: « وجمهور النحاة شرطوا[٩] الاشتقاق فيهما، وما ورد غير مشتق تأولوه بالمشتق »[١٠]، قال الشيخ: (لأن المراد بالنعت: تابع يدل على معنًى في متبوعه، عمومًا نحو (جاءني رجل[١١] **تميمي**) و (**ذو**[١٢] **مال**)، فإن (**تميمي**) وهو[١٣] المنسوب و (**ذو**) التي بمعنى (صاحب) لا يستعملان إلا دالين على معنًى مطلقًا)[١٤].

* **وقوله: (أو خصوصًا):** يريد[١٥]: أو[١٦] يكون النعت خصوصًا، أي: في بعض استعمالاته دون بعض نحو (**مررت برجل أيِّ رجلٍ**)، فـ (**أي**) صفة

---

(١) ساقط من (ك)، وجاء مكانه: بذلك.
(٢) من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ...﴾.
(٣) من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا ...إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾.
(٤) شرح الكافية (١/ ٣٠٢). (٥) ساقط من (ك).
(٦) ترك أربعة من أنواع النعت: التعميم نحو: إن اللّـه يرزق عباده الطائعين والعاصين. والتفصيل نحو: مررت برجلين عربي وأعجمي. والإبهام نحو: تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة. والترحم نحو: اللّـهم ارحم عبدك المسكين. شرح التصريح (٢/ ١٠٨، ١٠٩).
(٧) في (س): فرق. (٨) ابن الحاجب.
(٩) في (س): يشترطون. (١٠) شرح الكافية (١/ ٣٠٣).
(١١) ساقط من (خ). (١٢) في (خ، س): وذي.
(١٣) في (خ، س): هو.
(١٤) ابن الحاجب في متن الكافية في تعريفه للنعت.
(١٥) ليست في (س). (١٦) في (ك): أن.

تدل على معنًى في (رجل) في هذا[١] الموضع[٢] بمعنى كامل في الرجولية، وإن لم تدلَّ على معنًى في المتبوع[٣] في الاستفهام إذا قلت: (أيُّ رجل عندك؟)، وكذلك إذا كانت موصولة أو موصوفة أو شرطية على ما سيأتي، فإنها لا تدل على معنًى في المتبوع[٤] كذلك، ونحو[٥] (مررت بهذا الرجل)، فـ (الرجل) [صفة لـ (هذا)][٦] تدل على معنًى في متبوعه[٧] وهي تعين الذات، بخلاف (جاءني الرجل)، فإنه[٨] لا يدل على معنًى في متبوعه[٩] وكذلك (مررت بزيد هذا)؛ فإنَّ (هذا) دل على معنًى الإشارة في متبوعه، وإذا قلت: (هذا زيد) فإنه[١٠] لا يدل على معنى في متبوعه[١١].

● **قوله: (وتوصف النكرة بالجمل الخبرية):**

* **فقوله: (النكرة)**: احتراز[١٢] من المعرفة، فإنها لا توصف بالجمل؛ لأن الجمل نكرات.

* **وقوله: (الخبرية)**: يعني التي تحتمل الصدق والكذب، احتراز من الإنشائية فإنها لا تحتمل ذلك؛ لأن الصفة في المعنى حكم[١٣] على الموصوف كالخبر، ومن حق الحكم أن يكون محتملًا للصدق والكذب.

والفرق بين الصفة والخبر: أن الحكم إنْ جهله المخاطب فهو خبر، وإن علمه فهو صفة، ذكر ذلك أهل[١٤] المعاني والبيان، وأما قول الشاعر[١٥]:

٧٤. جاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذِئْبَ قَطْ؟[١٦]

---

(١) في (ك): هذه.
(٢) في (ك): المواضع.
(٣) في (س، ك): متبوع.
(٤) في (خ، ك): متبوع.
(٥) في (خ، ك): وكذلك نحو.
(٦) ساقط من (خ).
(٧) في (س): المتبوع.
(٨) في (ك): فإن الرجل.
(٩) في (س، ك): متبوع.
(١٠) ليست في (ك).
(١١) في (خ، ك): متبوع.
(١٢) في (س): احترازًا. أي: يحترز احترازًا، والرفع أولى.
(١٣) في (س): تحكم.
(١٤) انظر: مفتاح العلوم (ص٨٢).
(١٥) هو: العجاج الراجز، وقد مرت ترجمته (ص٣٢٦).
(١٦) بيت من الرجز قبله: =

فوصف (المذق) - وهو اللبن المخلوط بالماء - بالجملة الاستفهامية التي لا تحتمل صدقًا ولا كذبًا، وهي (هل رأيت الذئب؟) فمتأول[١]؛ أي: بمذق[٢] مقول عنده[٣]: هل رأيت الذئب قط؟ يعني أن لونه كلون[٤] الذئب[٥] لكثرة الماء فيه.

والجملة تكون فعلية نحو (مررت برجل قام أبوه)، واسمية[٦] نحو (مررت برجل أبوه قائم)، وإنما جاز الوصف بالجملة لأن الصفة حكم، والحكم يكون مفردًا وجملة كما تقدم في الخبر.

● **قوله: (ويلزم الضمير):**

أي: يلزم في الجملة الواقعة صفة ضمير يرجع منها إلى الموصوف[٧] ليربط بينهما؛ لأنها أجنبية لولا الضمير، ولو حَذَفْتَ الضمير وقلتَ: (مررتِ برجلٍ أبٍ قائم) لم يستقم[٨].

● **قوله: (ويوصف بحال الموصوف وحال متعلِّقه):**

أي: يوصف الموصوف باعتبار حاله نحو (مررت برجل عالم)، ويوصف الموصوف باعتبار متعلِّقه نحو (مررت برجل عالم أبوه) و (حسن غلامه)، فإنَّ (عالمًا) و (حسنًا)[٩] وإنْ كانا[١٠] وصفًا لـ (رجل) من حيث اللفظ والمجاز، فإنَّ ذلك صفة لمتعلِّقه وهو الأب والغلام من حيث المعنى والحقيقة.

= حتى إذا جن الظلام واختلط

وهو في ديوان العجاج (ملحقات الديوان ٢/ ٣٠٤) برواية:

(حتى إذا كاد الظلام يختلط)، ويروى صدر هذا الرجز بـ: (كاد الظلام ينكشط) وبـ: (حتى إذا جن الظلام المختلط). ويروى عجزه (جاؤوا بضيح)، وهي رواية الإنصاف (ص١١٥)، والضيح: اللبن الرقيق الكثير الماء. والمذق: اللبن الممزوج بالماء. وانظر: المحتسب (٢/ ١٦٥)، وأمالي الشجري (٢/ ١٤٩)، والعيني (٤/ ٦٢)، وملحقات ديوان العجاج (٢/ ٣٠٤).

(١) عطف على قوله: وأما قول الشاعر.

(٢) في (ك): بمذقق.

(٣) أي: عند رؤيته.

(٤) في (ك): لكون.

(٥) ساقط من (س).

(٦) في (س): إذا سمية.

(٧) في (س): الموصول. وهو خطأ.

(٨) في (خ): لم يجز.

(٩) ليست في (س).

(١٠) في (س): كان.

● قوله: (**فالأول**): يعني الوصف بحاله[١] (**يتبعه في الإعراب والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث**):

فهذه عشرة أشياء يجب أن يكون الوصف بحاله تابعًا له فيها، والتحقيق: أنه تابع لأربعة منها على سبيل البدل، فإذا قلت: مررت برجل عالم، فإنَّ (عالمًا)[٢] يتبع (الرجل) في الإعراب، أي واحد منه؛ لأن الإعراب رفع ونصب[٣] وجر، وواحد من التعريف والتنكير؛ لأنه لا يكون إلا أحدهما، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع؛ لأنها لا تجتمع، وواحد من[٤] التذكير[٥] والتأنيث؛ لأنهما لا يجتمعان. فإذا قلت: (مررت برجل عالم)، فـ (عالم) مجرور ونكرة ومفرد[٦] ومذكر؛ لأن[٧] (رجلًا) كذلك.

● قوله: (**والثاني يتبعه في الخمسة[٨] الأُول**):

يعني: الوصف بحال متعلقه يتبع الموصوف في الخمسة الأول من العشرة المذكورة؛ وهي: الإعراب[٩] والتعريف[١٠] [والتنكير؛ لأن الإعراب] ثلاثة: رفع ونصب وجر، نحو (مررت برجلين حسنة جاريتهما)، فـ (حسنة) صفة لـ (رجلين) من حيث اللفظ والمجاز وهي لِمَا هو متعلِّق بهما، وهي (الجارية) من حيث الحقيقة؛ لأن الْحُسْنَ في التحقيق إنما هو لها لا لهما، فيتبع الموصوف في الإعراب والتعريف إنْ كان معرفة، والتنكيرِ إنْ كان نكرة كما مثلنا.

● قوله: (**وفي البواقي[١١] كالفعل**)[١٢]:

يعني[١٣]: والصفة بحال متعلقه في الخمسة البواقي كالفعل، يعني لا تتبع

---

(١) في (س): يتبعه بحاله.
(٢) في (ك): عالم.
(٣) نصب ورفع.
(٤) ساقط من (خ).
(٥) في (خ): والتذكير.
(٦) في (ك): ومفردة.
(٧) في (س): فإن.
(٨) ليست في (س).
(٩) ساقط من (خ).
(١٠) ليست في (ك).
(١١) في (خ، س): الباقي.
(١٢) جاء بعدها في (ك): يتبعه في الخمسة الأول.
(١٣) ليست في (س).

الموصوف فيها كالفعل؛ لأن[١] الفعل إذا كان مسندًا إلى الظاهر الذي بعده وجب إفراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه[٢] على الْقَوِيّ، فكذلك الصفة، وكما أن الفعل إذا كان مسندًا إلى الظاهر[٣] بعده يجب تأنيثه إن كان الفاعل مؤنثًا وتذكيره إنْ كان الفاعل مذكرًا، فكذلك[٤] الصفة، فلذلك[٥] تقول: (مررت برجلين حسنةٍ جاريتهما)، فجررت (حسنة) لأنها وصف لـ (رجلين)، وتنكيرها لأنها نكرة، ولم تُثَنِّ الصفة - وهي (حسنة) - ولا ذكَّرتها لأن حكمها حكم الفعل، ألا ترى أنك تقول في الفعل: (مررت برجلين حَسُنَتْ[٦] جاريتهما)، فتفرد الفعل وتؤنثه لأن فاعله مفرد مؤنث، وكذلك[٧] الصفة، فتبعت [٨] الموصوف في الخمسة الأُوَلِ، أي في اثنين منها، وهما: واحد من الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، ولم تتبع[٩] في الخمسة البواقي، وهي: الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فاعرفه.

● **قوله: (ومن ثَمَّ حَسُنَ: قام رجل قاعد غلمانه):**

بإفراد (**قاعد**) وإنْ كان فاعله جمعًا - وهو قوله[١٠]: (**غلمانه**) - لأنه كالفعل، وأنت تقول: قام رجل قعد غلمانه.

● **قوله: (وَضَعُفَ (قاعدون غلمانه):**

لأن الواو فيه تدل على أن فاعله مضمر، كما ضَعُفَ ذلك في الفعل لأنك لا[١١] تقول: (يقعدون غلمانه[١٢]) إلّا على ضعف، بل الفصيح والقوي: (يقعد[١٣] غلمانه)؛ لأن الواو في (يقعدون) ضمير فاعل، و (غلمانه) فاعل، ولا يكون

---

(١) في (س): ولأن.
(٢) في (ك): وجمعه.
(٣) في (س): ظاهر.
(٤) في (خ، ك): وكذلك.
(٥) في (ك): وكذلك.
(٦) في (س): حسنة. وهو خطأ.
(٧) في (ك): فكذلك.
(٨) في (س): فتنعت. وهو خطأ؛ بدليل قوله بعدها: ولم تتبع.
(٩) في (س): يتبع.
(١٠) ليست في (س).
(١١) ليست في (ك).
(١٢) ليست في (خ).
(١٣) في (خ): أن تقول يقعد.

للفعل فاعلان، وقد تُؤُوِّلَ الضعيف[١] إذا قيل: (يقعدون) على أن الواو حرف ليدل على أن الفاعل جمع وليست بضمير، وأن (غلمانه) بدل، أو أنه مبتدأ و (يقعدون) الخبر، ولكن تأخر المبتدأ.

● **قوله: (ويجوز: قُعُودٌ غلمانه):**

لأن الواو في (قعود) ليست ضمير فاعل، ولا بدل عن[٢] الفاعل، فجاز ذلك، بخلاف الواو في (يقعدون) فإنَّها ضمير على الصحيح، فيلزم اجتماع فاعلين، فلم يجز ذلك، واللّـه أعلم.

● **قوله: (والمضمر لا يوصف، ولا يوصف به):**

أَمَّا أَنَّهُ لا يوصف؛ فلأن[٣] ضمير[٤] المتكلم هو (أنا) في غاية الوضوح، فلم يحتجْ إلى صفة، فحمل الباقي عليه لاطراد الباب. وأما أنه لا يوصف بها؛ قال ركن الدين: « فلأنها لا تدل على معنًى في متبوعها، ولأنها أعرف المعارف وهي لا توصف في نفسها، وما سواها دونها [في التعريف][٥] فلم تكن صفة له[٦] »[٧].

● **قوله: (والموصوف أخصُّ أو مُسَاوٍ)[٨]:**

يعني[٩] أن[١٠] الموصوف[١١] يجب أن يكون أعرف[١٢] من الصفة أو مساويًا لها في التعريف والتنكير، وإنما وجب ذلك لئلا يكون للفرع مزية على الأصل في الدلالة على الذات المرادة.

● **قوله: (ومن ثَمَّ لم يوصف ذو اللام إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله):**

نحو (مررت بالرجل العالم) و (بالرجل ذي المال)؛ لأن ما عداه من المعارف أعرف منه، فلا يجوز أن تقول: (مررت بالرجل صاحب زيد) أو (صاحبك) أو

---

(١) هكذا في (س، ك)، ولعل الصواب: الضعف. وهي ساقطة من (خ).
(٢) في (خ): على.
(٣) في (ك): فأن.
(٣، ٤) ليست في (س).
(٦) ليست في (ك).
(٧) الوافية (المتوسط) (ص١٦٩).
(٨) في (خ): مساوي.
(٩) في (خ): أي.
(١٠) ليست في (خ).
(١١) في (خ): والموصوف.
(١٢) في (خ): أخص.

(صاحب هذا) على الصفة[١]؛ لأن العلم والمضمر واسم الإشارة أخص منه، هذا ما ذكره[٢] ركن الدين[٣].

● **قوله: (وإنما التزم وصف باب (هذا) بذي اللام، للإبهام):**

هذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: فيلزم [من هذا][٤] جواز وصف اسم الإشارة بمثله أو بالمضاف[٥] إلى مثله أو بالمضاف[٦] إلى المعرف بالألف[٧] واللام[٨]، ولم يجز بالاتفاق إلا وصفه بالمعرف باللام[٩] فقط، أجاب الشيخ[١٠] عن ذلك بأنه إنما التزم وصف باب (هذا) بذي اللام للإبهام، يريد أن المبهم يفتقر[١١] إلى[١٢] صفة تعيِّن ذاته؛ لأن (هذا) يُشار[١٣] به إلى جميع الذوات، والأسماء الدالة على الذوات هي أسماء الأجناس، وتعريفها باعتبار معناها إنما هو باللام، فلهذا[١٤] التزم وصف اسم[١٥] الإشارة باسم الجنس ليتبين الجنس.

● **قوله: (ومن ثم ضَعُفَ: مررت بهذا الأبيض، وَحَسُنَ: بهذا العالِم):**

لأن (الأبيض) لا يبيِّن الذات، لاحتمال[١٦] أن يكون رجلًا أو امرأة[١٧] أو كَاغَدًا[١٨] أو ملحًا[١٩] وغير ذلك، وَحَسُنَ (بهذا العالم)؛ لأنه يعلم منه أن المراد به الرجل.

* * *

---

(١) في (ك): على أنه صفة.

(٢) في (خ): هذا الذي ذكره، وفي (س): ذكر هذا.

(٣) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٧٠).

(٤) ساقط من (ك).

(٥، ٦) في (ك): بمضاف.

(٧) ليست في (خ).

(٨) في (خ): باللام.

(٩) أي: بالألف واللام؛ لأن اللام وحدها لا تعرف.

(١٠) ليست في (خ، ك)، ويريد بالشيخ: ابن الحاجب، انظر: شرحه للكافية (ص٥٨).

(١١) في (خ): يحتاج.

(١٢) ليست في (خ).

(١٣) في (ك): يشير.

(١٤) في (خ): ولهذا.

(١٥) ليست في (س).

(١٦) في (ك): لاحتمال الذات.

(١٧) في (س): وامرأة.

(١٨) هو: القرطاس، وهو فارسي معرب. تاج العروس: (كغد).

(١٩) في (س): وملحا.

[العطف]

● **قوله: (العطف[١]: تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه):**

* **قوله: (تابع)**: يعم جميع التوابع.

* **وقوله: (مقصود بالنسبة)**: خرج عنه الصفة والتوكيد وعطف البيان.

* **وقوله[٢]: (مع متبوعه)**: خرج البدل؛ لأنه مقصود من دون متبوعه.

● **قوله: (يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وسيأتي نحو[٣]: قام زيد وعمرو):**

هذا شرط بعد تمام الحد؛ لأن الحد قد تم بقوله: (مقصود بالنسبة مع متبوعه)، والحروف العشرة حروف العطف، وستأتي[٤] - [إن شاء اللّـه تعالى][٥] - [في الحروف][٦].

● **قوله: وإذا عُطِفَ على المضمر المرفوع المتصل أُكِّدَ بمنفصل، مثل: (ضربت أنا وزيد):**

وذلك لأن الضمير[٧] إذا كان مرفوعًا متصلًا اشتد اتصاله بالفعل حتى كأنه جزء[٨] من الفعل، ولذلك سكن[٩] له آخر الفعل الماضي في[١٠] نحو (ضربت)، فكرهوا[١١] أن يعطفوا[١٢] الاسم المستقل على ما هو كالجزء، فأتوا بضمير مستقل موافق للضمير المتصل في المعنى حتى كأن العطف على المنفصل، وإنَّما قال: على الضمير المرفوع؛ لأنه لو كان منصوبًا [أو مجرورًا][١٣]

---

(١) العطف في اللغة: المحبة، ومعناه الاصطلاحي ما ذكره.
(٢) في (خ): قوله.
(٣) هكذا في نسخ التحقيق، ونص الكافية: مثل.
(٤) في (خ، س): وهي ستأتي.
(٥) ساقط من (ك).
(٦) ليست في (خ، س).
(٧) في (س): المضمر.
(٨) في (خ): كالجزء.
(٩) في (س): أسكن.
(١٠) ليست في (س).
(١١) في (ك): فكره.
(١٢) في (ك): يعطف.
(١٣) ليست في (خ، ك).

لجاز[١] العطف بلا تأكيد نحو: ضربتك وزيدًا، [ومررت بك وبزيد][٢]، وإنما قال المتصل[٣] لأنه: لو كان ضميرًا مرفوعًا منفصلًا[٤] جاز العطف بلا تأكيد، نحو (أنا وزيد في الدار).

● **قوله: (إلَّا أن يقع فصل فيجوز تركه):**

يعني أنه إذا وقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف، جاز العطف وإنْ لم يُؤَكَّد المتصل بضمير منفصل[٥]، وسواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو (**ضربت اليوم وزيدٌ**[٦]) أو بعده، كقوله تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨][٧]؛ لأن طول الكلام سد مسد التأكيد وهو مذهب البصريين[٨]، وعند الكوفيين[٩] يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع[١٠] من غير تأكيد ولا فصل، واحتجوا بقول الشاعر[١١]:

٧٥. قلتُ إذْ أَقْبلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ الفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا[١٢]

---

(١) في (خ، ك): جاز.

(٢) ساقط من (خ، ك)، وقوله: (وبزيد) يعيد حرف الجر مع المعطوف تبعًا للبصريين في هذا المقام.

(٣) في (ك): متصلًا.

(٤) في (ك): منفصل. وهو خطأ؛ لأنه صفة لمنصوب.

(٥) في (س): متصل. وهو خطأ.

(٦) في (خ، ك): وزيدًا، وفي (س): وزيد. وهما خطأ؛ لأنه معطوف على مرفوع فحقه أن يرفع مثله.

(٧) من قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ ... وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ﴾.

(٨) الإنصاف (ص٤٧٥). (٩) الإنصاف (ص٤٧٤).

(١٠) في (ك): المرفوع المتصل.

(١١) قائله عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، أرق شعراء عصره، من طبقة جرير والفرزدق، ولد في الليلة التي توفي فيها عمر بن الخطاب ﷺ فسمي باسمه، توفي سنة (٩٣ هـ). انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٤٣٦)، والشعر والشعراء (ص٢٧٦)، والخزانة (١/ ٢٤٠).

(١٢) هذا البيت من قصيدة قالها عمر في حميدة جارية ابن ماجه، ومطلعها:

حمل القلب من حميدة ثقلا ... إن في ذاك للفؤاد لشغلا

وزهر: جمع زهراء، وهي المرأة البيضاء المشرقة. تعسفن رملا: ملن عن الطريق وركبن الرمل، وهو أسكن للمشي لصعوبة السير فيه. والفلا (ويروى الملا) بالميم: الأرض الواسعة. وقيل: هو مكان بعينه. سيبويه (١/ ٣٩٠)، والخصائص (٢/ ٣٨٦)، والإنصاف (ص٤٧٥)، وابن يعيش (٣/ =

فعطف (وزهر)[١] على الضمير المستتر[٢] في (أقبلت) من دون تأكيد ولا فصل، وقال[٣] البصريون[٤]: الواو للحال لا للعطف، ‹ويمكن أن يقال: طال[٥] بتاء التأنيث والواو عاطفة كما طال بـ (لا) في قوله: ﴿وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]›[٦].

● قوله: (وإذا عطف على الضمير[٧] المجرور أُعيدَ الخافض، نحو: مررت بك وبزيد):

ولا يجوز أن تقول: (مررت بك وزيد) من دون إعادة الباء؛ لأن الضمير المجرور في قولك: (بك)[٨] بمنزلة الجزء من الجار، فكرهوا عطف الاسم[٩] المستقل عليه؛ لأن[١٠] اتصاله بالجار أَشَدُّ من اتصال الفعل بالفاعل؛ لأنه يجوز انفصاله في حال وليس للمجرور[١١] ضمير منفصل يؤكد به فأعيد الجار، وهذا مذهب البصريين[١٢]، وعند الكوفيين[١٣]: أنه يجوز العطف على الضمير المجرور[١٤] من دون إعادة الجار، واحتجوا بقراءة[١٥] حمزة[١٦]: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ

= ٧٦)، وشرح شواهد الألفية للعيني (٤/ ١٦١)، والأشموني (٣/ ١١٤)، وديوانه (ص٤٦٢).

والشاهد فيه: عطف (زهر) على الضمير المستتر في (أقبلت) من دون تأكيد ولا فصل، وهو من حجج الكوفيين.

(١) في (س): وزهر تهادى.

(٢) في (خ، ك): المستكن.

(٣) في (ك): أجاب.

(٤) انظر: الإنصاف (ص٤٧٧).

(٥) أي: طال الكلام.

(٦) ساقط من (خ، س).

(٧) في (س): المضمر.

(٨) في (س): بك به.

(٩) ليست في (خ).

(١٠) هذا الكلام لابن الحاجب في شرحه للكافية (ص٥٩).

(١١) في (س): المجرور.

(١٢، ١٣) انظر: الإنصاف (ص٤٦٣)، فقد أورد حجج الفريقين.

(١٤) ليست في (خ).

(١٥) وهي قراءة النخعي وقتادة والأعمش، انظر: البحر المحيط (٣/ ١٥٧)، والنشر (٢/ ٢٤٧)، والكشف عن وجوه القراءات السبع (١/ ٣٧٥)، وحجة القراءات (ص١٨٨).

(١٦) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، التيمي، الزيات، أحد القراء السبعة، انعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول. توفي بحلوان سنة (١٥٦ هـ).
انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٢٧)، والنشر (١/ ١٦٦).

﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَالأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١][١]، فإنه قرأه[٢] بجر (الأرحام) عطفًا على الضمير في قوله: (به)، وهي من القراءات السبع، قال نجم الدين[٣]: ولا يجوز أن يكون الواو للقسم[٤] في قوله: ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾؛ لأنه يكون من القسم بمعنى السؤال، ‹والقسم الذي بمعنى السؤال›[٥] إنما هو بالباء على ما سيأتي، وفيه نظر[٦]؛ لأن الظاهر أنه لغير السؤال والله أعلم، وجوابه[٧]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١][٨].

واحتجوا[٩] بقول الشاعر[١٠]:

٧٦. .... فَاذْهَبْ فما بِكَ والأَيَّامِ من عَجَبِ[١١]

‹وأجيب بأن الواو للقسم›[١٢]، ....

(١) من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ...﴾.

(٢) في (س): قرأ، وفي (خ، س): القرآة. (٣) شرح الكافية لنجم الدين (١/ ٣٢٠).

(٤) في (خ): للقسم بمعنى. وليس بمستقيم.

(٥) ساقط من (س)، وفي (ك): وقسم السؤال.

(٦) الكلام للرَّصَّاص.

(٧) أي: جواب القسم؛ أي أن (الأرحام) ليس مجرورًا بالعطف وإنَّما بالقسم، وجوابه... إلخ. انظر: الإنصاف (ص٤٦٧)، وهذا مما خالف فيه الرصاص الكوفيين.

(٨) مرت الآية قبل قليل.

(٩) انظر: الإنصاف (ص٤٦٤)، واحتجوا أيضًا بقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، انظر: الإنصاف (ص٤٦٣).

(١٠) لم أجد لهذا البيت نسبة إلى قائل معين، بل ذكر في كتاب الإنصاف (ص٤٦٤ هامش): قال البغدادي في الخزانة: « والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يُعرف لها قائل ».

(١١) بيت من البسيط، وصدره:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا

ومعنى البيت: إن هجاءك الناس وشتمهم لمن عجائب الدهر، وقد كثرت هذه الأعمال منك حتى صارت لا يتعجب منها.

انظر: سيبويه (١/ ٣٩٢)، والكامل للمبرد (ص٤٥١)، والإنصاف (ص٤٦٤)، وابن يعيش (٣/ ٧٨، ٧٩)، والخزانة (٢/ ٣٣٨)، والعيني (٤/ ١٦٣)، والهمع (١/ ١٢٠ و ٢/ ١٣٩)، والأشموني (٣/ ١١٥).

والشاهد فيه: عطف الأيام على الضمير في (بك) من دون إعادة الخافض.

(١٢) ساقط من (خ).

وقال الجرمي[١]: « يجوز العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار إذا أُكِّدَ بمنفصل نحو (مررت بك أنت وزيد)، واستعاروا ضمير المرفوع للمجرور »[٢]، قال نجم الدين: « وليس بشيء؛ لأنه لم يسمع، ولعله[٣] يريد: العطف بالجر، وأما تأكيد المجرور بضمير المرفوع فقد سمع، وقال: لم يسمع تأكيد المجرور بمنصوب »[٤].

● **قوله: (والمعطوف في حكم المعطوف عليه):**

يعني: في كل ما جازَ وامتنعَ ووجبَ، فإذا وجب أن يكون في المعطوف عليه ضمير كخبر المبتدأ إذا كان جملة، والصلةِ ؛إذا كانت جملة، وجب؛[٥]، ؛وكذلك الصفة؛[٦]، وجب في المعطوف[٧] كذلك، ؛فتقول: (زيد قام وقعد)؛ أي: قام هو وقعد هو، ولا يجوز أن تقول: (وقعد عمرو)؛[٨]؛ ؛لأن في (قام) ضميرًا، فيجب أن يكون في (قعد) ضمير كذلك؛[٩]، وكذلك تقول[١٠]: (جاءني الذي قام وقعد)، ولا يجوز: (وقعد عمرو)، ؛وفي الصفة: (مررت برجل قام وقعد)؛[١١].

قال نجم الدين: « ولا يريدون[١٢] بقولهم[١٣]: إن المعطوف[١٤] في حكم المعطوف عليه: ؛أن كل حكم يثبت للمعطوف عليه؛[١٥] مطلقًا ؛يجب ثبوته

(١) سبق التعريف به في (ص٢٧٢).
(٢) انظر: الهمع (٢/ ١٣٩)، والأشموني (٣/ ١١٦)، ومع الجرمي: الزيادي.
(٣) الكلام للرَّصَّاص.
(٤) في شرحه للكافية (١/ ٣٢٠).
(٥) ساقط من (ك).
(٦) ساقط من (خ، س).
(٧) في (س): في المعطوف عليه. والعبارة قلقة، والأولى ما في (ك، خ).
(٨) ساقط من (س).
(٩) ساقط من (س، ك).
(١٠) ليست في (خ، س).
(١١) ساقط من (خ، س).
(١٢) في (خ): وليس المراد. وفي (س): يريدون. وفي (ك): وليس يريدون. وقد أثبت نص ما قاله نجم الدين، انظر: شرح الكافية لنجم الدين (١/ ٣٢١).
(١٣) ليست في نسخ التحقيق، وقد زدتها؛ لأن الكلام يقتضيها، وهي من كلام نجم الدين.
(١٤) في (خ): أن يكون حكم المعطوف، وفي (س، ك): أن حكم المعطوف. وهو مخالف لنص نجم الدين.
(١٥) ساقط من (ك).

للمعطوف[1] حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس، وعطف المبني على المعرب وبالعكس، وعطف المفرد على المثنى أو المجموع[2] وبالعكس، بل المراد أن كل حكم يجب للمعطوف عليه - بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه - يجب ثبوته للمعطوف[3] كلزوم[4] الضمير - على ما تقدم - ونحو ذلك »[5].

● **قوله: (ومن ثَمَّ لم يجز في (ما زيد بقائم، أو قائمًا[6]، ولا ذاهب عمرو) إلا الرفع):**

«أي: ومن أجل أن المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما جاز وامتنع ووجب، لم يجز[7] أن يقال[8] في: **(ما زيد بقائم، أو قائمًا، ولا ذاهب عمرو)** إلا الرفع[9] في **(ذاهب)**، بأن يكون **(عمرو)**[10] مبتدأ و **(ذاهب)** خبره مقدم عليه، وهو عطف جملة على الجملة المتقدمة، ولا يجوز نصب **(ذاهب)** على أنه معطوف على **(قائمًا)**؛ لأن **(قائمًا)** منصوب لأنه خبر (ما)[11]، ولا يجوز تقدم خبر (ما) على اسمها، فإنْ تقدم بطل عملها في المعطوف عليه وكذا في المعطوف، ولا يجوز رفع **(ذاهب)** على أنه معطوف على محل خبر[12] (ما) وهو قوله: **(قائمًا)**؛ لأن **(قائمًا)** فيه ضمير يعود على **(زيد)**، و **(ذاهب)** لا ضمير فيه؛ لأنه قد رفع **(عمرًا)**، ولا يجوز جر **(ذاهب)** بالعطف على قوله: **(بقائم)** [في: **(ما زيد بقائم)**]؛ لأن في قوله: **(بقائم)** ضميرًا يرجع إلى **(زيد)**، ولا ضمير في **(ذاهب)**؛ لأنه قد رفع **(عمرًا)**، فلذلك لم يجز فيه إلا الرفع على أنه خبر مبتدأ متقدم على **(عمرو)** الذي هو المبتدأ[13].

---

(١) ساقط من (ك).
(٢) في (خ): والمجموع.
(٣) ليست في (س).
(٤) في (خ): للزوم.
(٥) شرح الكافية (١/ ٣٢١).
(٦) في (س): قائم. وليس كذلك.
(٧) ساقط من (خ).
(٨) ساقط من (خ، س).
(٩) ساقط من (خ).
(١٠) في (ك): عمرا. وليس كذلك.
(١١) ساقط من (ك)، وجاء مكانه: (لأن قائمًا فيه ضمير، وذاهب لا ضمير فيه)، وليس هذا مكانه.
(١٢) ليست في (ك).
(١٣) في (س): مبتدأ.

● **قوله: (وإنما جاز: الذي يطير فيغضب زيد الذباب؛ لأنها فاء السببية):**

هذا[1] جواب[2] عن سؤال[3] مقدر، وهو أن يقال:

قلتم: إنّ[4] حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، فيلزم من ذلك أن يمتنع قوله: (**الذي يطير فيغضب زيد الذباب**)؛ لأن (يطير) صلة[5] لـ (الذي)، وفيه ضمير يعود عليها، وقوله: (**فيغضب**) معطوف عليه[6] ولا ضمير فيه؛ لأنه قد رفع (**زيدًا**)[7] على أنه فاعل، فوجب خلوه عن الضمير المستتر.

وجوابه: أنَّا لا نُسَلِّمُ [أنه يمتنع][8] ذلك، بل هو جائز بالاتفاق؛ وذلك لأن الفاء في قوله: (**فيغضب زيد**) للسببية؛ إذ[9] معناه: (الذي يطير فيصير طيرانه سببًا لغضب زيد الذباب)، وإنما يمتنع ذلك لو كانت الفاء للعطف المحض[10]، ولذلك لو أتي بالواو مكانها لم يجز ذلك[11].

● **قوله: (وإذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز...):**

أي: عُطِفَ مَعْمُولان[12] على معمولي عاملين مختلفين.. ففي الكلام حذف، وتقديره على ما ذكرناه.

* **وقوله: (لم يجز):** أي لم يَجُزْ ذلك عند سيبويه[13] مطلقًا.

* **قوله: خلافًا للفراء[14]:** فإنَّه يجيز[15] [العطف على عاملين مختلفين][16] مطلقًا.

---

(1) في (س): فهذا.
(2) في (س): سؤال.
(3) في (س): جواب.
(4، 5) ليست في (ك).
(6) في (س): عليها.
(7) في (س): زيد.
(8) ساقط من (خ)، وفي (س): أنه لا يمتنع.
(9) في (ك): أو.
(10) ليست في (ك).
(11) ليست في (خ، ك).
(12) في (س): معمولين. وليس بمستقيم؛ لأنه نائب فاعل إلا على بناء عطف للمعلوم.
(13) انظر: الكتاب (1/ 31، 32)، وانظر: همع الهوامع (2/ 139)، حيث قال: « منع سيبويه العطف مطلقًا وفي المجرور وغيره، وصححه ابن مالك »، وانظر: شرح التصريح (2/ 154).
(14) في (ك): للمعري. وهو خطأ، انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص59)، وشرح الكافية للرضي (1/ 323، 324)، وانظر: الهمع (2/ 139).
(15) في (ك): يجيزه.
(16) ساقط من (ك).

والمصنف(١) والأعلم(٢) الشنتمري(٣) فَصَّلَا وقالا: إنْ تقدم المجرور على المرفوع أو المنصوب في المعطوف عليه ثم أَتَى المعطوف(٤) على هذا الترتيب جاز ذلك، وإلا لم يجز، وذلك في(٥) نحو (**في الدار زيد**(٦) **والحجرة**(٧) **عمرو**(٨)) **خلافًا لسيبويه**(٩). فقوله: (**في الدار زيد**): مبتدأ وخبر، وقد تقدم المجرور(١٠)، وعطفت قولك: (**والحجرة**) على (الدار) و (**عمرو**) على (زيد)؛ [فقد عطفت معمولين على عاملين مختلفين](١١)، والعاملان(١٢) المختلفان: حرف الجر (**في**)؛ عَمِلَ الجر في (**الدار**)، والعامل الثاني: الابتداء، رفع (**زيد**)(١٣)، ولكل(١٤) واحد من الأقوال الثلاثة(١٥) المذكورة حجة.

فحجة سيبويه: أن حرف العطف لا يقوم مقام عاملين(١٦)، وإذا عطفنا به على معمولي عاملين مختلفين لزم أن يقوم مقام العاملين المتقدمين المختلفين وينوب منابهما وهو يَضْعُفُ عن ذلك، وإنما يقوى أن يقوم مقام عامل واحد نحو: ضربت زيدًا وعمرًا.

وحجة الفراء: أنه ورد ذلك [في قولهم](١٧): (ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء

---

(١) ابن الحاجب، وإن لم يصرح برأيه، وإنما قال: (ينقسم أمره عند كثير من المتأخرين كالأعلم وغيره، فمنه ما يجوز ومنه ما يمتنع). انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٥٩).

(٢) هو: يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي، أبو الحجاج، المعروف بالأعلم، عالم بالأدب واللغة، ولد في شنتمرية، كف بصره في آخر عمره، وتوفي سنة (٤٧٦ هـ)، من كتبه: شرح الشعراء الستة، وشرح ديوان زهير بن أبي سُلمى، وتحصيل عين الذهب، وشرح ديوان طرفة بن العبد، وغيرها. انظر: وفيات الأعيان (٧/ ٨١)، ونكت الهميان (ص٣١٣).

(٣) في (س): الشنتمري من النحاة.

(٤) في (س): أتى بالمعطوف.

(٥) ليست في (خ، ك)، وقد أثبت نص الكافية.

(٦) في (س): عمرو.

(٧) في (س): وفي الحجرة. وليس كذلك.

(٨) في (س): زيد.

(٩) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٥٩)، وشرح الكافية للرضي (١/ ٣٢٣، ٣٢٤)، ولم أعثر في كتاب سيبويه على هذا المثال.

(١٠) في (س): في المجرور.

(١١) ساقط من (ك).

(١٢) في (ك): فالعاملان.

(١٣) في (س): زيدًا.

(١٤) في (ك): أو لكل.

(١٥) في (س): الثلاثة الأقوال.

(١٦) في (ك): عاملين مختلفين.

(١٧) ساقط من (خ، ك)، وجاء مكانها في (ك): نحو، وهذا المثل تأوله سيبويه على أن (بيضاء) =

شحمة)[١]، فقد عطفوا[٢] معمولين وهما: (بيضاء) و (شحمة)، على معمولين مختلفين وهما[٣]: (سوداء) و (تمرة)، و (سوداء) مجرورة بإضافة (كل) إليهما، إلا[٤] أنها لا تنصرف فجرها بالفتحة، و (تمرة) منصوبة بحرف النفي وهو[٥] (ما) الحجازية[٦]، فـ (كلُّ) اسمُ (ما)، و (تمرةٌ) خبرها، [فقد قامت الواو مقام عاملين وهما (ما) و (كل)][٧]، وقول الشاعر:

٧٧. أكلَّ امْرِئٍ تحسبين امْرءًا ونارٍ تَوَقَّدُ باللّيلِ نارا[٨]

فقوله: (ونارٍ) بالجر معطوفة على (امرئ) الأول المجرور، و (نارًا) بالنصب[٩] معطوفة[١٠] على (امرئ) الآخر[١١] المنصوب، والعاملان[١٢]: (كل) و (تحسبين)، وقد قامت الواو مقام عاملين، وهما[١٣] (كل) و (تحسبين)، فَجَرّتْ[١٤] (نارًا) الأولى ونَصَبَتْ (نارًا) الثانية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ

= مجرورة بـ (كل) أخرى، وليست معطوفة على (سوداء).

(١) مثل يضرب في موضع التهمة وفي اختلاف أخلاق الناس وطباعهم، انظر: الفاخر (ص١٩٥)، والكتاب (١/ ٣٣)، وفرائد اللآلئ (٢/ ٢٤٤)، ومجمع الأمثال للميداني (٢/ ١٥٦)، والتصريح (٢/ ١٥٤)، والأشموني (٣/ ١٢٢)، والمستقصى (٢/ ٣٢٨، ٣٢٩)، وابن يعيش (٣/ ٢٦ و ٨/ ٥٢)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٣٢٥).

(٢) في (خ، ك): عطف. وقد أثبت ما أراه الصواب لمناسبته قوله: (قولهم).

(٣) في (س): على. وفي (ك): وهو.

(٤) في (س): لا.

(٥) في (س): وهي.

(٦) ليست في (ك).

(٧) ساقط من (خ، س).

(٨) البيت ينسب إلى أبي دؤاد الإيادي المختلف في اسمه؛ فقيل: إن اسمه (جارية بن الحجاج)، وقال الأصمعي: إن اسمه (حنظلة بن الشرقي)، شاعر جاهلي كان من وُصَّافِ الخيل المجيدين، له ديوان شعر، ولم أقف على سنة وفاته. الشعر والشعراء (ص١٠٤)، والإعلام للزركلي (٢/ ٩٤).
والبيت في ديوانه (ص٣٥٣).
كما ينسب البيت إلى عدي بن زيد، وهو في ديوانه (ص١٩٩)، مع المنسوب إليه. ويروى البيت بـ (تحرق) بدل (توقد).
انظر: سيبويه (١/ ٣٣)، والكامل (ص١٦٣)، وأمالي الشجري (ص٢٩٦)، والإنصاف (ص٤٧٣)، وابن يعيش (٣/ ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٧٩ و ٥/ ١٤٢ و ٨/ ٥٢ و ٩/ ١٠٥)، والخزانة (٢/ ٢٥٣)، وشرح التصريح (٢/ ٥٦)، والهمع (٢/ ٥٢).

(٩) في (ك): المنصوبة.

(١٠) في (ك): المعطوفة.

(١١) ليست في (س).

(١٢) في (خ): والعامل.

(١٣) في (خ): وهو.

(١٤) في (س): فجررت.

﴿أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦][(١)]، ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾ [يونس: ٢٧][(٢)]، فقوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾[(٣)] مجرور، وهو خبر، وقوله: ﴿الْحُسْنَىٰ﴾ مبتدأ، [خبره قوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾][(٤)]، و﴿زِيَادَةٌ﴾ معطوفة[(٥)] على قوله: ﴿الْحُسْنَىٰ﴾، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [خبر، وقوله][(٦)]: ﴿جَزَاءُ[(٧)] سَيِّئَةٍ﴾ مبتدأ[(٨)]، خبره[(٩)] [﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ﴾][(١٠)]، فقد[(١١)] عطف [الخبر وهو][(١٢)] ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا﴾ على [الخبر وهو][(١٣)] ﴿لِلَّذِينَ[(١٤)] أَحْسَنُوا﴾، و [المبتدأ وهو][(١٥)] ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾ على [المبتدأ الأول، وهو][(١٦)] قوله: ﴿الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾، والعاملان: لام الجر والابتداء، فقامت الواو [في قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا﴾][(١٧)] مقامهما[(١٨)].

وحجة الأعلم والمصنف: أنه كان القياس أنه لا يجوز ذلك لِمَا[(١٩)] ذكره[(٢٠)] سيبويه[(٢١)] من أن حرف العطف لا يقوى أن يقوم مقام عاملين، لَكِنْ[(٢٢)] لَمَّا ورد ذلك أُقِرَّ حيث ورد، وهو إنما ورد جواز العطف [على عاملين مع تقدم المجرور على المرفوع والمنصوب[(٢٣)] في المعطوف عليه، ثم جاء المعطوف][(٢٤)] على هذا الترتيب في جميع حجج الفراء المذكورة، فإنّ[(٢٥)] قولهم: (سوداء) مجرورة، و

---

(١) تمامها: ﴿ ...وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾.

(٢) ﴿ ... بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾.

(٣) في (س): أحسنوا الحسنى.

(٤) ساقط من (ك).

(٥) في (س): معطوف.

(٦) ساقط من (ك).

(٧) في (خ): جزاء جزاء.

(٨) ليست في (ك).

(٩) ليست في (س، ك).

(١٠) ساقط من (ك)، وجاء مكانه قوله: (معطوف عليه).

(١١) في (ك): وقد.

(١٢) ساقط من (ك).

(١٣) ساقط من (ك)، وجاء مكانه قوله: (قوله).

(١٤) في (ك): الذين.

(١٥) ساقط من (ك)، وجاء مكانه قوله: (قوله).

(١٦، ١٧) ساقط من (ك).

(١٨) في (س): مقامها. وليس بمستقيم.

(١٩) في (خ): كما. وليس كذلك.

(٢٠) في (خ): ذكر.

(٢١) في شرح التصريح (٢/ ١٥٤) نسب هذا إلى ابن مالك، ولم أجده عند سيبويه.

(٢٢) في (خ): ولكن.

(٢٣) في (خ): أو المنصوب.

(٢٤) ساقط من (ك).

(٢٥) في (س): في.

(تمرة) منصوبة، وكذلك (بيضاء) و (شحمة)، وفي البيت أيضًا تقدم المجرور وتأخر المنصوب في المعطوف عليه والمعطوف[١]، وكذلك في الآية الكريمة تقدم المجرور وتأخر المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه، فأجازا[٢] ما ورد على حسب ما ورد، ومنعا ما خالف[٣] ذلك[٤] لمخالفته القياس، وسيبويه[٥] تَأَوَّلَ وَتَكَلَّفَ له وجهًا يُخْرِجُهُ[٦] عن هذا الباب، وهو أنه حُذِفَ المضاف وبقي المضاف إليه على إعرابه في المثل، وهو: (ما كل سوداء تمرة)، وفي الآية الكريمة وفي البيت تقدير الجار عاملًا مع حذفه، وذلك التأويل خلاف المعهود، [موضع[٧] ذلك الكتب البسيطة][٨].

قال ركن الدين[٩]: « وإنَّما قيد العاملين[١٠] بالمختلفين لرفع[١١] وهم من يتوهم أن مثل: (ضَرَبَ[١٢] ضَرَبَ زيد عمرًا) من هذا الباب، وليس كذلك؛ فإنَّ (ضرب) الثاني تأكيد[١٣] للأول[١٤]، ويجوز أن تقول: (ضرب زيد عمرًا وبكر خالدًا)، فتعطف (بكرًا)[١٥] على (زيد) و (خالدًا)[١٦] على قوله[١٧]: (عمرًا)[١٨] بالاتفاق، ولا خلاف فيه؛ لأنه عطف معمولين على معمولين لعامل[١٩] واحد، والثاني تأكيد، وإنما الخلاف إذا كان العاملان مختلفين على ما سبق[٢٠]، [واللّـه أعلم][٢١].

---

(١) في (س): في المعطوف والمعطوف عليه.
(٢) في (س): فأجازوا. وليس كذلك؛ لأن المراد الأعلم الشنتمري والمصنف.
(٣) في (خ): مما خالف.
(٤) في (ك): وذلك.
(٥) انظر: الكتاب (١/ ٣٣).
(٦) في (ك): بخروجه.
(٧) هكذا في (س)، ولعل المناسب: (وموضع).
(٨) ساقط من (خ، ك)، ويريد بالبسيطة: المبسوطة.
(٩) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٧٤).
(١٠) في (س): بالعاملين. وهو خطأ.
(١١) في (س): لدفع.
(١٢) ليست في (س).
(١٣) في (س): تأكيدًا. وليس كذلك؛ لأنه خبر إن منصوب.
(١٤) في (س): للثاني للأول. وفي (ك): الأول.
(١٥) في (خ): بكر.
(١٦) في (س): وخالد.
(١٧) ليست في (س).
(١٨) في (س): عمرو.
(١٩) في (ك): بعامل.
(٢٠) في (س): عاملًا سبق. وهو خطأ.
(٢١) ساقط من (خ، ك).

[التوكيد]

● **قوله: (التوكيد[1]: تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول):**

* **فقوله[2]: (تابع):** يشمل[3] جميع التوابع.

* **وقوله: (يقرر أمر المتبوع):** خرج العطف بحرف والبدل؛ لأنهما لا يقرران أمر المتبوع.

* **وقوله: (في النسبة):** خرج عنه[4] النعت وعطف البيان؛ لأنهما وإنْ كانا يقرران أمر المتبوع لكنهما لا يقرران أمر المتبوع في النسبة[5]، ألَا ترى أنك إذا قلت: (جاءني زيد) لم تشك في نسبة المجيء إلى (زيد)، بل شككت[6] في أي[7] الزيود هو؟ فإذا قلت: الطويل، عُلِمَ أيُّ زيدٍ هو، وكذلك[8] إذا قلت: (جاءني أبو علي زيد) في عطف البيان.

* **قوله: (أو الشمول):** دخل (كل) و (أجمع) وتوابعهما، فإنك إذا قلت: (جاءني القوم كلهم)، ‹فإنَّ (كلهم)›[9] لم تقرر أمر المتبوع في النسبة، ولكنه[10] تقرر أمر المتبوع في الشمول.

قال ركن الدين: « ويرد عليه (أجمع) وأخواته[11] فإنها لا تقرر أمر المتبوع، وإنما هي تابعة لما يقرر أمر المتبوع؛ لأن (أجمع)[12] تابعة لـ (كلّ)، فلو قال: تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، ‹أو يتبع ما يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول›[13]، لكان أصوب[14] »[15].

---

(١) في (س، ك): التأكيد.
(٢) في (ك): قوله.
(٣) في (خ): عم. وفي (ك): شمل.
(٤) ليست في (خ).
(٥) في (خ): في النسبة أو الشمول.
(٦) في (س): تشككت.
(٧) في (خ): في أنه أي.
(٨) في (ك): كذلك.
(٩) ساقط من (س).
(١٠) في (خ): لكنه.
(١١) في (س): وأخواتها.
(١٢) في (ك): جميع.
(١٣) ساقط من (خ).
(١٤) في (خ، ك): صواب.
(١٥) انظر: الوافية (المتوسط) (ص: ١٧٤).

● قوله: (وهو لفظي ومعنوي):

أي: التأكيد[١] على ضربين: (لفظي ومعنوي)[٢].

● (فاللفظي: تكرير لفظ الأول):

(ويجري في الألفاظ كلها): في الاسم[٣] نحو (جاءني زيد زيد[٤])، وفي الفعل[٥] نحو (ضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ)، وفي الحرف[٦] نحو (إنَّ إنَّ زيدًا قائم)، وفي المفرد وهو[٧] ما ذكرناه، وفي الجملة: (جاءني زيد جاءني زيد).

● قوله: (والمعنوي بألفاظ مخصوصة[٨]؛ وهي: نفسه وعينه وكلاهما وكله وأجمع وأكتع[٩] وأبتع[١٠] وأبصع[١١]): هذا كما ذكره.

● قوله: (فالأولان يَعُمَّان باختلاف صيغهما[١٢] وضميرهما):

أي: (النفس والعين) يَعُمَّانِ المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغهما وضميرهما، تقول: (زيد نفسه)، و (الزيدان نفساهما وأنفسهما - وهو الأكثر -)، و (الزيدون أنفسهم)، و (هند نفسها)، و (الهندان

---

(١) في (ك): والتأكيد.

(٢) ساقط من (خ، ك).

(٣) من شواهد توكيد الاسم بالاسم قول الشاعر:

أخاك أخاك إن من لا أخا له ... كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح

انظر: سيبويه (١/ ١٢٩).

(٤) ليست في (س).

(٥) من شواهد توكيد الفعل بالفعل قول الشاعر:

فأين إلى أين النجاة ببغلتي ... أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

انظر: همع الهوامع (٢/ ١٢٥).

(٦) من شواهد توكيد الحرف بالحرف قول الشاعر:

لا لا أبوح بحب بثينة إنها ... أخذت عليَّ مواثقًا وعهودًا

انظر: همع الهوامع (٢/ ١٢٥).

(٧) في (س): هو.

(٨) هكذا في نسخ التحقيق، ونص الكافية: (محصورة).

(٩) قال في لسان العرب (كتع): ردف لأجمع لا يفرد ولا يكسر، ومؤنثه: كتعاء.

(١٠) قال في الصحاح، مادة (بتع): كلمة يؤكد بها.

(١١) قال في الصحاح، مادة (بصع): كلمة يؤكد بها.

(١٢) هكذا في نسخ التحقيق، ونص الكافية: (صيغتهما).

نفساهما وأنفسهما – وهو الأكثر –)[١]، وإنما جاز (أنفسهما) بلفظ الجمع في المثنى لأن قولك: (نفساهما) مثنًّى أضيف إلى مثنًّى وهو ضمير الاثنين، فقياسه الجمع، ذكره المصنف[٢] في شرحه[٣]، و (الهندات أنفسهن)، وكذلك تقول في (العين) على ما ذكرناه[٤] في (النفس) سواء.

وَاعْلَمْ أن قوله: (**باختلاف صيغهما وضميرهما**) فيه نظر؛ لأن الصيغة في المفرد المذكر والمؤنث والمثنى – إذا قلت: نفساهما – لم تختلف[٥]، وإنَّما اختلف الضمير فقط[٦].

● **قوله: (والثاني للمثنى)**؛ أي: التأكيد الثاني (**كلاهما، كلتاهما**[٧]):

تقول[٨]: جاءني الزيدان كلاهما.. للمذكر[٩]، وجاءتني المرأتان كلتاهما.. للمؤنث[١٠].

● **قوله: (والباقي لغير المثنى...)**:

أي: الباقي بعد الثلاثة المتقدمة، وهي[١١]: كله وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع، وتقع[١٢] هذه البواقي تأكيدًا[١٣] لغير المثنى سواء كان منفردًا أو مجموعًا أو مذكرًا أو مؤنثًا، **لكن باختلاف الضمير في (كل)**، فتقول: (اشتريت العبد كله والجارية كلها)، و (جاءني القوم كلهم)، و (جاءتني النساء كلهن)، **وباختلاف الصيغ في البواقي بعد (كل)**، وهي: (أجمع) وتوابعه، تقول: (اشتريت العبد كله أجمع أكتع أبتع أبصع، والجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء)، و (جاءني

---

(١) ساقط من (ك).
(٢) ابن الحاجب.
(٣) شرحه على الكافية (ص٦١).
(٤) في (خ): ما ذكرنا.
(٥) فعلى هذا لم تختلف الصيغة إلَّا مع المثنى في الاستعمال الغالب وهو (أنفسهما).
(٦) ساقط من (س).
(٧) ليست في (س، ك)، وجاء بعدها في (ك): وهو للمثنى.
(٨) في (ك): نحو.
(٩) ليست في (خ).
(١٠) ليست في (س).
(١١) في (س): وهو.
(١٢) في (س، ك): تقع.
(١٣) في (خ): تأكيد. وليس كذلك؛ لأنه مفعول لأجله منصوب.

القوم كلهم أجمعون أكتعون أبتعون[١] أبصعون)، و (جاءتني النساء كلهن جُمَعُ كُتَعُ بُتَعُ بُصَعُ)، قال نجم الدين: « وهذه الألفاظ - يعني[٢]: أكتع أبتع أبصع - قيل[٣]: إنما أُتِيَ[٤] بها لتزيين الكلام لفظًا وتقويته معنًى، وإن لم يكن لها معنًى في حال الإفراد[٥]، وإنما هي نحو قولك: (حَسَنٌ بَسَنٌ)، [فإنَّ (بسن)][٦] لا معنى له حال[٧] إفراده [من (حسن)][٨]، وقيل: بل يكون لها معنًى في الأصل، فـ (أكتع) مشتق من قولهم: حول كتيع[٩]؛ أي تام، و (أبصع) [من بصع][١٠]؛ أي رَوِيَ، يقال: متى تَـكْرَعُ ولا تَبْصَعُ؟ أي: متى تشرب ولا تَرْوَى؟ و (أبتع) من البتع، وهو طول العنق مع شدة مغرزه »[١١].

● **قوله: (ولا يؤكد بـ (كل وأجمع) [إلا ذو أجزاء يصح افتراقها[١٢] حسًّا أو حكمًا][١٣]...):**

أي: لا يصح التأكيد بـ (**كل وأجمع**) إلا لشيء[١٤] ذي[١٥] أجزاء يصح افتراق تلك الأجزاء حسًّا أو حكمًا، نحو (**أكرمت القوم كلَّهم**)، فإنَّ (القوم) له أجزاء - وهي زيد[١٦] وعمرو[١٧] وبكر[١٨] وخالد - يصح افتراقها[١٩] حسًّا، ونحو (**اشتريت العبد كله**)، [فإنّ (العبد)][٢٠] وإنْ لم يكن له أجزاء يصح افتراقها

(١) ليست في (خ).
(٢) في (ك): أعني.
(٣) القائل هو: (ابن برهان)، انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٣٣٣).
(٤) في (ك): يؤتى.
(٥) في (س): في حال الإفراد معنى.
(٦) ليست في (خ).
(٧) في (س): في حالة.
(٨) ساقط من (س).
(٩) في (س): أكتع.
(١٠) ساقط من (س).
(١١) شرح الكافية (١/ ٣٣٣)، ونقل الرصاص منه بالمعنى.
(١٢) جاء بعدها في (س): أي افتراق تلك الأجزاء.
(١٣) ساقط من (ك).
(١٤) في (ك): شيء.
(١٥) في (ك): ذوي.
(١٦) ليست في (خ، س).
(١٧) ليست في (خ).
(١٨) ليست في (س).
(١٩) في (س): افتراقهما. وهو خطأ؛ لأن الضمير يعود على (أجزاء) وهي جمع.
(٢٠) ساقط من (س).

حِسًّا، فإنَّ له أجزاء يصح افتراقها حكمًا؛ لأنه يجوز أن يكون[١] اشترى[٢] نصفه أو أقل[٣] أو أكثر[٤].

● قوله: (بخلاف: جاء زيد كله):

يعني: فإنه لا يصح؛ لأن (زيدًا) لا يصح افتراقه حسًّا ولا حكمًا[٥]، فلذلك لم يصح تأكيده بـ (كل وأجمع).

● قوله: (وإذا أُكِّدَ المضمر المرفوع[٦] المتصل بـ (النفس) أو (العين) أُكِّدَ بمنفصل، مثل: ضَرَبْتَ أنت نَفْسَكَ):

وذلك لأن الضمير المرفوع بمنزلة الجزء مما اتصل به، و (النفس) و (العين) قد يستعملان مستقلين من غير تأكيد، تقول: قتل نفسه، وفي نفسه، فكرهوا إجراء المستقل على ما هو كالجزء[٧] وهو الضمير المتصل، وقال ركن الدين[٨]: لأنه يلتبس بالفاعل؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (زيد أكرمني هو نَفْسُهُ)، فلولا التأكيد بالضمير المنفصل وهو قوله: (أكرمني هو نفسه) لم يعلم إذا قلت: (أكرمني نفسه) هل (نفسه) فاعل أم تأكيد لضمير الفاعل المستتر في (أكرمني)؟ فالتزم وجوب الضمير المنفصل تأكيدًا للضمير المتصل قبل التأكيد بـ (النفس والعين)؛ ليكون التأكيد بـ (النفس أو العين)[٩] في الظاهر له.

* **وإنَّما قال[١٠]: (وإذا أكد المضمر المرفوع)**؛ احترازًا[١١] من المنصوب المتصل والمجرور، فإنّه يؤكد بـ (النفس والعين) من دون اشتراط تأكيد بضمير

---

(١) ليست في (خ). (٢) في (خ): يشترى.

(٣) عبَّر عن ذلك النحاة بقولهم: شرط التأكيد بـ (كل) أن يتجزأ المؤكد بنفسه أو بعامله، مثل: (اشتريت العبد كله)، فإن (العبد) يتجزأ بالشراء.

(٤) ليست في (خ). (٥) في (خ): حكمًا ولا حسًّا.

(٦) ليست في (ك).

(٧) هذا الكلام لابن الحاجب نفسه. انظر: شرحه للكافية (ص٦١).

(٨) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٧٨). (٩) في (ك): والعين.

(١٠) أي: ابن الحاجب في الكافية. وفي (س): وإنما قال ركن الدين. وهو خطأ.

(١١) في (خ، ك): احتراز.

منفصل، تقول: ضَرَبْتُكَ نَفْسَكَ، ومررت بك نَفْسِكَ؛ لأن تأكيدهما بـ (النفس) لا يلتبس بشيء[١].

* وإنَّما قال[٢]: (**المرفوع المتصل**)؛ لأن المرفوع المنفصل يجوز تأكيده بـ (النفس والعين) من دون تأكيد بضمير منفصل، نحو: أنت نفسك تفعل كذا.

* **وإنَّما قال (بالنفس أو العين)**[٣]؛ لأنه يجوز[٤] تأكيد المرفوع المتصل بـ (كل) و (أجمع) من دون تأكيده[٥] بضمير منفصل قبلهما، نحو (القوم جاؤوا كلهم أجمعون) و (القوم أكرموني[٦] كلهم أجمعون).

قال ركن الدين: « وذلك لعدم التباس التأكيد بـ (كل) و (أجمع) بالفاعل؛ لأن (كلًّا)[٧] و (أجمعَ) لا يليان العوامل إلا قليلًا، بخلاف (النفس) و (العين) فإنهما يليان العوامل كثيرًا »[٨].

● **قوله: (وأكتع وأخواه)**: [يعني (أبتع) و (أبصع)][٩]، **(إتباع لأجمع)**: يعني لا يجئن إلا على إثره.

قال ركن الدين: « اعلم أن هذه الألفاظ التي للتأكيد لها ترتيب في اللسان العربي الإخلال به لحن، وذلك الترتيب أن تذكر أولًا (كل) و (أجمع)، ثم (أكتع)، [ثم (أبتع)][١٠]، ثم (أبصع) »[١١].

● **قوله: (ولا تتقدم عليه)**:

يعني: الثلاثة المتأخرة لا تتقدم على (أجمع) لكونها توابع له، قال ركن الدين[١٢]: خلافًا لابنِ كَيْسَانَ[١٣]؛ فإنه يُجَوِّزُ الابتداءَ بكل واحد منها.

---

(١) في (خ، ك): شيء.
(٢) ابن الحاجب في الكافية.
(٣) في (خ): والعين.
(٤) في (س): لا يجوز. وهو خطأ.
(٥) في (ك): تأكيد.
(٦) في (ك): أكرمني.
(٧) في (خ، س): كل.
(٨) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٧٨).
(٩) ساقط من (خ).
(١٠) ليست في (س).
(١١) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٧٨).
(١٢) في الوافية في شرح الكافية (ص١٧٩).
(١٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٦).

ورروى نجم الدين[١] أَنَّ ابنَ كَيْسَانَ[٢] يقول: تبتدئ بأيهن شئت بعد (أجمع)[٣].

● قوله: (وَذِكْرُهَا دونه ضعيف):

أي: ذكر (أكتع) وأخويه[٤] دون (أجمع) ضعيف؛ لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة ظاهرة، وروى نجم الدين[٥]: أنه يجوز حذف (أجمع) مع جواز تقديم بعضٍ الثلاثة الأخيرة على بعض[٦]، والله أعلم[٧].

* * *
* *
*

(١) شرح الكافية (١/ ٣٣٦).
(٢) هو رأي الجمهور، ومعهم الكوفيون وابن كيسان. انظر: الهمع (٢/ ١٢٣).
(٣) ساقط من (س).
(٤) في (س): أخواته. وهو خطأ؛ لأنهما اثنان.
(٥) شرح الكافية (١/ ٣٣٦).
(٦) ساقط من (س).
(٧) ساقط من (خ، ك).

[البدل]

● **قوله: (البدل: تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه):**

* **قوله**[1]: (**تابع**): شاملٌ لجميع التوابع.

* **وقوله: (مقصود بما نسب إلى المتبوع)**: يخرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان.

* **وقوله: (دونه)**: يخرج[2] عنه[3] العطف بالحرف؛ فإنه مقصود بالنسبة مع متبوعه، وأما البدل فهو المقصود، والأول كالتوطئة لذكره.

● **قوله: (وهو: بدل الكل، وبدل البعض، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط):**

يعني أن أقسام البدل أربعة؛ وذلك لأن البدل لا يخلو: إمّا أن يكون مَدْلُولُهُ مَدْلُولَ المبدلِ مِنْهُ أَوْ لَا.

* **فإنْ كان مدلوله مدلول المبدل منه فهو بدل الكل**، نحو (جاءني زيد أخوك)، فإنَّ (زيدًا)[4] هو الأخ.

* **وإنْ لم يكن مدلوله مدلول المبدل منه**، فإمَّا أن يكون بعضًا له أو لا.

- فإنْ كان بعضًا له[5] **فهو بدل البعض**، نحو (ضربت زيدًا رأسه)، [فإنَّ (رأسه) بعض من (زيد)][6]، وكذلك: (أعجبني زيد يده).

- وإنْ لم يكن البدل[7] بعضًا من المبدل منه[8]؛ فإمَّا أَنْ يكون بين البدل والمبدل منه ملابسة بغير البعضية والكلية، أَوْ لَا.

فإنْ كان بينهما ملابسة **فهو بدل الاشتمال**، نحو (أعجبني زيد علمه)، فإنَّ الْعِلْمَ بينه وبين زيد ملابسة، لأنَّ (زيدًا) مَحَلٌّ للعلم[9]، وكذلك: (أعجبني زيد

---

(١) في (خ): فقوله.
(٢) في (ك): خرج.
(٣) ليست في (ك).
(٤) في (س): زيد.
(٥) ليست في (س).
(٦) ساقط من (ك).
(٧) ليست في (ك).
(٨) ليست في (س).
(٩) في (ك): العلم.

ثوبه وغلامه[١])، فإنَّ (الثوبَ) و (الغلامَ) بينهما وبين (زيد) ملابسة لكونه مالكًا لهما[٢].

وإنْ لم يكن بين البدل والمبدل منه[٣] ملابسة فهو **بدل الغلط**[٤]، نحو (مررت برجلٍ حمارٍ)، أردت أن تقول: بحمار، فَسَبَقَكَ[٥] لسانُك إلى أن قلت: برجل[٦]، فاستدركت فقلت: حمار[٧]، فالمراد بالغلط: المبدل منه، وهو (رجل)، فكان[٨] القياس أن يؤتى فيه بـ (بل)؛ لأنها للإضراب عن الأول وإثبات الحكم للثاني.

والغلط وإنْ كان فيما[٩] لا ثبوت له، إلّا أن المعنى: البدل الذي كان سبب الإتيان به[١٠] الغلط[١١] في المتبوع.

قال نجم الدين: « **وبدل الغلط على ثلاثة أقسام:**

- إمّا بداءٌ؛ وهو: أن تذكر[١٢] المبدل منه عن قَصْدٍ وَتَعَمُّدٍ ثم تُوهِمُ أنك غالط في ذكره، وهذا المعنى كثيرًا[١٣] ما يذكره[١٤] الشعراء[١٥] للمبالغة[١٦]، كقولك: (هند نجم بدر شمس)، فإنه وإن كان مُتَعَمِّدًا[١٧] لذكر (النجم)، فكأنه غَلَّطَ نفسه في ذكره.

- وإمَّا غلط صريح نحو ما تقدم من قولك: (برجلٍ حمارٍ).

---

(١) في (ك): وغلامه وأدبه.
(٢) في (ك): مالكهما.
(٣) ليست في (س، ك).
(٤) بعض النحاة يجعل القسم الرابع: (البدل المباين)، ويقسمه إلى ثلاثة أقسام: الأول: بدل الغلط، والثاني: بدل النسيان، والثالث: بدل الإضراب والبداء. انظر: شرح التصريح (٢/ ١٥٨، ١٥٩).
(٥) في (س): سبقك.
(٦) في (ك): رجل.
(٧) في (خ): بحمار.
(٨) في (خ): وكان.
(٩) في (خ، ك): مما.
(١٠) ليست في (خ).
(١١) في (خ): بالغلط.
(١٢) في (س): يذكر. وليس كذلك؛ بدليل قوله بعده: (توهم).
(١٣) في (ك): كثير.
(١٤) في (س): تعتمده. وفي (ك): تعمده.
(١٥) في (ك): الشعر.
(١٦) في (ك): المبالغة.
(١٧) في (س): معتمد.

- وإما نسيان؛ وهو أن يتعمد[١] ذكر المبدل منه لكونه نسي المقصود، ثم بعد ذلك تداركه بذكر المقصود، قال[٢]: والغلط الصريح[٣] والنسيان لا يكونان في كلام الفصحاء »[٤].

● قوله: (ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين)[٥]:

أي: البدل والمبدل منه[٦] ؛لهما أربعة أحوال؛ يكونان معرفتين جميعًا، و يكونان[٧] نكرتين جميعًا، ويكون المبدل منه معرفة والبدل نكرة، وبالعكس من ذلك؛[٨].. فهذه أربعة أحوال، والأَبْدَالُ في أنفسها أربعة: ؛بدل كل، وبدل بعض، وبدل اشتمال، وبدل غلط، وإذا[٩] ضربت أربعة في أربعة كانت ستة عشر؛ لأنه يجيء في (بدل الكل) أربعة، وفي (بدل البعض) أربعة، وفي (بدل الاشتمال) أربعة، وفي (بدل الغلط) أربعة، فتقول في (بدل الكل) إذا كانا معرفتين جميعًا: (جاءني زيد أخوك)، وفي النكرتين: (جاءني رجل أخ لك)، ولا يجوز أن تقول: (أخ له)؛ لأن المقصود أن يكون الرجل هو الأخ، فإذا قلت: أخ لك، كان (الرجل) هو (الأخ)، وإذا قلت: جاءني أخ له، كان (الرجل)[١٠] غير (الأخ)[١١]، فاعرفه.

ومثال النكرة من المعرفة: (جاءني زيد أخ لك)، ومثال المعرفة من النكرة: (جاءني رجل أخوك)، وهذه أربعة في (بدل الكل)، ومثال ذلك في (بدل البعض): المعرفتان نحو (أعجبني زيد رأسه)، والنكرتان: (أعجبني رجل رأس له)، ؛والمعرفة من النكرة: (أعجبني رجل رأسه)؛[١٢]، والنكرة من المعرفة: (أعجبني زيد رأس له)، ومثال ذلك في بدل الاشتمال المعرفتان: (أعجبني زيد علمه)، والنكرتان: (أعجبني رجل علم له)، والأول معرفة والثاني نكرة:

---

(١) في (خ): تعمد. وفي (س، ك): يعتمد. وقد أثبت ما أراه الصواب.
(٢) هذا مما قاله نجم الدين، انظر: شرح الكافية (١/ ٣٤٠).
(٣) ليست في (خ).
(٤) شرح الكافية (١/ ٣٤٠).
(٥) في (س): ومختلفتين.
(٦) ليست في (س).
(٧) ليست في (خ).
(٨) ساقط من (ك).
(٩) في (خ): فإذا.
(١٠) في (خ): الأخ.
(١١) في (خ): الرجل.
(١٢) ساقط من (س، ك).

(أعجبني زيد علم له)، والعكس: (أعجبني رجل علمه)، ومثال ذلك في (بدل الغلط) المعرفتان[١]: (أعجبني زيد الحمار)، والنكرتان[٢]: (أعجبني رجل حمار)، والمختلفان[٣]: (أعجبني رجل الحمار، وأعجبني[٤] زيد حمار)، فهذه ست عشرة[٥] مسألة.

● **قوله: (وإذا كان[٦] نكرة من معرفة فالنعت):**

أي أنها[٧] إذا أُبْدِلتِ[٨] النكرة من المعرفةِ يجب نعت النكرة؛ لأن البدل هو المقصود والمبدل منه كالتوطئة لذكره، فكرهوا أن يكون مُنْحَطًّا وناقصًا[٩] من كل الوجوه، فأُتي بالصفة ‹لتكون[١٠] كالجابرة للنقص، كقوله تعالى: ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ[١١] ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ[١٢] خَاطِئَةٍ[١٣] ﴾ [العلق: ١٥، ١٦]›، فـ ﴿ نَاصِيَةٍ ﴾ بدل من ﴿ ٱلنَّاصِيَةِ ﴾، و ﴿ كَٰذِبَةٍ ﴾ صفة لـ ﴿ نَاصِيَةٍ ﴾›[١٤] لمَّا كانت نكرة.

● **قوله: (ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين):**

أي: البدل والمبدل منه، فهذه أربعة أحوال[١٥] أيضًا[١٦]، والأبدال في أنفسها أربعة كما تقدم، فيكون المجموع ستة عشر، من ضرب أربعة في أربعة أيضًا[١٧]، فإبدال الظاهر ‹من الظاهر›[١٨] قد عُرف بما تقدم من إبدال المعرفة من المعرفة[١٩] والنكرة من النكرة، والمختلفين؛ لأن[٢٠] جميع ذلك ظاهر، فلا[٢١] حاجة لإعادة[٢٢] ذلك[٢٣].

---

(١) ليست في (س).
(٢) في (س): وفي النكرتان. وهو خطأ.
(٣) في (س): والمختلفتان.
(٤) في (خ): أو أعجبني.
(٥) في (خ، س): ستة عشر. وليس كذلك؛ لأن (مسألة) مؤنث.
(٦) في (س): كانت.
(٧) ليست في (س).
(٨) في (س): أبدل.
(٩) في (خ): أو ناقصًا.
(١٠) في (خ): ليكون.
(١١) من قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا ... ﴾.
(١٢) ساقط من (س).
(١٣) ليست في (س، ك).
(١٤) من قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا ... ﴾.
(١٥) ليست في (س).
(١٦) ليست في (ك).
(١٧) ليست في (خ، س).
(١٨) ساقط من (س).
(١٩) في (خ): بالمعرفة.
(٢٠) في (خ): فإن.
(٢١) في (س): ولا.
(٢٢) في (ك): لإعادته.
(٢٣) ليست في (ك).

وبقي إبدال المضمر من المضمر والظاهر من المضمر والعكس، وهو إبدال المضمر من الظاهر، وهذه الأحوال تأتي كل واحد من بدل الكل والبعض[١] والاشتمال والغلط؛ فمثال[٢] ذلك في بدل الكل المضمر ⌊من المضمر⌋[٣]: (إنّ[٤] زيدًا[٥] ضربته إيّاه[٦])، والمضمر من الظاهر: (ضربت زيدًا إيَّاه)، والظاهر من المضمر: (ضربته زيدًا)، ⌊هذا في بدل الكل⌋[٧]، ومثال ذلك في بدل البعض المضمران[٨]: (يد زيد قطعته إياها)، والمضمر من الظاهر: (يد زيد قطعت زيدًا إياها)، والظاهر من المضمر: (زيد قطعته يده)، ومثال ذلك في بدل الاشتمال المضمران[٩]: (علم زيدٍ كرهته إياه)، والمضمر من الظاهر: (علم زيد كرهت زيدًا إياه)، والظاهر من المضمر: (زيد كرهته علمه)، ومثال ذلك في بدل الغلط المضمران: (حمار زيد كرهته إياه)، والمضمر من الظاهر: (حمار زيد كرهت زيدًا إياه)[١٠]، والظاهر من المضمر: (زيد كرهته الحمار)؛ فهذه ست[١١] عشرة[١٢] مسألة أيضًا باعتبار الظهور والإضمار واختلافهما[١٣].

● **قوله: (ولا يبدل ظاهر من مضمر بدلَ الكل إلَّا من الغائب، نحو: ضربته زيدًا):**

فإن (زيدًا) بدل[١٤] من الهاء...

---

(١) ليست في (س).
(٢) في (س): ومثال.
(٣) ساقط من (خ، س)، ولعلها ليست (إنَّ) الحرف المشبه، ولكنها الألف والنون علامة التثنية، فيكون (المضمران) أي البدل والمبدل منه، وعلى هذا فلا سقط في النسختين المذكورتين.
(٤) ليست في (ك).
(٥) في (ك): زيد.
(٦) اتفق النحاة على أن الضمير تأكيد لا بدل، انظر: أوضح المسالك (ص٥١٢)، حيث قال: « ولا يبدل المضمر من المضمر، ونحو: قمت أنت، ومررت بك أنت، توكيد اتفاقًا ».
(٧) ساقط من (ك).
(٨) وردت في نسخ التحقيق على أن الألف والنون من المثال: فيكون المثال: إن يد زيد قطعته إياها)، ولعله وهم من النساخ.
(٩) أي: المضمر من المضمر.
(١٠) ورد مثال المضمر من الظاهر في (خ) بعد مثال الظاهر من المضمر.
(١١) في (س): ستة. وهو خطأ.
(١٢) في (س، ك): عشرة. وهو خطأ.
(١٣) في (ك): واختلافها.
(١٤) في (خ): بدلًا. وليس كذلك؛ لأنه خبر (إن) مرفوع.

التي هي ضمير الغائب[١]، ولا يجوز أن تقول: (ضربتك زيدًا)، ولا (ضربتني زيدًا[٢]) على أن تبدل (زيدًا)[٣] من ضمير المخاطب وهو الكاف ولا من[٤] ضمير المتكلم وهو الياء (في (ضربتني))[٥]؛ لأن بدل الكل مدلوله[٦] و مدلول[٧] المبدل منه واحد فيهما[٨]، والمتكلم والمخاطب أعرف المعارف، والبدل هو المقصود، (والمبدل منه في حكم التوطئة لذكره على ما تقدم، فلو أجازوا ذلك لكان المقصود)[٩] أقل[١٠] دلالة من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدًا، فلم يجز إبدال[١١] الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب، وأما من ضمير الغائب فيجوز؛ لأنه يتطرق إليه من اللبس ما لا يتطرق إليهما فهما[١٢] أعرف منه، وهذا في بدل الكل، وأما في سائر الأَبْدَالِ نحو بدل البعض والاشتمال والغلط، فيجوز أن تبدل الظاهر من المضمر سواء كان المضمر غائبًا أو مخاطبًا أو متكلمًا[١٣]؛ لأن مدلول البدل فيها غير مدلول المبدل منه، تقول في بدل البعض: قطعته يده، قطعتك[١٤] يدك[١٥]، قطعتني[١٦] يدي، وفي بدل الاشتمال: كرهتُهُ علمه، كرهتُكَ علمكَ، كرهتُنِي علمي، قال الشاعر[١٧]:

---

(١) في (ك): غائب.

(٢) في (س): زيد. وليس كذلك؛ لأنه بدل من منصوب.

(٣) في (س، ك): زيد.

(٤) في (س): في. وهو خطأ.

(٥) ساقط من (ك).

(٦) في (س، ك): مدلول.

(٧) ليست في (س، ك)، وجاء مكانها فيهما: (البدل).

(٨) في (س): منهما.

(٩) ساقط من (س).

(١٠) في (س): وهو أقل.

(١١) في (خ): بدل.

(١٢) ليست في (س).

(١٣) في (س): أو غائبًا أو متكلمًا. وهو تكرار من الناسخ؛ لأنه قال: (غائبًا) في الأول.

(١٤) في (ك): وقطعتك.

(١٥) في (س): يده. وهو خطأ؛ لأن المراد المخاطب.

(١٦) في (ك): وقطعتني.

(١٧) القائل هو: عدي بن زيد بن حماد بن زيد العبادي التميمي، شاعر جاهلي، له ديوان شعر مطبوع، توفي نحو سنة (٣٥ ق هـ). انظر: خزانة الأدب (١/ ١٨٤ - ١٨٦)، ورغبة الآمل (٢/ ٣٩، ٤٠).
والبيت في ديوانه (ص٣٥) من قصيدة قالها يتهدد النعمان بن المنذر وأهل بيته، والبيت هو مطلع القصيدة، ورواية الديوان: (ذريني) مكان (دعيني).

=

٧٨. دَعِينِي إِنَّ أَمْـرَكِ لن يُـطَاعـا[1] وما أَلْـفَيْـتِـنِـي حِـلْمِـي مُـضَاعَـا

وفي بدل الغلط: كرهتُهُ الحمار، كرهتُكَ[2] الحمارَ، كرهتُنِي[3] الحمارَ.

* * *
* *
*

= **والشاهد فيه**: إبدال (حلمي) من ياء المتكلم قبله بدل اشتمال.

انظر: سيبويه (١/ ٧٨)، وابن يعيش (٣/ ٦٠، ٦٥)، والخزانة (٢/ ٣٦٨)، والعيني (٤/ ١٩٢)، والهمع (٢/ ١٢٧)، وديوانه (ص٣٥).

(١) ساقط من (خ، س).

(٢) في (ك): وكرهتك.

(٣) في (ك): وكرهتني.

[عطف البيان]

● قوله: (عطف البيان: تابع غير صفة يوضح متبوعه):

* فقوله[١]: (تابع): شامل لجميع التوابع.

* وقوله: (غير صفة): خرج عنه الصفة.

* وقوله: (يوضح متبوعه): خرج عنه[٢] جميع[٣] التوابع الباقية[٤].

قال نجم الدين: « لأن التأكيد لا يوضح المؤكَّد، بل يحقق نسبته[٥] أو شمول النسبة [لأجزائه، وعدم إيضاح المنسوق[٦] لمتبوعه ظاهر][٧] »[٨]، وظاهر كلام الشيخ في شرحه[٩] أن التوكيد موضِّح.

● قوله: (مثل: أقسَمَ باللّـه أبو حفصٍ عمر)[١٠]:

قوله: (عمر): عطف بيان لقوله: (أبو حفص)، و(حفص) المراد به حفصة[١١]، فرخم بحذف التاء، وهي بنت[١٢] عمر، وهي زوج[١٣] رسول اللّـه[١٤] ﷺ [ورضي عنها][١٥].

---

(١) في (س): قوله.
(٢) ليست في (س، ك).
(٣) في (ك): سائر.
(٤) ليست في (ك).
(٥) في (خ): النسبة.
(٦) في (س): المسبوق. وهو خطأ، والمراد به عطف النسق.
(٧) ساقط من (خ، ك)، وهذا تابع لكلام نجم الدين.
(٨) شرح الكافية (١/ ٣٤٣).
(٩) انظر: شرح ابن الحاجب للكافية (ص٦٣)، وليس في كلامه ما يدل على أن التوكيد موضح، بل أخرج جميع التوابع.
(١٠) سيأتي بيان هذا الشاهد.
(١١) هي حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، أم المؤمنين، ولدتْ حفصةُ وقريش تبني البيت قبل مبعث النبي ﷺ بخمس سنوات، روت عن النبي ﷺ وعمر رضي الله عنه ستين حديثًا، كانت كاتبة ذات فصاحة وبلاغة، تزوجها النبي ﷺ سنة ثلاث من الهجرة، وتوفيت سنة (٤٥ هـ)، وفي رواية: (٤١ هـ)، وقيل: (٢٧ هـ). أعلام النساء (١/ ٢٧٤ - ٢٧٧).
(١٢) في (خ): ابنت.
(١٣) في (ك): زوجة.
(١٤) في (خ): النبي، وفي (ك): الرسول.
(١٥) ساقط من (خ، ك).

وهذا البيت لأعرابي[١] أتى عمر بن الخطاب ﷺ فقال له: إنَّ أهلي بعيد، وإني[٢] على ناقة دبراء عجفاء[٣] نقباء؛ يريد في ظهرها دبر أي[٤] جراح، والنقب: رقة[٥]خف البعير، ذكره[٦] الجوهري[٧]، واستحمله؛ أي طلب[٨] أن يحمله على ناقة، فظنه كاذبًا، فانطلق الأعرابي و جعل[٩] يقول وهو يمشي خلف بعيره[١٠]:

٧٩. أَقْسَمَ باللَّـهِ أبو حـفصٍ عُـمَـرْ   مـا مَـسَّـها مـن نَـقَـبٍ ولا دَبَـرْ

فاغْفِرْ[١١] له اللَّهـمَّ إِنْ كانَ فَـجَرْ[١٢]

،وعمر مقبل من أعلى الوادي، فجعل إذا قال: فاغفر[١٣] له اللَّـهم إن كان فجر،[١٤]، قال: اللَّـهم صَدَقَ! حتى التقيا، فأخذ عمر بيد الأعرابي فقال: ضع عن راحلتك. فوضع، فوجدها عُمَرُ كما قال، فحمله على بعير[١٥]، وَزَوَّدَهُ وكساه.

---

(١) يروى البيت لأكثر من قائل، وسيأتي الكلام عليه في تحليل الشاهد بعد قليل.
(٢) في (ك): وأنا.
(٣) عجفاء: مهزولة، والجمع: عجاف، على غير قياس. انظر: الصحاح (عجف).
(٤) ليست في (خ).
(٥) في (س): درقة.
(٦) انظر: الصحاح، مادة (نقب).
(٧) ليست في (س)، وجاء مكانها: (الصحاح).
(٨) في (ك): طلب منه.
(٩) ليست في (س).
(١٠) في (س): وهو يمشي خلف بعيره ويقول.
(١١) في (خ، ك): اغفر.
(١٢) نسب هذا الرجز إلى عبد اللّـه بن كيسبة، وذلك في الخزانة (٢/ ٣٥٢)، نقلًا عن ابن حجر في الإصابة، ونسبه ابن يعيش (٣/ ٧١) إلى رؤبة، قال البغدادي في الخزانة (٢/ ٣٥٢): (وهذا لا أصل له؛ فإنَّ رؤبة مات في سنة (١٤٥ هـ)، ولم يعده أحد من التابعين، فرؤبة على هذا لم يدرك عمر ابن الخطاب ﷺ).
انظر: الخزانة (٢/ ٣٥٢)، والعيني (٤/ ١١٥)، وشرح التصريح (١/ ١٢١ - ١٣١)، والأشموني (١/ ١٢٩)، وابن يعيش (٣/ ٧١)، والمفصل (ص١٢٢).
ويروى الرجز بـ: (ما إن بها من نقب ولا دبر). والنقب: رقة خف البعير، ودبر البعير: إذا حفي.
والشاهد فيه: في قوله: (أبو حفص عمر)؛ حيث قدم الكنية على الاسم، و (عمر) عطف بيان على (أبو حفص).
(١٣) في (خ): اغفر.
(١٤) ساقط من (ك).
(١٥) في (خ): بعيره.

● قوله: (وفصله من البدل لفظًا...) إلخ[١]:

اعلم أن الفرق بين البدل وعطف البيان لفظي ومعنوي:

* فاللفظي في مثل قول المرار[٢] وهو شاعر معروف:

٨٠. (أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ) عليه الطيرُ ترقُبُه وُقُوعَا

فإنَّ (بشرًا)[٣] لو جُعِل بدلًا من (البكري) لم يجز؛ لأن البدل بتكرير[٤] العامل، ؛ولأن البدل هو المقصود، والأول بِنيَّةِ الطرح؛[٥]، فيكون تقديره: أنا ابن التارك بشر، فيكون مثل: الضارب زيد، وهو غير جائز إلا عند الفراء[٦] كما تقدم في باب الإضافة، فإذا[٧] جُعِل[٨] عطفَ بيان[٩] جاز لعدم كونه في حكم تكرير العامل، ولأن المقصود هو الأول فيه، وإنَّما قال: في مثل قوله[١٠]، ولم يقل: في قوله؛ لأن ذلك الفرق حاصل في نحو (الضارب الرجل زيد)، وفي ما كان[١١] على هذه الصفة، وكذلك إذا قلت: (يا هذا زيد)، فإنْ جَعَلْتَ (زيدًا)[١٢] بدلًا لزم ضَمُّهُ، وإن جعلته عطفَ بيانٍ جاز رفعه على المحل ونصبه أيضًا؛ لأن المنادى مفعول في المعنى.

---

(١) ليست في (ك).

(٢) هو: المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي، أبو حسان، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، وكان مفرط القصر، ولم أقف على سنة وفاته. الشعر والشعراء (ص٣٥٨)، والخزانة (٢/ ١٩٦).
ومناسبة هذا البيت فخره بمقتل بشر بن عمرو بن مرثد.
وترقبه: تنتظر أن تزهق روحه لتقع عليه؛ لأن المعروف أن الطير لا تقع على القتيل وبه رمق.
وقد رواه البغدادي في الخزانة (٢/ ١٩٣) بنصب (بشرًا)، وهو تابع للمبرد في هذا.
والشاهد فيه: في قوله: (بشر)، فإنه عطف بيان عن البكري. انظر: سيبويه (١/ ٩٣)، وابن يعيش (٣/ ٧٢، ٧٤)، والخزانة (٢/ ١٩٣، ٣٦٤، ٣٨٣)، والعيني (٤/ ١٢١)، وشرح التصريح (٢/ ٣٣)، والهمع (٢/ ٢٢٢)، والأشموني (٣/ ٨٧)، وشرح جمل الزجاجي (١/ ٢٩٦).

(٣) في (س): بشر.

(٤) في (س): تكرير.

(٥) ساقط من (خ، ك).

(٦) تقدم تخريجه، وانظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٢٨٢).

(٧) في (خ): وإذا.

(٨) في (س): حصل.

(٩) في (س): البيان.

(١٠) ليست في (خ، ك).

(١١) في (س): وفي كل ما كان.

(١٢) في (س، ك): زيد.

* وأما الفرق المعنوي: فالبدل هو المقصود والمعتمد في الحديث[١]، والمتبوع كالْبِسَاط[٢] والتوطئة لذكره، بخلاف عطف البيان فإنَّ المقصود هو المتبوع، وعطف البيان إنَّما هو ليوضح المتبوع، [واللَّه أعلم][٣].

* * *

(١) في (خ، ك): بالحديث.

(٢) في (س): كالبسط.

(٣) ساقط من (خ، س).

تم الجزء الأول [من كتاب
منهاج الطالب إلى[1] تحقيق الكافية[2] لابن[3] الحاجب][4].

[والحمد للَّـه أَوَّلًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا،
حمدًا كثيرًا طيِّبًا مباركًا فيه، والصلاة والسلام الْأَتَمَّانِ
الأكملانِ على سيدنا محمد الأمين، وآله الطاهرين، صلاة دائمة إلى
يوم الدين، ونسأل اللَّـه تعالى أن يجعل ذلك خالصًا لوجهه
وسببًا لرضاه، ونجاةً من غضبه، بِمَنِّهِ وكرمِهِ][5].
والحمد لولي الحمد ومستحقه][6].

* * *
* *
*

(١) في (ك): في.
(٢) في (ك): كلامه.
(٣) في (ك): ابن.
(٤) ساقط من (س).
(٥) ساقط من (س، ك).
(٦) ساقط من (خ، س).